

شرح
إيقاظ النفوس
أو

الطريقة الحديثة للتدريس
في كتاب اليافوت النفيس

تأليف فضيلة الأستاذ
محمد بن أحمد الشاطري

الجزء الثالث

دار الحجى
للطباعة والنشر

حُقوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ لِلْمُؤَلِّفِ
الطبعة الأولى
١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

بالتعاون مع

للطباعة والنشر والتوزيع والعلان

الناشر

هاتف: ٧٨٥١٠٧ - ص.ب: ٥٩٢٠ - ١١٣ - تلکس: ٤٣٢١٨ - فاكس: ٨٦٠١٣٨ - ١ - ٩٦١

إرشادات

ما فوق الخط هو متن الياقوت النفيس ويفصل بينه وبين تعليقاته ذلك الخط لمؤلفه السيد أحمد بن عمر الشاطري .
ما تحت الخطين المتوازيين هو كتاب شرح الياقوت النفيس لمؤلفه السيد محمد بن أحمد الشاطري ابن المؤلف ويفصل بينه وبين تعليقات عليه منقولة من مراجعها خط مفرد أيضاً لجامعه محمد بن عبد القادر بن حسين السقاف .

بسم الله الرحمن الرحيم

النكاح

النَّكَاحُ لُغَةً: الضَّمُّ^(١) وَالْوَطْءُ، وَشُرْعاً: عَقْدٌ يَتَضَمَّنُ^(٢) إِبَاحَةَ وَطْءٍ بِلَفْظِ نِكَاحٍ أَوْ تَزْوِيجٍ^(٣) أَوْ تَرْجَمَتِهِ.

(١) يقال تناكحت الأشجار، إذا تمايلت وانضم بعضها إلى بعض. وسمي النكاح نكاحاً لما فيه من ضم أحد الزوجين إلى الآخر.

(٢) أي يستلزم.

(٣) أي بلفظ مشتق إنكاح أو تزويج. وخرج به بيع الأمة فإنه عقد يتضمن إباحة وطء لكن لا بلفظ إنكاح أو تزويج.

النكاح

هذا باب النكاح، والنكاح شيء طبيعي، جعل الله الغريزة الجنسية لبقاء النسل، واستمرار الحياة، حتى تعمّر الأرض. وقد نُصِّلَ اللَّهُ ابْنَ آدَمَ وَكَرَّمَهُ وَمَيَّزَهُ، وَخَصَّهُ بِالْعَقْلِ. أما بقية المخلوقات المشاهدة فليس عندها عقل، وإنما لها صفة تسمى الإدراك، كالحیوان. وهذا العقل الذي في ابن آدم، قد يسمو به إلى درجة الملائكة، وقد يهبط به إلى درجة الحيات والعقارب - والعياذ بالله -.

محَلّ الشاهد هنا، حكمة الغريزة الجنسية، لبقاء النسل واستمرار الحياة.

والإسلام نظم هذه الغريزة لابن آدم حتى لا تكون هناك فوضى،

واختلاط للأسباب، وجعل لها شروطاً وأركاناً، سيأتي الكلام عنها.

وقد حثّ الشرع على النكاح، ورغب فيه. قال الله تعالى ممتناً علينا بهذه النعمة: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾. والآية وصفت الرجال بالكثرة، ولم تصف النساء بالكثرة من باب الإكتفاء وهذا من بلاغة القرآن، حذفت الصفة للاختصار، ولأنها معلومة من المقام. فالنساء أكثر من الرجال بدون شك. وإن شاء الله عندما يأتي الكلام في تعدّد الزوجات نتكلم في الموضوع.

وقد حثّ رسول الله ﷺ على النكاح في أحاديث كثيرة، منها: «النكاح سنتي وسنة الأنبياء من قبلي، فمن رغب عن سنتي فليس مني». واختلف العلماء في النكاح، هل هو مباح أو مندوب؟ بعضهم قال، إنه مباح مثل بقية المباحات، مما يستمتع به الإنسان. وقال بعضهم، إنه مندوب، وذلك للآيات والأحاديث الواردة في الحثّ عليه. وتعتريه الأحكام الخمسة: قد يجب، وقد يحرم، وقد يندب، وقد يكره، وقد يباح، وذلك لعارض.

وقد يقول قائل: متى يحرم الزواج؟

يحرم إذا شعر من نفسه أنه لن يستطيع أن يقوم بحقّ الزوجة أو من يريد أن يثنّي أو يثلث أو يربّع، وقد علم من نفسه أنه لن يستطيع أن يقوم بحقوقهنّ، ولا يعدل بينهنّ، فيحرم عليه الزواج^(١) حينئذ.

(١) وحرم على من أراد أن يتزوج بأخت زوجته أو عمتها أو خالتها وهي في عصمته. وكذلك يحرم على المتزوج بأربع نسوة، وكلهنّ في عقده، ويريد الخامسة، أو طلق إحداهنّ أو أكثر ولم تنقض العدة.

ويجب على مَنْ خاف على نفسه الوقوع في الحرام ولديه المؤونة الكافية.

وقالوا إنه يجب على من طلق إحدى زوجاته، وعليه حق القسم لها، ولا يستطيع الوفاء به - إذا لم تسامحه - إلا بالعقد عليها مرة ثانية - إذا انقضت عدتها إن لزمت - ليعيد لها القسم.

ويندب لمن له شهوة يستطيع مقاومتها وعنده المؤونة فيستحب له النكاح. ويكره لمن فقدهما ويباح للمُسْتَلْذ.

معنى النكاح

النكاح لغة: الضمّ والجمع. يقال تناكحت الأشجار، أي انضم بعضها إلى بعض. ونكحت هذا مع هذا، إذا جمعتهما مع بعض.

وأما تعريفه شرعاً، فهو: عقد يتضمن إباحة وطء بلفظ نكاح أو تزويج أو ترجمتهما إلى اللغات الأخرى. وأجازه الأحناف بلفظ الهبة. ويستدلون بقوله تعالى: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

لكن الشافعية ردّوا هذا الدليل وقالوا؛ إنما هو خاصّ برسول الله ﷺ، كذلك أجاز الأحناف صحّة العقد بقوله: «ملّكتك»، لكنه لفظ قد يوهم غير النكاح. أما لفظ «زوّجتك» أو «أنكحتك»، فهو لفظ صريح ولا ينصرف إلى غيره، ولم يأت في القرآن إلا بلفظ التزويج أو النكاح.

تكرار تلقين صيغة العقد

وبعض الشافعية يستحسنون تكرار صيغة النكاح ثلاثاً الأولى بلفظ زَوَجْتِكَ، والثانية بلفظ أَنْكَحْتُكَ، والثالثة بهما زَوَجْتِكَ وَأَنْكَحْتُكَ، وهو عندهم تأكيد للأول.

لكن هناك مَنْ ينتقد هذه الطريقة، وقد أرسلت رسالة لأحدهم، أَقْنَعْتُهُ فِيهَا وَبَيَّنْتُ لَهُ اسْتِحْسَانَ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ مِنْ عِدَّةِ اعْتِبَارَاتٍ؛ مِنْهَا أَنَّهُ يَكْرَرُ بِهِذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ لورودهما في القرآن الكريم. ثم إن الوتر مطلوب. ويعمل بهذه الطريقة كثير من أصحاب المذاهب الأخرى.

ومن الأمور التي الأولى تركها، عقد القران مرتين في مجلسين. فتجد الولي والخطاب يعقدان عقد النكاح عند المأذون ويتم العقد، ولكنهما بعد مدة يذهبان عند واحد من أهل الصلاح، ويعقدان عنده مرة ثانية. والأولى ترك ذلك. لأن بعض العلماء قال، إن التكرار قد يكون نقضاً للعقد الأول. وقد غلبت على الناس الغفلة والعامية، حيث يعكسون الأمور، فيستخرون العقيدة فيما ليس مطلوباً. ومن قال إن تجديد العقد إقرار بالفرقة ويتنقص به الطلاق الأردبيلي في الأنوار في باب الصداق. وابن حجر سئل عن عقد سراً بمهر يسير، وعقد عقداً ثانياً أمام الناس بمهر كبير، لأجل التفاخر، فقال: يلزم المهر الأول. فتكرار عقد الزواج، الأولى تركه.^(١)

(١) قال أستاذنا: «وممن أشار إلى أن بعض الشافعية يقول إن إعادة لفظ النكاح فسخ للعقد الأول الشرقاوي في شرح تجريد البخاري».

أركان النكاح

أركان النكاح خمسة: زَوْجٌ، وزَوْجَةٌ،

بقينا في لفظ «نكاح»، هل هو حقيقة في العقد، ومجاز في الوطاء أم العكس؟

الشافعية يقولون: حقيقة في العقد^(١)، ومجاز في الوطاء. والأحناف يقولون بالعكس، ومنهم مَنْ قال إنه حقيقة فيهما^(٢) ولعلّ دليل الأحناف حديث امرأة رفاعة القرظي جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله، إن رفاعة طلقني فبتّ طلاقي، وإني نكحت بعده عبد الرحمن بن الزبير القرظي، وإنما معه مثل الهدبة. فقال رسول الله ﷺ: «لعلّك تريدين أن ترجعي إلى رفاعة، لا، حتى يذوق عسيلتك وتذوقي عسيلته».

أركان النكاح

أركان النكاح خمسة: وهي معروفة، وكل يوم نشاهدها عند حضور العقد؛ وهي زوج وزوجة، وشاهدان، ووليّ وهو الذي يتولى العقد. والأحق بالولاية الأب ثم الجد إذا كان الأب معدوماً، أو إذا قام به مانع، والركن الخامس الصيغة، وهي بلفظ تزويج أو إنكاح في مذهبنا أو ترجمتهما.

(١) لأن أم الزوجة تحرم على الزوج بمجرد العقد وإن لم يدخل بها.

(٢) لأن بنت الزوجة تحرم عليه بعد الدخول بأمرها. والزنا - والعياذ بالله - لا يجرّم في مذهبنا.

وَوَلِيِّ^(١)، وشَاهِدَانِ، وَصِغَةً.

شروط الزوج

شُرُوطُ الزَّوْجِ سَبْعَةٌ: عَدَمُ الْإِحْرَامِ^(٢)، وَالْإِخْتِيَارُ^(٣)،

(١) وأسباب الولاية أربعة: الأبوة والعصوبة والولاء والسلطنة، وأحق الأولياء بالتزويج: الأب فأبوه فسائر العصبة المجمع على إرثهم من نسب وولاء، كترتيب إرثهم، فالسلطان؛ وللأب وإن علا تزويج البكر بلا إذن منها، بشرط أن لا تكون بينهما عداوة ظاهرة وأن لا يكون بينها وبين الزوج عداوة لا ظاهرة ولا باطنة، وأن يكون التزويج من كفؤ لها موسر بمهر المثل. ولا يزوج الولي ثيباً بوطء في قبلها أبا كان أو غيره ولا غير الأب بكرراً إلا بإذنها بالغتين: ويزوج السلطان في تسع عشر صورة غير صورة فقد الولي الخاص، نظمها جميعها السيوطي بقوله:

عشرون زوج حاكم عدم الولي	والفقد والإحرام والعضل السفر
حبس توارٍ عزة ونكاحه	أو طفلة أو حاقداً إذ ما قهر
وفتاة محجور ومن جُنّت ولا	أب وجد لا احتياج قد ظهر
أما الرشيدة لا ولي لها وبيد	ت المال مع موقوفة إذ لا ضرر
مع مسلمات عُلّقت أو دبّرت	أو كوتبت أو كالتى أولد من كفر

أما مع وجود مانع من موانع الولاية الآتية فتنتقل للأبعد، ولا يجوز للسلطان أن يزوجه غير كفؤ وإن رضيت ولا للولي الخاص إلا برضاها ورضى من في درجته من الأولياء.

(٢) فلا يصح نكاح المحرم ولو بوكيل.

(٣) خرج به نكاح المكره فإنه لا يصح إلا إن كان إكراهه بحق كأن أكره على نكاح المظلومة في القسم فيصح بأن ظلمها هو فيتعين عليه نكاحها لبيت عندها ما فاتها.

شروط الزوج

والتعيين^(١)، وعِلْمُهُ بِاسْمِ الْمَرْأَةِ أَوْ عَيْنِهَا^(٢)، وَعِلْمُهُ بِحِلِّهَا
له^(٣)، وَذُكُورَتُهُ يَقِينًا^(٤)، وَعَدَمُ الْمَحْرَمِيَّةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا^(٥).

(١) فلا يصح نكاح أحد الرجلين وإن نواه وقبل. وفرّقوا بينه وبين زوجته إحدى بناتي ونويا معينة حيث صحّ بأنه يعتبر من الزوج القبول فلا بدّ من تعيينه ليقع الإشهاد على قبوله والمرأة ليست كذلك.

(٢) فلا يصحّ نكاح جاهلها.

(٣) وهذا شرط لجواز الإقدام لا للصحة، فلو ظنّها أخته من الرضاع حرم الإقدام، فلو أقدم فتبين أنها ليست أخته صحّ النكاح، نعم هو شرط للصحة بالنسبة للخنثى كما يأتي، لأن الخنثى لا يصلح للعقد عليه.

(٤) فلا يصح نكاح الخنثى وإن بانت ذكورته.

(٥) بأن لا تكون من المحرمات عليه على التأييد أو من جهة الجمع. فالمحرّمات على التأييد ثمان عشرة: سبع بالنسب، وهن: الأم وإن علت، والبنت وإن سفلت، والأخت، والخالة، والعمة، وبنت الأخ، وبنت الأخت، ومثلهنّ بالرضاع. وأربع بالمصاهرة، وهنّ: أم الزوجة، وبنت الزوجة إذا دخل بالأم، وزوجة الأب، وزوجة الابن. والمحرمات بالجمع كل امرأتين بينهما نسب ورضاع، لو فرضت إحداها ذكراً مع كون الأخرى أنثى حرم تناكحهما كالأختين وكالمرأة وخالتها وكالمرأة وعمتها.

شروط الزوج سبعة: أن لا يكون مُحْرَماً، وأن يكون معيّناً، وأن يكون مختاراً، وأن يعلم اسم المرأة، بأنها فلانة بنت فلان، أو يعيّنهما إذا كانت حاضرة. ولو سمّوها بغير اسمها، وأشاروا إليها، جاز.

وعِلْمُهُ بِحِلِّهَا له. قالوا، لو دخل رجل بلداً ويعلم أن له محرماً بها لكن لا يعلم بالبيت الذي تسكنه، له أن يتزوَّج من هذه البلدة، إلا إن

شروط الزوجة

شروطُ الزَّوْجَةِ أَرْبَعَةٌ: عَدَمُ الإِحْرَامِ^(١)، وَالتَّعْيِينُ^(٢)،

(١) فلا يصح نكاح محرمة.

(٢) فلا يصح نكاح إحدى المرأتين، ويكفي التعيين بوصف أو رؤية أو نحوهما كزَوْجَتِكَ ابنتي وليس له غيرها أو التي في الدار وليس فيها غيرها أو هذه وإن سماها بغير اسمها في الكل.

كان في عدد محصورٍ مِنَ النساءِ، فلا يجوز حتى يتأكَّد من حلِّ المرأة التي يريد نكاحها.

الشرط السادس: ذكوره يقيناً. أمَّا إذا كان خنثى، فلا يصح حتى تتبيَّن ذكوره يقيناً قبل العقد.

الشرط السابع: عدم المحرمية بينه وبينها، بأن لا تكون من المحرمات عليه.

ويسنُّ للرجل النظر إلى وجه المرأة وكفِّها التي يريد أن يتزوجها. لأن النبي ﷺ قال للمغيرة بن شعبة وقد خطب امرأة: «انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما»^(١)، وهذا أحوط حتى يدخل عليها بعد معرفته إياها وميول قلبه إليها.

كذلك المرأة يسنُّ لها أن تنظر إلى ما دون العورة من الرجل الذي يريد نكاحها. وكل هذا جائز من غير خلوة بينهما.

شروط الزوجة

شروطُ الزَّوْجَةِ أَرْبَعَةٌ: عدم الإِحْرَامِ. أي لا تكون محرمة بحج أو

(١) والمطلوب النظر إلى وجهها وكفِّها فقط فإن حسنها يدل على حسن بقية الجسم وهو ما يظهر من الذينة المشار إليها في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾.

وَالْخُلُوءُ مِنَ النِّكَاحِ^(١)، وَمِنْ عِدَّةٍ غَيْرِ الْخَاطِبِ^(٢)، وَكُونُهَا أَنْثَى يَقِينًا^(٣).

(١) ولو ادّعت المرأة أنها خلية من نكاح وعدة قبل قولها وجاز للولي اعتماد قولها ولو عامًا، بخلاف ما لو قالت: كنت زوجة لفلان وطلقني. أو مات عني فإنه لا يقبل قولها بالنسبة للولي العام وهو الحاكم إلا ببيّنة بخلاف الخاص.
(٢) أما المعتدة منه ففيها تفصيل إن كان الطلاق رجعيًا أو بائنًا بدون الثلاث واللعان صحّ نكاحها في العدة وإلا فلا.
(٣) فلا يصح نكاح الخنثى وإن بانت أنوثته، بخلاف الولي والشاهدين، فإنه إذا كان أحدهم خنثى ثم بانت ذكورته صحّ النكاح. والفرق أن كلاً من الزوجين معقود عليه ولا كذلك الولي والشاهدان. ويحتاط في المعقود عليه ما لا يحتاط في غيره.

عمره. والتعين^(١). أمّا قول نبيّ الله شعيب لنبيّ الله موسى في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾، قالوا إنما يريد عرض الموضوع عليه، ثم فيما بعد عين.
الشرط الثالث: خلوها من النكاح ومن العدة لغيره، حتى يتبين خلق رَجَمِهَا.

الشرط الرابع: كونها أنثى يقينًا، كما جاء في شروط الزوج. لأن الزوجية مكوّنة من ذكورة وأنوثة، ومنهما تكون النتيجة. هكذا اقتضت حكمة الله جلّ وعلا في كلّ شيء ﴿سُبْحَنَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾. ويستحبّ للرجل

(١) «ويشترط في انعقاد النكاح على المرأة المنتقبة أن يراها الشاهدان قبل العقد. فلو عقد عليها وهي منتقبة ولم يعرفها الشاهدان، لم يصح. لأن استماع شاهد العقد كاستماع الحاكم الشهادة. قال الزركشي محلّه إذا كانت مجهولة. انتهى.

شروط وليّ النّكاح

شروط وليّ النّكاح ثمانية: الاختيار^(١)، والحرّيّة^(٢)،
والذكورة^(٣)، والتّكليف^(٤)، وعَدَمُ الفِسْق^(٥)، وعَدَمُ اختِلال

(١) فلا يصح النكاح من مكروه.

(٢) فيمنع الولاية الرّق ولو في مبعوض.

(٣) فلا يصح النكاح من امرأة وخنثى.

(٤) فيزوج الأبعد زمن صبا الأقرب وجنونه دون إفاقة.

(٥) فالصبي إذا بلغ ولم تصدر منه كبيرة ولم يصر على صغيرة ولم تحصل له الملكة التي عرفوا بها العدالة يصح أن يكون وليّاً وإن لم يكن عدلاً لأنه ليس بفاسق فهو واسطة وكذا الكافر إذا أسلم، والفاسق إذا تاب فإنه يزوج في الحال لأن الشرط في وليّ النكاح عدم الفسق لا العدالة.

أن يختار المرأة الصالحة الجميلة، والتي عندها استعداد للقيام به، وبترية أطفاله، إلى غير ذلك - كما سيأتي - المقصود أن على المسلم أن يصون دينه بالمرأة الصالحة.

شروط وليّ النّكاح

شروط وليّ النكاح ثمانية: هذه وقائع أحوال يجب أن تنتبه لها.
والكلام الآن على وليّ المرأة. والأحق بالولاية: الأب ثم الجدّ، ثم الأخ الشقيق، ثم الأخ لأب، ثم ابن الأخ الشقيق، ثم ابن الأخ لأب ثم العم الشقيق، ثم العم لأب، ثم ابن العم الشقيق، إلى آخر ما هنالك.
أما الإبن فليس له ولاية على أمّه. إلا إذا كان ابن ابن عمّها، هذا

النَّظَرُ بِهَرَمٍ أَوْ خَبَلٍ^(١)، وَعَدَمُ الْحَجَرِ بِالسَّفَفِ^(٢)، وَعَدَمُ الإِحْرَامِ^(٣).

(١) بسكون الموحدة الجنون وشبهه كالبله، ويفتحها الجنون فقط. وقال بعضهم: هو فساد في العقل والمشهور الفتح اهـ. لعجزه عن البحث عن أحوال الأزواج ومعرفة الكفاء منهم.

(٢) فلا ولاية لمن بلغ غير رشيد أو بذّر بعد رشده ثم حجر عليه، لأنه لا يلي أمر نفسه فلا يلي أمر غيره.

(٣) فلا يصح تزويج المحرم ولا وكيله ولو كان حلالاً لكنه لا ينزل بالإحرام فيعقد بعد التحلل، ولا تنتقل بالإحرام الولاية للأبعد، فلا يزوج هو بل السلطان كما مرّ لقاء ولايته وإنما ينقلها للأبعد موانع الولاية المنظومة في قول ابن عماد:

عشرة سـوالب الولاية	كفر وفسق والصبا لغاية
رقّ جنون مطبق أو الخبل	وأخرس جوابه قد اقتضل
ذو عتـه نظيره مبرسـم	وأبله لا يهتدي وأبكم

ففي هذه الصور كلها يزوج الأبعد.

له ولاية على أمه لكن ليست من جهة البنوة، ولكن من جهة النسب والعصبة. لكن الحنابلة عندهم الإبن له حقّ الولاية، وله أن يعقد لأمه، ويستدلّون بقول أم سلمة رضي الله عنها لما قالت لابنها عمر: يا عمر، قم فاعقد لي على رسول الله ﷺ. ولما خطبها رسول الله ﷺ قالت له: إنني امرأة غيور وإني مُصِيبَة، أي عندي صبية. فقال لها رسول الله ﷺ: أمّا الغيرة فإني سأدعو الله أن يذهبها منك وأمّا الصبيان سأدعو لهم، ولهم الله ورسوله، وكان هذا من رسول الله ﷺ شفقة ورحمة بها لما قتل زوجها وليس لها أحد يعولها. فكان من شفقتة ﷺ أنه يعول

أولادها، ويجبر كسرهما.

قلنا، إنها طلبت من ابنها أن يعقد لها إلا أنهم قالوا إن ابنها الذي طلبت منه أن يعقد بها كان صغيراً. لكن الإمام مالك يقول: إن المراهق له حكم البالغ في كثير من الأمور.

وأصحابنا الشافعية قالوا: إنه لم يتولّ عقد نكاحها من جهة البنوة، وإنما استحقّها لأنه ابن ابن عمها. لأن زوج أم سلمة السابق - وهو أبو سلمة - هو ابن عمّها^(١).

نعود إلى شروط وليّ النكاح وهي ثمانية والولاية أمانة فيجب أن يكون الولي بالغاً عاقلاً مختاراً رشيداً غير فاسق. إنما قالوا - كما ذكرنا - يكتفى بمستور العدالة. وإذا فسد الزمان - قال بعضهم - يتسامح فيه. إنما يُختار الأمثل فالأمثل، واختاره النووي والغزالي لأن الولاية قد تنقل لحاكم فاسق. وكذلك اختاره ابن الصلاح والسبكي. لكن إذا كان متختماً بخاتم من ذهب حال العقد، يطلب منه نزع وقت العقد. وكذلك الزوج.

ويذكرون عن الحبيب حسن بن صالح البحر، قالوا إنه كان يعظ القبائل ويحذّره وينهاهم عن شرب التنباك، ويذكر لهم أضراره، ومنها أن شاربها لا يستطيع الجري، فيدركه العدو بسهولة. فقال له أحدهم باللغة الدارجة (يا حبيب إن معك إلاّذه، شفه إلاّ مزّاز يطرد قفا مزّاز).
الشاهد: أن الزمان إذا فسد، فالولاية ستنقل من فاسق إلى

(١) بعد هذه العبارة، تحوّل كلام أستاذنا إلى ذكر مناقب سيدتنا أم سلمة. وأنها من ذوات الشخصية القويّة وخوفاً من الإطالة لم نثبته.

فاسق . لهذا يطلب التسامح ، إلا أنه يجب التحري من المتجاهر بالفسق ،
كبائع الخمر وشاربه جهاراً ، ومن يزاول وظيفة محرمة ، وغير ذلك .

متى يعقد الحاكم ، ومتى يعقد الولي الأبعد

أما إذا كان الولي غائباً مسافة القصر ، فالشافعي له قولان : الأصح
أن يعقد الحاكم . لكن مقابل الأصح أن يعقد الأبعد .

وموانع الولاية عن الولي الأقرب عشر ، إذا وُجد واحد من هذه
الموانع ، انتقلت الولاية من الأقرب إلى الأبعد . وهي محصورة في هذه
الآيات :

عشرة سوابب الولاية	كفر وفسق والصبا لغاية
رق جنون مطبق أو الخبل	وأخرس جوابه قد اقتفل
ذو عته نظيره مبرسَم	وأبله لا يهتدي وأبكم

ويعقد الحاكم في عشرين صورة : عدم الولي ، وفقده ، ونكاحه . أي
إذا كان ولي المرأة يريد أن يتزوجها ، كابن عمها هو وليها ويريدها
لنفسه ، فيعقد له الحاكم وقد نظم السيوطي هذه الصور بقوله :

عشرون زوج حاكم ، عدم الولي	والفقد والإحرام والعضل السفر
حبس توار عزة ونكاحه	أو طفلة أوحاقد إذ ما قهر
وفتاة محجور ومن جُنّت ولا	أب وجد لا احتياج قد ظهر
وكذا الرشيدة لا ولي لها وبيد	ت المال مع موقوفة إذ لا ضرر
مع مسلمات علقت أو دُبرت	أو كُوتبت أو كالتّي أولد ^(١) من كفر

(١) يقرأ بوصل همزة أولد لضرورة الشعر .

وهناتأتي مسألة التحكيم، وهي مهمة جداً. وسئل ابن حجر عنها في الفتاوي، وابن زياد له كلام عليها، وصاحب البغية تكلم أيضاً عنها وأتى بحاصل جميل عنها. وهناك فرق بين التحكيم والتولية. فالتحكيم هو أن يتفق الزوج والزوجة أو غيرهما في دعوى على تحكيم شخص ليحكم في دعواهما. هذا التحكيم له شروط: تارة يكون في البلد الذي هما فيه قاض مجتهد موجود، فلا يجوز التحكيم. وتارة يكون القاضي قاضي ضرورة - كقضاة اليوم -، فيجوز لهما أن يحكما رجلاً مجتهداً، أو فقيهاً. وتارة يكونان ببلد ليس به قاضي، فلهما أن يحكما عدلاً، ويُشهدا شاهدين ويتم العقد.

والعدل عدلان: عدل رواية، وعدل شهادة. فعدل الرواية هو راوي الحديث ويشترط فيه البلوغ والعقل والعدالة، ولا يشترط فيه الذكورة. وكثيراً ما نسمع من كتب الحديث أحاديث عن عائشة وعن أم سلمة.

أما عدل الشهادة فله عشرة شروط ستأتي فيها، ومنها عدالته، وهو الذي لم يرتكب كبيرة ولم يصر على صغيرة. وغلبت طاعاته معاصيه. وهذه الأوصاف هي الصعبة ولهذا قالوا يكفي اليوم مستور العدالة. وبقية شروط الولاية هي السلامة من اختلال النظر ومن الحجر بالسفه ومن الإحرام بالحج أو العمرة كما في المتن وتعاليقه.

شروط شاهدي النكاح

شروط شاهدي النكاح اثنان: أهلية الشهادة^(١)، وعدم التعيين للولاية^(٢).

شروط صيغة النكاح

شروط صيغة النكاح، شروط صيغة البيع، وكونها

-
- (١) سيأتي بيان المؤهلات لها في باب الشهادة. فلو عقد بحضرة عبدین أو امرأتين أو فاسقين أو أصمّين أو أعمّيين لم يصح. ويصح بابني الزوجين وعدوئهما وبمستوري العدالة عند الزوجين وهما المعروفان بها ظاهراً لا باطناً.
- (٢) فلو وكل الأب أو الأخ المنفرد في النكاح وحضر مع آخر لم يصح وإن اجتمع فيه شروط الشهادة لأنه وليّ عاقد فلا يكون شاهداً.
-

شروط شاهدي النكاح

شروط شاهدي النكاح اثنان: أهلية الشهادة، وتقدّم الكلام عنها. وقالوا إن تبين فسق الشاهدين بعد العقد لا يؤثر^(١). الثاني: عدم التعيين للولاية أي لا يكون وليّاً وشاهداً ولو اجتمعت فيه شروط الشهادة وقالوا في شهادة الأعمى إذا تيقن الصوت وعلم صوت المتعاقدين على وجه لا يشك فيهما كما يعلم ذلك من يراهاما جازت، وإلا فلا.

شروط صيغة النكاح

شروط صيغة النكاح، شروط صيغة البيع، منها أن لا يتخلل بين

(١) مغني ابن قدامة ج ٧ ص ٣٤١ - ٣٤٢.

بلفظ إنكاحٍ أو تزويجٍ^(١)، أو تَرَجَمَتِهِ^(٢).

صورة النكاح^(٣)

صورة النكاح: أن يَقُولَ زَيْدٌ لَعَمْرِي

(١) أي بصريح مشتقهما، فلا يصح بكناية كأحلتها لك، وإذا وكل الزوج في العقد فليقل الولي لو كيل الزوج: زوجت بنتي موكلك فلاناً، فيقول وكيله، قبلت نكاحها له. فإن ترك لفظ له لم يصح النكاح وإن نوى موكله. وإذا وكل الولي فليقل وكيله للزوج: زوجتك بنت فلانٍ موكلي فيقبل. وإذا وكل كلٌّ من الولي والزوج فليقل وكيل الولي لو كيل الزوج: زوجت فلاناً موكلك بنت فلان موكلي فيقول: قبلت نكاحها له.

(٢) حيث فهمها العاقدان والشاهدان ولو مع القدرة على العريّة.

(٣) ويكتب في صيغة تولية عقود الأنكحة: الحمد لله، وبعد فقد ولى السلطان فلان العلامة فلاناً بلفظ وليتك عقود الأنكحة ببلد كذا واستخلفتك فيه وأنتك عليه وقلدتك جميع ما يتعلق بعقود الأنكحة من كل ما يحتاج إلى دعوى وقبول بينة وحكم بها بما يتوقف على الإثبات وأمرتك بالعمل على ما يقتضيه الوجه الشرعي واجباً كان أو مندوباً، وأن تتحرى في ذلك كله، ثم يؤرخ. ويكتب في صيغة الصداق بذمة الزوج: الحمد لله، وبعد فقد أصدق فلان زوجته فلانة كذا وكذا من الدراهم الباقية بذمته، وذلك المسمى في نفس عقد النكاح بالإيجاب والقبول يقوم لها بذلك متى طلبته منه، وقع ذلك بعد التراضي على الصداق المذكور وتبقيته بذمته حسبما ذكر، ثم يؤرخ.

(وصورة دعوى النكاح) أن يقول: أدعي بأنني نكحت فلانة هذه أو بنت فلانٍ من أبيها أو جدّها أو أخيها فلان أو الحاكم أو منصوبه فلان بإذنها إن اعتبر إذنها وشاهدين عدلين مع خلّوها من الموانع من زوج وعدّة وغيرهما، ولي بينة بذلك أسألك سماعها والحكم بموجبها.

(وصورة دعوى الصداق) أن يقول: أدعي بأن فلانة موكلي تستحق بذمة هذا أو الغائب أو الميت مائة درهم فضة معاملة بلد كذا، وذلك صداق نكاحها الذي عقد به

زَوَّجْتُكَ مَوْلِيَّيْ هِنْدًا^(١)، فيقول عمرُّو: قَبِلْتُ تَزْوِيَجَهَا^(٢).

عليها ويلزمه تسليم ذلك إليها، وأنا مطالب له به فمره أيها الحاكم بتسليمه إليّ، فإن كان المدعى عليه غائباً قال: ولي بينة تشهد بذلك أسألك سماعها والحكم بموجبها وإن كان ميتاً قال أيضاً: وله تركة تفي بذلك. وإن كانت في وجه الوارث زاد أيضاً، وَوَرَّثَتْهُ تعلم ذلك، كأن يقول: مثلاً: أدعي بأني أستحق في ذمة فلان أخي فلان هذا كذا وكذا وهو يعلم ذلك وقد خلف تركة في يد أخيه هذا فيها وفاء ديني يلزم هذا تسليم ذلك إليّ، وأنا مطالب له به فمره أيها الحاكم بالخروج من حقي.

(١) ولا تتوقف صحة النكاح على ذكر الصداق حتى في الصور التي يجب ذكره فيها.

(٢) ويسنّ إحضار جمع من أهل الصلاح والخير عند العقد زيادة على الشاهدين والوليّ، وإشهاره، وأن يكون في مسجد، وأن يكون في شهر شوال، وأن يكون الدخول فيه ويسنّ الدعاء للزوجين بعد العقد بقوله: بارك الله لك وبارك عليك، وجمع بينكما في خير وعافية: وتسنّ استتابة الولي والشهود المستورين قبل العقد احتياطاً؛ ويستحب الإشهاد على رضا المرأة حيث يعتبر رضاها، ولا يشترط ذلك في صحة النكاح؛ وتسنّ خطبة قبل العقد بأن يخاطب الولي أو الزوج أو غيرها، وتحصل بالحمد والصلاة والوصية. والأفضل خطبة الحاجة، لأنها مأثورة عن النبي ﷺ كما في سنن أبي داود، وهي مع ما زيد فيها: «الحمد لله نعمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون. ثم إن الله تعالى أحلّ النكاح وندب إليه، وحرم السفاح وأوعد بالعذاب الأليم عليه، فقال تعالى في تحريمه والنهي عنه: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ

الإيجاب والقبول كلام أجنبيّ، ولا سكوت طويل، وعدم التعليق، وعدم التأقيت إلى آخرها.

وكونها بلفظ إنكاح أو تزويج أو ترجمته، إذا فهمها العاقدان

سَيِّلًا ﴿ وَقَالَ تَعَالَى فِي الْأَمْرِ بِتَقْوَاهُ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَدَّوْهُ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ النكاح سنة الأنبياء وشعار الأولياء، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «النكاح من سنتي فمن رغب عن سنتي فليس مني» وقال ﷺ: «تزوجوا تكثروا فإنني مباه بكم الأمم يوم القيامة» وقال ﷺ: «تزوجوا الولود الودود فإنني مكاتر بكم الأمم يوم القيامة» أوصيكم ونفسي بتقوى الله، قولوا جميعاً: نستغفر الله، آمنا بالله وبما جاء عن الله على مراد الله آمنا برسول الله وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله، آمنا بالشرعية وصدقنا بالشرعية وتبرأنا من كل دين يخالف دين الإسلام، نعوذ بالله من المنكرات، نعوذ بالله من ترك الصلوات، نعوذ بالله، مما يكره الله.

والشاهدان، ولو مع القدرة على العربية^(١). وقال آخرون: «من قدر على لفظ النكاح بالعربية، لم يصحّ بغيرها». وتستحب الخطبة قبل العقد، والتماسك باليدين مستحب أيضاً، وهو مأخوذ من البيعة.

هل يقتضي النكاح ملك منفعة

البضع، أم إباحته

وتذكرت مسألة مهمة وهي: هل يقتضي النكاح تمليك المنفعة أم إباحتها؟ مثلاً: إذا زوج الرجل ابنته، هل منفعة البضع تصير ملكاً للزوج أم إباحة؟

(١) مغني ابن قدامة.

المعتمد أنها إباحة. وقول آخر: تصير ملكاً. وما الذي يترتب على الملك أو الإباحة قالوا: يترتب عليها حنث اليمين، فيما لو حلف شخص وقال، إن فلاناً لا يملك شيئاً، وهو متزوج. - فمن قال بملك منفعة البضع، فإنه يحنث. وعلى قول أنه إباحة لا يحنث.

ولا يجوز للسيد أن يتزوج أمته، وله أن يتسراها، لأن قوة الملك أقوى. فإذا أراد أن يتزوجها، فعليه أن يعتقها أولاً.

وسئلت مرة: لماذا يجوز للرجل أن يتسرى أمته، ولا يجوز للمرأة أن تسرى عبدها؟ أي تزوجه.

فقلت له: الحكمة ظاهرة. هناك حقان سيتضاربان، المرأة لها حق الملك، والعبد إذا تسرته، أي تزوجه، له حق الزوجية.

فإذا أمرته بأمر، بصفة كونها مالكة له، وجب عليه طاعتها. وإذا أمرها هو بأمر، وجب عليها طاعته، بصفة كونه زوجاً.

ولئلا يتضارب الحقان، منع الشرع ذلك. فإذا أرادت أن تزوجه فلتعتقه أولاً، وتتنازل هي ووليها عن الكفاءة ثانياً، ثم تزوجه.

ومعلوم أن التسري لا يكون إلا من السيد مع أمته، لا من السيدة مع عبدها، قال الله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾.

الصَّدَاق

الصَّدَاقُ لُغَةً: مَا وَجَبَ بِنِكَاحٍ^(١). وَشَرْعاً: مَا وَجَبَ^(٢) بِنِكَاحٍ أَوْ وَطْءٍ^(٣)، أَوْ تَقْوِيَتِ بُضْعٍ قَهْرًا^(٤).

(١) أي فقط، فيكون المعنى الشرعيّ أعمّ من المعنى اللغويّ، على عكس القاعدة من أن المعنى اللغويّ أعمّ من المعنى الشرعيّ وهذا على الراجح من أنه لا فرق بين الصداق والمهر. وأما على ما قيل من أن الصداق ما وجب بتسميته في العقد والمهر ما وجب بغيره فمتساويان، وهو على خلاف القاعدة المتقدمة أيضاً كما هو ظاهر.

(٢) شامل للمال والمنفعة، وشموله للاختصاص غير مراد.

(٣) أي في شبهة أو تفويض أو كان العقد فاسداً. وسواء كان الوطء في القبل أو الدبر.

(٤) كأن أرضعت زوجته الكبرى الصغرى خمس رضعات متفرقات، فإنه يفسخ نكاح الاثنتين ويجب على الكبرى نصف مهر الصغيرة للزوج. وكأن شهد جماعة شهادة حسيبة بأنه طلقها طلاقاً بائناً وفزق القاضي بينهما ثم رجعا عن الشهادة فيغرمون المهر كله لتفويتهم البضع على الزوج، هذا إن لم يصدقهم وإلا فلا غرم عليهم واعلم أن تسمية المهر في العقد مستحبة هذا هو الأصل، وقد تجب في صور: منها ما لو زوج القاصرة وليها بأكثر من مهر المثل لأنه لو سكت لوجب مهر المثل. وقد تحرم في صور منها لو زوجها بدون مهر المثل ولو سكت لوجب مهر المثل اهـ. وإذا خلا العقد من التسمية فإن لم تكن مفوضة استحققت مهر المثل بالعقد، وإن كانت مفوضة كأن قالت لوليها وهي رشيدة زوجني بلا مهر فزوجها الولي ونفى المهر أو سكت وجب المهر بأحد ثلاثة أشياء: فرض الزوج على نفسه مهر مثلها حالاً من نقد البلد أو غيره ورضيت به وفرض الحاكم إذا امتنع الزوج أو تنازعا في القدر ووطئه إياها ومثله موت أحدهما.

الصَّدَاق

يريد المصنف أن يتكلم على الصَّدَاق، ما هو الصَّدَاق؟ الصَّدَاق هو

ضابطُ الصَّدَاقِ

ضابطُ الصَّدَاقِ^(١) كُلُّ مَا صَحَّ كَوْنُهُ مَبِيعاً عِوَضاً أَوْ مُعَوَّضاً، صَحَّ كَوْنُهُ صَدَاقاً، وَمَا لَا فَلاً.

(١) كما في الخطيب على أبي شجاع؛ وفي شرح المنهج وغيره: ما صح كونه ثمناً، صح كونه صداقاً؛ وفي فتاوي الأشعر: والذي يظهر في ضابط ما يصح صداقاً أن يقال: كل ما قبل بعوض وكان معلوماً ولم يكن بضعاً صح صداقاً، وما لا فلا. فخرج ما لم يقابل بعوض والمجهول وكالبضع ابتداء كزوّجتك على أن تزوّجني أو رفعاً كعليّ أن تطلق زوجتك ودخل القصاص. اهـ.

المهر، أي المال الذي يقدّمه الرجل للمرأة التي يريد نكاحها مقابل الانتفاع بالبضع. وذكرنا اختلاف العلماء حول البضع، هل يملكه بهذا الصداق، أم يباح له به فقط؟ والمعتمد الإباحة وليس تملكاً. ولو كان يملكه لجاز له التصرف فيه.

لكن قد يقول قائل: إنه ملك مراعى ممنوع من التصرف فيه.

لكن التحقيق، أنه لإباحة الانتفاع به.

وتعريف الصداق، كما عرّفه في المتن بقوله «ما وجب بنكاح» أي العقد أو المباشرة، فإن قلنا بعقد، فهو مجاز. وإن قلنا النكاح هو المباشرة، فهو حقيقة. والعقد هو المؤدي إلى النكاح. فالصداق «ما وجب بنكاح أو وطء» أي في شبهة. فتستحق به مهر المثل. «أو تفويت بضع قهراً»، ما معنى تفويت بضع قهراً؟ قالوا مثله: إذا عقد بطفلة سنّها أقلّ من حولين، فجاءت زوجته فرضعتها خمس رضعات متفرقات، بهذا

الرضاع حرمت الزوجة الكبرى عليه، لأنها صارت أم زوجته من الرضاع، وحرمت عليه الطفلة، لأنها صارت بنته من الرضاع. فينفسخ نكاح الاثنين. ويجب على الزوجة الكبرى نصف مهر الصغرى للزوج والصداق له عدة أسماء، نظمها بعضهم بقوله:

مهر صداق نحلة وفريضة طول حياء أجرهن علائق والألفاظ التي جاءت في القرآن هي: نحلة، صداق^(١)، فريضة، أجر^(٢) وبعضهم فرق بين المهر والصداق. فجعل الصداق الذي يسمى في العقد، والمهر الذي لا يسمى. لكن المعتمد أنهما لفظان مترادفان. والصداق لا يقدر أقله ولا أكثره. فإذا اتفق الزوجان على قدر معين، فالأمر على ما اتفقا عليه.

ويسنّ تسمية المهر في العقد، فإن لم يُسمَّ، صحّ العقد ولزمه مهر المثل. وبعض المذاهب تجعل المهر ركناً من أركان النكاح، لا يصحّ العقد إلاّ به.

(١) في قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتَيْنِ نَحْلَةً﴾.

(٢) في قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلْهُمْ أَجُورُهُمْ﴾ فَرِيضَةٌ.

(٣) (ملحق) من فتح المعين باب الصداق: «ولو ذكروا مهراً سراً، وأكثر منه جهراً، لزمه ما عقد به اعتباراً بالعقد. وإذا عقد سراً بألف، ثم أعيد جهراً بألفين، لزم ألف».

فلو وقع الاتفاق على ألفين ووقع العقد على ألف لزمه الألف. هذا إن لم يتكرر العقد. فإن تكرر لزمه ما وقع العقد الأول عليه قلّ أو كثر، أتحدث شهود العلانية والسّرّ أم لا. وذلك لأن العبرة بالعقد الأول. وأما الثاني فهو لاغ لا عبرة به وقد بين هذا بقوله: وإذا عقد سراً بألف، ثم أعيد جهراً بألفين أو العكس بأن عقد سراً بألفين ثم أعيد جهراً بألف، فيلزمه الألفان. وعلى هاتين الحالتين، حملوا نصّ الشافعي - رحمه الله - في موضع على أن المهر مهر السّرّ. وفي آخر على أنه مهر العلانية أي فالأول محمول على تقدم عقد السّرّ، والثاني محمول على تقدم عقد العلانية. انتهى شطاً. صفحة ٣٥٠ باب الصداق. وقد مرّ الكلام حول إعادة العقد.

وكيف يحدّد مهر المثل؟ قالوا هو ما يُعطى مهراً لأمثالها، كأخواتها وعمّاتها، وبنات عمّها، وهو الذي عليه العمل اليوم.

وبعض القبائل يفرضون على الزوج مهراً كبيراً يبقى في ذمّته، أو الأكثر يبقى في ذمّته، يقيّدون به الزوج. حتى إذا أراد أن يطلق، أو أراد أن يتزوج بأخرى طالبوه بالمؤجّل. وقد يبلغ المؤجل خمسين أو ستين ألفاً. وهذا حال كثير من مسلمي الهند الأحناف، يعقدون بمهر كبير، قد يكون كله مؤخراً، أو يقسّم قسمين: قسم يدفعه، والقسم الثاني يكتبون فيه حجة على الزوج.

غزارة فقه الإمام أبي حنيفة

قالوا؛ جاء رجل إلى الإمام أبي حنيفة، وأخبره بأنه أحبّ امرأة وأحبته. وتقدم إلى وليّ أمرها لنكاحها، وطلب منه مهراً كبيراً فوق طاقته. فسأله الإمام عن المرأة وعن أهلها، فأخبره أنها من سكان بغداد، وأهلها من أهل الرّفاهيّة والثراء. قال له الإمام: اذهب ووافق على المهر الذي يطلبونه، وبعد إتمام العقد، وقبل الدخول بها عد إليّ.

ذهب ذلك الرجل، واتفق مع وليّ أمر المرأة وأهلها على مهر كبير. مؤجل، أو أغلبه مؤجل وتمّ العقد. وقبل أن يدخل بها، ذهب إلى الإمام أبي حنيفة وأخبره بأنه عقد ولم يدخل بها، وقال، إن في ذمتي الآن مبلغاً كبيراً بقيّة المهر، فبماذا تشير عليّ؟ قال له: المسألة بسيطة، اذهب الآن إلى أهلها وأخبرهم أنك تريد أن تسافر وتأخذ زوجتك معك، وعين جهة السفر إلى قرية أو بلدة لا تقع بها الزوجة ولا أهلها. فذهب ونفذ ما

أمره به الإمام. فشقّ على أهل المرأة الأمر، فلم يوافقوه ورفضوا طلبه، لكنه أصرّ وقال، إنها زوجتي والأمر لي فيها وليس لكم. فذكروه بالمهر المؤجل وطالبوه به، فقال لهم، أعرف هذا إلا أنني لم أدخل بها، فوسّطوا له شخصاً يراجعه على أن يقيم في البلد معهم ولا يسافر بينهم، على أن يسامحوه في المهر المؤجل. فذهب الرجل إلى الإمام أبي حنيفة وأخبره - وهو مسرور - بما وصلت إليه القضية، وقال له: اسمح لي أن أشرط عليهم شروطاً أخرى. قال له: اترك الطمع فإنه ليس في صالحك، فإن فعلت، فهناك طريقة أخرى يحاصرونك بها ويغلبونك. قال له: ما هي؟ قال: سأخبرهم أن يدعي أحد أقاربها أن له عليها ديناً، وأنه لا يأذن لها بالسفر. فخاف الرجل، وترجّاه أن لا يخبرهم بها. وذهب إلى أهل المرأة واتفق معهم

هذه قضية تعطي صورة عن غزارة فقه الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه .

هل للخاطب

أن يستردّ ما قدّمه لمخطوبته قبل

العقد، إذا حصل الفسخ بينهما ؟

هذه مسألة، تكلم عنها العلماء، ومذكورة في بغية المسترشدين واختلفوا فيما إذا حصل الفسخ. وأظن، أن الشيخ باخرمة وغيره، رجّح أنه لا يحق له استرداده. قال في البغية:

«مسألة ش: دفع لمخطوبته مالاّ بنية جعله بمقابلة العقد، استردّه

إذا لم يتفق العقد ويصدق في ذاك . انتهى . قلت ورجح ذلك في التحفة ،
وخالف في فتاويه فقال : ولو أهدى لمخطوبته ، واتفق أنهم لم يزوجه ،
فإن كان الردّ منهم ، رجع بما اتفق ، لأنه لم يحصل غرضه الذي هو سبب
الهدية ، أو منه فلا رجوع .

قال الشهاب الرملي : إن له الرجوع أيضاً ، سواء كان الردّ منه أو
منهم . كما لو مات فیرجع بعينه باقياً ، وبدله تالفاً ، مأكلاً ومشرباً
وحليّاً . انتهى .

أمّا إذا أهداه بصفة هدية ، فإنه لا يرجع فيه ، لأنه خرج عن ملكه .
ولو حصل العقد على مهر لا يصح أن يكون مهراً ، كخمرٍ صحّ العقد ،
ويلزم مهر المثل .

وكان السلف في الماضي بتریم ، لا يعتبرون ما يقدمونه قبل العقد
- وما نسمّيه جهازاً - من المهر . فالعادة عندهم ، عندما يتقدم الخطيب
بالخطبة يقدم مائة ريال أو سبعين . ثم لما يعقدون ، يتمّ العقد على خمس
أواق فضّة . إنما الغالب أنهم ينوون المهر من الجهاز ، خوفاً من أن
يموت والمهر باق في ذمته . وإذا بقي في ذمة الزوج شيء من المهر ، فإن
الزوجة تسامحه .

وقالوا ؛ إن أحل شيء ما تهبه الزوجة لزوجها من مهرها ، لقوله
تعالى : ﴿ فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوْهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا ﴾ .

مهر بني علوي

وكان مهر بني علويّ مائة أوقية ذهباً حتى زمن الشيخ عمر

المحضر . فكثرت بناتهم ولم يتزوجن لعدم القدرة على مهورهنّ .
فجمع الشيخ عمر المحضر آل باعلويّ ، وجعل المهر خمس أواق
فضة . والوليمة لمن قدر يولم ، وإلا فلا .
وأوّل من مهر بناته خمس أواق فضة ، هو الشيخ عبد الله العيدروس
وأخوه الشيخ علي . وصار بنات آل باعلويّ بهذا المهر
ولما وصلت النقابة للمحضر ، شرط عليهم ثلاثة شروط :

الأول : الفقير يتزوج الغنيّة ، والغنيّ يتزوج الفقيرة . الثاني :
تخفيض المهر . الثالث : إراحة البهائم العاملة في المساني . إما يوقف
السّناوة في وقت معين ليربح الحيوان ، وإما يشتري بهيمة أخرى ليعمل
عليها ويرواح بينها وبين العاملة . وجعل مجلساً من خمسين عضواً ، وكتب
عليهم وثيقة ، لا تزال موجودة . وآخر نسخة منها وُجدت بقلم الشيخ
أبي بكر بن أحمد الخطيب ، لكنها بدون تاريخ . وكنت أبحث عند تألّيفي
كتاب أدوار التاريخ الحضرميّ ، لأقف وأطلع على تاريخ الوثيقة فلم أجده
مكتوباً . وكان عليها إمضاء سلطان تريم في ذلك العهد ، كأنه
دويس بن راصع أو راصع بن دويس من آل يمان . وتاريخ الوثيقة العامّ
أنها في عهد المحضر ، وهو في القرن الثامن الهجريّ .

وكنت أبحث أيضاً عن تسلسل النقابة ، فلم أقف على تسلسلها .
وعلمنا أن بعد المحضر العيدروس ، ثم العدنيّ ، لكنه سافر إلى عدن . ثم
تحولت إلى عبد الله بن شيخ وابنه زين العابدين وأحمد باجحدب ، لكن
بينهم بُعد ، والتسلسل لم يظهر .

الْوَلِيمَة

الْوَلِيمَةُ لُغَةً: مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْوَلَمِ، وَهُوَ الْاجْتِمَاعُ^(١). وَشَرْعاً:
اسْمٌ لِكُلِّ دَعْوَةٍ أَوْ طَعَامٍ^(٢)، يُتَّخَذُ لِحَادِثِ سُرُورٍ^(٣) أَوْ غَيْرِهِ^(٤).

(١) لاجتماع الناس لها على الطعام.

(٢) أي مطعموم مأكول أو مشروب، كالقهوة ولا حد لأقلها وأقل الكمال شاة.

(٣) أي ما يستر الإنسان كالعرس.

(٤) كوضيمة الموت.

(١) «وإن مات أحدهما أي الزوجين قبلهما أي الفرض والوطء، لم
يجب مهر مثل في الأظهر، كالطلاق، قلتُ الأظهر وجوبه، والله أعلم». (فائدة)
روي أن إحدى الصحابيات واسمها بروع بنت واشق،
نكحت بلا مهر، فمات زوجها قبل أن يفرض لها، فقضى لها
رسول الله ﷺ بمهر نسائها والميراث» رواه أبو داود وغيره، وقال
الترمذي حسن صحيح.

وضابط الصداق، كل ما صحّ كونه مبيعاً عوضاً أو معوضاً، صحّ
كونه صداقاً، ومالا فلا، إلا ما استثنى.

الْوَلِيمَة

يريد المصنف الكلام على الوليمة. والوليمة يأتي ترتيبها بعد

(١) من المنهاج، وشرحه المغني للخطيب.

حُكْمُ الْوَلِيْمَةِ

حُكْمُ الْوَلِيْمَةِ^(١): النَّدْبُ^(٢).

(١) أي بأنواعها، وهي أحد عشر مذكورة في المطولات.
(٢) فتندب وليمة العرس للزوج الرشيد ووليّ غيره من أب أو جدّ من مال نفسه لا من مال المولى، فإنها تحرم ولو عملها غير الزوج، والوليّ كآب الزوجة أو هي عنه، فإن أذنت تأذت السنة عنه، فتجب الإجابة إليها، وإلا فلا.

النكاح. لأنه يسنّ لمن تزوج أن يولم. ورسول الله ﷺ قال لعبد الرحمن بن عوف أولم ولو بشاة». وكان ﷺ يولم في زيجاته كلها.
وتحصل الوليْمَةُ بأقلّ مطعوم. لكن الأفضل أن لا تقل عن شاة، لقول رسول الله ﷺ «أولم ولو بشاة». وهذه وليمة العرس^(١). قال بعض الفقهاء والوليمة تقع على طعام لسرور حادث، وهي أنواع، وعدوها عشراً منها: وليمة الختان ودعوة البناء ويسمونها وكيرة، ودعوة القدوم من السفر وتسمى نقيعة، والوليمة التي تقام من غير سبب تسمى مأدبة.

وهل تسنّ الوليمة بالعقد، أم بعد الدخول؟ اختلفوا فيها. لكن قالوا الأفضل أن تكون بعد الدخول لعمل النبي ﷺ.
وهل تسنّ للزوج أم للزوجة؟ قالوا إنها تسنّ للزوج، إلا أن طائفة قالت تندب ندباً عاماً، من أجل الفرح وإظهار السرور. ويقول داود الظاهري بوجوب الوليمة على الزوج، لقول رسول الله ﷺ لعبد

(١) من مغني ابن قدامة بتصرف.

الرحمن بن عوف «أولم ولو بشاة»، اعتبره أمراً. والشافعية حملوا قوله على النذب.

وجوب تجنب الإسراف

ويجب تجنب الإسراف، وهو الأمر الواقع اليوم، والناس واقعون فيه. وأخذت بهم المجاملات والمداهنات إلى جانب، وأصبحوا لا يقيمون للمثل العليا وزناً. وكان في عهد المحضار من خالف من العلويين عن السيرة قاطعوه، وامتنعوا من مصافحته، يمثلون إمامهم المحضار. فأصبحت السيرة [في ذلك العهد] محفوظة ثلاثة قرون. القرن الثامن والتاسع والعاشر، ثم بدأت المخالفات قليلاً قليلاً، حتى وصلنا إلى هذا الزمان الذي سماه الإمام الحداد زمان العار - نعوذ بالله من العار ومن النار -.

وهكذا، لو علم المسرفون أنهم سيقاطعون، ولا يحضر أحد وليمتهم، لانتهوا.

قالوا إن أعظم إسراف وقع في وليمة زواج المأمون على بوران بنت الحسن بن سهل، أخي الفضل بن سهل، أحد وزراء المأمون. وبوران أعطاه الله نصيباً من الجمال الفائق، وذات عقل راجح، ومتعلمة. فلما سمع المأمون بها وبأوصافها، خطبها من أبيها. ولما تزوجها فرش منزله بفراش مطعم بالذهب، وبأحبال من الذهب ونثر عليه من الأحجار الكريمة والزبرجد واللآليء الشيء الكثير. ولما جاءت عمّاته وأخواته والعائلة المالكة يهنئونه لم ينظروا إلى ذلك أبداً. ولجبر خاطر المأمون أخذت

حكم الإجابة إلى وليمة العرس

حكمُ الإجابةِ إلى وَلِيْمَةِ العُرْسِ: الوُجُوبُ^(١) العَيْنِيُّ^(٢)

(١) أمّا سائر الولائم: كالذي يعمل للختان وللولادة وللسلامة من الطلق ولقدوم المسافر ولختم القرآن فالإجابة إليها سنة.

(٢) ولا يجب الأكل منها في الأصح، بل يندب للمفطر، وقيل يجب، وصححه النووي في شرح مسلم. وأقله على كل من القولين لقمة.

كل واحدة منهنّ جوهرة فقط وفي الليل - قالوا - أوقدوا شموعاً من العنبر الأصلي، وخصّصوا هدايا للناس كبيرة. إمّا ضيعة^(١)، وإمّا فرس أصيل، وإمّا خمسمائة دينار. كتبوا الهدايا على أوراق وطووها ووضعت في بنادق ورُميت. ومن حضر من الناس يلتقط له بندقة، ويقدمها إلى أصحاب الخزائن ويفتحها، فيملكونه ما كتب بها. والمأمون لم ينتقد إلا على إيقاد الشموع من العنبر، لأنها كلفت الخزينة ثمناً غالياً، مع تلفها. قالوا إن هذا أعظم عرس في التاريخ الإسلامي^(٢).

حكم الإجابة إلى وليمة العرس

حكم الإجابة إلى وليمة العرس، الوجوب العينيّ بشروط كثيرة قلّ أن تجتمع، منها: أن تكون الدعوة من جهة الزوج، وإسلام الداعي

(١) الضيعة: العقار. ويقال الضيعة: النخل والكرم والقطعة من الأرض. والعرب لا تعرف الضيعة إلا الحرفة والصناعة. اهـ. مختار الصحاح.

(٢) وذكر أستاذنا قصة دخوله بها وأنها فوجئت بمجىء الخيض. والقصة سبق أن ذكرها في باب الخيض فراجعها. وذكر أيضاً مسألة الزنبيل التي ذكرها صاحب الأغاني وغيرها من الكتب الأدبية، وعلق عليها بأنها بعيدة الوقوع. ولهذا لم نوردنا هنا.

بشروط كثيرة^(١): منها إسلام الداعي^(٢) والمدعو^(٣)، وعموم الدعوة^(٤)، وأن يدعوهُ في اليوم الأول^(٥)، وأن لا يُعذر^(٦).

(١) نحو العشرين.

(٢) فلو كان كافراً لم تطلب إجابته، وتسَنّ إن كان ذميّاً.

(٣) فلا تجب على كافر ولا تسَنّ.

(٤) ليس المراد به أن يعمّ جميع الناس بالدعوة لعدم إمكانه، بل الشرط أن لا يظهر منه قصد التخصيص فيعم عند تمكنه عشيرته أو جيرانه أو أهل حرفته؛ وأما عند عدم تمكنه فلا يضرّ التخصيص حتى لو دعا واحداً، لكون طعامه لا يكفي إلا واحداً لفقره لم يسقط وجوب الإجابة.

(٥) فلو أُوِّمَ ثلاثة أيام فأكثر لم تجب الإجابة إلا في الأول للعرس، وفي غيره تسَنّ في اليوم الأول، وتسَنّ في اليوم في العرس وغيره، وتكره فيما بعده؛ ولو دعاهم في يوم واحد لكنه جعله ثلاثة أوقات لم تجب الإجابة في وليمة العرس إلا على من دعاه في الوقت الأول.

(٦) شامل لأكثر شروط وجوب الإجابة.

والمدعو، وأن لا تكون مختصة بالأغنياء فقط مثلاً، وأن يدعوهُ في اليوم الأول. قالوا؛ تجب في الوجبة الأولى، وتسَنّ في الثانية، وتكره في الوجبة الثالثة.

ومن شروط الوجوب أن لا يعذر بعذر، من أعذار الجمعة والجماعة، وأن لا يكون هناك منكر. وإذا كان في الوليمة منكر، ولكن إذا حضر سيزول، وجب عليه الحضور. تحوّل إلى الوجوب لعارض؛ يقولون: الغاية تبرّر الوسيلة. وللوسائل حكم المقاصد.

القسم

القَسْمُ^(١): هو العَدْلُ بين الزَّوْجَاتِ .

(١) بفتح القاف وسكون السين .

وإذا كان الداعي ذميًّا، تُسنَّ الإجابة . وكان رسول الله ﷺ يُدخل السرور إلى خاطر بعض جيرانه من اليهود .
ومن أخلاقه العالية ﷺ أنهم قالوا؛ كان غلام يهودي يخدم رسول الله ﷺ، فمرض الغلام واشتدَّ به المرض، فجاء رسول الله ﷺ يعوده، وطلب منه أن ينطق بالشهادتين وألحَّ عليه، فكان الغلام ينظر إلى أبيه، فقال له أبوه: أطع أبا القاسم . فتشهد الغلام ومات، فسرَّ الرسول ﷺ بذلك .

القسم

يريد أن يتكلم المؤلف عن القسم (بسكون السين) . والقسم بمعنى العدل بين الزوجات باصطلاح الفقهاء . وأما المعنى في اللغة فمعروف من نفس اللفظ، قسم - يقسم - قسماً - وقسمة : إذا قَسَمَ شيئاً .
فالعدل بين الزوجات واجب شرعي . ونحب أولاً أن نشرح لكم الحكمة في تعدد الزوجات .

الحكمة في تعدد الزوجات

قالوا: إن هناك حكماً كثيرة وكبيرة في تعدد الزوجات . وبعض الملل تمنع

تعدد الزوجات مثل النصرانية، ولا تبيحه إلا نادراً وبواسطة المحكمة إذا كان هناك عذر.

أما حكمة الإسلام في إباحته أي التعدد فمعروفة أولاً: أن الرجال معرضون دائماً للهلاك بسبب القتال والحروب والأشغال الشاقة، فعدد الرجال قليل وعدد النساء كثير.

ثانياً، لا يمكن بأي حال من الأحوال تعدد الأزواج للمرأة على قول المعارض لماذا أباح التعدد للرجل ولم يبيحه للمرأة يستحيل ذلك، ونقول له لمن يكون الولد؟

وقد ظهرت حكمة الإسلام بجواز تعدد الزوجات عندما وقعت الحروب الأخيرة، فقد قتل رجال بعض الأقطار التي شملتها الحروب، وكثر بها النساء مثل ألمانيا.

والإسلام لما أباح التعدد ربطه بالعدل - قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَحَدٌ أَلَّا تَعُولُوا﴾ - والمقصود بالعدل، العدل في المعاشرة والنفقة - لا العدل في الميل القلبي. قال رسول الله ﷺ: «اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك».

أما حصر العدد في أربع نسوة، قالوا: إن من الحكم التي عرفت مؤخراً أنه إذا تضاعف عدد النساء على الرجال فإنهن لا يزدن على أربعة أضعاف الرجال^(١). إلى غير ذلك من الحكم المعروفة التي يطول الكلام عنها.

(١) لتمام الفائدة هذا ملخص عن حكمة تعدد الزوجات في الإسلام من كتاب روائع تفسير آيات الأحكام من القرآن لمؤلفه محمد علي الصابوني:

«مسألة تعدد الزوجات ضرورة اقتضتها ظروف الحياة، وهي ليست تشريعاً جديداً انفرد به

الإسلام، وإنما جاء الإسلام فوجده بلا قيود ولا حدود، وبصورة غير إنسانية، فنظمه وجعله دواءً وعلاجاً لبعض الحالات الاضطرابية التي يعاني منها المجتمع.

جاء الإسلام والرجال يتزوجون عشر نسوة أو أقل - كما مرّ في حديث غيلان حين أسلم وتحتة عشر نسوة، بدون حد ولا قيد. فجاء ليقول للرجال إن هناك حدّاً لا يحلّ تجاوزه هو أربع - وإن هناك قيداً وشرطاً لإباحة هذه الضرورة هو: العدل بين الزوجات. فإذا لم يتحقق ذلك وجب الاقتصار على واحدة: «فواحدة أو ما ملكت أيمانكم».

ثم قال: إن هناك أسباباً قاهرة تجعل التعدد ضرورة كعقم الزوجة ومرضها يمنع زوجها من التحصن وغير ذلك من الأسباب التي لا نتعرض لذكرها الآن. ثم قال: ويجدر بي أن أنقل هنا بعض فقرات لشهيد الإسلام سيد قطب من كتابه السلام العالمي في الإسلام حيث قال تغمدّه الله بالرحمة: إن ثثرة طويلة عريضة تتناثر حول حكاية تعدد الزوجات في الإسلام، فهل هي حقيقة تلك الآفة الخطيرة في حياة المجتمع؟ إنني أنظر فأرى كل مشكلة اجتماعية قد تحتاج إلى تدخل من التشريع، إلا مسألة تعدد الزوجات فإنها تحل نفسها بنفسها، إنها مسألة تتحكم فيها الأرقام، ولا تتحكم فيها النظريات والتشريعات.

في كل أمة رجال ونساء. ومتى توازن عدد الرجال مع عدد النساء فإنه يتعذر عملياً أن يحصل رجل واحد على أكثر من امرأة واحدة. فاما حين يختل توازن الأمة فيقلّ الرجال عن النساء كما في الحروب والأوبئة التي يتعرض لها الرجال أكثر فهنا فقط يوجد مجال لأن يستطيع رجل تعدد زوجاته. فليُنظر إذن في هذه الحالة، وأقرب الأمثلة لها الآن ألمانيا حيث توجد ثلاث فتيات مقابل كل شاب، وهي حالة اختلال اجتماعي فكيف يواجهها المشرع، إن هناك حلاً من حلول ثلاثة:

الحل الأول: أن يتزوج كل رجل امرأة وتبقى اثنتان لا تعرفان في حياتهما رجلاً ولا بيتاً ولا طفلاً ولا أسرة.

الحل الثاني: أن يتزوج كل رجل امرأة فيعاشرها معاشرة زوجية، وأن يختلف إلى الآخرين أو واحدة منهما لتعرف الرجل دون أن تعرف البيت أو الطفل. فإذا عرفت الطفل عرفته عن طريق الجريمة وحملته. ذلك العار والضياع.

والحل الثالث: أن يتزوج الرجل أكثر من امرأة فيرفعها إلى شرف الزوجية وأمان البيت وضمان الأسرة ويرفع ضميره عن لؤثة الجريمة وقلق الإثم وعذاب الضمير، ويرفع المجتمع عن لؤثة الفوضى واختلاط الأنساب.

حكم القسم

حُكْمُ الْقَسْمِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ^(١): الْوَجُوبُ عَلَى زَوْجٍ بَاتَ
عِنْدَ بَعْضِهِنَّ مَعَ^(٢) التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُنَّ إِنْ اسْتَوَيْنَ حُرِّيَّةً وَرِقًا،
وَالْأَفْجَعُ لِلْحُرَّةِ الْخَالِصَةِ مِثْلِي مَا لِمَنْ فِيهَا رِقٌّ.

(١) ولو إماء بأن كان زوجهن رقيقاً أو حرّاً وتزوج واحدة بعد واحدة في بلاد، فلا مدخل لإماء غير زوجات فيه وإن كنّ مستولدات.

(٢) بقرعة أو غيرها، وهي واجبة فيلزمه لمن بقي منهن وهي غير ناشزة ولو مريضة أو حائضا أو محرمة، ثم له إعراض عنهن بأن لا يبيت عندهن بعد تمام دورهن، كما أن له إعراضاً عنهن ابتداءً، ويسن أن لا يعطلهن، وهكذا حكم الواحدة، فيسن أن لا يعطلها، وله الإعراض عنها. والأصل في القسم لمن عمله نهاراً الليل والنهار الذي قبله أو الذي

حكم القسم

حكم القسم بين الزوجات الوجوب. وللحرة مثلاً ما للأمة فيما
إذا جمع الرجل بين أمة وحرّة. وقد يسأل سائل: كيف يجمع الحر بزواجه

أي الحلول أليق بالإنسانية وأحق بالرجولة وأكرم للمرأة ذاتها وأنفع؟ انتهى.
وقال الشيخ محمد متولي الشعراوي ما خلاصته: يا أيها المعترضون ويا من تقولون إنكم أنصار المرأة خذوا رأي المرأة في التعدد خذوا أصوات غير المتزوجات، واتركوا صوت المتزوجة لأنها لا رأي لها، لأنها لا تحب الشريك لها، خذوا صوت غير المتزوجة وقولوا لها: ألا تحبين أن تكوني زوجة ثانية أو ثالثة أو رابعة، أو تفضلين العنوسة، وسيكون الجواب حتماً: أكون زوجة رابعة بدلاً من أن لا أكون زوجة، إذن الرجل ليس ضد المرأة والدين ليس ضد المرأة ولكن المرأة هي ضد المرأة. انتهى.

وقد أطلنا الكلام في هذا الموضوع لأن قضية التعدد من الشبه التي يستغلها خصوم الإسلام للنيل من الإسلام وأهله. وهي من الأمور التي يجب على كل مسلم ومسلمة أن يكونا على علم وبيّنة بها.

بعده وهو الأولى تبع، ولمن عمله ليلاً كحارس العكس. وللمسافر وقت نزوله. وإذا دخل في أصل واحدة على أخرى لضرورة كمرضها المخوف وطال زمن الضرورة أو أطاله قضى الجميع، وإن دخل في التابع لحاجة كوضع متاع أو أخذه أو تسليم نفقة وطال زمن الحاجة فلا قضاء، وإن أطاله قضى الزائد فقط، ويحرم الدخول في الأصل لغير ضرورة ويجوز في التابع إن كان ثم أدنى حاجة وإلا فيحرم، والإطالة في الأصل حرام، وفي التبع مكروهة، وله التمتع بغير وطء إذا حل له الدخول. وأقل نوب القسم ليلة ولا يجاوز ثلاثاً إلا برضاها ولجديده بكر سبع بلا قضاء وثيب ثلاث بلا قضاء أو سبع بقضاء لكل واحدة سبع.

من أمة وحرّة؟ قالوا: كان فقيراً لا يملك مهر الحرة فتزوج أمة، ثم أغناه الله فتزوج حرّة، فالشرع لا يقول إن نكاح الأمة انفسخ أو يلزمه أن يطلقها، بل له إمساكها والقسم لها وهناك قاعدة تقول، يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء.

أما من جمع بين زوجتين حرتين - وهو الغالب - أو بين ثلاث أو أربع وجب عليه القسم في المبيت والنفقة، وأقلّ المبيت ليلة، وأكثره ثلاث ليالٍ، والأفضل أن يكون ليلة بليلة حتى لا يطيل غيابه عنهن. والليل هو الأصل والنهار تابع هذا لمن عمله بالنهار. أما من كان عمله ليلاً - كالحراس - فالنهار له هو الأصل. ولا يجوز له أن يدخل على من ليست ليلتها إلا لضرورة كمرض - بل بعضهم شدّد وقال: لا يجوز إلا في مرض شديد، وذلك لئلا يغيظ ضررتها، بتأخره عنها في ليلتها ولو بات عند زوجته المريضة وليست ليلتها لزمه القضاء ولو جزءاً من ليلتها. ولو دخل لأخذ متاع، فإن أطال المكث أكثر مما يتطلبه أخذ المتاع لجلوسه مثلاً لشرب الشاي عوّض ضررتها بمثله. أما إذا لم يطل

فلا بأس، هكذا فصل الفقهاء. وقالوا ينبغي عليه أن يستمتع بالزوجة، وإن قال الفقهاء إنه لا يجب. قال بعضهم: أعجب من الفقهاء كيف يهتمون بالنفقة الظاهرة ولا يهتمون بالنفقة الباطنة.

مشقة العزل

قالوا: كان أحد القضاة له زوجتان، قديمة وهي أم أولاده، وجديدة. وكان يخشى أن تحمل منه الجديدة. فصار يعزل معها وكان العزل يغيض المرأة ولكنها صابرة. وفي ذات يوم جاءها وهو متغير الوجه - فقالت له: ماذا بك هذا اليوم؟ لكنه سكت ولم يجيبها فألحت عليه أن يخبرها عما كدر مزاجه، قال لها: عزلوني عن القضاء قالت له: رأيت كيف أن العزل يشق. انتهى.

وإذا أراد سفرًا وأراد اصطحاب إحداهن وجب أن يقرع بينهما، فإذا خرج السهم عند إحداهن أخذها معه وليس عليه قضاء مدة أيام سفره لمن تركهن. فإذا وصل المقصد وصار مقيماً قضى لهن مدة الإقامة إن قصد بسفره النقلة، لأن سفر النقلة لا يجوز له أن يصطحب بعضهن دون البعض بقرعة أو بغير قرعة.

فإن فعل قضى للمتخلفات «وعن إمام الحرمين أنه لا يجب القسم لمن ليست في بلد الزوج، وبه قال مالك» اهـ.

والأمر الذي ليس من الإنصاف كما أنه من المنهي عنه أن يسافر الرجل ويترك زوجته في بلده ثم يتزوج في البلد الذي سافر إليه ويهجر الأولى وهذا ما يقع دائماً - حتى إن بعضهن تشيب وهي مهجورة، وقضية

سيدنا عمر مشهورة: وهي عندما كان يتحسس رعيته ليلاً سمع امرأة في منزلها تغني وتقول:

تطاول هذا الليل واسودّ جانبه وليس إلى جنبي خليل الأعبه
فوالله لولا الله تخشى عواقبه حرك من هذا السرير جوانبه
مخافة ربي والحياء يردني وإكرام بعلي أن تباح مراتبه

فتأثر سيدنا عمر وسأل سيدتنا حفصة وقال لها: كم تستطيع أن
تصبر المرأة عن زوجها؟ أي صبراً عادياً أو صبراً محتملاً، فقالت له:
أربعة أشهر، وفي رواية ستة أشهر - فكتب إلى أمراء الجنود كلهم بأن لا
يمكث الجندي أكثر من ستة أشهر، أو أربعة أشهر غائباً عن زوجته.

وقال بعضهم: «إن سافر عن امرأته لعذر وحاجة سقط حقها من
القسم والوطء، وإن طال سفره. ولذلك لا يصح نكاح المفقود زوجها،
إذا ترك لامرأته نفقة وإن لم يكن له عذر مانع من الرجوع. فإن أحمد
ذهب إلى توقيته بستة أشهر. يكتب إليه، فإن أبى أن يرجع فرق الحاكم
بينهما» اهـ.^(١)

واستدلّ بحديث عمر السابق، أما لو استأذنها واسترضاها
ورضيت فلا بأس، ولكنها قد ترضى مضطرة أو مضغوطاً عليها وقد
ترضى حياءً.

ولا يجوز له أن يخصّ إحداهن بهدايا أو عطية وإن مال قلبه بالمحبة
أكثر إلى إحداهن فلا يظهر ذلك أمام ضرّاتها، لأن الميل القلبي لا يستطيع
الإنسان التصرف فيه فيجب عليه إخفاؤه.

(١) مغني ابن قدامة بتصرف ج ٧ ص ٣١.

وعدم القسم - قالوا - من الكبائر . قال رسول الله ﷺ : « من كانت له امرأتان فمال إلى إحدهما جاء يوم القيامة وشقه مائل » والآيات القرآنية في هذا واضحة كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴾ وقوله : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُواهَا كَالْمُعَلَّقَةِ ﴾ وقوله : ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ - ومناط الشرع كله (لا ضرر ولا ضرار) وعلل الفقهاء في عدم القسم بين الزوجات بإثارة الأحقاد بينهن ووقوع النزاع، ويتعدى ذلك إلى الأولاد أبناء العلات، لأن الزوجة المظلومة دائماً تشكو لأولادها ما تعامل به من أبيهم . وللعلماء كلام كثير في هذا الموضوع خصوصاً علماء الأزهر المتأخرين لهم كلام جميل فيه .

وقال أصحابنا الشافعية للزوج منع زوجته من الخروج من منزله حتى ولو لزيارة والديها، ولو كان أحدهما محتضراً^(١) . لكن كثيراً من العلماء ومنهم ابن القيم - رد عليهم . قالوا: يجب على الزوج أن يأذن لزوجته بزيارة أهلها وأقاربها على سبيل العادة المتبعة في بلدهم . فإذا كانت العادة تزور المرأة أهلها أسبوعياً ينبغي أن لا يمنعها ولا يحتاج بما تقدم نقله عن الشافعية لأن في ذلك قطيعة للرحم وحملًا للزوجة على عصيانه وليس هذا من المعاشرة بالمعروف وهذا في مذهب أبي حنيفة أيضاً .

وإذا كان قول الشافعية للزوج منعها من الخروج فإنهم يقولون أيضاً: لا يجب على الزوجة خدمة زوجها، وعليه أن يأتي لها بخادم لأن

(١) قالوا: لأن طاعة الزوج واجبة والعبادة والزيارة غير واجبة، فلا يجوز ترك الواجب إلى ما ليس بواجب .

النشوز

النشوز لغة: الارتفاع^(١)، وشرعاً: خُرُوجُ الزَّوْجَةِ^(٢) عَنْ طَاعَةِ الزَّوْجِ بِالْإِرتِفَاعِ عَنْ أَداءِ الْحَقِّ الْوَاجِبِ لَهُ عَلَيْهَا: مِنْ طَاعَتِهِ^(٣) وَمَعاشَرَتِهِ بِالْمَعْرُوفِ^(٤) وَتَسْلِيمِ نَفْسِهَا لَهُ^(٥) وَمُلَازِمَةِ الْمَسْكَنِ^(٦).

(١) إذ في الخروج عن الطاعة ارتفاع عن أداء الحق.

(٢) أي بحسب الأصل والغالب، لأنه قد يكون من الزوج بخروجه عن أداء الحق الواجب عليه لها وهو معاشرتها بالمعروف والقسم والمهر والنفقة والكسوة وبقية المأون فعلى القاضي إلزامه توفية ما منعها إياه من حقوقها إذا طلبته.

(٣) كأن تمتنع إذا دعاها إلى بيته ولو كانت مشغلة بحاجتها، نعم إن عذرت بنحو مرض أو كانت ذا قدر وخفر: أي شدة حياء لم تعتد البروز لم تلزمها إجابته، فلا تكون ناشزة بالامتناع وعليه أن يقسم لها في بيتها.

(٤) والارتفاع عنها كإعراض وعبوس بعد لطف وطلاقة وجه، أما من هي دائماً كذلك فليس نشوزاً إلا إن زاد، وليس السب والشتم نشوزاً، لكن له تأديبها عليه ولو بلا حاكم.

(٥) والارتفاع عنه كمنعها له من الاستمتاع بها ولو بغير الجماع حيث لا عذر ولم يكن تدللاً أو تحبباً، وبخلاف ما لو كان بها عذر كأن كانت مريضة أو مضناة لا تحتمل الوطء أو بفرجها قروح أو كانت مستحاضة أو كان الزوج عبلاً بحيث يضرها وطؤه أو متشعثاً كثير الأوساخ فإنها لا تصير ناشزة بشيء من ذلك.

(٦) بأن تخرج منه بلا عذر بخلافه مع العذر كأن خرجت إلى القاضي لطلب حقها منه أو

المعقود عليه من جهتها الاستمتاع فلا يلزمها غيره تبقى مستعدة للاستمتاع. لكن التحقيق كما قال ابن القيم عليها عمل ما جرت به

حكم النشوز

حَكْمُ النُّشُوزِ: التَّحْرِيمُ^(١) وَإِسْقَاطُ الْقَسَمِ^(٢) وَالنَّفَقَةِ وَتَوَابعِهَا^(٣).

إلى اكتسابها النفقة التي أعسر بها الزوج أو للاستفتاء عن حكم شرعي إذا لم يكن زوجها فقيهاً ولم يستفت لها من غيره، ولا يضر خروجها منه بإذنه أو ظن رضاه إن لم ينهها عنه ولم تعلم غيرته على الخروج.

(١) وقد لا يوصف بذلك كنشوز المجنونة فإنه لا إثم به، وإذا ظهرت أمارات نشوز وظنه وعظها ندباً بتذكيرها بالعواقب بلا ضرب ولا هجر كأن يقول لها: اتقي الله في الحق الواجب لي عليك واحذري العقوبة ويبين لها أن النشوز يسقط النفقة والقسم، فإن علم نشوزها وعظها وهجرها في المضجع وضربها في غير الوجه والمهلك ضرباً غير مبرح، أي يعظم ألمه عرفاً إن أفاد والأولى العفو.

(٢) أي في ذلك الدور وما بعده ما دامت ناشزة وإن لم تأثم بالنشوز كصغيرة ونحوها ما لم ترجع قبل نوبتها.

(٣) كالكسوة والسكنى وآلة التنظيف ونحوها، فإن عادت للطاعة لم تعد كسوة ذلك الفصل بل تكسو نفسها إلى تمامه ثم يكسوها الزوج في الفصل الذي بعده، ولا تعود نفقة ذلك اليوم الذي عادت فيه للطاعة ما لم يتمتع بها وإلا عادت لها وتعود لها سكنى ذلك اليوم.

العادة ولن تنتظم المعيشة بينهما إلا بالمعاشرة بالمعروف فما كان متعارفاً عليه في بلدهما بين جنسيهما ينبغي عمله وهذا في مذهب الأحناف أيضاً . ويجب على الزوج أن يتزّين لزوجته . قال ابن عباس: إنها تحب أن ترى منك ما تحب أن ترى منها .

النشوز

يريد المصنّف أن يتكلم على النشوز . والنشوز مأخوذ من: نشر

الشيء إذا ارتفع، كأن الزوجة إذا عصت زوجها أي أبت ارتفعت عن طاعته.

فالنشوز حرام على الزوجة، وهو الخروج عن طاعة الزوج كخروجها من منزله بدون إذنه، أو كانت تعبّس في وجهه أو تخاطبه بكلام غليظ وقاس، كل هذا من النشوز، وبه تسقط النفقة. وحقوق الزوج على المرأة كثيرة وكبيرة معروفة بيّنتها الأحاديث، منها قول رسول الله ﷺ أو بمعناه: «لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت الزوجة أن تسجد لزوجها».

وإذا كان رفع الصوت من طبيعتها أو أن الزوج يدفعها بمعاملته السيئة لها إليه فإنه لا يعدّ من النشوز.

وإذا كان للرجل على الزوجة حقوق فإن للمرأة على الرجل حقوقاً أيضاً. وعليه أن يحسن معاشرتها، فإن أساء معاملتها لها الحق أن تشكو إلى الحاكم - وعلى الحاكم أن ينهأه.

الحكمان

فإذا تكررت منه الإساءة عيّن الحاكم شخصين من أقاربهما ليراقبا تصرف كل من الزوجين. فإن استمر الشقاق بينهما وهو الذي أشار إليه القرآن بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ وهذان الحكمان قيل وكيلان، وقيل حَكَمَانِ فيه خلاف. ويترتب على القولين حُكْمَان: فمن قال إنهما وكيلان فإن حكمهما لا ينفذ إلا برضى الزوجين ومن قال إنهما حَكَمَانِ فحكمهما

ملزم للزوجين ولهما أن يطلقا وينفذ حكمهما، وهذا هو الأقوى .

حكم النشوز

حكم النشوز التحريم . فإذا ظهر النشوز من المرأة على الرجل أن يعظها ويخوفها فإن أفاد معها وإلا هجرها . واختلف العلماء في الهجر، هل هو في المضجع أم في الكلام؟ والمعتمد أنه في المضجع لقوله تعالى: ﴿وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ .

أما الهجر في الكلام فلا يجوز أكثر من ثلاثة أيام إلا لعارض . ومنه هجر الفسقة وتاركي الصلاة . بل إذا كان الهجر لأمثال هؤلاء يحقق مصلحةً وردعاً لهم وجب الهجر وقد أدب رسول الله ﷺ : - الثلاثة الذين خُلِفُوا كما أشارت إليهم الآية من سورة التوبة رقم ١١٨ بالهجر^(١) . وكثير من التابعين وقع بين بعضهم البعض هجر . لكن على المسلم أن يتحلّى بالصفح والعفو عمّن ظلمه من غير الفسقة والظلمة .

وتأديب المرأة الناشز - كما قلنا - على درجات أولاً: الوعظ ثم الهجر ويسقط قسمها وحقوقها من النفقة والكسوة، فإن لم تستجب لطاعته فله ضربها .

ما هو الضرب

ونحب أن نتكلم عن مسألة الضرب، وللعلماء كلام فيه . وخصوم الإسلام يقولون: كيف أباح الإسلام ضرب الزوجة، فنريد أن

(١) وهم كعب بن مالك ومرارة بن الربيع وهلال بن أمية رضي الله عنهم .

نوضح ما هو الضرب؟ وكيف يكون؟ وعلى أي شيء يكون؟ وهل يفيد أو لا يفيد؟

قلنا إن تأديب المرأة على درجات - أولاً الوعظ ثم الهجر. فإذا لم يفلح الوعظ والهجر ضربها - إذا كان الضرب سيفيد - ضرباً غير مبرح - أما الذي لا يفيد أو الذي يؤدي إلى شقاق ونزاع بين الأقارب فهذا لا يجوز، مع العلم أنهم في الجاهلية يضربون ضرباً مبرحاً فقيده الشرع للتأديب وكما قلنا^(١).

(١) وللقاء الضوء أكثر على شبهة ضرب الزوجة استحسنت أن أقتطف بعض عبارات شهيد الإسلام سيد قطب من كتابه في ظلال القرآن حول هذه الشبهة حتى يكون المسلم على علم تام من أن تعاليم الإسلام كلها مبنية على الحكمة والمصلحة من لدن حكيم عليم. قال رحمه الله مبيناً تنظيم الأسرة على قواعد الفطرة معناها استقامة الحياة - ويترتب على انحرافها عن قواعد الفطرة فساد في الأرض كبير. قال:

«إن هذه التنظيمات والأحكام صادرة عن الله العليم الحكيم، لولا أن الهوى يطمس القلوب ويعمي العيون عندما ترين الجاهلية على القلوب.

ثم تكلم عن قوامة الرجال على النساء - وما قاله: «إن الأسرة هي المؤسسة الأولى في الحياة الإنسانية الأولى من ناحية الأهمية لأنها تزاوّل إنشاء وتنشئة العنصر الإنساني وهو أكرم عناصر هذا الكون في التصور الإسلامي» إلى أن قال:

«إن هذه القوامة ليس من شأنها إلغاء شخصية المرأة في البيت ولا في المجتمع الإنساني، وإنما هي وظيفة داخل كيان الأسرة لإدارة هذه المؤسسة الخطيرة وصيانتها وحمايتها. ووجود القيم في مؤسسة ما لا يلغي وجود ولا شخصية ولا حقوق الشركاء فيها».

ثم تكلم عن النشوز وقال: «استحضر هذا الذي سبق كله يجعلنا نفهم بوضوح حين لا تنحرف القلوب بالهوى والرؤوس بالكبر - لماذا شرّعت هذه الإجراءات التأديبية أولاً، والصورة التي يجب أن تؤدي بها ثانياً. إنها شرّعت كإجراء وقائي عند خوف النشوز للمبادرة بإصلاح النفوس والأوضاع لا لزيادة إفساد القلوب وملئها بالبغض والحقد، أو بالدلة والرضوخ الكظيم».

وبعد أن تكلم عن الوعظ ثم الهجر قال:

«ولكن هذه الخطوة - أي الهجر بعد الوعظ - قد لا تغلح، فهل تترك المؤسسة تتحطم؟ إن

الخلع

الْخُلْعُ لُغَةً مُشْتَقٌّ مِنَ الْخَلْعِ وَهُوَ النَّزْعُ^(١)، وَشَرْعاً: فُرْقَةٌ^(٢)
بِعَوَضٍ مَقْصُودٍ رَاجِعٍ لِحَتهِ زَوْجٍ^(٣).

-
- (١) لأن كلاً من الزوجين لباس الآخر، فكأنه بمفارقة الآخر نزع لباسه، وأصل وضعه الكراهة، وقد يستحب أن كانت تسيء عشرتها معه وهو نوع من الطلاق.
- (٢) أي لفظ حصل لها كالمفاداة.
- (٣) أما فرقة بلا عوض أو بعوض غير مقصود كدم أو بمقصود راجع لغير من ذكر فإنه لا يكون خلعاً بل رجعيّاً.
-

الخلع

نظم الإسلام الأسرة تنظيماً دقيقاً، وربطها برباط وثيق بل سماه ميثاقاً غليظاً ﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذَتْ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ وليس عقد النكاح كسائر العقود وإنما هو أسمى وأعلى، فهو البذر لتكوين الأمة وأساس للأسرة مبني على المودة والرحمة وحسن المعاشرة. وقد وضع الإسلام للأسرة قوانين وأنظمة لتجنب الخلاف.

هناك إجراء - ولو أنه أعنف - ولكنه أهون وأصغر من تحطيم المؤسسة كلها بالنشوز. الإجراء ﴿وَأَضْرِبُوهُنَّ﴾ واستصحاب المعاني السابقة كلها، واستصحاب الهدف من هذه الإجراءات كلها يمنع أن يكون هذا الضرب تعذيباً للانتقام والتشفي، ويمنع أن يكون إهانة للإذلال والتحقير، ويمنع أن يكون للقسر والإرغام على معيشة لا ترضاها. ويجدر أن يكون ضرب تأديب مصحوباً بعاطفة المؤدب والمربي، كما يزاوله الأب مع أبنائه، وكما يزاوله المربي مع تلاميذه، وأطال في هذا الموضوع وفي نهايته قال: «وعلى أية حال: فالذي يقرر هذه الإجراءات هو الذي خلق وهو أعلم بمن خلق. وكل جدال بعد قول العليم الخبير مهاترة. وكل تمرد على اختيار الخالق وعدم التسليم به مفضي إلى الخروج من مجال الإيمان كله» انتهى.

وطلب من الزوجين أن يحسن كل منهما إلى الآخر، ولما أن الطبيعة البشرية عرضة للتقلب، فقد يحصل بين الزوجين شقاق وتنافر. فإذا اشتد هذا الخلاف بينهما وأصبح الواحد لا يطبق الآخر، هنا شرع الطلاق إذا عجزا عن إزالة الخلاف بينهما وانسدت أمامهما جميع الوسائل (وأبغض الحلال إلى الله الطلاق).

والطلاق على أقسام:

١ - بينونة كبرى: إذا طلق الزوج ثلاث طلاقات فإنها لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ثم تبين منه، وهذا تأديب حتى لا يتلاعب الرجال بالنساء.

٢ - الطلاق الرجعي: وهو الطلقة الأولى والثانية طلاق بدون عوض. وفي هذه الحالة تعتبر الزوجة الطالق بطلقة رجعية في حكم الزوجة في أكثر الأحوال. فلو مات زوجها قبل انقضاء عدتها فإنها ترثه كما يرثها إذا ماتت.

٣ - طلاق بينونة صغرى وهو الخلع الذي هو موضوع درسنا وهو أن يطلقها بعوض فلا رجعة للزوج فيه إلا بعقد جديد.

والخلع مأخوذ من الخلع. لأن الزوج والزوجة كل واحد منهما لباس للآخر كما قال الله تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ فكأن الزوجة اختارت خلع ذلك اللباس. ويقولون: فلان خلع العذار، بمعنى أنه قلّ حياؤه ولم يستح.

فالخلع الشرعي هو طلاق بعوض مقصود ولا يجرم وقوعه في أيام الحيض، لأنه يكون بطلب من الزوجة.

أما الطلاق بدون عوض فيحرم في أيام الحيض ولكنه ينفذ، وبعض العلماء يقولون: لا ينفذ^(١)، وقالوا: إن الحكمة في تحريم الطلاق وهي حائض أو في طهر جامعها فيه أن لا تطول عليها العدة شفقة بها ورحمة. وأول خلع في الإسلام وقع في قضية جميلة بنت عبد الله بن أبي بن سلول^(١) زوجة ثابت بن قيس بن شماس - خطيب رسول الله ﷺ - جاءت إلى رسول الله ﷺ وقالت: يا رسول الله ما أنقم على ثابت على دين ولا خلق، إلا أني أخاف الكفر. فقال رسول الله ﷺ: «أتردين عليه حديقته» وهي الحديقة التي أعطاها أو أصدقها إياها - قالت: نعم، وردتها عليه وأمره بمفارقتها. قالوا: إنها كرهته ولم تنسجم معه. وفي رواية أنه ضربها مرة حتى كسر يدها.

فإذا كرهت المرأة زوجها لنقص دينه أو لسوء خلقه أو لكبر سنه أو غيرها جاز لها مخالعه بعوض لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾.

فالزوجان إذا لم ينسجما، فالخلع في حقهما مباح. كأن يكون لكل واحد منهما رأي أو مذهب أو ذوق يختلف عن الآخر فيحصل بينهما التنافر - كما يحصل خصوصاً في هذا العصر الذي يدعي فيه النساء أنهن مساويات للرجال ومع هذا فقد قالوا: اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية، كما قال شوقي:

أنا شيعي وليلى أموية اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية

(١) وهو مذهب الشيعة ذكره ابن قدامة في المغني.

(١) وذكر في المغني أنها حبشية بنت سهل وذكر رواية أخرى أنها جميلة بنت عبد الله بن أبي بن سلول.

ويجمل للزوج أخذ العوض إذا لم يكن متسبباً في سوء العشرة بينهما .
أما إذا ضيق عليها بإيذائها وظلمها مما دفعها وأكرهها على طلب الطلاق
بعوض فإنه يكون ظالماً ويجب عليه رده .

الصابر والشاكر في الجنة

قالوا: إن عمران بن حطان كان قبيح الصورة وكان إذ ذاك سُنيّاً،
فتزوج على امرأة من الخوارج ذات جمال بارع . فأراد أن يجلبها إلى مذهب
أهل السنة لكنها أثرت عليه وجلبته إلى مذهب الخوارج فصار خارجيّاً
خبثاً، وكانت تقول له: أنا وأنت في الجنة، لأنني أوتيتُ مثلك فصبرتُ
- أي صبرت على قبح وجهه - وأوتيتُ مثلي فشكرتُ والصابر والشاكر في
الجنة .

والخلع عند الشافعية يحسب طلقة من الثلاث لأنه أتى بلفظ
الطلاق قاصداً فراقها لكن مذهب الإمام أحمد يعتبره فسخاً لا طلاقاً .
وهو القول الثاني عند الشافعية وحجة الإمام أحمد أنه حصل بمعاوضة غير
محضة . والفقهاء يتكلمون في باب البيع عن المعاوضة المحضة
والمعاوضة غير المحضة . فالمعاوضة المحضة: السلعة وقيمتها في البيع فهو
عوض بعوض . ويفسد البيع بفساد أحدهما، لكن المعاوضة غير المحضة
- كالخلع - فإنه لا يفسد بفساد العوض بل يقع الطلاق الخلعي فيما لو
فسد العوض - كما سيأتي مثاله . وعلى الزوجة أن تعوضه بعوض بديل
العوض الفاسد . وسواء وقع الخلع بعوض فاسد أو غير فاسد ففيه
الخلاف . وعلة من يقول إن الخلع فسخ القياس على شراء زوجته .

أركان الخلع

أركانُ الخُلْعِ خَمْسَةٌ: مُلتَزِمٌ، وبُضْعٌ، وَعِوَضٌ، وصِيعَةٌ، وزَوْجٌ.

شرط الملتزم

شرط الملتزم^(١): إِطْلَاقُ التَّصَرُّفِ المَالِيِّ^(٢).

-
- (١) قابلاً كطلقتك على ألف في ذمتك فتقبل، أو ملتمساً كأن قالت: طلقني على ألف في ذمتي، فيقول: طلقتك على ذلك..
- (١) بأن يكون غير مجبور عليه، فلما اختلعت محجورة بسفه طلقت رجعية ولغا ذكر المال، وإن كان الزوج جاهلاً بالحال وإن أذن الولي فيه.
-

أركان الخلع

أركان الخلع خمسة: ملتزم للعوض وهو الزوجة أو غيرها كأحد أقاربها إذا التزم به، وسيأتي الكلام عنه. الثاني: العوض. الثالث: الزوج. الرابع: البضع، وهذا الركن ناقشه البعض: قالوا: لماذا لا يكتفى بالزوجة. لكن الفقهاء لاحظوا المنفعة وحصروها في ذلك الموضع. الخامس: الصيغة - وهي اللفظ الذي يكون من الاثنين المتخالعين.

شرط الملتزم

شرط الملتزم أن يكون له مطلق التصرف - أي - بالغاً عاقلاً مختاراً رشيداً، كما يشترط في كل عقد.

شرط البضع

شَرَطُ الْبُضْعِ: مِلْكُ الزَّوْجِ لَهُ^(١).

شروط العوض

شروط العِوَضِ أَرْبَعَةٌ: كَوْنُهُ مَقْصُوداً^(٢)، وَكَوْنُهُ مَعْلُوماً^(٣)، وَكَوْنُهُ رَاجِعاً لِحَقِّ الزَّوْجِ^(٤)، وَكَوْنُهُ مَقْدُوراً عَلَى تَسْلِيمِهِ.

(١) أي من جهة الانتفاع به، فيصح في رجعية لأنها كالزوجة في كثير من الأحكام لا في بائن إذ لا فائدة فيه.

(٢) خرج به الخلع بدم ونحوه فإنه رجعي ولا مال، ودخل به المقصود الفاسد كالخمر فإنه يقع به الطلاق بائناً بمهر المثل. وضابط مسائل الباب أن الطلاق إما أن يقع بالمسمى بائناً إن صحت الصيغة والعوض أو بمهر المثل إن فسد العوض فقط وكان مقصوداً أو رجعياً إن فسدت الصيغة كخالعتك على هذا الدينار على أن لي الرجعة أو كان العوض فاسداً غير مقصود كدم وقد نجز أو علق بما وجد أو لا يقع أصلاً إن علق بما لم يوجد.

(٣) هو قيد من حيث لزوم المسمى فقط، لأن الخلع يصح ولو كان العوض مجهولاً لكن بمهر المثل.

(٤) تقدم محترزه.

شرط البضع

شرط البضع ملك الزوج له. فلو أراد شخص أن يخالع زوجة غيره ولو ابنه لا يجوز لأنه لا يملك البضع. ولا يقع الخلع على زوجته المطلقة منه طلاقاً بائناً لأنها أصبحت أجنبية له.

شروط العوض

شروط العوض أربعة: كونه مقصوداً، ويشبه الفقهاء العوض الذي لا يقصد بالدم. فلو خالعهما على أن تعطيه ملء فنجان دماً لا ينعقد خلعاً وإنما يكون طلاقاً رجعيّاً إن لم يسبقه طلقان. لكن اليوم أصبح دم الآدمي مقصوداً، ويحقن به الشخص. ولكننا نمثل بالعوض الذي لا يقصد بالحشرات، ويسمونه عوضاً فاسداً غير مقصود، وهناك عوض فاسد مقصود مثل الخمر، فيقع الخلع. وله عليها مهر المثل. وفيه قول ضعيف إنه يقوّم - إذا كان له قيمة - وتدفع له القيمة، لكن الخمر ليست لها قيمة في الشرع، وإن كانت لها قيمة عند الغواة والعياذ بالله.

وإن اختلفا في قدر العوض ولا هناك شهود صحّ الخلع وله مهر مثلها. أما في البيع إذا اختلفا في الثمن يتحالفان ثم يفسخ البيع أو يفسخ الحاكم.

الشرط الثاني: كونه معلوماً - فلا خلع على مجهول لأنه يؤدي إلى النزاع بين الزوجين^(١) وتطلق بمهر المثل.

الشرط الثالث: كونه راجعاً لجهة الزوج، فلا يصح لغيره لأنه صاحب الحق. وهو المالك لمنفعة موضع العفة، فلو قال: إن أعطيت فلاناً ألفاً فأنت طالق - فإذا أعطته وقع طلاقاً رجعيّاً لا خلعاً. ومتى يقع الخلع؟ هل يقع قبل استلام العوض أم بعده؟.

قالوا: يختلف باختلاف الصيغة فإن قال لها: «إن أعطيتني كذا

(١) قال صاحب المغني: وقال الشافعي: يصح الخلع - أي على المجهول - وله مهر مثلها - لأنه معاوضة بالبيع، فإذا كان العوض مجهولاً وجب مهر المثل كالنكاح. انتهى. من مغني ابن قدامة ج ٨ ص ١٨٧.

شرط صيغة الخلع

شرطُ صِيغَةِ الْخُلْعِ^(١)، شرطُ صِيغَةِ الْبَيْعِ إِلَّا عَدَمَ تَحْلُلِ الْكَلَامِ الْيَسِيرِ^(٢).

(١) هي كل لفظ من ألفاظ الطلاق صريحه وكنايته، ولفظ الخلع والمفاداة إن ذكر معهما المال أو نوي فهما صريحان وإلا فكنايتان، فإن نوي الطلاق نظر، فإن أضمّر التماس قبولها وقبلت وكانت أهلاً للالتزام وقع بائناً بمهر المثل، وإن لم يضمّر وقع رجعيًا قبلت أم لا، وإن لم ينو الطلاق لم يقع شيء.

(٢) لكونه معاوضة غير محضة.

وكذا فأنّت طالق - يقع الطلاق بمجرد وضع العوض عنده وإن لم يقبضه. أما لو قال: «إن إقبضتني أو سلمتني» فلا يقع حتى يقبض - فكل لفظ يفسّر بمعناه.

الشرط الرابع: كونه مقدوراً على تسلمه.

شرط صيغة الخلع

شرط صيغة الخلع شرط صيغة البيع إلا عدم تحلل الكلام اليسير. وإذا فسدت الصيغة وقع الخلع طلاقاً رجعيًا. والضابط لذلك أن الطلاق إما أن يكون بائناً، إن صحت الصيغة والعوض أو بمهر المثل إن فسد العوض فقط وكان مقصوداً. أو رجعيًا إن فسدت الصيغة، كقوله: خالعتك على هذه الدنانير على أن لي الرجعة. أو كان العوض فاسداً غير مقصود، أو علق بما أنجز، أو علق بما لا يوجد، كقوله: خالعتك على جبل من ذهب.

شرط الزوج

شرط الزوج: كَوْنُهُ مِمَّنْ يَصِحُّ طَلَاؤُهُ^(١)

(١) فلا يصح من صبي ومجنون ومكره، ويصح من عبد ومحجور بسفه ويدفع العوض للسيد والوالي أو لهما بإذنه ليبراً الدافع.

وأحسن صيغة ذكرها الفقهاء هي قوله: متى ضمننت، أو متى ضمن فلان لي كذا فأنت طالق. ولا يلزم كون العوض من الزوجة، بل يصح من غيرها. فلو قال لأحد أقاربها: إذا ضمننت لي كذا، أو إذا أعطيتني كذا ففلانة طالق - جاز. وإذا طلقها على أن تعطيه شيئاً ما، والتمس قبولها، فله الرجعة قبل أن تقبل. ولا تثبت في الخلع رجعة. وليس في الطلاق الخلعي رجعة بعدة بالنسبة للمخالع فلو اصطلحا وأحبَّا العودة بعد المخالعة جاز لهما لكن بعقد جديد ما لم يستكمل الثلاث.

شرط الزوج

شرط الزوج في الخلع أن يكون ممن يصح طلاقه بأن يكون بالغاً عاقلاً مختاراً. ومن المعلوم أن الصبي تصرفه غير صحيح وكذا المجنون. والمكره لا تعتبر حركاته، لأنه أشبه بالآلة. وقالوا: إن لولي الصبي أن يخالعه عنه حفظاً للنفقة وعدم حاجته للمرأة. أما الطلاق الرجعي فلا يجوز له.

وذكروا عن الصبية، هل يجوز لوليها أن يخالعه من مالها إذا رأى المصلحة في ذلك. كأن كانت صغيرة وغنية محجوراً عليها، ورأى أن

بقاءها مع زوجها فيه مضرة عليها. قال بعضهم يجوز له لإنقاذها من الأذى أو الضرر.

ذكاء الإمام الشافعي وفقهه

قالوا: كان لرجل ببغاء لقنها بعض الكلمات حتى جعلها ترددها دائماً. فجاءه رجل ليشتريها منه إذا كانت تتكلم دائماً. فحلف له بطلاق زوجته إذا هي لا تتكلم دائماً فاشتراها الرجل منه. لكن الرجل أنبته نفسه، وقال إن الببغاء لا تتكلم دائماً. وإنما أحياناً، وأحياناً تسكت. فذهب إلى الإمام مالك وأخبره بتعليق طلاق زوجته إذا الببغاء لا تتكلم دائماً، والببغاء أحياناً تكون ساكنة، فأفتاه الإمام مالك أن زوجته طالق. وكان إذ ذاك الإمام الشافعي يطلب العلم عند الإمام مالك ويسكن في منزله - في أسفل المنزل والإمام مالك في أعلاه. فخرج الرجل من عند الإمام مالك ومرّ على الإمام الشافعي - وهو فتى صغير - فسأل الإمام الشافعي الرجل عن مسألته وفتوى الإمام مالك. فقصّ عليه ما جرى بينهما، فقال له الإمام الشافعي: لا تطلق زوجتك. فقال له: كيف، الإمام مالك يقول تطلق وأنت تقول لا تطلق، قال له: نعم. فعاد الرجل إلى الإمام مالك وقال له: إن الفتى الموجود أسفل دارك يقول إن زوجتي لم تطلق. قال: ادعه لي، فدعاه. فقال له الإمام مالك: يا محمد أنت قلت للرجل إن زوجته لا تطلق؟ قال له: نعم. قال: ما دليلك؟ قال له: دليلي لما استشارت فاطمة بنت قيس رسول الله ﷺ في أبي جهم وفي معاوية [عندما تقدّما لخطبتها] فقال لها رسول الله ﷺ: أما أبو جهم فرجل لا يضع العصا عن عاتقه» [إشارة إلى أنه كثير الأسفار] وليس

معناه أنه دائماً يحمل عصاه وإنما أحياناً. فقال الإمام مالك صدقت،
ووافقه على فتواه»^(١).

(١) قال أستاذنا محمد بن شيخ المساوي: تزوج رجل بـزوجة ثانية على أم أولاده سراً. فعلمت بزواجه أم أولاده، فثارت عليه ونفرت منه وأصرّت أنها لن تعود إليه إلا إذا طلق زوجته الجديدة ثلاث طلاقات. فجاء إليّ وشرح لي قصته، وقال إنه يحب زوجته الجديدة وقلبه تعلق بها ولا يريد فراقها ويريد رضى أم أولاده. فقلت له: خالعه بريال (فرانسه)، وطلقها طلاقاً خلعياً ثم اذهب إلى أم أولادك وطلقها أمامها ثلاثاً لأنه لا يقع بالمعتدة من الخلع طلاق.

ففرح بالطريقة وعمل بها، ثم عقد بها من جديد، وعند العقد سأله القاضي وقال له: سمعنا أنك طلقته ثلاثاً. فأخبره بالحيلة التي أرشدته إليها. فقال له القاضي: إذن الطريق مفتوحة أمامك.

فقال له داعيتنا عبد القادر بن أحمد السقاف - على سبيل البسط - إذن خدعت أم أولاده. قال: لكنها خديعة حلال، لأن النبي ﷺ يحث على النكاح. قال أستاذنا الشاطري: إنك جمعت بين حبيبين».

صورة الخلع^(١)

صورة الخلع، أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِرَوْجَتِهِ: طَلَّقْتُكَ بِأَلْفِ دِينَارٍ
فَتَقُولَ لَهُ: قَبِلْتُ، أَوْ يَقُولَ لَهَا: مَتَى ضَمِنْتَ لِي أَلْفَ دِينَارٍ
فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَتَقُولَ لَهُ: ضَمِنْتُ لَكَ أَلْفَ دِينَارٍ.

الطلاق

الطلاقُ لُغَةً: حَلُّ الْقَيْدِ^(٢)، وَشَرْعًا: حَلُّ عَقْدِ النِّكَاحِ^(٣)
بَلَفْظِ الطَّلَاقِ وَنَحْوِهِ.

(١) ويكتب في صيغة الخلع: الحمد لله، وبعد فقد خالع أو طلق زيد زوجته فلانة طلاقة
خلعية بإيجاب وقبول وعوض صحيح مقبوض بيد الزوج خلعا صحيحاً شرعياً ملكت به
نفسها وبانت به منه بينونة صغرى، فلا تحل له إلا بعقد جديد بشروطه الشرعية المعتبرة ثم
يؤرخ.

(وصورة دعوى الخلع) أن يقول عمرو: أدعي أن زيدا خالع موكلتي حال نفوذ ذلك
منه ولي بينة بذلك.

(٢) أي فكه حسيماً كان القيد كقيد البهيمة أو معنوياً كالعلاقة بين الزوجين.

(٣) إن أريد بالنكاح العقد فالإضافة بيانية أو الوطاء فحقيقية. وتعترى الطلاق الأحكام
الخمسية: الوجوب كما في طلاق الحكم في الشقاق والمؤلي. والندب كما في طلاق زوجة
حالتها غير مستقيم كأن تكون غير عفيفة أو غير مصلية. والحرمة كما في طلاق من قسم
لغيرها ولم يوفها حقها من القسم ولم يسترضها، وكما في الطلاق البدعي وهو أن يوقعه
على مدخول بها ممن حبلها في الحيض أو في طهر جامعها فيه أو في حيض قبله وهي غير
حامل ولا مختلعة وإن سألته الطلاق مجاناً أو خالعه أجنبي. والكراهة كما في طلاق
مستقيمة الحال. والإباحة كما في طلاق من لا يهواها الزوج ولا تسمح نفسه بمؤنتها من
غير استمتاع بها.

الطلاق

رد شبهة الطلاق

قبل أن نبدأ في تقرير الحكم - يهمننا أن نتكلم على شبهة الطلاق التي يكررها الكثير من المستشرقين وغيرهم من أعداء الإسلام، ويتهمون الشريعة الإسلامية بأنها ظلمت المرأة، حيث جعلت الطلاق بيد الرجل. وهذه تهمة من المعلوم أنها عارية عن الصحة، ومخالفة للأنظمة الاجتماعية.

لأن الأسرة حكومة مصغرة، وجزء من المجتمع ولا بد لها من رئيس. فمن أحق بهذه الرئاسة؟ هذه هي القوامة التي ذكرها الله في قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾.

فالمرأة غير مهيئة لهذه القوامة، لما فيها من ضعف ومن عاطفة، وغير ذلك من ضعف معنوي وجسدي.

إذن الرجل هو الصالح لهذه القوامة فعليه أن يتحملها ويتحمل تبعاتها من دفعه للمهر والتزامه بالنفقة.

وللمفسرين كلام طويل في هذا الموضوع وفي قوله تعالى: ﴿بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ فبعضهم جعل الضمير على الرجال والنساء، وبعضهم جعل الضمير على الرجال فقط لقوله تعالى: ﴿وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾.

لو جعل الطلاق بيد المرأة لكانت سريعاً ما تطلق لأن عاطفتها

سريعة التحوّل - خصوصاً المرأة المعجبة بجمالها. فإذا رأت الرجال حولها فإنها سوف تتشهى، وتطلّق هذا لتأخذ مهرّاً من ذاك وتتزوج، فهي مخالفة من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الاجتماعية فربنا سبحانه وتعالى جعل أمر الطلاق بيد الرجل.

وجاء المعارضون باعتراض آخر، وقالوا: لماذا لا يكون الطلاق بيد الحاكم. فإذا تشاجر الزوجان وتنازعا ترفع قضيتهما للحاكم، فينظر فيها، فإذا ظهر له أن الطلاق أصلح لهما أوقعه وصادق عليه. ويجعلونه قانوناً وهو خطأ - وقد فاتهم وغاب عن عقولهم قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾.

فهذه الآية الكريمة فيها الرد عليهم.

ثم لو كان الطلاق أصالة بيد الحاكم، لتباعدت مسافة الخلاف بين الأسر كلها، لأن الحاكم لا يعلم ولا يعرف طباع كل واحد من الزوجين، ولا يعلم خفاياهم ولا حقائقهم^(١).

والطلاق في نظر الإسلام ليس سلوكاً، وإنما هو علاج شرعه على بغض له قال النبي ﷺ: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق» فهو يطلب من الرجل الذي أعطاه هذا السلاح أن لا يسيء استعماله، ولا يستعمله إلا إذا فسدت الحال بين الزوجين، ونفدت الوسائل الإصلاحية كلها، فهو

(١) وقد يكون في غير صالح الزوجة فيما لو ارتكبت فاحشة وقنع منها الزوج وطلقها وستر أمرها طمعاً أن تتعظ وتتوب وتتزوج بزواج آخر. لكن في هذه الحالة لو كان الطلاق عن طريق الحاكم لافضح أمرها وأصبحت في المجتمع ينظرون إليها أنها امرأة منحرفة ساقطة خائنة.

كبر العضو من الجسد، لما يحصل بسببه من تفرقة وتشتت وضياع الأولاد إلى غير ذلك.

وأحسن تفسير لقول رسول الله ﷺ: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق» أبغض الحلال قالوا هو المكروه، والمكروه حلال، ولكنه بغض إلى الله وأبغض المكروه إلى الله الطلاق.

يقول المؤلف في تعريف الطلاق هو حلّ القيد، والفقهاء جعلوا النكاح قيداً معنوياً، ويعبرون عنه بعبارة جميلة وهي: الرباط المقدس - وهو صحيح مقدّس. أكثر الرجال من المحافظين لم يعرف زوجته إلا ليلة الدخول بها. لم يسبق له التعرف عليها فيؤلف الله بينهما [ويربط بين قلبيهما برباط المودة والرحمة كما قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾].

فتعريف الطلاق في اللغة: حلّ القيد^(١). وشرعاً: حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه.

(١) ولزيد دحض شبهة الطلاق وتبيين حكم الإسلام الحقيقي لا الصوري في أمر الطلاق، اقتطفنا هذه الخلاصة من كتاب شبهات حول الإسلام لمحمد قطب وكتاب الإسلام عقيدة وشريعة لمحمود شلتوت وكتاب المرأة كما أرادت السنة لمحمد متولي الشعراوي ومع أن أستاذنا قد تكلم - حفظه الله - في هذا الموضوع، إلا أن هذه الخلاصة ما هي إلا نور على نور، ليستبين الأمر، قالوا:

«الإسلام يبنى الأسرة على المودة والرحمة والسكينة والاطمئنان، كما أشارت الآية الكريمة: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ...﴾ الآية ٢١ من سورة الروم.

إن أعداء الإسلام لما عجزوا عن قهر الإسلام، سلطوا المستشرقين وأعوانهم ليسمموا أفكار المسلمين بأفكار مسمومة مستوردة. فوجدوا موضوع المرأة وجعلوا الضجة حولها تحوم. تارة يقولون الإسلام يجعل المرأة نصف الرجل - وتارة يقولون الإسلام ينقص كرامة المرأة ويدعها متاعاً للرجل، إلى غير ذلك من الشبهات الكثيرة، وأخذوا يشككون ضعاف المسلمين باسم =

حكم الإشهاد في الطلاق

واختلف العلماء هل الإشهاد على الطلاق واجب أو مندوب؟ وهل الإشهاد في قوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ على الطلاق أم على الرجعة؟.

للعلماء بحث كثير في الموضوع. المذهب الجعفري عندهم لا ينفذ الطلاق إلا بشاهدين كالنكاح، ويقولون المخرج كالمدخل. ويستدلون بالآية المذكورة.

أما مذهب الشافعية فالمعتمد ندب الإشهاد، وفي قول يجب. أما في الرجعة فيندب وقيل يجب الإشهاد. قال صاحب الزبد:

وليس لأشهاد بها يعتبر نص عليه الأم والمختصر
وفي القديم لا رجوع إلا بشاهدين قاله في الإملاء

= شعارات الحرية والكرامة. وهؤلاء وأولئك لا يعرفون حقيقة الإسلام أو يعرفونه ويلبسون الحق بالباطل ابتغاء الفتنة ونشر الفساد في المجتمع. وحول الطلاق يهزون ويلمزون، ويطالبون بتقييد حق الرجل فيه.

والطلاق كما أوضح أستاذنا - في نظر الإسلام سلاح احتياطي فقط جعله في يد الرجل، وأوصاه أن لا يستعمله إلا حين تحقق كل الوسائل السلمية، ومن جهة أخرى هناك حالات انحراف نفسي لا تجدي معه إلا هذه الوسيلة. والإسلام يخاطب المؤمن قبل أن يستعمل هذا السلاح بقوله: ﴿وَعَايِشُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَمَسَّ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ ويقول رسول الله ﷺ: «استوصوا بالنساء خيراً» ويقول أيضاً: «خيركم خيركم لأهله».

فإذا ساءت العشرة ولا يطيق أحدهما الآخر، قال له: «فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان». شرع الطلاق في هذا الظرف.

ويجب أن نعرف أن الإسلام عندما شرع الطلاق ليس ذا شغف به، إنما شرعه على بغض له: علاجاً للحياة الزوجية نفسها. وجعله على وضع يمكن للزوجين من مراجعة أنفسهما وتدبر =

وفي أغلب الأقطار الإسلامية طبقوا المذهب الجعفري، فلا ينفذ إلا بشاهدين، ولا بد من قسيمة وتسجيل.

والطلاق ليس أمراً بسيطاً لأنه يحلّ ميثاقاً - سماه الله ميثاقاً غليظاً ﴿وَأَخَذَتْ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾.

بعض الأشخاص يستخفون بكلمة الطلاق، ويعتبرونها كلمة عادية. وسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه شدد فيه وجعل التلفظ بالثلاث في مجلس واحد ثلاثاً. قالوا: كنا نعدّ الطلاق الثلاث في عهد رسول الله ﷺ وعهد أبي بكر وصدرنا من عهد عمر واحدة، ثم إن سيدنا عمر جمع الصحابة وبعد التشاور معهم جعل الثلاث ثلاثاً حتى لا يتساهل الناس فيه. وقال إنهم تسرعوا في أمر قد جعل الله لهم فيه فسحة.

= عاقبة أمرهما. لم يجعل الطلاق كلمة يلقيها الزوج على الزوجة فتحرم أحدهما على الآخر تحريماً أبدياً لا رجعة فيه ولا التثام له. وإنما سلك طريق العلاج. والإسلام يغريه بالرجوع ويمكنه منها بكلمة المراجعة فقط بدون تجديد عقد ما دامت في عدتها ولم يكن مكملًا للثلاث. وجعل للطلاق قيوداً بالنظر إلى لفظه وبالنظر إلى أهلية الزوج وبالنظر إلى حالة الزوجة ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ. وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾.

ولا ننسى أن الإسلام عندما جعل الطلاق للرجل، إلا أنه مقابل هذه السلطة منح المرأة الحق في اشتراطها حال العقد أن يكون أمر طلاقها بيدها. ومنحها حق المخالعة إذا كان قلبها لم ينسجم مع شريكها ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ وقصة ثابت بن قيس - التي ذكرها أستاذنا في المقدمة أكبر دليل. أما إذا كان الزوج غليظ القلب سيء الطبع، وسيء معاملتها لتتنازل له بقدر من المال، فإنها إن تنازلت له بشيء من مالها لتخلص نفسها منه، فالمال الذي يأخذه منها حرام يَتَأْتِيهَا مِنَ الدِّينِ ءَامَتْوَا لَا يَحِلُّ لَكُمُ أَنْ تَرْتَوُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِيَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا ءَاتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ﴿وإن أصر الزوج على عدم الطلاق إضراراً بها، فلها أن تذهب للحاكم، فإذا تحقق من صدق دعوها، وبقي الزوج على إصراره فقد خول لها الإسلام تحصينها منه تلك هي أسلحة المرأة مقابل سلطة الرجل عليها، وهما في النهاية متكافئتان. وهكذا تظهر لنا حكمة الإسلام في أحكامه وقوانينه، وإنها مطابقة للفطرة. فعلياً أن لا نحكم

أركان الطلاق

أَرْكَانُ الطَّلَاقِ خَمْسَةٌ: مُطَلِّقٌ^(١)، وَصِيغَةٌ، وَمَحَلٌّ^(٢)،
وَوَلَايَةٌ عَلَيْهِ، وَقَصْدٌ^(٣).

(١) هو الزوج، وقد يكون غيره كالقاضي في طلاقه عن المولي، ويملك الزوج الكامل الحرية ثلاث تطليقات، ومن به رق طلقتين، فإذا طلقها الحر. ثلاثاً أو من به رق طلقتين لم تحل له إلا بعد وجود خسة أشياء، انقضاء عدتها منه، وتزويجها بغيره، ووطئه لها بدخول حشفته أو قدرها من مقطوعها مع انتشار الآلة وإن ضعف الانتشار، وبينونتها منه بطلاق أو غيره، وانقضاء عدتها منه، وتصدق الزوجة في دعوى الوطء إذا أنكره وهي إحدى المسائل السبع المستثنيات من تصديق نافي الوطء.

(٢) هو الزوجة ولو رجعية.

(٣) أي قصد اللفظ لمعناه، أي استعماله في معناه ومحله عند وجود الصارف كالمدرس والذي يحكي كلام غيره. أما إذا لم يكن صارف فلا يشترط قصد.

أركان الطلاق

أركان الطلاق خمسة: مطلق، وصيغة، ومحل، وولاية عليه، وقصد. لو طلق زيد زوجته نقول: زيد مطلق، والصيغة ما تلفظ به، والزوجة المحل الذي وقع عليه الطلاق، وكونها في عقده الولاية عليه. وكونه أوقع الطلاق باختياره وهو عالم به هذا هو القصد.

== على الإسلام بأفعال بعض المسلمين الذين لا يحسنون استعمال هذا الحق إلا لمجرد الهوى والتشهي
فمثل هذه التصرفات ليست محسوبة على الإسلام» ١. هـ.

شروط المطلق

شُرُوطُ الْمُطَلَّقِ اثْنَانِ: التَّكْلِيفُ^(١) وَالْإِخْتِيَارُ^(٢).

(١) فلا يقع طلاق الصبي والمجنون والمغمى عليه، ويقع طلاق السكران المتعدي بسكره لا غيره.

(٢) فلا يقع طلاق المكره بغير حق إذا وجدت شروط الإكراه، وهي قدرة المكره على ما هدد به عاجلاً ظلماً وعجز المكره عن دفعه بهرب وغيره كاستغاثة وظنه أنه إن امتنع حققه، ويحصل الإكراه بتخويف بمحذور كضرب شديد أو حبس أو إتلاف مال ويختلف باختلاف طبقات الناس، فلا يحصل بالتخويف بالعقوبة الآجلة ولا بالتخويف بالمستحق كقوله لمن له عليه قصاص طلقها وإلا اقتصصت منك. ومن شروط الإكراه أن لا تظهر قرينة اختيار فإن ظهرت كأن أكره على ثلاث أو صريح أو تعليق فخالف وقع بل لو وافق ونوى الطلاق وقع.

شروط المطلق

شروط المطلق اثنان: التكليف فلا يصح من الصبي^(١) والمجنون والمغمى عليه. ويقع طلاق السكران المتعدي بسكره^(٢).

الشرط الثاني: الاختيار. فلا يقع طلاق المكره إذا علم قدرة المكره على ما هدد به عاجلاً ظلماً وعجز عن دفعه. وعبر المؤلف هنا بالمطلق ولم يعبر بزواج لأنه قد يطلق غير الزوج وهو الحاكم. وقد يربط عقد النكاح

(١) قال ابن قدامة في المغني: «إذا عقل الصبي الطلاق فطلق لزمه».

(٢) قالوا: ويدل على تكليفه أنه يقتل بالقتل ويقطع بالسرقه وبهذا فارق المجنون، وقال الآخرون لا يقع طلاقه لأن العقل شرط للتكليف ولا فرق بين زوال الشرط بمعصية أو غيرها بدليل أن المرأة الحامل لو ضربت بطنها فنفتست سقطت عنها الصلاة، ولو ضرب رأسه فجئن سقط عنه التكليف. انتهى نفس المرجع ج ٨ ص ٢٥٦.

شروط صيغة الطلاق

شُرُوطُ صِيغَةِ الطَّلَاقِ : مَا يَدُلُّ عَلَى الْفِرَاقِ صَرِيحاً أَوْ كِنَايَةً^(١).

(١) فالصریح ما لا یحتمل ظاهره غیر الطلاق فیقع به بلا نية، وهو مشتق الطلاق والفراق والسرّاح، وترجمة مشتقها كطلقتك وفارقتك وسرحتك وأنت طالق وأنت مطلقة ویا طالق. والكنایة ما یحتمل الطلاق وغيره ولا یقع به الطلاق إلا إن قارن أوله نية الطلاق كأنت خلیة، بریة، بته، بائن، الحقی بأهلك، حبلك علی غاربك. ولو قال لها بالثلاث فیک أو بالحرام فیک أو بالطلاق فیک أو فی کل حلال أستحلّه فیک لم یکن صریحاً ولا کنایة علی المعتمد ولا ینعقد یمیناً بل هو لغو، وفی النهایة ما یوهم أنها کنایات. ویصح الاستثناء فی الطلاق بشرط أن ینویه قبل الفراغ من المستثنی منه، وأن لا یصل بفوق سکتة التنفس ونحوها، وأن لا یستغرق كأنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً، ولا یجمع المفرق للاستغراق. فلو قال أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين وواحدة فتقع واحدة لا ثلاث فیلغو قوله وواحدة لحصول الاستغراق بها. ویصح تعلیق الطلاق بالصفة والشرط: فالتعلیق بالصفة، كأن یقول لها أنت طالق فی شهر کذا أو فی غرته أو فی رأسه أو فی أوله فیقع الطلاق مع أول جزء من اللیلة الأولى منه وكان یقول لها أنت طالق طلاقاً حسناً أو قبیحاً

بشروط إذا أخل الزوج بها وقع الطلاق، مثل: ومتی طلبت فلانة طلاقها فأمره بیدها أو إذا سافرت وغبت عنها مدة کذا وکذا فهي طالق. وهذا کله یكون بعد العقد، أما قبله فلا یصح أو لغو.

شروط صيغة الطلاق

ما يدل علی الفراق صریحاً أو کنایة، وألفاظ الطلاق الصریحة عند

أو سنياً أو بدعياً، والتعليق بالشرط كأن يعلق بأداة من أدوات الشرط كمن وإن وإذا ومتى ومتى ما ومهما وكلما وأي نحو من دخلت الدار من زوجاتي فهي طالق وأي وقت دخلت الدار فأنت طالق، وكل أدوات التعليق تقتضي الفور في النفي إلا إن فإنها للتراخي ولا تقتضين فوراً في الإثبات إلا إذا وإن مع المحال أو شئت خطاباً ولذلك قال بعضهم:

أدوات التعليق في النفي للفو ر سوى إن وفي الثبوت رأوها
للتراخي إلا إذا إن مع الما ل وشئت وكلما كرروها

الشافعي هي المذكورة في القرآن وهي ثلاثة: الطلاق والفراق والسراح.
وعند الأحناف ما اشتهر بالطلاق فهو صريح وما لم يشتهر فهو كناية.

فإذا نطق باللفظ الصريح وقصده وقع به الطلاق سواء نوى به الطلاق أو لم ينوّه. أما ألفاظ الكناية - كقوله: إلحقي بأهلك، أو حبلك على غاربك وغيرها مثل هذه الألفاظ، إذا نوى بها الطلاق وقع وإلا فلا. وهناك قول قوي في لفظ الفراق إنه ليس بصريح وإنما هو كناية^(١). وأفتى كثير من علماء حضرموت على لفظ بعض العوام، إذا قال لزوجته: «أنتِ فاله مسرّحة» إنها لا تطلق إلا إن قصد الطلاق منهم الإمام عبد الله بن حسين بلفظه مع أن لفظ «السراح» صريح. وذكر الإمام طه بن عمر في مجموعه مسألة عن جماعة يرتجزون بقولهم:

مر الجمل في الفالق وزوجتي هي طالق

(١) لأنه ورد في القرآن لغز معنى الطلاق كقوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ وقوله: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾.

شرط محلّ الطلاق

شرطُ محلِّ الطَّلَاقِ: كَوْنُهُ زَوْجَةً^(١).

(١) ولو حكما كالرجعية فتطلق بإضافة الطلاق لها أو لجزئها المتصل بها كربع ويد وشعر وظفر ودم لا فصلتها كريقها ولبنها.

أنها لا تطلق زوجاتهم لأن قصدهم الرّجَز لا التطليق.

الواقفة في طريق القافية

قالوا إن ثلاثة من الشعراء جلسوا يتبارون في الشعر. فقال أحدهم: أصعب قافية كلمة تجمع ثائين «ثاا» فهل يستطيع أحد منا أن يأتي بنصف بيت آخره كلمة تجمع ثائين ثم يكمله الآخر؟. فقال أحدهم: هذا مكان طامث اطمثاا. فقال الثاني: فالكأس تستحثنا استحثاا. فقال الثالث: وأم عمرو طالق ثلاا. فقالوا له: ما ذنب المسكينة؟ قال: لأنها وقفت في طريق القافية.

شرط محلّ الطلاق

شرط محل الطلاق كونه زوجة وله ولاية عليها، فلا يصح طلاق الأب زوجة ابنه، ولا يقع الطلاق على زوجته المطلقة منه بعد انقضاء عدتها، أو طلاق من يريد أن يتزوجها قبل أن يعقد بها. لكن مذهب الإمام أحمد أن من قال: إذا تزوجت فلانة فهي طالق، ينفذ طلاقه حينما يتزوجها، هكذا نقله بعضهم.

شرط الولاية على محلّ الطلاق
شرطُ الْوِلَايَةِ عَلَى مَحَلِّ الطَّلَاقِ: كَوْنُهُ مِلْكاً لِلْمُطَلَّقِ^(١)

شرط القصد للطلاق
شرطُ الْقَصْدِ لِلطَّلَاقِ: أَنْ يَقْصِدَ لَفْظَ الطَّلَاقِ لِمَعْنَاهُ^(٢).

(١) أي حين يطلق، فلا يصح طلاق زوجة باعتبار ما كان كالبائن ولا باعتبار ما يكون كالمنكوحه بعد الطلاق ولا طلاق زوجة الأجنبي.

(٢) تقدم ما يفيد أن هذا الشرط إنما هو حيث وجد صارف، فلا يقع ممن حكى طلاق غيره كقوله قال فلان زوجتي طالق، ولا ممن جهل معناه وإن نواه، ولا ممن سبق لسانه به، ولو خاطبها بطلاق هازلاً أو لاعباً بأن قصد اللفظ دون المعنى أو ظنها أجنبية وقع الطلاق لأن كلا ليس من الصارف للطلاق عن معناه وقد صادف محله.

شرط الولاية على محل الطلاق
شرط الولاية على محل الطلاق كونه ملكاً للمطلق - كما يتنا قبله لا يقع الطلاق على غير زوجته ولا على من أراد أن يتزوجها.

شرط القصد للطلاق

شرط القصد: أن يقصد لفظ الطلاق لمعناه. وغير القصد على نوعين: لفظ غير مقصود كلفظ النائم أو تلفظ بلفظ الطلاق لا لمعناه، وإنما يحكي كلام غيره كقوله قال زيد: زوجتي طالق، أو رجل أعجمي لا يعرف معناه، هؤلاء لا ينفذ الطلاق بلفظهم.

وترجمة الطلاق باللغات الأخرى صريح على المذهب. وأما الطلاق

صورة الطلاق^(١)

صورةُ الطَّلَاقِ: أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِرَؤُوسِهِ الحَاضِرَةِ: أَنْتِ
طَالِقٌ، وَفِي الغَائِبَةِ: هِنْدُ طَالِقٌ.

(١) ويكتب في صيغة الطلاق: الحمد لله وبعد فقد طلق زيد زوجته فلانة طليقة رجعية أو طليقتين أو ثلاثاً على حسب الواقع، وهو مكلف مختار لذلك وأقرت هي بأنها لا تستحق عليه حقاً من حقوق الزوجية ولا غيرها، كان ذلك في ساعة كذا في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ثم يؤرخ.
(وصورة دعوى الطلاق) أن يقول عمرو: أدعي أن زيداً طلق موكلتي طليقة واحدة أو طليقتين أو ثلاثاً في حال نفوذ ذلك منه ولي بينة بذلك.

في مرض الموت - ولو طلاقاً بائناً - عند الأئمة الثلاثة عدا الشافعي أنها ترثه «قال في بغية المسترشدين: مسألة: طلق زوجته في مرض موته، فإن كان رجعيّاً ومات وهي في العدة انتقلت إلى عدة الوفاة وورثته، وإلا فلا. نعم رجح الأئمة الثلاثة أنها ترثه مُطْلَقاً وإن طَلَّقَهَا ثَلَاثاً. بل قال مالك: إنها ترثه ولو تزوجت بغيره». انتهى.

أما طلاق الغضبان - والغضبان هو من فقد شعوره. فقد يطلق وهو لا يعي ما يقول؛ فهذا لا ينفذ.

أما من كان غرضه لا يخرج عن شعوره ويعلم ما يقول فمثل هذا يقع طلاقه. وهناك حديث جاء فيه: «ثلاث جدهنّ جد وهزلهنّ جد: النكاح والطلاق والرجعة». رواه أبو داود والترمذي والحاكم.

وسمعت أن الإمام علي بن حسن العطاس يميل إلى عدم وقوع

الرجعة

الرَّجْعَةُ^(١) لغةً: المَرَّةُ مِنَ الرَّجُوعِ^(٢)، وَشَرَعاً: رَدُّ الْمَرْأَةِ إِلَى النِّكَاحِ مِنْ طَلَاقٍ^(٣) غَيْرِ بَائِنٍ^(٤) فِي الْعِدَّةِ عَلَى وَجْهِ خُصُوصٍ^(٥).

(١) بفتح الراء أفصح من كسرهما.

(٢) أي من طلاق أو غيره.

(٣) أي بسببه فخرج وطء الشبهة والظهار والإيلاء فإن استباحة الوطء فيما بعد زوال المانع لا تسمى رجعة وكذا يقال في الطهر من الحيض وإسلام المرتد.

(٤) خرج به البائن كالمطلقة بعوض، والمطلقة ثلاثاً فإنها لا ترد بالرجعة إلى النكاح كما يأتي.

(٥) أي بشروط مخصوصة وهي الآتية.

طلاق الغضبان. لأن الإنسان في حال الغضب يفقد توازنه، ولو أنه يعلم ما يقول إلا أنه بعد أن يسكن غضبه يندم على تصرفه.

والمعروف عن الإمام علي بن حسن العطاس أنه يميل إلى الأقوال التي فيها تيسير للناس، خصوصاً للعوام حتى إنه يميل في المحلل إلى أنه لا يشترط له الوطء، فيكفي عنده العقد، مشى على قول سعيد بن المسيّب، وقال هذا الذي أميل إليه.

الرجعة

الرجعة مطلوبة ومندوبة. والشرع حريص على عدم فصل عقد النكاح، ومتشوق إلى بقاء الزوجين متحابين متآلفين، ويكره الطلاق وأبغض الحلال إلى الله الطلاق.

فالرجعة فسحة للزوجين ليراجع كل منهما نفسه . فالزوجة المطلقة طلاقاً رجعيّاً تعتبر زوجة شرعية ، من أكثر الوجوه ما دامت في عدتها ، من حيث كونها ترث ، ومن حيث كونها يلحقها الطلاق ، ومن حيث الإيلاء والظهار . ولا يجوز للرجل أن يتزوج أختها أو عمتها أو خالتها حتى تنتهي عدتها .

وإذا كانت المطلقة الزوجة الرابعة لا يجوز أن يعقد بأخرى حتى تنتهي عدتها ، فهي لا تزال زوجته حتى تنتهي عدتها .

وتعريف الرجعة : ردّ المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة على وجه مخصوص . قوله : (رد المرأة إلى النكاح) أي إلى النكاح الكامل . والمرأة ما دامت في عدتها فهي في نكاح غير كامل . فالذي نقص بصيغة الطلاق كَمُل بالرجعة .

والرجعة ثابتة بالقرآن وبالسنة . قال الله تعالى : ﴿ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ .

وسبق الكلام عن اختلاف العلماء في الإشهاد على الرجعة . ففي مذهب الشافعي القديم قال بوجوب الإشهاد على الرجعة لظاهر الأمر في قوله : ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ وفي الجديد قال بسنية الإشهاد - والأمر على سبيل الندب^(١) . والأحسن الاحتياط . . والشهادة مفيدة فيما لو أنكرت المرأة أنه لم يراجعها في العدة .

أما المذهب الجعفري فيجعل الأمر بالإشهاد على الطلاق ، ولهذا لا يصح عندهم بدونه ، فإن الزوج لا يُصدّق إلا بالبيّنة ، فإذا لم تكن هناك

(١) وقالوا لأنها لا تفتقر إلى قبول ولا ولي .

أركان الرجعة

أركان الرجعة ثلاثة: صيغة ومحل ومُرتجع.

بينه صُدِّقت المرأة بيمينها، بل في كل دعوى، المنكر يصدّق بيمينه إذا لم يكن هناك بينة إلا في مسألتين:

في استحقاقه الزكاة، إذا ادّعى أنه فقير يصدّق من غير يمين. والثانية مسألة البلوغ: من ادّعى البلوغ يصدّق بلا يمين، لأن يمينه لا يفيد إن كان صبيًّا لم يبلغ فيمينه لاغية، وإن كان بالغاً فهو بالغ من غير يمين، فلا حاجة لليمين.

ودليل الرجعة من السنة أن رسول الله ﷺ - طلق حفصة، فنزل عليه جبريل وقال له: «راجع حفصة فإنها صوّامة قوّامة».

والرجعة بفتح الراء وكسرهما والفتح أفصح^(١) إذن عرفنا الرجعة ودليلها وأنها فسحة للزوجين وحق للزوج، فلو راجعها وامتنعت لا يقبل منها الامتناع.

أركان الرجعة

أركان الرجعة ثلاثة: صيغة ومحل ومُرتجع. فلو طلق زيد زوجته ثم راجعها بقوله: "أرجعتك إلى نكاحي" فهذه هي الصيغة، ومحل: هو الزوجة، ومُرتجع: هو زيد.

والتعبير بمحل بدل الزوجة له وجاهته، لأنه الموقع الذي يتلقى

(١) كما ذكره الرازي في مختار الصحاح.

شروط صيغة الرجعة

شروطُ صِغَةِ الرَّجْعَةِ ثَلَاثَةٌ: لَفْظٌ^(١) يُشْعِرُ بِالْمُرَادِ،
وَتَنْجِيزٌ^(٢)، وَعَدَمُ تَوْقِيتٍ^(٣).

-
- (١) صريح كرجعتك وارتجعتك وراجعتك وأمسكتك، ويسن أن يقول إلي أو إلى نكاحي ولا يشترط، ويشترط في صراحة رددتك أو كناية كزوجتك ونكحتك.
(٢) فلو علق كأن قال راجعتك إن شئت لم تصح الرجعة.
(٣) فلو قال راجعتك شهراً لم تصح الرجعة.
-

الطلاق أو الذي يقع عليه الطلاق، ولكن في المغني وغيره عبر بزوجة.

شروط صيغة الرجعة

شروط صيغة الرجعة ثلاثة: لفظ يشعر بالمراد، فلو قال: راجعتُ، أو ارتجعتُ، لا يكفي بل لا بد من إضافة ذلك إلى اسم ظاهر، كراجعت فلانة، أو مضمر كراجعتك، أو مشار إليه كهذه.
نعم لو حصل سؤال من غيره له كقوله: هل راجعت فلانة؟ فقال: راجعت - أو هل طلقت فلانة؟ فقال: طلقت فإنه ينفذ.
أما لو حصل سؤال فأجاب برأسه أي نعم لا يقبل منه، لأن إشارة الناطق لا تعتبر إلا في ثلاثة مواضع مجموعة في هذا البيت.
إشارة لناطق تعتبر في الإذن والافتاء أماناً ذكروا
وفي غير هذه الثلاث لا تعتبر إشارته.

الإشارة

والشعراء لهم كلام كثير حول الإشارة - كقول الشاعر:

أشارت بطرف العين خيفة أهلها إشارة محزون ولم تتكلم
فأيقنتُ أن الطرف قد قال مرحباً وأهلاً وسهلاً بالحبيب المتيم
وقال آخر:

عيون عن السحر المبين تبين لها عند تحريك الجفون سكون
إذا صادفت قلباً خلياً عن الهوى تقول له كن مغرمًا فيكون
والعلماء لهم كلام حول الإشارة. وهناك كتب ألّفت في علم
الإشارة وعلم الإشارة علم مصطلح عليه عند بعض الصوفية. وقالوا:
إنهم كانوا يربون أولادهم بالنظر مثل العنقاء. والعنقاء طائر يذكرون عنه
أنه يربي أولاده بالنظر. لكن قال بعضهم إن العنقاء واحد من الثلاثة
التي لا أصل لها، وهي:

ثلاثة تذكر لا أصل لها الغول والعنقاء والخلّ الوفي
هكذا يزعمون، لكن نقول إن الخلّ الوفي موجود إن شاء الله،
وكل واحد منا يؤمل أن يكون خلاً وفياً وأن يكون أخلاءه أوفياء.
الشرط الثاني من شروط صيغة الرجعة: التنجيز - فلا يصح تعليقها
كقوله في التعليقة راجعتك إن شئت.

الشرط الثالث: عدم التأقيت - مثل لو قال لزوجته المطلقة منه في
أيام عدتها، راجعتك لمدة شهر. أو: إذا دخل شهر كذا، فلا تصح
الرجعة.

شروط محل الرجعة

شُرُوطُ مَحَلِّ الرِّجْعَةِ ثَمَانِيَّةٌ: كَوْنُهُ زَوْجَةً^(١)، وَكَوْنُهَا مَوْطُوءَةً^(٢)، وَكَوْنُهَا مُعَيَّنَةً^(٣)، وَكَوْنُهَا قَابِلَةً لِلْحِلِّ^(٤)، وَكَوْنُهَا مُطْلَقَةً^(٥)، وَكَوْنُ طَلَاقِهَا بِلَا عَوَاضٍ^(٦)، وَكَوْنُ عَدَدِ طَلَاقِهَا غَيْرَ مُسْتَوْفٍ^(٧)، وَكَوْنُهَا فِي الْعِدَّةِ^(٨).

(١) خرج بها الأجنبية.

(٢) خرج بها المطلقة قبل الوطء وما في معناه، فلا تصح رجعتها لبينوتها بالطلاق قبل الدخول.

(٣) خرج بها المبهمة، فلو طلق إحدى زوجتيه مبهمه ثم راجعها أو طلقهما جميعاً ثم راجع إحداهما مبهمه لم تصح الرجعة، ولو شك في حصول المعلق عليه الطلاق فراجع احتياطاً ثم علم أنه كان حاصلًا فالأصح صحة الرجعة.

(٤) خرج بها المرتدة فإنها لا تصح رجعتها حال ردتها.

(٥) خرج بها المفسوخ نكاحها فلا رجعة فيها وإنما تسترد بعقد جديد.

(٦) خرج بها المطلقة بعوض فإنها لا رجعة فيها بل تحتاج إلى عقد جديد.

(٧) خرج بها المطلقة ثلاثاً فإنها لا تحل إلا بمحلل بالشروط المارة.

(٨) فمن انقضت عدتها لا تحل إلا بعقد جديد.

شروط محل الرجعة

شروط محل الرجعة ثمانية: أن تكون زوجة، أما لو كانت جارية في ملكه فلا يصح طلاقها، ولا تنأتى الرجعة لأن الملك أقوى. والتوكيل في الرجعة فيه خلاف بين العلماء. أما الطلاق فيجوز التوكيل فيه بشرط أن لا يكون معلقاً.

الشرط الثاني: كونها موطوءة، إما غير المدخول بها فليس لها عدّة فراق. ومَن الموطوءة؟ قالوا: الموطوءة ولو في دبرها، ومن استدخلت مني زوجها تعدّ موطوءة وهو الذي حدث اليوم، ويسمونه طفل الأنابيب.

وقد تكون المرأة غوراء بعيدة الرحم، فيأخذون مني الزوج ويدخلونه في رحمها بآلة.

استفتاء

وسألني أحد الأطباء عن حكم استدخال مني الرجل في رحم زوجته بآلة عند الضرورة، وقال إن أحد رجال العلم كتب في مجلة أو جريدة وقال: إن أخذ مني الرجل وإدخاله في رحم زوجته بواسطة أنبوبة حرام ولا يجوز. فقلنا له ما دام أنه مني زوجها فيجوز أما مني غير الزوج فحرام^(١).

(١) لقد عرض هذا الموضوع [التلقيح الاصطناعي] على مجمع الفقه الإسلامي بجدة في دورة مؤتمره الثالث المنعقد بعمان - عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية من ٨ - ١٣ صفر ١٤٠٧هـ فنوجز هنا ما أجز من طرق التلقيح الكثيرة كالتالي.

(أ) الذي تؤخذ فيه النطفة الذكرية من رجل متزوج ثم تحقن في رحم زوجته نفسها في طريقة التلقيح الداخلي.

(ب) الذي تؤخذ فيه البذرتان الذكرية والأنثوية من رجل وامرأة زوجين أحدهما للآخر، ويتم تلقيحها خارجياً في أنبوب اختبار، ثم تزرع اللقيحة في رحم الزوجة نفسها صاحبة البويضة. وبرغم حكم المجمع بالإباحة الشرعية لهاتين الطريقتين، من التلقيح الاصطناعي فإنه أنهى قراره الشرعي بما يؤكد - أنه حكم استثنائي، مبني على قاعدة الضرورة وأنه لا يصح ممارسته في غير ضرورة وحاجة، ذلك أن «الضرورة تقدر بقدرها» كما هو معلوم في الفقه... فإن المجلس ينصح الحريصين على دينهم أن لا يلجأوا إلى ممارسته إلا في حالة الضرورة القصوى، وبمنتهى الاحتياط، والحذر من اختلاط النطف أو اللقائح» من كتاب: فقه الضرورة وتطبيقاته المعاصرة آفاق وأبعاد. ص ١٦٠-١٦١.

شروط المرتجع

شُرُوطُ الْمُرتَجِعِ اثْنَانِ: الاختِيَارُ، وَأَهْلِيَّةُ النِّكَاحِ بِنَفْسِهِ^(١).

(١) بأن يكون بالغاً عاقلاً، ولا يمنعها الإحرام، فتصح من المحرم، ومثله من طلق أمة ونحوه حرة وأمة.

الشرط الثالث: كونها معينة. فلو كان عند رجل زوجتان أو أكثر فطلقهن ثم قال: راجعت إحداكن، ولم يعيّنهما لا تصح رجعته.

الشرط الرابع: كونها قابلة للحلّ، خرج بها المرتدة وكذا الزوج المرتد، لا تقبل رجعته تغليظاً عليه، لأنه خرج عن الدائرة. أما إذا عادت أو عاد إلى الإسلام وهي في العدة فله مراجعتها. الشرط الخامس: كونها مطلقة خرج بها التي فسخ نكاحها. الشرط السادس: كون طلاقها بلا عوض أي غير طلاق خلعي فإذا كان الطلاق خلعيّاً عقد بها من جديد بمهر جديد. الشرط السابع: كون طلاقها غير مستوفى غير بائن بينونة كبرى، والرجعة تكون بعد الطلاق الأول أو الثاني، أما بعد الثالث فلا رجعة.

الشرط الثامن: كونها في العدة كما قررنا سابقاً.

شروط المرتجع

شروط المرتجع اثنان: الاختيار، أما لو أكره على أن يسترجع زوجته بالقوة إكراهاً حقيقياً، ممن يستطيع تنفيذ تهديده، فإنها لا تصح الرجعة. أما الإكراه ممن لا يقدر على تنفيذ تهديده فلا يلتفت إليه.

صورة الرجعة

صورة الرَّجْعَةِ: أن يَقُولَ زَيْدٌ لِمَطْلَقَتِهِ طَلَاً غَيْرَ بَائِنٍ وَهِيَ فِي عِدَّتِهِ رَاجَعْتُكَ أَوْ أُمْسَكْتُكَ إِنْ كَانَتْ حَاضِرَةً، وَفِي الْغَائِبَةِ رَاجَعْتُ هِنْدًا، أَوْ أُمْسَكْتُ هِنْدًا.

الشرط الثاني: أهلية النكاح بنفسه، خرج به المجنون. وتصح رجعة المحرم، لأنها استدامة نكاح وتبدأ العدة من يوم الطلاق، سواء علمت الزوجة أو لم تعلم.

ولو طلق دون الثلاث وراجع أو جدد ولو بعد زواج عادت ببقية الثلاث.

ولا خلاف في أنها تعود إليه ببقية الثلاث إذا راجعها أو جدد من غير أن تتزوج بآخر. أما إذا طلقها بأقل من ثلاث ثم تركها حتى تحل وتنكح زوجاً غيره فيموت عنها أو يطلقها ثم ينكحها زوجها الأول فإنها تكون عنده بما يبقى من طلاقها. لكن أبا حنيفة قال: إن الزواج الأخير يهدم الثلاث فما دونها.

واحتج أصحابنا بأنها إصابة ليست بشرط في الإباحة فلم تؤثر، كوطء السيد أتمه المطلقة، بهذا قال بعض الصحابة - ومنهم عمر رضي الله عنه.

وإن طلقها ثلاثاً وجدّد نكاحها بعد زوج دخل بها وفارقها

الإيلاء

الإيلاء لغة: الحلف، وشرعاً: حلف زوج على الامتناع من وطء^(١) زوجته^(٢) مطلقاً^(٣)، أو أكثر من أربعة أشهر^(٤).

(١) خرج به الامتناع من التمتع بغير الوطء.

(٢) خرج بها الأمة فلا إيلاء فيها من سيدها.

(٣) أي غير مقيد بمدة ومثله المؤبد.

(٤) ولو بما لم يسع الرفع إلى القاضي عند ابن حجر والرملي فيأثم عندهما بذلك إثم الإيلاء. وقال الزياتي وابن قاسم لا إيلاء بما ذكر وعليه فلا يأثم به إثم الإيلاء بل إثم الإيذاء فقط.

وانقضت عدتها منه عادت بثلاث بالإجماع.

لأن دخول الثاني أفاد حل النكاح للأول ولا يمكن بناؤه على العقد الأول فثبت نكاح مستفتح بأحكامه، كما نص على هذا في مغني المحتاج وغيره.

الإيلاء

الإيلاء والظهار واللعان أبواب متواترة ومذكورة في القرآن بشيء من البسط، لأنها وقائع أحوال.

وأسباب نزول الآيات في القرآن الكريم وإن كانت نزلت في وقائع أحوال خاصة، إلا أنهم يقولون: العبرة بعموم الأمر - أو بعموم اللفظ - لا بخصوص السبب.

فالإيلاء لغة: الحلف، لكنه أوسع معنى، وكل إيلاء حلف ولا عكس.

والإيلاء في الشرع: حلف زوج على الامتناع من وطء زوجته مطلقاً أو أكثر من أربعة أشهر.

ورسول الله ﷺ آلى من زوجاته شهراً عندما طالبته بالنفقة. وهو حرام وليس إيلأؤه ﷺ من الحرام لأن مدته شهر فقط، ولغير ذلك من عصمته ﷺ. ثم نزلت آيات التخيير:

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ إلى آخر الآيات.

وهذا يعطينا درساً على أن رسول الله ﷺ يميل إلى المسكنة وإلى قلة ذات اليد.

وقالوا إن الحكمة في محبته هذه الحالة - مع أن كل شيء في يده - لثلاث يغض من قدر الفقراء، ومن قدر المساكين. فهم يعتزون إذ جعل الله حالهم كحال رسول الله ﷺ. فلو كان من الأغنياء الموسرين لأعجب الأغنياء بأنفسهم أكثر. ولما وجد الفقراء والمساكين عزاء على فقرهم. فمن آلى من زوجته ينتظر أربعة أشهر فإذا انقضت يطالب بالعودة إلى زوجته أو بالطلاق.

والحكمة في تحديد المدة بأربعة أشهر - أن المرأة بعد هذه المدة تتضرر بتأخير الوطء.

وسأل سيدنا عمر بنته حفصة: كم تصبر المرأة عن الزوج؟ قالت: شهرين، وفي الثالث يقلّ الصبر، وفي الرابع ينفد الصبر^(١).

(١) والرواية الكاملة هي: أن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه - كان يطوف ليلة في المدينة فسمع امرأة تقول:

أركان الإيلاء

أركانُ الإيلاءِ ستةٌ: مَحْلُوفٌ بِهِ، وَمَحْلُوفٌ عَلَيْهِ، وَمُدَّةٌ، وَصِيفَةٌ، وَزَوْجٌ، وَزَوْجَةٌ.

شرط المحلوف به

شرطُ المَحْلُوفِ بِهِ: كونهُ اسماً أو صِفةً لله تعالى^(١) أو التِّزَامَ ما يُلْزَمُ^(٢).

(١) كقوله والله أو والرحمن لا أطؤك.

(٢) أي بنذر أو تعليق طلاق أو عتق، فإن هذا حلف لأن الحلف ما تعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر، فهو أعم من اليمين فإنه لا يكون إلا بالله تعالى أو صفة من صفاته نحو: إن وطئتكَ فلله علي صلاة أو إن وطئتكَ فضرتك طالق أو فعبدني حر.

أركان الإيلاء

أركانُ الإيلاءِ ستة: محلوف به، ومحلوف عليه، ومدة، وصيغة، وزوج، وزوجة.

شرط المحلوف به

شرط المحلوف به إما أن يكون اسماً من أسماء الله، أو صفة من

= تطاول هذا الليل وازورّ جانبه
فوالله لولا الله لا شيء غيره
مخافة ربي والحياء يكفني
وليس إلى جنبي خليل ألاعبه
لززع من هذا السرير جوانبه
وأكرم بعلي أن تنال مراكمه
فسأل سيدنا عمر إلى آخر ما ذكره أستاذنا. فكتب إلى أمراء الأجناد أن لا يجسوا رجلاً عن امرأته أكثر من أربعة أشهر. انتهى من مغني ابن قدامة ج ٨ ص ٥٠٦.

صفاته، كقوله: واللَّهِ أو وقدرة الله أو وإرادة الله، إلى آخر صفات الله المعروفة.

ويجب على كل مسلم أن يحفظ الصفات العشرين كلها. [وقد نظمها صاحب عقيدة العوام بقوله:

الله موجود قديم باقي مخالف للخلق بالإطلاق
إلى آخره.

وأسماء الله كذلك معروفة، وهي تسعة وتسعون اسماً. فإذا حلف بأحدها المسلم أو التزم بما لا يلزمه وكان طاعة، كالتزامه بعتق أو صدقة أو صيام لزمه ووجب عليه فعله أو الكفارة عن يمينه إذا حنث.

استفتاء

سألني شخص بالتلفون قال: إنه قال لزوجته: «عليه لعنة الله إن تناول شيئاً من يدها، وبقي - مدة من الزمن - لا يتناول شيئاً من يدها، وإنه ندم ولا يدري ما يعمل ويسأل عن الحكم. قلنا له الحكم: ما قلته لا يعدّ يميناً ولا إيلاء ولا طلاقاً إنما هي كلمة شنيعة، عليه أن يتوب إلى الله ويستغفره، ولا يعود لمثلها، ويتناول منها ما شاء.

وأسباب مثل هذه الكلمات الشنيعة الجهل والغضب. ورسول الله ﷺ - لما سأله الأعرابي وقال له أوصني [قال له: «لا تغضب» فكرر مراراً. قال: «لا تغضب».

شرط المحلوف عليه

شرط المحلوف عليه: أن يكون ترك وطء شرعي^(١).

شرط المدة

شرط المدة: أن تزيد على أربعة أشهر^(٢)

(١) فلا إيلاء بحلفه على امتناعه من تمتعها بغير وطء ولا من وطئها في حيض أو حرام.

(٢) أي بما مرّ على الخلاف فيه كقوله: والله لا أطوك، أو والله لا أطوك أبداً، أو والله لا أطوك خمسة أشهر، أو حتى تموت، أو حتى أموت أو حتى يموت فلان، ومثله كل مستبعد الحصول في الأربعة الأشهر.

شرط المحلوف عليه

شرط المحلوف عليه أن يكون ترك وطء شرعي بمعنى وطء أحله الشرع. أما لو حلف على ترك وطء لم يحله الشرع كأيام الحيض والنفاس أو لضعف في المرأة فإنه لا يعد إيلاء.

أما لو حلف أن لا يتمتع بها، أو لا يقبلها فليس بإيلاء، قالوا لأنه ليس فيه إيذاء.

شرط المدة

شرطها أن تزيد على أربعة أشهر هلالية.

وإذا أطلقت الأشهر في الشرع فهي قمرية - أو حلف على مدة يغلب فيها أنها أكثر من أربعة أشهر أو مجهولة كقوله: إلى أن يفنى التراب

ويشيب الغراب فهذا إيلاء .

أما لو قال إلى أن أموت - فهو إيلاء أيضاً .

وقد يقول قائل : قد يموت اليوم أو غداً أو بعد شهر أو شهرين .

قالوا : لأنها تشعر باليأس ، وهذا فيه إيذاء أعظم من قدر المدة .

والغرض من هذا كله أن لا يؤذي الزوج زوجته .

وكان الإيلاء في الجاهلية يعد طلاقاً ، وكذا الظهار واللعان . وكلها

هذه من رواسب الجاهلية ، وجاء الإسلام وجعل لها أحكاماً - ونزل

القرآن بهذه الأحكام .

وإذا كانت المرأة مريضة أو رتقاء أو قرناء وما هناك تقصير من

الزوج فإن أيامها لا تحسب من المدة أما أيام الحيض فإنها تحسب من المدة ،

وقيل لا تحسب ففيها خلاف .

«^(١) ويمهل أربعة أشهر بلا قاضٍ ، وفي رجعية من الرجعة - أي لو

حلف قبل أن يراجع صح يمينه وتبدأ المدة إذا راجعها - وإذا ارتد أحدهما

بعد الدخول في المدة انقطعت ، فإذا أسلم استؤنفت . وما يمنع الوطء ولم

يخلّ بنكاح إن وجد فيه لم يمنع المدة ، كصوم ، وإحرام ، ومرض ،

وجنون . أو فيها وهو حسي كصفر ، ومرض ، منع ، وإن حدث في المدة

قطعها ، فإذا زال استؤنفت وقيل تبنى . أو شرعي كحيض وصوم نفل

فلا» انتهى .

وإذا انتهت الأربعة الأشهر وفي الزوج مانع كمرض ، يفى باللسان

فيطالب بأن يقول : إذا قدرت فئت . ومعنى : فئت - رجعت إلى ما كان

(١) من عبارة المنهاج - وما بين شرطين تعليق لأستاذنا .

قبل ، وإذا ادّعى أنه مريض يصدّق ، وللزوجة أن تطلب منه يمينا .
وإذا انتهت المدة ولا مانع ولم يفىء - فبعض العلماء قالوا: إنها
تطلق بانتهاء المدة ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه . وقال أصحابنا:
وعلى الحاكم إذا علم به أن يطالبه إما بالعودة أو الطلاق ، فإن أبى طلق
الحاكم .

أما لو هجرها مدة تزيد على أربعة أشهر ، لا يكون مولياً حتى
يحلف لقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلَوْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ أي يحلفون ، وهجرانها ليس
بيمين ، فلا يتعلق به وجوب كفارة ، ولا تطلق منه زوجته بالهجر

لأن الإيلاء قطع باب الرجاء عليها ، وأصابها باليأس . أما الهجر
فإن الأمل لا يزال معها . وللمرأة أن تشكوه إن رغبت .
ويقولون إن الوطء سنة خصوصاً ليلة الزفاف . والتحقيق أنه حق
للزوجة .

قال أحدهم : عجباً الفقهاء يجعلون للمرأة الحق في الفسخ إذا لم
يعطها زوجها النفقة ، ولم يجعلوا لها الحق في الفسخ إذا لم يقم بالنفقة
الباطنة .

والإيلاء ليس من الكبائر . أما الظهار فإنه من الكبائر ، لأن الله
سبحانه وتعالى قال فيه : ﴿وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾ .

شرط الصيغة

شرطُ صِيغَةِ الإيلاء: لَفْظٌ يُشْعِرُ بِهِ^(١).

شروط الزوج المولي

شروطُ الزَّوْجِ الْمُؤَلِّي اِثْنَانِ: إِمْكَانٌ وَطْئُهُ^(٢)، وَصِحَّةُ طَلَاقِهِ^(٣).

(١) كتغيب حشفة بفرج أو وطء أو جماع.

(٢) فلا يصح من شل أوجب ذكره ولم يبق منه قدر الحشفة.

(٣) فلا يصح من صبي ومجنون ومكره.

شرط الصيغة

شرط الصيغة لفظ يشعر به. ويكون صريحاً ويكون كناية.

فالصريح كقوله: لا أطوك، لا أجامعك. والفقهاء لهم تحقيقات عجيبة. قالوا: قد يقول من قال: لا أطوك أي بقدمي، أو لا أجامعك، أي لا أجالسك. فقال بعضهم لا بد أن يقيد هذا اللفظ. وقال آخرون يكفي فهو صريح.

إنما اتفقوا على الصريح من اللفظ في مادة «نون - ياء، كاف».

ومن ألفاظ الكناية: لا أغشاك - لا أباشرك، لا آتيك فهذه من الكناية.

شروط الزوج المولي

شروط الزوج المولي اثنان: إمكان وطئه فلو كان صبياً صغيراً لا

شرط الزوجة المولى من وطئها

شُرْطُ الزَّوْجَةِ الْمَوْلَى مِنْ وَطئِهَا إِمكَّانُهُ^(١).

صورة الإيلاء

صُورَةُ الْإِيْلَاءِ: أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لَزَوْجَتِهِ: وَاللَّهِ لَا أَطُوكَ أَوْ
وَاللَّهِ لَا أَطُوكَ خَمْسَةَ أَشْهُرٍ.

(١) فلا يصح الإيلاء من وطء رتقاء أو قرناء.

يصح حلفه. والعَيْنِ والمحبوب من أصله، لا يصح إيلاؤه لأنه يحلف على شيء لا يقدر عليه، وفاقد الشيء لا يعطيه. الشرط الثاني: صحة طلاقه فلا يصح من مجنون.

شرط الزوجة المولى من وطئها

شرط الزوجة المولى من وطئها إِمكَّانُهُ. فإذا كان لا يمكن وطؤها كرتقاء أو قرناء لا يصح.

الرتقاء هي التي يكون في محل الجماع منها لحمة زائدة تسد المجرى. والقرناء وجود عظم فيه - فهذه من عيوب المرأة التي تجوز للزوج فسخ عقد النكاح.

وهناك بعض الأمراض التي قد تصيب بعض النساء تتعلق بالرحم أو الجهاز التناسلي فتمنع المباشرة. فمن وجد فيها عيب من هذه العيوب أو الأمراض لا يصح الإيلاء منها.

حكم الإيلاء

حُكْمُ الْإِيْلَاءِ التَّحْرِيمُ^(١)، وَأَنَّ لِلزَّوْجَةِ مُطَالَبَةَ الزَّوْجِ بَعْدَ
انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ^(٢) بِالْفَيْئَةِ^(٣) أَوْ الطَّلَاقِ^(٤)، وَأَنَّ لِلْحَاكِمِ التَّطْلِيقَ
عَلَيْهِ^(٥) إِذَا امْتَنَعَ مِنْهُمَا^(٦).

(١) قيل كبيرة وقيل صغيرة وعلة التحريم الإيذاء.

(٢) أي من غير وطء ولا مانع بها.

(٣) بكسر الفاء وفتح الهمزة، وحكى الرملي فتح الفاء أيضاً: وهي الرجوع إلى الوطاء الذي امتنع منه بالإيلاء، وتحصل بتغيب حشفة مع الانتشار بقبل.

(٤) أي أنها تُردد الطلب بينهما. وقال بعضهم إنها ترتب فتطالبه أولاً بالفئة فإن لم يفىء طالبته بالطلاق هذا إن لم يقم به مانع طبيعي أو شرعي فإن كان الأول كمرض طالبته بفئة اللسان بأن يقول إذا قدرت فئت فتكتفى بالوعد، وإن كان الثاني كإحرام طالبته بالطلاق فقط، فإن عصى بالوطء سقطت مطالبتها لانحلال اليمين.

(٥) أي نيابة عنه طلبة واحدة رجعية كأن يقول أوقعت عن فلان على فلانة طلبة فإن كان قبل الدخول أو سبق منه قبل الإيلاء طلقان كانت بائنة.

(٦) لا بد من حضوره ليثبت امتناعه حتى لو شهد عدلان بذلك لم يطلق عليه حتى يحضر فإن تعذر حضوره لنحو غيبة كفت البينة وطلق عليه في غيبته.

حكم الإيلاء

حكمه التحريم لأنه إيذاء للزوجة واختلفوا فيه هل هو كبيرة أم صغيرة؟ المعتمد أنه صغيرة كما قاله الشارح، والرملي خلافاً للزبادي - إذا أطلق الشارح فهو المحلي^(١) - وللزوجة مطالبة الزوج بالفئة أو الطلاق. وتحصل الفئة بالعملية الجنسية ولو مرة. فلو امتنع طلق عنه

(١) لدى شراح المنهاج.

الحاكم طليقة واحدة رجعية لكن غير المدخول بها، ومن سبق منه قبل الإيلاء طليقتان بانت فإن عاد قبل انتهاء المدة لزمته كفارة يمين. والأظهر أنه إذا وطئها في مدة الإيلاء بعد مطالبتها له بالفئة لزمته كفارة يمين - إن كانت يمينه بالله تعالى أو بصفة من صفاته - لحنثه.

والثاني: لا تلزمه لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ فَأَوْ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ أي يغفر الحنث بأن لا يؤاخذ بكفارته لدفع ضرر الزوجة. وأجاب الأول بأن المغفرة والرحمة إنما ينصرفان إلى ما يعصى به، والفئة الموجبة لكفارة مندوب إليها.

أما إذا كان حلفه بغير الله تعالى وصفاته نُظر. فإذا كان بقربة لزمه ما التزم أو كفارة يمين كما سيأتي في باب النذر. وبهذا عبر في متن المنهاج مع شرحه المغني بما قد يفيد ذلك.

الذي يظهر - والله أعلم - أن ذات الإيلاء من شأنه الكفارة، ولا مخرج من الإيلاء إلا بإحدى خصلتين: إما طلاق وإما فئة، ويلزم من الفئة الكفارة، ولا فئة بدون كفارة سواء قبل أو بعد مطالبة أو بدون مطالبة. وكفارته كفارة يمين: إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام.

وإذا علق المولي إيلاءه بشيء آخر، كقوله والله لا أطؤك، وإن وطئتك فعلي صيام شهر أو عتق رقبة، فإنه يلزمه ما التزمه به.

هل على الزوجة المولى عنها عدة إذا طلقت

فإن طلقها هل عليها عدة أو ليس عليها عدة؟

«الجمهور على أن العدة تلزمها وقال جابر بن زيد: لا تلزمها عدة

الظهار

الظَّهَارُ لُغَةً: مَأْخُودٌ مِنَ الظَّهْرِ^(١)، وَشَرْعاً: تَشْبِيهُ الزَّوْجِ زَوْجَتَهُ فِي الْحُرْمَةِ بِمَحْرَمِهِ.

(١) لأن صورته الأصلية: أي المتعارفة في الجاهلية أو الغالبة أن يقول لزوجته: أنت علي كظهر أمي، وخص الظهر بالأخذ منه مع أنه يجوز التشبيه بغيره كالבطن لأنه موضع الركوب، والمرأة مركوب الزوج.

إذا كانت حاضت في مدة الأربعة الأشهر ثلاث حيضات - وهو مروي عن ابن عباس - وحجته أن العدة إنما هي لاعتبار براءة الرحم، وهذه قد حصلت لها البراءة. وحجة الجمهور أنها مطلقة ووجب أن تعتد كسائر المطلقات. وسبب الخلاف أن العدة جمعت عبادة ومصلحة، فمن لحظ جانب المصلحة لم ير عليها عدة ومن لحظ جانب العبادة أوجب عليها العدة. «جرى في التحفة والنهاية والفتح والإمداد على أن المرأة المولي عنها زوجها - يعني الحالف عن وطئها مطلقاً أو أكثر من أربعة أشهر - مخيرة بين مطالبته بالفيئة - أي الوطاء وتكفير يمينه أو الطلاق. وجرى في المغني كالحاوي على أنها تطالبه بالفيئة أولاً، فإن امتنع فبالطلاق».

الظهار

كانت العرب سابقاً تعدّ الظهار طلاقاً.

والظهار هو قول الزوج لزوجته: «أنت علي كظهر أمي» وذكر العلماء أن الظهار مشتق من الظهر، لأن كل مركوب ظهر، والمرأة بمثابة مركوب للرجل.

وتكلم الفقهاء فيه كثيراً وتبسطوا فيه . وتكلم القرآن على الظهار في سورة المجادلة - ذكر الله الظهار وحكمه بالتفصيل .

وسبب نزول هذه الآيات : أن امرأة من الأنصار اسمها خولة بنت حكيم - وهناك روايات أخرى في اسم أبيها، منهم من يقول خولة بنت مالك، ومنهم من يقول خولة بنت ثعلبة ومنهم من نسبها إلى جدها، ومنهم من نسبها إلى عمها، ومنهم من نسبها إلى أبيها . وانفقوا كلهم على أن اسمها خولة .

على كل هي امرأة مشهورة ومعروفة وذات شخصية قوية - متزوجة من أوس بن الصامت من الأنصار - أخو عبادة بن الصامت الصحابي الجليل من أهل العقبة، ومن الشجعان، وعده سيدنا عمر بألف . وأوس بن الصامت كان شيخاً كبيراً، ولعله لشيخوخته يضيق ذرعاً أحياناً وليس كل الشيوخ بهذه الصفة، ولكن فيهم من هو بهذه الصفة .

تنازع أوس مع زوجته خولة وقال لها : «أنت عليّ كظهر أمي» فاعتقدت خولة أن هذا طلاقٌ كعادتهم في الجاهلية، لكنها تعرف أن أحكام الجاهلية نُحيت بالإسلام . فأسرعت إلى رسول الله ﷺ وقالت له : ظاهر مني أوس بن الصامت وإن أوساً شيخ كبير . فقال رسول الله ﷺ : «ما أراكِ إلا قد حرّمت عليه» قالت : كيف وهو شيخ كبير وعنده صبية إن ضممتهم إليّ جاعوا وإن ردّدتهم إليه ضاعوا، فماذا أعمل ؟ فقال لها : «ما أراكِ إلا قد حرّمت عليه» وبقيت تحاوره وتناشده حتى نزلت الآيات الأولى من سورة المجادلة من قوله تعالى : ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ * الَّذِينَ

يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِّن نِّسَائِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا ﴿١﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَاتِ فَأَخْبَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وقال: يعتق رقبة، فقالت له: إنه رجل فقير ولا يقدر على عتق رقبة فقال لها: يصوم شهرين متتابعين، قالت: إنه شيخ كبير لا يستطيع الصيام. فقال لها: يطعم ستين مسكيناً، قالت: ما عنده شيء يتصدق به. بعد هذا اختلفت الروايات منهم من قال: بقيت الكفارة ديناً عليه ومنهم من قال: إن رسول الله ﷺ أعانه بَعْرَقُ^(١) من تمر وخولة أعانته بعرق آخر وعادت إليه.

وقفة عمر مع خولة

قالوا إن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه في عهد خلافته كان ماراً في زقاق من أزقة المدينة المنورة ومعه بعض كبار الصحابة. فاستوقفته امرأة عجوز وقالت له: يا عمر كنت عميراً ثم صرت عمر ثم صرت أمير المؤمنين، فاتق الله واعدل، وتذكر أيام كنت ترعى غنم الخطاب في شعاب مكة. وبقيت تعظه وهو واقف لها حتى انتهت من كلامها. فقال له من معه: من هذه العجوز التي بقيت تستمع لكلامها؟ قال: هذه التي سمع الله كلامها من فوق سبع سموات فكيف لا يسمع عمر كلامها إنها خولة بنت حكيم.

خصوصية سورة المجادلة

قال المفسرون إن في سورة المجادلة خصوصية لا توجد في غيرها من سور القرآن، ألا وهي أن كل آية منها فيها لفظ الجلالة، وقد يتكرر مرتين

(١) العَرَقُ بفتح العين والراء: المكنل الكبير.

أو ثلاثاً. والقاعدة أن التكرار من عيوب الكلام، وينبغي أن يذكر الضمير الذي يعود على الظاهر، ولا يكرر الظاهر كقوله: جاء زيد ورأيت جالساً، ولا تقول ورأيت زيداً جالساً، فلا يستحسن تكرار الظاهر في الجملة الواحدة إلا إذا كان في طبقة عالية من البلاغة.

والقرآن كلام الله يأتي فيه التكرار ولا تحس فيه إلا أنه بليغ، كقوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهَرُ مَعْلُومَةٍ فَمَنْ فُضِّ فِيهِ الْهَاجُّ فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوفَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾.

تكرر لفظ الحج ثلاث مرات، وكل لفظ يعطي معنى آخر. ومثله الحشو من عيوب الكلام، لكن الكلام البليغ يكون الحشو فيه حسناً، مثل قول الشاعر:

إن الثمانين وبلغتْها - قد أحوجتْ سمعي إلى ثرجمان

وورد في القرآن اعتراض في اعتراض وكان في غاية البلاغة وهو قوله تعالى: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ﴾ اعتراض ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ﴾ اعتراض في اعتراض، وإنما عبرت باعترض تأدباً مع القرآن وتبعاً لما عبر به المفسرون.

إذن عرفنا الظهار وكيف كان عند العرب في الجاهلية وقضية خولة مع زوجها.

أركان الظهار

أركانُ الظَّهَارِ أربعةٌ: مُظَاهِرٌ، وَمُظَاهَرٌ مِنْهَا، وَمُشَبَّهٌ بِهِ، وَصِغَةٌ.

شرط المظاهر

شُرْطُ الْمُظَاهِرِ: كَوْنُهُ زَوْجاً^(١) يَصِحُّ طَلَاقُهُ^(٢).

(١) فلا يصح من غير زوج وإن نكح من ظاهر منها.

(٢) فلا يصح من صبي ومجنون ومكره. ويصح من نحو محبوب وسكران.

أركان الظهار

أركان الظهار أربعة: مظاهر وهو الزوج، ومظاهر منها وهي الزوجة، وصيغة وهي اللفظ الذي يتكلم به الزوج، والمشبَّه به كالأم أو أيٍّ محرَّم من المحارم.

شرط المظاهر

شرطه أن يكون زوجاً يصح طلاقه، خرج به الصبي والمجنون والمكره. هؤلاء لا يقع منهم الظهار لأنهم ليسوا متأهلين - فعباراتهم لاغية، لأنهم لم يصلوا إلى الدرجة التي تجعل عباراتهم مقبولة.

ولا يصح من غير الزوج وإن نكح من ظاهر منها فيما بعد كما في تعليقات الياقوت.

شرط المظاهر منها

شرط المظاهر منها: كَوْنُهَا زَوْجَةً^(١).

شرط المشبه به

شرطُ المُشَبَّه به: كَوْنُهُ أُنْثَى^(٢) أو جُزْءاً مِنْهَا^(٣) مُحَرِّماً بِنَسَبٍ

(١) ولو صغيرة أو رتقاء أو قرناء لا أمة ولا أجنبية، فلو قال السيد لأمته أنت علي كظهر أمي لم يصح، أو قال رجل لأجنبية إذا نكحتك فأنت علي كظهر أمي لم يصح وإن نكحها بعد.

(٢) بخلاف غيرها من ذكر وخنثى لأنه ليس محل التمتع.

(٣) أي ظاهراً كالجسم واليد، لا الباطن كالكبد.

شرط المظاهر منها

شرط المظاهر منها: كونها زوجة ولو صغيرة ولو رتقاء ولو قرناء، لأن الظهار كالطلاق، بخلاف الإيلاء فإنه لا يصح.

ولا يقع الظهار على الأمة، لأنها ليست زوجة، والملك أقوى «لكن الأوزاعي قال: إذا كان يطأ أمته فهو مظاهر منها. ومذهب مالك ليس من شرطه كونها زوجة، وأن من عيّن امرأة بعينها وظاهر منها بشرط التزويج كان مظاهراً. وكذلك إذا لم يعيّن وقال: كل امرأة يتزوجها فهي منه كظهر أمه، وذلك بخلاف الطلاق، وبذلك قال أبو حنيفة والثوري والأوزاعي.

شرط المشبه به

شرط المشبه به كونه أنثى أو جزءاً منها محرماً بنسب أو رضاع، أو مصاهرة لم تكن حلاً له قبل.

أو رضاع، أو مُصَاهَرَةٌ^(١) لم تَكُنْ حِلًّا لَهُ قَبْلُ^(٢).

(١) بخلاف أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لأن تحريمهن ليس للمحرمة بل بشرفه صلى الله عليه وآله وسلم.

(٢) أي لم يسبق لها قبل صيرورتها محرماً حالة تحل له فيها بعد ولادته كبنته وأخته ومرضعة أبيه وزوجة أبيه التي نكحها قبل ولادته، بخلاف من كانت حلالاً له قبل كزوجة ابنه وزوجة أبيه التي نكحها بعد ولادته لأنها لما حلت له في وقت احتمل إرادته.

أما لو شبّه زوجته برجل كأبيه أو أخيه لا يكون ظهاراً، لأنه ليس أداة للاستمتاع، ولا عبرة - والعياذ بالله - بأهل الشذوذ الجنسي.

ولو أن شخصاً قليل أدب قال لزوجته: أنت عليّ كظهر فلانة، وسمّي واحدة من زوجات الرسول ﷺ - فإنه ليس بظهار، لأن تحريمهن ليس لمحرمة بل لشرف الرسول ﷺ وهذا تفريع فقهي يؤتى به.

والفقهاء فرعوا على المشبه به تفريعات، وقاسوا بقية المحارم على الأم، لأن الغاية واحدة. فإذا شبّه زوجته بإحدى المحارم من النسب كالأخت أو العمة أو الخالة، أو من الرضاع، أو بمحرم بمصاهرة قديمة - فظهار صريح.

أما إذا شبّها بمحرم بمصاهرة حادثة كزوجة ابن فكناية. لأنها كانت قبل أن يتزوجها ابنه غير محرّمة عليه، فربما كان قصده قبل أن يتزوجها ابنه فليس بظهار.

وقاسوا أعضاء الجسم الظاهرة على الجسم كله. كقوله: «أنت عليّ كيد أُمّي»^(١) واختلفوا في الأعضاء الباطنة كما اختلفوا في ألفاظ الكناية

(١) هذا مذهب مالك وهو نص الشافعي ولعلمهم قاسوه على العتق وعن أحد رواية أخرى «أنه ليس بمظاهر، لأنه لو حلف بالله لا يمس عضواً عينه منها لم يسر إلى غيره فكذا المظاهرة، ولأن هذا ليس بمنصوص عليه» مغني ابن قدامة.

شرط صيغة الظهار

شرط صيغة الظَّهَارِ: لَفْظٌ يُشْعِرُ بِهِ ^(١).

صورة الظهار

صورة الظَّهَارِ: أن يقولَ زيدٌ لزوجته: أنتِ عليّ كظهرِ

أُمِّي.

(١) كَأَنْتِ أَوْ رَأْسُكَ أَوْ يَدُكَ كَظْهَرِ أُمِّي أَوْ جِسْمِهَا أَوْ يَدِهَا، وَهَذَا كُلُّهُ صَرِيحٌ، وَالْكُنَايَةُ كَأَنْتِ كَأُمِّي أَوْ كَعَيْنِهَا، وَيَصِحُّ تَوْقِيتُهُ وَتَعْلِيْقُهُ.

كقوله: «أنتِ عليّ كعين أُمِّي» إذا قصد الشفقة لا يكون ظهاراً. ومن الكناية أيضاً قوله: «أنتِ كَأُمِّي».

وبعض الأشخاص في بعض الأقاليم ينادي زوجته «يا أختي» وهي تناديه «يا أخي» هؤلاء يقصدون الشفقة طبعاً، ولكنه غير مستحسن.

وهناك قول مقابل الأظهر إن التشبيه بالعضو ولو ظاهراً ليس بظهار. والمرأة لا يقع منها الظهار.

شرط صيغة الظهار

شرط صيغة الظهار أن يكون لفظاً يشعر بالظهار وهو - كما قلنا - صريح وكناية. فالصريح كقوله: أنتِ عليّ كظهر أُمِّي. أو أختي أو عمتي.

حكم الظهار

حُكْمُ الظَّهَارِ التَّحْرِيمُ^(١)، وَأَنَّ الزَّوْجَ إِذَا لَمْ يُثْبِعْهُ
بِالطَّلَاقِ^(٢) يَصِيرُ عَائِداً^(٣)، وَتَلَزَمُهُ الْكَفَّارَةُ^(٤).

- (١) وهو كبيرة، وكان طلاقاً في الجاهلية كالإيلاء.
- (٢) بأن يمسكها بعد الظهار زمناً تمكن فيه الفرقة شرعاً، فلا عود في نحو حائض إلا بعد انقطاع دمها، ولو اتصل بالظهار جنونه أو إغماؤه أو فرقة بموت أو فسخ من أحدهما بمقتضيه أو بطلاق بائن أو رجعي ولم يراجع فلا عود. والعود في ظهار من رجعية أن يراجع، وفي الظهار المؤقت بمغيب حشفة في المدة بفعله.
- (٣) أي مخالفاً لما قال. يقال: قال فلان قولاً ثم عاد له وعاد فيه؛ أي خالفه ونقضه، وهو قريب من قولهم عاد في هبته، ومقصود الظهار وصف المرأة بالتحريم وإمسакها بخالفه.
- (٤) وهي كفارة الجماع في نهار رمضان، وكفارة القتل: إعتاق رقبة مؤمنة بلا عوض ولا عيب يخل بالعمل، فإن عجز عن الإعتاق وقت أدائها صام عنها شهرين ولاءً، فإن عجز مَلَكَ في - كفارة الظهار والجماع لا القتل - ستين مسكيناً أهل زكاة مَداً مَداً.

والكناية كقوله: أنت كروح أُمي أو عينيها. فإذا كان قصده ظهاراً وقع وإلا فلا.

وظهار السكران إن كان غير متعدي فالجميع متفقون أنه لا يقع، وإنما هناك خلاف قوي بين العلماء في المتعدي بسكره.

فالشافعي^(١) ومالك وأبو حنيفة وصاحباه وبعض الأئمة قالوا: يقع منه تغليظاً عليه. وقال آخرون منهم أحمد إنه لا يقع.

حكم الظهار

حكم الظهار التحريم، وهو كبيرة لأن الله ندد به في أربعة مواضع.

(١) ذكره في الطلاق ابن قدامة ج ٨ ص ٢٥٥ وقال الشافعي في أحد قولي: جعلوه كالصاحي ويدل على تكليفه أنه قتل بالقتل ويقطع بالسرقة وبهذا فارق المجنون. راجع باب الطلاق.

الأول قوله تعالى: ﴿مَا هَبَّ أُمَّتُهُمْ﴾ الثاني قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ﴾ والثالث: ﴿وَزُورًا﴾ والرابع: ﴿وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَعَفُوْ غَفُوْرٌ﴾. والعفو والمغفرة لا تأتي إلا بعد ذنب. فقائله مذب بقوله. فإذا ظاهر الشخص ولم يتبعه بالطلاق صار عائداً إلى ما قال: ﴿ثُمَّ يَعُوْدُونَ لِمَا قَالُوا﴾ فعليه كفارة وهي - كما سبق وذكرناها في أول الدرس - وهي على الترتيب: تحرير رقبة^(١)، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن عجز أطعم ستين مسكيناً ويدخل معهم الفقراء لأن فيهم المسكنة وزيادة ولا تجزىء القيمة.

وهل يشترط التلفظ في إخراج الكفارة أو يكفي الدفع؟ قالوا: تكفي النية.

لكن في الصيام يشترط تبين النية كل ليلة، لأنه صيام واجب كرمضان والنذر. ولا يجزىء نحو صيام شهر وإطعام ثلاثين مسكيناً. «ولا ينقطع التتابع بعذر شرعي، وعليه تتابع الصيام حال زوال العذر. لكن لو أنشأ سफراً لأجل الفطر فيه فإنه لا يجوز ويقطع التتابع». «وفوت التتابع بفوت يوم بلا عذر، ولو كان اليوم الأخير، أما إذا فات بعذر، فإن كان كجنون لم يضر، لأنه ينافي الصوم، أو كمرض مسوغ للفطر ضرر، لأن المرض لا ينافي الصوم» انتهى من الإقناع. وقوله: أو كمرض أي أو سفر. وحيث بطل التتابع، فإن كان بعذر انقلب ما مضى نفلاً وإلا فلا» انتهى ابن قاسم^(٢).

(١) الآية تقول: ﴿مَنْحَرِيْرٌ رَّقَبَةٍ﴾ وليس فيها مؤمنة، قالوا لا تجزىء إلا مؤمنة ككفارة القتل. والمطلق يحمل على المقيد. ولا تجزىء إلا رقبة سليمة من العيوب المضرة بالعمل ضرراً بيئاً.

(٢) ويصح الظهار مؤقتاً في أحد قولي الشافعي، مثل أن يقول: أنت علي كظهر أمي شهراً. أو =

اللعان

اللَّعَانُ لَعْنَةٌ: مَصْدَرٌ لَاعَنَ^(١)، وَشَرَعًا: كَلِمَاتٌ مَعْلُومَةٌ^(٢)
جُعِلَتْ حُجَّةٌ لِلْمُضْطَرِّ^(٣) إِلَى قَذْفٍ مِّنْ لَطَخَ فَرَّاشُهُ وَأَلْحَقَ الْعَارَ بِهِ
أَوْ إِلَى نَفْيٍ وَلَدٍ^(٤).

- (١) أي مدلوله وهو التكلم بكلمات اللعان، وهذا المصدر مشتق من اللعن: أي البعد، لأن كلا من المتلاعنين يبعد عن الآخر بل وعن رحمة الله بالنسبة للكاذب منهما.
- (٢) هي الخمس الآتية: سميت لعانا لقول الرجل: وعليه لعنة الله إن كان من الكاذبين.
- (٣) بمعنى أنها سبب دافعة للحد عن المضطر. لأن كل كلمة من الكلمات الأربع بمنزلة شاهد، فالكلمات الأربع بمنزلة الشهود الأربعة الذين هم حجة في الزنا. والحاصل أن الزوج يبتلى بقذف امرأته لدفع العار الذي ألحقته به والنسب الفاسد إن كان هناك ولد ينفيه، وقد يتعذر عليه إقامة البينة فجعل اللعان بينة له، وإن تيسرت له البينة فالفراس هو الزوجة لأنها فراس زوجها فالزوج قد يضطر إلى قذف زوجته التي لطخت نفسها وألحقت بسبب ذلك العار به.
- (٤) بأن علم أنه ليس منه وإنما يعلم ذلك إذا لم يطانها أو وطئها ولكن ولدته لدون ستة أشهر من وطئها، أو لفوق أربع سنين منه، أو ظن أنه ليس منه بأن ولدته لما بينهما منه ومن زنا بعد استبراء منه بحيضة، والقذف حيثئذ واجب فوراً، لأن نفي الولد على الفور كالرد بالعيب بأن يأتي القاضي ويقول له إن هذا الولد ليس مني، فإن آخر ذلك لم يصح نفيه بعد، وأما اللعان فهو على التراخي بعد ذلك، وأما إذا لم يكن ولد فالأولى له أن يستر عليها ويطلقها إن كرهها وإن جاز له القذف واللعان، وهذا كله إن علم زناها أو ظنه ظناً مؤكداً وإلا فيحرم عليه قذفها ولعانها ولو كان هناك ولد لأنه يلحقه بالفراس.

اللعان

اللعان قد يضطر إليه الزوج إذا رابته زوجته أو رأى منها ما يسمونه
الخیانة الزوجية. فإذا أحس من زوجته أنها زنت والعياذ بالله أو

حتى ينسلخ شهر رمضان. فإذا مضى الوقت زال الظهار وحلت المرأة بلا كفارة.
ولو ظاهر من أربع نسوة بكلمة واحدة فليس عليه أكثر من كفارة واحدة على القديم. وقال =

وضعت ولداً لأقل من ستة أشهر من دخوله بها، أو حملت بعد طهرها من الحيض ولم يصبها فيه، كل هذا جعلوه دليلاً أن الولد ليس منه.

فإذا أراد أن ينفي الولد عليه أن يذهب إلى الحاكم لينفي عنه العار والنسب الفاسد ويخبره بأن هذا الولد ليس منه. وبقوله هذا يكون قد قذف زوجته فيجب عليه الحد بقذفها، فينفيه باللعان.

أما إذا لم يكن هناك ولد، أو حصل الولد بعد أكثر من ستة أشهر من زواجه بها، وأقل من أربع سنين في المطلقة، وإن رابه شيء فلا يجوز له أن يقذفها أبداً، لأن الولد للفراش.

وينبغي إذا رابه أو عرف أو تأكد أنها زنت ولا هناك حمل أو ولد أن يسترها، ويطلقها لأن الله ستار يحب الستر.

وقد وقع اللعان في عهد رسول الله ﷺ - وقعت واقعتان: واقعة هلال بن أمية قالوا: «جاء هلال بن أمية - وهو أحد الثلاثة الذين تاب الله عليهم حين تخلفوا عن غزوة تبوك - فجاء من أرضه عشاء، فوجد عند أهله رجلاً فرأى بعينه وسمع بأذنيه، فلم يهجه حتى أصبح ثم غدا على رسول الله ﷺ - فقال: يا رسول الله إني جئت أهلي فوجدت عندها رجلاً

في الجديد عليه لكل امرأة كفارة، لأنه وجد ظهار وعود في حق كل امرأة منهن. وأما إن ظاهر من زوجته مراراً ولم يكفر فكفارة واحدة.

وعن التابع قال: وإن أفطر لمرض مخوف لم ينقطع التابع عن الشافعي في القديم وقال في الجديد ينقطع. وعن السفر قال: فكلام أحمد يحتمل الأمرين وأظهرهما أنه لا ينقطع التابع، وهذا قول الحسن، ويحتمل أن ينقطع به التابع. وهو قول مالك وأصحاب الرأي. واختلف أصحاب الشافعي فمنهم من قال فيه قولان كالمرض، ومنهم من قال ينقطع وجهاً واحداً لأن السفر يحصل باختياره. وإن أصابها في ليالي الصوم لا ينقطع التابع وهو مذهب الشافعي وأبي ثور. وابن المنذر، لأنه وطء لا يبطل الصوم فلا يوجب الاستئناف كوطء غيرها. انتهى. من مغني ابن قدامة باختصار.

فرأيت بعيني وسمعت بأذني. فكره رسول الله ﷺ ما جاء به واشتد عليه. فنزلت: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدُوا أَحَدِهِمْ﴾^(١) الآيتين كلتيهما إلى آخر الحديث^(١).

فثبت على هلال أنه رمى زوجته بالزنى فشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين وشهد الخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين.

وبهذه الشهادات ثبت عليها الزنى لأن شهادة الزوج بمثابة أربعة شهود ووجب على الزوجة إقامة الحد. ويدراً عنها الحد أن تلاعن الزوج وتشهد أربع شهادات إنه لمن الكاذبين - والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين.

ونلاحظ هنا بلاغة القرآن أنه ذكر في خامسة الزوج اللعنة. وفي خامسة الزوجة غضب الله. والغضب أشد من اللعن، لأن اللعن الطرد والبعد من رحمة الله. أما الغضب فيثير الانتقام.

وقالوا تخصيص الغضب بجانب المرأة لأن المرأة في اقترافها جريمة الزنى أسوأ من الرجل في ارتكابه جريمة القذف. وقالوا إن المرأة تعرف الحقيقة، فإن كانت صادقة لم يصبها الغضب، وإن كانت كاذبة وهي تعلم الحقيقة استحقت، لكن الرجل قد يشبهه عليه الأمر - فتدبره .

(١) الحديث طويل وله بقية.

أركان اللعان

أركان اللعان ثلاثة: متلاعنان وصيغة.

شروط اللعان

شروط اللعان أربعة: سبق قذف يوجب الحد^(١) وأمر القاضي به وتلقين كلماته^(٢)، وموالاته^(٣).

-
- (١) كقوله زنت أو يا زانية وهذا من صرائحه، ومن كنياته زنأت في الجبل أو زنأت أو يا فاجرة، فلا يجوز اللعان بدون ذلك كقذف كبيرة ثبت زناها أو طفلة لا توطأ أو رتقاء أو قرناء وإن وجب التعزير للإيذاء وغيره.
- (٢) فيقول له: قل كذا، ولها قولي كذا، فلا يصح اللعان بغير تلقين كسائر الأيمان فإنها لا يعتد بها قبل أمر القاضي وإن كان لا يشترط أن يلقي كلماتها.
- (٣) أي الموالاتة بين كلماته فيؤثر الفصل الطويل والكلمة الأجنبية، أما الولاء بين لعاني الزوجين فلا يشترط.
-

أركان اللعان

أركان اللعان ثلاثة: متلاعنان وهما الزوج والزوجة^(١)، وصيغة.

شروط اللعان

شروط اللعان أربعة: سبق قذف يوجب الحد. فإذا قذف الزوج زوجته فإما أن يلاعن أو يحد حد القذف^(٢) وهو جلده ثمانين جلدة.

-
- (١) قالوا ولو غير مدخول بها، واختلفوا في نصف الصداق، فريق قال: لا صداق لها لأن اللعان أشبه بالعيب.
- (١) قالوا لا يطالبه الحاكم باللعان ولا يتعرض له بإقامة الحد عليه حتى تطالبه زوجته بذلك، فإن ذلك حق لها. فإن أراد اللعان نظرنا، فإن لم يكن هناك نسب يريد نفيه لم يكن له أن يلاعن، لأن نفي النسب الباطل حق له. انتهى من مغني ابن قدامة.

صورة اللعان

صورة اللعان: أن يقول الزوج أربع مرّات: أَشْهَدُ بِاللّٰهِ
إِنِّي لَمِنَ الصّٰدِقِينَ فيما رَمَيْتُ بِهِ زَوْجَتِي فُلَانَةً مِنَ الزَّانَا،
والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فيما رَمَاهَا بِهِ
مِنَ الزَّانَا^(١).

ما يترتب على اللعان

يترتب على اللعان أمور: مِنْهَا سُقُوطُ حَدِّ الْقَذْفِ^(٢) عَنْ
الزَّوْجِ وَإِيجَابُ الْحَدِّ^(٣) عَلَى الزَّوْجَةِ، وَانْفِسَاخُ النِّكَاحِ^(٤)،
وَتَحْرِيمُهَا عَلَيْهِ مُؤَبَّدًا^(٥).

-
- (١) وإن نفى ولدًا قال في كل من الكلمات الخمس: وإن ولدها أو هذا الولد من زنا.
(٢) أي للملاعة وللزاني الذي قذفه بها إن ذكره في كلمات اللعان وإلا فلا يسقط عنه،
لكن له إعادة اللعان وذكره فيه ليسقط عنه، فإن لم يفعل حدّ لأجله بل إذا لم يلاعن
الزوجة وجب عليه حدان.
(٣) أي حد الزنا.
(٤) ظاهراً وباطناً.
(٥) وإن أكذب نفسه لكن يعود بالكذب الحد عليه ويلحقه الولد ويسقط الحد عنها.
-

وأن يأمره القاضي به . وتلقينه كلماته .

والشرط الرابع الموالة - فلا يجوز الفصل بين ألفاظه^(١).

-
- (١) وذكروا شروطاً أخرى وهي: أن يكون بالعربية لمن يعرفها، وأن يأتي به بعد إلقائه عليه،
فإن بادر به لم يصح، كما لو حلف قبل أن يحلفه الحاكم . والترتيب، فلو قدم اللعنة على شيء من
الألفاظ الأربعة، أو قدمت المرأة على لعان الرجل لم يعتد به، والإشارة من كل واحد منهما إلى
صاحبه إن كان حاضراً، وتسميته ونسبته إن كان غائباً ولا يشترط حضورهما معاً. اهـ من مغني
ابن قدامة.

ما يسقط الحد عن الزوجة

يُسْقَطُ الْحَدُّ عَنِ الزَّوْجَةِ مَلَاعِنْتُهَا لِلزَّوْجِ بَعْدَ تَمَامِ لِعَانِهِ^(١)،
بأن تقول أربع مراتٍ: أشهدُ باللهِ إنه لمن الكاذبينَ فيما رَمَانِي
به من الزنا، والخامسة أن غضبَ الله^(٢) عليها إن كان من
الصّادقينَ فيما رَمَاهَا به من الزنا.

(١) لأن لعانها لإسقاط الحد الذي لزمها بلعانه.

(٢) الحكمة في اختصاص لعان المرأة بالغضب ولعان الرجل باللعن أن جريمة الزنا أعظم
من جريمة القذف، والغضب أعظم من اللعن، لأن الغضب إرادة الانتقام واللعن البعد
والطرد فجعل الأغلظ مع الأغلظ وغير الأغلظ مع غير الأغلظ.

ما يترتب على اللعان

يترتب على اللعان أمور: منها سقوط حد القذف على الزوج^(١) لأنه
لما قذف زوجته وجب عليه حد القذف فلما لاعن سقط عنه. ويترتب
على اللعان إيجاب الحد على الزوجة إلا إن لاعنت بعد تمام لعان الزوج.
وانفساخ النكاح وتحريم المرأة عليه تحريماً مؤبداً.

(١) ويسقط حد الرجل إن عيّنه في القذف، فإن لم يلاعن فللزوجة والذي عيّنه لكل واحد منهما
حق المطالبة بالحد، وهل يقام عليه حدان إذا طالبا أَوحد واحد؟ فيه خلاف. اهـ ابن قدامة.

العِدَّة

العِدَّةُ لغةً: مأخوذةٌ مِنَ الْعَدَدِ^(١)، وشرعاً: مُدَّةٌ^(٢) تَرَبَّصُ^(٣) فِيهَا الْمَرْأَةُ لِمَعْرِفَةِ بَرَاءَةِ رَحِمِهَا أَوْ لِلتَّعَبُّدِ^(٤)، أَوْ لِتَفْجُعِهَا^(٥) عَلَى زَوْجٍ.

(١) لاشتغالها عليه غالباً.

(٢) ويجب في هذه المدة على معتدة الوفاة الإحداد، وهو ترك لبس المصبوغ للزينة والتطيب ودهن الشعر والاكتمال بكحل الزينة إلا لحاجة ليلاً وخضاب ما ظهر بنحو الحناء، ونهاراً ترك التحلي بحبٍّ ومصوغ، ويجب عليها وعلى غيرها ملازمة المسكن الذي كانت فيه عند الفرقة إن لاق بها، وليس لأحد إخراجها ولا لها خروج منه وإن رضي زوجها، ولمن لا نفقة لها كالمتوفى عنها زوجها والبائن الحائل الخروج للضرورة كالخوف على نفسها وللحاجة ك شراء طعام إذا لم يكن من يقضيها، أما من وجبت نفقتها من رجعية وبائن حامل ومستبرأة فلا تخرج إلا بإذن أو ضرورة كالزوجة.

(٣) أي تنتظر وتمنع نفسها عن النكاح في تلك المدة.

(٤) وهو الغلب فيها بدليل عدم الاكتفاء بقرء واحد مع حصول البراءة به وبدليل وجوب عدة الوفاة وإن لم يدخل بها.

(٥) أي تحزنها وتوجعها، وأو مانعة خلوّ فتجوز الجمع، لأنه قد يجتمع التفجع والتعبد كما في الصغيرة والآيسة المتوفى عنهما، وقد يجتمع التفجع أيضاً مع معرفة براءة الرحم كالحائل المتوفى عنها.

العِدَّة

العدة من شأنها أو حکمتها عدم اختلاط الأنساب هذا هو الأصل، وأحياناً تكون تعبدية - كما سيأتي ذلك معنا إن شاء الله .

والعدة عبارة عن مدة معلومة حددها الشرع - وسيأتي تفصيلها -
وسببها إما موت الزوج أو وجود فرقة بينه وبين زوجته .
إذا حصل أحد السببين وجب على المرأة أن تعتد، إلا غير المدخول
بها فليس عليها عدة طلاق .

أما عدة الوفاة فواجبة سواء دخل بها أو لم يدخل بها، صغيرة
كانت أو آيسة، ولو كان زوجها غائباً عنها سنين .

والعدة ثابتة بالقرآن في سورة البقرة، وفي سور الطلاق وغيرها .
والعدة مأخوذة من العدد، لأن على المرأة المطلقة أو المتوفى عنها
زوجها عدداً من الأيام يحرم عليها أن تتزوج رجلاً آخر فيها . والأيام إما
أقراء أو أشهر أو بوضع الحمل .

وتعريف العدة في الشرع: مدة تتربص فيها المرأة . ولفظ التربص
معناه الترقب لشيء مع عدم الارتياح . ويوحى بالحذر كقوله تعالى:
﴿ وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ الدَّوَابُّ ﴾ . وفرق بين الانتظار وبين التربص، الانتظار: قد
ينتظر الإنسان أمراً وهو مرتاح .

والعدة قلنا لمعرفة براءة رحم المرأة من الزوج الذي اعتدت منه،
حتى لا تختلط الأنساب أو لتفجعها على زوجها إذا مات^(١) .

وقلنا إن غير المدخول بها ليس عليها عدة طلاق بشاهد قوله تعالى:
﴿ يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا
لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾ .

(١) وإن وطئت المتزوجة بشبهة لم يحل لزوجها وطؤها قبل انقضاء عدتها، كيلا يفضي إلى اختلاط
المياه واشتباه الأنساب . وله الاستمتاع بها بما دون الفرج في أحد الوجهين كالحائض هـ .
نقلًا من هامش نسخة من الياقوت النفيس .

أقسام العدة

العدة قِسْمَانِ: عدة فراق حَيَاة^(١)، وعدة فراق وفاة، فالأولى لا تجب إلا على المدخول بها^(٢) وهي للحامل وضع الحمل^(٣)، وللحائض الحرة ذات الأقراء^(٤) ثلاثة أقراء، وذات

-
- (١) وصورة دعواها أن يقول: أدعي بأن فلانا طلق موكلتي فلانة يوم كذا وكذا في شهر كذا من سنة كذا وأنها قد انقضت عدتها بالأقراء حيث يكون ذلك ممكناً.
(٢) فالمطلقة والمفسوخ نكاحها قبل الدخول لا عدة عليها.
(٣) أي المنسوب لصاحب العدة ولو احتمالاً كالمنفي بلعان.
(٤) جمع قرء بضم القاف وفتحها: الأطهار ومثلها القروء.
-

ونقف عند التعبير اللطيف في قوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُ﴾ والمراد بالمس هنا الوطء. وقالوا إن الآية هذه تفيد أن النكاح ينصرف إلى العقد حقيقة ومجازاً في الوطء، بل قالوا إن معظم آيات القرآن لا تشير إلى النكاح بمعنى الوطء إلا في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا﴾ حيث فسرت السنة المعنى بقوله ﷺ: «حتى تذوق عُسيلته ويذوق عُسيلتك».

أقسام العدة

العدة نوعان: عدة فراق، وعدة وفاة. فعدة الفراق لا تجب إلا على المدخول بها، أما غير المدخول بها - كما قلنا - لا تلزمها. والمدخول بها عليها عدة من أجل براءة الرحم. فعدة الحامل بوضع حملها بنص القرآن في قوله تعالى: ﴿وَأُولَتْ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ هذه الآية خصصت عدة الحامل من الآيات المطلقة.

الأشهر^(١) ثلاثة أشهر، وللحائِلِ غيرِ الحرّة^(٢) ذاتِ الأقرَاءِ قرءانٍ وذاتِ الأشهرِ شهرٌ ونصفٌ.

والثانيةُ تحبُّ ولو على غيرِ المدخولِ بها، وهي للحامِلِ وضِعُ الحملِ^(٣)، وأربعةُ أشهرٍ وعشرةُ أيامٍ للحائِلِ الحرّة، ونصفُها للحائِلِ غيرِ الحرّة.

(١) وهي الصغيرة والكبيرة التي لم تحض أصلاً والآيسة.

(٢) أي من فيها رق فتشمل المبعضة والمكاتبة وأم الولد.

(٣) أي إن أمكنت نسبته للमित ولو احتمالاً كمنفي بلعان، فلو مات صبي لا يولد لمثله أو ممسوح عن حامل فعدتها بالأشهر.

أما المرأة غير الحامل إن كانت من ذوات الحيض فعدتها ثلاثة قروء، والقرء الطهر على التحقيق، وقيل الحيض.

مناظرة

قالوا: تناظر أبو عبيدة - وهو رجل نحوي كبير مع الإمام الشافعي. فكان أبو عبيدة يقول إن القرء هو الطهر^(١)، والشافعي يقول: الحيض^(٢). فتناظرا وكل واحد منهما يريد إظهار الحق. وبهذه المناظرة رجع كل واحد منهما إلى قول صاحبه.

(١) لقوله تعالى: ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ إِعْدَتِهِنَّ﴾ أي في عدتهن. والطلاق يكون في الطهر لا في الحيض.

(٢) لقوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَبْسُ مِنْ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْ﴾ فنقلهن عند عدم الحيض إلى الاعتداد بالأشهر فدل على أن الأصل الحيض. وجاء في الحديث «تدع الصلاة أيام أقرءها». وقالوا: إن القرء في كلام العرب يقع على الحيض والطهر، فهو من الأسماء المشتركة. اهـ من مغني ابن قدامة باختصار.

ومن المأثور عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال: ما ناظرت أحداً إلا تمنيت أن يظهر الله الحق على يديه.

فالقرء هو الطهر بين دمين. «قال في مغني المحتاج مع متن المنهاج وهو أي القرء لغة مشترك بين الحيض والطهر ومن إطلاقه على الحيض ما في خبر النسائي وغيره «ترك الصلاة أيام أقرائها». وقيل حقيقة في الأول مجاز في الثاني وقيل عكسه.

وفي الاصطلاح الطهر كما روي عن عمر وعلي وعائشة وغيرهم من الصحابة، ولقوله تعالى: ﴿لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا﴾ والطلاق في الحيض محرّم كما مرّ في بابه.

وأما عدة المرأة إذا كانت من غير ذوات الحيض كالصغيرة والآيسة - وحددوا سن اليأس باثنتين وستين (٦٢) سنة - ثلاثة شهور.

من انقطع حيضها وهي في العدة

والمشكلة إذا كانت المرأة من ذوات الحيض. حاضت ثم انقطع حيضها وهي في العدة.

الشافعية شددوا في حكم عدتها، وقالوا تنتظر إلى أن تصل سن اليأس أو تحيض.

مسألة عن الأشعر: طلقت غير حامل وهي من ذوات الأقراء، وانقطع حيضها لعارض يُعرف كرضاع ومرض وجوع، لم يحل لها التزويج بغير ذي العدة قطعاً حتى يعادوها الدم فتعتد بالأقراء أو تبلغ سن اليأس فتعتد بالأشهر، ولا يبالي بطول مدة الانتظار كما نقل عن

إجماع الصحابة وأطبق عليه المتقدمون والمتأخرون .

وإن انقطع لا لعلّة فكذا على المذهب الجديد وبه قال أبو حنيفة .
وفي القديم ، وبه قال مالك وأحمد ، وأفتى به جمع متأخرون أنها
تربص تسعة أشهر ثم تعتد بثلاثة أشهر . اهـ .

والأحكام الشرعية كما قلنا - بعضها تعبّدية لا تظهر لنا
حكماتها . والمرأة يكون رحمها بريئاً من حيضة واحدة - كما في الأمة
تستبرأ بحيضة - كما سيأتي - فعلينا السمع والطاعة .

ولو شربت دواء فعاودها الحيض جاز . وكذا صاحبة الحمل إذا
أخرج حملها بعملية فإنها تنتهي عدتها بإخراجه .

أما لو شربت دواء يمنع الحيض لتحول عدتها إلى ثلاثة أشهر فلا
تتحول ، بل تضرّ نفسها بعملها هذا وتنتظر حتى يعاودها الحيض ، أو
تصل إلى سن اليأس - كما مر معنا - . وهناك ستة أقوال في سن اليأس ،
إنما المعتمد أنه اثنتان وستون سنة .

وهل الخلوة بالمرأة من غير وطء تقتضي العدة؟

فيها خلاف ، والمعتمد لا تقتضي العدة ، وتصدّق الزوجة لا فيما إذا
ادّعت أنه وطئها أو لم يطأها .

عدّة المتوفى عنها زوجها

أما المتوفى عنها زوجها فيجب عليها الإحداد وعليها ترك كل ما من
شأنه الزينة كالكحل ، ودهن الشعر وعليها ملازمة منزلها .
وقد تطلق المرأة أو يتوفى عنها زوجها وهي مدرّسة أو لا تزال تتعلم

وتريد تكملة تعليمها هل يجوز لها الخروج؟

ذكر العلماء ملازمة السكن إلا لحاجة، ومن باب أولى الضرورة.
وفرق بين الحاجة والضرورة.

الضرورة كخوف من تهدم المنزل، أو خافت من فسقة أو استوحشت وحشة تؤثر على نفسها، أو زاد إيجار السكن كل هذه الأسباب تبيح لها الخروج.

والخروج لحاجة، كما لو خرجت عند جاريتها لتغزل وتتحدث إليها، قالوا: يجوز، والتعليم أعتقد أنه يشبهه. والمسألة تحتاج مراجعة^(١).

الإمام أحمد بن حسن العطاس قال في كلامه: جاءت امرأة تسأله عن الإحداد وكان قاضي الخريبة إذ ذاك باحويرث موجوداً. قال لها: تريدن كلامي أو كلام القاضي قالت له: أريد كلامك. قال لها: استعملي كل شيء إلا الزواج.

وعندنا نحن قول في العاملة مثل المزارعة - يتسامحون معها لأنها تريد أن تشتغل، وكذلك من عندها أطفال ولم يكن لها عائل، وتريد أن تشتري لها حاجات.

(١) قال ابن قدامة في المغني ج ٩ ص ١٧٦. وللمعتدة الخروج في حوائجها نهاراً سواء كانت مطلقة أو متوفى عنها، لما روى جابر قال: طلّقت خالتي ثلاثاً فخرجت تجذّ نخلها، فلقبها رجل فنهاها، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: «أخرجي فجدي نخلك لعلك أن تصدقي منه أو تفعلي خيراً» رواه النسائي وأبو داود. وروى مجاهد قال: استشهد رجال يوم أحد فجاء نساؤهم رسول الله ﷺ. وقلن: يا رسول الله نستوحش بالليل أفنبيت عند إحداها فإذا أصبحنا بادرنا إلى بيوتنا. فقال رسول الله ﷺ: «تحدثن عند إحداكن حتى إذا أردتن النوم فلتؤب كل إلى بيتها» اهـ.

ورُحِّصَ في الكحل عند الضرورة. وأما الحديث المروي عن أم سلمة: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ - فقالت: يا رسول الله إن ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عينها، أفتكحلها؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا» مرتين أو ثلاثاً. قالوا في هذا الحديث إن النبي ﷺ عرف في هذه المرأة أنها لريبة فيها.

وحكى عن بعض الشافعية أن للسوداء أن تكتحل لأنه لا يؤثر فيها ولا يزيدها جمالاً.

رب سوداء وهي بيضاء معنًى حسد المسك عندها الكافورُ
مثل حب العيون يحسبه النا س سواداً وإنما هونورُ
وبالجملة فأقاويل الفقهاء فيما تجتنب المحدة متقاربة وذلك فيما يحرك الرجال بالجملة إليها .
وأكثر ما يحرك: الرجال الجمال، وهو طبعي ولا يمكنها الإنفكاك منه بل تجب المحافظة عليه .

وسئل أحد الفقهاء - وأظنه فقيهاً وأديباً - أن امرأة تريد أن تلبس حلياً، فسألهم: هل هي جميلة أم قبيحة؟ قالوا له: إنها جميلة. فأنشد هذين البيتين المشهورين:

وما الحلي إلا زينة لنقيصة يتم من حسن إذا الحسن قصراً
فأمّا إذا كان الجمال موفراً فحسبك لم يحتج إلى أن يزوراً

هل للرجال عدة؟

قالوا هناك عدة على الرجل في حالتين: إذا كان متزوجاً أربع

نسوة، ثم طلق إحداهن أو أكثر، وأراد أن يتزوج غيرها، فإنه لا يجوز له الزواج بغيرها إذا كانت رجعية حتى تنتهي عدتها.

والثانية: إذا طلق زوجته الوحيدة طلاقاً رجعياً وأراد أن يتزوج أختها أو عمتها أو خالتها أو غيرهن ممن يحرم عليه الجمع بينهما. لا يجوز له حتى تنتهي عدتها. وسئل ابن حجر عمن استعجلت حيضها بدواء هل تنقضي به عدتها أم لا؟

فأجاب بقوله: نعم كما صرحوا به، ومن ثم صححوا أيضاً بأنها لو استعجلته لم تقض صلاة أيامه.

كذلك عندنا في حضرموت إذا كان هناك بنت يتيمة وأرادوا تزويجها قبل بلوغها - الشافعية يشددون في تزويجها - ويقولون لا يصح إذنها ولا تزوّج بالإجبار أي بغير إذنها فيعطونها دواء يحيضها، فإذا حاضت بلغت، فيزوجونها بإذنها.

وابتداء العدة عن طلاق الغائب أو موته من حين الطلاق والموت، لا من حين بلوغ الخبر.

رأي الإمام أحمد بن حسن العطاس

في إحداد عدة الوفاة

في تذكير الناس للإمام أحمد بن حسن العطاس - ذكر سيدي رضي الله عنه - تشديد الفقهاء على المَحْدّة في العدة فقال: إن سلفنا رضي الله عنهم - لا يخرجون البادية في شيء إلا النكاح حتى تخلص العدة، ونحن لا نشدد على العامة في عدة الوفاة. أما غير العامة كل له حال وكل له

خطاب، خاطبوه بخطابه، واعتمد الحسن البصري في عدة الوفاة أنها كسائر العدد، لا يمتنع عليها إلا النكاح، وهذا للبادية والعوام الذين لا يتقيدون في جميع أحوالهم، ودوروا مع الوقت، وإذا رجعت إلى العلم فقرروه.

ونحن لا نقول لكم اتركوه، ولكن لا تضيقوا على أنفسكم وعلى غيركم حتى لا يصعب عليكم العمل بالمأمور به شرعاً.

وذكر سيدي دهن رأس المحدة فقال: وأي زينة في دهن الرأس. ثم قال: جاءت امرأة إلى الشيخ القاضي عبد الله بن عمر باخرمة تسأله: هل يجوز لها أن تدهن رأسها؟ فقال لها: لا يجوز. فراحت إلى والده الشيخ عمر وأخبرته - فقال لها: يجوز لك - ادهني رأسك - ثم أنشأ أبياتاً حمينية أي من الشعر الشعبي:

ياسويلم ورا القاضي يشدد على الناس ما تغاضى لهم حتى على طرقة الرأس
ليش يلقي كذا، والدين قد فيه إنفاس ما قر الروضة الي نصها يذهب الباس
وابن عبد السلام أفتى وفي قوله إيناس واشعل البارزي من ضو شعلته نبراس
وإن ذرعه الحسن يأخذ بقول ابن عباس

وسألت امرأة الإمام عبد الله بن عمر بن يحيى فقال لها: لا يجوز. فذهبت إلى الإمام عبد الله بن حسين بن طاهر فقال لها: يجوز. فلما بلغ الإمام عبد الله بن عمر بن يحيى تجويز عبد الله بن حسين لها، جمع رسالة في عدم الجواز وقرأها في الدرس على خاله عبد الله بن حسين فلما أكملها قال له: ومن قال بهذا القول؟ قال له. رجال. قال له: هم رجال ونحن رجال.

ويقال إن عبد الله بن عمر قال له: قال بهذا القول ابن حجر، فقال له عبد الله بن حسين: ما هو الأحسن لك: اتباع ابن بشر أو اتباع ابن حجر؟ ففطن الإمام عبد الله بن عمر وقطع رسالته.

وكلام الإمام أحمد بن حسن العطاس معروف ولا شك أنه عالم ومتبحر، لكنه خالف الجمهور ولم يتمسك إلا بقول الحسن البصري، ولكن عقب على كلامه بقوله: نحن لا نقول لكم اتركوا أقوال أهل العلم، وقصده إنما هو التيسير للعامة.

والأحاديث التي توجب الإحداذ قوية، ومن الممكن أن الإمام أحمد اطلع على شيء لم يطلع الآخرون عليه.

إفتاء في واقعة حال

وسئل الفقيه العلامة عبد الله بن حسين السقاف - وهو في رحلة بمعية شيخه الداعية الكبير أحمد بن حسن العطاس^(١) عن امرأة مات

(١) سألت ابنه السيد الفقيه علي بن عبد الله السقاف الذي ذكر هذا الإفتاء أيضاً أثناء الدرس عن هذه الرحلة التي حوت الكثير من الفوائد العلمية والتاريخية وغيرها، فأجابني حفظه الله بملخص خطي عنها بما يلي:

«عزم الوالد على زيارة حريضة سنة ١٣٢٥ التي بها شيخه الإمام أحمد بن حسن العطاس وعزم معه جماعة من سيون وتريم منهم السيد الفاضل عبد الله بن علي بن محمد الحبشي، وتوجهوا من بيته بعد أن قرأوا الفاتحة ودعا لهم. ولا نحب أن نطيل في وصولهم ومقامهم ومجالسهم في حريضة.

قال والدي: من حريضة عزمنا على زيارة عمد، ومنها يكون توجهنا إلى العقبة ثم دوعن والنزول على الخريبة. وأخبرنا شيخنا أحمد بن حسن، فقال: تأخروا إلى بكرة والعزم نحن وإياكم سيكون سواء. قلنا له هذا ما نتمناه. كانت رحلة حافلة وكلها بهجة وفي مقدمتها أحمد بن حسن العطاس. مجالس حوت العلوم والفهوم. وبعد أن زاروا عمد، نزلوا من العقبة على الخريبة، وترحلوا حتى وصلوا القرين، وفيها وقعت أبحاث علمية، وفيها جاء السائل يسأل عن العالم

الاستبراء

الاستبراء لغةً: طَلَبُ البراءةِ، وشرعاً: تَرْبُّصُ الأَمَةِ مُدَّةً

زوجها، ماذا يمكن أن تعمل؟ فأجاب بما يقوله الفقهاء من امتناع عن الزينة وعن الخروج من المنزل إلى آخر ما تقدم. فسمعه شيخه أحمد بن حسن، فقال له ما معناه: هل تريدون فهمي في المسألة أم تريدون غير ذلك؟ فقال له: بل نريد فهمكم وهو مقصودنا. فقال: المحدة كله جائز لها إلا الزواج. انتهى.

والإحداد لا نعلم بين أهل العلم خلافاً في وجوبه على المتوفى عنها زوجها، إلا عن الحسن البصري فإنه قال لا يجب الإحداد، وهو قول شذ به عن أهل العلم، وخالف به السنة، فلا يعرج عليه.

الاستبراء

قد تكلمنا على العدة، وهي خاصة بالمرأة الحرة. أما الأمة فيقال لعدتها استبراء.

القادم من سيون قال له السادة آل البار هذا هو السيد عبد الله بن حسين جاء إليه وسأله - كما ذكرت - عن امرأة مات عنها زوجها فهل يجوز لها أن تعمل؟ وعدد أشياء منعها الفقهاء عنها. فأخذ الوالد يسأل عن حال المرأة. وكان الإمام أحمد بن حسن في الناحية الثانية، وسمع السؤال فأخذ ينادي: يا عبد الله بن حسين، قلت له: نعم، قال: تريدون فهمي في المسألة أو أقوال الفقهاء؟ قلنا له: فهمك هو المقصود والمعتمد.

نهضنا كلنا وتحولنا إليه، فقال: المحدة تعمل ما تريد، كله جائز لها إلا الزواج فقط. وكان سن والدي إذ ذاك ستة وثلاثين سنة، إنما أشياخه كانوا يعتمدون عليه في الفتوى، وأذنوا له في التدريس بمسجد طه في بعض الحلقات وسنه خمسة وعشرون» انتهى.

والمراد بالعقبه هنا عقبة الخربة المعروفة.

بِسَبَبِ حَدُوثِ مِلْكِ الْيَمِينِ^(١) أَوْ زَوَالِهِ^(٢)، أَوْ حَدُوثِ حِلِّ التَّمَتُّعِ^(٣)، أَوْ رَوْمِ التَّزْوِيجِ لِمَعْرِفَةِ بَرَاءَةِ رَحِمَها^(٤) أَوْ لِلتَّعَبُّدِ^(٥).

(١) بشراء وإرث ووصية وسي ورثة يعيب ولو بلا قبض وهبة بقبض وإن تيقن براءة الرحم كصغيرة وآيسة وبكر وسواء ملكها من صبي أم امرأة أو ممن استبرأها فيجب الاستبراء بالنسبة لحل التمتع، ويجوز تزويج من انتقلت إليه من صبي أو امرأة أو رجل لم يطأ أو وطئ واستبرأ من غير تجديد استبراء فيجوز وطء الزوج لها لأن النكاح سبب قوي في الوطء إذ لا يقصد إلا له فلم يتوقف على الاستبراء. بخلاف ملك اليمين فإنه سبب ضعيف في الوطء إذ لا يقصد به استقلالاً.

(٢) كالعتق.

(٣) كالمطلقة قبل الدخول.

(٤) علة للتريص مع سببه.

(٥) كالصغيرة والآيسة والمتقلة من صبي أو امرأة ومن استبرأها بائعها قبل بيعها.

وغرض الشارع من هذا كله - وكما قلنا - أن لا تختلف الأنساب ولا تختلط الأمناء. فلا بد من التأكد من براءة الرحم أي ليس فيه علوق للزوج الأول.

متى يكون الاستبراء؟ وكيف؟ قالوا: إذا اشترى أمة من رجل، لا يجوز له أن يباشرها إلا بعد أن يستبرئها.

فإن كانت من ذوات الحيض فبحيضة واحدة، وإن كانت من ذوات الشهور فشهر واحد، وإن كانت حاملاً فمتى تضع حملها.

لماذا الاستبراء أقل من العدة

قد يقول قائل: لماذا عدة الإماء أقل من عدة المرأة الحرة وهل

براءة رحم الحرة تختلف عن براءة رحم الأمة؟ .

الذي يظهر لي - والله أعلم - أن الإمام يجلبن للخدمة لا للتمتع . وكان المسلمون في الصدر الأول يأنفون من التمتع بالإماء . ولما أسر المسلمون بنات يزدجرد - ملك الفرس - وكنّ ثلاثاً، فأتي بهن إلى المدينة . فأراد سيدنا عمر بن الخطاب أن ينادي بهنّ للبيع في السوق . فقال له الإمام علي كرم الله وجهه : لا تنادِ بهنّ ، إنهنّ عزيزات وبنات ملوك ، وأخذهن الإمام علي على أن يحسبن عليه ، وأهدى واحدة لابنه الحسين والثانية لعبد الله بن عمر بن الخطاب ، والثالثة لمحمد بن أبي بكر الصديق . فالتى أهداها للحسين أتت بعلي بن الحسين زين العابدين ، والتي أهداها لعبد الله بن عمر أتت بسالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، والتي أهداها لمحمد بن أبي بكر أتت بالقاسم أحد فقهاء المدينة .

قالوا إنهم فاقوا أهل المدينة زهداً وورعاً وعلماً . بعد ذلك مالوا إلى التمتع بالإماء^(١) .

وقال بعض العلماء^(٢) إن عدة الأمة مثل عدة الحرة لعموم الآية : ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ .

(١) قال بعض العلماء ظهر لي والله أعلم أن الحكمة من كون عدة الحرة أطول فترة من عدة الأمة لتكون هذه المدة فرصة للزوجين لمراجعة أنفسهما وفسحة للزوج وباباً مفتوحاً لمراجعتها واستعادة الحياة الزوجية بينهما ، لأن الشرع يكره الطلاق ، وفي هذه المدة يسكن الغضب وتلاشى الأسباب التي دفعت للطلاق ، أما الأمة فليست محتاجة لطول المدة بل طول المدة تضر بسيدها الجديد .

(٢) هو قول عن ابن سيرين وداود . من مغني ابن قدامة ج ٩ ص ٨٩ .

دليل الاستبراء وغزوة حنين

ودليل الاستبراء نداء منادي رسول الله ﷺ بعد القتال في حنين بالاستبراء الآتي ذكره.

وغزوة حنين سببها أن هوازن جمعت خمسة آلاف مقاتل بعد فتح مكة. وكان مع رسول الله ﷺ عشرة آلاف مقاتل هم الذين فتح بهم مكة المكرمة، وانضم إليهم ألفان ممن أسلم من الطلقاء بمكة. ولهذا دخل العُجُب في قلوب بعض الصحابة وقالوا لن نغلب اليوم من قلة. فأراد الله أن يعطي المسلمين درساً في أن النصر ليس بالكثرة بل كم من فئة قليلة غلب فئة كثيرة بإذن الله فهزم المسلمون في هذه المعركة في بادئ الأمر - قال الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا﴾ إلى آخر الآيات. وهرب المسلمون لكن رسول الله ﷺ ثبت على بغلته وهو يقول:

أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب

وكان حوله العباس وأبو سفيان بن الحارث وعلي بن أبي طالب ورهط من الصحابة، منهم أبو بكر وعمر، فقال رسول الله ﷺ للعباس: ناد - وكان صوته جهورياً - فنادى: يا أصحاب الشجرة ويا أصحاب سورة البقرة. فلما سمعوا النداء توقفوا وعادوا للقتال حتى إن الواحد منهم إذا لم نطعه راحلته ألقى بدرعه على جسده وعاد يقاتل راجلاً. واحتدمت المعركة من جديد، ورسول الله ﷺ على بغلته يشرف ويوجه الجيوش وقال كلمته البليغة: «الآن حمي الوطيس» ثم رمى بحفنة من التراب وقال: «شاهدت الوجوه». - والوطيس: التنور لما يحمى - بعدها

ما يحصل به الاستبراء

يُحَصِّلُ اسْتِبْرَاءُ الْأُمَةِ الْحَامِلِ^(١) بَوْضِعَ الْحَمْلِ، وَالْحَائِلِ ذَاتِ
الْحَيْضِ بِحَيْضَةٍ^(٢)، وَذَاتِ الْأَشْهُرِ بِشَهْرٍ.

-
- (١) ولو من زنا لحصول البراءة بوضعه، بخلاف العدة لاختصاصها بالتأكيد ولأن فيها حق الزوج فلا يكتفي بوضع حمل غيره، والاستبراء الحق فيه لله تعالى.
- (٢) فلا يكفي بقيتها الموجودة حالة وجوب الاستبراء، بخلاف بقية الطهر في العدة.
-

انتصر المسلمون، وكان لهوازن رئيسان: دريد بن الصِّمَّة من شجعان العرب، ومالك بن عوف النصري.

وكان مالك مطاعاً في قومه، فقال لهم: أطيعوني، خذوا أولادكم وأهلكم وأموالكم معكم إلى المعركة، لأنها إذا كانت معكم فإنكم ستقاتلون بحماس قتال المستميت فأطاعوه. فلما هزموا غنم المسلمون سبياً كثيراً لم يُعْهَدَ مثله وهنا الشاهد فنأدى منادي رسول الله ﷺ بالاستبراء، من كانت عنده أمة مَسْبِيَّة لا يجوز له أن يلامسها إلا أن يستبرئها^(١). فتوقف الصحابة عن الاستمتاع بهن. ومن هذه المعاملة نأخذ صورة أن الجيوش الإسلامية ليست كالجيوش غير الإسلامية الذين ينتهكون الأعراض بالفوضى والتخويف. وهذا هو دليل الاستبراء في الإماماء.

(١) للقصة بقية ذكرها أستاذنا تركنا نقلها بعد ورود الشاهد خوفاً من التطويل والقصة مشهورة ومذكورة في كتب السيرة.

حكم الاستبراء

حكمُ الاستبراءِ الوجوبُ في أربعِ صُورٍ: انتقالُ الأُمّةِ مِنْ حُرِّيَّةٍ إِلَى رِقٍّ^(١)، وانتقالُها مِنْ رِقٍّ إِلَى حُرِّيَّةٍ^(٢)، وانتقالُها مِنْ رِقٍّ إِلَى رِقٍّ^(٣)، وتجدُّدُ حلِّ وَطْئِها^(٤)، والاستِحْبَابُ كَأَنِ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ الأُمّةَ^(٥).

(١) كالمسبية وإن لم تكن موطوءة.

(٢) كالعتيقة بعد وطئها وأم الولد بموت سيدها عنها، نعم لو استبرأ العتيقة قبل عتقها زوّجت حالاً بخلاف أم الولد.

(٣) كالمشترأة والموروثة والمردودة بعيب.

(٤) كالمطلقة قبل الدخول كما مر والمكاتبة بالتعجيز أو بفسخها الكتابة، أما المطلقة بعد الدخول فلا يجب عليها الاستبراء بعد انقضاء عدة الطلاق إلا إن ملكها مزوجة ثم طلقت وانقضت عدتها.

(٥) فاستبرأ استحباباً لتمييز ولد النكاح عن ولد ملك اليمين.

حكم الاستبراء

حكم الاستبراء الوجوب ولو كانت المسبية بكرةً وذلك في أربع حالات:

١ - انتقال المرأة من حرية إلى رِق. ففساء الكفار لا شك أن أكثرهن حرائر، فإذا سُيِّين في معركة بين الكفار والمسلمين صرْنَ بالسبي إماءً.

٢ - انتقال الأُمّة من رِق إلى حرية إذا اعتقت.

٣ - انتقال الأمة من رق إلى رق ، كالمشترأة والموروثة فانتقلت من ملك فلان إلى ملك فلان .

٤ - تجدد حل وطؤها لسيدها ، فيما إذا زوّج الرجل أُمته ثم طَلَّقَتْ وعادت إلى سيدها . فلا يجوز له وطؤها إلا بعد استبرائها .
ويستحب الاستبراء لمن اشترى زوجته الأمة ، لتمييز ولد النكاح عن ولد ملك اليمين .

ومر معنا أنه لا يجوز للحر أن يتزوج الأمة إلا بأربعة شروط :

١ - إذا لم يملك مهر حرة .

٢ - ولم توجد حرة تصلح للاستمتاع .

٣ - خوفه العنت .

٤ - أن تكون الأمة مسلمة .

وهل يحل له أن يتمتع بها بغير الوطء قبل الاستبراء؟

قالوا: يحرم عليه كل أنواع التمتع في غير المسبية وفي المسبية خلاف . الشافعية قالوا بجواز التمتع فيما دون الفرج لما روي عن ابن عمر أنه قال: وقع في سهمي يوم جلولاء جارية كأن عنقها إبريق فضة، فما ملكت نفسي أن قمت إليها فقبلتها والناس ينظرون ^(١) .

لكن بعضهم رد هذا الأثر وقال إن صح عن عبد الله بن عمر فهو مذهب صحابي . وقالوا لأن كل استبراء حرّم الوطء حرّم دواعيه ، لأنه داعٍ إلى الوطء .

(١) قالوا الفارق بين المشتراة والمسبية ، أن المشتراة لا يأمن من كونها حاملاً من بائعها فتكون أم ولد والبيع باطل ، فيكون مستمتعاً بأم ولد غيره . والمسبية مملوكة له على كل حال وإنما حرم وطؤها لئلا يسقي ماؤه زرع غيره . اهـ مغني ابن قدامة ج ٩ ص ١٦٠ .

الرضاع

الرَّضَاعُ^(١) لغةً: اسمٌ لمصِّ الثَّدي وشُرْبِ لَبَنِهِ^(٢). وشرعاً: اسمٌ لحصولِ لبنٍ امرأةٍ أو ما حَصَلَ مِنْهُ^(٣) في جوفِ طِفْلٍ على وجهٍ مخصوصٍ^(٤).

(١) بفتح الراء وكسرها.

(٢) أي مع شرب لبنه.

(٣) كالجبين.

(٤) أي بشروط مخصوصة.

الرضاع

هذا الباب كثير الوقوع ويحتاج إلى انتباه.

والرضاع ثابت بالكتاب والسنة، ففي القرآن قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرِّضَاعَةِ﴾ والنص يشير إلى الأخوات فمن باب أولى البنات.

وقالوا إن الحكمة في كون الرضاع يحرم ما يحرم من النسب، أن المرضع يوضع في قلبها عطف وحنان للرضيع، وتهفو إليه وكأنه ابنها خرج من بطنها. ولهذا قال رسول الله ﷺ: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»^(١) يصير الرضيع جزءاً من المرضع لأنه أخذ من لبنها فنسج به بدنه.

(١) الرضاع يحرم النكاح فقط أما بقية أحكام النسب من النفقة والإرث والعقود والشهادة فلا يتعلق به - ابن قدامة ج ٩ ص ١٩٢.

والرضاع الذي يحرم - إذا ارتضع صبي سنّه دون الحولين من امرأة سنّها أكثر من تسع سنوات خمس رضعات كاملات متفرقات، فهذا هو الرضاع الذي يحرم شرعاً أي يُحرّم النكاح فقط لا غيره من متعلقات النسب.

إما إذا كان سن الصبي الرضيع أكثر من حولين أو رضع أقل من خمس رضعات - حتى لو شك في الرضعة الخامسة - فإن هذا الرضاع لا يحرم هذا في مذهب الشافعي، لكن هناك من يقول من العلماء^(١) إن قليل الرضاع وكثيره يحرم. فليتنبه الإنسان ولا يتساهل ويقول هذه رضعة واحدة لا تحرّم. وعلينا في مثل هذه الحالات أن نأخذ بأقوال الأئمة في الرضاع، لأنه يتعلق بالأنساب والأعراض وهو أمر ليس بالهين.

واختلف العلماء أيضاً في سن الرضيع الذي فيه يحرم الرضاع. أكثر أهل العلم يقولون في الحولين وقال أبو حنيفة: الرضاع مدته ثلاث سنين^(٢).

وكانت عائشة رضي الله عنها ترى أن رضاعة الكبير تحرم، ويروى هذا عن عطاء والليث وداود لما روي أن سهلة بنت سهيل قالت: يا رسول الله إنا كنا نرى سالماً ولداً فكان يأوي معي ومع أبي حذيفة في بيت واحد ويراني فضلاء غير كاملة السر وقد أنزل الله فيهم ما قد

(١) منهم مالك وقول للإمام أحمد - المصدر السابق.

(٢) ذكر ابن قدامة أن أبا حنيفة قال يحرم الرضاع في ثلاثين شهراً لقوله سبحانه تعالى: ﴿وَمَحَلُّهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ ولم يرد بالحمل حمل الأحشاء، لأنه لا يكون سنتين فعلم أنه أراد الحمل في الفصال وقال زفر مدة الرضاع ثلاث سنين.

علمت، فكيف ترى فيه؟ فقال النبي ﷺ: «أرضعته خمس رضعات فكان بمنزلة ولدها.

فبذلك كانت عائشة تأخذ به، تأمر بنات أخواتها وبنات إخوتها يرضعن من أحبت عائشة أن يراها ويدخل عليها - وإن كان كبيراً - خمس رضعات، وأبت ذلك أم سلمة وسائر أزواج النبي ﷺ - أن يدخل عليهن بتلك الرضاعة أحد من الناس حتى يرضع في المهد. وقلن لعائشة: واللّٰه ما ندري لعلها رخصة من النبي ﷺ لسالم دون الناس» رواه النسائي وأبو داود وغيرهما.

وقالوا لو أن رجلاً متزوجاً أربع نسوة فأرضعن طفلاً، واحدة أرضعته مرتين، والثلاث أرضعته من مرة فصار الجميع خمس رضعات. فيكون الزوج والده ولكن ليس له أم من الرضاع.

وهل يلزم كون الرضاعة بواسطة المص من الثدي أو يجوز حلب اللبن من الثدي وسقيه للصببي؟

قالوا صب اللبن في حلقه كالرضاع. ولو حلبت المرأة كمية من لبنها في إناء ثم سقته صبيّاً في خمسة أوقات فهو خمس رضعات. ولو حلبت في إناء حلبات في خمسة أوقات ثم سقته دفعة واحدة كان رضعة واحدة. ولكن فيه قول بأنه العكس اعتباراً بالرضاع والصب فرعه.

وقالوا لو حتى جبّنت اللبن أو خلطته بمائع آخر وسقته صبيّاً حكمه حكم الرضاع^(١).

(١) وحكي عن ابن حامد قال: إن كان الغالب اللبن حرّم، وإلا فلا. لأن الحكم للأغلب. ولأنه يزول بذلك الاسم والمعنى المراد به. ونحو هذا قول أصحاب الرأي وزادوا وقالوا: إن كانت النار مست اللبن حتى أنضجت الطعام أو حتى تغير فليس برضاع. اهـ ابن قدامة ج ٩ ص ١٩٧.

كيفية الرضعة الواحدة

أما كيفية الرضعة الواحدة ومقدار الزمن بينها وبين الأخرى، قالوا: يجب أن تكون الرضعات متفرقات. والمرجع لمعرفة الرضعة إلى العرف، لأن الشرع لم يحددها بزمن ولا بمقدار. فإذا ترك الطفل الثدي باختياره إما لشبع أو إعراض عنه، كانت رضعة، أما لو تركه ملتفتاً إلى من يلاعبه أو لضيق نفس، أو للانتقال من ثدي إلى آخر، فإن عاد في الحال فالجميع رضعة واحدة. وإن لم يعد قريباً كانت رضعة وإن لم يحصل له شبع. أما إذا قطعت عليه المرضعة الرضعة ففيه قولان.

إذا كانت المرضعة طُلِّقت وتزوجت بآخر

وإذا طلقت المرأة وثار لها لبن ثم تزوجت برجل آخر ورضعت طفلاً ففي هذه الصورة اللبن للزوج الأول.

ولا تنقطع نسبة اللبن عن زوج مات أو طلق - وإن طالّت المدة - أو انقطع وعاد. فإن نكحت آخر وولدت منه فاللبن بعد الولادة له، وقبلها للأول إن لم يدخل وقت ظهور لبن حمل الثاني، وكذا إن دخل، ففي قول للثاني، وقول للأول.

وعبارة المذهب تقول: «ولو ثار لامرأة لبن على ولد من زوج فطلقها وتزوجت بآخر، فاللبن للأول إلى أن تحمل للثاني، فإن أرضعت طفلاً كان ابناً للأول، زاد اللبن أو لم يزد، فإذا بلغ الحمل من الثاني إلى

حال ينزل فيه اللبن نظرت، فإن لم يزد اللبن فهو للأول - لأنه لم يتغير اللبن -.

أركان الرضاع

أركانُ الرضاع ثلاثة: مُرَضِعٌ، وَرَضِيعٌ، وَلَبَنٌ.

شروط الموضع

شُرُوطُ الْمُرَضِعِ ثَلَاثَةٌ: كَوْنُهَا امْرَأَةً^(١)، وَكَوْنُهَا بَلَغَتْ تِسْعَ سِنِينَ^(٢)، وَكَوْنُهَا حَالاً انْفِصَالِ اللَّبَنِ حَيَّةً حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً^(٣).

شروط الرضيع

شُرُوطُ الرَضِيعِ أَرْبَعَةٌ: كَوْنُهُ حَيًّا^(٤)، وَكَوْنُهُ دُونَ

(١) فلا تحريم بلبن رجل أو خنثى أو بهيمة.

(٢) أي قمرية تقريبية، فلا تحريم بلبن من لم تبلغها لأنها لا تحتمل الولادة واللبن المحرّم فرعها.

(٣) فلا تحريم بلبن من انتهت إلى حركة مذبوح ولا لبن ميتة.

(٤) أي حياة مستقرة، فلا تحريم بإرضاع ميت ولا من انتهى إلى حركة مذبوح.

فإن زاد فأرضعت به ففيه قولان. قال في القديم: هو ابنهما لأن الموضع به لبنهما، وقال في الجديد هو ابن الأول، لأن اللبن للأول يقيناً. ويجوز أن تكون الزيادة لفضل الغذاء، ويجوز أن تكون للحمل، فلا يزال اليقين بالشك» انتهى.

وقد يقال: إذا دخل وقت ظهور لبن حمل الزوج الثاني وأرضعت طفلاً كان ابناً له.

الْحَوْلَيْنِ^(١)، وَأَنْ تُرَضَّعَهُ خَمْسَ رَضَعَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ^(٢)، وَأَنْ يَصِلَ اللَّبَنُ فِيهِنَّ إِلَى جَوْفِهِ^(٣).

ما يترتب على الرضاع^(٤)

يَتَرْتَّبُ عَلَى الرضاعِ الْمُتَوَفَّرِ الشُّرُوطِ: تَحْرِيمُ أَصُولِ الْمُرَضِّعِ، وَمَنْ لَهُ اللَّبَنُ^(٥) وَفُرُوعُهُمَا وَحَوَاشِيهِمَا عَلَى الرَضِيعِ^(٦)، وَتَحْرِيمُ

(١) بَأَنْ لَمْ يَبْلُغْهُمَا فِي ابْتِدَاءِ الرَضْعَةِ الْخَامِسَةِ يَقِينًا، فَلَا أَثَرَ لِلرَضَاعِ بَعْدَهُمَا وَلَا مَعَ الشَّكِّ فِي ذَلِكَ، وَيُعْتَبَرَانِ بِالْأَهْلَةِ إِنْ وَقَعَ انْفِصَالُهُ أَوَّلَ الشَّهْرِ الْأَوَّلِ، فَإِنْ انْكَسَرَ الشَّهْرُ بِأَنْ وَقَعَ انْفِصَالُهُ فِي أَثْنَائِهِ تَمَّ الْعِدَدُ مِنَ الْخَامِسِ وَالْعِشْرِينَ ثَلَاثِينَ.

(٢) فَلَا أَثَرَ لِدَوْنِهَا وَلَا مَعَ الشَّكِّ فِيهَا، وَضَبْطُهَا بِالْعَرَفِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَبِيعٌ، فَلَوْ قُطِعَ إِعْرَاضًا عَنِ الثَّدِيِّ أَوْ قُطِعَتْهُ عَلَيْهِ الْمَرْضُوعَةُ لِشُغْلِ طَوِيلٍ ثُمَّ عَادَ تَعَدُّدُ الرَضَاعِ أَوْ قُطِعَ لِلْهُوِّ أَوْ لِلتَّنَفُّسِ وَعَادَ فَوْرًا أَوْ تَحَوَّلَ مِنْ ثَدِيهَا إِلَى ثَدِيهَا الْآخَرِ فَلَا تَعَدُّدُ إِنْ تَحَوَّلَ فِي الْحَالِ وَإِلَّا تَعَدَّدَ، وَكَذَا لَا تَعَدُّدُ لَوْ قُطِعَتْهُ لِشُغْلِ خَفِيفٍ ثُمَّ عَادَتْ.

(٣) أَيُّ الْمَعْدَةِ أَوْ الدِّمَاغِ بِوَاسِطَةِ الْمَسَامِ كَصَبِّهِ فِي الْعَيْنِ أَوْ وَصُولِهِ إِلَيْهِمَا بِوَاسِطَةِ الْمَسَامِ كَصَبِّهِ فِي الْعَيْنِ.

(٤) وَيُكْتَبُ فِي صَبِيغَةِ إِثْبَاتِ الرَضَاعِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَبَعْدَ فَقْدِ شَهِدِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ بِأَنْ فُلَانًا ارْتَضَعَ مِنْ فُلَانَةٍ الْارْتَضَاعَ الشَّرْعِيَّ وَهُوَ خَمْسَ رَضَعَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ، وَسَنَهُ يَوْمُئِذٍ دُونَ الْحَوْلَيْنِ وَوَصَلَ اللَّبَنُ مِنْهَا إِلَى جَوْفِهِ مِنْ فَمِهِ بِمَصِّهِ وَتَحْرِيكِهِ وَازْدِرَادِهِ وَأَنْ الْمَرْضُوعَةَ حِينَ الرَضَاعِ ذَاتَ لَبَنٍ ثُمَّ يُؤْرَخُ.

(٥) مِنْ زَوْجٍ أَوْ وَاطِيٍّ أَوْ بِشْبَهَةٍ أَوْ وَاطِيٍّ بِمَلِكِ الْيَمِينِ بِخِلَافِ الْوَاطِيٍّ بَزْنًا - لِأَنَّ اللَّبَنَ لِمَنْ لِحْقَهُ الْوَلَدُ لَا لِلَّذِي نَزَلَ اللَّبَنُ بِسَبَبِهِ فَلَا يَحْرُمُ عَلَى الزَّانِي أَنْ يَنْكَحَ الْمَرْضُوعَةَ بِلَبَنٍ زِنَاهُ لَكِنْ يَكْرَهُ، وَلَا تَنْقُطُ نِسْبَةُ اللَّبَنِ عَنْ صَاحِبِهِ وَإِنْ طَالَتِ الْمُدَّةُ جَدًّا أَوْ انْقَطَعَ ثُمَّ عَادَ إِلَّا بِوَلَادَةٍ مِنْ آخَرٍ، فَالْأَبْنَاءُ قَبْلُهَا لِلْأَوَّلِ، وَاللَّبَنُ بَعْدَهَا لِلْآخَرِ.

(٦) فَتَصِيرُ آبَاءُ الْمَرْضُوعَةِ وَصَاحِبُ اللَّبَنِ أَجْدَادُهُ وَأُمَهَاةُهَا جَدَّاتُهُ وَأَوْلَادُهَا إِخْوَتُهُ =

فروع الرضيع فقط^(١) عليهما.

= وأخواته وإخوة المرضعة أخواله وأخواتها خالاته وإخوة صاحب اللبن أعمامه وأخواته عماته، وتصير أولاد الرضيع أحفادهما، فالخواشي هم الإخوة والأخوات والأعمام والعمات.

(١) والفرق أن لبن المرضعة كالجزء من أصولها فسرى التحريم إليهم وإلى خواشيهم. وسبب لبن المرضعة مني الفحل الذي جاء منه الولد وهو كالجزء من أصوله أيضاً فسرى التحريم إليهم وإلى خواشيهم، ولا كذلك في أصول الرضيع وخواشيهِ ولذلك قال بعضهم:

ويتشتر التحريم من مرضع إلى أصول فصول والخواشي من الوسط.
وممن له درُّ إلى هذه وممن رضيع إلى ما كان من فرعهِ فقط.

ما يترتب على الرضاع

الذي يترتب على الرضاع مجموع في بيتين، ينبغي أن تكتبوهما وتحفظوهما: وهما

وينتشر التحريم من مرضع إلى أصول وفروع والخواشي من الوسط وممن له درُّ إلى هذه وممن رضيع إلى ما كان من فرعهِ فقط ويجرم على الرضيع بالرضاع المرضع وتصير أمه، وكذا أمهاتها وبناتها ويصرن خالاته، والخواشي وهم أخواتها وخالاتها وعماتها الجميع يحرم من عليه.

وصاحب اللبن يصير والده وأصوله وفروعه والخواشي كالأم. وأما التحريم من جهة الرضيع، فيحرم على المرضع وصاحب اللبن الرضيع وفروعه فقط. وقالوا إن طباع المرضع تسري ويتأثر بها الرضيع.

النفقة

النَّفَقَةُ لغةً: مأخوذةٌ من الإنْفَاقِ، وهو الإِخْرَاجُ، وشرعاً: طعامٌ واجبٌ لزوجَةٍ أو خادِمِها على زَوْجٍ، أو لأَصْلٍ على فَرْعٍ، أو لِفَرْعٍ على أَصْلٍ، أو لِمَمْلُوكٍ على مَالِكٍ.

وهذا من حكمة التحريم - والله أعلم -
والدليل على أن التحريم خاص بالنكاح فقط هو عمل النبي ﷺ وإجماع الصحابة ومنطوق آية التحريم.

النفقة

هذا باب النفقة، ويستحسن أن نمهد للموضوع بمقدمة عن المعاملات والعلاقات الأسرية في الإسلام.
لا أقول أُسْرِيَّةً - بفتح السين ولكن بسكون السين، أما بالفتح فخطأ.

والشيء بالشيء يذكر، كلنا نسمع من الإذاعات كلمة «الدُّوْلِيَّة» بضم الدال وفتح الواو وهو خطأ لأن النسبة تكون للمفرد لا للجمع، كما قال صاحب الألفية.

والواحد أذكر ناسباً للجمع.

فالإسلام نظم العلاقات الأسرية والاجتماعية والزوجية. فإذا اتبعت هذه الأنظمة استقامت الحياة وعم السلام والمودة والمحبة الجميع.

ومن جملة الأنظمة التي نظمها الإسلام - نظام العلاقات الزوجية
فقد جعل لكل من الزوجين حقوقاً ^{﴿١٢٨﴾} وَالْمُطَلَّقَتُ يَرْبِصَنَّ أَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ
قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
وَيَعُولُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ
عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ^{﴿١٢٨﴾} ومن هذه الحقوق النفقة . فالنفقة هي ما
وجب على المسلم لزوجية أو لقراة أو لملك . هذه هي النفقة التي أوجبها
الإسلام [بشروط سوف تأتي معنا].

فنفقة الزوجة عند الشافعي محددة ومقدرة بالنسبة للطعام والكسوة
لا الإدام وغيره .

أما نفقة القراة فتجب للأصل على الفرع ، وللفرع على الأصل
بشروط مقررة ستأتي . وأبو حنيفة يقول بوجوب النفقة على الحواشي يعني
الإخوة والأعمام . والإمام أحمد يقول : نفقة القريب الفقير على القريب
الغني الوارث . ونفقة المملوك رقيقاً كان أو بهيمة تجب على المالك .
هذه خلاصة عن أصل النفقة ، وسيأتي التفصيل .

أسباب وجوب النفقة

أسباب وجوب النفقة ثلاثة: نكاح^(١)، وقرابة، وملك.

(١) والنفقة الواجبة به أقوى من غيرها لكونها معاوضة في مقابلة التمكين من التمتع، ولا تسقط بمضي الزمان. ويكتب في صيغة فرض النفقة للزوجة أو الوالد أو الأم أو الولد الصغير: الحمد لله، وبعد فقد فرض القاضي فلان بمحل كذا على فلان لزوجته فلانة ما لزم عليه لها بطلوع فجر كل يوم كذا وكذا من الطعام والإدام والماء والزيت الغالب بالبلد والإدام من لحم وسمن وزيت وتمر وملح وحطب وماء وأجرة طحن وعجن وخبز وطبخ والقهوة عند من أوجبها وآلة طبخ وأكل وشرب، ويصف قدر كل بحسب حال الزوج من يسار وإعسار وتوسط، ثم يذكر الكسوة والفرش والمسكن وآلة التنظيف، وإذا كان فرض النفقة للأب أو الأم أو الولد الصغير ذكر ما لزم له حسبما في كتب الفروع. (وصورة دعوى فرض النفقة للزوجة) أن يقول: أدعي بأن موكلتي فلانة في عصمة نكاح فلان باذلة الطاعة له وهي مطالبة له بفرض النفقة الواجبة لها عليه شرعاً، ويزيد في الدعوى على الغائب: ولي بينة بذلك أسألك سماعها والحكم بموجبها.

أسباب وجوب النفقة

أسباب وجوب النفقة ثلاثة: نكاح، وقرابة وملك. والنفقة ثابتة بالكتاب والسنة. وأدلة النفقة من الكتاب قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ وقوله: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ وقوله: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً أَنْهًا﴾^(١).

وأما الأحاديث فكثيرة منها ما جاء في خطبة رسول الله ﷺ في حجة الوداع قوله^(٢): «اتقوا الله في النساء فإنهن عوان عندكم،

(١) وقوله تعالى: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾.

(٢) أشار أستاذنا إلى الحديث بقوله: «اتقوا الله في النساء» ثم ذكر أن لهن النفقة والكسوة.

النفقة الواجبة بالنكاح

النفقة الواجبة بالنكاح للزوجة الممكّنة^(١) على الزوج المؤسر^(٢)

(١) أي من نفسها بعرضها عليه كأن تقول له إني مسلمة نفسي إليك، فإن لم يكن حاضراً عندها بعثت إليه إني مسلمة نفسي إليك فاختر أن آتيك حيث شئت أو أن تأتيني، فالعبرة ببلوغ الخبر له. وهذا إذا كان في بلدها، فإن غاب عنه رفعت الأمر إلى الحاكم ليكتب إلى حاكم بلد الزوج ليعلمه بالحال فيجيء إليها أو يوكل في الإنفاق عليها فإن لم يفعل شيئاً من الأمرين فرضها القاضي في ماله من حين إمكان وصوله، ويعرض الصغيرة والمجنونة الولي ولا عبدة بعرضهما، أما غير الممكّنة وهي الناشئة فلا نفقة لها، ولو اختلفا في التمكين ولا بينة لها صدق بيمينه أو اتفقا عليه واختلفا في الإنفاق صدقت بيمينها، أو اختلفا في النشوز صدقت هي أيضاً.

(٢) وهو من عنده ما يكفيه بقية العمر الغالب وزاد عليه مدان، فإن لم يكن عنده ما يكفيه العمر الغالب أو كان عنده ما يكفيه ولم يزد عليه شيء فمعسر ولو مكتسباً، وإن زاد عليه شيء ولم يبلغ مدين فمتوسط، والعبرة في ذلك بطول فجر كل يوم لأنه وقت الوجوب.

أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف».

ودليل المسكن قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾ فهذه أدلة النفقة والفقهاء فرّعوا عليها وخصوصاً في كلمة ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ كل يفسرها بمقتضى فهمه وما يعضده من الأحاديث التي بلغت.

النفقة الواجبة بالنكاح

ذكرنا لكم أن النفقة للزوجة عند الشافعي محددة ومقدرة فإذا كان

مُدَّانِ لَهَا^(١) وَمُدٌّ وَثُلْتُ

(١) أي من غالب قوت محلها وإذا أكلت عنده على العادة كفى إن كان برضاها وهي رشيدة أو غير رشيدة وقد أذن وليها في ذلك، وكان لها في أكلها عنده مصلحة، ويجب عليه دفع حب سليم وعليه طحنه وعجنه وخبزه وإن اعتادته بنفسها حتى لو باعته أو أكلته حبا استحققت مؤن ذلك؛ أي أجره الطحن والعجن والخبز. والظاهر أنه يجب على الزوج إعلام زوجته بأنها لا يجب عليها خدمته بما جرت به العادة من الطبخ والكنس ونحوهما مما جرت به عادتهن. ومع ذلك لو فعلته ولم يعلمها يحتمل أنه لا يجب لها أجره على الفعل لتقصيرها بعدم السؤال عن ذلك.

الزوج موسراً فعليه في كل يوم لها مدّان. وإذا كان معسراً فعليه مدّ^(١)، وإذا كان متوسط الحال فعليه مدّ ونصف، هذه المقادير التي قدرها الشافعي وأن تكون من غالب قوت البلد. وهذه المقادير تكون لحالة النزاع بين الزوجين.

فإذا حصل نزاع كانت النفقة مقدّرة ومعروفة.

إنما جمهور العلماء قالوا إن قدر الكفاية لا يقدر. والمعروف هو الكفاية - لقول رسول الله ﷺ : لهند: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف».

وفي حالة النزاع على الحاكم أن يجتهد هذا بالنسبة للنفقة، أما الكسوة فقد قدرها الشافعي بأن للزوجة كسوتين في السنة، كسوة للشتاء وكسوة للصيف بما يناسب الزمان والمكان.

(١) لأنه أقل ما يدفع في الكفارات - قال تعالى: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْلَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾.

لَخَادِمِهَا^(١)، وعلى الْمُتَوَسِّطِ مُدٌّ وَنَصْفٌ لَهَا وَمُدٌّ لَخَادِمِهَا، وعلى الْمُعْسَرِ وَمَنْ بِهِ رِقٌّ^(٢) مُدٌّ لَهَا. وَمُدٌّ لَخَادِمِهَا.

(١) إن وجب إعدامها بأن كانت حرة يخدم مثلها عادة في بيت أبيها أو احتاجت لذلك لزمانة أو مرض، والواجب للخادم من نفقة وأدم وتوابعهما من دون ما للزوجة نوعاً ومن دونه جنساً أو نوعاً في الكسوة.

فإذا كان القطر بارداً لزمه أن يعطيها كل ما يلزم من بطانية وجوارب وغطاء رأس.

وهل يلزمه فرش السكن؟ نعم وهناك قول قوي يقول: لا يجب عليه سوى فرش محل التمتع.

وما ذكر يجب للزوجة بشرط أن تكون مطيعة ممكّنة غير ناشزة. وإذا أعسر الزوج بالنفقة فما الحكم؟ قالوا ينظر ثلاثة أيام، ثم للزوجة حق الفسخ بشروط منها أن تفسخ عند الحاكم، وأن تكون مطيعة له، ولا تخرج من بيته إلا بأمره، وأن تكون ممكنة له.

وإذا كان الزوج غائباً، على الحاكم أن يتأكد من إعساره، واشترطوا شروطاً صعبة، لهذا كان علماء تريم وحكامها يتجنبون الفسخ.

الرب ربي والحب حبي

كانت امرأة شابة في تريم تزوجت على رجل يسمى بافقيره. سافر عنها وتركها مدة بلا نفقة، وطالت مدة غيابه فأرادت أن تفسخ نكاحها، واستشارت الحبيب عبد الرحمن المشهور فقال لها: اذهبي إلى سيون

وافسخي، فذهبت وفسخت نكاحها منه فسخاً شرعياً وعادت إلى تريم. وبعد مدة تزوجت برجل يسمّى عبود بأدبائه وانبسطت معه، وبعد مدة قدم من السفر الزوج الأول فوجد زوجته قد تزوجت بغيره، فصاح واستنكر الأمر فأخبروه بأن غيابه الطويل عنها أباح لها فسخ عقد نكاحه فسخاً شرعياً، فاستسلم، لكن الأطفال إذا مرّ عليهم يعيرونه بذلك. وكانت هذه المرأة تستقي الماء لبيت الحبيب عبد الله بن عيدروس. فكان أولاده أحياناً يعيرونها ويقولون كيف فسخت، فتقول لهم فسخت على موجب شريعة محمد بن عبد الله - ﷺ - والحبيب عبد الله ينهاهم ويقول لهم: لا تعيروها.

وذات يوم زادوا في تعييرهم لها، فصاحت قائلة: «الرب ربي والحب حبي» وسمعها الحبيب عبد الله فأخذ بهذه الكلمة مشرباً آخر وتأثر من هذه الكلمة. انتهى.

صرف الدواء وعلاج الزوجة

إذا مرضت الزوجة - هل يجب على الزوج معالجتها وصرف قيمة الدواء؟.

الغريب أن هناك قولاً قوياً يقول لا يجب، والقول الآخر يجب، إنما جعلوه ضعيفاً.

ومع احترامنا لهم لعله أولى بأن يكون قوياً. لأنه يجب لها القهوة والشاهي وكذلك إذا كانت ممن لا تخدم نفسها وجب لها خادم، وعلى الزوج نفقة الخادم - وكلمة خادم تطلق على الذكر والأنثى، وأما إذا كانت

ممن لا يخدم فلا يجب عليه. لكن العلماء قالوا إذا أسكنها في مكان موحش أو كانت ممن لم يخدم، ثم وصلت إلى حالة تحتاج إلى مساعدة وجب على الزوج إحضار مؤنس ومساعد لها.

وبعض العلماء قالوا إن الفقير ليس كفؤاً لبنت الغني وذلك لثلاث تظلم خصوصاً إذا كانت بكرًا.

لكن الإمام عمر المحضار لما تولى نقابة العلويين اشترط عليهم شروطاً منها أن يتزوج ابن الغني من الفقيرة والفقير من بنت الغني لتكون الأسر متساوية وبينها تراحم وتعاون^(١).

فتوى في علاج الزوجة

ما قول العلماء الأعلام في الدواء وأجرة الطبيب إذا مرضت الزوجة، هل يجب على الزوج أم لا؟.

الجواب: والله أعلم بالصواب وأسأله الهداية والتوفيق. يقول الله عز وجل في كتابه العزيز: ﴿وَعَايَشْتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ وقال رسول الله ﷺ في خطبته في حجة الوداع: «استوصوا بالنساء خيراً» وقال في موضع آخر منها: «إن لكم على نسائكم حقاً ولنسائكم عليكم حقاً. فأما حقكم على نسائكم فلا يوطئن فراشكم من تكرهون، ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون، ألا وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن» إلى

(١) أطال أستاذنا حول هذا الموضوع «مهر العلويات» وحيث أن الكلام قد تقدم في باب الصداق تركنا تكراره هنا، وأطال الكلام عن علاج الزوجة فتركنا ما تكلم به واكتفينا بإثبات فتواه عن علاج الزوجة والتي قرئت في درس باب الحضانة نقلناها هنا للمناسبة.

غير ذلك من الآيات والأحاديث الصحيحة التي تأمر بمعاملة الزوجة بالمعروف.

وإذا دققنا النظر في الآية الأولى التي صدرت بها هذا الجواب نجد أن الله خلق زوجات الأزواج ليسكنوا إليهن سكون الروح والجسم، وجعل بين الأزواج والزوجات مودة ورحمة، كما أنه أمر في الآية الثانية بمعاشرة الزوجات بالمعروف، لتكون نتيجة ذلك تكوين أسرة سعيدة في الدارين. وفي كل هذا وغيره مما ذكر من الآيات والأحاديث، من المعروف الذي يبنى عليه عش الزوجية دليل يتبادر إلى الذهن على وجوب معالجة الزوجة على الزوج بدفع أجره الطبيب والمستشفى، وثمر الدواء استنباطاً وقياساً على النفقة والكسوة والإخدام إن كانت ممن يخدم، كما أجمعت على وجوب ذلك المذاهب، وعلى الفاكهة والقهوة والشاهي كما قال بوجوبها معظم الفقهاء، وذلك لحق الزوجة التي أمر الله بمعاملتها بالمعروف - كما تقدم - وأيضاً ففي عدم إلزام الزوج بمعالجة زوجته ضياع لها ولصحتها ولمنافعها. وهذا شيء تأباه محاسن الشريعة الغراء. كيف وقد قال رسول الله ﷺ في حديثه الصحيح الذي رواه الحاكم وغيره «كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت» ومع هذا كله ففقهاء المذاهب الأربعة لم يلتفتوا إلى هذه الأدلة والحجج والبراهين التي سقناها حين لم يوجبوا على الزوج معالجة زوجته بدفع أجره الطبيب، ومثلها أجره المستشفى وثمر الدواء. والمقرر عندهم والمفتى به عدم الوجوب قياساً على البيت المستأجر، الذي يتعلق بالمنفعة كالكنس فإنه واجب على المستأجر، وما يحفظ الأصل يجب على المؤجر. وهكذا نراهم يقيسون المرأة

على البيت كأنما خلقت لينتفع بها الزوج فقط .

ويقولون إن النفقة إنما وجبت مقابل الاستمتاع بالبدن حفظاً له لأنه الأصل . لكن الإمام الشوكاني رحمه الله قال في كتابه السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار في الجزء الثاني صفحة ٤٤٨ - مطابع الأهرام - وأعتقد أن هذا في مذهب الإمام زيد بن علي بن الحسين رضي الله عنه وعن آبائه - قال في الكتاب المشار إليه ما لفظه : «وأما إيجاب الدواء فوجهه أن وجوب النفقة عليه هي لحفظ صحتها، والدواء من جملة ما يحفظ به صحتها» انتهى كلام الشوكاني .

ومما يؤيد وجوب العلاج إلزام الزوج بكحك العيد بل وبالدهان عند كثير منهم وهما من الكماليات .

فإلزامه بالدواء وأجرة الطبيب والمستشفى - وهي من الضروريات - أولى . على أن الدخان فيه مضره للجسم ولم يلتفت إليها من قال بوجوبه ، وفي الدواء منفعة لصحة الجسم واسترداد لها ، فإلزامه به أولى وبأجرة الطبيب والمستشفى كذلك . ولعل كثيراً من الفقهاء لا يخفاهم ما ذكر ، إلا أن الالتزام المذهبي قيدهم بعدم المخالفة لمذاهبهم ، وهكذا تواترت منهم أقوال اللاحقين تبعاً للسابقين - رضي الله عنهم أجمعين .

ومن المعلوم أن الحكم فيما قاله الفقهاء إنما يأتي إذا أدى الأمر إلى المرافعة إلى المحاكم وإلا فإن المودة والرحمة اللتين جعلهما الله بين الزوجين - كما جاء في سياق الآية تطبعان الزوج على علاج زوجته شريكة حياته فهو أهم وأولى بالمبادرة من الواجبات المادية الأخرى .

ومع هذا كله فيإمكان الحاكم أن يتصرف ويطبق ما قاله بعض

ما يجب للمعتدة

يُجِبُّ لِلْمُعْتَدَةِ الرَّجْعِيَّةِ^(١) وَالْبَائِنِ الْحَامِلِ^(٢) مَا يَجِبُ
لِلزَّوْجَةِ^(٣) وَلِلْبَائِنِ الْحَائِلِ وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَلَوْ حَامِلًا
السُّكْنَى فَقَطْ .

(١) حرة كانت أو أمة حائلا أو حاملا .

(٢) أي لنفسها بسبب الحمل لا للحمل وإلا لتقدرت بقدر كفايته ولما وجبت على المعسر .

(٣) في التقدير والوجوب يوماً فيوماً وغيرهما، فتجب لهما جميع المأون سوى مؤن التنظيف، لكن لا يجب دفعها للحامل إلا بظهور الحمل واعتراف المفارق به . وإذا ثبت وجوده لزم الرفع من أول العدة، ولو ادعت سقوطه فينبغي تصديق الزوج لأن الأصل عدم الوجوب ما لم تقم بينة، وتسقط نفقتها: أي الحامل بالنشوز كالخروج من المسكن لغير حاجة .

الأحناف من إلزام الزوج بالعلاج إذا كان غنياً وهي فقيرة . وإن علل بأن هذا إنما وجب عليه لها بصفقتها إنساناً مسلماً تجب إعانته لا بسبب كونها زوجة . وأن يحكم بما نقلته عن الشوكاني، وبما قيل بوجود قول في المذهب المالكي بإلزام الزوج بثمن الدواء وأجرة الطبيب . وكلما ذكرته في هذا الجواب موجود في الكتب المختصة لمن أراد البحث والاستقصاء، ويمكنه المزيد عليه «فوق كل ذي علم عليم» «وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب» وتركت النقل من المراجع للاختصار ولضيق الوقت وعلى الله الاعتماد .

قاله الراجي عفو ربه : محمد بن أحمد الشاطري .

ما يجب للمعتدة

الزوجة المعتدة إذا كانت رجعية - قلنا - إن حكمها حكم الزوجة في

النفقة الواجبة بالقراءة

النَّفَقَةُ الْوَاجِبَةُ بِالْقَرَاءَةِ: الْكِفَايَةُ^(١).....

(١) فيجب إشباع القريب إشباعاً يقدر معه على التردد والتصرف، ولا تجب المبالغة فيه، كما لا يكفي سد الرمق؛ ولو قال له كل معي كفى، ويعتبر حاله في سنه وزهاده ورغبته. ويجب له الأدم والكسوة والسكنى ومثونة خادماً وأجرة طبيب وثمان أدوية احتاجها ويبيع فيها ما يبيع في الدين من عقار وغيره، وللحاكم بيع جزء من مال المنفق إذا غاب أو امتنع ولا تصير ديناً عليه بمضي الزمان وإن تعدى بالمنع إلا إن اقترضها القاضي أو مأذونه عليه بسبب المنع أو الغيبة صارت ديناً عليه، وكذا إذا استقرضها المستحق وأشهد عند عدم الحاكم فيرجع بها عليه، وله أخذها من ماله وإن لم يكن من جنسها. وللأب والجد أخذها من مال محجورهما، ولهما إيجاره لأجلها لعمل يطيقه ويليق به، بخلاف الأم والفرع فليس لهما أخذها من ماله لعدم الولاية.

أكثر الأمور. لها ما للزوجة من نفقة وكسوة وغير ذلك. كما أنها للبائن الحامل من أجل الحمل. وللزوج أن يأمرها بعدم الخروج من البيت وعليها أن تطيعه.

أما البائن غير الحامل فلها المسكن فقط، لقوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾ وللحامل البائن المتوفى عنها زوجها السكنى فقط ولغير الحامل وقيل ليست لها لأنها وارثة.

النفقة الواجبة بالقراءة

تقدم معنا أن الواجب على المسلم الإنفاق على أصوله وفروعه إذا كان غنياً وهم فقراء وبشروط.

وينفق على فرعه إذا كان معسراً ولا يقدر على العمل، أو كان

على الأصل^(١) المؤسر بالفاضل عن مئوته، ومئونة زوجته^(٢)
للفرع الفاقِد للكفاية العاجز^(٣) عن

(١) فإن تعدد كان كان للفرع أبوان فعلى الأب نفقته دون الأم، فإن كان له أجداد أو جدات فعلى الأقرب منهم أو منهن، وإذا كان للقريب المستحق أصل وفرع فعلى الفرع وإن نزل، وإذا تعدد المحتاجون ولم يقدر على كفايتهم قدم نفسه ثم زوجته وخادمها ثم الأقرب فالأقرب، فإن لم يكن أقرب بأن كان له أب وأم وولد قدم الولد الصغير ثم الأم ثم الأب ثم الولد الكبير.

(٢) أي يوما وليلة لا عن دينه.

(٣) أي لصغر أو جنون أو مرض أو زمانة، وقدرة البنت على النكاح لا تسقط نفقتها.

طالب علم شرعي، ويدخل فيه كل علم ينفع المسلمين، قالوا بشرط أن ترجى نجابته. وينفق على أصله إذا كان فقيراً ولو كان يقدر على العمل، ولا يحق للفرع مطالبته بالبحث عن عمل، يجب عليه أن يحترمه وينفق عليه. بل قالوا يجب عليه أن يزوجه إذا كان محتاجاً للزواج.

والإمام أبو حنيفة يقول بوجوب النفقة للحواشي والإخوان والأعمام، إذا كان غنياً وهم فقراء ويملك ما يكفيهم، لأن للأرحام حقوقاً، إلا إذا كان الرحم تاركاً للصلاة أو ملحداً فهذا ليس له حق أبداً، بل تجب مقاطعته.

ولو اجتمع ابن وأب معسران ولا يستطيع أن ينفق إلا على أحدهما، قالوا يقدم الابن لأنه جزء منه. ولهذا لما سئل أحد الحكماء: لماذا نحب أولادنا ولا يحبوننا مثل ما نحبهم؟ قال: لأنهم جزء منا ولسنا جزءاً منهم.

اكتسابها^(١) وعلى الفرع الموسر بما ذكر للأصل الفاقِد للكفاية وإن قَدَرَ على اكتسابها^(٢).

-
- (١) بلائق به: فلا تجب نفقة الفرد القادر على الكسب اللائق به، بل يكلف الكسب، قال الباجوري: ويستثنى ما لو كان مشغلاً بعلم شرعي ويرجى منه النجاة والكسب يمنع منه، فتجب نفقته حيث لا يكلف الكسب. اهـ.
- (٢) فلا يكلفه لأن الله تعالى قال: ﴿وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ وليس من المصاحبة بالمعروف تكليفهما الكسب مع كبر السن.
-

وفي ترتيب النفقة يبدأ الإنسان بنفسه أولاً وزوجته ثم خادمها ثم الابن الصغير ثم الأم ثم الأب - عكس إخراج الفطرة فيقدم الأب على الأم - ثم الابن الكبير. هذا إذا كان لا يقدر على الإنفاق إلا على بعضهم، وإلا وجب الإنفاق عليهم جميعاً.

«^(١) وإذا كان الأب فقيراً وعنده ابن وبنت غنيان، المعتمد أن عليهما نفقته بحسب الإرث، ثلث على البنت وثلثان على الابن، وقيل بالسوية وهو ضعيف».

ومقدار النفقة قالوا يطعمه بما يقرب إلى الشبع هذا حد الواجب لأن الشبع مذموم كما جاء في الحديث الشريف «حسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه فإن كان لا محالة، فثلث لطعامه، وثلث لشرابه، وثلث

-
- (١) جاءت هذه العبارة من كلام أستاذنا في باب الحضانة وهي قوله: مرت معنا مسألة إذا كان هناك ابن وبنت غنيان: قالوا إن نفقة أبيهما عليهما، منهم من يقول بالتساوي، ومنهم من يقول على قدر نصيبهما من الإرث. ولكنني تذكرت أننا راجعنا المسألة ووجدنا أن فيها من يقول كل النفقة على الابن، وينسبون هذا القول للشافعي ذكره في المغني، وعلى قياسه ظهر لي في مسألة أب وأم، أن النفقة على الأب ولا تكلف الأم شيئاً. والله أعلم.

النفقة الواجبة بالملك

النفقة الواجبة على مالك الرقيق^(١)، والحيوان المحترم^(٢)
الكفاية.

(١) أي له.

(٢) أي له، وخرج بالمحترم غيره كالفواسق الخمس: وهي الحدأة والغراب والعقرب والفأرة والكلب العقور، فلا تلزم نفقته بل تحليته، ولا يجوز حبسه حتى يموت جوعاً، ولا تثبت عليه يد لأحد بملك ولا باختصاص. وكفاية الرقيق بأن يطعمه من غالب قوت أرقاء البلد ومن غالب أدمهم بقدر الكفاية، ويكسوه من غالب كسوتهم. وكفاية الحيوان أن يعلفه ويسقيه ما يصل به لأول الشبع والري دون غايتهم، فإن امتنع المالك مما ذكر وله مال أمره الحاكم في الحيوان المأكول بأحد ثلاثة أمور: يبعه أو نحوه مما يزيل الملك، أو علفه وسقيه بقدر الكفاية، أو ذبحه؛ وفي غير المأكول بأحد الأولين، ويجرم ذبحه ولو

لنفسه» وقال أيضاً: «أصل كل داء البردة» وهي إدخال الطعام على الطعام، وقالوا الشبع من الحلال مبدأ كل شر، فكيف من الحرام. وكثير من الأمراض تحدث من الشبع المفرط. قال الأعرابي: «نحن قوم لا نأكل حتى نجوع، وإذا أكلنا لا نشبع» لكن الكثير إذا مدت أمامه مائدة لذيذة تراه لا يقوم حتى يختم بطنه. والشاعر يقول:

ثلاث مهلكات للأنام وداعية الصحيح إلى السقام
دوام مدامة ودوام وطء وإدخال الطعام على الطعام
فعدم الشبع يحتاج إلى قوة إرادة.

النفقة الواجبة بالملك

تحب النفقة على الرقيق ومن ملك شيئاً من الحيوانات المحترمة

لإراحته من الحياة لطول مرض أو نحوه، فإن لم يفعل ما أمره الحاكم به ناب عنه في ذلك على ما يراه، فإن لم يكن له مال أكرى الحاكم الدابة عليه أو باعها أو جزءاً منها، فإن تعذر ذلك فعلى بيت المال كفايتها، وتسقط نفقة الرقيق بمضي الزمن ولا تصير ديناً على المالك إلا باقتراض القاضي أو مأذونه وبيع القاضي فيها ماله عند امتناعه أو غيبته، فإن لم يكن له مال أمره القاضي ببيعه أو إجارته أو إعتاقه، فإن لم يفعل أجره الحاكم، فإن لم تيسر باعه، فإن لم يجد من يشتريه أنفق عليه من بيت المال، ولا يجوز للسيد تكليف العبد ما لا يطيق الدوام عليه من العمل، وله أن يكلفه الأعمال الشاقة بعض الأوقات، ويحرم على مالك الدابة تكليفها ما لا تطيق الدوام عليه من تثقيب الحمل أو إدامة السير أو غيرها يوماً أو نحوه، وله ذلك في بعض الأوقات لعذر.

وجب عليه إطعامها وسقيها وعدم إيذائها، ويحرم تكليفها ما لا تطيق. والإسلام أمر بالرفق بالحيوان من قبل أربعة عشر قرناً، وقبل أن توجد جمعية الرفق بالحيوان. قال رسول الله ﷺ : «في كل ذات كبد حرّاء أجر» وقال أيضاً: «دخلت امرأة من بني إسرائيل النار في هرة حبستها لا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض».

وهذا الرفق الذي يوصي الإسلام به إنما هو للحيوان المحترم - وغير المحترم ستة: تارك الصلاة، والزاني المحصن، والمترد، والكافر الحربي، والخنزير على خلاف فيه، ومجموع الفواسق الخمس، وهي الكلب العقور، والجدأة، والغراب، والعقرب، والفار، وهذه الفواسق يسن قتلهن لأن منها إضراراً.

قالوا إذا كانت الفواسق الخمس سن الإسلام قتلهن، وهي حيوانات وضررن محدود فكيف بالفاسق من الناس الذي يتعدى ضرره إلى كثير من الناس.

ما يجب لمن وجبت له النفقة

يَجِبُ لِمَنْ وَجِبَتْ لَهُ النِّفْقَةُ^(١)، الْأُذْمُ^(٢)، وَالْكِسْوَةُ^(٣)،
وَالشُّكْنَى^(٤)، وَتَوَابِعُهَا^(٥).

(١) وحاصل ما ذكره من الواجبات للزوجة عشرة أنواع: المَدَّ أو غيره، والأدم واللحم والكسوة وما تجلس عليه وما تنام عليه وتتغطى به، وآلة الأكل والشرب والطبخ، وآلة التنظيف والمسكن والإخدام، ولا يجب لها دواء مرض وأجرة نحو طبيب كحاجم، وتقدم ما يجب للقريب والرفيق، ويجب للرفيق أيضا ماء الطهارة وأجرة الطبيب والحاجم ونحوها.

(٢) أي أدم غالب المحل: كزيت وسمن، ويختلف باختلاف الفصول ويقدره القاضي كاللحم باجتهاده، وتجب لها أيضا القهوة والسراج أول الليل.

(٣) بكسر الكاف وضمها، وجودتها وضدها بحسب يسار الزوج وضده، ويختلف عددها باختلاف محل الزوجة بردا وحرًا فلو اعتادوا ثوباً للنوم وجب، ولو جرت عادة محل أن الكسوة لكل سنة أو أكثر عمل بها وقولهم تجب كسوة للشتاء وكسوة للصيف مرادهم حيث كانت العادة جارية بذلك.

(٤) أي بمسكن يليق بها عادة بحيث تأمن فيه لو خرج زوجها على نفسها ومالها وإن قلّ، ولا يجب عليه أن يأتي لها بمؤنسة حيث أمنت على نفسها، فلو لم تأمن أبدل لها المسكن بما تأمن فيه على نفسها، وله منعها من زيارة أحد أبويها ومنعهما من دخولهما كولدها من غيره، والمسكن والخادم إمتاع، وغيرهما تمليك.

(٥) وقد مرت في نفقة القريب ونفقة الزوجة.

قال في بغية المسترشدين يسن قتله، ومعلوم أن هذا بشروط.

ما يجب لمن وجبت له النفقة

يجب لمن وجبت له النفقة الأدم حسب العادة، إن كانوا ممن

يعتادون اللحم فلهم اللحم، أو يعتادون السمك فلهم السمك، أو كانوا يعتادون اللحم من الجمعة إلى الجمعة فقط، فالمعتاد هو الذي يجب. وكذا الشاهي والقهوة والزيت وغيره. كل ذلك كما يجب للزوجة يجب للقرىب والرقىق، لأنه جاء فى الحديث «أطعموهم مما تطعمون واكسوهم مما تكتسون، ولا تكلفوهم من العمل ما لا يطيقون».

والسكن بما يلىق عادة بأمثاله. والسكن والخادم للإمتاع، وباقى النفقة للتملىك.

وهذه التقارير الفقهىة - كما قلنا - إنما قرّروها فىما لو حصل نزاع. لأن فى بعضها تشديداً كالإذن بالخروج للزوجة من منزل الزوج، قالوا فىه فىب على الزوجة أن تطىع زوجها ولا تخرج من المنزل إلا بإذنه، لغاية أنه لو كان أبوها أو أمها محتضراً ولم يأذن لها بالخروج وحب عليها امتثال أمره، فإن خرجت اعتبرت ناشزة. لكن الأحناف قالوا فىب علىه أن يأذن لها بزيارة أبويها أو أبنائها حسب العادة أسبوعياً أو شهرياً. فإن لم يأذن لها وخرجت لا تعد ناشزة.

والشافعىة وإن شددوا على المرأة فى ناحية فإنهم شددوا لها، وقالوا لا فىب علىها خدمته فى البيت، ولا يلزمها أن تطبخ له بل قالوا فىب على الزوج أن يشعرها أنه لا فىب علىها خدمته. إنما من غير الشافعىة من قالوا بوجوب خدمتها له حسب العادة لأن زوجات رسول الله ﷺ كن يعملن فى المنزل. وكذا زوجات الصحابة، حتى إن سيدتنا فاطمة رضى الله عنها اشتكت إلى أبيها من أثر الرحق فى يدها، وسألته خادماً يعىنها، والخادم يطلق على الرجل والمرأة.

الحضانة

الْحَضَانَةُ لُغَةً: الضَّمُّ^(١)، وشرعاً: حفظ مَنْ لَا يَسْتَقِلُّ
بأُمُورِهِ^(٢)، وتَرْبِيَّتُهُ بِمَا يُضْلِحُّهُ^(٣).

(١) مأخوذة من الحضن بكسر الحاء: وهو الجنب، لضم الحاضنة الطفل إليه.
(٢) كطفل ومجنون ولمن يثبت له طلب الأجرة عليها حتى الأم، وهذه غير أجرة الإرضاع، فإذا كانت الأم هي المرضعة وطلبت الأجرة على كل من الإرضاع والحضانة أجيبت، ومؤنة الحضانة في ماله ثم على الأب كالفقعة، فتجب على من تلزمه نفقته. ويكتب في صيغة الحضانة: الحمد لله، وبعد فهذا ما حصل التراضي عليه بين فلان وفلانة على أن تحضن طفله فلانا، وتقوم بخدمته ليلاً ونهاراً وتربيته وملازمة الإقامة معه، وإطعامه الطعام وغسله وغسل ثيابه وتنظيفها ودفع الأذى عنه، وكل ذلك على حسب العادة الجارية بين الناس، والتزم أن يدفع لها كل شهر كذا وكذا من الدراهم، وإن كانت أم الطفل ذكرها وذكرها اتصافها بصفة الحضانة.

(٣) كأن يتعهد بغسل جسده وثيابه ودهنه وكحله وربط الصغير في المهد وتحريكه لينام، فعلم أن الذي على الحاضنة الأفعال؛ وأما الأعيان كالصابون الذي يغسل به وسائر المؤن فمر آنفاً أنها في مال المحضون ثم على الأب، وتنتهي الحضانة ببلوغ الصبي وإفاقة المجنون، ثم إن بلغ رشيداً فله أن يسكن حيث شاء ولا يجبر على الإقامة عند أبويه ذكراً كان أو أنثى، نعم إن خيفت فتنة من انفراده كأن كان أمرد يخشى عليه فتنة أو أنثى يحصل في سكنها وحدها ريبة امتنعت المفارقة وأجبر على البقاء عند أبويه إن كانا مجتمعين، وعند أحدهما إن كانا مفترقين، ويصدق الولي بيمينه في دعوى الفتنة والريبة ولا يكلف بينة، وإن بلغ غير رشيد فالمعتمد أنه كالصبي، وقيل: إن كان عدم رشده لعدم إصلاح ماله فكالصبي، وإن كان لعدم إصلاح دينه فيسكن حيث شاء، قال الرافعي: وهذا التفصيل حسن.

الحضانة

الحضانة مأخوذة من الحضن، والمرأة غالباً تحمل ابنها الصغير في

حضنها، فأخذ المعنى منه. وأما معنى الحضانة في الشرع فهي: تربية من لا يستقل بأموره والقيام بما يصلحه وتدبير شؤونه - والحضانة ضرورية، لأن ابن آدم من حين يخلق محتاج إلى من يتعهد ويرعاه وكذا كل مخلوق يولد.

والإسلام - كما قلنا - قنن ونظم جميع المعاملات واعتنى بابن آدم اعتناء خاصاً - وضع له قانوناً، ورتبه ونظمه من حين يولد وإلى أن يموت.

وأحق بالحضانة الأم ثم الجدة للأم ثم الأب ثم الجدة من جهة الأب. وإذا لم يكن للطفل أم ولا أب ولا جدات فيما لو ماتوا، فمن أحق بالحضانة؟ اختلف العلماء، والتحقيق تفضيل الإناث للحضانة على الذكور لأنهن أعرف بالتربية وأكثر حناناً وشفقة. وهذه مهمة المرأة الرئيسية.

وقد قلت لكم في مناسبات إن مثل المرأة مثل وزير الداخلية عليها شؤون البيت الداخلية، والرجل مثل وزير الخارجية مسؤول عن شؤون البيت الخارجية. وهكذا قال رسول الله ﷺ للإمام علي ولبنته الزهراء رضي الله عنهما لما تزوجا - قال: ما كان من الباب وإلى الداخل فعليك يا فاطمة، وما كان من الباب إلى الخارج فعلى علي أن يقوم به.

على الأم حضانة الطفل إلى مرحلة التمييز، لأن هذه الفترة يكون الطفل فيها محتاجاً إلى العطف والحنان وإذا حضنت الأم ولدها وكانت مطلقة من والده وجب على والده أجرة لها، أو من مال الطفل إن كان كما لو مات والده وترك تركة. ولا يجب على الأم إرضاع طفلها إلا

الرضعات الأولى بعد الولادة حيث يسمى لبنها «لباً» وليس لها أجره على هذه الرضعات.

وظهر كلام الفقهاء واضحاً اليوم حين أوجبوا عليها الرضعات الأولى وأن هذا الإلزام في محله، لأن الأطباء قالوا إن هذا اللباً يحتوي على مواد بها مناعة ضد الحصبة وغيرها^(١). وما بعد هذه الرضعات فلها الأجره.

ولكن لو وجد أب الطفل من تبرعت برضاعه فإنها تقدم على الأم التي طلبت أجره على رضاع طفلها. لكن الأم بطبيعتها تربي طفلها ونحنو عليه وتشممه وتراه فلذة كبدها، فكيف تتخلي عنه.

قالوا كانت أعرابية دائماً تأخذ ابنها وتشممه وتقول:

يا حبذا ريح الولد مثل الخزامى في البلد
أهكذا كل ولد أم لم يكن مثلي أحد

(١) إن حليب الأم معقم ولا يحتوي على جراثيم ويصل إلى فم الطفل بأقصر الطرق وأسلمها وأنه يضمن مقاومة جسم الطفل بشكل أفضل للأمراض المعدية السارية وغيرها، ولقد ثبت علمياً أن أطفال التغذية الطبيعية أقل تعرضاً للأمراض من أطفال التغذية الاصطناعية. وحليب المرأة لا يكون متماثلاً دوماً من حيث التركيبة والكمية في سائر مراحل الرضاعة، ففي الأيام الأولى بعد الولادة يكون الحليب قليل الكمية ويختلف تمام الاختلاف من حيث الشكل والتركيب عن الحليب العادي المستديم بعدئذ. ويطلق على حليب الأم في الأيام الأولى اسم «الصمغة» أي الحليب الزهر وهو سائل ثخين أصفر اللون يحتوي على كمية أكبر من الأجينات والأملاح بالقياس إلى الحليب العادي فيما بعد، ولا تختلف آجينات الصمغة كثيراً من حيث التركيب عن الأجينات في دم الأم وهي تمر رأساً إلى عضوية الطفل دون أن تتخرب بتأثير جهازه الهضمي، وبواسطة الصمغي يتلقى الطفل كميات كبيرة من مضادات الأجسام. ثم إن المحتوى الحراري للصمغة أعلى بكثير من الحليب الأنثوي الاعتيادي، ويكون هذا المحتوى مرتفعاً جداً خلال الأيام الأولى ثم ينخفض بعدئذ بالتدرج. من موسوعة العناية بالطفل باختصار - الدكتور عبد الله الصوفي.

وعلى كل حال المقرر أن الأم إذا أرضعت طفلها وطلبت أجره استحققت الأجرة لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾.

وظيفة الأم المربية وما قيل فيها

وحيث إن وظيفة الأم مهمة في تربية الطفل فيجب أن تكون فيها كفاءة لهذه التربية. والإسلام يأمر المرأة بالتعليم. والمرأة هي المدرسة الأولى للطفل. وكان العرب في الجاهلية يرسلون أولادهم إلى البادية لينشأ نشيظاً شديداً شجاعاً.

وكانت النساء المسلمات يحرصن على تربية أطفالهن تربية حسنة وبهمة عالية.

قالوا إن رجلاً رأى معاوية بن أبي سفيان وهو طفل مع أمه هند وهي تربيته، فقال لها بعض الحاضرين إن هذا سيكون سيد قومه. فقالت هند: ثكلته إن لم يسد إلا قومه. بمعنى أنها تريده أن يكون سيد العرب هذا هو أملها في طفل صغير عندها طموح وهمة عالية.

وقالوا إن الشعوب إذا تقدمت أول ما يحرصون على تربية أولادهم تربية عالية يغرسون في نفوسهم منذ الطفولة العزة والشجاعة وعلو الهمة مثل المسلمين السابقين وكما مثلنا لكم بأمل هند في طفلها. وأنا أسرد لكم هذه الأمثلة لتعرفوا أن الطفل ينشأ على ما غرس في نفسه في عهد طفولته، قالوا إن البريطانيين لما يربون أبناءهن وعندما يحركن المهد تأتي الأم للطفل بأغنية تقول: أريدك للبرلمان، أريدك للبرلمان هكذا تقول الأغنية، فينشأ الطفل وعنده طموح وعلو همة. أما اليوم فالتربية

عندنا فيها خمول . فالأُم غاية ما تتمناه أن ترى ابنها غنياً من الأغنياء أو
تاجراً من التجار . فإذا بدأ يميز وسأَلته عن أُمْنِيَّته يقول لك سيارة أو
عمارة أو ما أشبههما هذه هم دنية .

وسبق أن قلت لكم المنفلوطي كان يسأل ابنه وهو صغير ليغرس
في نفسه علو الهمة - قال له مرة: يا بني تريد أن تكون مثل مَنْ في
المستقبل؟ قال له الابن: أريد أن أكون مثلك يا أبي . قال له: لا، لا،
لا، لا تقل هكذا، لأنني وأنا صغير كنت أتمنى أن أكون مثل علي بن
أبي طالب، فالفرق بيني وبينك سيكون مثل الفرق بيني وبين علي بن
أبي طالب، فكَبُرَ الهمة وانظر إلى فوق .

وكيف نظن بالأبناء خيراً إذا نشأوا بحضن الجاهلات

وحافظ إبراهيم يقول :

الأم مدرسة إذا أعددتها	أعددت شعباً طيب الأعراق
الأم روض إن تعهده الحيا	بالري أوراق أيما إIraq
الأم أستاذ الأساتذة الأولى	شغلت مآثرهم مدى الآفاق
رَبُّوا البنات على الفضيلة أنها	في الموقفين لهن خير وفاق
إلى أن قال :	

أنا لا أقول دعوا النساء سوافرا	بين الرجال يجلن في الأسواق
يمشين حيث أردن لا من وازع	يخشين رَقْبته ولا من واق
كلا ولا أدعوكمو أن تسرفوا	في الكبت والتضييق والإرهاق

فتوسطوا في الحاليتين وأمعنوا
وعليكمو أن تستين بناتكم
فالشر في التضييق والإطلاق
نور الهدى وعلى الحياء الباقي
وللعاجز الفقير أبيات على لسان المرأة المسلمة تقول :

علموني فصلاح النشء بي
فأنا المدرسة الأولى ولا
وهو غصن ناعم في راحتي
كيفما شئت أكيّفه وقد
ولكم في عصر طه أسوة
حاملات السيف في يوم الوغا
بينكم فرق نهائي وبين
إنني بينكمو مظلومة
لست أبغي ما بغته فئة
وأنت تنشر آراء لها
همهم أن تفعل المرأة ما
ضيعوها تركوها هملا
ذا يعاطيها الهوى صرفا وذا
فهي ترتاح لهذا وعلى
هذه الفتنة من جرّائها
نحن نأبأها وتأبأها لنا
ودم الغيرة في أجسامنا
فاقتفوا الإسلام في نهضتنا
وابدأو بي قبل تعليم الأب
يسلك التلميذ إلا مذهبي
ناشئ مشربه من مشربي
قيل إن الأم مرآة الصبي
بالنجيبات بنات النجب
ناقلات العلم عن بحر النبي
بينهنّ فقيسوا الفرق بي
فاقبلوا الإنصاف واقضوا مأربي
قد تغالّت في اتباع المغرب
سوّدت منها بياض الكتب
ليس مرضياً فيا للعجب
أينما شاء هواها تذهب
يرتضي منها بوعد خُلب
ذاك تنقض انقضا الكوكب
ضاعت اليوم حقوق الأدب
حرمة الدين وطبع العرب
دافق منذ أبينا يعرب
ودعوا عنا اقتفاء الأجنبي

وإذا ثقفتُمونا فلكم منتهى البشرى بنيل المأرب
فالأم أحق بالحضانة حتى يبلغ سبع سنين فإذا ميّز خير بين الأب
والأم. فالذي يختاره يبقى عنده إنما لو اختار الابن البقاء عند أمه قالوا
لا بد أن يكون عند أبيه نهائياً ليعلمه ويذهب به إلى المدرسة ويؤدبه.

وإن اختارت البنت أباهاً فللأم أن تأتي لزيارتها حتى تنشأ البنت
على الصون والعفاف وعدم محبة التسكع في الطريق. تزورها الأم في
أوقات معلومة حسب العرف. وإذا بلغ الطفل يكون حرّاً. فإن أراد
الاستقلال له ذلك، أو أراد الإقامة مع أبيه أو أمه له ذلك ولا يضغط
عليه بعد البلوغ، لماذا؟ لأن الله كلفه واعتبره مسؤولاً عن نفسه، فلا يحق
لوالديه أن يتحكما فيه، قال سيدنا علي رضي الله عنه عن الطفل «لأعبه
سبعاً وأدبه سبعاً وصاحبه سبعاً ثم أطلقه».

وقال أعرابي؛ إن ابنك بعد بلوغه إما عدو لك أو صديق لك.

وتكليف الولد في يد مربيه.

وينشأ ناشيء الفتيان منا على ما كان عوده أبوه
وبعض المذاهب الأخرى يقدم حق الحضانة للخالة على الأب،
وبعضهم يقدم الأخت للأم عليه أيضاً ويقولون إذا ماتت أم الصبي يكون
عند الخالة شفقة وحنان على ابن أختها. والرسول صلوات الله وسلامه
عليه قال: «الخالة بمنزلة الأم» وهذا الحديث لعنه رواه مسلم^(١). وهو
حديث صحيح وله قصة وهي: أنه لما عاد رسول الله ﷺ من عمرة
القضاء تبعته هند بنت حمزة وهي صغيرة تصيح وتنادي يا عمي يا عمي.

(١) أشار إلى هذا الحديث في الجامع الصغير «ت ق» ت: للترمذي وق: للبخاري ومسلم.

وكان زيد بن حارثة وعلي بن أبي طالب وجعفر بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين، كل واحد منهم يريد أن يحضن هنداً.

فقضى بها رسول الله ﷺ لجعفر بن أبي طالب لأن خالتها عنده - وقال «الخالة بمنزلة الأم» ومن أخلاق رسول الله ﷺ أنه قال لعلي بن أبي طالب «أنت مني وأنا منك» وقال لجعفر: «أشبهت خلقي وخلقي» وقال لزيد: «أنت مولانا وسيدنا» أعطى كل واحد منهم كلمة فرح بها فرحاً شديداً.

فالحضانة غلب فيها جانب الأنوثة، لأنهن أعرف بالتربية وأكثر شفقة. وترتيب الحضانة أولاً الأم. جاءت امرأة تشتكي زوجها الذي طلقها وأراد أن ينتزع منها ابنها - قالت يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء، وثديي له سقاء، وحجري له حواء، وإن أباه طلقني ويريد أن ينزعه مني. فقال رسول الله ﷺ: «أنت أحق به ما لم تُنكحي».

ثم بعد الأم أمهاتها، ثم الأب ثم أمهات الأب هذا هو المعتمد، وفيه قول قوي أن الخالة والأخت لأم تقدمان على الأب - كما ذكرنا - لأنه لا يمكنه أن يقوم بنفسه بالحضانة والتربية، وإنما يستأجر له مربية. ويقولون كل مربية كذابة إلا الأم.

ومما يلاحظ اليوم أن بعض الأمهات يذهبن للوظائف ويستأجرن مربيات لتربية أولادهن وقد يكنّ أجنبيات وهذا خطأ اجتماعي كبير.

لماذا؟ لأن الأجنبية سواء كانت أجنبية جنساً أو أجنبية عربية - لا تخلص في التربية، ثم إن الطفل يأخذ من طباعها، كما أنها ليست كالأم في العطف والحنان .

من تثبت له الحضانة

تَثْبُتُ الْحَضَانَةُ لِلنِّسَاءِ وَالرِّجَالِ، وَتُقَدَّمُ الْأُمُّ وَإِنْ عَلَتْ عَلَى
الْأَبِ^(١) وَإِنْ عَلَا، إِلَى أَنْ يُمَيِّزَ الْمُحْضُونُ^(٢) فَيُخَيَّرُ بَيْنَهُمَا^(٣)،
وَتُقَدَّمُ أَقَارِبُهَا.....

(١) أي إذا اجتمع ذكور وإناث قدمت الأم على الأب فأمهات لها وارثات فأب فأمهات له وارثات، ولو عدم من ذكر قدم الأقرب من الحواشي ذكراً كان أو أنثى، ثم بعد المحارم غير المحارم كبنت خالة وبنت عمّة ثم الذكور المحارم ثم غير المحارم، لكن لا تُسَلَّمُ مشتهاة لغير محرم بل لثقة يعينها، فإن استويا قربا قدمت الأنثى على الذكر، ويقرّع بينهما إذا استويا ذكورة أو أنوثة. أما إذا اجتمع إناث فقط فتقدم الأم ثم أمهاتها ثم أمهات الأب ثم الأخت ثم الخالة ثم بنت الأخت ثم بنت الأخ ثم العمّة ثم بنت الخال ثم بنت العم. وأما إذا اجتمع ذكور فقط فيقدم الأب ثم الجد ثم الأخ بأقسامه الثلاثة ثم ابن الأخ لأبوين أو لأب، ثم العم لأبوين أو لأب ثم ابن العم كذلك ولو كان للمحضون بنت قدمت بعد الأم على الجدات أو زوج أو زوجة يمكن وطؤه لها قدم ذكراً كان أو أنثى على كل الأقارب حتى على الأبوين.

(٢) بحيث يكون يأكل وحده ويشرب وحده وينام وحده ويستنجي وحده وهكذا وإن لم يبلغ سبع سنين، ولا بد أن يكون عارفاً بأسباب الاختيار وإلا آخر إلى حصول ذلك وهو موكل إلى رأي القاضي.

(٣) أي إن كانا صالحين للحضانة بأن وجدت فيهما الشروط الآتية، فإن اختار الأب

وأهل العصر اليوم يتعللون بالناحية الاقتصادية ويقولون
- الاقتصاد يقتضي أن تساعد المرأة الرجل ليزيد الدخل وغاب عنهم أن
المربية تأخذ منهم مرتباً ولو أنه أقل مما تأخذه الأم من وظيفتها. فالذي
توفره لا يعوض عن التضحية عن تربية الابن الذي يجب أن ينشأ في

الوارثات^(١) على أقاربه إلا الأخت للأم، فتقدم عليها أم الأب،
والأخت لأبوين أو لأب^(٢).

سلم إليه، وإن اختار الأم سلم إليها، وإن اختارها أقرع بينهما، ولو لم يختَر واحداً منهما فالأم أولى، وله بعد اختيار أحدهما اختيار الآخر وهكذا حتى إذا تكرر منه ذلك نقل إلى من اختاره ما لم يظهر أن ذلك لقلة تمييزه وإلا ترك عند من كان عنده قبل التمييز. ويقوم الجد مقام الأب في التخيير بينه وبين الأم عند فقد الأب، ويقوم الأخ وابنه والعم وابنه مقام الجد في التمييز بينهم وبين الأم عند فقد الجد، وكذا يقع التخيير بين الأب والأخت لغير أب فقط، وكذا بين الأب والحالة عند فقد الأم، ولو طلبت الحاضنة تسليم نفقة المحضون إليها فقال الأب: بل يأكل عندي، فإن كان المحضون ذكراً عاقلاً مميزاً وسهل إتيانه للأكل إلى بيت أبيه أجيب الأب وإلا لزم الأب نقل كفايته إلى بيت الحاضنة، ويلزم الأب نقل كفاية الأنثى إلى بيت أمها الثابت لها حضنها أصالة أو باختيارها بعد تمييزها، ولا يكلف الأب استئجار بيت لسكنى المحضون، بل يجوز أن يخلي له بيتاً في داره حيث لا خلوة بين الأب وبين الأم المفارقة، ولا يلزمه قبول تبرعها عليه بإسكان المحضون معها للمنة، إلا إن كان يستأجر له من ماله، وتبرعت هي بإسكانه معها في مسكن صالح، ولا مصلحة له في الاستئجار.

(١) خرج بهن غير الوارثات كمن أدلت بذكر غير وارث: كأم أبي الأم وبنت ابن البنت وبنت العم للأم، فلا حضانة لهن لإدلائهن بمن لا حق له فيها.
(٢) لقوة إرثهن.

حُضِنَ أُمُّهُ الَّتِي هِيَ أَكْثَرُ شَفَقَةً وَحَنَاناً وَانْتِبَاهاً وَأَيُّ خَيْرٍ فِي مَالٍ يَزِيدُ
وَأَخْلَاقٍ تَضِيْعُ هَذَا إِذَا لَمْ تَخَفِ الْأُمُّ عَلَى الطِّفْلِ فِي دِينِهِ. أَمَّا إِذَا خِيفَ
عَلَيْهِ مِنَ الْمَرْبِيَةِ فِي دِينِهِ فَحَرَامٌ وَلَا يَجُوزُ.

شروط استحقاق الحضانة

شروط استحقاق الحضانة اثنا عشر: ^(١) العقل، ^(٢) والحرية ^(٣) والإسلام ^(٤)، والعدالة ^(٥)، والإقامة في بلد المحضون ^(٦)، والخلق من زوج ليس له حق في الحضانة ^(٧)، وعدم الصغر ^(٨)، وعدم

-
- (١) فلا حضانة لمجنون إلا إن قلّ جنونه كيوم في سنة.
 - (٢) أي الكاملة، فلا حضانة لرقيق كلا أو بعضا.
 - (٣) أي إذا كان المحضون مسلماً، فإن كان كافراً أثبتت الحضانة عليه للكافر والمسلم.
 - (٤) ولو ظاهرة، فلا حضانة لفاسق ولو بترك الصلاة لأنها ولاية والفاسق لا يلي كالمجنون والرقيق، ولأنه يخشى أن المحضون ينشأ على طريقته لأن الصحبة تؤثر وأفتى الرملي باستحقاق الناشئة حضانة ولدها من زوجها قال ولا يمنع منها نشوزها.
 - (٥) فلا حضانة للمسافر سفر حاجة لخطر السفر، بخلاف المسافر سفر نقلة فإنه لا تسقط حضانته إذا كان هو العاصب بل الحضانة له؛ فلو أراد أحد الأبوين انتقالاً من بلد إلى بلد فالأب أولى من الأم بالحضانة حفظاً للنسب، ومثل الأب بقية العصبية ولو غير محرم، لكن لا تسلم لغير المحرم مشتهاة بل لثقة يعينها كما تقدم.
 - (٦) فإذا تزوجت بمن ليس له حق في الحضانة فلا حضانة لها وإن رضي الزوج بدخول الولد داره. أما ناكحة من له حق في الحضانة ولو في الجملة بحيث لو نزع من الأم لم تكن حضانته له لوجود من هو مقدم عليه فلها الحضانة إن رضي الزوج.
 - (٧) لأن الصغير ليس أهلاً للولاية.
-

شروط استحقاق الحضانة

شروط استحقاق الحضانة اثنا عشر: ١ - العقل ٢ - الحرية
٣ - الإسلام - فلو تزوج مسلم على نصرانية أو يهودية وولدت له ولداً ثم

الْعَفْلَةَ^(١)، وَبَصَرُ مَنْ يُبَاشِرُ بِنَفْسِهِ، وَعَدَمُ الْبَرَصِ وَالْجَذَامِ فِيهِ^(٢)،
وَعَدَمُ الْمَرَضِ الَّذِي لَا يُرْجَى بُرُوؤُهُ^(٣) فِيهِ أَيْضاً، وَعَدَمُ الْاِمْتِنَاعِ
مِنْ إِرْضَاعِ الرَضِيعِ ثَمَّنَ فِيهَا لَبَنٌ^(٤).

(١) فلا حضانة لمغفل: وهو من لا يهتدي إلى الأمور.

(٢) أي من يباشر بنفسه.

(٣) كالسل والفالج إن كان بحيث يشغله ألمه عن كفالة المحضون والنظر في أمره، أو كان بحيث يعوقه عن الحركة. أما إذا وجد الأعمى والأبرص والأجذم والمريض المذكور من يباشر أحوال المحضون عنهم فلهم الحضانة.

(٤) فلا حضانة لها فيما إذا امتنعت في هذه الحالة حتى لو طلبت أجرة ووجد الأب متبرعة، قدمت المتبرعة ولا حضانة للأم، فإن لم يكن فيها لبن استحقت الحضانة لعذرها.

طلقها ليس لها حق الحضانة، لأن الطفل الصغير إذا حضنته امرأة غير مسلمة لا شك أنها ستؤثر عليه في دينه ونحن نشاهد نساءنا المريات الواحدة منهن عندما تهدد الطفل تغني له وتقول: لا إله إلا الله - لا إله إلا الله. من حين ينشأ وهو يسمع هذه الشهادة وهذا لا يتعارض مع عمل رسول الله ﷺ عندما فادى بعض الأسرى الكفرة في غزوة بدر الكبرى بتعليم عدد من صبيان المدينة لأن الصبي إذا كان معلمه كافراً سيتأثر به قالوا: إنهم صبيان كبار وتعليمهم في وقت معين وتحت الرقابة فلا يستطيعون التأثير عليهم.

٤ - العدالة فلا حضانة لفاسق، لأن التربية تؤثر .

٥ - الإقامة في بلد المحضون. يجب أن يكون الحاضن مقيماً في بلد

المحضون. فإذا أراد السفر للحاجة فلا حق له في الحضانة حتى يعود. أما

إذا سافر الأب للنقلة والإقامة^(١) فالأب أحق به، يأخذه معه حتى لا يضيع نسبه، ويقوم على تعليمه وتأديبه. كل هذا تكلم العلماء فيه. وقالوا بل كل قريب للطفل له حق الملاحظة والتأديب لأنها أوشاج وأرحام متداخلة، وهذا حق اختياري لا إجباري.

٦ - الخلو من زوج، فإذا تزوجت الأم برجل آخر سقط حقها في الحضانة حتى ولو رضي زوجها بدخول ابنها [من الزوج الأول] داره. إلا إن تزوجت بمن له حق الحضانة كعم الطفل.

٧ - عدم الصغر - كأخت لها حق الحضانة إلا أنها صغيرة، فلا حق لها في الحضانة لصغر سنها.

٨ - عدم الغفلة - فلا حضانة لمغفل.

٩ - بصر من يباشر بنفسه، لأنه لا يستطيع أن يؤدي وظيفته كاملة، إلا إذا كان سيستأجر من يقوم بالحضانة نيابة عنه، فلا بأس.

١٠ - عدم البرص والجذام فيه، لأنهما مرضان معديان. ويقاس عليهما كل مرض مُعْدٍ، وهذا مثله مثل الأعمى.

١١ - عدم المرض الذي لا يرجى برؤه، فالأعمى ومن به مرض معدٍ أو مرض لا يرجى برؤه، ليس لهم حق الحضانة إذا كانوا سيباشرون بأنفسهم أما إذا وجد من يباشر أحوال المحضون عنهم فلهم الحضانة.

١٢ - عدم الامتناع من إرضاع الرضيع ممن فيها لبن، فلا حضانة للممتنعة، أو من طلبت الأجرة على إرضاعه ووجد الأب متبرعة، قدمت المتبرعة لأن الممتنعة قاسية.

(١) لكن قيده أن يكون البلد آمناً.

الجنایة

أنواع الجنایة^(١) ثلاثة: عمدٌ ، وهو قَصْدُ الفعل والشَّخصِ^(٢) بما يُتْلَفُ غالباً. وشبهُ عَمْدٍ، وهو قَصْدُ ذلك^(٣) بما لا يُتْلَفُ غالباً^(٤). وخطأً، وهو أن لا يُقْصَدَ الشخصُ^(٥).

-
- (١) أي على البدن ولو غير مزهقة للروح كالقطع.
(٢) ولا بد مع ذلك أن يعرف كونه إنساناً، فلو رمى شخصاً اعتقده نخلة وكان إنساناً لم يكن عمداً بل خطأ، ومن العمد ما لو رمى جمعاً وقصد إصابة أي واحد منهم فأصاب واحداً منهم، بخلاف ما لو قصد واحداً مبهماً فإنه شبه عمد.
(٣) أي الفعل والشخص: أي الإنسان وإن لم يقصد عينه.
(٤) منه الضرب بسوط أو عصا خفيفين لم يوال ولم يكن بمقتل ولا كان البدن نضوا ولا اقترن بنحو حر أو صغر وإلا فعمد.
(٥) أي عين من وقعت عليه الجنایة، بأن لم يقصد الفعل كأن زلق فوقع على غيره أو قصده وقصد عين شخص فأصاب غيره من الأدميين.
-

أما إذا لم يكن فيها لبن استحققت الحضانة لعذرهما.

الجنایة

الكلام على الجنایات. والعلماء يقسمون الفقه إلى أقسام، ويجعلون من آخره قسم الجنایات، وهي التي يترتب عليها تلف نفس أو مال أو غير ذلك. ويدخل فيها تعدي الحدود والتعدي على الكرامة والشرف وفيما حرّم الله كالخمر وأمثاله، هذه يسمونها الجنایات ويتبعها الدعاوي والبيّنات، لأنها تترتب عليها.

المؤلف قال: إن الجنايات تنقسم إلى ثلاثة أقسام، وكل قسم رُتب عليه أحكامه.

قسم يسمى: العمد، وهذا العمد يكون في النفس ويكون في البعض كما لو تعدى شخص على آخر وقطع بعضاً من أعضائه. وعرف العمد: بأن يقصد الفعل ويقصد المعنى به^(١) بما يقتل غالباً. هذه قيود ثلاثة، فإذا نقص الأخير بأن يكون بما لا يقتل غالباً سموه شبه عمد، وإذا نقص أحد القيدين الأولين سموه خطأ.

عرفنا تعريف العمد وهو: قصد الفعل بمعين بما يقتل غالباً، ويستحسن أن يزدوا على هذا التعريف قولهم، «قصد الفعل بدون حق» ليخرج القاتل حداً وقاتل غير المعصوم.

وأما ما أضافوه في التعبير الحديث قولهم «مع سبق الإصرار والترصد» هذا تعبير لهم، وهو شبيه بتعبير أهل اللغة مثل جالس وقاعد فالتعريف واضح.

قصد الفعل بمعين بما يقتل غالباً كالسيف أو بالرصاص أو بأدوات الفتك التي ظهرت حديثاً التي هي أعظم وأعظم. ومن العمد إذا سقاه السم. أما الإكراه ففيه تفصيل.

١ - عجمي يعتقد وجوب طاعة أمره فهذا صار كآلة للمكره.

فالقصاص على المكره بكسر الراء وليس على العجمي.

٢ - عالم أنه سيقنتله وهو لا يستحق القتل كالجندي الذي يأمره قائده. قال الفقهاء: القصاص على المباشر للقتل وهو المكره في الأظهر،

(١) ومنه ما لو قصد جماعة فقتل واحداً منهم كما نصوا عليه.

لأنه أثر نفسه بالحياة، وقد لا ينفذ المكره تهديده. ثم لو أراد قتله له حق الدفاع عن نفسه ويأتي فيه حكم الصائل.

أما المكره بكسر الراء فعليه عقاب تعزير. هذا حكمه في الدنيا وأما في الآخرة فهو القاتل حقيقة. قال سيدنا عمر رضي الله عنه. لو تواطأ أهل صنعاء على قتل رجل لقتلتهم به، هكذا قال بعضهم والمعتمد وجوب القصاص منه^(١).

وإذا عرف المكره أن من أكرهه على قتله مهدر الدم فلا يترتب على المكره في قتله شيء في الباطن، ولكن قد يترتب عليه حكم في الظاهر. وفي الإكراه أربعة أقوال: قول يقتل المكره. وقول يقتل المكره. وقول يقتل الاثنان. وقول لا يقتلان والأخير ضعيف جداً ولا يلتفت إليه.

ومن رأى رجلاً هارباً من عدو يريد قتله فأمسكه لعدوه وقتله. ولو لم يمسكه لتمكن من الهرب. قالوا يقتل المباشر للقتل. قال في المنهاج: «ولو أمسكه فقتله آخر أو حفر بئراً فأرداه فيها أو ألقاه من شاهق فتلقيه آخر فقدّه. فالقصاص على القاتل والمردى والقاذ فقط. وكلام الفقهاء كله لحسم الذريعة.

والقتل العمد يترتب عليه القصاص. وغير العمد لا يترتب عليه القصاص، وإنما يترتب عليه الدية.

والقتل شبه العمد درجة متوسطة بين الخطأ والعمد. وتعريفه: أن

(١) قال في المنهاج مع المغني ولو أكرهه على قتل فعليه أي المكره [بكسر الراء] القصاص وكذا المكره أيضاً [بفتحها] في الأظهر.

الواجب بالجناية

يَجِبُ بِالْعَمْدِ الْقَوْدُ بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ: أَنْ يَكُونَ الْجَانِي

يقصده بما لا يقتل غالباً كضربه بعصا، فالغالب أن الضرب بالعصا بالقيود الآتية: لا يقتل ولكن إذا وافقت قضاء وقدرًا ومات. فهذا شبه عمد، لكن الفقهاء قيدوه بقيود منها ما لم يكن الضرب في محل إذا بوشر فيه قتل أو وَالَى عليه الضرب فمات، أو كان المضروب مريضاً أو صغيراً، كل هذا يلحق بالعمد، وكذلك إذا كانت العصا ضخمة وهي الهراوة.

ومن شبه العمد: إذا كان هناك صبي أو رجل جالساً على حائط فجاء شخص وأزعجه فسقط ومات.

والقتل الخطأ هو: أن لا يقصده. كمن أراد أن يصطاد حيواناً، وعندما أطلق بندقيته مرّ شخص فأصيب ومات - هذا قتل خطأ، لأنه ما كان مقصوده قتله. ولكن القضاء والقدر سبق إليه فأصيب ومات.

ويدخل في قتل الخطأ الدعس بالسيارة من غير أن يتعمده الداعس.

الواجب بالجناية

قال الله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَتَأُولَى الْأَلْبَابِ﴾ فالحكم بالقصاص مقيد بخمسة شروط:

الأول والثاني: أن يكون المباشر للعمدية مكلفاً. والتكليف دخل

بالغاً^(١)، وأن يكونَ عاقلاً^(٢)، وأن لا يكونَ والدًا للمجنني
عليه^(٣)، وأن لا يكونَ المجنني.....

(١) أي بالاحتلام أو بالسن أو بالحيض، فلا قصاص على صبي وتجب عليه الدية كما يأتي في ماله كسائر متلفاته.

(٢) حال جنائته، وإن جن بعدها فيقتص منه حال جنونه، ويقتص من زال عقله بشرب مسكر متعدي شربه ومن تعاطى دواء يزيل العقل لا ممن شرب شيئاً ظنه غير مسكر فزال عقله.

(٣) أي والدا له بالنسب لا بالرضاع، فإن الوالد بالرضاع يجب القصاص فيه؛ ولو قتل زوجة نفسه وله منها ولد فلا قصاص عليه، ولو لزمه قود فورث ولده بعضه سقط كما لو قتل أباً زوجته ثم ماتت الزوجة وله منها ولد فيسقط القصاص، لأنه إذا لم يقتل الوالد بجنايته على ولده فلائ لا يقتل بجنايته على من له في قتله حق أولى.

فيه البلوغ والعقل [وهما شرطان].

ومعنى التكليف أنه مخاطب بفروع الشريعة، بأدائها كلها وجوباً. فالصبي لا يقتل إذا قتل عمداً، ولكنه مخاطب بالمتلفات ما دام مميزاً وعليه الدية. بل قال أهل العلم حتى غير المميز مخاطب بالمتلفات.

ويقول المالكية إذا كان الصبي مراهقاً - وكان سنه مثلاً أربعة عشر سنة - وقتل شخصاً متعمداً يقتل.

والمجننون أيضاً لا يقتل ولكن يخاطب وليه بالدية إذا كان المجنون ذا مال. قلنا أن يكون المباشر بالغاً عاقلاً.

الشرط الثالث: أن لا يكون والدًا للمقتول، لأنه لما جعله الله سبباً لوجوده، فلا يصح من ذلك أن يكون الابن سبباً لعدم الأب ومثل

عليه أنقص من الجاني^(١)، وأن يكون معصوماً^(٢)، ويجبُ بشبهِ العمدِ والخطأِ الديةُ، وفيما إذا نقص شرطُ من شروط القودِ في العمدِ الديةُ^(٣)، وكذا فيما إذا عفا بعضُ مُستحقِّي القودِ عليها، فإنْ أطلقَ أو قال مجاناً لم يجبْ له شيءٌ^(٤).

(١) بكفر أو رق؛ فلا يقتل مسلم بكافر ولو ذمياً ولا حر برقيق، ويقتل الكافر بالكافر ولو اختلفت ملتهم، ويقتل رقيق برقيق، ولا يقتل مبعوض بمبعوض وإن زادت حرية أحدهما على حرية الآخر.

(٢) فيهدر حربى ومرتد وزان محصن قتله مسلم ليس زانياً محصناً ولا تاركاً للصلاة.

(٣) إن لم يهدر المقتول.

(٤) نعم إن اختارها عقب عفوهِ مطلقاً، بأن لم يزد على سكتة التنفس والعي بغير عذر ولم يأت بكلمة أجنبية وجبت وإلا فلا للتراخي.

الوالد الأم، ولا يشمل هذا الشرط الوالد من الرضاع، لأنه ليس سبباً لوجوده، وليس له إلا حق الرحم من البر والاحترام والتوقير، ويخالف الأب الأصل في أمور كثيرة - منها: أنه لا تجب له النفقة، وليس له ولاية نكاح، وليس له نصيب في الإرث. وقيل يقتل الأب بولده.

الشرط الرابع: أن لا يكون المجني عليه أنقص من الجاني، هذا من جهة الرق والحرية، والإسلام والكفر. خلافاً لأبي حنيفة فإنه يقول: يقتل المسلم بالذمي.

أما الذكر فيقتل بالأنثى، والأنثى تقتل بالذكر وإن اختلفت الدية فيهما.

الشرط الخامس : أن يكون المقتول معصوماً.

فإذا لم يكن معصوماً فليس له قيمة. ومن هو المعصوم؟ هو الذي لم يهدر دمه، والمهدر دمه الكافر الحربي الذي لم تشمله إحدى الصفات الثلاث؛ لا معاهد ولا مؤمن ولا ذمي.

وبعضهم يكتفي بالمعاهد والمؤمن لدخول الذمي مع المعاهد. لكن بعض العلماء يفرقون بينهما، ولا يعقد العهد إلا للإمام أو نائبه. والعلة ظاهرة عقلياً. فلو جعلوا لكل فرد حق العهد لانفلتت الأمور من الإمام. لكن الحماية المؤقتة تجوز لأفراد المسلمين لقول رسول الله ﷺ. «قد أجرنا من أجرت يا أم هانئ» وهذا هو المؤمن.

والذمي هو الذي يعقد معه الإمام عقداً بالإقامة مع المسلمين يحميه مع البقاء على دينه الذي يعتقده على أن يسلم الجزية. ولا يعقد الإمام العهد مع الذمي إلا بشرط التقيد بأحكام المسلمين، وليس له إلا أمور خاصة به داخل محلاته فقط، ولا يتظاهر بها.

فأقسام الكفار أربعة: معاهد، وذمي، ومؤمن، وحربي. والحربي هو الذي لم يكن من هؤلاء الثلاثة فهو مهدر الدم ليس له قيمة. ومعنى ليس له قيمة أي لا يقتص من قاتله ولا على قاتله دية. ومعنى القنصلية اليوم أو السفارة وجود معاهدة بيننا وبينهم، أما إسرائيل فهي دولة حربية.

ومن مهدي الدم: تارك الصلاة، وعند الشافعية إن تركها جحوداً يقال له مرتد ومخاطب بأحد أمرين، إما العودة إلى الإسلام أو السيف. هذا أصل الحكم.

فمن قتل تارك الصلاة جحوداً لا يقتل ولا دية عليه وإنما يعزّر .
وإن ترك الصلاة كسلاً يمهل في الصلوات التي تجمع إلى آخرها .
فإن قتله شخص في وقتها قبل أن يأمر الإمام بقتله عليه القصاص . وإن
قتله بعد أمر الإمام بقتله يعزّر . لأن الحق في قتله للإمام فقط .
والشريعة مرتبة على المصلحة ودرء المفسدة . والقاعدة العامة : درء
المفسدة مقدّم على جلب المصلحة ، وإلا لادعى كل من قتل شخصاً أنه
تارك صلاة وأتى بشاهدين يشهدان له ليسلم من القصاص .
فمسألة تارك الصلاة كسلاً لها حكمان : حكم من قتل تاركها قبل
أن يحكم الإمام بقتله ، فهذا عليه القصاص . وحكم فيما لو حكم الإمام
بقتله فأسرع شخص وقتله بدون إذن من الإمام فعليه التعزير فقط . لأن
هناك علة أخرى وهي أنه يرجى منه أن يتوب ولأنه افتيات على الإمام .
ومن المهدرين الدم الزاني المحصن وحكمه حكم تارك الصلاة .
أما القاتل بالعين ، فتكلم العلماء عنه في باب الفرائض ، وقالوا إن
من موانع الإرث القتل ، فمن له سبب في القتل لا يرث إلا أربعة فهم
مستثنون :
الأول : المفتي ، إذا أفتى بقتل مورثه قالوا : يرثه لأن فتواه ليست
ملزمة ، وإنما هو حكم في الشريعة أظهره بخلاف القاضي إذا حكم بقتل
مورثه فلا يرث .
الثاني : من ماتت زوجته بسبب الحمل ، أو الوضع وهو من
اختلاط الجنسين والحمل بسبب الزوج - هذا مستثنى .
الثالث : القاتل بالحال أو بالدعاء .

الرابع: القاتل بالعين، هؤلاء يرثون، فالقاتل بالعين لا قود عليه لأنه ليس باختيار ولا بعملٍ عمله^(١).

ويسقط القصاص إذا نقص شرط من شروط القود ونجب الدية به وبشبه العمد والخطأ كما سيأتي.

وإذا عفا بعض مستحقي القود سقط القصاص لأنه لا يتجزأ. فإن قلنا سقط القصاص وجبت الدية إن طلبوها وإلا سقطت أيضاً. فصار معنا ثلاثة أحكام في القاتل العمد.

الأول: القصاص إذا استكملت شروطه وطلبه أهل الحق.

الثاني: إسقاطه مع الدية إذا عفا أهل الحق ولم يذكروا الدية، فلو قالوا هذا مورثنا قد جرى عليه الأمر المحتوم وعفونا عن الجاني. فإذا قالوا: عفونا ولم يذكروا الدية سقط القصاص والدية.

الثالث: إسقاط القصاص ووجوب الدية، إذا عفا أهل الحق وطلبوا الدية، كما لو قالوا عفونا عن القصاص ورضينا بالدية. ولو طالب أهل الحق بالقصاص، فمات الجاني قبل تنفيذه هل لهم المطالبة بالدية؟.

لهم المطالبة بها، لأن طلبهم لم ينفذ، والدية في العمدية في مال القاتل، أما دية شبه العمد والخطأ فعلى العاقلة كما سيأتي.

(١) أما القتل بالسحر إن كان يقتل غالباً وجب عليه القصاص، وإن كان مما لا يقتل غالباً لم يجب. وإن شهد شاهدان على رجل بما يوجب القتل، وقتل بشهادتهما بغير حق ثم رجعا عن شهادتهما، وجب القود من الشهود. مقتطف من كتاب المذهب.

الدية

الدِّيةُ لغةً: المَالُ الواجبُ في النَّفْسِ، وشرعاً، المَالُ الواجبُ بالجنايةِ على الحرِّ في نفسٍ أو فيما دُونِهَا^(١).

أنواع الدية

ديةُ الذكرِ الحرِّ المسلمِ في العَمْدِ مائةٌ من الإبل: ثلاثونَ جذعةً، وثلاثونَ حقةً، وأربعونَ خَلِفةً^(٢) حالةً على الجاني. وديةُ شَبهِ العَمْدِ والخطأِ الواقعِ في الحَرَمِ^(٣)، أو الأشهرِ الحُرْمِ^(٤) أو على

(١) أي مما له أرش مقدر.

(٢) بفتح الحاء المعجمة وكسر اللام وبالفاء: أي حاملاً.

(٣) أي حرم مكة.

(٤) ذي القعدة: بفتح القاف وكسرها والفتح أفصح، وذو الحجة: بفتح الحاء وكسرها وهو أفصح، والمحرم، ورجب.

الدية

الدية: المَالُ الواجبُ بالجنايةِ على الحرِّ في النفسِ أو فيما دُونِهَا. وسيأتي معنا الجناية في حق الجنين.

أنواع الدية

ديةُ الذكرِ الحرِّ المسلمِ في العَمْدِ: مائةٌ من الإبل: ثلاثونَ جذعةً وثلاثونَ حقةً، وأربعونَ خَلِفةً أي حاملاً حالةً على الجاني. وديةُ شَبهِ العَمْدِ والخطأِ الواقعِ في الحَرَمِ أو الأشهرِ الحُرْمِ، أو على ذي رحمٍ مُحَرَّمٍ،

ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ^(١) مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ كَمَا ذُكِرَ عَلَى عَاقِلَةِ الْجَانِي^(٢)
 مُؤَجَّلَةٌ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ. وَدِيَّتُهُ فِي الْخَطَأِ فِي غَيْرِ مَا ذُكِرَ مِائَةٌ مِنَ
 الْإِبِلِ: عَشْرُونَ جَذَعَةً، وَعَشْرُونَ حِقَّةً، وَعَشْرُونَ بِنْتِ لَبُونٍ،
 وَعَشْرُونَ ابْنَ لَبُونٍ، وَعَشْرُونَ بِنْتِ مَخَاضٍ؛ عَلَى الْعَاقِلَةِ مُؤَجَّلَةٌ فِي
 ثَلَاثِ سَنِينَ، وَدِيَّةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ^(٣).....

-
- (١) بالإضافة: أي محرميتها ناشئة عن الرحمة: أي القرابة كأم وأخت، فلا أثر لمحرم رضاع ومصاهرة ولا قريب غير محرم كولد عم.
- (٢) وهم عصبته إلا الأصل والفرع على ما فصل في محله، سموا بذلك لعقلهم الإبل بفناء دار المستحق، أو لتحملهم عن الجاني العقل: أي الدية، أو لمنعهم عنه. والعقل: المنع.
- (٣) إن حلت مناكحتهما وإلا فكدية مجوسي؛ وشرط حل النكاح في الإسرائيلية أن لا يعلم دخول أول آبائها في ذلك الدين بعد بعثة تنسخه؛ وفي غيرها أن يعلم ذلك قبلها. قال ابن قاسم: فشرط حل المناكحة في غير الإسرائيلية لا يكاد يوجد.
-

مائة من الإبل كما ذكر على عاقلة الجاني مؤجلة في ثلاث سنين.
 والفرق بين دية العمد ودية شبه العمد والخطأ المذكورين، أن دية
 العمد على الجاني حالة، وشبه العمد والخطأ نفس الدية إنما هي على
 العاقلة ومؤجلة إلى ثلاث سنين، على كل واحد قسط معلوم.
 والأشهر الحرم معروفة، ثلاثة سرد وهي القعدة والحجة ومحرم،
 وواحد فرد وهو رجب.

واختلفوا في ترتيبها فيما لو نذر شخص صوم الأشهر الحرم مرتبة،
 قالوا إن قيد الصوم بسنة معينة فهذا الذي سترتب عليه الخلاف، فمنهم

الحرّ الذكّر ثلثُ ديةِ المُسلم الحرّ الذكّر. وديةُ المُجوسّي والوثنيّ والزّنديق ونحوهم^(١) ثلثُ خمسِ ديةِ المُسلم وديةُ أنثى كلّ صنفٍ نصفُ ديةِ ذكّره. وديةُ الرقيق قيّمتهُ، والجنين الحرّ^(٢) غُرّة^(٣)، والجنين الرقيق عُشرُ قيمةِ أمّه^(٤).

(١) كعابد الشمس أو القمر.

(٢) أي إذا انفصل أو ظهر ميتاً ولو لحما فيه صورة خفية أخبرت بها القوابل.

(٣) وهي رقيق مميز ليس هرماً ولا ذا عيب يرد به المبيع تبلغ قيمته عُشرُ دية الأم وتفرض كالأب في الدين إن فضلها فيه، فإن فقد الرقيق وجب عشر الدية إن وجد وإلا فقيّمته، وهي: أي الغرة لورثة الجنين، لأنها دية نفس.

(٤) أي عشر أقصى قيمها من الجناية إلى الإلقاء، وتقوم سليمة والعشر لسيد الجنين وهو كالغرة على عاقلة الجاني إذ لا عمد في الجناية على الجنين إذ لا يتحقق وجوده ولا حياته حتى يقصد.

من قال: تبدأ من أول العام بمحرم ثم رجب ثم القعدة ثم الحجة، ومنهم من قال تبدأ من رجب للحديث واحد فرد وثلاثة سرد. أما إذا لم يقيد الصوم بسنة معينة، لا يترتب عليه خلاف^(١).

(١) ولأبي بكر الرازي كلام عن القتل بالتسبب قال: لاحظ هذا الفقيه أن الفقهاء يلحقون بحكم القتل ما ليس بقتل في الحقيقة لا عمداً ولا غير عمد، وذلك نحو فعل حافر البئر ووضع الحجر في الطريق إذا عطب به إنسان. وقال إن هذا ليس بقاتل في الحقيقة، إذ ليس له فعل في قتل المجني عليه لأن الفعل القاتل إما أن يكون مباشراً من الجاني أو متولداً عن فعله وليس من واضع الحجر وحافر البئر فعل في العاثر بالحجر والواقع في البئر، لا مباشرة ولا متولداً فلم يكن قاتلاً في الحقيقة وإنما يمكن اعتباره قاتلاً بالتسبب. نقول كل هذا فلسفة في الكلام. والخلاصة أنه قاتل بالتسبب، اتفقنا نحن وإياه، وسنضيف إليه توضيحاً لم يشر إليه وهو: هذا إذا وضع الحجر وحفر البئر على الطريق، وأما إذا وضع الحجر أو حفر البئر داخل ملكه في محل لا يتضرر به أحد، ودخل إنسان وعثر بالحجر أو وقع في البئر فليس عليه ضمان. اهـ.

ويذكر العلماء عن من أكل موزاً ورمى بالقشر على الأرض ومَرَّ إنسان عليه فتزحلق منه وسقط ومات ، قالوا يضمه .

ولو تزحلق منه ووقع المتزحلق فوق طفل ومات هل يضمن من ألقى بقشر الموز على الطريق أو يضمن المتزحلق؟ قالوا: المباشر للفعل هو الضامن .

ودية الخطأ وشبه العمد في غير ما ذكر سابقاً مائة من الإبل : عشرون جذعة ، وعشرون حقة ، وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون ، وعشرون بنت مخاض على العاقلة^(١) مؤجلة في ثلاث سنين على من يملك فائضاً على ما يكفيه العمر الغالب له ولمن يعوله ، فإن لم يف فمَنْ بيت المال ، فإن تعذر فعلى الجاني .

وعاقلة الجاني عصبته غير الأصل والفرع .

ودية اليهودي والنصراني الحر الذكر ثلث دية المسلم الحر الذكر أي حوالي ثلاثة وثلاثين في المائة .

ودية المجوسي والوثني والزنديق ونحوهم ثلث خمس دية المسلم أي حوالي سبعة في المائة .

ودية أنثى كل صنف - نصف دية ذكره .

ودية الرقيق قيمته . والجنين الحر - غرة ، والجنين الرقيق عشر قيمة أمه .

(١) قالوا: الحكمة في إيجاب الدية على العاقلة على سبيل المواساة للقاتل ، ولأن دية القتل كثيرة . والإعانة تخفيفاً عنه إذا كان معذوراً في فعله ، ويكفيه أنه ينفرد بالكفارة . والعاقلة قيل إنما سميت عاقلة لأنها تمنع عن القاتل ، والعقل المنع ، ولا خلاف بين أهل العلم في أن العاقلة العصبات ، وأن غيرهم من الإخوة لأم وسائر ذوي الأرحام والزوج وكل من عدى العصبات ليسوا هم من العاقلة . انتهى مقتطف من مغني ابن قدامة ج ٩ ص ٥١٤ .

دية ما دون النفس

دِيَّةُ مَا دُونَ النَّفْسِ: مِنْ أَطْرَافٍ وَمَعَانٍ وَجُرُوحٍ قَدْ تَكُونُ كَدِيَّةِ النَّفْسِ: كَمَا فِي قِطْعِ اللِّسَانِ^(١)، وَإِذْهَابِ الْعَقْلِ^(٢)، وَكَسْرِ الصُّلْبِ الْمَفُوتِ لِلْمَشِيِّ أَوْ الْجَمَاعِ؛ وَقَدْ تَكُونُ نَصْفَهَا كَمَا فِي قِطْعِ الْيَدِ أَوْ الرَّجْلِ^(٣)، وَقَدْ تَكُونُ ثُلُثُهَا كَمَا فِي

(١) أي لناطق ولو لألكن وأرث وألثغ وطفل، وفي لسان الأخرى حكومة؛ وكاللسان الحشفة والمارن والإفضاء.

(٢) وكإذهاب الكلام والشم من المنخرين والسمع من الأذنين.

(٣) وكما في الأذن الواحدة وسمعها والعين الواحدة وبصرها وحلمة المرأة والخصية والألية ونصف اللسان ونصف العقل بأن كان يحنّ يوماً ويفيق يوماً.

والدية الحالة على الجاني إذا كان غير مستطيع تبقى في ذمته، ويطلق ولا يجبس. وهل يكلف العمل لوفائها أم لا؟ ذهب كثير من العلماء إلى تكليفه.

دية ما دون النفس

دية ما دون النفس من أطراف ومعانٍ^(١) وجروح قد تكون كدية النفس، كما في قطع اللسان وإذهاب العقل، وكسر الصلب المفوت للمشي أو الجماع. وفي أخذ العينين والأذنين وتكسير جميع الأسنان كلها، وقطع اليدين أو الرجلين.

وقد تكون نصفها: كما في قطع اليد أو الرجل. وقد تكون ثلثها:

(١) أي إذهاب معاني الأطراف مع بقاء أعيانها كالعمى والصمم.

الْجَائِفَةُ^(١)، وقد تكونُ رُبْعَهَا كما في جَفْنِ الْعَيْنِ^(٢)، وقد تكونُ عَشْرَهَا كما في الإِصْبَعِ^(٣)، وقد تكونُ نِصْفَ عَشْرَهَا كما في مُوضِحَةِ الرَّأْسِ أو الْوَجْهِ^(٤).

- (١) وهي جرح ينفذ إلى جوف باطن محيل، أو طريق له كبطن وصدر، وكما في المأمومة وثلاث اللسان وثلاث الكلام وأحد طرفي الأنف أو الحاجز.
- (٢) ولو لأعمى وكما في ربع اللسان وربع الكلام.
- (٣) من يد أو رجل وكهاشمة مع إيضاح.
- (٤) والموضحة هي أحد الشجاج الإحدى عشرة: أولها الحارصة: وهي ما تشق الجلد قليلا. ثانيها الدامية: وهي ما تدمى الشق بلا سيلان دم. ثالثها الدامعة بعين مهملة: وهي ما تدميه مع سيلان دم. رابعها الباضعة: وهي ما تقطع اللحم بعد الجلد. خامستها المتلاحة: وهي التي تغوص في اللحم. سادستها السمحاق: وهي التي تصل جلدة العظم التي بينه وبين اللحم سابعتها: الموضحة: وهي التي تصل العظم، بعد خرق الجلدة ولو بغرز إبرة. ثامنتها الهاشمة: وهي التي تهشم العظم وإن لم توضحه. تاسعتها المنقلة: وهي التي تنقل العظم من محل إلى آخر وإن لم توضحه وتهشمه. عاشرتها المأمومة: وهي التي تصل إلى خريطة الدماغ المحيطة به. حادي عشرتها الدامغة بالغين المعجمة: وهي التي تخرق خريطة الدماغ. ولا قود في الشجاج إلا في الموضحة ولو في باقي البدن بشرطه، ويجب في كل من الهاشمة والمنقلة والموضحة إذا لم يكن فيها قود نصف عشر دية صاحبها، وفي المأمومة والدامغة ثلث الدية كالجائفة، وليس في البقية أرش مقدر.

كما في الجائفة وهي الجراح في سائر البدن عدا الرأس والوجه ينفذ إلى جوف باطن محيل. وهذا لا يمكن الأخذ بالقصاص به، لأننا لا نقدر على ضبطها، أما قوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ قدروها في كل ما قدرنا على ضبطه دون زيادة أو نقص ووجب فيه القصاص أخذنا به. كما في الموضحة، وفي هذا العصر يمكن الضبط لتقدم الطب.

وقد تكون ربعها كما في جفن العين . وقد تكون عشرين كما في الإصبع . وقد تكون نصف عشرين كما في موضحة الرأس أو الوجه . هذه كلها لا تحتاج إلى توضيح ، لأنها واضحة إلا الجائفة وقد بيّناها ، والمُوضحة هي قشر جميع اللحم والجلد إلى العظم في الرأس ، ويجوز فيها القصاص لأنه بالإمكان الأخذ بمقدار ما جنى به إذا كان متعمداً .

ويمكن تحديد الموضحة بالأنملة بالسّتمتر على قولهم . وللمجني عليه الأخذ بالقصاص بنفسه إذا كان بالغاً عاقلاً ويعلم من نفسه أنه يستطيع الاستيفاء ، وبأمر الحاكم وتحت نظره وإلا وكل .

وإذا اقتصر المجني عليه من الجاني بمثل ما اعتدى عليه ثم حصل للجاني نزيف أضر به زيادة ، لا شيء على المجني عليه . لأن الجاني كان سبباً في ضرر نفسه .

ولو كان الجاني مصاباً بمرض السكر واعتدى على شخص بقطع عينه أو قطع إصبعه أو قطع يده أو قطع عضو من أعضائه التي يجوز فيها القصاص ، كقطع اليد من المرفق أو رجله من الكعبين ، وكان المجني عليه سليماً من مضار التلف - أي معافى من مرض السكر وغيره - وقلنا إن الجاني مصاب بمرض السكر ، ومقرر طبيباً أن المريض بالسكر إذا جرح ينتشر الجرح في جسده حتى يقضي عليه ، هل يقتص منه أم لا؟ ولا يمكن الانتظار حتى يبرأ مرضه ، لأن هذا المرض لا يرجى برؤه - فلا قصاص ، والمنهاج أشار إلى مثلها فراجع^(١) .

(١) عبارة المنهاج تقول : «وتقطع [أي اليد] الشلاء بالصحيحة إلا أن يقول أهل الخبرة لا ينقطع =

الكفارة

إذا أوجبنا على القاتل عمداً القصاص ونُفذ انتهت المسألة «ولكم في القصاص حياة». وإذا أوجبنا عليه الدية لزمته الكفارة أيضاً: وهي عتق رقبة فإن لم يستطع فصيام شهرين متتابعين. وليس في كفارة القتل إطعام ستين مسكيناً إن عجز عن الصيام كما في كفارة الجماع في نهار رمضان وكفارة الظهار وفي قول يجب قياساً عليهما.

فما هو حكم من عجز عن الصيام في كفارة القتل بسبب مرض أو تعدد من تسبب في قتلهم بسبب حادث انقلاب سيارة فيما لو بلغ عدد من مات في حادث عشرة أشخاص؟ فهل عليه كفارة صيام عشرين شهراً أو عليه كفارة واحدة؟.

قالوا إذا تمكن من الصوم ولم يصم ومات - أخرج من تركته عن كل يوم مد.

هل نأخذ من هذا القول أنه إذا عرف من نفسه عدم التمكن من الصوم من مرض لا يرجى برؤه، هل نقول يجب عليه تعجيل الإطعام. الأقرب الوجوب على قول القياس^(١).

= الدم انتهى. وقال في مغني المحتاج: «بل تفتح أفواه العروق ولا تنسد بحسم النار ولا غيره، فلا تقطع بها وإن رضي الجاني كما نص في الأم، حذراً من استيفاء النفس بالطرف» انتهى. وقال عبد القادر عودة في كتاب التشريع الجنائي الإسلامي ج ٢: «وإذا وجب الحد على ضعيف الجسم يخاف عليه من الموت، سقط الحد ووجب عليه الدية» انتهى وأشار بالهامش ب: مواهب الجليل ص ٢٣٥ وفيه ما فيه لأن القاتل يستوفى منه مهما كانت حالته.

(١) وجاء في المذهب: «ومن قتل مؤمناً أو كافراً له أمان خطأ وجبت عليه الكفارة لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَا﴾ الآية. والكفارة عتق رقبة مؤمنة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع ففقه قولان: أحدهما يلزم إطعام ستين مسكيناً قياساً على كفارة الظهارة والجماع في رمضان، والثاني لا يلزم». انتهى.

القَسَامَةُ

القَسَامَةُ حَلِفُ الْمَدْعَى^(١) بِالْقَتْلِ عَلَى مُعَيَّنٍ .

(١) أي ابتداء بأن كان هناك لوث وحلف المدعي خمسين يمينا، بخلاف ما لو كانت من جانب المدعى عليه ابتداء بأن لم يكن هناك لوث وحلف المدعى عليه فلا تسمى قسامة وإن كانت خمسين يمينا، وكذا لو ردها المدعى عليه حيثنذ على المدعي فحلف خمسين يمينا فلا تسمى قسامة أيضاً، لأنها ليست من جانب المدعي ابتداء بل ردأ.

القَسَامَةُ

قالوا القسامة خالفت غيرها من الدعاوي إذ ورد في الحديث الصحيح أن البيّنة على المدّعي واليمين على المدّعى عليه إلا في القسامة فاليمين على المدّعي إذا وجد لوثٌ .

وأخذ العلماء دليل القسامة^(١) من قضية مُحَيِّصَة بن مسعود وعبد الله بن سهل انطلقا إلى خير، فتنفقا في النخيل، فقتل عبد الله بن سهل فاتهموا اليهود، فجاء أخوه عبد الرحمن وأبناء عمه حُوَيْصَة ومُحَيِّصَة إلى النبي ﷺ - فتكلم عبد الرحمن في أمر أخيه وهو أصغرهم . فقال النبي ﷺ : «كبر الكبر» أو قال : «ليبدأ الأكبر» فتكلما في أمر صاحبهما، فقال النبي ﷺ : «يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع إليكم برمته» فقالوا: أمر لم نشهده كيف نحلف؟ قال : «فتبرئكم يهود بأيمان خمسين منهم» قالوا: يا رسول الله: قوم كفار ضلّال . قال : «فوداه رسول الله ﷺ من قبله . قال سهل فدخلت مربداً لهم فركضتني ناقة من تلك الإبل» متفق عليه .

(١) الحديث ج ١٠ ص ٢ .

حكم القسامة

حكم القَسَامَةِ الْجَوَازُ بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ : كَوْنُ الْمُدَّعَى قَتْلًا^(١) ،
وَكُونُهُ مُفَضَّلًا مِنْ عَمْدٍ أَوْ شُبْهِهِ أَوْ خَطَأٍ ، وَتَعْيِينُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ،

(١) فلا تقع في طرف ولا في إزالة معنى لأنها لم ترد إلا في القتل والقول فيهما قول المدعى عليه فيحلف خمسين يميناً لأن أيمان الدماء كلها خمسون يميناً بخلاف الأموال فإن اليمين فيها واحد .

(وصورة دعوى الدم) أن يقول: أدعي بأن فلاناً هذا قتل مورثي هذا وحده أو هو وفلان عمداً أو خطأ وأنا مطالب له بالقصاص الواجب عليه أو بالدية، أو أنه قطع يدي أو أصبعي عمداً أو خطأ أو شجني هذه الشجة، وأنا مطالب له بالقصاص أو الدية أو الأرض على حسب الجناية .

والقسامة معمول بها منذ الجاهلة وأقرها الإسلام . وكانت القبائل عندنا في حضرموت - إلى وقت متأخر - إذا حصل بينهم خلاف قد يطلبون خمسة حلافين من القبيلة . أما ما ورد أن أول من قال بالقسامة المغيرة بن شعبة فهو ضعيف . ما هو تعريف القسامة؟ هي الأيمان المكررة التي يحلفها المدعون بالقتل .

حكم القسامة

حكم القسامة الجواز بخمسة شروط :

- ١ - كَوْنُ الْمُدَّعَى قَتْلًا . ٢ - وَكَوْنُهُ مُفَضَّلًا مِنْ عَمْدٍ أَوْ شُبْهِهِ أَوْ خَطَأً . ٣ - وَتَعْيِينُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ . ٤ - وَوُجُودُ لُوثٍ - أَيْ قَرِينَةٍ بِصَدَقِ الْمُدَّعَى . ٥ - وَأَنْ يَحْلِفَ الْمُدَّعَى خَمْسِينَ يَمِينًا .

ووجُودُ لَوْثٍ^(١): أي قَرِينَةٌ لِصِدْقِ الْمُدَّعِي^(٢) وَأَنْ يُحْلِفَ الْمُدَّعِي خَمْسِينَ يَمِينًا^(٣).

(١) اللوث لغة: القوة ويقال الضعف، وبين كلّ: والمعنى الشرعي مناسبة، أما القوة فلأن فيه قوة على تحويل الأيمان من جانب المدعى عليه إلى جانب المدعى على خلاف الغالب، وأما الضعف فلأن الأيمان حجة ضعيفة.

(٢) كأن وجد قتيل في محلة منفصلة عن بلد كبير أو تفرق عنه محصورون أو أخبر بقتله عدل أو عبدان أو امرأتان أو صبيّة أو فسقة أو كفّار.

(٣) ولو متفرقة، فإن تعدد المدعى حلف كل بقدر حصته من الإرث وجبر المنكسر، فإن نكلوا ردت الأيمان على المدعى عليه فإن تعدد حلف كل خمسين يميناً.

فإذا اجتمعت هذه الشروط سميت قسامة. فلو نقص شرط من هذه الشروط لا يقال لها قسامة. وإنما هي دعوى كغيرها من الدعاوي. وماذا يترتب عليها إذا كانت قسامة أو غير قسامة؟.

القسامة إذا ثبتت لزمت الدية، وإذا انتفت صارت كغيرها من الدعاوي، فلا يثبت بها شيء.

الشرط الأول: كون المدعى قتلاً، أما بتر الأعضاء فلا يقال له قتل فتكون دعواه كغيرها من الدعاوي.

الشرط الثاني: كونه مفصلاً من عمد أو شبه عمد أو خطأ. فلو لم يفصل وادعى مجرد القتل، فهل تقبل الدعوى ويقال لها قسامة؟ الأصح أنها تقبل وله تحليف المدعى عليه، فإن لم يحلف قبلت القسامة بأقل ما في القتل وهو قتل الخطأ ووجبت الدية. وهل تجب على العاقلة؟ قالوا إن نكل المدعى عليه ولم يحلف صارت عليه.

الشرط الثالث: تعيين المدعى عليه، والمدعى فيه. وتعيين المدعى عليه، له أن يدعي على أهل قرية.

أما لو ادعى على زيد أنه قتل، ثم جاءه من أخبره أن القاتل إنما هو عمرو، رُدَّت دعواه الأولى والثانية، ولا تقبل له دعوى، لأنه في أحدهما كاذب، وهذا الحكم في كل دعوى.

أما المشكلة لو كان للمقتول ولدان، ادعى أحدهما على زيد أنه القاتل وادعى الثاني على عمرو لا تقبل دعواهما على أنها دعوى قسامة، وتقبل على أنها دعوى عادية يحقق فيها، وسبب عدم قبولها قسامة، أن أحدهما كاذب إلا إن قال أحدهما قتله زيد وشخص مجهول لم أعرفه، وقال الثاني قتله عمرو وشخص مجهول لم أعرفه قُبِلَت الدعوى، لأن كل واحد منهما ذكر ما يبرر التناقض. لأن الأول قد يكون شاهد زيدا وعرفه ولم يعرف عمراً والثاني شاهد عمراً ولم يعرف زيدا. ففي هذه الصورة يحلف كل على من عيّنه وله ربع الدية.

والإقرار ينقسم إلى قسمين: إقرار حقيقي وإقرار حكمي.
والإقرار الحقيقي إذا قال المدعى عليه أنا معترف ومقر بما نسب إلي .

وأما الإقرار الحكمي إذا رد اليمين حكم عليه بثبوت ما نسب إليه، واعتبرنا رده اليمين كالإقرار.

والفرق بين الإقرار الحقيقي والإقرار الحكمي، والحكم الذي يترتب عليهما، أن للمدعى عليه في الإقرار الحكمي إقامة البينة على عدم صحة ما نسب إليه بلا خلاف ولو بعد أن حلف المدعي وتقبل البينة.

أما الإقرار الحقيقي إن اعتذر وقال أنا غير عارف - أو كنت ناسياً -
أو قال ما كنت أعرف البيّنة، قالوا لا تقبل كما مال إليه الدميري وقرره
ابن حجر^(١).

الشرط الرابع: وجود لوث - أي قرينة لصدق المدعي واختلفوا في
السبب الموجب للقسامة. فقال الشافعي هو اللوث. وهو عنده قرينة
بصدق المدعي، بأن يرى قتيلاً في محلة أو قرية صغيرة وبينه وبينهم عداوة
ظاهرة، أو تفرق جمع عن قتل وإن لم يكن بينه وبينهم عداوة - وشهادة
العدل عنده لوث، وكذا عبيد أو نساء أو صبيان أو فسقة أو كفار لا
امرأة واحدة.

ومن اللوث لهج السنة العام والخاص بأن فلاناً قتل فلاناً. ومنه
وجوده ملطخاً بالدم بيده سلاح عند القتل. ومنه أن يزدحم الناس
بموضع أو في باب فيوجد فيهم قتل.

وقال أبو حنيفة: الموجب للقسامة وجود القتل في موضع هو في
حفظ قوم أو في حمايتهم كالمحلة والدار فإنه يوجب القسامة على أهلها.
لكن القتل الذي يشرع فيه القسامة اسم لميت به أثر من جراحة أو ضرب
أو خنق أما لو كان الدم يخرج من أنفه ودبره فليس بقتيل.

وقال مالك: إن القسامة إذا توفرت شروطها توجب القصاص.

ومن القرائن إذا وُجد قتل بدار به أثر لشخص وإن لم تكن بينه

(١) المقرر أن الإقرار إن كان متعلقاً بحق من حقوق الآدميين كان ملزماً للمقر ولا يحق له
الرجوع عنه. أما إذا كان متعلقاً بحق من حقوق الله كما في حد الزنا والخمر فإنه يصح فيه
الرجوع. انتهى - مقتطف من كتاب فقه السنة مع اختصار.

وبين القتل عداوة. أما إذا وجد على دكة دار شخص فليس بلوث، لأنه قد يكون شخص ما وضعه عليها.

وعند الشافعي لا يشترط كون القتل الذي يشرع فيه القسامة به أثر من جراحة أو ضرب أو خنق، يكفي أن يكون ميتاً بين أعداء، لأنه ربما قتل بالسم.

وبدون لوث تصبح الدعوى عادية. واللوث طريق - أو شرط - للقسامة.

الشرط الخامس: أن يحلف المدعي خمسين يميناً. فإن نكل المدعي - أو المدعون - ولا بينة، حُلِّفَ المدعى عليه خمسين يميناً. ولو كان المدعون عدداً، حلف البعض وامتنع البعض، قالوا قُسِّمَ اليمين بينهم، فإن ادعى واحد عن الجميع تكفي خمسون يميناً منه^(١).

وإذا ادعى كل فرد بدعوى مستقلة، حلف كل فرد خمسين يميناً. فإن كان فيهم صغير أو مجنون تتوقف القسامة حتى يفيق المجنون ويبلغ الصبي، ولا تقبل اليمين من الولي، لأن القاعدة العامة لا يُعطى أحد بيمين غيره، ولا أحد يحلف عن غيره.

ويروى عن أبي حنيفة أن القسامة لا تجب إلا على الرجال البالغين ولا تجب على صبي ولا مجنون.

ولا يثبت لغير البالغ والمجنون حق على المدعى عليه إلا بعد البلوغ والإفاقة وحلف يمين القسامة.

فلو كان للمقتول أربعة ورثة أحدهم بالغ والثلاثة صغار. فادعى

(١) وهذا خارج عن القاعدة الآتية (لا أحد يحلف عن غيره).

الواجب بالقسامة

الواجب بالقَسَامَةِ: الدِّيةُ على المُدَّعَى عَلَيْهِ في العَمْدِ^(١)،
وعلى عاقلته في غَيْرِهِ^(٢).

(١) وليس فيه هنا قود لقوله ﷺ: «إما أن تَدُوا صاحبكم أو تأذنوا بحرب من الله».

(٢) وهو الخطأ وشبه العمد.

الكبير وحلف، استحق نصيبه من الدية. ولم يثبت نصيب الثلاثة الصغار حتى يبلغوا ويحلفوا. وكيف يقبل منهم اليمين بعد بلوغهم وهم لم يعلموا بأن فلاناً قتل مورثهم؟ قالوا يقبل منهم اليمين بالقرينة. فإذا أخبروا أن فلاناً كان عدواً لمورثكم، ووجدوه مقتولاً في المحل الفلاني جاز لهم الادعاء، لأنه يجوز للشخص أن يحلف على القرينة القوية. مثل من وجد في سجل والده المتوفى لنا عند فلان الفلاني مبلغ وقدره كذا وكذا بتاريخ كذا وكذا، ويعرف أن والده حريص على القيد ومحافظ على أوراقه ولا هناك قيد آخر يثبت تسديد هذا المبلغ من المدين، له أن يحلف عليه.

وإذا توفي القاتل قبل بلوغ الورثة، قالوا يلزم ورثة القاتل نصيب الصغار بعد بلوغهم إذا أقسموا أيمان القسامة ولا نقول بحجز نصيب غير البالغين من تركة القاتل، لأنه لم يثبت لهم حق.

الواجب بالقسامة

الواجب بالقسامة الدية على المدعى عليه في العمد، وعلى عاقلته في غيره.

قد تقدم الكلام على العاقلة، والدية تقسم عليهم لمدة ثلاث سنين

حد الزنا

الْحَدُّ لُغَةً: الْمَنْعُ^(١)، وَشُرْعًا: عُقُوبَةٌ مُقَدَّرَةٌ^(٢) وَجَبَتْ رَجْرًا
عَنِ ارْتِكَابِ مَا يُوجِبُهَا.

(١) لمنعه الفاحشة.

(٢) فإن الشارع قدرها فلا يزداد عليها ولا ينقص منها، وخرج بذلك التعزير فإنه عقوبة غير مقدرة بل موكولة إلى رأي الإمام كما يأتي.

بمقدار معلوم على القادر.

فإذا لم يكن في العاقلة قادر غير واحد وجب عليه نصيبه فقط. ولا
تثبت القسامة في العبيد لأنهم مال وللإمام الحق بالأخذ بالقصاص في
القسامة في العمد.

إذا ثبت الحق وكثر القتل وأراد الإمام ردع الظلمة له ذلك بشروط
معينة وثبوتها على شخص معين.

ويمين القسامة تكون مغلظة، وتكون بأسماء الله القهار الجبار
المنتقم.

يقول: والله العظيم القهار الجبار المنتقم... إلى آخره وتكون في
الجامع بعد العصر وعلى مرأى من الناس.

الحدود

حد الزنا

الحد^(١) لغة: المنع، لذلك نقرأ كل يوم على صكوك البيع باع

(١) حيث إن من بين الشبهات التي يثيرها أعداء الإسلام في طريق الشباب المسلم شبهة الحدود

فلان الأرض الفلانية، يجدها شمالاً المحل الفلاني، بمعنى من هذا المحل ممنوع البيع. هذا معنى الحد لغة. وسمي حداً لأنه يمنع من ارتكاب الجريمة إذا عرف من أراد ارتكابها أنه سيلاقي هذا الجزاء.

وقالوا: هل الحدود زواجر أم جوابر؟ هنا في الياقوت اعتبرها زواجر، وهو المعتمد بدليل ما جاء في حق المرأة التي أقام عليها

في الإسلام، وبالمخصوص شبهة حد الزاني، وبالذات حد الزاني المحصن، وهو الرجم حتى الموت. لهذا نقلت هذه الخلاصة من كتب شتى لتوضيح بعض من حكمة الله في حد الزاني. ومن واجب المسلمين اليوم خصوصاً الشباب أن يكونوا مسلحين بالعلم ثابتين أمام مهاجمة الأفكار الضالة التي يثيرها الأعداء. وأن تصفو أفكارهم من كل حكم من أحكام الإسلام يساء فهمه أو تأويله من قبل الأعداء، لأن حكم الإسلام ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ (٤٢). وإذا أردنا أن نعلم طرفاً من حكمة الله في حد الزاني علينا أن نعرف ولو طرفاً من أضرار هذه الجريمة المشاهدة اليوم والتي تفتك بالشعوب التي تبيع هذه الجريمة. فإذا عرفنا ذلك تيقناً أن دين الله بريء من العيوب وأن الله حكيم في حكمه من أضرار هذه الجريمة.

أولاً: التحلل الخلقي، فترى مرتكب هذه الجريمة يكون وقحاً مخادعاً، كذاباً، شارد الفكر، كثير الغدر، قاسي القلب، وذلك لخضوعه للشهوة وجوح النفس. فمن كانت هذه أوصافه فماذا يستفيد المجتمع منه، وكيف يكون سلوكه في عمله ومعاملته؟ لا ينتظر منه إلا الفساد. والمرأة الزانية بعد فترة يكرهها الرجل ويبحث عن صيد جديد فتفسد حياتها وينصب عليها الذل والنكبة والمقت، ويرمي بها المجتمع، لأنها تصير كقشرة الفاكهة.

ثانياً: فساد النظام العائلي.

ثالثاً: ضياع الأموال.

رابعاً: انقطاع النسل.

خامساً: اختلاط الأنساب.

سادساً: انتشار الأمراض الفتاكة والمعدية بسبب اختلاط المياه في فرج المرأة كمرض الزهري والسليلان والمنتشرة الآن في المجتمع الغربي. جاء في كتاب الحجاب لأبي الأعلى المودودي ص ١٢٠ نقلاً عن دائرة المعارف البريطانية ج ٢٣ ص ٤٥: أنه يعالج في المستشفيات الرسمية هناك مائتا ألف مريض بالزهري ومائة وستون ألف مصاب بالسليلان في كل سنة. ويموت في أمريكا ما بين ثلاثين وأربعين ألف طفل بمرض الزهري الموروث وحده في كل سنة.

رسول الله ﷺ الحد بعد اعترافها بجريمة الزنا. قال: «لقد تابت توبة لو قسمت على سبعين لو سعتهم» ولأن من أقيم عليه الحد في الدنيا لا يعاقب في الآخرة. وقالوا إن الحدود زواجر وجوابر. جوابر لمرتكب الجريمة وزواجر لغيره وفصل بعضهم، فقال: شرعت الحدود زجراً عن ارتكاب ما يوجبها من المعاصي، وقيل جبراً لذلك.

وقد أجمع الماهرون في أمراض النساء على أن ٧٥٪ من النساء اللاتي تجري العملية الجراحية على أعضائهن الجنسية، يوجدن متأثرات بمرض السيلان. انتهى.

أما الطاعون الجديد وهو الإيدز - هذا المرض اكتشف حديثاً ونشر الرعب والخوف والقلق في الأقطار المنتشر فيها ارتكاب هذه الفاحشة. وهذا المرض وقف الأطباء أمامه مكتوفي الأيدي لانتشاره بسرعة، ولم يكتشفوا له علاجاً. هذا المرض نشرت عنه جريدة «المسلمون» العدد ٢٢٧ بتاريخ ٦ ذي القعدة من عام ١٤٠٩ هـ هذا الخبر نقلاً عن وكالات مونتريال وهو:

«تجمع في هذا الأسبوع أحد عشر باحثاً في المؤتمر الدولي الخامس لمرض الإيدز لمراجعة ما تم. الصورة قائمة في التسعينات الميلادية ستتضاعف فرص الإصابة بهذا المرض ٩ مرات من الثمانينات الحالية عندما يبدأ الانتشار كوباء. الدكتور «جوناثان مان» مدير برنامج الإيدز في منظمة الصحة العالمية ذكر أن: ٥٠٠,٠٠٠ يعانون من انهيار المناعة، بينما هنا ٥ - ١٠ ملايين الآن يحملون فيروس الإيدز. حذر د. مان من أن المرض يتشر في البلدان التي يظهر فيها ويخترق إلى بلدان جديدة. إلى الآن لم يعرف عقار طبي يشفي من هذا المرض، لكن كل ما عُرف يؤخر وفاة المصاب سنتين فقط. الجدير بالذكر أن من أبرز أسباب الإصابة بالإيدز وانتقاله بالعدوى الزنى واللواط والسحاق، ونقل الدم الملوث. المؤتمر تحدث أمام رئيس وزراء كندا ورئيس جمهورية زامبيا د. كاوندو الذي توفي ابنه بسبب الإيدز» انتهى. وصدق رسول الله ﷺ حيث قال: «إذا ظهر الزنا والربا في قرية فقد أحلوا بأنفسهم عذاب الله» رواه الحاكم.

هذه بعض من أضرار الزنا، وقالوا إن الزنا أشد ضرراً من القتل لأن القاتل لا يسلب إلا فرداً أو أفراداً من المجتمع. ولكن الزنا يعتدي على المجتمع بأسره وعلى الأجيال القادمة. إذ أن هذه الأمراض التي يسببها لا تقتصر آثارها السيئة على الجيل الحاضر، بل تتعداها إلى الأجيال القادمة، ولا خلاص من هذه الأمراض التي حلت بهم إلا من طريق شرع الله ﷻ هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا بِهِ.

بعد هذا ألا ترى أن الإسلام حكيم في حكمه لتمع هذا الوباء، أنجعل من ارتكب هذه الفاحشة وتبجح بالدعارة وبارشها في مكان غير مستتر حتى شاهده أربعة نفر ثقات عدول

والأول مبني على القول بأن الحدود زواجر، والثاني مبني على القول بأنها جوابر. والراجح أنها في حق الكافر زواجر وفي حق المسلم جوابر. لأن من عوقب في الدنيا فإنه في الآخرة لا يعاقب على المعاصي التي أقيم عليه حدها، لأن الله أكرم من أن يعاقب على الذنب مرتين.

ولا يثبت الزنا إلا بالإقرار، أو بشهادة أربعة شهود ثقات عدول، رؤية حقيقية كرؤية الميل في المكحل^(١). لكن قالوا كيف أن القتل يثبت بشاهدين مع أن القتل أعظم؟ للإمام جعفر الصادق كلام عظيم جداً حول هذا الموضوع معناه أن جريمة القتل وإن كانت جريمة عظيمة

مشاهدة حقيقة، مستحقاً للعقاب، وعقابه إن كان غير محصن كالعلاج وهو الضرب مائة جلدة وعزل عن مجتمعه سنة. أما من ارتكب هذه الفاحشة على الكيفية التي ذكرناها وهو محصن - سواء من كانت زوجته في عصمته أو مطلقة - فهو الذي عرف الطريق الصحيح النظيف وجربه ثم عدل عنه فعدوله إلى الزنا ينبيء بفساد فطرته وانحرافها وهو العضو الفاسد في جسم الإنسان الذي يتزايد في جسم صاحبه. فحرصاً على سلامة جسم المجتمع من سرطان هذه الجريمة كان من الواجب بتر هذا العضو الذي لا يرجى من بقائه إلا الفساد، وإقامة الحد عليه بهذه الشدة - والشدة في محلها تعدّ رحمة - تلقى في قلوب الآخرين من الهيبة والروعة ما يردع غيره عن ارتكاب هذه الجريمة. وليحقق كبح جماح غريزة الإنسان الجنسية وضبطها بضابط خلقي يضمن استعمالها في بناء نطاق صالح مطهر بدلاً من إهمالها وتضييعها في الفوضى والهيّاج الجنسي، فلا يستفزع هذه العقوبة إلا من لم يدرس نظرة الإسلام على حقيقتها للجريمة والعقاب، أو الذي يبيح لنفسه ارتكاب هذه الجريمة ومصر على ارتكابها بحيث لو طبق النظام الإسلامي لشمله، فهو يخشى هذا النظام ويحاول ستره أو تشويهه. هذا ما أردت توضيحه، ومن أراد الاطلاع على المزيد من ضرر هذه الجريمة وما تقاسيه الشعوب اليوم التي تبيح هذه الفاحشة فليراجع كتاب الحجاب لأبي الأعلى المودودي وكتاب الموسوعة الطبية الإسلامية للدكتور خالص حلبي:

﴿هَذَا نَذِيرٌ مِّنَ النَّذْرِ الْأَوَّلِ ۖ (٥٦) أَرَفَتِ الْآرَافَةَ (٥٧) لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ (٥٨) أَفَإِن هَذَا كَلِمَتٌ تَقْجُونَ (٥٩) وَتَضْحَكُونَ وَلَا تَتَكُونُ (٦٠) وَأَنْتُمْ سَيِّدُونَ (٦١) فَاعْبُدُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوا ۖ (٦٢)﴾

صدق الله العظيم.

(١) وهذه الرؤية شبه مستحيلة إلا من كان متبجحاً وعمل الفاحشة على مرأى من الناس غير مستتر، ولهذا لم يثبت الحد إلا بالإقرار.

الزنا

الزَّنا: هو إيلاجُ المكلفِ^(١) الواضح^(٢) حَشَفَتُهُ^(٣)
الأصْلِيَّةُ^(٤) المتَّصِلَةُ^(٥). أو قَدَرَهَا عِنْدَ فَقْدِهَا^(٦) في فَرْجٍ^(٧)

-
- (١) ولو سكران متعديا بسكره، وخرج به الصبي والمجنون فليس إيلاج كل منهما زنا حقيقة بل هو زنا صورة.
- (٢) خرج به الخنثى المشكل إذا أولج آلة الذكور في فرج فلا يسمى إيلاجه زنا لاحتمال أنوثته وكون هذا عضواً زائداً.
- (٣) خرج به غيرها كأصبعه أو بعضها.
- (٤) خرج بها الزائدة ولو احتمالاً كما لو اشتبه الأصلي بالزائد وأولج أحدهما فلا نحكم بأن ذلك زنا للشك في كونه أصلياً.
- (٥) فلو أدخلت حشفة ذكر مبان فرجها لم يسم ذلك زنا لعدم الاتصال.
- (٦) فلو أدخل قدرها عند وجودها كأن ثنى ذكره وأدخل قدرها لم يسم إيلاجه زنا.
- (٧) فمن وطئ فيها دونه عزز فقط.
-

لكن لا تتعدى نفساً أو عدة أنفس، لكن فاحشة الزنا ضررها أكثر على المجتمع وما يترتب عليها من اختلاط الأنساب، ولما أن الطبع البشري خلق الله فيه الشهوتين، شهوة الغضب وشهوة الميل الجنسي لهذا جعل الشرع ثبوت الزنا بأربعة شهود للتأكد منه ولخطورته ولهذا جاء في الحديث الصحيح قوله: «الولد للفراش» مع أن النبي ﷺ قال: «احتجبي منه يا سودة» وفيه دليل على أنه عرف الانحراف. لكن الشرع جعل للزوج مخرجاً لنفي الولد إذا تيقن أنه ليس منه فله رفضه بالملاعنة. وكذلك جعل أربعة شهود لأن الفعل من اثنين فعلى كل واحد شاهدان.

الزنا

الزنا هو إيلاج المكلف الواضح حشفته الأصلية المتصلة أو قدرها

وَاضِحٌ ^(١) مُحَرَّمٌ لِعَيْنِهِ ^(٢) فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ^(٣) مُشْتَهَى طَبْعاً ^(٤) مَعَ
الْخُلُوءِ عَنِ الشُّبْهَةِ ^(٥) .

-
- (١) خرج به فرج الخنثى المشكل فإن الإيلاج فيه لا يسمى زنا.
(٢) خرج به المحرم لعارض حيض ونحوه، فلو وطئ زوجته وهي حائض أو صائمة أو محرمة لم يكن زنا.
(٣) خرج به ما لو وطئ زوجته يظنها أجنبية فليس ذلك زنا لأن وطأها وإن كان محرماً في ظنه ليس محرماً في نفس الأمر.
(٤) خرج به وطء الميتة والبهيمة.
(٥) خرج به وطء الشبهة سواء كان شبهة فاعل كأن وطئ أجنبية يظنها زوجته وهذا الوطء لا يتصف بحل ولا حرمة، أو شبهة طريق وهي التي قال بحلها عالم، أو شبهة محل كأن وطئ الأمة المشتركة.
-

عند فقدانها في فرج واضح محرم لعينه في نفس الأمر مشتتهى طبعاً مع الخلو
عن الشبهة .

هذه الشروط التي ذكرها المصنف كلها للفرار من هذه الفاحشة
التي تعيب الإنسان . فلا يقال لها زنا إلا إذا اكتملت فيها هذه
الشروط .

الشرط الأول: إيلاج المكلف - خرج بالمكلف الصبي والمجنون،
فيقال لإيلاجهما زنا صورة، لا زنا حقيقة . لا يترتب عليه الحد، وإنما
يعزّزان . لكن المولج فيها إن كانت مكلفة أقيم عليها الحد .

قوله: المكلف الواضح - خرج به الخنثى المشكل إن أولج أو أولج
فيه، فلا يترتب عليه حكم الزنا.

أما قوله حشفته الأصلية، قالوا لو خلق الله له ذكرين حقيقي وصوري واشتبه أيهما أولجه، والفقهاء يذكرون صورة ثانية غريبة، قالوا فلو لوى ذكره وأدخله ولا أدخل حشفته - لا يقال له زنا.

أما مقطوع الحشفة إذا أولج بقدرها فهو زنا، ولو رُكبت له حشفة صناعية والتحمت بذكره صار لها حكم الأصلية.

قوله: في فرج واضح - خرج به كما قلنا فرج الخنثى المشكل.

أما قوله: محرّم لعينه - قالوا خرج به المحرم لعارض كالحيض. كمن وطىء زوجته وهي حائض أو وهي محرّمة بالحج أو العمرة لكن قالوا: لو أحرمت المرأة زوجها حاضر معها بدون إذن له أن يحللها ولو بالوطء ولا كفارة عليها ولا عليه لأن حقه أقدم.

وقوله: في نفس الأمر - فلو وطىء زوجته يظنها أجنبية فليس بزنا لأنه ليس محرماً في نفس الأمر. أما لو تزوج محرماً له، فإن كان جاهلاً ثم تبين له الأمر وجب عليه اعتزالها وكان زواجه شبهة ولا شيء عليه. أما إن كان عامداً عالماً أنها محرّم له فالنكاح باطل بالإجماع، فإن وطئها أقيم عليه الحد^(١).

قوله: مشتهى طبعاً - خرج به وطء الميتة والبهيمة مع أن هناك نهياً شديداً عن إتيان البهائم. لكن لا يترتب عليه حد الزنا، ويجب عليه الغسل، لأن الغسل يجب بالإيلاج مطلقاً، وقد تقدم معنا الكلام عليه.

قوله: مع الخلو عن الشبهة - فلو ظن أنها زوجته فلا يترتب على وطئها حد. مع أن وطأها حرام بعينه، لأنها زوجة غيره. لكن الشبهة في

(١) وكذا في كل نكاح أجمع على بطلانه، كنكاح خامسة أو متزوجة أو نكاح المطلقة ثلاثاً، إذا وطىء فيه عالماً بالتحريم فهو زنا. اهـ من مغني ابن قدامة.

حد الزاني المحصن

حَدُّ الزَّانِي الْمُحْصَنِ الرَّجْمُ بِحِجَارَةٍ مُعْتَدِلَةٍ^(١) حَتَّى يَمُوتَ .

(١) أي بحيث تكون بقدر ملء الكف لا بحصى صغير لئلا يطول عليه الأمر ولا بحجارة كبيرة لئلا يموت حالا فيفوت المقصود وهو التنكيل.

الوطء لا يقال له زنا، ولا يعاقب ولا يعزرر. إنما الولد ينسب إليه بشرطه ويلزم المرأة العدة، وعليه مهر المثل. ولو نادى أعمى على زوجته فجاءته غيرها ووطئها لزمها الحد. دونه.

ولو ثبت الوطء بين رجل وامرأة فقالت المرأة هو زوجي. وقال الرجل إنها زوجتي صدقا عندنا في ظاهر الأمر. وهل للحاكم البحث والتأكد من صحة قولهما؟ نص العلماء عليه وقالوا لو سأله الحاكم: متى عقدت بها؟ وفي أي مكان تم العقد؟ قالوا المعتمد لا يجب عليه الجواب بأكثر من قوله إنها زوجتي بعقد صحيح. لكن بعض العلماء بحث المسألة، وقال إذا دخلت الريبة فللحاكم الحق في السؤال والتأكد عن كيفية العقد ومتى كان.

حد الزاني المحصن

حد الزاني المحصن الرجم بالحجارة معتدلة حتى يموت.

هنا سؤال عن المحصن. من هو الزاني المحصن؟

الزاني المحصن هو المكلف الذي أولج في نكاح صحيح.

وهل يشترط أن يقع في الزنا وزوجته لا تزال في عصمته؟ أو ولو

تزوج وطلق ووقع فيه وهو مفارق زوجته؟

قالوا: المحصن من تزوج بنكاح صحيح سواء كانت زوجته في عصمته أو مفارقتها بعد أن أولج فيها. أما لو نكح نكاحاً فاسداً فلا يقال له محصناً. ولو زنا قبل أن يحصن ثم أحصن وزنا قالوا يجلد أولاً زجراً لغيره ثم يرجم. لأنهما عقوبتان مختلفتان، فلا يتداخلان لكن يسقط التغريب بالرجم.

وقال بعضهم لا يجلد مع الرجم، اعتمده في التحفة والنهاية خلافاً للفتح كالأسنى، حيث جريا على أنه يحد ثم يرجم ويسقط عنه التغريب. لكن المعتمد ما قاله النووي قبل ابن حجر والرملي: ولا حد على المرأة إذا أكرهت على التمكين من الزنا لقوله ﷺ: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» فهي مسلوقة الاختيار، فلم يجب عليها الحد كالنائمة.

وهل يجب على الرجل إذا أكره على الزنا؟ فيه وجهان: أحدهما وهو المذهب لا يجب عليه لما ذكرناه في المرأة، والثاني أنه يجب لأن الوطء لا يكون إلا بالانتشار الحادث عن الشهوة والاختيار. وقيل عند الجعفرية أن الزاني المحصن هو الذي زنا وزوجته حاضرة.

حكم اللواط

واللواط محرم لقوله تعالى: ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾.

فسماه فاحشة، وقد قال عز وجل: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ ولأن الله عز وجل عذب بها قوم لوط بما لم يعذب به

حد الزاني الغير المحصن

حَدُّ الزَّانِي الْغَيْرِ الْمُحْصَنِ : مائَةٌ جَلْدَةٍ^(١) وَتَغْرِيبُ عَامٍ^(٢) ،
إِنْ كَانَ بِالْغَا عَاقِلًا حُرًّا ، وَنِصْفُ ذَلِكَ إِنْ كَانَ بِالْغَا عَاقِلًا رَقِيقًا ،
وَلَا حَدَّ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ^(٣) .

(١) ولاء؛ فإن فرقتها، فإن دام الألم لم يضر؛ وإن زال، فإن كان الماضي خمسين لم يضر لحصول حد في الجملة وهو حد الرقيق، وإن كان دونها وجب الاستئناف.

(٢) إلى مسافة القصر فأكثر، فلو رجع إلى دون مسافة القصر رد واستؤنفت المدة، فإن كان غريباً غرب إلى غير بلده، ولا بد أن يكون بين البلد الذي يغرب إليه وبين بلده مسافة القصر كالمسافة التي بينه وبين بلد الزنا، وتحسب مدة العام من أول سفر الزاني لا من وصوله إلى مكان التغريب.

(٣) بل يؤدبان بما يزرهما عن الوقوع في الزنا إن كان لهما نوع تمييز.

أحداً، فدل على تحريمه. ومن فعل ذلك وهو ممن يجب عليه حد الزنا وجب عليه الحد.

وفي حده قولان: أحدهما وهو المشهور من المذهب: أنه يجب فيه ما يجب في الزنا. فإن كان غير محصن وجب عليه الجلد والتغريب، وإن كان محصناً وجب عليه الرمي.

والقول الثاني: أنه يجب قتل الفاعل والمفعول به لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به».

ولأن تحريمه أغلظ فكان حده أغلظ.

وكيف يقتل؟ فيه وجهان: أحدهما أنه يقتل بالسيف، لأنه أطلق

المحصن

المُحْصَنُ: هو البالغُ العاقلُ الحرُّ الذي غَيَّبَ حَشَفَتَهُ أو قَدَرَهَا من مَقْطُوعِهَا حَالِ بُلُوغِهِ وَعَقْلِهِ وَحُرِّيَّتِهِ بِقُبُلٍ في نِكَاحٍ صَحِيحٍ^(١).

القذف

القَذْفُ لغةً: الرَّمْيُ، وشرعاً: الرَّمْيُ بِالزَّنا في مَعْرَضِ التَّعْيِيرِ^(٢).

(١) فلا إحصان بوطء في ملك يمين ولا بوطء شبهة أو نكاح فاسد، ولا إحصان لصبي ومجنون ومن به رق، فلا يرجم من وطء وهو ناقص ثم زنى وهو كامل، ويرجم من كان كاملاً في الحالين وإن تخللها نقص كجنون.

(٢) خرج بالرمي بالزنا الرمي بغيره من الكبائر كيا تارك الصلاة أو يا مرائي فيجب فيه التعزير فقط للإيذاء دون الحد، وخرج بجهة التعيير الشهادة بالزنا إذا كان الشهود أربعة، فإن نقصوا عن الأربعة كانت شهادتهم قذفا فيحدون لأن ذلك تعيير حكماً.

القتل في الخبر فانصرف إطلاقه إلى القتل بالسيف.
والثاني؛ أنه يرجم، لأنه قتل وجب بالوطء فكان بالرجم كحد الزنا.

ويقتل على القول الثاني سواء كان محصناً أو غير محصن. وقالوا إن اللواط أفحش من الزنا.

القذف

القذف لغة: الرمي - وشرعاً: الرمي بالزنا في معرض التعيير.

صورة القذف

صورةُ القَذْفِ: أن يَقُولَ زيدٌ: عَمَرُو زَانٍ، أو يَقُولَ لَهُ: يَا زَانِي أو زَنَيْتَ^(١).

(١) وهذه كلها صرائح. والكناية كقوله لرجل: يا فاجر يا فاسق يا خبيث، ولامرأة يا فاجرة يا فاسقة يا خبيثة، وتعريضه ليس قذفاً كذا ابن الحلال وأنا لست بزنان.

ولفظَةُ قَذْفٍ فلانٌ فلاناً في اللغة العربية بمعنى سبّه أو شتمه أو رماه بالفاحشة. لكن القذف في عرف الشرع هو القذف بالزنا. أما لو قال: يا فاجر، يا فاسق، يا خبيث، هذه الألفاظ لغة يقال لها قذفاً، ويقال لها قذفاً شرعاً أيضاً، لكن يترتب عليها التعزير.

أما القذف شرعاً والذي يترتب عليه الحكم الشرعي الذي سيأتي معنا فهو القذف بالزنا. الفرق بين القذفين، أن القذف الشرعي يترتب عليه الحد، والقذف العرفي أو اللغوي يترتب عليه التعزير.

وصورة القذف الذي يترتب عليه الحد كقول زيد: عمرو زان أو يقول له: يا زاني، أو زنيت. هذه كلها ألفاظ صريحة.

ومن الأخطاء التي يقع فيها كثير من الرجال قوله: «لست ولدي» - قال أهل العلم هذا قذف لأمه، كأنها حملت به من الشارع. ومثله من قال: «لست بولد فلان» هذا قذف كذلك، وهو صريح. لكن أهل حضرموت اعتبروها من الكنايات، لأنه يجوز أن يريد بقوله: لست بولدي أي لا تشبهني، فأخلاقك ليست كأخلاقي ولا أعمالك كأعمالي،

حد القذف

حَدُّ الْقَذْفِ ثَمَانُونَ جَلْدَةً: إِذَا كَانَ الْقَاذِفُ حُرًّا، وَأَرْبَعُونَ إِذَا كَانَ رَقِيقًا.

ويقوله: «لست بولد فلان» مثله حملوا هذه الألفاظ على الكناية^(١)، وإلا فالحقيقة أنها ألفاظ صريحة وعلى كل حال من علم فليتنبه.

حد القذف

حد القذف ثمانون جلدة إذا كان القاذف حرًّا، وأربعون إذا كان رقيقاً.

إذا ثبت القذف وطلب المقذوف إقامة الحد لأنه لا يقام الحدّ بدون طلب المقذوف - فإذا طلبه، فالحد على الحر ثمانون جلدة وعلى الرقيق أربعون، لأن عليه نصف ما على الحر.

وهل لولي الأمر إذا سمع شخصاً يقذف آخر أن يقيم عليه الحد من غير طلب من المقذوف؟ قالوا: لا يحق له ذلك. إنما يطلب من المقذوف أن يقدم دعواه، فإذا قدّمها أقام عليه الحد. أما إذا عفى عنه المقذوف سقط عن القاذف الحد. ولولي الأمر أن يعزر القاذف من غير طلب المقذوف من أجل المصلحة العامة.

(١) أشار إلى هذا المعنى صاحب الشرح الكبير أبي الفرج بـ جـ ١٠ ص ٢٢٣.

شروط وجوب حد القذف

شُرُوطُ وَجُوبِ حَدِّ الْقَذْفِ أَحَدَ عَشَرَ: أَنْ يَكُونَ الْقَاذِفُ
بَالِغاً، وَأَنْ يَكُونَ عَاقِلاً^(١)، وَأَنْ يَكُونَ مُحْتَاراً^(٢)، وَأَنْ يَكُونَ
مُلْتَزِماً لِلْأَحْكَامِ^(٣)، وَأَنْ لَا يَكُونَ مَأْذُوناً لَهُ فِي الْقَذْفِ^(٤)، وَأَنْ لَا
يَكُونَ وَالِدًا.....

-
- (١) فلا يجد الصبي ولا المجنون بقذفهما شخصاً، ويعزران عليه إن كان لهما نوع تمييز، ويسقط بالبلوغ والإفاقة .
(٢) فلا حد على مكره بفتح الراء في القذف، ولا على مكره بكسرهما فيه أيضاً.
(٣) فلا حد على حربي .
(٤) فلو أذن لغيره في قذفه فلا حد عليه .
-

شروط وجوب حد القذف

شروط وجوب حد القذف أحد عشر :

أَنْ يَكُونَ الْقَاذِفُ بَالِغاً، وَأَنْ يَكُونَ عَاقِلاً، وَأَنْ يَكُونَ مُحْتَاراً وَأَنْ
يَكُونَ مُلْتَزِماً لِلْأَحْكَامِ. وَأَنْ لَا يَكُونَ مَأْذُوناً لَهُ فِي الْقَذْفِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ
وَالِدًا لِلْمَقْذُوفِ، وَأَنْ يَكُونَ الْمَقْذُوفُ مُسْلِماً، وَأَنْ يَكُونَ بَالِغاً، وَأَنْ يَكُونَ
عَاقِلاً، وَأَنْ يَكُونَ حُرّاً، وَأَنْ يَكُونَ عَفِيفاً.

إذا ثبت القذف - وقلنا بالحد المذكور هل هو مطلق، بحيث لو ادعى شخص على آخر أنه قذفه، وثبتت الدعوى، حالاً نجري عليه الحد؟ قالوا لا نجري عليه الحد إلا إذا اكتملت في القاذف ستة شروط وخمسة في المقذوف. فشروط القاذف هي كما مرت الآن ١ و ٢ أن يكون

لِلْمَقْذُوفِ^(١)، وَأَنْ يَكُونَ الْمَقْذُوفُ مُسْلِمًا^(٢)، وَأَنْ يَكُونَ
بَالِغًا^(٣)، وَأَنْ يَكُونَ عَاقِلًا^(٤)، وَأَنْ يَكُونَ حُرًّا^(٥)، وَأَنْ يَكُونَ
عَفِيفًا^(٦).

(١) أي له عليه ولادة، فلو قذف الأب أو الأم وإن علا ولده فلا حد عليه، لكن يعزر للإيذاء.

(٢) فلا حد بقذف الشخص كافراً لأنه غير محصن هنا؛ وقد يجب الحد بقذف الكافر بأن يقذف مرتداً بأنه زنى في حال إسلامه فيجب عليه الحد ولا يسقط برده ولو مات مرتداً ويستوفيه وارثه لولا الردة.

(٣) أي حال القذف.

(٤) حال القذف، وقد يجب الحد بقذف المجنون بأن يقذفه بأنه زنى في حال إفاقته فيجب عليه ولا يسقط بجنونه.

(٥) حال قذفه. وقد يجب الحد بقذف العبد بأن قذفه بزنا أضافه إلى حال حرته قبل طرو الرق. وصورته: أن يسلم الأسير وهو حر ثم يختار الإمام فيه الرق ثم يقذفه شخص وهو رقيق بزنا أضافه إلى حال حرته بعد أن أسلم وهو أسير وقبل أن يختار فيه الإمام الرق.

(٦) أي عن الزنا وعن وطء زوجته في دبرها وعن وطء محرمه المملوكة له، فلا يجب الحد على قاذف من فعل شيئاً منها ولو مرة ولو تاب وصار ولياً لله تعالى، وما ورد من أن «التائب من الذنب كمن لا ذنب له» فإنما هو بالنظر لأمر الآخرة.

مكلفاً وهو البالغ العاقل - وخرج به المجنون والصبي، فلا يقام عليهما الحد، ولكن يعزران.

٣ - أن يكون مختاراً - خرج به المكره، ينظر في الإكراه إذا كان المكره قادراً على أن ينفذ ما هدد به ولم يكن لذلك المكره دفاع يقدر أن

يدافع به، فلا حد عليه. وإذا قلنا لا حد عليه، فهل يقام الحد على المكره؟ قالوا: لا، إلا إذا كان المكره يعتقد وجوب الطاعة - كالأعجمي - قالوا: لمجدد المكره، بخلاف القتل لأنه إزهاق نفس، وهذا للتأديب هذا على القول بالقصاص من المكره فقط.

٤ - وأن يكون ملتزماً للأحكام - خرج به الكافر الحربي فإنه ليس ملتزماً بالأحكام. وكذا المؤمن والمعاهد أما الذمي إذا قُذِفَ أقيم عليه، وإذا قُذِفَ أقيم على قاذفه الحد. لأن هناك فرقاً بين الذمي وبين المؤمن والمعاهد. فالذمي ملتزم بالأحكام التي اشترط عليه التزامه بها ويدفع الجزية.

٥ - وأن لا يكون مأذوناً له في القذف، فلو قال شخص لآخر: أذنت لك في قذفي، فهذا هدر نفسه وأباح عرضه.

٦ - وأن لا يكون والداً للمقذوف - لأنه يترتب على إقامة الحد على الوالد إهانة الولد لوالده، وكما جاء في القصاص من كان سبياً في الوجود فلا يكون سبياً للعدم من ابنه، هذا معناه، لكن كل من قلنا عنه لا يقام عليه الحد ليس بمعنى أنه يترك بدون عقاب وإنما يُعزَّر. هذه الشروط التي تجب أن تتوفر في القاذف لوجوب إقامة الحد عليه مع توفر الشروط الباقية في المقذوف.

٧ - وأن يكون المقذوف مسلماً - لأن المسلم له حرمة، وقالوا إن الذمي كذلك، أما المعاهد والمؤمن فهما أقل حرمة من الذمي.

وإذا كان القاذف سكران، وجدنا في مذهب الشافعي قولين فيه. القول الأول: وهو المعتمد وعليه التقرير، أن المتعدي بسكره يعاقب زجراً

ما يسقط به حد القذف

يَسْقُطُ حَدُّ الْقَذْفِ بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَى الزَّنا، وَعَفْوُ الْمُقْذُوفِ، وَلِعَانِ قَاذِفِ زَوْجَتِهِ.

له ولأمثاله ويعتبر مكلفاً، حتى إنهم يقولون لو وهب لشخص نقوداً ملكها. والقول الثاني: أن السكران لا يحد مطلقاً وإن تعدى بسكره، وهو قول بعض الأئمة أيضاً، يقولون إنه غير مكلف لأنه فاقد الحواس، ولا يعلم ما يقول. وإذا كان مقذوفاً فهناك تفصيل في حكمه إذا وصل سكره إلى درجة يجعله يفقد حواسه بالكلية، أو بقي معه نوع تمييز وهو متعدد بسكره فلا يحد قاذفه وفي غيرهما يحد.

٧ و ٨ و ٩ و ١٠ - أن يكون بالغاً عاقلاً وأن يكون حراً وأن يكون عفيفاً.

هذه الشروط الأربعة والشروط التي قبلها كلها شروط المقذوف. وعرفنا أن البلوغ والعقل شرطان للقاذف والمقذوف. والحرية شرط خاص بالمقذوف، وأن يكون عفيفاً. أما إذا كان غير عفيف - قالوا لو حتى زنى ولو مرة في عمره يعتبر غير عفيف، لأن عرض الإنسان مثل الزجاجة كسرها لا يجبر.

ما يسقط به حد القذف

يسقط حد القذف بأحد ثلاثة أشياء: إقامة البينة على الزنا، وعفو المقذوف، ولعان قاذف زوجته.

إذا نفى الرجل الولد الذي وضعت زوجته وجب عليه حد القذف،
لأنه رماها بالزنا، فإذا لاعن سقط عنه الحد، ووجب حد الزنا على المرأة،
ويسقط عنها بالملاعنة أيضاً.

حكم الشهود إذا لم تقبل شهادتهم

وإذا لم تثبت الجريمة بشهادة الشهود، هل يعتبرون قاذفين وعليهم الحد؟.

جاء في تعريف القذف: أن يقصد به التعبير أما إذا قصد به الشهادة، وكانوا أربعة، فقد اكتمل عدد الشهداء، هؤلاء لا يقال لهم قاذفون، لأنهم لم يقصدوا التعبير، وإنما قصدوا أداء الشهادة الواجبة. لكن لو تقدم ثلاثة فقط - قالوا: يقام عليهم الحد، لأنه إذا لم يكمل العدد لا يطلب منهم التقدم بالشهادة، فإذا تقدموا بالشهادة وهي ناقصة الأركان فإنما هو تواطؤ منهم على أنهم يعيرونهم.

لكن الحنفية والحنابلة وكذا في بعض أقوال الشافعية يقولون: إذا كان الشهود أقل من أربعة فلا يعتبرون قذفة، ولا يقام عليهم حد القذف، لأنهم جاءوا شاهدين لا قاذفين.

لكن إذا دخلت الريبة، هل للحاكم أن يشدد في ثبوت عدالتهم؟ وهل لو جاء ثلاثة أشخاص مستورو العدالة وشهدوا، هل نقبل شهادتهم؟ أو لا بد من التزكية؟ المسألة فيها خلاف لأن هناك قولاً قوياً - وهو الأول - أنهم يجلدون حد القذف^(١). لأن سيدنا عمر رضي الله عنه

(١) نقلنا النص من مغني ابن قدامة ج ١٠ ص ١٧٨ - ١٨٠

حدّ أبا بكرة ونافعاً وشبل بن معبد لما شهدوا على المغيرة بن شعبة بالزنا، وتوقف زياد وقال: يا أمير المؤمنين: رأيت أستا ينبؤ، ونفساً يعلو، ورأيت رجليها فوق عنقه كأنها أذنا حمار ولا أدري ما وراء ذلك» فقال عمر: الله أكبر، وأمر بالثلاثة فضربوا.

وفي هذه القضية إشكال دائماً يخطر ببالي. وهو أن أبا بكرة بعد أن جلده سيدنا عمر شهد مرة ثانية وقال أشهد بالله إنه لزان. فأراد سيدنا عمر أن يجلده مرة ثانية، فقال له الإمام علي: إن جلده فارجم صاحبك، فتوقف سيدنا عمر.

الإمام علي اعتبر هذه الشهادة مكّمة للثلاث الشهادات التي ثبتت، فصارت أربع شهادات. وسيدنا عمر يريد أربعة أشخاص يشهدون.

وإذا قلنا: سيدنا علي قاس على شهادة اللعان، إذا شهد الزوج الملاعن أربع شهادات على زوجته نفى عنه الولد. لأن القياس قوي أشكل عليه الربط بالجلد.

حد شرب المسكر

حَدُّ شُرْبِ الْمُسْكِرِ ^(١) أَرْبَعُونَ جَلْدَةً ^(٢) إِذَا كَانَ الشَّارِبُ حُرّاً، وَعَشْرُونَ جَلْدَةً ^(٣) إِذَا كَانَ فِيهِ رِقٌّ.

(١) من كل ما فيه شدة مطربة بأن أرغى وأزبد فإنه متى صار فيه الشدة المذكورة حرم شربه وحدّ به وصار نجساً ومحل الحد به إن كان صرفاً وإن لم يسكر لقلته، بخلاف ما لو شربه في ماء استهلك فيه أو أكل خبزاً عجن دقيقه به أو لحماً طبخ أو معجوناً هو فيه فلا حد به، وخرج بالشراب النبات كالأفيون فلا حد فيه وإن حرم ما يخدر العقل منه، بخلاف ما لا يخدر العقل منه لقلته فلا يجرم. ويجوز تناول ما يغيب العقل منه لقطع عضو متأكلاً أو نحوه بخلاف تعاطي الشراب المسكر فلا يجوز تعاطيه لذلك.

(٢) ويجوز أن يبلغ به ثمانين على وجه التعزير.

(٣) ويجوز أن يبلغ به أربعين على وجه التعزير.

حد شرب المسكر

حد شرب المسكر أربعون جلدة إذا كان الشارب حرّاً وعشرون جلدة إذا كان فيه رق.

إذا شرب شخص المسكر المائع الذي يزيل العقل - وجب عليه الحد.

وعندنا نحن الشافعية ما أسكر كثيره فقليله حرام.

فإذا قلنا بحرمة قليله ولم يزل عقله - قالوا: عليه الحد. وهو أربعون جلدة في حق الحر، وعشرون في حق العبد. قالوا: ويجوز للإمام أن يجعله ثمانين جلدة في حق الحر، وأربعين في حق العبد وتعتبر الزيادة

شروط وجوب حد شرب المسكر

شروط وجوب حدّ شرب المسكر ستة: كون الشارب مُكَلِّفًا^(١)، وكونه مختاراً^(٢)، وكونه ملتزماً للأحكام^(٣)، وكونه عالمًا بالتحريم^(٤).....

(١) خرج به الصبي والمجنون لرفع القلم عنهما.

(٢) خرج به المكره، ويجب عليه أن يتقايأه بعد زوال الإكراه.

(٣) خرج به الحربى لعدم التزامه للأحكام والذمي أيضاً لأنه لا يلزم بالذمة ما لا يعتقده.

(٤) خرج به الجاهل بالتحريم لقرب عهده بالإسلام، أو لكونه نشأ بعيداً عن العلماء فلا حد عليه، بخلاف من علم الحرمة وجهل الحد فإنه يجب عليه الحد.

تعزيراً . والفرق بين الحد والتعزير يأتي في الضمان، فلو مات من الحد في الأربعين جلدة لا ضمان، أما إذا مات بسبب الزيادة عن الحد ضمن الإمام. فالتعزير مضمون. لكن الأئمة الثلاثة يقولون كلهم إن حد المسكر ثمانون على الحر وأربعون على الرقيق^(١).

شروط وجوب حد شرب المسكر

شروط وجوب حد شرب المسكر ستة:

(١) دليلهم أنه روي أن عمر استشار الناس في حد الخمر، فقال عبد الرحمن بن عوف: اجعله كأخف الحدود ثمانين. فضرب عمر ثمانين، وروي أن علياً قال في المشورة: إنه إذا سكر هذى، وإذا هذى افترى فحدّوه حدّ المفترى. وحجة الشافعي أن الأربعين عمل النبي ﷺ، وفعله حجة لا يجوز تركه بفعل غيره، فحملت الزيادة من عمر على أنها تعزير يجوز للإمام فعلها من مغني ابن قدامة ج ١٠ ص ٣٢٦ - ٣٣٠.

وكونه عالماً بأنَّ المشروبَ خمرٌ^(١).....

(١) خرج به من جهل كونه مسكراً فشربه يظنه ماءً أو نحوه فلا حد عليه للعدو ويصدق في دعواه الجهل بيمينه.

- ١ - كون الشارب مكلفاً.
- ٢ - وكونه مختاراً.
- ٣ - وكونه ملتزماً للأحكام.
- ٤ - وكونه عالماً بالتحريم.
- ٥ - وكونه عالماً بأنَّ المشروب خمر.
- ٦ - وأن لا يشربه لضرورة.

قوله كونه مكلفاً - هذا شرط لكل الأحكام، لأن مناط الإسلام التكليف - وهو البلوغ والعقل - ولهذا انتُقد الشافعي حيث يقول بإقامة الحد على السكران المتعدي بسكره وهو بدون عقل.

وقوله: وكون الشارب مختاراً - أما إذا أكره على الشرب بالشروط التي ذكرناها في شروط القاذف فلا يحد ولا يعزر. إلا أنهم اشترطوا على المكره أن يتقياً المسكر بعد زوال الإكراه.

وقوله: وكونه ملتزماً للأحكام - وهو المسلم والذمي. والذمي يقام عليه الحد إذا تجاهر بالشرب، أما إذا شرب متسترأ فلا حد عليه، إنما يمنع من إظهارها فقط.

وقوله: وكونه عالماً بالتحريم. أما من كان قريب عهد بالإسلام،

وَأَنْ لَا يَشْرَبَهُ لِضُرُورَةٍ^(١).

(١) خرج به ما لو غص بلقمة ولم يجد غير المسكر فأساغها به فلا حد عليه. ويحرم التداوي بصرف الخمر لكن لا حد به للشبهة. وأما التداوي بما استهلك فيه فيجوز إذا لم يجد ما يقوم مقامه من الطاهرات كالتداوي بالنجس غير الخمر بالشرط المذكور؛ ويحرم تناول الخمر للعطش لأنه لا يزيله بل يزيده لكن لا حد فيه للشبهة، نعم إن تعين لدفع الهلاك جاز بل وجب.

أو نشأ ببيادية بعيداً عن أهل العلم ولا يعلم أن الخمر محرمة، فلا حد عليه.

وقوله: وكونه عالماً بأن المشروب خمر أما لو ظن أنه شراب فشربه فإذا هو خمر، أو أراد أن يعمل له شراب زبيب، فصب عليه الماء وتركه حتى تخمر ثم شربه معتقداً أنه شراب غير مسكر، فلا حد عليه لكن يجب عليه أن يتقيأه إذا علم أنه مسكر.

وقوله: وأن لا يشربه لضرورة. قالوا لو غصّ بلقمة وليس عنده ما يسيغها به إلا الخمر جاز له.

أما التداوي بالخمر الخالصة فحرام بدليل قول رسول الله ﷺ: «إن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليهم».

قال العلماء أي في الخالص أما المستهلك أو المخلوط بغيره فيجوز التداوي به إذا فقد غيره. ولو تداوى بالخمر الخالص فلا حد عليه للشبهة، إنما عليه الإثم.

ويقام الحد على متعاطي المسكر المائع، أما المسكر من النبات

كالحشيش وغيره فلا حد فيه، وإنما فيه تعزيزٌ. لأن النص لم يرد إلا في المسكر المائع، ولهذا اختلف العلماء في نجاسة الخمر، هل النجاسة في الكحول أم النجاسة في كونه مائعاً؟.

ففي حاشية الشبراملسي قال: إن الإمام ابن حجر يقول: إن العبرة في النجاسة بالأصل، فإن كان أصل الخمر جامداً فأذابوه فهو طاهر. وإن كان الأصل مائعاً فجمّدوه فهو نجس. قال الإمام الرملي: الحكم بالواقع والحال الذي هو فيها لا بالأصل. فتبين من هذه الأقوال اضطراب لكن الإمام أحمد يقول بنجاسة المسكر ولو كان جامداً.

فعلى هذا القول إنّ من كان يحمل في جيبه شيئاً من الحبوب المسكرة فصلاته باطلة.

من تأثير الإدمان

ذكر الإمام عيدروس بن سالم البار هذه الحكاية وهي: أن أحد شيوخ الإسلام بمكة في عهد من عهود الدولة العثمانية طُلب إلى الإستانة - أي إلى تركيا - هكذا تعبّره - فحضر وأقام بهامدةً طويلةً، ثم أصيب بمرض لم يعرف الأطباء معالجته فأتوا بطبيب ماهر، وكشف عليه وفحصه وعرف سبب المرض. فجاء إلى الخليفة والحيرة بادية عليه وأخبره أنه عرف سبب المرض لكنه قال له: لا أخبركم به لأنكم لن تصدقوني وبعد أخذ ورد كلف عليه الخليفة أن يخبره، فقال له الطبيب: إن هذا الشيخ مدمن بما يشبه الخمر فلما انقطع عنه سبب له هذا الانقطاع المرض الذي هو فيه، فإذا تناوله فسيزول عنه .

تعجب الخليفة وتعجبه أكثر لما قال له إنه مدمن، لو قال إنه يعتاد أن يتناول ما يشبه الخمر أحياناً لقلنا قد يكون ذهب الخليفة بنفسه إليه يعود و أخذ يلاطفه في الكلام ويسأله عن حاله. فشكره وطلب منه الدعاء بالشفاء له. قال له الخليفة: هل تعتاد تتناول شيئاً في بلدك ونقص عليك عندنا، فقال له: لم تقصروا وأكرمتونا ولا هناك ناقص علينا سوى التمر، فإنني أعتاده في بلدي مكة.

خرج الخليفة وأحضر تمرأ وأعطاه للطبيب فحلله، فإذا فيه مادة تشبه الخمر. فلما أكله شيخ الإسلام زال عنه المرض، هذه الحكاية أسوقها مع إجمالها فلا تعيين للأسماء فيها، والفحص الطبي وقتها لم يتقدم ومع هذا فهي واقعة.

وقد حصل عندنا في حضرموت أيام المجاعة أن صار التمر دواء، ترى البعض يغمى عليه من شدة الجوع فيغسلون الزير^(١) ويسقونه بمائه - إذا لم يجدوا التمر - فيفيق.

تحذير من شرب الخمر

الإنسان يبتلى بالسكر بعد الكأس الأولى، متى شرب أول كأس ألفه وتعود عليه.

فإذا لم تكن هناك في قلب المؤمن تقوى تقيه من هذا البلاء هلك. وكان أصحاب رسول الله ﷺ - تعودوا على الخمر في الجاهلية حتى أصبح الشراب المفضل عندهم. لكن بالتقوى والإيمان القوي لما نزل الأمر بتحريمها حالاً أقلعوا عنها وكسروا قواريرها حتى جعلوها تسيل في طرق المدينة. ومن هنا استدل من قال بعدم نجاسة الخمر، أخذ الدليل من عملهم، وقالوا لو كانت نجسة لما نجسوا بها الطرقات.

(١) إناء كبير من الخزف يجزن فيه التمر لمدة طويلة.

والإمام النووي في المجموع قال: ليس لنا دليل على نجاسة الخمر والآية التي استدل بها الشافعي على نجاسة الخمر قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ حملوها على أنها نجاسة معنوية كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾، ولكن آخر كلامه يفيد الدليل.

وشرب الخمر كبيرة من الكبائر التي لها أسوأ الأثر في حياة الإنسان الصحية والخلقية. وكان بعض كبار الصحابة رضوان الله عليهم يرى أنها أكبر الكبائر. فقد روي أن أبا بكر وعمر سألا عبد الله بن عمرو عن أعظم الكبائر. فقال شرب الخمر رواه الطبراني بإسناد صحيح. وقال ﷺ: «اجتنبوا الخمر فإنها مفتاح كل شر».

وروي عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن أبا بكر وعمر وناساً جلسوا بعد وفاة النبي ﷺ فذكروا أعظم الكبائر فلم يكن عندهم فيها علم، فأرسلوني إلى عبد الله بن عمرو أسأله فأخبرني أن أعظم الكبائر شرب الخمر. فأثبتهم فأخبرتهم فأكبروا ذلك. فذهبوا إليه جميعاً حتى أتوه في داره فأخبرهم أن رسول الله ﷺ قال: «إن ملكاً من ملوك بني إسرائيل أخذ رجلاً وخيره بين أن يشرب الخمر أو يقتل نفساً أو يزني أو يأكل لحم خنزير وإلا قتلوه. فاختر الخمر، وأنه لما شرب لم يمتنع من شيء أرادوه منه» وأن رسول الله ﷺ قال: «ما من أحد يشربها لا تقبل له صلاة أربعين ليلة ولا يموت وفي مثانته منه شيء إلا حرمت عليه الجنة، فإن مات في أربعين ليلة مات ميتة جاهلية» رواه الطبراني بإسناد صحيح والحاكم، ويحتاج إلى تأمل.

والخمر شربها مخزّب للبيوت وفساد للمجتمع . ولعل بعض الدول غير الإسلامية حرمته اليوم وظهر لها سرّ تحريم الشرع له^(١) ، وهذا يذكرنا بقول رسول الله ﷺ : «إن الله تعالى ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر»^(٢) الآن ظهرت معجزة الرسول ﷺ . فالاستشكافات التي تظهر اليوم كلها تبين لهم حكمة الشريعة الإسلامية فيما تحلل وما تحرم وصدقها . وقد أخبرني شخص أن العلماء بحثوا سرّ تحريم الإسلام للذهب على الرجال وإباحته للمرأة . فوجدوا أنه إذا استعمله الرجل يضعف عنده الباءة ويزيدها عند المرأة . والخنزير اكتشفوا أن لحمه مختلط بمكروب حتى النار لا تقتله - فسبحان الحكيم الخبير .

(١) الفضل ما شهدت به الأعداء : من كتاب التشريع الجنائي الإسلامي - لعبد القادر عودة .
وقد ترتب على الدعوة القوية لتحريم الخمر أن ابتدأت الدول غير الإسلامية تضع فكرة تحريم الخمر موضع التنفيذ من القرن الحالي ، فالولايات المتحدة الأمريكية أصدرت من عدة سنين قانوناً يحرم الخمر تحريماً تاماً وقد أصدرت الهند من سنتين قانوناً مماثلاً ، وهاتان الدولتان الكبيرتان اللتان حرمتا الخمر . أما أكثر الدول فقد استجابت للدعوة استجابة جزئية . فحرمت تقديم الخمر وتناولها في المحلات العامة في أوقات معينة من النهار أو أيام معينة من العام . كما حرمت تقديمها أو بيعها لمن لم يبلغوا سنّاً معينة . ونستطيع أن نقول بعد ذلك أن العالم غير الإسلامي أصبح اليوم مهيناً لفكرة تحريم الخمر بعد أن ثبت علمياً أنها تضر بالشعوب ضرراً بليغاً . وأن الدعوة إلى التحريم تأخذ طريقها ويشد ساعدها كل يوم وتجد من العلماء والمصلحين كل تعضيد . وإن اليوم الذي تحرم فيه كل الدول الخمر تحريماً قاطعاً لم يعد بعيداً . وإن العالم غير الإسلامي قد بدأ يأخذ بحكمة التشريع الإسلامي ويسير على أثرها ، فسجل على نفسه بذلك أنه استجاب للحق بعد أن ظل يدعو إليه ثلاثة عشر قرناً فلا يستجيب» انتهى . ج ٢ ص ٤٩٨ طبعة ١٤٠١هـ .

(٢) وفي رواية أخرى «إن الله تعالى ليؤيد الإسلام برجال ما هم من أهله» الجامع الصغير الحديثين رقم ١٧٨٩ و ١٧٩٠ .

السرقه

السَّرِقَةُ لَغَةٌ: أَخَذَ الشَّيْءَ خُفِيَةً^(١)، وَشَرْعاً: أَخَذَ الْمَالَ^(٢)
ظُلماً^(٣) خُفِيَةً^(٤) مِنْ حِرْزٍ مِثْلِهِ بِشُرُوطٍ.

(١) خَرَجَ بِهِ أَخَذَ الْمَالَ جَهْرَةً، فَلَا يُقَالُ لَهُ سَرَقَ، بَلْ يُقَالُ لَهُ نَهَبَ إِنْ اعْتَمَدَ فَاعِلُهُ الْقُوَّةَ وَالشَّدَّةَ، وَاخْتَلَسَ إِنْ اعْتَمَدَ الْهَرَبَ.

(٢) بِخِلَافِ غَيْرِهِ كَالِاخْتِصَاصِ، فَلَا يُقَالُ لِأَخْذِهِ سَرَقَ شَرْعاً وَإِنْ كَانَ يُقَالُ لَهُ ذَلِكَ لَغَةً.

(٣) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ أَخَذَ مَالٌ غَيْرُهُ يَظُنُّهُ مَالٌ نَفْسُهُ فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ.

(٤) خَرَجَ بِهِ النِّهْبُ وَالِاخْتِلَاسُ وَجَحْدُ نَحْوٍ وَدِيعَةٌ وَعَارِيَةٌ فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِمْ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ السَّارِقِ أَنَّ السَّارِقَ يَأْخُذُ الْمَالَ خُفِيَةً وَلَا يَتَأْتَى مَنْعُهُ بِسُلْطَانٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَكُلٌّ مِنَ الْمُخْتَلَسِ وَالْمُنْتَهَبِ يَأْخُذُ الْمَالَ جَهْرَةً مُعَايَنَةً فَيَتَأْتَى مِنْهُ بِالسُّلْطَانِ أَوْ غَيْرِهِ وَالْخَائِنُ يُعْطِيهِ الْمَالُكَ الْمَالَ بِنَفْسِهِ فَرُبَّمَا يَشْهَدُ عَلَيْهِ فَيَتَأْتَى تَحْصِيلُ الْمَالِ مِنْهُ بِالْحَاكِمِ إِذَا خَانَ بَعْدَ ذَلِكَ فَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ فَهُوَ الْمَقْصَرُ.

السرقه

يُرِيدُ الْمُصَنِّفُ أَنْ يَتَكَلَّمَ عَلَى السَّرَقَةِ وَحُكْمِ السَّارِقِ وَتَعْرِيفِ السَّرَقَةِ
وَشُرُوطِهَا وَالْقَطْعَ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ.

وَحَدَّ السَّرَقَةَ حَدَّ مِنَ الْحُدُودِ الَّتِي شَرَعَهَا اللَّهُ. وَشَرَعَ اللَّهُ الْحُدُودَ
لِحِفْظِ الْكَلِيَّاتِ الْخَمْسِ.

الْكَلِيَّاتُ الْخَمْسُ:

هِيَ الدِّينُ، وَالْعَقْلُ، وَالنَّفْسُ، وَالْعَرَضُ، وَالْمَالُ. فَالشَّرِيعَةُ
سَنَّتْ الْحُدُودَ لِحِفْظِ هَذِهِ الْكَلِيَّاتِ. فَمَنْ أَجَلَ حِفْظَ الدِّينِ شَرَعَ اللَّهُ حَدَّ

الرّدّة وحد تارك الصلاة حتى لا يترك أحد دينه أو يتلاعب في أركانه هذا أول حد بالنسبة لحفظ الدين .

وشرع الله حد شرب الخمر لحفظ العقل، حتى تكون العقول محفوظة، ولا يتهاون الناس في هذه الكلية المهمة .

وشرع حد القصاص لحفظ النفس، شرع القتل للمقاتل عمداً، وقطع الأطراف في قطعها .

وشرع حد القذف لحفظ العرض، فإذا رمى أحد آخر بالزنى فعليه الحد وهو الجلد حتى لا يتهاون الناس بالأعراض .

وشرع حد السرقة لحفظ المال وهو القطع . والسرقة كما عرّفها المصنف: أخذ الشيء خفية . هذا تعريف لغوي . أي يأخذ الواحد خفية فيُسمى في اللغة سرقة . لكن تعريف السرقة في الشرع هي: أخذ المال خفية من حرز مثله ظلماً وبشروط مخصوصة .

وهناك أخذ للمال ظلماً جهرة، وهذا الأخذ قد يكون بقوة فيسمى نهباً، وقد يكون مع ضعف كمن أخذ شيئاً من أمام مالكه وهرب به، فهذا يسمى اختلاساً وليس في النصب والاختلاس قطع اليد وإنما فيهما التعزير .

وقد يقول قائل: كيف لا يكون فيهما حد وهما مخالفان لحفظ المال؟ .

قالوا: الناهب والمختلس معروفان، ويمكن لصاحب الحق أن يقدم دعواه إلى ولي الأمر، ولكن الأخذ خفية - بسبب متاعب كثيرة، وقد يُتهم البريء - فشرع الله عليه حد القطع ردعاً للنفوس المريضة .

إذن عرفنا وأخذنا صورة عامة عن السرقة وحدّها. ودليل قطع يد السارق من القرآن معروف، وكل يوم نقرأه وهو قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ وهناك قراءة شاذة: (فاقطعوا أيماهما) قالوا يحتاج بالقراءة الشاذة إذا عضّدها شيء، وهنا عضّدها الحديث.

البادية والبلاغة

يقول الأصمعي: قرأت مرة غفلة مني ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ بعد ﴿نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ﴾ وهناك أعرابي أمي يتسمّع فقال: كلام من هذا؟ قلت له: إنه كلام الله. قال: أبداً ليس هذا كلام الله. قلت: هذا كلام الله. قال أعد. فقرأت الآية صحيحة ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ قال: الآن أصبت، عزّ وحكم. والله أجل من أن يقول ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ ثم يذكر بعد القطع المغفرة والرحمة. وقالوا: إنه قال عزّ فقطع ولو رحم لما قطع. وقالوا: لماذا بدأت الآية هنا بالذكر في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ وفي سورة النور بدأت الآية بالأنثى في قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ قالوا: إن الزنا لا يتأتى إلا بموافقتها وهي الموضع للجريمة فبدأ بها، أما في السرقة فليست هكذا يمكن الرجل يسرق بمفرده ويمكن للمرأة كذلك.

ولا قطع على السارق إلا بشروط نذكرها إجمالاً وهي: أخذ مال خفية ظلماً ليس له فيه حق، من حرز مثله. ولا بد أن يكون الآخذ بالغاً عاقلاً مختاراً، وأن يسرقه من حرز مثله. ونلاحظ هنا بعض الشروط تكون مزدوجة، والازدواج معناه أن يذكر الشيء مرتين أو موجوداً في

أركان السرقة

أركانُ السَّرقة^(١) ثلاثة: سارقٌ، ومسروقٌ، وسرقةٌ^(٢).

(١) أي الشرعية.

(٢) أي لغوية، وهي مطلق أخذ الشيء خفية، فلا يقال يلزم على ما ذكر جعل السرقة ركناً للسرقة فيكون الشيء ركناً لنفسه.

أمرين، فمثلاً كون المال مُحْرَظاً. هذا شرط في المسروق. وهو شرط للسارق أن يسرق المال من حرز مثله قالوا إن معظم الشروط في الغالب تكون مزدوجة بين الفاعل والذي يقع عليه الفعل.

ومن الشروط أن لا تكون للسارق في المسروق شبهة، فإذا كان له حق ولو على العموم مثل أموال المساجد العامة وأموال الأوقاف العامة وبيت المال، فالسرقة من هذه الأموال ليس فيها قطع لأن له فيها حقاً. وتسمى سرقة إنما هي غير مستوفية لشروط القطع، وفيها تعزيز. والصبي إذا سرق يؤدب^(١).

أركان السرقة

أركان السرقة ثلاثة: سارق ومسروق وسرقة وهي معروفة. لو فرضنا أن زيداً سرق جواهر من دكان - فزيد السارق والجواهر المسروق، ومسروق منه هو صاحب الدكان أما جعل السرقة نفسها ركناً فكثير

(١) تكلم أستاذنا بعد ذلك عن الحدود هل هي زواجر أم جواير؟ وحيث تقدم الكلام على هذا الموضوع في باب حد الزنا بصفحة (١٩٠) وما بعدها أسقطناه هنا لطوله حيث استغرق وتكلم عن الزنا وقضية الغامدية وذكر أيضاً قضية تاريخية قال إن بعضهم أنكروا وهي قضية ابن سيدنا عمر يقال له أبو شحمة أنه زنى وأن سيدنا عمر أقام عليه حد الجلد حتى مات. وأن أحد الصحابة رأى ذلك الابن في منامه والرسول ماسك بالولد وقال الولد للصحابي: قل لأبي طهرك الله كما طهرتني.

شروط السارق

شروطُ السَّارِقِ سِتَّةٌ: الْبُلُوغُ، وَالْعَقْلُ^(١)، وَالْإِخْتِيَارُ^(٢)،
والتَّزَامُ الْأَحْكَامِ^(٣)، وَالْعِلْمُ بِالتَّحْرِيمِ^(٤)، وَعَدَمُ الْإِذْنِ لَهُ مِنَ
الْمَالِكِ.

-
- (١) فلا قطع على صبي ومجنون.
(٢) فلا قطع على مكره بفتح الراء وكذا المكره بكسر الراء إلا إن أمر أعجمياً يعتقد وجوب الطاعة أو غير مميز بالسرقة ففعل لأنه هو السارق حقيقة، وكل من الأعجمي وغير المميز آلة له، بخلاف ما لو أمر مميزاً أو حيواناً معلماً كقرد بالسرقة ففعل فإنه لا قطع عليه، لأن كلا منهما له اختيار في الجملة، وإنما ضمن فيما لو علم نحو القرد القتل ثم أرسله على إنسان فقتله لأن القتل يجب بالمباشرة والتسبب، بخلاف الحد فإنه إنما يجب بالمباشرة.
(٣) فلا يقطع حربي ولو معاهداً ويقطع مسلم وذمي بمال مسلم وذمي، ولا يقطع المسلم والذمي بمال معاهد ومؤمن كما لا يقطع المعاهد والمؤمن بمال مسلم وذمي.
(٤) فلا يقطع جاهل بالتحريم قرب عهده بالإسلام أو بعد عن العلماء؛ فلو علم التحريم وجعل القطع قطع.
-

اعترضوا عليه وقالوا لا يكون الشيء ركناً لنفسه.

شروط السارق

شروط السارق ستة: البلوغ، والعقل، والاختيار، والتزام الأحكام، والعلم بالتحريم، وعدم الإذن له من المالك.
وبعض يعبر بشروط القطع. ومن الشروط قوله: البلوغ والعقل.
وهذان الشرطان واجبان في كل أمور التكليف لأنه من المعلوم أن الله لا يعاقب المجنون لأنه مختل العقل. وكذلك الصبي، إنما - كما قلت

لكم - إذا ارتكب الصبي ذنباً يؤدب ويشدد عليه حتى لا ينشأ مجرمًا ويصير خطراً على المجتمع . وإذا لم يؤدب وهو صغير ينشأ من المجرمين الكبار . قوله الاختيار : خرج به المكره بفتح الراء . فلا قطع على مكره ولا على المكره بكسر الراء .

ولو علم شخص قرداً السرقة ودربه عليها قالوا تقطع يد المعلم إذا سرق بأمره ، لأن القرد أصبح آلة له كأنه يده . المصنف ذكر في التعليق لا قطع عليه . لكن مسألة القرد ذكرها العلماء ونصوا عليها ، وقالوا إنه بمثابة آلة له . فإذا أصبح القرد كأنه آلة في يده فما الفرق بينه وبين الآلة . وإذا كان الصبي غير المميز والأعجمي الذي يعتقد وجوب طاعة سيده من فصيلة بني آدم ، فلماذا نوجب على من أمر أحدهما بالسرقة القطع ، ولا نوجهه إذا أمر قرداً دربه؟

قوله : والتزام الأحكام ، فلا قطع على حربي ولو معاهداً .
قوله : والعلم بالتحريم : فلو أسلم كافر ولا يدري أن السرقة حرام ، يجهل الحكم . والجاهل نوعان : جاهل بحرمة السرقة فهذا لا قطع عليه . وعالم بالحرمة جاهل بالقطع ، قال أكثرهم عليه القطع . والجهل بحرمة السرقة نادر ، لأن السرقة بديهياً أنها أمر مشين على الأقل أنها عيب من العيوب . يعلم هذا كل الناس ، ورسول الله ﷺ قال : «الحلال بين والحرام بين» والسرقة من الحرام البين . قالوا حتى القطة تعلم أن السرقة منكرة ، إذا اختلست شيئاً هربت به ، وإذا أعطيتها من يدك أكلته أمامك .

قوله : وعدم الإذن له من المالك أما إذا أذن له المالك كأن قال له : إن استطعت سرقة شيء من مالي فاسرقه ، هذا لا شك ليس عليه قطع .

والذي يستلم من السارق أو يأكل مما سرق فهو شريك في الإثم لا القطع، مثل أبي الكرشاء كان يتبع السَّارق ولا يسرق. ولكن إذا سرقوا أكل مما يسرقون فقال فيه الفرزدق:

وإن أبا الكرشاء ليس بسارق ولكن متى ما يسرقِ القوم يأكل
كذلك من يشتري من السارق البضائع المسروقة فهذا يرتكب إثماً
من جهتين. إثم لأنه يؤيد السارق على سرقة وإثم لأنه يعينه ويشجعه
على السرقة. ويقولون: لولا الملتقي ما سرق السارق.

وذكر العلماء مسألة قد تحدث، يقولون: لو أجر شخص منزله
لآخر، وسكن فيه المستأجر أو وضع فيه أمواله كمستودع فجاء المالك
المؤجر وسرق المستأجر هل عليه القطع؟

الشافعية يقولون: عليه القطع، لكن بعض الأحناف قالوا ليس
عليه قطع، لأنه سرق مال غيره من ملكه.

طرفة

سرق رجل ثوباً ثميناً وسلّمه لابنه وقال له: يا بني إذا وجدت
فرصة فبعه من غير أن يعلم بك أحد. لكن الثوب سُرق على الابن.
فجاء إلى أبيه. فسأله أبوه: هل بعت الثوب؟ قال: نعم بعتُ بما اشتريته به.

من ذكاء الإمام أبي حنيفة وفقهه

وقالوا كان في بغداد - سابقاً - جمعية كبيرة [عصابة سرقة] وكانت
ذات قوة يتعب الخلفاء معهم وفي القبض عليهم. وفي مرة من المرات نهبوا
أموال رجل فحلّفوه بالطلاق أن لا يخبر السلطان عنهم، فجاء الرجل إلى
الإمام أبي حنيفة واستفتاه، وقال له كيف أعمل؟ قال له أبو حنيفة:
انتظر حتى يمسكهم السلطان فكان يتحين الفرص حتى علم أن العصابة

شروط المسروق

شروط المسروق أربعة: أن يكون رُبْعَ دِينَارٍ^(١) أو مَا قِيمَتُهُ ذلك^(٢)، وأن يَكُونَ مُحْرَزاً بِحِرْزٍ مِثْلِهِ^(٣)، وأن لَا يَكُونَ.....

(١) أي حال الإخراج خالصاً مضروباً.

(٢) ووزنه كذلك، إن كان ذهباً فالعبرة في الذهب المضروب بالوزن فقط فلا تعتبر فيه القيمة وفي الذهب غير المضروب بالوزن والقيمة معاً، فلو كان وزنه دون ربع دينار فلا قطع به وإن بلغت قيمته بالصنعة ربع دينار فأكثر، والعبرة في غير الذهب ولو من الفضة بالقيمة فقط.

(٣) والمحكم في الحرز العرف، وضبطه الغزالي بما لا يعدّ صاحبه مضيعاً له وذلك يختلف باختلاف الأموال والأحوال والأوقات.

مسكت. فذهب إلى أبي حنيفة وأخبره. فذهب إلى السلطان واتفق معه أن يعرض العصاة على ذلك الرجل. وقال أبو حنيفة للرجل سوف يعرض السلطان عليك أعضاء العصاة واحداً واحداً. وسيقول لك حال عرض كل فرد أهذا منهم؟ فإن كان منهم فاسكت، فإن لم يكن منهم فقل: لا. فذهب ونفذ الطريقة فعاقبهم السلطان واسترد منهم المال قالوا: هذا من ذكاء الإمام أبي حنيفة.

شروط المسروق

شروط المسروق أربعة: أن يكون ربع دينار أو ما قيمته ذلك. وأن يكون محرزاً بحرز مثله، وأن لا يكون للشارق فيه ملك وأن لا يكون فيه شبهة.

هذه الشروط الأربعة لا بد أن تتوفر في المسروق من أجل القطع. فأول شرط من هذه الشروط أن يكون المال المسروق لا يقل عن ربع دينار

لِلسَّارِقِ فِيهِ مِلْكٌ^(١)، وَأَنْ لَا يَكُونَ لَهُ فِيهِ شُبْهَةٌ^(٢).

(١) فلا يقطع بسرقة المال المشترك وإن قلّ نصيبه منه ولا سرقة ما رهنه أو أجره أو أعاره.

(٢) فلا يقطع بمال بعضه من أصل أو فرع أو سيده أو أصل سيده أو فرعه، ولا بمال صدقة وموقوف وهو مستحق ولا بحصر مسجد وقناديل تسرج وهو مسلم، ويقطع بباب المسجد وبمال زوجه.

أو ما قيمته ربع دينار.

والدينار هو مثقال، وهو قفلة ونص - كما نسميه نحن - والأربع قفال تسمى طولة، والعشر قفال أوقية وهي التي يسمونها اليوم «أونس». وربع دينار عبارة عن ربع وثمان القفلة = $\frac{3}{8}$ في الذهب المضروب.

أما إذا كان المسروق ذهباً غير مضروب كقراضات ولو بلغ وزنها مثقالاً لكن قيمتها أقل فلا قطع.

كان الدينار يضبط باثني عشر درهماً، لهذا قيّد بعضهم المسروق بثلاثة دراهم وترك كلمة ربع دينار. والدرهم جاء نص الحديث بها. روى ابن عمر أن رسول الله ﷺ: «قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم. متفق عليه» وقطع سيدنا عمر وغيره في ثلاثة دراهم. والإمام مالك عمله عمل أهل المدينة جعل المقدار بالدرهم.

إذا كان المسروق خاتماً وزنه يقل عن النصاب لكن ثمنه أغلى من قيمة النصاب، المعتمد أنه ليس فيه قطع. والعبرة في الذهب المضروب بالوزن فقط، فلا تعتبر فيه القيمة. وفي الذهب غير المضروب بالوزن والقيمة معاً.

ولو كان وزنه دون ربع دينار فلا قطع به ولو بلغت قيمته في الصنعة ربع دينار فأكثر.

وقال بعضهم العبرة في غير الذهب - ولو من الفضة - بالقيمة فقط. لكن البعض الآخر نصوا بالوزن والقيمة، ودليلهم الحديث «ادرأوا الحدود بالشبهات».

وهناك من يقول القطع في سرقة القليل والكثير لعموم الآية، ولقول رسول الله ﷺ: «لعن الله السارق، يسرق الحبل فتقطع يده، ويسرق البيضة فتقطع يده».

لكنّ القائلين بعدم القطع فيما دون النصاب أولوا الحبل بحبل السفينة يحتمل أن يساوي النصاب والبيضة من الفضة أو بيضة السلاح^(١) وبعضهم جعل للحديث تأويلاً آخر، قال: يسرق أي يبدأ يتدرب على السرقة ثم بالتدريب يسرق النصاب والأكثر فتقطع يده.

قوله: أن يكون محرزاً بحرز مثله - فلا تقطع يد السارق إلا إن سرق من حرز مثله. ويضبط الحرز بالعرف. وضبطه الغزالي بقوله: بما لا يعد صاحبه مضيعاً له. وذلك يختلف باختلاف الأموال والأحوال والأوقات.

فالدراهم والدنانير والمجوهرات وأمثالها حرز مثلها الخزائن المعروفة بالنسبة للمحلات التجارية وفي البيوت الدواليب والصناديق بالنسبة للمدن. أما الصحاري عند البدو قالوا المهم تكون عليها ملاحظة. فلو وضعت في كيس داخل خيمة مع الملاحظة، قالوا هذا يعتبر

(١) ودليلهم الحديث المتفق عليه: «لا قطع إلا في ربع دينار فصاعداً».

حرز مثلها. ومن كان له بيت خارج العمران وغاب عنه مدة طويلة وجاء سارق وسرق ما فيه فلا قطع عليه. لأنه ليس حرزاً، إنما عليه التأديب تعزيراً.

واعلم أن ما كان حرزاً لنوع كان حرزاً لما دونه، وإن لم يكن حرزاً لما فوقه.

فالخزائن الحديدية المعروفة توضع فيها المجوهرات والذهب والنقود وأمثالها فهي حرز لها ولما دونها.

لكن هناك يأتي سؤال، مثلاً الجمال [الإبل] حرز مثلها الشارع، فهل ما دونها كالغنم يعتبر حرز مثلها؟ يرجع فيه إلى العرف.

قوله: وأن لا يكون للسارق فيه ملك - فإذا وجد فيه ملك له أو حتى لأصله أو فرعه فينتفي القطع بأدنى صلة.

قوله: وأن لا يكون له فيه شبهة - وسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يقطع في عام المجاعة لأن السارق معذور. كذلك لا قطع على من سرق من بيت المال أو من أموال المساجد العامة أو من أموال الأوقاف على المسلمين.

وقالوا لو ادعى السارق أن المال الذي سرقه ملكه، أو أنه أخذ بالظفر، قالوا يقبل قوله ولا قطع عليه، وإن كان ليس له حق فيه، إنما يؤدب.

وهذا من الحيل المحرمة. ومن الغريب أن الشبراملسي قال إن ادعاء الزوجية في الزنا من الحيل المباحة - أي لو أن رجلاً زنا بامرأة وأمسكهما الحاكم. فقال الرجل: إنها زوجتي وقالت المرأة إنه زوجي - إنهما لا

يحدّان. إنما الغريب فيها أن الشيخ الشبراملسي قال إنها من الحيل المباحة بينما قال في السرقة إنها من الحيل المحرمة.

ويقول أبو حنيفة - وهو المشهور عنه - كل من أخذ شيئاً من البساتين الثمار وغيرها لا يقال لها سرقة، فلا قطع فيه، إنما عليه الإثم إذا كان بغير رضى المالك. ومن أدلته التي يستدل بها كون حيطان المدينة كانت في ذلك الزمان يأخذون منها وبدون رضى مالكيها، فلم يقطعوا يد أحد. ولكن خالفه محمد وأبو يوسف.

ولعله من المعلوم أن بعض العلماء أوجب على أصحاب البساتين إذا جاء وقت الحصاد وحضر أحد من الفقراء والمساكين أوجب عليهم أن يعطوهم من ثمارهم بدليل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ قالوا: يعطيه ما يحتاج إليه في ذلك اليوم أو تلك اللحظة.

وهذا يعطينا صورة أن الإسلام يحب التعميم، ولا يحب الاختصاصات الزائدة، والأنانية التي هي فوق الحد.

وإذا سرق الرجل مال زوجته أو العكس المعتمد أن عليه القطع. لكن هناك من يقول لا قطع عليه قياساً على الفرع إذا سرق من مال الأصل أو العكس هذا لا قطع فيه، لأنه له حق في الجملة وهو النفقة.

قال حق الزوجة أقوى من حق الفرع والأصل بدليل أن نفقتها تبقى ديناً في ذمة الزوج، بخلاف نفقة الأصل والفرع، ولأن بينهما رابطة قوية لا تصل إليها درجة القطع.

ولا قطع في سرقة حصر المسجد وقناديله ويدخل في معنى الحصر

والقناديل - المكيفات والمراوح لأن له حقاً فيها وهي من الحقوق العامة .

موعظة

قالوا إن طالباً من طلاب العلم في عهد الدولة العثمانية كان يطلب العلم بالمدينة المنورة، وكان عفيفاً جداً. فأصابته فاقة وجوع شديد ولم يقدر أن يسأل أحداً واحتار ماذا يعمل؟ فخطر له خاطر وقال ليس أمامي من وسيلة غير أنني أسرق شيئاً من السلاسل الذهبية التي تعلق بها القناديل في مسجد رسول الله ﷺ فبقي يتحين الفرصة لأن بالمسجد حرساً، وفي وقت أحس أن الحرس غافلون سرق سلسلة ذهبية وباعها وصار ينفق على نفسه من ثمنها حتى نفذ. وعاد كما كان فسرق السلسلة الثانية وباعها وصار يأكل من ثمنها ولما قارب الثمن على الانتهاء قال: لماذا لا أسرق السلسلة الثالثة قبل أن ينتهي ثمن الثانية، وعزم على السرقة قبل أن يكون مضطراً، فذهب على عادته وأراد أن يسرق السلسلة الثالثة، فشاهدوه وأمسكوه وأرادوا عقابه. فقال لهم: أنا سارق صحيحاً وهذه المحاولة الثالثة إلا أنني ارتكبتها وأنا لست مضطراً ولو صبرت إلى أن تنتهي قيمة السلسلة الثانية لما أمسكتموني وقضيتي كذا وكذا. فلما عرفوا الحقيقة عفوا عنه وواسوه.

هذه هي شروط المسروق - والإمام النووي ذكر شرطين آخرين في شروط المسروق: أولهما أن يكون محترماً، فلو سرق خمراً أو كلباً فلا قطع. ثانيهما: أن يكون الملك تاماً قوياً، فلا قطع على من سرق من مال الشركة التي يكون السارق مشاركاً فيها. إنما هذا الشرط يدخل في الشروط التي مرت معنا في قوله: وأن لا يكون للسارق فيه ملك.

حد السرقة

حُدَّ السَّرْقَةُ الْمُسْتَجْمَعَةُ لِلشُّرُوطِ قَطْعُ^(١) يَدِ السَّارِقِ الْيُمْنَى
مِنَ الْكُوعِ^(٢) مَعَ رَدِّ الْمَسْرُوقِ إِنْ بَقِيَ أَوْ بَدَلِهِ إِنْ تَلَفَ، فَإِنْ عَادَ
بَعْدَ الْقَطْعِ قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى مِنْ مَفْصِلِ الْقَدَمِ، فَإِنْ عَادَ فَيَدُهُ
الْيُسْرَى، فَإِنْ عَادَ فَرِجْلُهُ الْيُمْنَى^(٣) فَإِنْ عَادَ عُزِّرَ.

(١) أي بعد طلب المالك المال.

(٢) بعد خلعها منه بحبل.

(٣) ويغمس محل القطع بزيت أو دهن مغلي إن كان حضرياً ويكوى بالنار إن كان بدوياً
والثبوت عليه.

حد السرقة

على السارق عقوبتان إذا استجمعت فيه الشروط السابقة عقوبة
مالية وهي أن يرد ما سرق بأقصى القيم من حين السرقة إلى حين الأداء
فيما لو فات عليه.

والعقوبة الثانية وهي الحق الشرعي - قطع الكف اليمنى من الكوع
تأديباً له.

ويقوم بالقطع الإمام أو نائبه ويكون القطع بسرعة ويستحب
إحضار زيت مغلي، حتى إذا تم القطع غمست يده فيه حتى لا يحصل معه
نزيف ويموت بسببه. فلو مات فلا ضمان فيه، بخلاف التعزير ففيه
الضمان، لأن التعزير برأي الإمام، أما الحد فإنه حكم من الله.
لكن اليوم قد يقع القطع بالتبنيج ويخيط الجرح وهو الأحسن.

أبو العلاء المعري

كثيرون يتهمون أبا العلاء المعري بأنه زنديق وينسبون إليه هذا البيت
معتزلاً على القطع .

يد بخمس مئتين عسجدٍ وُدَيْثُ ما بالها قطعت في ربع دينار
فأجابه آخر بقوله :
عزُّ الأمانة أغلاها وأرخصها ذلُّ الخيانة فافهم حكمة الباري
وقال آخر :

وقاية النفس أغلاها وأرخصها وقاية المال فافهم حكمة الباري
وقال ابن الجوزي :

إنها لما كانت أمينة كانت ثمينة، ولما خانت هانت .

واتهام المعري بالزندقة تهمة فظيعة وكبيرة لأن هناك أدلة قوية على
أنه ليس زنديقاً، بل قال بعضهم إنه من كبار الصالحين . اقرأوا إن شئتم
كتاب : «دفع المعرة عن شيخ المعرة» . بالإضافة إلى ما عنده من الحكم
الكثيرة . ومن الحكم في شعره قوله :

خلق الناس للبقاء فضلت أمة يحسبونهم للنفاد
إنما ينقلون من دار أعمال إلى دار شقوة أو رشاد
فإذا قطعت يد السارق وعاد للسرقة تقطع رجله اليسرى . ووقع
القطع في عهد رسول الله ﷺ وفي عهد سيدنا عمر بن الخطاب وسيدنا
عثمان وفيما بعدهم .

وهل للإمام أن يقطع اليد في النهب والاختلاس إذا رأى المصلحة في

ذلك؟

قالوا ليس له ذلك، إنما عليه التأديب بالتعزير كلّ بما يستحقه، لكن لا يصل إلى حد من الحدود. ومن شروط الإمام حسن الرأي وبُعد النظر.

واقعة

قالوا كان عضد الدولة بن بويه رجلاً حازماً وكان في زمنه عصابة قاطعة الطريق تؤذي الناس وما استطاع جنوده القبض عليهم لخفة حركتهم وتدريبهم مثل أصحاب حرب العصابات اليوم - فاستفتى بعض علماء بغداد، وقال لهم: هل يجوز لي قتلهم بطريقة ما؟ قالوا له: بجواز قتلهم، لأنهم قطاع طريق يقتلون وينهبون. فما كان منه إلا أن عمل حلوى ممتازة ودس فيها السم، وحملها مع قافلة وأمرهم أن يمروا في الطريق التي تختبئ فيها تلك العصابة فلما مرت القافلة انقض عليها أولئك القطاع ونهبوها وحملوا ما فيها بما فيها الحلوى إلى مخابئهم وأكلوا من الحلوى فماتوا عن بكرة أبيهم.

ولو اشترك اثنان في سرقة يشترط لقطع يديهما إن سرقا نصابين وإلا لا قطع عليهما.

ولو تعاون اثنان فنقب أحدهما الجدار وعمل به كوة وجاء الثاني ودخل وسرق، فليس عليهما قطع. لأن الأول لم يسرق والثاني سرق من غير حرز مثله. هذا يسمونه السارق الذكي.

وذكرت لكم أن الحديث «ادرءوا الحدود بالشبهات» تكلم العلماء فيه بكلام كثير وجميل، وقارنوا بين الحدود الشرعية الإسلامية وبين القوانين الوضعية. ووجدوا أن الحدود الشرعية هي الأصلح والأنفع للمجتمع، ولعل البعض منكم قرأ التشريع الجنائي الإسلامي للمرحوم

عبد القادر عودة في هذا الكتاب بين المؤلف كل شيء في الموضوع .
واختلف العلماء فيمن ارتكب جريمة توجب الحد وألقي القبض
عليه فعفى عنه صاحب الحق وتاب المرتكب لها، هل يسقط عنه الحد؟
المعتمد عند الشافعي أنه يسقط الحد عنه قبل أن يصل إلى الإمام . أما إذا
وصل إلى الإمام فلا يسقط . ويستدلون بحديث صفوان بن أمية، قالوا
سُرِقَ عليه رداء غَالٍ فاشتكى إلى رسول الله ﷺ ثم أتى بمن سرقه، فأمر
رسول الله ﷺ بقطع يده، فقال صفوان: لقد وهبته له، قال: «هَلَا
عملت هذا قبل أن تأتيني به» هذا دليل الشافعية . لكن كثيراً من العلماء
قالوا: يسقط عنه الحد ولو كان بعد وصول الحادث إلى الإمام مستدلين
بحديث العباس في شارب الخمر بعد أن وصل إلى رسول الله ﷺ ثم تاب
فقال: «خلوا عنه» .

وأحب منكم أن تراجعوا كلام العلماء عن الحديث: «ادرءوا
الحدود بالشبهات» فللعلماء فيه كلام طويل جداً وتوسعوا فيه توسعاً
جيداً حول الحدود في الكتب المتعلقة بالجنايات^(١) .

(١) حسب توجيه أستاذنا راجعنا كتاب التشريع الجنائي الإسلامي وغيره مقارناً بالقانون
الوضعي، واقتطفنا من تلك المراجع هذه الخلاصة، وهي بعض فقرات مع تقديم وتأخير
وحذف . ومن أراد الزيادة فليرجع إلى تلك المراجع .

ليس للقاضي الجنائي أن يخالف النص الصريح مهما كانت الظروف والاعتبارات وعليه أن
يراعي في كل الأحوال مبدئين شرعيين أساسيين:

أولهما: قول الرسول ﷺ: «ادرءوا الحدود بالشبهات» وثانيهما: قوله: «إن الإمام أن
يخطيء في العفو خير من أن يخطيء في العقوبة» وستتكلم عن هذين المبدئين فيما يلي:

المبدأ الأول: درء الحدود بالشبهات . القاعدة العامة في الشريعة أن الحدود تدرأ بالشبهات .
والحدود هي العقوبات المقدرة - أي أنها محددة معينة - فليس لها حد أدنى ولا حد أعلى . أما
العقوبة المقررة لجرائم التعزير فلا تعتبر حدوداً لأنها عقوبات غير مقدرة» .

ولو بلغ الإمام إقرار الجاني عن نفسه بالجريمة ثم رجع عن إقراره وتاب فإنه لا يحد، ذكر هذا في المنهاج.

= ثم تكلم عن أنواع الجرائم وقال:

تنفق الجرائم جميعاً في أنها فعل محرم معاقب عليه، ولكنها تتنوع وتختلف إذا نظرنا إليها من غير هذا الوجه. وعلى هذا يمكننا أن نقسم هذه الجرائم أقساماً متنوعة. فمن حيث جسامة العقوبة قسمناها إلى حدود وقصاص أو دية وتعازير، ومن حيث قصد الجاني عمدية وغير عمدية، ومن حيث الوقت جرائم متلبس بها وأخرى لا تلبس فيها، ومن حيث طريقة ارتكابها جرائم إيجابية وجرائم سلبية وإلى جرائم بسيطة واعتيادية، ومن حيث طبيعتها جرائم ضد الجماعة وجرائم ضد الأفراد. وعلى هذا الحديث الذي تلقته الأمة بالقبول وأجمع عليه فقهاء الأمصار - قامت القاعدة، وقد عمل الصحابة بها بعد وفاة الرسول ﷺ.

وتعريف الشبهة هي: ما يشبه الثابت وليس بثابت. ثم عدد أمثلة للشبه منها:

١ - شبهة الملك في سرقة الملك المشترك، وسرقة الأب من مال ابنه للحديث «أنت ومالك لأبيك» ومنها عدول المقر عن إقراره ولم يكن دليل إلا إقراره. ومثل ذلك يقال عن عدول الشهود إذا لم يكن دليل إلا الشهود. وإذا كان الفقهاء قد اتفقوا على درء الحدود بالشبهات، إلا أنهم لا يتفقون على كل الشبهات، فهناك ما يراه البعض شبهة صالحة للدرء، بينما لا يراه البعض الآخر شبهة». وعدد أمثلة كثيرة منها قوله:

فمثلاً يجوز أبو حنيفة النكاح بلا ولي. ويجوز مالك النكاح بلا شهود ويجوز ابن عباس نكاح المتعة^(١). ومن ثم فلا يعتبر الوطء في هذه الأنكحة المختلف عليها زنا يحد عليه. بل يكون الخلاف شبهة تدرأ الحد ولو كان الفاعل يعتقد بحرمة الفعل، لأن هذا الاعتقاد في ذاته ليس له أثر ما دام العلماء مختلفين على الحل والحرمة. وتختلف النتائج التي تترتب على الأخذ بقاعدة درء الحدود بالشبهات. ففي بعض الأحيان يؤدي تطبيق القاعدة إلى درء عقوبة الحد وتبرئة المتهم من الجريمة المنسوبة إليه. وفي بعض الأحيان يؤدي إلى درء الحد وإحلال عقوبة تعزيرية محلها. ويبرأ المتهم من الجناية المنسوبة إليه في ثلاث حالات:

الأولى: إذا كانت الشبهة القائمة في ركن من أركان الجريمة، كمن زفت إليه غير زوجته فأناها على اعتقاد أنها زوجته.

الثانية: أن تكون الشبهة القائمة في انطباق النص المحرم على الفعل المنسوب للمتهم. فمن تزوج بلا شهود أو بلا ولي، أو تزوج زواج متعة لا يعاقب حداً ولا تعزيراً، لأن العلماء اختلفوا في هذه الأنكحة فأحلها البعض وحرّمها البعض الآخر. ومن ثم تجب تبرئة المتهم من الجناية المنسوبة إليه

=

(١) ويروى عنه أنه رجع عنها.

ولا يجوز للإمام أن يقيم الحد على الجاني إلا بعد كمال الشروط المذكورة ولا هناك شبهة.

وتثبت السرقة بشهادة الحسبة، ومعنى شهادة الحسبة أن يشهد الشخص من قبل نفسه تطوعاً. فإذا جاء اثنان إلى الإمام وشهدا أن فلاناً سارق أو تارك صلاة، قبل شهادتهما. هذا في الحق العام لا في الحق الخاص، كما لو جاء اثنان من قبل أنفسهما وقالا للإمام إننا نشهد أن فلاناً مستولٍ على مال فلان ظلماً فإنه لا يقبل منهما، لأن هذا حق خاص على صاحبه تقديم الدعوى.

= الثالثة: أن تكون الشبهة القائمة في ثبوت الجريمة، فإذا شهد شخصان على آخر بأنه شرب خمرًا ثم عدلاً عن شهادتهما. ولم يكن هناك دليل آخر دُرِيَ الحد وُبِرَى المتهم. وإذا نسب إلى شخص يجن ويفيق أنه ارتد أو سرق ولم يعلم إن كان ارتكب الجريمة وقت الإفاقة أو وقت الجنون دُرِيَ عنه الحد وُبِرَى مما نسب إليه. وفيما عدا هذه الحالات الثلاث يستبدل الحد بالتعزير أيًا كان مصدر الشبهة حتى الذي أقر على نفسه بجريمة من جرائم الحدود، فإذا عدل عن إقراره كان عدوله شبهة تدرأ الحد، ولكنه يعزر بدلاً من عقوبة الحد. والفرق بين عدول المقر عن إقراره وعدول الشهود عن الشهادة واضح إذ عدل المتهم يبرأ إذا عدل الشهود عن شهادتهم. ويعزر إذا عدل المقر عن إقراره. وإقراره. وأساس هذا الفرق أن الإنسان لا يتهم نفسه عادة بجريمة لم يرتكبها، ولكن من السهل أن يتهمه غيره كذباً بما لم يفعل. على أنه إن تبين أن الإقرار كان نتيجة إكراه فإنه يبرأ. والمسألة على كل حال متروكة لتقدير القاضي، فإن اقتنع أن الإقرار صحيح عاقبه بعقوبة تعزيرية، وإن لم يقتنع حكم بالبراءة.

والأصل في قاعدة درء الحدود بالشبهات أنها وضعت لجرائم الحدود لكن ليس ثمة ما يمنع من تطبيقها على جرائم التعازير، لأن القاعدة وضعت لتحقيق العدالة ولضمان صالح المتهم. وكل منهم في حاجة لتوفير هذين الاعتبارين سواء كان متهماً في جريمة من جرائم الحدود أو جرائم التعازير.

والمبدأ الثاني: تفضيل الخطأ في العفو. ومعنى هذا المبدأ أنه لا يصح الحكم بالعقوبة إلا بعد التثبت من أن الجاني ارتكب الجريمة وأن النص المحرم منطبق على الجريمة. وهكذا المبدأ ينطبق على كل أنواع الجرائم.

ولو سرق شخص بدون كف ليده اليمنى هل تقطع رجله اليسرى أو ليس عليه قطع. في المسألة خلاف بين العلماء، منهم من يقول ليس عليه قطع لأن النص خص القطع لليد اليمنى. حتى أن هناك قراءة والسارق والسارقة فاقطعوا أيماهما وذكر العلماء أيضاً أن اليد المشلولة لا قطع عليها خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى وفاته.

= ويمكن القول بأن مبدأ درء الحدود بالشبهات على أهميته يعتبر تطبيقاً لهذا المبدأ على الأقل في الحالات التي يؤدي فيها درء الحدود لتبرئة الجاني» انتهى.

وكتب ابن القيم في كتابه «إعلام الموقعين» فصلاً قيمياً بين به أن توبة الجاني تسقط عنه العقوبة، لافرق بين جريمة وجريمة، نسوقه هنا لجليل نفعه قال:

وأما اعتبار توبة المحارب قبل القدرة عليه دون غيره فيقال: أين في نصوص الشارع هذا التفريق؟ بل أن نصه على اعتبار توبة المحارب قبل القدرة عليه من باب التنبيه على اعتبار توبة غيره بطريق أولى. فإنه إذا دفعت توبته عنه حد حرابته مع شدة ضررها وتعديه فلأن تدفع التوبة غيره بطريق الأولى والأخرى. وقد قال الله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ وقال النبي ﷺ: «التائب من الذنب كمن لا ذنب له» والله تعالى جعل الحدود عقوبة لأرباب الجرائم ورفع العقوبة عن التائب شرعاً وقدرأ فليس في شرع الله ولا في قدره عقوبة التائب البتة. وفي الصحيحين من حديث أنس قال: كنت عند النبي ﷺ: «فجاء رجل فقال يا رسول الله إني أصبت حداً فأقمه علي. قال ولم يسأل عنه فحضرت الصلاة فصلى مع النبي ﷺ. فلما قضى النبي الصلاة قام إليه الرجل فقال يا رسول الله إني أصبت حداً فأقم في كتاب الله، قال: «أليس صليت معنا؟» قال: نعم قال: «إنا لله - عز وجل - قد غفر ذنبك».

فهذا لما جاء تائباً بنفسه من غير أن يطلب منه غفر له، ولم يقم عليه الحد الذي اعترف به، وهو أحد القولين في المسألة، وهو إحدى الروايتين عن أحمد وهو الصواب. فإن قيل: فما عر جاء تائباً والغامدية جاءت تائبة وأقام عليهما الحد. قيل لا ريب أنهما جاءا تائبين، ولا ريب أن الحد أقيم عليهما وبهما احتج أصحاب القول الآخر. وسألت شيخنا عن ذلك فأجاب بما مضمونه، أن الحد مطهر وأن التوبة مطهرة وهما اختارا التطهير بالحد على التطهير بمجرد التوبة، وأبيا التطهير بالتوبة وأثرا التطهير بالحد فقال في حق ماعز: «هلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه» ولو تعين الحد بعد التوبة لما جاز تركه، بل الإمام بخير بين أن يتركه كما قال لصاحب الحد الذي اعترف به «إذهب فقد غفر الله لك» وبين أن يقيمه كما أقامه على ماعز والغامدية لما اختارا إقامته عليهما. =

قاطع الطريق

قاطع الطريق: هو الملتزم للأحكام، المختار المخيف
للطريق المقاوم لمن يبرز له^(١).

(١) خرج بالقيود المذكورة أضدادها فليس المتصف بها أو بشيء منها من حربى ولو معاهداً وصبى ومجنون ومكره ومختلس ومتهب مع قرب الغوث - قاطع طريق، ولو دخل جمع داراً ومنعوا أهلها من الاستعانة فقطاع ولو كان السلطان موجوداً قوياً.

قاطع الطريق

هذا الباب في حكم قاطع الطريق - ونعوذ بالله من قطع الطريق -
وقطع الطرق المعنوية أعظم إثماً من قطع الطرق الحسية.

فمن قطع طريق أحد إلى الخير إما ألهاه أو أغواه فهو قاطع طريق،
وهذا أخطر من قاطع الطريق الحسي، لأن قاطع الطريق الحسي يمسك
ويؤدب وينفذ فيه حكم الشرع. لكن قاطع الطريق المعنوي أو قاطع طريق
الخير هذا هو المتعب والمشكل. وقالوا إن من قطع الطريق أيضاً أن تكون
هناك جلسات علم ودعوة للخير تعقد، فيأتي شخص ويعمل ما يشي
عنها أو ما يضاد لها.

إذا كان هذا النوع يعد من قطع الطريق المعنوية، فكيف إذا كان
يصد عنها بعمل أعظم.

= وهنا مسلك وسط بين مسلك من يقول لا يجوز إقامته بعد التوبة البتة وبين مسلك من
يقول لا أثر للتوبة في إسقاطه البتة، وإذا تأملت السنة رأيته لا تدل إلا على هذا القول الوسط»
انتهى.

من كتاب الإسلام عقيدة وشريعة لمحمود شلتوت ص ٣٢٠ و ٣٢١ الطبعة الثانية.

فلو قال لك شخص اترك الدرس وتعال نتمشى وزين لك التمشية هذا معناه قطع طريقك عن الخير فلينتبه الإنسان . والكلام الآن على قاطع الطريق الحسي - المراد بالطريق هنا كلما يشمل اختراق من محل إلى محل .

ومن أنواع قطع الطريق ما يحدث اليوم من احتجاز الرهائن واختطاف الطائرات - هذه وقائع أحوال تحدث اليوم - وهي من أنواع قطع الطريق فيجري فيها الحكم الآتي :
قاطع الطريق هو الملتزم للأحكام المختار المخيف للطريق المقاوم لمن يبرز له .

قطع الطريق هو الذي يحدث من الشخص المكلف بأن يكون بالغاً عاقلاً مختاراً ملتزماً للأحكام .

وقطع الطريق على أربعة أنواع : إما يخيف الناس فقط أو ينهب أموالهم ، أو يقتلهم أو يرتكب الجرائم الثلاث كلها : يخيف وينهب ويقتل .

وحكم قاطع الطريق جاء في كتاب الله بقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ واختلف المفسرون في إيقاع العقوبة على العصاة .

وسبب نزول هذه الآية قالوا : جاء ثمانية نفر إلى رسول الله ﷺ وشكوا إليه المرض فقال : « ألا تجلسون مع رعاتنا تشربون من ألبان الإبل وأبوالها » فقالوا : نعم . ثم لما صحوا قتلوا الرعاة ، واستاقوا الإبل وفروا .

فبلغ ذلك النبي ﷺ فغضب وبعث في طلبهم وأمسكهم، فأمر رسول الله ﷺ فسمل أعينهم وقطع أيديهم وأرجلهم وتركوا حتى ماتوا على حالهم.

فأنزل الله هذه الآية. وبعض العلماء قالوا نزلت في وقائع أخرى غير هذه الواقعة وعلى كل حال فالعلماء قسموا قاطع الطريق إلى أربعة أقسام. وتسمى هذه الآية آية الحراة. والتقسيم فيها في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا ﴾ إذا قتلوا، قالوا ولو كان واحداً منهم قتل والبقية معه إلى جنبه قالوا يقتلون كلهم: لأن العمل عمل الجميع. ﴿ أَوْ يُصَلَّبُوا ﴾ إذا قتلوا وأخذوا المال، يقتلون ويصلبون. والصلب أن يوضع القتل على خشبة معترضاً كالصلب الذي هو شعار النصارى ويدعون أن سيدنا عيسى قتل وصلب عليه، فالصلب شارتهم.

فقاطع الطريق الذي يقتل وينهب المال يصلب بعد أن يقتل، هذا المعتمد، ولا يزيد صلبه على ثلاثة أيام. والغريب أن بعض العلماء قال يصلب قبل القتل ثم ينزل فيقتل^(١)، لكن الأول قول الجمهور. و ﴿ أَوْ ﴾ في الآية في قوله: ﴿ أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِّنَ الْأَرْضِ ﴾ للتقسيم وليست للتخير.

وينفوا من الأرض إن أرهبوا الناس فقط، وليس النفي مقصوراً على التغريب وطردهم إلى بلد آخر: وإنما يدخل فيه السجن ويسمى

(١) وهو قول الأوزاعي ومالك والليث وأبي حنيفة وأبي يوسف قالوا يصلب حياً ثم يقتل مصلوباً يطعن بالحربة، لأن الصلب عقوبة وإنما يعاقب الحي لا الميت». مغنى ابن قدامة ج ١٠ ص ٣٠٨.

نفياً، لأنه نفي من الاختلاط بالناس، والمدة حسب نظر الإمام، ولا يكون نفياً مؤبداً. وربنا أعطى صلاحية كبيرة للإمام في التعزير. والمفروض أن الإمام رئيس الدولة يكون حوله رجال أعوان كما نسميهم اليوم رجال استخبارات وجواسيس يبلغونه ويعرفوه بشخصيات المجرمين ليؤدب كل مجرم بما يستحق، لأن بعض المجرمين يكفيهم التعزير البسيط، وبعضهم يحتاج إلى شدة وغلظة في التأديب، وكل يؤدب على قدر جرمه.

فقطاع الطريق إذا كانوا يرهبون الناس فقط تأديبهم النفي، لأنهم ارتكبوا معصية لا حد فيها ولا كفارة. وهذه حوادث وقع مثلها في عهد سيدنا عمر، وفي عهد سيدنا عثمان، وطبقوا عليهم هذه الأحكام. وربنا جعل الصلب من عقوبة هذه الجريمة ليكون زجراً للآخرين لأنهم يحاربون الله بعرقلتهم مصالح المسلمين عرقلة عامة وليست عرقلة أفراد.

ويغسل المقتول ويكفن ويصلى عليه، وهو المعتمد. واختلفوا في وقت غسله وتكفينه والصلاة عليه، هل قبل الصلب أم بعده؟. ذكر المؤلف في التعليق أنه قبل الصلب ويبقى الدفن بعد الصلب، لأنه قد يتعفن في مدة الصلب.

من واقع الصلب في التاريخ

قالوا إن ابن الزبير رضي الله عنه لما صلبوه بقي سنة ولم يتعفن. وكذا أبو حمزة الخارجي قائد عبد الله بن يحيى - وهو كندي حضرمي - قام بثورة يطالب بالخلافة واستولى على اليمن، وجاء إلى الحجاز وأراد أن

حكم قاطع الطريق

حُكْمُ قَاطِعِ الطَّرِيقِ: التَّعْزِيرُ^(١) إِنْ لَمْ يَقْتُلْ وَلَمْ يَأْخُذِ
الْمَالَ^(٢)، وَالْقَتْلُ حَتْمًا^(٣) إِنْ قَتَلَ^(٤) وَلَمْ يَأْخُذِ الْمَالَ،

(١) أي بحبس وغيره لارتكابه معصية لا حد فيها ولا كفارة.

(٢) أو أخذ أقل من نصاب سرقة وكذا ما بعده.

(٣) إن قتل لأخذ المال، وإن لم يأخذه فلا يسقط بعفو مستحق القود ويستوفيه الإمام لأنه حق الله.

(٤) أي معصوماً يكافئه عمداً.

يجهز إلى الشام. لكن ظفروا به وبأصحابه وقتلوهم وصلبوهم وبقوا مدة طويلة عدة أشهر، وصلبهم ابن عطية أحد قواد مروان بن محمد. واعتقد أن سبب عدم تعفنههم وهم مصلوبون مدة طويلة أنهم خرجوا منهم الأوساخ أو أن عندهم طريقة لحفظ الأجسام من التغير وقد يكون عدم التغير أحياناً كرامة كالكرامة الظاهرة التي حصلت للإمام زيد بن علي بن الحسين لما خرج على هشام - قال بعض العلماء لا ينبغي أن نقول عن أهل البيت إنهم خرجوا عن طاعة فلان، إنما نقول: قام ضد فلان لنصرة الحق ورفع الظلم - قالوا لما صلبوه كشفوا عورته فجاء العنكبوت ونسج على عورته رضي الله تعالى عنه.

وفيما يلي خلاصة حكم قاطع الطريق.

حكم قاطع الطريق

«حكم قاطع الطريق التعزير إن لم يقتل ولم يأخذ المال» من لم يقتل

وَقَطَّعُ^(١) يَدَهُ الْيُمْنَى وَرَجْلَهُ الْيُسْرَى ثُمَّ رَجَلَهُ الْيُمْنَى وَيَدَهُ الْيُسْرَى
إِنْ عَادَ^(٢) وَأَخَذَ الْمَالَ^(٣) وَلَمْ يَقْتُلْ، وَالْقَتْلُ ثُمَّ الصَّلْبُ^(٤) ثَلَاثَةَ
أَيَّامٍ^(٥) إِنْ قَتَلَ^(٦) وَأَخَذَ الْمَالَ^(٧).

(١) بطلب من المالك للمال.

(٢) أي بعد قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى.

(٣) بشرط أن يكون نصاب سرقة من حرز بلا شبهة.

(٤) أي بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه معترضاً على خشبة، ولا يقدم الصلب على القتل لأنه زيادة تعذيب وقد نهى عن تعذيب الحيوان.

(٥) حتماً، فإن خيف تغيره قبلها أنزل.

(٦) أي من تقدم عمداً.

(٧) إن كان نصاب سرقة بشرطه المار.

ولم يأخذ المال، وإنما يؤذي الناس ويرهبهم، هذا حكمه أنه يعزر.

والتعزير بعرف الإمام.

والحكم الثاني: «القتل حتماً إن قتل ولم يأخذ المال» لكن اختلفوا

هل يقتل قصاصاً أم حداً؟ ويترتب على هذين القولين حكمان.

فإن قلنا يقتل حداً فلو ساعه ولي القتل لا تفيده المسامحة بل يقتل.

وإن قلنا يقتل قصاصاً يسقط عنه القتل بالمسامحة، واختيار أحد

القولين راجع إلى حكمة الإمام فيما يراه الأصلح.

والحكم الثالث: «قطع يده اليمنى ورجله اليسرى» إن أخذ المال

فقط، إن كانت اليد موجودة وإلا يكتفى بالرجل، ثم تقطع يده اليسرى

ورجله اليمنى إذا عاد وأخذ المال.

وبعضهم قال إن الأيدي والأرجل يجوز فيها البداية باليمنى أو اليسرى يحكم الإمام بما شاء، إنما المقصود يكون القطع من خلاف، لأن ربنا قال: ﴿أَوْ تَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ﴾ إنما السنة عينت. الحكم الرابع: «القتل ثم الصلب ثلاثة أيام إن قتل وأخذ المال» ولا بد أن يكون المال نصاباً.

وقالوا لو دخلت عصابة المدينة وحاصرت أسرة في بيتها ولم تستطع الهرب ولا استطاعت الاستغاثة فحكمهم حكم قطاع الطريق. وقلنا إن اختطاف الطائرات وحجز الرهائن يعد من قطع الطريق.

شجاعة هاشمي

في زمن الحجاج يزعمون أن شبحاً يخرج ليلاً في بعض الطرق. فإذا اقتربت منه القوافل يطول ويطول ويقرب منهم، واعتقدوا أنه عفريت أو شيطان، فيهربون خوفاً منه، وملأ الطريق ما بين البصرة والكوفة ونواحيهما رعباً. فعين الحجاج جائزة لمن يكشف أمر هذا الشبح. فتقدم رجل هاشمي وقال له: أنا أكفيك أمره.

وشرط عليه إطلاق بعض السجناء، فوافقه الحجاج، وعرض عليه المساعدة من جيش وغيره فرفض مساعدته، وقال له: إنني أعتقد أن الله لن يسلط شيطانا على المؤمن أبداً.

خرج ذلك الرجل ليلاً راكباً فرسه المدرب وبيده سيفه واتجه نحو

الطريق المخيف فإذا بالشبح يقرب منه ويطوف لكن الرجل كان شجاعاً
فهجم عليه وضربه بالسيف فإذا بالسيف يخشخش في شيء من الحديد
استمر الشبح يقرب منه واستمر الرجل في الضرب فإذا بالشبح يقصر،
يقصر، يقصر والرجل يضربه حتى وصل إلى قدر قامة الإنسان فهرب
فجرى الرجل خلفه فدخل الشبح في مغارة مظلمة فبقي الرجل عند
مدخل المغارة وقال له: والله لا أغادر هذا المكان حتى أقتلك. فإذا بسراج
يظهر من المغارة وسمع صوت امرأة تقول له: من أنت؟ ما هذا القلب
الذي تحمله؟ القوافل هربت والجيوش خافت وأنت لم تخف. قال: لم
أخف لأنني مؤمن بالله وأن الله لن يسلط على المسلمين شيطاناً أبداً. قالت
له: أطلب منك أن تأخذ لي الأمان من الحجاج وسأخبرك بقضيتي. قال
لها: لك الأمان. قالت له: إني جارية بني فلان وأني فارسية الأصل،
لكن أسيادي أرهقوني وأتعبوني وعندي دربة في صنع آلة ترتفع وتنخفض
من الحديد فهربت من أسيادي وما وجدت إلا هذه الحيلة فصنعت آلة
أرفعها إلى حد ما، وأضع عليها ثوباً أسود وأخفت القوافل ونهبتها.
فدخل المغارة فوجدتها فيها كثيراً من الأموال والملابس والحلي وغيره
فأخذها وساق الجارية إلى الحجاج وأخبره بأنه أعطاها الأمان فتعجب
الحجاج والناس من هذه الجارية الجريئة وشجاعة هذا الفتى. فهذه قاطعة
طريق، لكن الحجاج عفا عنها. انتهى.

ما يسقط بتوبة قاطع الطريق

يَسْقُطُ بِتَوْبَةٍ قَاطِعِ الطَّرِيقِ قَبْلَ الظَّفَرِ بِهِ ، الْعُقُوبَةُ الْخَاصَّةُ بِهِ فَقَطْ (١) .

(١) وهي قطع اليد والرجل وتحتم القتل والصلب فلا يسقط عنه ولا عن غيره بالتوبة قود ولا مال ولا باقي الحدود: من حد زنا وسرقة وشرب وقذف، نعم قتل تارك الصلاة يسقط أيضاً بالتوبة ولو بعد رفعه إلى الحاكم لأن موجه الإصرار على الترك لا ترك الماضي وهذا كله بالنسبة إلى الظاهر، أما بينه وبين الله تعالى فتسقط بها جميع الحدود.

ما يسقط بتوبة قاطع الطريق

«يسقط بتوبة قاطع الطريق قبل الظفر به، العقوبة الخاصة به فقط» .

أما لو نهب مال أحد فعليه رده، وإن قتل فعليه القصاص .

توبة الفضيل بن عياض

الفضيل بن عياض كان قاطع طريق، وذات مرة حمل خشبته التي يتسلق بها على البيوت، وقصد بيتاً ليتسلقه ويسرق ما فيه . فسمع قارئاً يتلو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ ﴾ .

ولا شك أن القارئ صالح وقراءته مؤثرة، فتأثر الفضيل بالآية وقال: آه يا رب . ورمى بالخشب وقعد يبكي نادماً، وسكن في دار خربة قريبة من المدينة التي يسكنها . فمرت قافلة واستراحت جوار تلك الدار

وأخذ أصحابها يتشاورون عن الطريق التي يسلكونها في رحلتهم، فاختاروا طريقاً طويلاً. وقالوا إن الطريق القريبة فيه الفضيل، ونخاف أن ينهب القافلة، وأخذوا يذكرون أفعاله المنكرة وهو يسمعهم، فبكى وقال لنفسه: يا نفس السوء يا ويلك من عقاب الله لقد أخفت المسلمين وها هي ألسن الناس تشهد عليك. ثم خرج إلى أهل القافلة وقال لهم أنا الفضيل اذهبوا لا عليكم شيء.

وهكذا تحول الفضيل بن عياض من قاطع طريق إلى رجل تقي زاهد يضرب به المثل في الزهد والتقوى والإخلاص، ولا يخاف في الله لومة لائم. وقالوا إنه لم يشاهد أنه ضحك بعد توبته أبداً إلا يوم توفي ابنه علي فرحاً بقضاء الله وقدره.

وقالوا مرة إن الرشيد قال لوزيره الربيع: يا ربيع اذهب بي إلى بعض الصالحين ليعظني فذهبا متكررين وقصدا منزل سفيان بن عيينة وطرقا باب داره. فكلمهما وقال من الطارق - قال: أمير المؤمنين، فنزل ورحب به، قال له الربيع: إن أمير المؤمنين يريدك أن توصيه وتعظه، فجعل يكلمه بكلام فيه سماحة، فلما انتهى من كلامه قال له: هل لك حاجة؟ هل عليك دين؟ قال: نعم عليّ دين كذا وكذا. قال: يا ربيع مر من يقضى عنه دينه. وخرجا.

وقال الرشيد للربيع: ما شفاني كلامه. اذهب بنا إلى عالم آخر، فذهب به إلى الفضيل وكان يسكن بيتاً قديماً، وكان الوقت ما بين العشائين فطرقا الباب فكلمتهما جارية وقالت من بالباب؟. قالوا: أمير المؤمنين ووزيره نريد الشيخ.

قالت: إنه في عبادته في غرفته، قال لها: أخبريه بحضورنا، وأنا نريد زيارته.

قالت: كيف أكلمه وهو مستغرق في عبادته؟.

قال لها: اصعدي وأخبريه، فصعدت وأخبرته.

فقال لها: مالي ولهما لا تفتحي لهما.

فخرجت وأخبرتاهما أنه لا يريد مقابلهما.

فقالا لا بُد أن نصعد إليه فصعدا فوجداه في غرفة صغيرة وعنده سراج ضعيف. فلما أحس بهما أطفأ السراج.. فدخل الرشيد الغرفة في الظلام. وأخذ يتحسس بيده فوقعت يده على ظهر الفضيل فقال: ما ألينها كفاً إن نجت من عذاب الله.

فتأثر الرشيد وقال له عظمي. قال له: يا هارون ما رأيت أحرق منك تتولى أمور المسلمين، كيف يمكنك أن تضحك كيف يمكنك أن تنام.

واستمر يعظه وعظاً شديداً حتى بكى الرشيد بكاء مرّاً وغشي عليه. فطلب الربيع من الجارية إحضار ماء فنضح عليه وأفاق.

فقال الربيع: يا فضيل يكفي أمير المؤمنين. فقال له أنتم الذين تَغشونه، أنتم منافقون أنك لا تحمل وزره يوم القيامة. ثم سكت فقال له الرشيد: هل عليك دين يا فضيل فأقضيه؟ قال: نعم، لكن لا تستطيع قضاءه.

قال: كيف لا أستطيع؟ قال: علي ذنوب كثيرة هل تستطيع تحملها عني؟ فبكى الرشيد.

الردة

الرَّدَّةُ لُغَةً: الرجوعُ عن الشيءِ إِلَى غَيْرِهِ. وَشُرْعاً: قَطْعُ مَنْ
يَصِحُّ طَلَاؤُهُ^(١) الْإِسْلَامَ بِكُفْرٍ عَزْمًا^(٢) أَوْ قَوْلًا^(٣).....

(١) بأن يكون مكلفاً مختاراً، ودخل فيه المرأة فإنها تطلق نفسها بتفويض الطلاق إليها وتطلق غيرها بالوكالة وهذا تعريف للردة الحقيقية، أما الحكمية فلا قطع فيها كردة ولد المرتد الذي انعقد في الردة فهو مرتد حكماً، وردة المنتقل من دين إلى دين فهو في حكم المرتد مع أنه لم يقطع الإسلام.

(٢) ولو في قابل فيرتد حالاً.

(٣) كنفي الصانع أو نبي أو تكذيبه أو جحد مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة بلا عذر.

وصمت الفضيل . فقالت الجارية : لا تتعبوا الشيخ ولا تقطعوه عن عبادته ، اخرجنا بارك الله فيكما ، فخرجنا ، ثم قال الرشيد للربيع : يا ربيع إذا أردت أن تأتي لي بواعظ ، فأت بي إلى مثل هذا .
هذا هو الفضيل بن عياض الذي كان قاطع طريق ثم تاب توبة صحيحة - فنقلته من الأسفل إلى الأعلى نسأل الله أن يتوب علينا .

الردة

يريد الشيخ أن يتكلم على باب اسمه باب الردة والعياذ بالله .
عرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه
فمن لم يعرف الشر من الناس يقع فيه

أَوْ فِعْلاً^(١)، اسْتِهْزَاءً^(٢) أَوْ عِنَاداً^(٣) أَوْ اعْتِقَاداً^(٤).

-
- (١) كسجود لمخلوق وإلقاء مصحف بقاذورة.
(٢) كَانَ قِيلَ لَهُ قَلَمُ أَظْفَارِكَ فَإِنَّهُ سَنَةٌ، فَقَالَ لَا أَفْعَلُهُ وَإِنْ كَانَ سَنَةٌ أَوْ وَلَوْ جَاءَنِي بِهِ النَّبِيُّ مَا فَعَلْتُهُ مَا لَمْ يَرِدْ تَبْعِيدُ نَفْسِهِ أَوْ يَطْلُقَ.
(٣) بِأَنْ عَرَفَ الْحَقَّ بَاطِئاً وَقَالَ بِخِلَافِهِ.
(٤) كَانَ قَالَ لِشَخْصٍ: يَا كَافِرٌ مَعْتَقِداً أَنَّ الْمُخَاطَبَ مُتَصِفٌ بِذَلِكَ حَقِيقَةً، فَلَا يَحْكُمُ بِالرَّدِّ إِذَا اقْتَرَنَ بِمَا ذَكَرَ مَا يَخْرُجُهُ عَنْهَا كَاجْتِهَادٍ أَوْ سَبَقَ لِسَانٍ أَوْ حِكَايَةٍ أَوْ خَوْفٍ.
-

قالوا إن الردة أقبح أنواع الكفر، لماذا؟ لأن معناها أن المرتد - كأنه يقول - إن الإسلام دين غير مقبول ولا يصلح أن يعتنقه أحد دائماً وهذا خلاف الواقع.

فالإسلام - كما نعرفه - عقيدة وشريعة ودين ودولة .
والمرتد يجني على الدين ويجني على الدولة الإسلامية ويظلم نفسه .
والردة وقعت في زمن رسول الله ﷺ ارتد بعض الأشخاص منهم من تاب ومنهم من بقي على رده . ومن ارتد عبد الله بن سعد بن أبي سرح وعمرو بن معدي كرب وغيرهما

واختلف العلماء، هل يعدّ المرتد من الصحابة إذا تاب؟ .
كثير من العلماء قالوا ليس بصحابي . وقال آخرون يدخل في العموم، لأن تعريف الصحابي: من اجتمع بالنبي ﷺ وهو مؤمن حال حياته ومات على الإيمان .

وهذا التعريف للعلماء كلام طويل فيه .
وقالوا: إن الصحابة درجات، كبار الصحابة وصغار الصحابة .

وبعضهم عرّف الصحابي بأنه الذي اجتمع بالنبي ﷺ وغزا معه ما لا يقل عن غزوتين، وروى عنه ما لا يقل عن حديثين وجلس معه ما لا يقل عن جلستين.

وسبب هذا الخلاف بين العلماء اختلاف مفاهيمهم في معنى الصحبة، ومنهم من قال هي التأثير والعمل والموالاتة، إلى غير ذلك. وحصلت الردة أيضاً في حضرموت وفي اليمن وفي الجزيرة العربية. وفي نهاية الدرس نتكلم عن هذا الموضوع لأنه مرتبط بهذا الباب، ولكي يعرف كل واحد منا تاريخاً مهماً من تاريخ بلاده، ويطلع على ما وقع فيه من أخطاء، نذكر ذلك باختصار آخر الدرس إن شاء الله.

الردة لغة: الرجوع عن الشيء إلى غيره.

ارتد فلان عن كذا، بمعنى أنه رجع عنه، وجاءت آيات بهذا المعنى مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ﴾.

وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ، فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾.

هذا المعنى اللغوي. وشرعاً: قطع من يصح طلاقه الإسلام بكفر عزمًا أو قولاً أو فعلاً، استهزاءً أو عناداً أو اعتقاداً.

وتعبير الفقهاء بقولهم: «قطع من يصح طلاقه» بدلاً عن قولهم البالغ العاقل المختار كما في معظم أبواب الفقه. قال بعضهم إنه من باب الاختصار لأنه تعبير يشمل البالغ العاقل المختار، ويدخل فيه المرأة لأنه يصح طلاقها إذا كان أمره بيدها.

والذي اعتقده أن كثيراً من العبارات يسمونها عبارات تقليدية. فإذا عبر الإمام الشافعي بتعبير خاص أخذ التعبير أصحابه وعبروا به

وجاء من بعدهم وعبروا به وبقي متسلسلاً، مثل تعبير النحاة بقولهم:
ضرب زيد عمراً، تواتروا عليه إلى يومنا هذا وزيد يضربُ عمراً.

سبب ضرب عمرو

يذكرون حكاية يجوز أنها واقعة، ويجوز كونها مركبة.

قالوا: كان ملك اسمه داود عنده نوع من البلادة. فسمع في أكثر من حلقة من حلق التدريس هذا المثل: «ضرب زيد عمراً» فاستدعى أحد المدرسين وسأله عن سبب ضرب زيد لعمرو؟ قال له: هذا مثال يأتون به للفعل والفاعل والمفعول، فاتهمه بإخفاء الحقيقة فسجنه. واستدعى مدرساً آخر وقال له ما قال الأول وسجنه. حتى جاءه رجل وقال له: أنا أعرف السبب. قال: أخبرني به. قال: كان اسم داود يكتب «داوود» بواوين، ويكتب عَمْرٌ مثل عُمَر «عَمْرٌ» فجاء عمرو وسرق الواو من اسم ملكنا داود وأضافه إلى اسمه فجاء زيد وضربه. فقال الملك الآن عرفت أن عمراً يستحق الضرب.

ويذكرون عن العلامة عبد الرحمن بن عبيد الله يحكي حكاية قال:
كان أحد الآباء يعقد دروساً في النحو لبعض تلاميذه في منزله. وكانت عنده خادمة تسمع التلاميذ دائماً يأتون بهذا المثال: ضرب زيد عمراً - ضرب زيد عمراً. وفي يوم من الأيام قال أحد التلاميذ ضرب عمرو زيداً، (فَحَجَرَتْ) تلك المرأة أي زغردت فسألوها عن الخبر. قالت إنني راثية لسيدي عمرو كل يوم يضربه زيد ولكن اليوم سمعتكم تقولون إن سيدي عمراً ضرب زيداً ففرحت. اهـ.

ما يفعل بالمرتد

يُسْتَتَابُ الْمُرْتَدُّ حَالاً^(١) وَجُوباً، فَإِنْ أَصَرَ قُتِلَ^(٢) وَحُكِمَ
حُكْمُ الْحَرْبِيِّ^(٣).

(١) وقيل يمهل ثلاثة أيام.

(٢) وإن أسلم صح إسلامه وترك ولو زنديقا.

(٣) فلا تجوز الصلاة عليه لحرماتها على الكافر، ولا يجب غسله ولا تكفينه ولا دفنه لكنها تجوز، ولا يدفن في مقابر المسلمين.

وجاءت الردة بمعناها الشرعي في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾.
وقوله: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾.

ما يفعل بالمرتد

«يستتاب المرتد حالاً فإن أصر قتل وحكمه حكم الحرابي».
إذا ارتد شخص إما بإقراره أو بشهود شهدوا عليه بما فعل أو قال ما يخرج عن الإسلام، فإذا ثبت رده يستدعيه الحاكم ويستتبيه، واستتابته واجبة.

واختلف العلماء في مقدار المدة التي يمهلونه إياها ليتوب.
فالشافعي يقول يسن إمهاله ثلاثة أيام^(١)، وفي قول آخر بالوجوب وهو قول أكثر أهل العلم.

(١) مغني ابن قدامة ج ١٠ ص ٧٦، وقال بصفحة ٧٨: لأن الردة إنما تكون لشبهة ولا تزول في الحال فوجب أن ينتظر مدة.

وقالوا إن رجلاً ارتد بالعراق في عهد سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكان العامل أبا موسى الأشعري. فقدم رجل من العراق فسأله سيدنا عمر هل من خبر؟ قال نعم رجل كفر بعد إسلامه. فقال: ما فعلتم به؟ قال: قتلناه. فقال عمر هلاً حبستموه ثلاثاً فأطعتموه كل يوم رغيفاً واستتبتموه لعله يتوب، ويرجع إلى أمر الله، اللهم إني لم أحضر ولم أمر ولم أرض إذ بلغني. فهذا دليل على أنه يمهل ثلاثة أيام وجوباً. وأخذ به مالك.

ويروى عن الإمام علي كرم الله وجهه أنه قال: يمهل شهرين ولا نتعجل إراقة دمه.

وقال الثوري والنخعي يستتاب أولاً والمرأة كالرجل وهو المعتمد، لكن العجيب أن الإمام أبا حنيفة يقول لا تقتل المرأة المرتدة وإنما تحبس. وهناك ردة حقيقية وهي ما ذكرنا وردة حكمية في غير المسلم كنصراني صار يهودياً أو يهودي صار نصرانياً حكمه حكم المرتد. وابن المرتد الذي ولد في حال رده من أم غير مسلمة مرتد أيضاً، إنما لا يقتل وحكمه حكم السبي.

فمن قطع الإسلام إما بقول أو بفعل أو بعتيدة أو عزم ولو في المستقبل فهذا حكمه سواء كان دافعه العناد أو الاستهزاء أو الاعتقاد. أما لو ارتد بشبهة حملته على الردة قالوا: وجبت محاورته ومجادلته حتى يدفعوا عنه الشبهة ومن السهل رد الشبهة، ولهذا قال العلماء يجب على كل أهل مدينة أن يكون فيهم عالم كبير متسع في علم التوحيد يستطيع أن يرد الشبه التي تأتي من الكفار وغيرهم.

فالمرتد لا يقتل حتى تزال شبهته . فإن عاند وعرف منه العناد قتل -
وحكمه حكم الحربي لا تجوز الصلاة عليه لحرمتها على الكافر، ولا يجب
غسله ولا تكفينه ولا دفنه لكنها تجوز، ولا يدفن في مقابر المسلمين .

التحذير من بعض الألفاظ

نحب أن ننبه أن كثيراً من الناس ينطقون بألفاظ فيها شيء من
الاستهزاء بالدين، أو الاعتراض على الله، وهو لا يشعر. ومثل هذه
الألفاظ إذا قالها العاقل البالغ المختار قد يكون مرتداً - والعياذ بالله -
كقوله: الصلاة حرية شخصية. أو قال للمصحف: مصيحف أو ختمة
وقصده التصغير والتقليل من شأن القرآن الكريم - فهذا يعد من
الاستهزاء.

ومنها لعن الدين وسبه . كذلك من الألفاظ البشعة قول البعض :
الإسلام دين جمود لأنه لا يحجر المرأة ويظلمها. ومثل هذه الألفاظ لا
تصدر إلا من جاهل أو مستهزئ وإلا فمن عرف الإسلام حقيقة فإنه
يعلم أنه أكرم المرأة وأعزها.

وهناك الانتماء إلى عقائد وضعية مستوردة وأحزاب متفرقة مثل من
يقول أنا شيوعي ويقصد بها الشيوعية بمعناها الحقيقي، أو كقوله أنا
دهري وكثير من هذه العقائد والألفاظ التي يجب على المسلم أن يتنبه من
التلفظ بها.

وأنا قد قلت لكم أن المرتد ارتكب خيانة عظمى خان الدين
والدولة والعقيدة والشريعة . وعمله هذا يخرجُه عن الدائرة . ولتعلموا أن

عقاب المرتد القتل - أنه مطابق للواقع . لو أن جندياً من جنود الدولة خان دولته وتمرد عليها فإنها تحكم عليه بأقصى أنواع العقوبات وهي القتل لأنه ارتكب خيانة عظمى ، كذلك الردة إنها خيانة كبرى .

قالوا إن الإمام أبا حنيفة أراد أحد قواد المنصور أن يفحمه أمام المنصور - والمنصور حاكم ظالم - فوجه له سؤالاً وقال : إن أمير المؤمنين يأمر الواحد منا بقتل الرجل ، فهل نطيعه وإذا قتله هل عليه إثم ؟ فوقف الإمام يفكر ، واحتار ، لأنه إن قال عليه إثم خاف من بطش المنصور وإن داهن خاف من غضب الله ، لكن الله ألهمه الجواب وقال للسائل : أمير المؤمنين يأمر بحق أم بباطل ؟ قال : يأمر بحق ، قال له : انفذ الحق حيث كان .

ويذكرون مثلها قضية ابن الجوزي المشهورة قالوا جاء إليه وهو يخطب على المنبر فرق من الشيعة وفرق من الأشاعرة وكل فريق حاملو سيوفهم . والأشاعرة يفضلون أبا بكر على علي والشيعة يفضلون علياً . ووجهوا له سؤالاً وقالوا : من أفضل وأقرب وأحب إلى رسول الله ﷺ علي أم أبو بكر ؟

فاحتار في الجواب إن قال أبو بكر فالويل له من الشيعة ، وإن قال علي ، الويل له من الأشاعرة ، ثم قال لهم : الأفضل من كانت بنته تحته . ففرح الفريقان وكل فسر كلام ابن الجوزي له . فالأشاعرة أعادوا الضمير من بنته تحته قالوا : بنت أبي بكر مع النبي ﷺ ، والشيعة قالوا : بنت النبي ﷺ وهي فاطمة الزهراء مع علي فهو الأفضل . اهـ . ولا تصح ردة صبي ولا مجنون ولا مكره وقلبه مطمئن بالإيمان .

وإن استطاع المكره أن يوري وجب عليه .

وتوبة المرتد إذا كانت رده إنكاره أمراً هو من الدين معلوم بالضرورة، كقوله الزنى حلال وجب عليه أن ينطق بالشهادتين ويعترف ويقول بأن الزنى معصية كبيرة .

ولو ارتد شخص وجاء مسلم أخذته الغيرة وقتله قبل أن يستتاب، قالوا على القاتل التعزير فقط . لأن حق إقامة الحدود للإمام لا لغيره .
وقاتل نفسه أكثر الأئمة مجتمعون على أنه مسلم وعند الإمام أحمد كافر .

وحضرت في مرة من المرات مجلساً فيه بعض علماء الحنابلة وقالوا:
كيف أنتم معشر الشافعية تقولون أن المنتحر غير كافر؟

قلت: نعم، إن الانتحار معصية كبيرة، والأحاديث التي وردت فيه لا تدل على كفره . قالوا الإمام أحمد قال بكفره . قلت لهم: كلام الإمام أحمد على الرأس والعين ولكن كل له استنباط وآتي لكم بمثال، قالوا: ما هو؟ قلت ما تقولون في رجل قتل مائة مسلم ظلماً ومات ولم يتب وهل تكفونونه وتصلون عليه وتدفنونه؟ قالوا: نعم . قلت لهم من أعظم إثماً قاتل نفسه وهي نفس واحدة أم ذاك الظالم الذي قتل مائة مسلم ظلماً؟ فسكتوا^(١) .

(١) بعد هذه العبارة هناك كلام طويل حول تعذيب قاتل نفسه وقاتل غيره وأنه ليس مغلداً في النار . وأشار إلى كلام العلماء عن الآية: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً﴾ الآية، وأن الخلود الأبدي في النار للذي استحل دم مسلم بغير حق لأنه يعتبر مرتدأ . وحيث أن الموضوع خارج عن الدرس تركناه للاختصار وأوردناه في موضعه .

ملك المرتد

مِلْكُ الْمُرْتَدِّ مَوْقُوفٌ^(١) فَإِنْ مَاتَ مُرْتَدًّا تَبَيَّنَ زَوَالُهُ

(١) وكذا بضع زوجته ويجعل ماله عند عدل وأمه عند نحو محرم، وأما تصرفه فإن قبل التعليق كالوصية والعق والتدبير فموقوف، وإلا كالبيع والهبة والرهن فباطل، ويُقضى من ماله دين لزمه قبل الردة ويُمان منه بمونه ويدفع منه بدل ما أتلّفه في الردة ويؤجر ماله صيانة له عن الضياع.

ملك المرتد

ملك المرتد موقوف، فإن مات تبين زواله من حين الردة، وحكمه أنه فيء. وإن أسلم تبين بقاءه.

وإذا مات وهو مرتد وعليه دين يقضى من ماله لثلا يظلم أحد. وكذا إذا نذر بنذر وهو مسلم صار ديناً عليه.

وزوجة المرتد إن تاب تعود إليه بدون عقد إن هي في عدتها. ولا يفسخ عقده بمجرد الردة فإن انقضت العدة وهو مرتد انفسخ النكاح. ولا يحسب طلاقه من الثلاث فيما لو عاد وتاب وتزوج عليها ثانياً.

نبذة من تاريخ حضرموت بعد وفاة الرسول

أذكر لكم باختصار عن الردة في حضرموت واليمن بعد وفاة رسول الله ﷺ.

وأحسن الكتب التي تكلمت في هذا الموضوع كتاب البرد النعيم للشيخ محمد الخطيب إلا أنه لا يزال مخطوطاً.

مَنْ حِينَ الرَّدَّةِ، وَحُكْمُهُ أَنَّهُ فِيهِ^(١)، وَإِنْ أَسْلَمَ تَبَيَّنَ بَقَاؤُهُ.

(١) سيأتي حكمه.

لما توفي رسول الله ﷺ كان عامله على حضرموت زياد بن لبيد الأنصاري البياضي، وتولى الخلافة سيدنا أبو بكر رضي الله عنه فكتب لزياد فيمن كتب لهم من العمال يخبرهم بوفاة رسول الله ﷺ وأمره بأخذ البيعة فوصله الخبر وهو في تريم فجمع الناس وخطب على المنبر فقال: إن رسول الله ﷺ توفي فهلّموا فبايعوا، فقاموا وبايعوه واستمرت المبايعة له من الظهر إلى العصر، إلا كندة أبت أن تبايعه وهم قبيلة يسمونهم بنو عمرو بن معاوية وفيهم أربعة ملوك، وبعض من قبائل كندة الأخرى لم يبايعوه أيضاً.

لكن زياد بن لبيد الأنصاري قام واغتتم الفرصة بمن معه وقبل أن يستفحل الأمر ضغط عليهم وطالبهم بالزكاة فأعطاه بعضهم، وكان واحد منهم اسمه شيطان - وكان اسماً على مسمى - أخذ منه زياد بن لبيد ناقة اسمها شذرة من ضمن الصدقات فجاءه وقال إن هذه الناقة لأخي العداء وطلب إعادتها لكن زياداً أبى إعادتها وقال له: إنها ليست لأخيك، وجاء آخر اسمه حارثة بن سراقة من المرتدين الذين قالوا إن الزكاة لا يجب أن تعطى للخليفة. يقولون لا مركزية، بمعنى أن كف كل فرد يؤدي زكاته في بلده فحارثة هذا اعترض على زياد بن لبيد وقال له: ليس لك حق في أخذ الزكاة منا وأنشد بيتين مشهورين وهما:

أطعنا رسول الله ما دام بيننا فيال عباد الله ما لأبي بكر

أبورها بكرة إذا مات بعده فتلك لعمر الله قاصمة الظهر

هو يظن أن ابن سيدنا أبي بكر بكر، وأن الخلافة ملك يتولاها من يريد. فجاء زياد بن لبيد وكتف الثلاثة شيطان والعداء وحارثة بن سراقة، فعلم الأشعث من بني معاوية فقام وثار ضد زياد. وكان زياد لا طاقة له عليه، فأرسل إلى سيدنا أبي بكر يخبره فأرسل له المدد بقيادة مهاجر بن أبي أمية المخزومي فقاتلهم المهاجر قتالاً شديداً، وجاء عكرمة بن أبي جهل يقود جيشاً آخر.

فلما أحس بنو كندة بالهزيمة لجأوا إلى حصن النجير وتحصنوا فيه، والمشهور أن حصن النجير قريب من تريم وبينه وبينها نحو أربعة أميال أو خمسة تقريباً، وله آثار باقية.

وكثير من المؤرخين يقولون إنما هو في جهة العبر حيث تتجمع كندة وقوادها ورجالها. وقالوا إن كثيراً من الجرحى من الصحابة حملوهم من الحصن إلى تريم وماتوا ودفنوا بها. وفي تريم محل في مقبرة زنبل معروف محل لشهداء النجير وفيه بناية.

وعلى كل حال فالنجير بالاتفاق موجود في حضرموت ولكن اختلفوا في موقعه.

تحصن بنو كندة في ذلك الحصن، لكن الصحابة شددوا عليهم الحصار، فأخذوا ينشدون ويقولون:

تباً لكم آل بني قتيرة وللاُمير من بني مغيرة

يعنون المهاجر بن أبي أمية. وفي النهاية كان النصر للصحابة فاستسلمت كندة واستسلم الأشعث وأسروا منهم الكثير، يقول البعض إنهم نحو ستة آلاف بما فيهم النساء والصبيان. ويقولون إن الأشعث بن قيس ارتد مرتين، قالوا طلب منه جرير بن عبد الله البجلي أن يتقدم يصلي على جنازة حضرت وهم بالعراق فقال له ارتددت يا جرير إني ارتددت مرتين - إقرار على نفسه - فتقدم جرير وصلى عليها. وهذا الأشعث من الذين أسروهم وأرسلوهم إلى سيدنا أبي بكر الصديق والأشعث كان متزوجاً على أخت سيدنا أبي بكر الصديق. ولما مثل الأشعث أمام سيدنا أبي بكر مع قومه قال لسيدنا أبي بكر: إنما شححتُ بمالي وإني أيدتُ قومي وأنا لا أزال على إسلامي وأريد منك إعادة زوجتي، فرد إليه زوجته. فخرج الأشعث فرحاً ومعه سيفه فعرقب جميع الإبل الموجودة في السوق وكانت ثلاثمائة - ومعنى عرقبها - أي ضرب عراقيها وسقطت ونحرها فصاح القوم وقالوا ارتد الأشعث فنأدى في القوم وقال: لا، لم ارتد ولكنها وليمة كلوا، أنها وليمة، ولو كانت في بلادي لكانت أكبر.

من أخطاء المؤرخين

ثم عادت حضرموت كلها إلى الطاعة، وكذلك اليمن، ومن الأخطاء الفاحشة أن كثيراً من المؤرخين ذكروا أن معظم الحضارم ومعظم اليمنيين ارتدوا، وهذا خطأ فاحش، وخلاف الواقع توارد عليه المؤرخون.

والتحقيق أن الأقلية هي التي ارتدت والأكثرية بقيت على إسلامها وساعدت جيوش الخلافة، والعاجز لي مؤلف اسمه «موقف اليمن من

تارك الصلاة

تَارِكُ^(١) الصَّلَاةِ جَاحِدًا^(٢) وَجُوبَهَا مُرْتَدٌّ فَيُسْتَتَابُ حَالًا
وَجُوبًا، فَإِنْ أَصَرَ قُتِلَ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمُرْتَدِّينَ، وَتَارِكُهَا^(٣)

(١) وكذا فاعلها مع الجحد ولو ركعة منها.

(٢) أي وهو مكلف بأن أنكر بعد علمه به، بخلاف ما لو أنكره جهلا لقرب عهده بالإسلام، أو لكونه نشأ بعيداً عن العلماء، أو لكونه ممن يخفى عليه ذلك كمن بلغ مجنوناً ثم أفاق فلا يكون مرتداً بإنكاره في هذه الحالة بل يعرف الوجوب فإن عاد لإنكاره بعد ذلك صار مرتداً.

(٣) أو شرط من شروطها أو ركن من أركانها المجمع عليها بأن يتركها حتى تخرج جميع أوقاتها حتى وقت العذر فيما له وقت عذر، فلا يقتل بترك الظهر حتى تغرب الشمس، ولا بترك المغرب حتى يطلع الفجر، ويقتل في الصبح بطلوع الشمس وفي العصر بغروب الشمس وفي العشاء بطلوع الفجر، لكن بشرط أن يطالب إذا ضاق وقتها بأدائها في الوقت ويتوعد بالقتل إن أخرجها عن الوقت.

الرجعية الجاهلية» ذكرت فيه الأدلة كلها على أن اليمينين والحضارمة لم يرد منهم إلا القليل والبقية ثبتوا على إسلامهم.

هذه خلاصة ذكرناها لكم لتكونوا على علم بالوضع في حضرموت واليمن بعد وفاة رسول الله ﷺ ثم هدأت وصارت كغيرها من الأقاليم الإسلامية. انتهى.

تارك الصلاة

يريد أن يتكلم المصنف على حكم تارك الصلاة، والصلاة عماد الدين. وهي الركن الثاني من أركان الإسلام.

كَسَلًا^(١) مُسْلِمٌ تُسَنُّ اسْتِثَابَتُهُ حَالًا ، فَإِنْ لَمْ يَتُبْ^(٢) قُتِلَ^(٣) ،
وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمُسْلِمِينَ .

(١) أي تساهلا وتهاونا بأن يعدّ ذلك سهلاً هيناً .

(٢) بأن لم يمتثل الأمر ، ولم يصل الصلاة التي تركها .

(٣) أي بنحو السيف بعد الطلب والتوعد المتقدمين ، لكن لو قتله إنسان قبل الاستتابة أو في مدتها أثم ولا ضمان عليه . والذي يتوعده ويقتله هو الإمام أو نائبه .

والصلاة هي المادة الثانية القوية بعد الشهادتين في الدستور الإسلامي .

وقد وردت أحاديث كثيرة تهديداً لمن تركها ، ولهذا جاء اختلاف العلماء فيمن تركها كسلاً ، أما من تركها جاحداً وجوبها فهذا كافر بالإجماع حكمه حكم المرتد .

وكذا كل من جحد ما هو معلوم من الدين بالضرورة ، سواء أنكر فعلاً واجباً أو حلل فعلاً منهيّاً عنه محرماً .

من حلل المحرّم أو نفى وجوب الواجب فهو كافر إلا من كان قريب عهد بالإسلام .

لو أسلم شخص من قلب أوروبا ولا عنده معرفة تامة بأحكام الإسلام وأنكر وجوب الصلاة فهو معذور ولا نحكم بكفره ويجب علينا تعليمه .

كذلك يذكرون من جنّ وهو صغير واستمر به الجنون حتى بلغ وزال جنونه وأسلم وقال وهو لا يدري الصلاة غير واجبة جحد وجوبها

فلا نحكم بكفره استعجلاً وعلينا إرشاده وتعليمه .
أما من جن وهو بالغ مسلم ثم أفاق فلا ينطبق عليه الحكم لأنه
سبق أن علم بوجوب الصلاة .
كذلك من نشأ في بادية بعيداً عن العلماء ، ويمكن أن يكون البعد
عذراً في الماضي إنما اليوم تلاشت المسافات وقل البعد ، وبسبب
المواصلات تقاربت المدن .

التقصير في نشر الدعوة

وللأسف أن في جزيرة العرب ، في قلب الجزيرة التي لمع النور منها
تجد أناساً لا يعرفون الإسلام أبداً . والمسلمون مقصرون في نشر الدعوة .
وقد شاهدنا هذا بالفعل . فقد كانت جمعية الإخوة والمعاونة بتريم ترسل
دعاة إلى البوادي والأودية ، وهناك وجدنا أناساً جهالاً للغاية ، إلى حد
أنهم يقول البعض منهم الصلاة تصلح لي ولا أقدر أصلي لأنني إذا صليت
تموت ركابي ، ولا ندري من غرز هذه الصورة في عقولهم .

فالتقصير من العلماء ما بلغوا الدعوة وهي واجبة علينا . والإمام
عبد الله بن حسين بن طاهر قال في مجموعه : واجب على ولاة الأمور وعلى
طلبة العلم - كما هو مقرر - أن يعلموا الجهال ويذهبوا إليهم وواجب على
الجهال أيضاً أن يأتوا إلى العلماء ويتعلموا منهم . لكن هذا ترك وعم
الجهل وانحطت الأمة الإسلامية وصار الإسلام شكلياً صورياً .

وبسبب هذا الجهل ، فإن العقائد الهدامة جاءت من الغرب وغزتنا
في ديارنا بسبب تقصيرنا في بث الإسلام وغرسه في القلوب . ولو قمنا
بالواجب لما وجدت هذه العقائد لها محلاً عندنا .

من هذه العقائد أننا نسمع من البعض يقول : أنا من الناحية

الاقتصادية أؤيد الشيوعية، يقول هذا وهو لا يدري أن عندهم في نظامهم الاقتصادي لا ميراث، فالميراث ملغى في نظامهم، وهذا مرتبط بذاك. وهذا من الجهل ومن أمراض القلوب وأخبث المعاصي معاصي القلوب. قال بعض الأولياء إن ذرة من معاصي القلوب تعدل ببهار^(١) من معاصي الجوارح. ومن أمراض القلوب الحقد والحسد، وعكس ذلك ذرة من أعمال القلوب الصالحة تعدل بهاراً من أعمال الجوارح الصالحة.

وذكرت لكم في باب الحدود أن الله جعلها وقاية لنا لنعيش في سعادة دينية ودنيوية، لأن المعاصي أضرارها معروفة. ولما ينكر المسلم حكماً معلوماً من الدين بالضرورة. معناه أنه خرج من الدائرة، وكأنه غير ملتزم بالأحكام الشرعية.

والصلاة حضرة ربانية تعطي قلب المؤمن شحنة إيمانية. ومن طبيعتنا أننا مندفعون في أمور الدنيا، فرتب الله لنا هذه الأوقات المناسبة لنعود إلى مولانا ونستيقظ من غفلتنا: ﴿فَسُبْحَنَّ اللَّهَ حِينَ تُسْوَرُ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ (١٧). ترانا نستفتح يومنا بصلاة الصبح وبعد الانتهاء من الأعمال نستفتح وقت راحتنا بصلاة الظهر وقبل العودة إلى الأعمال نصلي العصر، ونستفتح الليل بصلاة المغرب ونختم اليوم وقبل الذهاب للنوم بصلاة العشاء.

وذكرت في كتيب لي اسمه «الصلوات الخمس وأسرارها» ذكرت فيه كلام بعض المستشرقين، قال أحدهم: كانت العرب تشرب الخمر في اليوم والليلة خمس مرات في الصباح عندما يقومون من نومهم ووقت الظهيرة وفي عشيتهم وفي أول الليل وفي أثناءه.

(١) البهار: معيار وزني يساوي: ثلاثمائة رطل يستعمل في حضرموت.

والخمر من ألفها لا يستطيع تركها، فجاء محمد بن عبد الله - ﷺ -
المصلح العظيم يسمونه المصلح - لأنهم لا يعترفون بنبوته - ﷺ - وإنما
يعترفون بأنه مصلح اجتماعي عظيم لا يوازيه مصلح.

ولو قدر الله لهم الهداية لآمنوا برسالته [ولكن الله يهدي من
يشاء].

قال: جاء محمد المصلح العظيم ذو الشخصية القوية فاستطاع أن
يجعل أصحابه يقلعون عن الخمر بالتدريب ووضع محلها الصلوات الخمس
فكانت خمساً بخمس.

والصلاة الحقيقية تنهى عن الفحشاء والمنكر كما جاء في القرآن
﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾.

قالوا: كان شاب من الأنصار في عهد رسول الله ﷺ منحرفاً
فشكوه إلى رسول الله ﷺ فقال لهم: هل يصلي؟ قالوا: نعم قال:
«ستنهاء الصلاة».

فمن جحدتها فقد كفر، ومن جحد ركناً مجتمعاً عليه من أركان
الصلاة مثل من جحد الصلاة. فلو قال: السجود ليس واجباً في الصلاة.
أو قال: الوضوء ليس واجباً فهذا في مرتبة جحد الصلاة.

والواجب علينا أن نربي الأطفال من صغرهم وننشئهم عليها حتى
يألفوها ويعتادوها، فإذا نشأوا عليها صارت عادة لا يقدرון على تركها،
ويخافون الله من تركها. أما من نشأ على التساهل بها فإنه سيهملها
خصوصاً إذا سافر إلى بلاد الغرب. ومعنى صارت عادة عنده - أي عادة

وعبادة، أي اعتاد على الخير، فلا يسبق إلى فهم أحد أن أحداً يؤدي الصلاة كحركات اعتاد عليها^(١).

حكم تارك الصلاة

«تارك الصلاة جاحداً وجوبها مرتد، فيستتاب حالاً وجوباً، فإن أصرّ قتل، وحكمه حكم المرتدين» وتاركها كسلاً مسلم تسن استتابته حالاً فإن لم يتب قتل، وحكمه حكم المسلمين».

وتارك الصلاة على قسمين تاركها جحوداً وقد مرّ حكمه. والقسم الثاني تاركها كسلاً - كما هو حال كثير من الناس حكمه أنه يقتل حداً بعد أن يستتاب، وتوبته لا تكفي أن يقول: تبت، بل يقول: تبت وأتعهد أنني لن أتركها. فإن لم يتب يقتل، هذا مذهب الشافعي.

أما الإمام أبو حنيفة لا يقول بقتل التارك الصلاة كسلاً إنما يسجن ويؤدب حتى يصلي وهذا الحكم عنده على من لم يصم ومن لم يحج^(٢).

إنما أدلة بقية المذاهب بقتله قوية وصریحة ومنها «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فن تركها فقد كفر».

(١) وطال الحديث على الصلاة والحث على أدائها بحضور وخشوع، وحيث سبق الكلام على الصلاة في بابها بأول الكتاب تركنا نقل الباقي.

(٢) جاء في مغني المحتاج: وما قيل من أنه لا يقتل بل يعزر ويحبس حتى يصلي كترك الصوم والزكاة والحج لخبر. «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة» مردود إلى آخره.

ومنها «منزلة الصلاة من الدين بمنزلة الرأس من الجسد» فمن لا رأس له لا حياة له ومن لا صلاة له لا دين له».

ومنها: «من ترك الصلاة متعمداً فقد كفر جهاراً».

وبهذا أخذ الإمام أحمد أن من ترك الصلاة كسلاً فهو كافر. وغيره يقولون من ترك الصلاة جاحداً وجوبها. وقالوا: إن الإمام الشافعي ناظر الإمام أحمد وقال له يا أحمد. أنت تقول إن من ترك الصلاة كسلاً فقد كفر، فكيف تدخله الإسلام؟ قال: بالنطق بالشهادتين. قال: هو مُقرٌّ بهما. قالوا: فغلب الشافعي بالحجة أحمد.

بقي علينا معرفة متى نعتبره تاركاً للصلاة؟ قالوا: إذا كانت الصلاة لها وقت ضرورة - أي أنها تجمع مع التي بعدها - متى خرج وقت الثانية عدّ تاركاً. مثلاً: لو ترك صلاة الظهر ودخل وقت العصر ولا صلاها فإذا ضاق الوقت يطالب بأدائها مع التوعد بالقتل فإن أصر وخرج وقت العصر قتل حداً .

أو ترك صلاة المغرب أمهل إلى خروج وقت العشاء، لأن وقت الثانية وقت الأولى في حال الجمع .

التعزير

التَّعْزِيرُ لُغَةً: التَّأْدِيبُ^(١)، وَشُرْعاً: تَأْدِيبٌ عَلَى ذَنْبٍ لَا حَدَّ فِيهِ وَلَا كَفَّارَةَ غَالِباً^(٢).

(١) وهو المناسب هنا، ويطلق أيضاً على التفخيم والتعظيم، قال تعالى: ﴿وَتُعْزِرُوهُ وَتُقَرِّرُوهُ﴾.

(٢) إشارة إلى أنه قد يشرع التعزير ولا معصية كمن يكتسب باللغو كالطبل والغناء الذي لا معصية معه، وقد ينتفي مع انتفاء الحد والكفارة كما في صغيرة صدرت من وليّ الله تعالى، وأنه قد يجتمع مع الحد كما في تكرار الردة على ما فيه، وقد يجتمع مع الكفارة كما في الظاهر وإفساد الصائم يوماً من رمضان بجماع حليلته.

التعزير

التعزير لغة: التأديب وشرعاً تأديب على ذنب لا حد فيه ولا كفارة غالباً.

التعزير قد يأتي بمعنى التعظيم والتوقير كما في قوله تعالى: ﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعْزِرُوهُ وَتُقَرِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾.

وموضوع هذا الباب متعلق بالحدود، وقد تقدمت معنا. وكل معصية فيها حد أو كفارة تعتبر كبيرة.

وبعض العلماء عرّف الكبيرة بقوله: الكبيرة هي التي فيها تهديد أو وعيد شديد في الكتاب أو السنة.

وهناك معاص أعظم من الكبائر وعقوبتها التعزير: مثل الربا. الربا

عاقبته خطيرة. والمرابي يحارب الله ورسوله، وقد توعد الله بالحرب، ولم يتوعد غيره بالحرب، وهذا مما يدل على أن الأمر فظيع. والربا لم يجعل الله له حداً محدوداً في الدنيا، وآخر عقوبته إلى الآخرة. فالمرابي عقوبته التعزير، وعليه إعادة كل ما أخذه من ربا لأربابه.

وقد ألف العلماء كتباً في الكبائر، منهم ابن حجر له كتاب سماه: الزواجر عن ارتكاب الكبائر. ومنهم الذهبي له كتاب اسمه: الكبائر. وقيل لابن عباس: إن الكبائر سبع، قال: أحسبها سبعين. والشيخ الذهبي عدها في كتاب الكبائر سبعين. وعنون لكل كبيرة منها. والكبائر منها ما هو باطني لا يعرف صاحبها إلا إذا ظهر أثرها على الأعضاء، لأنها قلبية، مثل الحسد والحقد والعجب والكبر، فالتكبر يظهر كبره إذا استحققر الناس أو أطال إزاره وجعله يسحب على الأرض - كما نراه في بعض الأشخاص - تراه يُطيل ثوبه حتى يكون ساحباً على الأرض خيلاء.

كذلك يعرف المتكبر إذا تكلم بكلام يدل على تكبره فإذا ظهرت من الشخص علامات تدل على أنه متكبر أو حاسد أو حاقد استحق عقوبة التعزير.

وقالوا: إن الحكمة من إقامة الحدود والكفارات والتعزير على الجاني لتكون وقاية للناس، لأن الله سبحانه وتعالى لا يريد من عبده أن يرتكب المعاصي لأنها تؤذي الناس ويتعدى ضررها إليهم. والشرعية الإسلامية تريد أن يعيش الناس كلهم سعداء لا يؤذي بعضهم بعضاً.

أضرار المعاصي والتوبة منها

فإذا فكّرنا في أضرار المعاصي، السرقة مثلاً فيها تعدّ على أموال الناس وقد يتهم بها البريء إذا لم يعرف السارق الحقيقي، شرب الخمر أم الخبائث فالسكران يؤذي الناس بفعله وبلسانه، والزاني والعياذ بالله - يهتك أعراض الناس.

جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ وقال له: أبح لي الزنا، لكن رسول الله ﷺ بحكمته وأسلوبه الجميل، قال له: أتجبه لأملك؟ قال: لا، أتجبه لأختك؟ قال: لا، وكلما ذكر له أحداً من قريباته قال: لا، فقال له: كذلك الناس لا يحبونه لنسائهم فانتبه الأعرابي وترك الزنا^(١).
وتجب التوبة حالاً من كل معصية، سواء كانت كبيرة أم صغيرة.
أول أركان التوبة الندم، والذي يسمونه اليوم: تأنيب الضمير.

وشروط التوبة معروفة، وهي ثلاثة: ١ - الإقلاع عن الذنب، ٢ - والعزم على أن لا يعود، ٣ - الندم عليه.

وهناك شرط رابع إن تعلقت بحق آدمي، عليه أن يعيده له. لكن هذا الشرط قالوا يندرج في الشرط الأول وهو الإقلاع عن الذنب، فإذا لم

(١) نص الحديث: «عن أبي أمامة قال: إن فتى شاباً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ائذن لي في الزنا فأقبل القوم عليه فزجروه فقالوا: مه. مه، فقال: ادنه، فدنا منه قريباً قال: فجلس، قال: أتجبه لأملك؟ قال: لا والله جعلني الله فداك، قال: ولا الناس يحبونه لأمهاتهم، قال: أفنحبه لآبائهم؟ قال: لا والله يا رسول الله، جعلني الله فداك، قال: ولا الناس يحبونه لبناتهم، قال: أتجبه لأختك؟ قال: لا والله جعلني الله فداك، قال: ولا الناس يحبونه لإخواتهم، قال: أتجبه لعمتك؟ قال: لا والله جعلني الله فداك، قال: ولا الناس يحبونه لعماتهم، قال: أتجبه لخالتك؟ قال: لا والله جعلني الله فداك، قال: ولا الناس يحبونه لخالاتهم، قال فوضع يده عليه وقال: اللهم اغفر ذنبه وطهر قلبه وحصن فرجه، قال: فلم يكن بعد ذلك الفتى يلتفت إلى شيء»
اهـ مسند أحمد من كتاب التصوير الفني في الحديث النبوي ص ٥٧٦.

ما يعزّر لأجله

يُعزّرُ باجْتِهَادِ الإمامِ بِنَحْوِ حَبْسٍ وَضَرْبٍ

يعد الحق لأهله معناه أنه لم يقلع عن الذنب.

وقال العلماء: لا تقبل توبة المغتاب إلا إذا ذهب إلى من اغتابه وطلب منه العفو، ويقول له: إنني تكلمت عليك بكذا وكذا أمام فلان وفلان. لكن هذا قد يكون فيه صعوبة. قالوا إذا خاف الفتنة يستغفر لصاحبه. وأصعب من هذا وأفظع: لو زنا بامرأة، عليه إذا أراد أن يتوب أن يخبر أباه أو زوجها، وهذا قد يثير فتنة كبيرة. والعلماء لهم بحث في هذه المسائل وممن تكلم فيها صاحب كتاب «دليل الفالحين شرح رياض الصالحين» وكتاب منهل الواردين.

بعض العلماء شددوا وقالوا لا بد من البراءة وتبيين الأذى، وقال آخرون إنه مقيد بما إذا علم عدم الأذى من صاحب الحق وجب على مرتكبه إذا تاب الانطراح له وطلب المسامحة منه. أما إذا بقي الأمر مستوراً يكفيه الندم والاستغفار. وقالوا: لا كبيرة مع استغفار ولا صغيرة مع إصرار.

ما يعزّر لأجله

«يعزّر باجتهاد الإمام بنحو حبس وضرب ناقص عن أدنى حدود المعزّر لكل معصية لا حد لها ولا كفارة غالباً كشهادة الزور».

نَاقِصٍ عَنْ أَذْنَى حُدُودِ الْمُعْزَرِ^(١) لِكُلِّ مَعْصِيَةٍ لَا حَدَّ لَهَا وَلَا كَفَّارَةَ
غَالِباً كَشَهَادَةِ الرَّؤُورِ .

(١) فينقص في ضرب الحر عن أربعين وحبسه أو نفيه عن سنة، وفي ضرب غيره عن عشرين وحبسه أو نفيه عن نصف سنة، وهذا إذا كان التعزير في غير حق العباد المالي، أما إذا كان له فإنه يحبس إلى أن يثبت إعساره، وإذا امتنع عن الوفاء مع القدرة ضرب إلى أن يؤديه أو يموت لأنه كالصائل، وكذا لو غصب مالا وامتنع من رده فإنه يضرب إلى أن يؤديه وهو مستثنى من الضمان بالتعزير لوجود جهة أخرى .

التعزير يختلف باختلاف الجريمة، وباختلاف المجرم، والتعزير هو عبارة عن عقوبة أو تأديب، لكنه تأديب شنيع، وهذه العقوبة تفرض على من ارتكب معصية لا حدّ فيها .

وهل يجب على الإمام أو على نائبه أن يؤدب كل عاص؟ .

قالوا يجب عليه إذا بلغه الخبر، أما التجسس على العصاة لا يجوز إلا إذا علم أن هناك محلاً أو منزلاً صار وكرّاً للفسق، وأن جملة من الفساق جعلوه محباً لهم يقارفون فيه المعاصي، فيجب عليه أن يداهمهم ويلقي القبض عليهم ويعاقبهم بما يستحقون . أما في غير ذلك قالوا لا يجوز . وقصة سيدنا عمر رضي الله عنه مشهورة :

قالوا : كان سيدنا عمر رضي الله عنه في ليلة من الليالي يتجول في شوارع المدينة يتفقد رعيته، وبينما كان سائراً سمع قرعة الكؤوس في أحد منازل الأنصار . فأراد الطلوع لكنه وجد الباب مقفلاً، فلم تملكه

غيرته إلا أن تسور الجدار من خلف البيت فوجد شباباً يشربون الخمر، فعلاهم بالدرة.

فقال له أحدهم: يا أمير المؤمنين ماذا تريد أن تعمل بنا؟ قال: أريد تأديبكم. قال له: لئن أذنبنا مرة لقد أذنبت ثلاثاً، الأولى: ربنا يقول: ﴿وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ وأنت تسورت الدار.

والثانية: ربنا يقول: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ وأنت تجسست علينا، والثالثة: ربنا يقول: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا﴾ وأنت طلعت علينا من غير أن تستأذن.

قال له عمر: صدقت والله، وعاد من حيث أتى وتركهم. لكنهم كلهم تابوا، لأن عندهم تأنيب الضمير.

وهل يجوز التعزير بالغرامة المالية؟ المذاهب الأربعة لا تجيز التعزير بالتغريم، لكن بعض التابعين والشيخ عبد القاهر المغربي قالوا بالجواز، وقالوا لا تعود الغرامة إلى المتضرر من الجريمة، وإنما تعود إلى بيت المال. وقال آخرون تعود إلى المتضرر، والمعتمد أنه لا يجوز. وأما ما فعله سيدنا عمر من تغريم البعض قالوا هو اجتهاد منه وفي مسائل خاصة، ثم إنه جعل المال لبيت المال. وإمامنا الشافعي رضي الله عنه عنده مذهب الصحابي كمذهب غيره لا يلزم اتباعه، لأنه قد يكون غيره من الصحابة له رأي يخالفه^(١).

(١) جاء في كتاب التشريع الجنائي الإسلامي للشيخ عبد القادر عودة ما يلي: من المسلّم به أن الشريعة عاقبت على بعض الجرائم التعزيرية بعقوبة الغرامة من ذلك أنها تعاقب على سرقة الثمر المعلق بغرامة تساوي ثمن ما سرق مرتين فوق العقوبة التي تلائم السرقة. وذلك قول رسول الله ﷺ: «من خرج بشيء منه فعلية غرامة مثليه والعقوبة» جزء من حديث رواه أبو داود =

ما يفارق فيه التعزير الحد

يُفَارِقُ التَّعْزِيرُ الْحَدَّ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: اخْتِلَافِهِ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ، وَجَوَازِ الشَّفَاعَةِ وَالْعَفْوِ فِيهِ، وَأَنْ التَّأْلِفَ بِهِ مَضْمُونٌ.

ما يفارق فيه التعزير الحد

قلنا إن التعزير يختلف باختلاف الجريمة وباختلاف المجرم، وعلى الحاكم مراعاة شخصية المجرم، فبعضهم يكفيه التهديد، وبعضهم يناسبه الضرب، وبعضهم يناسبه السجن وقد يتسامح في عقوبة التعزير. كصدور صغيرة من ولي لله، والولي قالوا في تعريفه: هو العارف بالله المجتنب لمعاصي الله والمستقيم على طاعته. والولاية رتبة من الرتب، هذا هو المعتمد، ولا عبرة بمن شد وقال: الولي هو كل من هو من الذين آمنوا.

= في كتاب الحدود باب ما لا قطع فيه - وباقي الحديث «ومن سرق منه شيئاً بعد أن يؤديه الجرين فبلغ ثمن المجنّ فعليه القطع»]- ومن ذلك عقوبة كاتم الضالة، فإن عليه غرامتها ومثلها معها. ومن ذلك تعزير مانع الزكاة بأخذ شطر ماله. وبعض من أجازوا الغرامة، اشترطوا أن تكون عقوبة تهديدية بحيث يحصل المال ويحبس المحكوم عليه حتى يصلح حاله، فإن صلح حاله رد إليه ماله، وإن لم يصلح حاله أنفق ماله على جهة من جهات البر. ويقدرّون أنها لا تصلح إلا في الجرائم البسيطة ولم يحاولوا أن يضعوا للغرامة حداً أدنى أو حداً أعلى، تاركين ذلك لولي الأمر. إلى أن قال: فإذا حرص بعض الفقهاء على أن يجعلوا من الغرامة عقوبة عامة، فإنهم يقصدون من ذلك أن يدخلوا الغرامة في مجموع عقوبات التعزير، فيكون للقاضي أن يعاقب بها كلما رآها ملائمة للجريمة. فإذا لم تكن ملائمة فهو غير ملزم بالحكم بها في أي حال. انتهى ج ١ ص ٦٨٥ طبعة دار التراث.

فمن عُرف بالاستقامة والصلاح وصدرت منه معصية صغيرة فهذا لا يعزر لأنها نادرة أن تكون من أمثال هؤلاء .

وتقال عشرته لقول رسول الله ﷺ : «أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم إلا الحدود» وهو حديث مشهور من طرق ربما يبلغ بها درجة الحسن ، بل صححه ابن حبان بغير استثناء .

أما الحدود فلا يتساهل فيها ، وقد شق على رسول الله ﷺ لما تشفع أسامة في المخزومية فقال له رسول الله ﷺ : «لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها» قالوا : «لو» يعبر بها عن المحال . فمحال أن تسرق السيدة فاطمة رضي الله عنها^(١) ، والإمام الشافعي يقول : ذوي الهيئات من لم يعرف بالشر^(٢) .

وقالوا لو ترك ولي الأمر التعزير وهناك عالم له نفوذ ووجاهة له أن يعزر ويؤدب ويحد .

والتأديب مستحب من كل فرد على قريب له يرى أن سلوكه منحرف . فكل من يعرف صبيّاً من أقاربه بدأ ينحرف في سلوكه استحب منه تأديبه ، وليس التأديب مقصوراً على الأب والجد ، ما دام يستطيع ردعه . وهذا مأخوذ من بغية المسترشدين .

ملاحظة الإمام علي رضي الله عنه

قالوا إن الإمام علي رضي الله عنه كان يلاحظ حتى المصلين ، ومن لم

(١) يقولون : إن الإمام الشافعي إذا قرأ هذا الحديث يقول بعده «حاشا الله» .

(٢) وطال الحديث عن تعريف الولي تركناه خوفاً من الإطالة . وذكر أستاذنا أيضاً قضية الخطيئة لما سب الزبرقان بن بدر . وبما أنها قد مرت معنا لم تذكر هاهنا .

يحسن صلاته أرشده. ومرة من المرات وهو في مسجد الكوفة رأى أعرابياً صلى صلاة مستعجلة، فلما سلم قال له الإمام علي: أعد الصلاة. قال له: قد صليت يا أمير المؤمنين، قال: هذه صلاة مستعجلة، أعد الصلاة، فأعادها بتأن - والإمام علي يراقبه - حتى سلم، قال له: هذه هي الصلاة أحسن من الأولى.

قال الأعرابي: لا والله يا أمير المؤمنين إن الأولى أحسن.
قال له: ولماذا؟.

قال: لأنني صليت الأولى لله، والثانية خوفاً من دريئك..

جواز الشفاعة في التعزير

ويجوز العفو والشفاعة في عقوبة التعزير ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِّنْهَا﴾ لكن قالوا: إذا رأى الحاكم المصلحة في ذلك^(٢)، وعفو الحاكم لا يمس حق الأدمي عند مطالبته له.

فإذا اغتصب الجاني مال شخص، يجوز للحاكم أن يعفي الجاني من العقوبة، إنما يلزمه برد ما اغتصبه لصاحبه. فإن امتنع أدبه بالسجن وغيره حتى يعيد ما اغتصبه.

ومن عليه دين وهو غني وامتنع عن أدائه، للحاكم أن يضربه ويؤدبه، لأن الشريعة الإسلامية لا تريد التلاعب بحقوق الناس.

ويفارق التعزير الحد، أن التالف به مضمون، فإذا تلف عضو في

(١) قالوا: وبعد مجانبه لهوى النفس، وليس للحاكم أن يعفو مقدماً عن الجرائم قبل وقوعها، أو عن العقوبة قبل الحكم بها، لأن ذلك يعتبر إباحة للأفعال المحرمة لا عفواً عن الجريمة أو العقوبة» اهـ. من كتاب التشريع الجنائي الإسلامي.

الجاني بسبب التعزير فإن الحاكم يضمه، ويؤدي دية التالف، لأن التعزير مربوط بمراعاة المصلحة وشخصية الجاني والأوقات والجريمة.

ولما استدعى سيدنا عمر امرأة حاملاً فأرهبها فأسقطت حملها، قال له الإمام علي: عليك غرة^(١)، لأنك أرهبتها.

ولو عزّر الإمام رجلاً فمات من التعزير. قال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا ضمان عليه، وتفرد الشافعي بأن عليه الضمان.

وهل يجوز للإمام أن يعزّر الجاني أمام جمهور من الناس؟ كما قلنا إن التعزير يختلف باختلاف أحوال الناس، قال الشاعر:

العبد يقرع بالعصا والحر تكفيه الإشارة
فإذا كان المجرم من قلال الحياء ولن يرتدع إلا إذا عُرّز أمام
الجمهور عزره أمامهم. وقلال الحياء لا يبالون، قالوا إن امرأة عُرّزت
وأركبت حماراً ركوباً مقلوباً، وخلفها الناس يمشون فقالت لهم: ماذا عليّ
أنتم تمشون وأنا راكبة^(٢) وفي كتاب الشريعة الجنائي كلام نفيس عن
التعزير فليُنظر هناك.

(١) وهي رقيق مميّز ليس هراً ولا ذا عيب. من شرح الياقوت.

(٢) خلاصة مقتطفة من كتاب الشريعة الجنائي الإسلامي عن التعزير لتمام الفائدة «الفرق بين التعزير وغيره من العقوبات المقررة: ١ - العقوبة المقررة ليس للقاضي أن يستبدل بها غيرها. وليس له أن ينقص منها أو يزيد فيها. أما التعازير للقاضي أن يختار الملائم. ٢ - العقوبات المقررة لا تقبل العفو ولا الإسقاط. أما التعازير فتقبل. ٣ - العقوبات المقررة ينظر فيها إلى الجريمة. ولا اعتبار فيها لشخصية المجرم، أما التعازير فيُنظر إلى الجريمة وإلى الجاني معاً». ثم ذكر أنواع التعازير وقال: «وإذا كانت الشريعة عرّفت عقوبات تعزيرية معينة، فليس معنى ذلك أنها لا تقبل غيرها، بل إن الشريعة تتسع لكل عقوبة تصلح الجاني وتؤدبه وتحمي الجماعة من الإجرام». وعدد أنواعاً من عقوبات التعازير وعدّها منها:

١ - القتل - كثير من العلماء أجازوه إذا اقتضت المصلحة العامة، أو كان فساد المجرم لا =

الصَّيَال

الصَّيَالُ لُغَةً: الْاسْتِطَالَةُ وَالْوُثُوبُ^(١)، وَشُرْعاً: الْاسْتِطَالَةُ
وَالْوُثُوبُ عَلَى الْغَيْرِ بَغَيْرِ حَقٍّ.

(١) عطف تفسير.

دفع الصيال

هو الدفاع الشرعي الخاص بالشرعية، وهو واجب على الإنسان في
حماية نفسه أو نفس غيره وعرضه وحقه في حماية ماله أو مال غيره، من
كل اعتداء حال غير مشروع بالقوة اللازمة لدفع هذا الاعتداء.
ويصطلح الفقهاء على تسمية الدفاع الشرعي الخاص: بدفع
الصائل. وعلى تسمية المعتدي صائلاً والمعتدى عليه مصولاً عليه.
ويجب دفع الصائل دفاعاً عن العرض، أو كما يعبر الفقهاء: دفاعاً
عن البضع أو مقدمات الجماع من قبله أو ضم.
فيجب على المسلم أن يدافع عن العرض سواء كان عرضه أو عرض
غيره. إلى درجة أنهم قالوا ولو حتى عرض حربية.

= يزول إلا بقتله، كقتل الجاسوس والداعية إلى البدعة. ومنها ٢ - عقوبة الجلد، ٣ - حبس محدود
المدة وغير محدود. ٤ - التغريب أو الإبعاد. ٥ - الصلب الذي لا يصبه قتل، وإنما يصلب حياً
ولا يمنع عنه الطعام ولا الشراب، ولا يمنع من الوضوء للصلاة لكنه يصلي إيماء، ويشترط
الفقهاء إن لا يزيد على ثلاثة أيام. ٦ - عقوبة الوعظ. ٧ - عقوبة الهجر وهي المقاطعة.
٨ - عقوبة التوبيخ. ٩ - عقوبة التهديد. ١٠ - عقوبة التشهير والعزل من الوظيفة والحرمان من
الحقوق وإزالة أثر الجريمة، كهدم البناء المقام في الشارع العام. ١١ - عقوبة الغرامة» ج ١
ص ٦٨٥ طبعة دار التراث.

ولو رأى مسلم شخصاً يعتدي على امرأة كافرة حربية في عرضها وجب عليه الدفاع عنها إذا كان يستطيع، بل حتى عن بهيمة، لأن مثل هذا الاعتداء يؤدي إلى الفسوق وإلى الزنا وإلى الفوضى وانتهاك الأعراض.

وكانت الغيرة عند العرب شديدة إلى درجة أنه يأنف من الأجنبي ذكر اسم خطيبته أو زوجته أو أخته كما قال شاعرهم:

وإياك واسم العامرية إنني أغار عليها من فم المتكلم
وقال المتنبي رحمه الله:

وإننا لنلقى الحادثات بأنفس كثير الرزايا عندهن قليل
يهون علينا أن تصاب جسومنا وتسلم أعراض لنا وعقول
وعمرو ابن كلثوم في معلقته يصف نساء العرب:

يفتن جيادنا ويقلن لستم بعولتنا إذا لم تمنعنونا
فالإسلام صان الأعراض، وهذب هذه الناحية الموجودة في العرب، ولكن اليوم هانت عند كثير من المسلمين الأعراض بسبب اختلاطهم بالأعاجم وسفرهم إلى أماكن لا يعرفون فيها للأعراض وزناً ولا للقيم قيمة. فتساهل البعض في الغيرة على الأعراض.

أما الدفاع عن المال فحق المصول عليه، يجوز له أن يتسامح فيه^(١) وله أن يدافع عن ماله ولو على درهم، فإن قتل الصائل فهو هدر. وإن قتل دون ماله فهو شهيد، إنما يكون الدفاع بالأخف فالأخف، وسيأتي الكلام عليه.

(١) لكن بعض الفقهاء يرون أن الدفع عن المال واجب إذا كان مالا فيه روح، أي ليس جاداً. أو كان مالا للغير عند المدافع كمال المحجور عليه أو الوقف، أو مالا مودعاً. أو كان مالا للمدافع ولكن تعلق به حق للغير كرهن أو إجارة انتهى من التشريع الجنائي الإسلامي ج ١ ص ٤٧٥.

حكم دفع الصائل

دفعُ الصَّائِلِ^(١) بِالْأَخْفِ فَالْأَخَفُ^(٢) وَاجِبٌ^(٣) إِذَا كَانَ

- (١) أي عند غلبة ظن صياله، فلا يشترط تلبسه به حقيقة.
- (٢) فيدفعه بالهرب منه فبالزجر فبالاستغاثة فبالضرب باليد، فبالسوط فبالعصا فبالقطع، فإن لم يندفع إلا بالقتل فقتله لم يضمنه، فإن اختلفا في إمكان التخلص بدون ما وقع به صدق الدافع بيمينه، بخلاف ما لو تنازعا في أصل الصيال فلا يصدق إلا بقرينة ظاهرة كتجريد سيف أو نحوه أو بينة، ويستثنى عند شيخ الإسلام تبعاً للماوردي والرويانى ما لو رآه أولج في أجنبية فله أن يبدأ بالقتل وإن اندفع بدونه وكان غير محصن؛ واعتمد الرملي والزيادي وجوب الترتيب في الفاحشة ولو محصناً. وقال ابن حجر: محل وجوب الترتيب في غير المحصن، أما هو فيبدأ فيه بالقتل لإهداره.
- (٣) أي على من لم يخف على نفسه أو بضعه أو منفعة كلاً أو بعضاً، وهذا إذا لم يكن الدافع عن بضعه، وإلا فيجب وإن خاف القتل.

والدفاع عن النفس قسموه إلى أقسام، تارة يكون المعتدي كافراً. وتارة يكون مسلماً محصناً، أو غير محصن. فإذا كان المعتدي كافراً وجب مقاومته ودفعه ومقاتلته. لأن تركه يعتبر تأييداً للكفر على الإسلام الممثل في شخص المعتدى عليه وظلماً للنفس.

وإذا كان المعتدي مسلماً، فإن كان غير محقون الدم كزان محصن أو مرتد أو تارك الصلاة وجبت مدافعتة.

أما إذا كان مسلماً محقون الدم فالدفاع منه حق من حقوق المعتدى عليه، يجوز له تركه كما يجوز له فعله، للحديث الوارد «كن خير ابني آدم» إشارة إلى قابيل وهابيل في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ﴾.

حكم دفع الصائل

الدفاع يكون بالأخف فالأخف. فإذا كان يمكن دفع الصائل

الْمَصُولُ عَلَيْهِ مَعْصُوماً مِنْ نَفْسٍ أَوْ طَرْفٍ، أَوْ مَنَفَعَةٍ عُضْوٍ أَوْ بُضْعٍ^(١) أَوْ مُقَدَّمَاتِهِ، وَجَائِزٌ إِذَا كَانَ مَالاً^(٢) أَوْ اخْتِصَاصاً وَكَذَا النَّفْسُ^(٣) إِذَا كَانَ الصَّائِلُ مُسْلِماً مُحَقُونِ الدَّمِ^(٤).

-
- (١) ولو لبهيمة أو لمهدة، وسواء قصده مسلم محقون الدم أم لا.
- (٢) وإن قلَّ له أو لغيره، نعم إن كان ذا روح وجب الدفع ولو كان ملكاً للصائل.
- (٣) بل يسن الاستسلام له، ومحل جواز الاستسلام ما لم يقدر على الهرب، وإلا وجب وحرَم الوقوف، وما لم يكن إماماً عادلاً متوحداً في زمانه أو عالماً كذلك أو شجاعاً أو كريماً، وإلا فلا يجوز له الاستسلام، وكذا لو كان رقيقاً لحق سيده.
- (٤) ويجب إذا كان ليس كذلك بأن يكون كافراً أو بهيمة أو مسلماً غير محقون الدم كزان محصن.
-

بالنهي والزجر القوي فلا يجوز دفعه بالضرب.

وإذا كان يمكن اكتفاء شره بالهرب - هرب منه. على أن من العلماء من لا يقولون بالهرب: بل قالوا يثبت ولا يهرب^(١).

وقال في التحفة مرتباً وسائل الدفاع: من عضت يده مثلاً خلصها بفك لحي، فضرب فم، فسلَّ يد فعض ففقه عين، فقلع لحي فعصر خصية فشق بطن. ومتى انتقل لرتبة مع إمكان أخف منها ضمن. اهـ.

وجاء في العض ما روى يعلى بن أمية عن رسول الله ﷺ قال: «كان لي أجير فقاتل إنساناً فعض أحدهما يد الآخر، فانتزع العضوض

(١) وبعض الفقهاء فرق - إذا كان الهرب مشيناً أو غير مشين. وجعلوه لازماً إذا لم يكن مشيناً، وغير لازم إذا كان مشيناً أما الهرب بالمال والحريم فلازم، وإذا لم يستطع الهرب به فيلزم الدفاع بغيره من كتاب الشريعة الجنائي.

يده من فم العاض فانتزع ثنيته، فأتى النبي ﷺ فاهدر ثنيته وقال: «أفيدع يده في فيك تقضمها قضم الفحل»؟.

فالعض ممنوع شرعاً حتى من المعتدى عليه إلا إذا لم يستطع تخليص نفسه إلا به.

والشرع نظم الأحكام ورتبها ترتيباً جميلاً. وكلف الحاكم أن يبحث ويستنبط من العلامات ومن استجواب المتخاصمين، فإن اختلفا في إمكان التخلص بدون ما وقع به صدق الدافع بيمينه. كادعاء الصائل - بعد المسك عليه - أن الدافع في دفاعه استعمل الأعنف، وباستطاعته الدفاع بالأخف، فالدافع هو المصدق باليمين ما دام الآخر مقرأ بالصيال. لكن لو اختلفا في الصيال وادعى كل واحد منهما أن الآخر هو المعتدي وأني دافعت عن نفسي، قالوا: يصدق الأول - إذا لم تكن هناك قرينة أو شهود مع الثاني، ولو كان بيد الأول سلاح؛ اختلف الفقهاء فيه، منهم من قال لا يصدق الثاني إلا إذا كان السلاح بيد شخص معروف بالإجرام. لأن السلاح لا يكون قرينة إذا كان مسموحاً بحمله.

الاعتداء بالسب

إذا سب شخص رجلاً له أن يسبه بمثل ما سبه به، إذا خلا السب من القذف واللعن بحيث لا يتعدى الألفاظ كقوله: يا خبيث، يا قليل الحياء وأمثالها. والأولى ترك الرد عليه - لأن الشتم والسباب والجدال ليست من صفات المسلمين - ولقوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾.

أما إن سب والديه فلا يجوز للمسبوب أن يسب والدي الساب، لأن رسول الله ﷺ نهى أن يسب الرجل أبوي الرجل: «لا يسب أحدكم أباه قالوا: وكيف يسب أحدنا أباه؟ قال: «يسب الرجل أبا الرجل فيسب أباه ويسب أمه فيسب أمه».

الاعتداء بالنظر على البيوت

لا يجوز لأحد النظر إلى حريم الآخر حتى ولو في الطريق، فإذا شاهد شخصاً يدقق النظر إلى نسائه له أن يرميه. لأن الله يقول: ﴿لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّونَ أَبْصَارَهُمْ﴾.

والاعتداء بالنظر من فجوات الباب منهي عنه. قالوا لو نظر من كوة أو فجوات الباب إلى حريم الآخر له أن يرميه، فإذا أصاب عينه فهدر.

وقضية رسول الله ﷺ مع الأقرع ابن حابس مشهورة، والأقرع بن حابس رئيس قوم ولا يزال بدوياً نظر في حجرة من باب النبي ﷺ، وكان رسول الله ﷺ يحك رأسه بمدرى في يده، فقال: «لو علمت أنك تنظر لطعنت به في عينك، إنما جعل الاستئذان من أجل البصر»^(١).

وأما النظر من [البلكونات] الأجنحة، إن كان الباب أو الشباك المقابل مفتوحاً فعلى النساء إغلاقه أو عدم الجلوس أمامه وإلا صرن هن

(١) لكن الغالبية في مذهبي مالك وأبي حنيفة ترى أن المدافع ليس له أن يقرأ عين من يطالع من الخارج بمجرد النظر، لأنه لو نظر إنسان إلى عورة آخر بغير إذنه لم يستبح فقرأ عينه، فالنظر إلى الإنسان في بيته أولى أن لا يستباح به الفقهاء. ويرى الحنفية أن الحديث قصد به المبالغة في الزجر عن الإطلاع اهـ. من التشريع الجنائي ج ١ ص ٤٨٥.

المتسببات، ونسب التقصير إليهن.

ولو خرجت المرأة إلى البلكونة لحاجة - كنشر ثياب - فتطلع إليها رجل من منزل مجاور، قالوا: لها أن ترميه.

الأعمال الفدائية

وحول الأعمال الفدائية: لو أراد شخص أن يكفي المجتمع من شر فئة باغية مؤذية مفسدة. بقتلهم، لكن لا يستطيع قتلهم إلا إذا ضحى بنفسه معهم - ذلك أنه سيموت معهم بالوسيلة التي سيقتلهم بها - هل يجوز له؟.

التضحية بنفسه ليست واجبة، وجاز له ذلك إذا لم تكن هناك وسيلة بحيث لا يلقي بنفسه إلى التهلكة وجب استعمالها، وإن انسدت السبل وكانت هذه الفئة تعتدي على الأمة وعلى أعراضها، والدفاع عن العرض واجب جاز له^(١).

(١) قال الإمام الغزالي في الإحياء حول التضحية عن الآية: ﴿وَلَا تُقَاتِلُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ قال: لا خلاف في أن المسلم الواحد له أن يهجم على صف الكفار ويقاتل وإن علم أنه يقتل، وهذا ربما يظن أنه مخالف لموجب الآية، وليس كذلك، وقال: فكذا يجوز للمحتسب بل يستحب له أن يعرض نفسه للضرب والقتل إذا كان لحسبته تأثير في رفع المنكر. وأطال في الكلام وقال أيضاً: ومن استطاع أن يبطل المنكر بفعله ولكنه يعلم أنه يصاب بمكروه بسبب تعرضه لإبطال المنكر، فلا يجب عليه إبطال المنكر ولكن يستحب له أن يبطله، انتهى. الإحياء ج ٧ ص ١٢١ طبعة دار الفكر.

قلت: ولعله في التضحية بالنفس ينظر إلى المضحي إن كان ممن له نفع عام أن لا يعرض نفسه للهلاك مثل من قال فيه الشاعر:

ولكن الرزية موت شخص يموت بموته خلق كثير
لعل هذا فيه نظر.

إتلاف البهيمة

إتلاف البهيمة: مضمونٌ على ذي اليد^(١) إن كان معها^(٢)،
وإلا فغيرُ مضمونٍ عليه إلا إن قصرَ في ربطها^(٣) أو إرسالها^(٤) ولم
يُقصر مالِكُ المتلف^(٥).

-
- (١) ولو مستأجراً أو غاصباً أو مستعيراً.
(٢) أي ولم يقصر صاحب المتلف، فإن قصر كأن وضعه بطريق أو عرضها لها فلا ضمان على ذي اليد.
(٣) كأن ربطها بطريق ولو واسعا.
(٤) كأن أرسلها ولو نهاراً المرعى يتوسط مزارع.
(٥) فإن قصر كأن كان في مُحَوَّط له باب فتركه مفتوحاً أو حضر عند زرعه ولم يدفعها عنه فلا ضمان.
-

إتلاف البهيمة

إذا أتلفت البهيمة مالاً ضمنه صاحب اليد، سواء كان راكباً أو قائداً أو سائقاً لها.
وإذا كان اثنان راكبين قالوا: ضمن المتقدم إلا إن كان صبيّاً فلا ضمان عليه وإنما على المردف بشرط عدم التقصير من صاحب المال المتلف.
أما لو وضع ماله على قارعة الطريق فأتلفته البهيمة فلا ضمان فيه.
ولو انفلفت بهيمة وأتلفت زرعاً أو غيره فإن قصر مالِكها في ربطها ضمن.

البغاة

البُغَاةُ لُغَةً: هُمُ الْمُجَاوِزُونَ لِلْحَدِّ^(١)، وشرعاً: مُسْلِمُونَ

(١) سمي به المتصفون بما بعده لمجاوزتهم ما حده الله تعالى وشرعه من الأحكام، لخروجهم عن طاعة الإمام الواجبة عليهم.

وإذا أتلقت زرعاً، فإن كان محوطاً وترك المالك باب الحائط مفتوحاً ودخلت منه البهيمة فلا ضمان لأنه مقصر بتركه الباب مفتوحاً. إلا إذا كانت عادة أهل تلك القرية يتركون أبواب المزارع مفتوحة - كعادة أهل حضرموت - ضمن مالك البهيمة.

والخلاصة أن الشرع ينيط المسألة بالتقصير وعدمه، فمن كان التقصير من جانبه تحمل نتيجة تقصيره.

ولو دخل طفل إلى حضيرة الحيوانات، فرفسته بهيمة وأصابته عينه أو جرحته فلا ضمان على صاحبها.

أما لو ربطها على قارعة الطريق أو محل عام ومر بجوارها شخص فرفسته وأصابته ضمن.

البغاة وأول تاريخهم

اختلف العلماء في بداية ظهور البغاة، منهم من قال في زمن سيدنا أبي بكر، ومنهم من قال في عهد عثمان بن عفان، ومنهم من قال في عهد سيدنا الإمام علي.

مَخَالِفُونَ لِلْإِمَامِ^(١) بِتَأْوِيلٍ بَاطِلٍ ظَنًّا^(٢)، وَلَهُمْ شَوْكَةٌ^(٣).

- (١) بأن خرجوا عن طاعته بعدم انقيادهم له أو منع حق توجه عليهم كزكاة.
- (٢) بأن يتمسكوا بشيء من الكتاب أو السنة ليأخذوا بظاهره ويستندوا إليه محتمل الصحة بحسب الظاهر وهو باطل ظناً.
- (٣) بقوة وكثرة بحيث يمكن معها مقاومة الإمام ويحتاج إلى كلفة في ردّهم إلى الطاعة، وهذه لا تحصل لهم إلا بمطاع وإن لم يكن إماماً لهم؛ فمن فقدت فيه هذه الشروط المذكورة بأن خرجوا بلا تأويل كمانعي حق الشرع كالزكاة عناداً، أو بتأويل يقطع ببطلانه كتأويل المرتدين، أو لم يكن لهم شوكة بأن كانوا أفراداً يسهل الظفر بهم، أو ليس فيهم مطاع فليسوا بغاة.

فالذين قالوا بظهورهم في عهد سيدنا أبي بكر يشيرون إلى القوم الذين منعوا الزكاة، بتأويل أن لا مركزية، معنى أن لا مركزية: أي لا يجب عليهم دفعها إلى المركز [إلى الإمام] إلى حيث الخلافة، وإنما كل يؤدي زكاته في محله. ومن هؤلاء بعض الحضارم منهم حارثة بن سراقة الذي ذكرته لكم في درس ماضٍ والذي يقول:

أطعنا رسول الله ما دام بيننا فيا لعباد الله ما لأبي بكر
أيورثها بكرةً إذا مات بعده وتلك لعمر الله قاصمة الظهر
هذا لم يمنع الزكاة ولكنه يريدتها توزع في حضرموت. وقد قاتل
سيدنا أبو بكر هؤلاء، لهذا بعض العلماء عدّ هؤلاء من البغاة.

وأما من قال بظهورهم في عهد سيدنا عثمان يشير إلى بني أمية لما استولوا على الأمور وغرروا بسيدنا عثمان. وكان مروان - ابن عم سيدنا عثمان - كاتبه وموضع سره و سكرتيه . فكان يكتب رسائل، ويأمر

قتال البغاة

قِتَالُ الْبُغَاةِ وَاجِبٌ^(١) بِمَا لَا يَعُمُّ^(٢)، وَلَا يُقْتَلُ أَسِيرُهُمْ^(٣)
وَلَا مُدْبِرُهُمْ، وَلَا يُذَفَّفُ^(٤) عَلَى جَرِيحِهِمْ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ مَا أُخِذَ
مِنْهُمْ^(٥)، وَيُرَدُّ بَعْدَ أَمْنٍ شَرِّهِمْ^(٦).

(١) أي على الإمام أو نائبه لإجماع الصحابة عليه، أو لاجتماع كلمة المسلمين.

(٢) كئار إلا لضرورة بأن كثروا وأحاطوا بنا.

(٣) لكن لا يطلق ولو صبياً أو امرأة حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم إلا أن يطبع باختياره.

(٤) التذفيف: تتميم القتل والإسراع به.

(٥) في حرب أو غيره إلا لضرورة كأن لم نجد ما ندفع به عنا إلا سلاحهم.

(٦) بعودهم إلى الطاعة أو تفرقهم وعدم توقع عودهم.

وينهى باسم سيدنا عثمان، ويختتم ما يكتبه بخاتم سيدنا عثمان، فنقم
أهل الأمصار على سيدنا عثمان بسبب توليته الأمور لبني أمية وهم
معروفون بالظلم. فوسطوا له الإمام علياً وأرسلوه ينصحه - فنصحه.
فقال له: لي أسوة بعمر، وكان سيدنا عمر وليّ معاوية، فقال له الإمام
علي: إنما عمر واضع رجله على رقابهم، فرقابهم تحت رجلي عمر. أما
أنت فقد فسحت لهم المجال ولا تستطيع أن تسيطر عليهم ونصحه
بعزلهم، ولكن لم يفعل.

وجاءت أول ثورة من البصرة والكوفة ومصر. جاء من كل بلد
خسمائة منهم محمد بن أبي بكر وسودان بن حمران ورجل كندي (وهو
حضرمي) وتجمعوا في المدينة واشتروا شروطاً على سيدنا عثمان ومن

جملتها أن أهل مصر طالبوه أن يولي عليهم محمد بن أبي بكر الصديق ويعزل ابن أبي سرح، فأجابهم على ذلك، وقال لهم: اذهبوا فقد وليته عليكم، فجاء مروان وكتب كتاباً إلى والي مصر وختمه بخاتم سيدنا عثمان، وقال فيه على لسان عثمان؛ إذا جاءك محمد بن أبي بكر وفلان وفلان وفلان فاقطع أيديهم وأرجلهم وادفنهم أحياء.

وأرسل الخطاب مع أحد غلمان سيدنا عثمان، وحذره أن يطلع عليه أحد.

ومن حسن حظ أولئك أنهم التقوا بحامل الكتاب في الطريق فعرفوه أنه غلام سيدنا عثمان، فمسكوه وسألوه إلى أين تريد؟ فقال: دعوا سبيلي فإنني في حاجتي.

ففتشوه ووجدوا معه كتاباً، ففتحوه وقرأوه، فاغتazonا وعادوا إلى المدينة، فحلف لهم سيدنا عثمان أن لا علم له بالكتاب ولم يأمر به، فطالبوه بتسليم مروان، وكان سيدنا عثمان لم ير تسليمه لهم، أو لعل مروان امتنع فكانت هذه الفتنة.

ومن العجيب أن أناساً يعظمون مروان ويسمونهم أمير المؤمنين، وألفوا كتباً في تمجيده ويعدونه من الصحابة، وهذا غريب، لأنه لما جيء به وهو طفل صغير إلى رسول الله ﷺ يريدونه يحنكه ويدعو له، قال فيه الرسول: «الوزغ ابن الوزغ أبعدوه» فأبعدوه.

ومن جملة سبب نقمة القوم على سيدنا عثمان أنه أعاد الحكم بن أبي العاص بن أمية وهو عمه فالحكم ابن أبي العاص وعفان بن أبي العاص أخوان. فالحكم بن أبي العاص رجل فتان ونمام، ورسول الله ﷺ نفاه من المدينة.

وسيدنا أبو بكر وسيدنا عمر أوقفاه ولا رضيا أن يدخل المدينة .
فلما تولى سيدنا عثمان الخلافة أدخله المدينة بتأثير بني أمية عليه .
والتحقيق أن البغاة في زمن سيدنا علي رضي الله عنه - وأخذ الفقهاء
الأحكام من عمل الإمام علي مع سيدتنا عائشة وسيدنا طلحة وسيدنا
الزبير رضي الله عنهم، هؤلاء بايعوا الإمام علياً، ولكن يظهر أن
ضمايرهم أنبتهم بسبب أنهم كانوا ممن ينكرون بشدة على سيدنا عثمان
حين كانت تلعب بالأمور بنو أمية حتى إن سيدتنا عائشة تقول: اقتلوا
نعثلاً فقد كفر - بهذا اللفظ - تعني سيدنا عثمان . حتى إن بعض الشعراء
قال لها مخاطباً بقصيدة يقول فيها :

فمنك البداء ومنك الغير ومنك الظلام ومنك القمر
وفي آخرها يقول :

وأنت أمرت بقتل الإمام وقلت لنا إنه قد كفر
فأنبها ضميرها ورأت أنه من الواجب قتل قتلة سيدنا عثمان ،
وكذلك طلحة والزبير وطالبوا سيدنا علياً بقتلهم .
قال لهم الإمام علي : إذا كنتم تطالبون بقتلة عثمان فعلى ورثة
عثمان أن يطالبوا بدمه، ويحاكموهم ثم يقتص منهم إذا تبين أنهم قتلوه
باطلاً .

والإمام علي ممن دافع عن سيدنا عثمان وأرسل الحسن والحسين على
بابه لحراسته وقال لهما: احذرا أن يدخل عليه أحد، لكن خصومه
تسوروا إليه، فشق على سيدنا علي الأمر لما علم بقتل سيدنا عثمان وانتهر
الحسن ولطم الحسين وعاتب كثيراً الحراس الآخرين .
وما جرى بين الصحابة قد دونه كبار العلماء والأئمة في كتبهم،

منهم الإمام ابن جرير الطبري العظيم (صاحب التفسير)، والإمام علي بن حسن العطاس، وصاحب المشرع الروي وغيرهم.

وينبغي على كل قارئ في هذا التاريخ أن لا يتأثر ويحمل في قلبه شيئاً على أصحاب رسول الله ﷺ أو يقول كما قال صاحب الزبد:

وما جرى بين الصحاب نسكت عنه وأجر الاجتهاد نثبت
لكن كيف نثبت أجر الاجتهاد بدون أن نعرف الحقائق.

على كل حال: هذه الإمامة أتيت بها لكم لئلا تكونوا خاليي
الذهن عن الحقيقة، أو تسمعوا كلاماً على خلاف الواقع، والصحابة
بشر.

وسيدتنا عائشة وطلحة والزبير رجعوا عن معارضتهم لسيدنا علي
لما تبين لهم أنه على الحق، فسيدتنا عائشة ثبت رجوعها، وسيدنا الزبير
رجع من الميدان، وسيدنا طلحة كان على وشك الرجوع لكن جاء
مروان بن الحكم فقتله.

أما معاوية فمعروف أنه باغ وهو يعلم أنه يمشي على باطل في
معاملته للإمام علي وما عمل في خلافته. ويذكرون أنه قلب الخلافة إلى
ملك، وقد أخبر بذلك رسول الله ﷺ بقوله: «الخلافة بعدي ثلاثون ثم
يكون ملكاً عضوضاً» أو كما قال ﷺ. والدليل الثاني: أن رسول الله ﷺ
قال: «ويل لعمار تقتله الفئة الباغية» والحديث رواه البخاري ومسلم.

وقتل عمار في صفين وهو في صف الإمام علي، فكف بعض أهل
الشام عن القتال، وقالوا: نحن الفئة الباغية إذن! فقال لهم معاوية: إنما
قتله من أخرجه للقتال، أما نحن فدافعنا عن أنفسنا - يشير إلى أن الإمام

علياً هو سبب قتله، فقال الإمام علي: يا للعجب! إذن رسول الله ﷺ قتل أصحابه، وقتل حمزة وكل من خرج للقتال فقتل من المسلمين.

ويروى أن أهل الشام، فيهم شيء من الغوغائية، حتى إن الإمام علياً رضي الله عنه لما أرسل كتاباً لمعاوية مع جرير بن عبد الله البجلي بقي أياماً يماطله في الجواب، ثم أتى بناقة وقال لجرير: انظر! أهذا جمل أم ناقة؟ قال له: ناقة. فاستدعى معاوية سبعين من شيوخ القبائل وجرير واقف فجاء أول شيخ، قال له معاوية: أهذا جمل أم ناقة؟ قال إنها ناقة. قال له معاوية: لا إنه جمل، قال الشيخ: جمل. وجاء الشيخ الثاني والثالث والرابع إلى السبعين والجميع يعرفون أنها ناقة، لكن لما قال لهم معاوية إنه جمل، قالوا إنه جمل.

التفت معاوية إلى جرير وقال له: عد إلى علي وأخبره أن معاوية عنده سبعون شيخاً لا يفرقون في طاعته بين الناقة والجمل، وكل شيخ معه ألف من قبيلته فهم سبعون ألفاً. هذا هو الجواب لعلي بن أبي طالب.

فهذه بداية حدوث الحرب بين الإمام علي وبين البغاة. وعلماء المذاهب أخذوا أحكام البغاة من عمل الإمام علي رضي الله عنه.

وشهامة الإمام علي رضي الله عنه جعلته لا يقتل مدبرهم ولا يحمل على جريحهم ولا يسلب أموالهم بل عاملهم أحسن معاملة، منها قالوا في وقعة صفين سبقه جيش معاوية واستولى على الموقع الذي فيه الماء، ومنعوا الماء عن جيش الإمام علي رضي الله عنه، فسمعوا ولدأ مراهقاً من أهل العراق يقول:

أيمنعنا القوم ماء الفرات وفينا السلاح وفينا الحجف
وفينا علي له صولة إذا خوفوه الردى لم يخف

فأخبروا الإمام علياً رضي الله عنه فأمر الأشعث بن قيس الكندي في أربعمئة من الفرسان الشجعان، وقال له: اهجم عليهم وأجلهم عن الماء. فهجموا عليهم وزعزعوا أهل الشام وأجلوهم عن الماء، وصار الموقع مع جيش الإمام علي رضي الله عنه فأمرهم بعدم منع أهل الشام عن الماء وليشربوا كما شاءوا.

وأصحاب الإمام علي رضي الله عنه مثله أهل شهامة لم يعارضوا.
وذكرت لكم قضية الأشر^(١) النخعي - هذا من قواد الإمام علي رضي الله عنه - وكان شجاعاً، فالتقى في المعركة بعبد الله بن الزبير بن العوام الذي هو في صف سيدتنا عائشة رضي الله عنها، تلاقى الإثنين وكلاهما شجاع، لكن الأشر كان أشجع ومدرباً، فتماسكا وأخذ كل واحد يضرب الآخر، وكانت ضربات ابن الزبير خفيفة ويردها الأشر بالترس، والخلاصة أن الأشر أمسك بابن الزبير^(٢) ورمى به مع الجرحى وقال له: لولا قرابتك من رسول الله ﷺ لقضيت عليك، ثم إن الأشر النخعي ولاه الإمام علي رضي الله عنه على مصر، فخاف معاوية منه، فأوحى إلى بعض أهل الذمة بأن يسقي الأشر عسلاً فيه سمٌ. فمر الأشر بطريقهم فضيّفه أهلها عند مروره عليهم وقدم له العسل المسموم فشربه

(١) واسمه مالك والأشر لقبه.

(٢) هو عبد الله بن الزبير ابن أخت سيدتنا عائشة رضي الله عنها من البداية والنهاية ج ٧ ص ٢٣١.

وبعد ساعتين أو ثلاث ساعات مات الأشر، فبلغ خبر موته معاوية فقال: إن لله جنوداً من عسل، فضر بها مثلاً.

فالبغاة هم كل من خرج عن طاعة الإمام أو الوالي على بلد من البلاد الإسلامية مستقلاً بها يسمى باغياً، ويعامل بما يعامل به البغاة.

هل يجوز الخروج على الوالي الفاسق

إذا كان الوالي فاسقاً هل نسلّم له كما قال صاحب الزبد :
ولم يحز في غير محض الكفر خروجنا على ولي الأمر
أو يجب الخروج عليه؟

مع احترامنا لصاحب الزبد وغيره من أئمة الشافعية، يلزم التصدي لفسقه، إذا كان هناك استطاعة لأننا إذا تركنا الظلم يمتد، معناه أننا رمينا بأحكام الإسلام وراء ظهورنا، وأئمة أهل البيت رضي الله عنهم وعلى رأسهم الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب قاتل يزيد ولم يتركه. وجاء من بعده الإمام زيد بن علي بن حسين وغيره وغيره.

وقالوا إن يزيد بن المهلب بن أبي صفرة - هذا من الشجعان الكرام - وهو أزدي - خرج على يزيد بن عبد الملك بن مروان (الملك الأموي) حصل بينهما خلافات والقصة طويلة وخلصتها أنه جمع معه أناساً من أهل البصرة، وكان إذ ذاك في عهد الحسن البصري، وكان موجوداً في البصرة أيضاً فقال لأهل البصرة: يا أهل البصرة أكلما تنازع فاسقان قتم في صف أحدهما - اتركوهما. فبلغ قوله يزيد بن مهلب فجاء إليه مع بعض شباب بني مهلب، وجعل يكلم الإمام حسن البصري ليكسب

تأييده، لكن الحسن البصري يرد عليه ويغلظ عليه في القول ولا يبالي .
فاخترط أحد الشبان سيفه، فالتفت إليه يزيد بن مهلب وقال له: ما تريد
أن تعمل؟ قال: أريد أن أضرب عنق هذا - يعني الحسن البصري - قال:
لا .

رويدك حتى تنظري عمّ تنجلي غمامة هذا العارض المتمهل

ثم قال له: لو قتلتته لانقلب من معنا علينا. لأن للحسن البصري
أنصاراً كثيرين. والقصد أن الخروج على الإمام الفاسق تكلم عنه
العلماء، وقالوا إذا كان الخارجون ليس عندهم استطاعة لإيقافه عن
فسقه بل قديخون فتنه أكبر، فلا يجوز لهم الخروج. وحجتهم الحديث
الذي جاء فيه: «عليكم بالسمع والطاعة ولو تأمر عليكم عبد حبشي
فأطيعوا له ما لم تروا كفراً بواحاً» .

لكن الفريق الذي يقول بالخروج يردون عليهم ويحتجون بالحديث
القوي وهو قوله: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق» ويقولون: نحن
مأمورون بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر «من رأى منكم منكراً فليغيره
بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان» .

وبنو إسرائيل لما تركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نزل فيهم
قوله تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى
ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ * كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ
مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ...﴾ وكثير من الصالحين والأخيار يقول لو أن لي
قوة لعملت ولقمت^(١) .

(١) جاء في كتاب التشريع الجنائي ج ٢ ص ٦٧٧ قوله: ومع أن العدالة شرط من شروط =

فضل الإمام علي رضي الله عنه

قال بعض الصوفية لابنه: يا بني تمسك بالدين وبالعلم وبالخير،
فما رفع الدين شيئاً إلا وبقي مرفوعاً. وما رفعت الدنيا شيئاً إلا كانت
خاتمته مخفوضة.

هذا الإمام علي بن أبي طالب لعنه بنو أمية ثمانين سنة، وهم كلما
لعنوه ارتفع شأنه وعظم ذكره ونبله، وكأنما يأخذون برأسه إلى
السماء.

وبنو أمية ذهبوا ولم يعرف عنهم أحد شيئاً، وبقي علي بن
أبي طالب، وألّفت فيه مئات الكتب.
قال أحد الشعراء:

أحسن من عُود ومن ضارب	ومن فتاة ناعم كاعب
ومن مجال الخيل في معمع	من ضارب يسطو على ضارب
أحسن من هذا وهذا وذا	حب علي بن أبي طالب
لو فتشوا قلبي أصابوا به	سطين قد خُطّا بلا كاتب
الدين والتوحيد في جانب	وحب أهل البيت في جانب

وقال الإمام أحمد بن حنبل: أصح ما ورد في فضل أحد من
الصحابة هو ما ورد في فضل الإمام علي رضي الله عنه. ثم قال: ولعل

= الإمامة، إلا أن الرأي الراجح في المذاهب الأربعة ومذهب الشيعة الزيدية هو تحريم الخروج على
الإمام الفاسق الفاجر ولو كان الخروج للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لأن الخروج على الإمام
يؤدي عادة إلى ما هو أنكر مما فيه، وبهذا يمتنع النهي عن المنكر، لأن من شرطه أن لا يؤدي
الإنكار إلى ما هو أنكر من ذلك، إلى الفتن وسفك الدماء وبث الفساد واضطراب البلاد وإضلال
العباد وتوهين الأمن وهدم النظام. اهـ.

ذلك من معجزات رسول الله ﷺ لعلمه بما سيحصل من فتن فأراد أن ينبه الناس بفضل علي حتى يكونوا في جانبه .

من هذه الأحاديث قوله ﷺ : «الحق يدور مع علي حيث دار» .
وقوله : «من كنت مولاه فعلي مولاه» وقوله : «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه» .

وقوله : «لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق» .

وقوله : «أنا مدينة العلم وعلي بابها» .

وذكر الإمام شيخ بن عبد الله العيدروس في السلسلة المسماة الطراز المعلم، قال: بقي بنو أمية يلعنون سيدنا علياً - على المنبر في خطبة الجمعة - إلى زمن الإمام عمر بن عبد العزيز فأراد أن يلغي لعنه، ولكنه يعلم أن بني أمية وأهل الشام يعتقدون أن لعنه سنة ففكر في الكيفية التي يسلكها في إلغاء اللعن، فدعا ابن الحاخام [أكبر عباد اليهود]. وقال له: دعوتك لمهمة، قال: وما هي؟ قال: إذا صعدتُ على المنبر يوم الجمعة كن حاضراً معنا وقم وقل يا أمير المؤمنين لي إليك طلب، وسوف ينهرك القوم ويوقفونك فأقول لهم: اتركوه، ماذا تريد؟ فقل لي: جئتكم خاطباً بنتك فزوجنيها، هنا أنتهرك وأقول: كيف وأنت يهودي، فقل: وإن كنت على غير دينكم فنبئكم قد زوج ابنته فاطمة علياً بن أبي طالب وهو كافر، فانتهرك ثانياً وأقول اسكت هذا ابن عمه وفضله كذا وكذا، وطبقت الخطة كما رسمها وأخذ الإمام عمر بن عبد العزيز يمجّد الإمام علياً، فقال اليهودي: ولماذا تلعنونه من على المنابر؟ فقال عمر بن عبد العزيز: ولن نلعنه بعد اليوم .

وخطب خطبته وأبدل اللعن بقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾.

لينبه أهل الشام أن اللعن فحش ومنكر وبغي لكن بعض الغوغاء في المسجد صاحوا وقالوا: السنة، السنة، يا أمير المؤمنين - أي اعتبروا ترك اللعن تركاً السنة، إلى هذا الحد وصل الأمر.

بعض أسلافنا عندهم تحامل على معاوية كالإمام علي بن حسن العطاس والإمام زين العابدين العيدروس وغيرهما. والعجيب أن بعضهم ترضوا عنه، نجد ذلك في كتبهم - والله أعلم - بعض المدافعين عنهم قالوا من الكياسة لكن إذا فكرنا نجد أنهم بعيدوا النظر، وأن نظرتهم تقول: إن الأمر لن يقف عند معاوية إنما قد يمتد ويتسلسل - إذا سهّلنا للناس أمر معاوية - قد يقتضي الأمر، تناول غيره ممن هم أجل وأعظم^(١). هذه خلاصة علينا أن نعرفها.

قلنا إن البغاة لا يتبع مدبرهم، لكن أبا حنيفة قال: . يتبع مدبرهم إذا كان شجاعاً فلا يترك، وكذلك إذا تجمعوا وخيف منهم الفتنة، فيتبعون باتفاق الأئمة^(٢).

(١) مثل سيدتنا عائشة وطلحة والزبير وغيرهم من أجلاء الصحابة ممن كانوا في صف معاوية.

(٢) خلاصة في البغاة وحكمهم مقتطفة من كتاب التشريع الجنائي الإسلامي: البغي عند الشافعية هو خروج جماعة ذات شوكة ورئيس مطاع عن طاعة الإمام بتأويل فاسد. وله أركان ثلاثة:

١ - الخروج على الإمام.

٢ - أن يكون الخروج مغالبة أي باستعمال القوة، فإذا كان غير مصحوب بالقوة كرفض مبايعة الإمام بعد أن بايعت له الأغلبية، فلا يعتبر بغياً، ويعاقبون عليه على أنه جريمة عادية. والإمام علي لم يتعرض للخوارج حتى استعملوا القوة. وقالوا لا يبدأ الإمام قتالهم إلا بعد أن =

الخوارج

الخَوَارِجُ: قَوْمٌ مُسْلِمُونَ يَكْفُرُونَ مُرْتَكِبَ الْكِبِيرَةِ^(١) تَارِكُونَ لِلْجَمَاعَةِ^(٢).

-
- (١) ويقولون أيضاً إن دار الإسلام بظهور الكبائر فيها تصير دار كفر وإباحة.
(٢) لأن الأئمة لما أقروا على المعاصي كفروا بزعمهم فلم يصلوا خلفهم؛ وقيل المراد جماعة المسلمين.
-

الخوارج

الخوارج أهل عقيدة معروفة، وهم غير البغاة، وقد أخبر عنهم ﷺ في عدة أحاديث منها: ما رواه أبو سعيد عن رسول الله ﷺ قال: «يخرج قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم وصيامكم مع صيامهم وأعمالكم مع أعمالهم يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق

= يرأسهم ويسألهم عن سبب خروجهم. فإذا ذكروا مظلمة أزالها أو شبهة كشفها، كما فعل الإمام علي في وقعة النهروان ثم يدعوهم إلى الطاعة فإن استجابوا وإلا قاتلهم ألا إن عاجلوه بالقتال فله أن يقاتلهم قبل أن يسألهم.

وإن كان البغي يحل قتال البغاة ويبيح دماءهم طالما كانوا باغين، إلا أنه لا يبيح أموالهم حتى في حالة البغي. فتظل أموالهم معصومة، وإنما للإمام أن يستعين بأموالهم التي يمكن استعمالها في القتال، فيقاتلهم بها، كالأسلحة والخيول والإبل. حتى إذا تغلب عليهم ردها عليهم.

٣ - القصد الجنائي وقصد البغي» أما إن خرج امتناعاً عن معصية فليس باغياً. وإذا استعان البغاة بأهل الذمة ففي مذهب الشافعي وأحد رأيان: أولهما: أن إعانة الذميين للبغاة ينقض عهدهم، كما لو انفردوا بقتال المسلمين. الثاني: لا ينقض عهدهم لأنهم لا يعرفون الحق من الباطل فحكمهم حكم البغاة» انتهى جـ ٢ ص ٦٧٣ باختصار.

السهم من الرمية . ينظر في النصل فلا يرى شيئاً وينظر في القِدْح فلا يرى شيئاً وينظر في الريش فلا يرى شيئاً ويتمارى في الفُوق» وفي رواية أخرى «يخرج قوم في آخر الزمان أحداث الأسنان سفهاء الأحلام يقولون من خير قول البرية يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، فإذا لقيتهم فاقتلهم فإن قتلهم أجر لمن قتلهم يوم القيامة».

وأول ما ظهر الخوارج في وقعة صفين في القتال الذي وقع بين الإمام علي ومعاوية، في هذه المعركة انتصر فعلاً الإمام علي رضي الله عنه حتى إن معاوية قال: إني أتهياً للهرب وما ردني إلا قول أبي أحبيحة بن جراح:

أبت لي همتي وإبساء نفسي وضربي هامة البطل المشيح
وقولي عند معترك الثنايا مكانك تحمدي أو تستريحي

فتشاور مع وزيره عمرو بن العاص وسأله: ما العمل؟ فأشار عليه عمرو بن العاص بخطة وقال: هل عندكم مصاحف؟ اجمعوا ما عند الجيش من المصاحف فجمعوها فبلغت مائة وعشرين مصحفاً، فقال علقوها على الرماح ونادوا على جيش علي: بيننا وبينكم كتاب الله. بيننا وبينكم كتاب الله، فطبقوا الخطة، فتوقف كثير من أتباع سيدنا علي عن القتال وهم العوام.

وكان القائد الأشتر النخعي فقال لهم: ما لكم توقفتُم عن القتال؟ قالوا: كيف وهؤلاء إخواننا يدعوننا إلى كتاب الله!؟

قال لهم: هذه خدعة، لكنهم لم يطيعوا أمره، وتجمعوا حول الإمام علي وطالبوه بأن يأمر الأشتر النخعي بوقف القتال، قال: كيف أوقفه؟ قالوا: إنهم يدعوننا إلى كتاب الله، قال لهم: أنا أعرف بهم منكم، أعرف معاوية وعمرأ وأبا الأعور السلمي وغيرهم، عرفتهم صغاراً وعرفتهم كباراً، كلمة حق أريد بها باطل.

قالوا: ما داموا يدعوننا إلى كتاب الله يجب إيقاف القتال واشتدوا عليه وداروا حوله، وكان إلى جنبه الحسن والحسين وعبد الله بن جعفر ومحمد ابنه.

فأرسل الإمام علي مرسولاً إلى الأشتر وأمره بوقف القتال، فقال الأشتر للرسول: قل لأمر المؤمنين إنني أشم الظفر، فكيف أتوقف!. قال: يقول لك أمير المؤمنين أوقف القتال.

فما وسع الأشتر إلا الطاعة. وأعطى الراية لرجل جعفي من قومه وذهب بنفسه إلى الإمام علي فوجد هؤلاء العامة ومنهم فريق رافعون سيوفهم ويطالبون بوقف القتال.

فاشتد عليهم الأشتر وقال: يا أشباه الرجال ولا رجال، كنا نحسب صلاتكم وتسبيحكم وقراءتكم القرآن تقرباً إلى الله، وحباً للشهادة، فإذا بكم أشباه الرجال ولا رجال.

وكان الأشتر شجاعاً فضرب دوابهم وضربوا دابته وتوقف القتال. واتفق الفريقان على اختيار حكمين - حكم من جهة سيدنا علي وحكم من جهة معاوية.

التحكيم

فعين معاوية عمرو بن العاص من جهته وكان داهية، وعين الإمام علي الأشر النخعي، فرفضه معاوية ومن سموا فيما بعد بالخوارج وقالوا وهل أشعلها إلا الأشر. فعين ابن عباس، قالوا: ابن عمك وقريبك. نريد أبا موسى الأشعري هذا رجل على الحياد ولم يشترك في الفتنة كما تشير إلى هذا بعض المراجع.

قال: دونكم ومن تريدون.

فاتفقوا على أن يدرسوا القضية ويجتمعوا بعد أربعة أشهر، وكان من سياسة عمرو بن العاص أنه يقدم أبا موسى في كل أمر، ويقول له: أنت صاحب رسول الله ﷺ تقدم وصل بنا.

وعند قرب موعد الاجتماع العام، اجتمع الاثنان عمرو بن العاص وأبو موسى الأشعري في اجتماع خاص يتشاوران في طريقة الصلح، قال أبو موسى ما رأيكم في أن يخلع كل فريق صاحبه ونبايع عبد الله بن عمر بن الخطاب ونجعله خليفة فوافقه عمرو على ذلك.

فأحسن الظن أبو موسى بعمرو بن العاص، ولما جاء موعد الاجتماع حضر من كل جانب أربعمئة وكما ذكرنا أن عمرو بن العاص كان يقدم أبا موسى.

فقال له: تقدم وألق خطابك وأعلم القوم بما اتفقنا عليه، فقام وقال: حيث أنني حكم فقد خلعت معاوية وعلياً كما خلعت خاتمي هذا.

فقام عمرو - وهنا كانت الخديعة - وقال: لقد خلع أبو موسى صاحبه وأنا أثبت صاحبي، كما أثبت خاتمي هذا. فقال أبو موسى:

قاتلك الله إنما مثلك مثل الكلب إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث، قال له عمرو: وأنا وجدت مثلك «كمثل الحمار يحمل أسفارا».

أصل مبدأ الخوارج

ثم إن أولئك الغوغاء الذين طالبوا الإمام علياً بوقف القتال تحولوا إلى خوارج.

وقالوا: إنه أي الإمام علياً حَكَمَ الرجال في دين الله، والله يقول: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ وتلك كبيرة، ومرتكب الكبيرة في رأي الخوارج كافر. وكان عددهم نحو عشرة آلاف، فأرسل لهم الإمام علي ابن عباس يكشف لهم هذه الشبهة. فقال لهم: إن الله يقول: ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ فإذا كان هذا الحكم في خلاف بين رجل وزوجته، فكيف لا يكون بين فئتين من المسلمين، واستطاع ابن عباس بذكائه وحبته القوية أن يقنع الكثير منهم ورجعوا إلى الطاعة إلا بضعة آلاف أدخلوا بالأمن فقاتلهم في وقعة النهروان وأبادهم إلا عدداً يسيراً منهم، قيل سبعة وقيل تسعة أفراد، ومن أولئك نشأ مذهب الأباضية وغيرهم من الخوارج.

خوارج حضرموت

وذكرت كتب التاريخ أن حضرموت كانت فيها طائفة من الخوارج [الأباضية]. منهم عبد الله بن يحيى الكندي، هذا خارجي و متمسك بمذهبه، شجاع وذكي وطموح.

وكان من أهل آخر القرن الأول وبداية القرن الثاني.

ومما يروى عنه أنه قال: لقيني رجل فقال لي: ممن أنت؟ قلت من

كندة. قال: ممن من كندة؟ قلت: من بني شيطان، قال: إنك ستملك اليمن وبعض البلاد العربية فتولد عندي من هذه البشارة طموح لنيل ذلك. وكان يكره بني أمية ويقول إنهم ظلمة ويجب الخروج عليهم، فاتصل بخوارج البصرة واتفق معهم على القيام بثورة، وكان أهل البصرة من الشجعان وعلى رأسهم الخارجي المشهور أبو حمزة.

فقام عبد الله بن يحيى الكندي بثورته الأولى في شبام وطرده منها الوالي من بني أمية، ثم استولى على بقية البلاد الحضرية، ثم وصل إلى صنعاء وخطب خطبته المشهورة التي يقول فيها:

«الحمد لله، لقد رضي بنا الله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً» ،

وقال في خطبته: «السارق كافر والزاني كافر وشارب الخمر كافر ومن لم يصدق بهذا فهو كافر».

وانضم إليه أبو حمزة فأرسله إلى الحجاز وانتصر واستولى على المدينة، وكان شجاعاً، وله زوجة تسمى الجعيداء مريم أيضاً شجاعة. وكانت تحمل السيف وتقاتل، وكثير من الرجال يخافونها من شجاعتها.

ثم إنه جهز جيشاً للشام، لكن مروان أرسل له أربعة آلاف مقاتل، أعطى كل واحد مائة دينار ووقعت معارك كبيرة، وانتصر مروان وقضى على الفتنة، وأرسل جنوده إلى حضرموت وقتلوا عبد الله بن يحيى، ولكن بقيت الأباضية في حضرموت إلى أن وصلها الإمام المهاجر وجادلهم باللسان واللسان، وتفيد تعاليق أبا مخرمة أنها وقعت بينه وبينهم معركة في بحران، وأشارت إلى ذلك في كتابي أدوار التاريخ الحضرمي.

فقضى الإمام المهاجر على عقيدة الأباضية في حضرموت، لكن

الأباضية لا تزال باقية في أقطار أخرى مثل الجزائر وليبيا ولهم أئمة وكتب.

وسميت هذه الطائفة بالأباضية نسبة إلى عبد الله بن أباض مؤسس مذهبهم.

هذه نبذة عن أصل الخوارج أتينا بها لتكونوا على علم بهم .
والخوارج يبغضون سيدنا علياً وسيدنا عثمان ويترضون عن
الشيخين، ولهم أفكار غريبة.

فهم يحترمون أهل الذمة أكثر مما يحترمون المسلمين مرتكبي
الكبيرة لأن عندهم أهل الذمة ملتزمون بما يأمرهم به دينهم ، وينظرون
إلى المسلمين الذين يرتكبون الكبائر أنهم كفار.

والخوارج شديدو الحرص على التمسك بعقيدتهم ويقاتلون دونها
بشجاعة إلى درجة أن الواحد منهم إذا طعنه خصمه برمح دخل في الرمح
ويقتل خصمه وهو يقول: «وعجلت إليك رب لترضى».

ومن رؤسائهم شبيب المشهور وكانت زوجته غزالة تقاتل معه ،
ونذرت أن تصلي في مسجد الكوفة ركعتين وذلك في عهد الحجاج تقرأ في
الأولى البقرة وفي الثانية آل عمران .

وكان الحجاج يقاتل الخوارج في ذلك الوقت ، فدخلت الكوفة في
أربعين نفراً كلهم شجعان ، فتحصن الحجاج من الخوف في دار الإمارة ،
ودخلت غزالة وأوفت بنذرهما وخرجت من غير مقاومة .

ومرة قادت جيشها ضد الحجاج عندما كان يطلب عمران بن حِطَّان
- هذا خارجي خبيث - وهرب الحجاج وجيشه . فقال فيه عمران :

قتال الخوارج

قَتَالَ الْخَوَارِجَ وَاجِبٌ أَنْ قَاتَلُونَا، أَوْ خَرَجُوا عَنْ قَبْضَتِنَا^(١)
وَحُكْمُهُمْ كَالْبُغَاةِ وَإِلَّا فغَيْرُ جَائِزٍ^(٢).

-
- (١) أي خرجوا عن طاعة الإمام بمنع حق توجه عليهم .
(٢) إلا إن تضررنا بهم كأن أظهروا بدعتهم وخشي ركون بعض العوام لهم باعتقاد قولهم: إن من أتى كبيرة كفر فتعرض لهم حتى يزول الضرر.
-

أسد عليّ وفي الحروب نعمة فتخاء تنفر من صفيّ الصافر
هلا برزت إلى غزالة في الوغى بل كان قلبك في جناحي طائر
صدعت غزالة جمعه بعساكر جعلت عساكره كأمس الدابر
وعمران بن حطان - كما قلنا - خارجي خبيث مدح ابن ملجم
قاتل الإمام علي بقوله :

يا ضربة من تقي ما أراد بها إلا ليبلغ من ذي العرش رضوانا
إني لأذكره يوماً فأحسبه أوفى البرية عند الله ميزانا
لكن كثيراً من الشعراء ردوا عليه منهم القاضي الطبري قال :
يا ضربة من شقي ما أراد بها إلا ليبلغ من ذي العرش خسرانا
إني لأذكره يوماً فألعنه ديناً وألعن عمران بن حطانا
هذه نبذة متعلقة بالتاريخ سردتها عليكم .

قتال الخوارج

تقدم الكلام عن الخوارج وأنهم غير البغاة ولكنهم كمسلمين

يعاملون معاملة البغاة فلا يحاربون حرب إبادة ولا يقتل أسيرهم ولا مدبرهم ولا يذفف على جريحهم ويعاد إليهم ما أخذ منهم بعد أمن فتنّتهم.

هذا في مذهب الإمام الشافعي، ولكن في مذهب الإمام أبي حنيفة جواز مخالفة بعض ما ذكر خصوصاً عند الضرورة.

حرية العقيدة الإسلامية

ولكن لا نقاتلهم من أجل عقيدتهم كغيرهم من الفرق الإسلامية إلا إن أخلوا بالأمن، وكذلك إن جاهرُوا أي الخوارج بنشر بدعتهم بحيث يغرون بالعامة بقولهم إن مرتكب الكبيرة كافر، ومع هذا فعلى الإمام أن يبعث لهم من يجادلهم ويدعوهم إلى الحق وترك هذه العقيدة التي تحدث البلبلة والتفرقة وبالتالي إلى إباحة دماء المسلمين والاستيلاء على حقوقهم.

وكل ما تقدم بخصوص البغاة والخوارج مأخوذ من عمل الإمام علي رضي الله عنه مع الفريقين إلى درجة أنه سمع من الخوارج كلاماً كثيراً حين يجاهرونه بقولهم: الحكم لله لا لك يا علي فتغافل عنهم. ولكن لما أخلوا بالأمن قاتلهم في وقعة النهروان الشهيرة قالوا ولم يبق منهم إلا أقل من عشرة أي تسعة أو سبعة فرّ أفرادهم إلى بعض البلاد الإسلامية ونشروا بدعتهم.

وكان رضي الله عنه وكرم وجهه أرسل إليهم ابن عباس رضي الله

عنهما وكانوا نحو عشرين ألفاً فجادلهم حتى أقنعهم بالحجة ورجع أكثرهم ولم يبق إلا نحو سبعة آلاف أصروا على بدعتهم وقتلوا ونهبوا فاضطر إلى قتالهم بالنهروان وهو موقع بين واسط وبغداد كما ذكرنا.

وكذلك عمر بن عبد العزيز جادل الخوارج أيام ولايته ولم يقاثلهم وقتها، والعمل منذ زمن الإمام علي كرم الله وجهه وإلى اليوم على طريقته مع البغاة فلكل رئيس دولة إسلامية من يخرج عليهم غالباً فيعاملون تلك المعاملة شرعاً.

وقد تقدم الكلام عن الخروج على الإمام وأنه كما يقول أكثر أهل السنة لا يجوز إلا في حال محض كفره قال في الزبد:

ولم يجز في غير محض الكفر خروجنا على ولي الأمر

لكن يظهر لمن بحث وتبع أقوال علماء المذاهب حول الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن كثيراً منهم يقولون بوجوب أو جواز الخروج لمن رأى في نفسه وفي من معه القدرة بل أو التضحية في سبيل ذلك الخروج حتى لا يتغلب الباطل على الحق وبالتالي تتغلب الفواحش والخراب والإباحية وإهدار كرامة المسلمين في دمائهم وأعراضهم ويكون باطن الأرض خيراً من ظاهرها كما يقول قائلهم. وقد تقدم الكلام عنه بصورة أوسع في باب البغاة.

الجهاد

الجهاد^(١): هو القتال في سبيل الله.

حكم الجهاد

حكمُ الجهاد: الوجوبُ كفايةً على المسلمين: الذكور البالغين العُقلاء الأحرارِ المُستطيعين^(٢) كلَّ عامٍ^(٣) فيما إذا كان

(١) مأخوذ من المجاهدة: وهي المقاتلة لإقامة الدين.

(٢) أي القادرين عليه بالبدن والمال من نفقة وسلاح وكذا بالمرکوب إن كان سفره سفر قصر، وإلا لم يشترط إلا في حق غير القادر على المشي، ولا بد أن يكون ذلك فاضلاً عن مثونة من تلزمه مثونته ذهاباً وإياباً.

(٣) لفعله صلى الله عليه وآله وسلم له كل عام، فإن احتيج إلى زيادة زيد، ويقوم مقام ذلك أن يشحن الإمام الثغور بالعدد والعُد مع إحكام الحصون والخنادق وتقليد الأمراء ذلك.

الجهاد

الجهاد مذكور في نحو سبعين آية من القرآن الكريم بلفظ الجهاد أو القتال.

والجهاد لغة مأخوذ من المجاهدة - مفاعلة والمفاعلة لغة تكون بين طرفين أو فرقتين وهي مأخوذة من الجهد وهو بذل أقصى ما يمكن من الطاقة في حماية الدين.

الْكَفَّارُ بِلَادِهِمْ وَعَيْنًا عَلَى أَهْلِ بَلَدَةٍ دَخَلَهَا الْكَفَّارُ^(١) وَعَلَى مَنْ
دُونَ مَسَافَةٍ قَصِيرٍ مِنْهَا^(٢).

(١) إلا إذا لم يمكن من قصده العدو تأهب للقتال وجوز أسرا وقتلاً فلا يصير فرض عين ولا فرض كفاية، فله استسلام وقتال إن علم أنه إن امتنع من الاستسلام قتل وأمنت المرأة فاحشة إن أخذت، ولا فرق في أهل البلد التي دخلها الكفار: أي أو صار بينهم وبينها دون مسافة القصر بين الفقير والولد والمدين والرقيق وأضدادهم وإن لم يأذن الأصل ورب الدين والسيد.

(٢) وإن كان في أهلها كفاية، أما من بمسافة القصر فيلزمه المضي إليهم عند الحاجة بقدر الكفاية فقط.

والجهاد شرعاً هو القتال في سبيل الله سواء بالسلاح أو بغيره بأي وسيلة كانت، أما القتال في سبيل العصبية القومية أو الحزبية مثلاً فليس جهاداً شرعاً وليس القتل فيه شهيداً كما مر في صلاة الجنائز وفي الحديث الشريف الذي رواه البخاري وغيره قال: «جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال الرجل: يقاتل للمغنم، والرجل يقاتل للذكر والرجل يقاتل ليرى مكانه فمن في سبيل الله، قال: من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله».

لماذا شرع الجهاد

وشرع الجهاد لحماية الدعوة الإسلامية من أن يعترض سبيلها معترض حتى ينتشر الإسلام وينتقد البشرية من الظلم والطغيان.

حكم الجهاد

وهو واجب على كل مقتدر من الذكور البالغين الأصحاء في كل عام على الأقل بعد الاستعداد له . قال الله تعالى : ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ الآية والوجوب كفائي . هذا إذا أمتنا العدو كما يقول الفقهاء .

وكيف نأمن أعداءنا وهم لا يزالون دائماً يناصبون العداء سواء كانوا شيوعيين أم يهود أم نصارى وشغلهم الشاغل الكيد للإسلام ، بينما المسلمون في غفلة وتناحر فيما بينهم ولم يطبقوا ما أمرهم الله به من وحدة إسلامية ومن حرمة للمسلم من أي مذهب كان ومن أي فرقة مسلمة كان .

أما إذا هاجمنا العدو أو أعدّ لمهاجمتنا فيجب على كل مسلم قادر ذكر أو أنثى أو صبي - ويقيد الفقهاء ذلك بمن بينه وبين البلد المهاجم مرحلتان فأقل - لكن اليوم القتال ليس كالقتال سابقاً فهنا طائرات وقنابل وبوارج وصواريخ وأسلحة شاملة فلا يقيد بمرحلتين فهما اليوم كساعتين أو أقل .

على المسلمين أن يتعلموا صناعة الموت

ونعني بصناعة الموت معرفة تلك الأسلحة التي أشرت إليها بدليل قوله تعالى : ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ وفسر الرسول ﷺ القوة بقوله : «ألا إن القوة الرمي» ثلاث مرات . فالرمي اليوم يدخل كل سلاح تقريباً .

كيف بدأ رسول الله جهاده

قال الشيخ ابن القيم رحمه الله حول هدي النبي مع أعدائه في سياق الجهاد، بدأت رسالته وجهاده بالتدرج في التعميم والتصعيد . فأول ما نزل عليه قوله تعالى : ﴿ أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ في رمضان أمر بأن يقرأ في نفسه ثم إنذار عشيرته ثم أهل مكة ثم العرب قاطبة ثم إنذار العالمين . فأقام بمكة ثلاث عشرة سنة يدعو وأمر بالكف عن القتال ثم أمر بالهجرة ثم بالجهاد، فكان أعداؤه بالنسبة له ثلاثة أقسام: أهل حرب وأهل هدنة وصلح، وأهل الذمة .

ثم لما نزلت سورة براءة بينت أحكام هذه الفرق فيما بعد .
(أ) فأمر بقتال أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية أو يسلموا .
(ب) وأمر بجهاد الكفار والمنافقين والغلظة عليهم فجاهد الكفار بالسنان وجاهد المنافقين بالحجة واللسان .
(جـ) أما أهل العهد المؤقت فإلى أن ينتهي العهد، ومن نقض العهد قاتله عند نقضه ومن له عهد مطلق أو لم يكن له عهد ولكنه لم يحاربه أمر بأن يعطيه إنذاراً لمدة أربعة أشهر ثم يجاهده .

غزوات الرسول وسراياه

والغزوات جمع غزوة وهي التي يقود فيها الجيش بنفسه وعددها سبع وعشرون غزوة، وقيل أقل من ذلك .
وسراياه ﷺ - هي جمع سرية - وهي التي يبعث فيها على جيشه من ينوب عنه في القيادة وعددها خمسون سرية وقيل ست وخمسون سرية .

وكل هذا مذكور بتفاصيله في كتب السيرة.

وقد سبق في باب صلاة الجمعة أن الإسلام إنما قام بالدعوة ولم يقم بالسيف. وكل غزوة من غزواته لها سبب دافع لها من إعداد القبائل لحربه أو أخذ أموال المهاجرين قبل الهجرة، والمهم من الجهاد هو الدفاع وحماية نشر الدعوة الإسلامية وقاتل كل من يعترضها بأي طريقة كانت.

رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر

هذا حديث أو أثر، منهم من جعله حديثاً ومنهم من نسبته إلى بعض الصحابة، ولعله الأصح لأن جهاد النفس أصعب من جهاد العدو فهو مغالبة معها وصراع ويحتاج إلى قوة إرادة وقوة إيمان مع أعدى الأعداء وهي النفس، ولهذا قال بعض الحكماء: أعدى عدوك نفسك التي بين جنبيك.

وقال الشاعر الحكيم:

تَوَقَّ نَفْسَكَ لَا تَأْمَنْ غَوَائِلَهَا فَاَلْنَفْسُ أَخْبَثُ مِنْ سَبْعِينَ شَيْطَاناً

وللنفس حالات مع صاحبها تبدأ بالنفس الأمارة بالسوء قال الله تعالى: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ ثم اللوامة ثم الراضية، وللباحثين عن الحقائق والفلاسفة كلام نفيس حول النفس والروح يطول شرحه.

ما يثبت للأسير

الْأَسِيرُ النَّاقِصُ مِنَ الْكُفَّارِ بِصَبَأٍ أَوْ جُنُونٍ، أَوْ أُنُوثَةٍ أَوْ رِقٍّ^(١) يَصِيرُ رَقِيقًا^(٢) بِنَفْسِ الْأَسْرِ^(٣)، وَالْكَامِلُ بِلُوغٍ، وَعَقْلٌ وَذُكُورَةٌ وَحُرِّيَّةٌ، يَفْعَلُ فِيهِ الْإِمَامُ الْأَحْظَ^(٤) مِنْ: قَتْلٍ^(٥) وَمَنْ^(٦) وَفْدَاءٍ^(٧) وَإِرْقَاقٍ.

(١) ولو في بعضه .

(٢) والمراد برق الرقيق استمراره لا تجدده .

(٣) وضابطه ما يملك به الصيد كضبط باليد أو إلجائهم إلى بيت وإغلاق الباب عليهم بالضربة وكذا بإبطال المنعة: أي القوة ويكونون كسائر أموال الغنيمة .

(٤) أي للإسلام والمسلمين، فحظ المسلمين الاسترقاق والفداء لما يعود عليهم من الغنائم وحفظ مهجتهم، والمنّ للإسلام فلا بد من نظره للأميرين .

(٥) بضرب الرقبة لا بغيره .

(٦) بتخلية سبيله بلا مقابل .

(٧) بأسر أو بمال، فإن خفي على الإمام الأحظ في الحال حبسه حتى يظهر، ولو أسلم كافر بعد الأسر عصم دمه، والخيار باق في الباقي .

ما يثبت للأسير

يتكلم الشيخ على الأسير الحربي وعلى الأموال التي يستولي عليها المسلمون من الكفار إذا حاربوهم وانتصروا عليهم، وتسمى هذه الأموال الغنيمة أو الفبيء، وسيأتي الكلام عليهما .
والأسير إما أن يكون ناقصاً أو كاملاً .

والأسير الكامل هو الذكر البالغ العاقل الحر، وهذا حكمه: الإمام
 مخير فيه بين أربعة أحكام إما قتل وإما منّ وإما فداء وإما إرقاق. القرآن
 الكريم نص على المنّ والفداء لكن السنة النبوية نصت على الأحكام
 الأربعة، وبعض علماء العصر بحث هذه الأحكام، وقال: ما أشار إليه
 القرآن لا ينسخ وهو الأصل، فالإمام مخير إما بالمن أو الفداء، أما القتل
 والإرقاق حالة استثنائية وقصده المجازاة لأحكام العصر الوضعية.
 أما إذا كان الأسير غير كامل - كالمرأة والصبي والرقيق والمجنون،
 فهؤلاء يصيرون أرقاء بنفس الأسر ويكونون كسائر أموال الغنيمة
 والأسير الرقيق للعلماء كلام فيه، هل يتجدد الرق بالأسر أم
 يستمر الرق؟ قالوا المراد استمراره لا تجديده.
 وهنا شبه يستغلها أعداء الإسلام حول قتل الأسير واستمرار الرق،
 ورق النساء والأطفال، ويقولون إن القرآن لم يأمر بقتل الأسير.
 لكن يرد عليهم بأن الشريعة الإسلامية جعلت أمر الأسرى للإمام
 يحكم فيهم بما هو الأصلح للمسلمين ولا تمنعه من إطلاق سراحهم إذا
 رأى المصلحة في ذلك، بدليل فعل رسول الله ﷺ لما جاءه وفد هوازن
 وطلبوا منه إعادة نسائهم وأموالهم وأولادهم، فقام خطيباً بعد صلاة
 الصبح وتكلم في أصحابه وقال [ما معناه] إن هوازن جاؤوا يطلبون إعادة
 أموالهم ونسائهم وأولادهم، وقال: أما ما كان لي ولبني عبد المطلب فهو
 لكم - أي لهوازن - فامثل أصحابه أمره وأعادوها لهم.
 كذلك شريعة الحرب تقتضي المعاملة بالمثل فيعامل الإسلام الأسرى
 كما يعامل الأعداء أسرى المسلمين.

وأحكام الشريعة الإسلامية. والله الحمد - دائرتها واسعة، وجعلت للإمام صلاحية كبيرة للعمل بما هو أصلح للمسلمين، وله أن يعمل في المصالح المرسلة بما فيه صالح الإسلام ما لم يخالف نصاً صريحاً، بل قال بعض العلماء ولو كان هناك نص صريح إذا اقتضى الأمر ذلك .

ويستدلون بعمل سيدنا عمر بن الخطاب حيث جمد بعض الأحكام مع وجود النص مثل نصيب المؤلفه قلوبهم من الزكاة، وقال كنا نعطيهم عندما كنا ضعفاء ومحتاجين لهم، أما اليوم فصرنا والحمد لله أقوياء ولسنا بحاجة لهم فلن نعطيهم .

هذا رأيه الخاص، وإمامنا الشافعي كما سبق وذكرنا . عنده عمل الصحابي مذهب خاص مستقل غير ملزم باتباعه .

وتكلم العلماء في حكم وجوب الجهاد وإن لم يغزونا وأنه فرض كفاية، قالوا يكفي أن يملأ الإمام الثغور بالقوة والجنود، وفي شروح المنهاج ما يشير إلى ذلك فإذا كانت ثغورنا كل سنة قوية وجيوشنا مستعدة للجهاد ويهابنا الأعداء فهذا يكفي^(١) .

(١) حيث أن هنا شبه عن الجهاد الإسلامي يستغلها أعداء الإسلام لتشويه أحكامه وقوانينه وأنه انتشر بالسيف، اقتطفنا هذه الخلاصة من كتاب في ظلال القرآن للسيد قطب لدحض هذه الشبهة، قال رحمه الله

يزعم أعداء الإسلام أن الإسلام انتشر بالسيف في الوقت الذي قرر فيه «لا إكراه في الدين» ويرمونه بالتناقض حيث يقول في آية أخرى ﴿وَقَتْلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾ .

والبعض الآخر يتظاهر أنه يدفع عن الإسلام هذه التهمة ويحاول في خبث أنه يخمد في حس المسلم روح الجهاد ويوحي للمسلمين بطريق ملتوية ناعمة مأكرة أن لا ضرورة اليوم أو غداً للاستعانة بهذه الأداة .

وهؤلاء وهؤلاء كلاهما من المستشرقين الذين يعملون في حقل واحد في حرب الإسلام. والسلام في الإسلام هو القاعدة الأساسية الدائمة. وهو الأصل، والحرب هي الاستثناء لإزالة =

لكن قال آخرون إن الخروج والاستعداد للجهاد ليس جهاداً.
وفروض الكفايات ذكرت في كتاب السير تدريجياً.
ففي الجهاد أولاً سد الثغور، فإذا قوي الجيش فالجهاد، وهكذا تأتي
الأحكام درجات درجات تدريجياً فيصير الجهاد فرض كفاية على الدولة
الإسلامية إذا قدرت وتمكنت.

= البغي والظلم والفساد. وأظلم الظلم الشرك بالله. وأفسد الفساد تعبيد العباد لغير الله.
لقد انتضى الإسلام السيف وناضل وجاهد في تاريخه الطويل لا ليكره أحداً على الإسلام
ولكن ليكفل عدة أهداف كلها تقتضي الجهاد.

١ - الجهاد لتقرير حرية الدعوة، وليوصلها إلى أسماع البشرية وقلوبهم، وليزيل العقبات
من طريق إبلاغ هذا الخير للناس كافة كما جاء من عند الله، فإذا كانت هناك نظم طاغية في
الأرض تصد الناس عن الاستماع إلى الهدى وتفتن المهتدين، فالإسلام يجاهد ليحطم هذه النظم
الطاغية ويكفل حرية الدعوة إلى الحق في كل مكان.

٢ - الجهاد ليدفع عن المسلمين الأذى والفتنة، وليكفل لهم الأمن على أنفسهم وأموالهم
وعقيدتهم. وإذا كان المؤمن مأذوناً له في القتال ليدافع عن حياته وماله، فهو من باب أولى مأذون
له ليدافع عن عقيدته ودينه.

٣ - الجهاد ليقم في الأرض نظامه الخاص ويحميه ويلغي من الأرض عبودية البشر للبشر في
جميع أشكالها وصورها. لم يحمل الإسلام السيف - إذن - ليكره الناس على اعتناق عقيدة، ولم
ينتشر بالسيف على هذا المعنى كما يريد بعض أعدائه أن يتهموه، إنما جاهد ليقم نظاماً آمناً يأمن
في ظله أصحاب العقائد جميعاً، ويعيشون في إطاره خاضعين له وإن لم يعتقدوا عقيدته «لا إكراه في
الدين» نعم ولكن «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة والإسلام يستبعد الحروب التي تثيرها القومية
العنصرية، والتي تثيرها المطامع والمنافع، والتي تثيرها حب الأجداد الزائفة للملوك والأبطال، أو
حب الغنائم الشخصية. ليس له للحرب إلا طريقة واحدة، ألا وهي لتكون كلمة الله هي العليا.
وقال: فالجهاد في الإسلام فرض ليحطم النظم الباغية. فمن وقف في طريق هذا الخير أن يصل إلى
الناس كافة، وحال بينه وبينهم بالقوة فهو إذن معتد على كلمة الله وإزالته من طريق الدعوة هي
إذن تحقيق لكلمة الله لا لفرض الإسلام فرضاً على الناس، فهو لا يكره أحداً على اعتناقه، ولكنه
يكره الذين يقفون بالقوة في طريقه. فما زال هذا الهدف قائماً، وما يزال الجهاد مفروضاً على
المسلمين ليلغوه إن كانوا مسلمين ﴿حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ لِلَّهِ﴾ اهـ.

الغنيمة

الغَنِيمَةُ لُغَةً: مَأْخُوذَةٌ مِنَ الْعُنْمِ وَهُوَ الرِّبْحُ^(١)، وَشَرْعاً: مَا أَخَذْنَاهُ مِنْ أَهْلِ حَرْبٍ^(٢) قَهْرًا^(٣).

(١) لربح المسلمين مال الكفار.

(٢) أي مما هو لهم، لا ما أخذوه من مسلم أو ذمي أو نحوه بغير حق فيجب رده إليه إن عرف، وإلا فهو مال ضائع أمره لبیت المال؛ وخرج بأهل الحرب المال الحاصل من المرتدين فإنه فيء.

(٣) بقتال أو سرقة أو اختلاس من دارهم أو لقطة لم يمكن كونها لمسلم.

فإذا رأى الإمام أنها فيها ضعف فسد الثغور.

فالدولة الإسلامية إذا أصبحت ذات قوة ومنعة، والعدو يهابها ولا يقدر على مهاجمتها قالوا يكفي وهو قول قوي.

الغنيمة ومقدمة لها

نحن بحاجة إلى الغنيمة المعنوية أولاً ثم الغنيمة الحسية إذا قدر الله.

وللفقهاء كلام فيها وخلافات، ولكن لا أطيل بذكره، ولا أريد ذكر الخلافات في هذا الموضوع، لأنها إلى اليوم غير واقعة. والكلام في شيء غير واقع مضیعة للوقت، وهناك ما هو أهم؛ وهو التهيئة لنشر الإسلام وأن نفهم الناس قواعده وماذا يأمر به.

ويعجبني جداً كلام سيد قطب في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ...﴾ الآية. قال هذه إشارة ليعلم منها المجاهدون أن الأمور

كلها يجب أن تكون خالصة لوجه الله قبل كل شيء وما دون ذلك إنما هو ثانوي وتبع». فينبغي أن لا نمر على الدروس ونقرأ قراءة نظرية ولا ننوي في قلوبنا أن يهين الله لنا الأسباب للجهاد في سبيله، وعلينا أن ندخل الحماس إلى قلوبنا، ودائماً أذكر لكم بأن علينا إشعال الحماس في قلوب الصغار وأن نفهمهم بأنهم مسلمون وأن لهم العزة، ولا بد أن يأتي يوم ما للجهاد ويكونون هم الغالبين بإذن الله.

أما القراءة بمجرد المرور على محتويات الكتاب من غير تدبر، فهذه قراءة جهود وهذا لا ينبغي، والحمول ينشئ رجالاً خاملين.

يذكرون أن الجيش الإيطالي حاصر قلعة واستعصت عليهم، فخطب قائد الجيش فيهم ليغرس الحماس في قلوبهم للقيام بالهجوم على القلعة، ومما قاله إنني قررت الهجوم على القلعة وأريد تعيين قائد لهذا الهجوم، ولما أنني أعرف أن كل جندي منكم يتمنى أن يكون القائد لهذا الهجوم، وحتى لا أفضل جندياً على جندي قررت أن أرمي ريشة في الهواء، فالذي تقع الريشة على رأسه فهو القائد، فأطلق القائد الريشة فشهد أن كل من ستقع عليه الريشة نفخها وصرفها عنه، وبقيت الريشة تدور في الهواء، فعلم الضابط أن جنوده كلهم خاملون.

لكن الإيطاليين فيهم أفراد شجعان مثل «موسليني» والمسلمون كان فيهم الكثير من الرجال البواسل مثل جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه الذي قال فيه الشاعر:

لولا جرير هلكت بجيله نعم الفتى وبثست القبيلة
وغیره كثير ممن لا يحصون ولكنه الذي بدر لي.

فالتربية هي التي عليها العمد ، وتربية اليوم تربية خمول وترّفه .

يريد المصنف أن يتكلم على الغنيمة ، والغنيمة مأخوذة من الغنم ، وهو ما نغنمه من الكفار الذين يحاربوننا، وتعريف الغنيمة شرعاً: ما أخذناه من أهل الحرب قهراً سواء كان مالاً أو حقاً، فالمال معروف والحق إما أن يكون اختصاصاً أو حماية في مكان أو وعد تملك سيأتي وقته أو غيره. فإذا انتصرنا عليهم تملكنا كل ما لهم حيازة عليه ، والمناصر لعدونا عدو لنا، كما يقولون صديق عدوك عدوك، فيجوز الاستيلاء على أمواله .

وقد حارب رسول الله ﷺ بعض قبائل العرب التي ناصرت قريشاً، فإذا جاز محاربته وقتله فأخذ ماله من باب أولى ولولا الملتقي ما سرق سارق .

لقد رابني من عامر أن عامراً بعين الرضى يرنو إلى من جفانيا وقد يقول قائل : لماذا إذا حاربنا الكفار لأجل نشر الإسلام نستولي على أموالهم ونتقاسمها؟

الجواب: إن الدولة الإسلامية صرفت على المجاهدين أموالاً كثيرة وضحت بأنفس غالية، والكفار هم الذين أجبروها على صرف هذه الأموال بسبب صدنا ومنعنا من إبلاغ ونشر دين الله للناس، فمن يعوض الدولة الإسلامية؟ لا بد لها من وارد يغطي تلك الخسائر إنها الغنيمة ، وفي نفس الوقت نضعفهم بأخذنا هذه الأموال .

ما يفعل بالغنيمة

يُدْفَعُ مِنَ الْغَنِيمَةِ السَّلْبُ^(١) لِلْقَاتِلِ^(٢) ثُمَّ يُخَمَّسُ الْبَاقِي^(٣) :
فَتُدْفَعُ أَرْبَعَةُ أَخْمَاسِهِ لِمَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ، لِلرَّاجِلِ مِنْ أَهْلِ الْفَرَضِ
وَهُمُ الْمُسْلِمُونَ.....

(١) هو ما مع الحربى من ثياب ومن ران وهو خفّ بلا قدم وخاتم ونفقة وجنية تقاد معه وآلة حرب كدرع ومركوب وآلة كسرج ولجام.

(٢) المراد به من ركب غرراً منها بإزالة منعة حربى في الحرب كأن يقتله أو يعميه أو يقطع يديه أو رجله أو يده ورجله أو يأسره.

(٣) أي بعد إخراج المون.

ما يفعل بالغنيمة

قبل كل شيء أن من قتل قتيلاً فله سلبه وهو سلاح القتيل وفرسه ودراهمه التي يحملها معه وكل ما له تعلق به وينسب إليه إلا الجنية. والجنية هي: إذا كان معه فرس آخر تابع له فإن كان يقاد معه فهو له وإلا فلا.

«من قتل قتيلاً فله سلبه» هذا حديث. رواية تقول إن رسول الله ﷺ أمر منادياً ينادي: «من قتل قتيلاً فله سلبه» ورواية أخرى ينسبها بعض العلماء لأبي بكر في قضية أبي قتادة. قالها أبو بكر بحضرة النبي ﷺ وأقره عليها، فصار حديثاً، لأن الحديث ما أضيف إلى النبي ﷺ قولاً أو فعلاً أو وصفاً أو تقريراً.

البالغون العَقْلَاءُ الْأَحْرَارُ الذُّكُورُ مِنْهُمْ، وَلِلْفَارِسِ مِنْهُمْ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ: وَيُرْضَخُ^(١) لِمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ، وَيُجَمَّسُ خُمْسُهَا الْخَامِسُ: سَهْمٌ لِلْمَصَالِحِ^(٢) وَسَهْمٌ لِذَوِي الْقُرْبَى^(٣) وَسَهْمٌ لِلْيَتَامَى^(٤) وَسَهْمٌ لِلْمَسَاكِينِ^(٥) وَسَهْمٌ لِابْنِ السَّبِيلِ^(٦).

(١) الرضخ لغة: العطاء القليل، وشرعا شيء دون سهم يعطى للراجل والفارس ويجتهد الإمام في قدره.

(٢) أي مصالح المسلمين كالعلماء بعلوم الشرع والأرامل وعمارة المساجد والحصون.

(٣) وهم بنو هاشم والمطلب.

(٤) بشرط الفقر أو المسكنة.

(٥) بالمعنى الشامل للفقراء.

(٦) بشرط الحاجة وإن قدروا على الاقتراض.

وقضية أبي قتادة أنه قتل كافراً في إحدى المعارك، فجاء مسلم ينازعه في سلب القتيل وكأنه أظهر سيفه، فجاء أبو بكر إلى رسول الله ﷺ وقال له: هذا أسد من آساد المسلمين قتل قتيلاً ومن قتل قتيلاً فله سلبه، فقال رسول الله ﷺ: «من قتل قتيلاً فله سلبه».

والرواية الأولى لم تشر إلى رسول الله ﷺ أنه تلفظ به وإنما أقره، وما أقر غيره عليه فهو حديث، ولفظ من قتل قتيلاً: كيف يقتله وهو قتيلاً؟ قالوا يعني باعتبار ما يؤول إليه، مثل قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرِنِي أَغْصِرُ خَمْرًا﴾ كيف يعصر خمرًا. وقد أصبحت معصورة؟ يعني يعصر عنياً فيصير خمرًا، هذا من أنواع المجاز.

قلنا إن المال الذي يغنمه المسلمون من الكفار يخمس بعد إخراج

المصاريف التي تلزم منه وهي دفع الأجرة لمن جمع الغنائم، وإن شئنا قلنا يقسم خمسة وعشرين جزءاً.

عشرون جزءاً للمقاتلين والخمسة الأجزاء الباقية للخمسة الذين ذكرهم الله في كتابه العزيز في قوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾. والمقاتلون يختلفون منهم من يقاتل راجلاً أي ماشياً على رجله وهذا له سهم، ومنهم من يقاتل على فرس وهذا له ثلاثة أسهم لأن جهد الفارس على الفرس أكثر.

لو حمل رجل آخر وقاتل المحمول

ولو حمل رجل رجلاً آخر وقاتل المحمول ورفيقه حامله هل يعطى لكل واحد منهما سهم؟ ذكر هذه المسألة الشيرازي وقال: فيه نظر. اهـ.

لكن طريقة الحرب اليوم غير طريقة الماضي، فكل من استولى على بلد فإن الدولة المستولية لا تصدر أموال شعب البلد المستولى عليها، وإنما تستولي عليها وتحكمها.

فإذا رأى إمام المسلمين أو رئيس الدولة الإسلامية بعد أخذ المشورة - أن هذه الطريقة أنفع ولا بد من الأخذ بها طبقها، لأننا لو تفلسفنا في الكلام فقد يكون بعض الكلام لا تتحملة العقول، مثل: هل نعمل ما تقول به الاشتراكية ونصادر أموال الناس، ومن معه مال نقول لا مال لك إنما هو مال الأمة - وغير ذلك.

فالعصر اليوم محتاج إلى رجال علماء فحول يتكون منهم مجلس الدولة للتشاور في وضع القوانين، ورئيس الدولة يقرر ويحكم بما يكون على ضوء الشريعة الإسلامية.

ويشترط في المقاتل الذي يقسم له من الغنيمة أن يكون مسلماً بالغاً، عاقلاً، حراً، ذكراً، ويرضخ لمن ليس كذلك مثل الصبي والمرأة والعبد والمجنون إذا قاتلوا.

والذمي إذا خرج بإذن الإمام يرضخ له، والرضخ مقدار أقل من السهم، وقد يقول قائل: بعض النساء والمراهقين قد يقاتلون أحسن من بعض الرجال، فهذا شاذ وليس حكماً عاماً.

كان بعض السلف إذا جاهد في سبيل الله تنازل عن نصيبه من الغنيمة والفبيء ويريد أن يكون جهاده خالصاً لوجه الله جل وعلا، لا من أجل الغنيمة، وربنا سبحانه وتعالى عاقب المسلمين في غزوة أحد بسبب خروج الرماة من الجبل للغنيمة ومخالفتهم لأمر رسول الله ﷺ فقد طلب منهم الثبات سواء انتصروا أو هزموا، وكان عددهم خمسين رجلاً وكان رئيسهم عبد الله بن جبير.

فانتصر المسلمون حتى قال بعضهم إني سمعت خلاخل هند بنت عتبة ترن في أذني لما هربت مع بقية النساء، لأن قريشاً خرجت بنسائها يضربن على الدفوف وينشدن:

نحن بنات طارق نمشي على النمـارِق
إن تقبلوا نعانق أو تدبروا نفارق
فراق غير وامق

فأصحاب الجبل لما رأوا قريشاً هربت قال بعضهم: نخرج نقاسم في الغنيمة، فنهاهم رئيسهم عبد الله بن جبير وذكرهم كلام رسول الله ﷺ لكن أربعين منهم لم يطيعوا أمره وخرجوا وبقي عبد الله بن جبير وعشرة نفر فقط.

وكان خالد بن الوليد قائد حرب ماهرأً وكان قائد قريش قبل أن يسلم هو وعكرمة .

فنظر خالد إلى الجبل فلما رآه خالياً من الرجال سوى العشرة عاد بجنوده وتسلق الجبل وقتل العشرة وعادت قريش وضربوا المسلمين من خلفهم وهجموا عليهم ، وقُتل من المسلمين نحو سبعين رجلاً منهم سيدنا حمزة رضي الله عنه وجرح رسول الله ﷺ ، ومحل الشاهد أن الغنيمة عرض دنيوي قد يكون سبب البلاء والعياذ بالله .

والسهم الذي لله وللرسول، كان لرسول الله ﷺ في حياته، أما اليوم فيصرفه الإمام للمصالح العامة .

والمصالح العامة هي كل ما فيه مصلحة عمومية للمسلمين، كالملاجيء، والمدارس، وشق الطرقات، والعلماء بعلوم الشرع، وعمارة المساجد والجسور، ويلحق بعلماء الشرع كل عالم بعلم ينفع المسلمين كالأطباء يعطون ولو مبتدئين ولو كانوا أغنياء وذلك تشجيعاً لهم .

سهم ذوي القربى

وسهم ذوي القربى وهم بنو هاشم وبنو المطالب، وهو المعتمد في مذهب الشافعي، ومن العلماء من يقول هم بنو هاشم فقط للذكر مثل حظ الأنثيين، ويعطى الأغنياء من ذوي القربى ومن علماء الشرع إذا

اتسع المال، وإلا قدم الأحوج فالأحوج بل هذا الحكم في كل الأصناف الخمسة.

ودائماً ما أذكر لكم لماذا يعطى ذوو القربى من الغنيمة.

يعطون لقربهم من رسول الله ﷺ وحتى يتفرغوا للقيادتين، القيادة العلمية والقيادة العسكرية، لأننا علمنا أن قرابة رسول الله ﷺ كانوا هم الفدائيين مثل حمزة وعلي وعبيدة.

ففي غزوة بدر لما طلب المبارزة - ثلاثة من شجعان قريش - وهم عتبة بن ربيعة والوليد بن عتبة وشيبة بن ربيعة، فخرج لهم ثلاثة من الأنصار: عبد الله بن رواحة ومعاذ وعوف بن الحارث خرجوا وهم مدججون بالسلاح، فلما واجهوهم لم يعرفهم رجال قريش فقالوا لهم: من أنتم؟ قالوا نفر من الأوس والخزرج قالوا: أكفاء كرام، وإنما نريد بني عمومتنا.

فقال رسول الله ﷺ: «قم يا حمزة، قم يا علي قم يا عبيدة» قدم رسول الله ﷺ قرابته للفداء والتضحية، ولم يختار غيرهم، وتقابل الفريقان وقتل حمزة شيبه وقتل علي الوليد، واختلفت ضربتان بين عتبة بن ربيعة وبين عبيدة بن الحارث بن المطلب^(١) وكل واحد ضرب الآخر وعقره، فجاء علي وحمزة وقتلا عتبة، وحملا عبيدة رضي الله عنهم وهو مقطوع الرجل فقال لرسول الله ﷺ: «يا رسول الله أأست أحق من أبي طالب حين قال:

(١) قال أستاذنا تعليقاً: ليس عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب وإنما هو ابن المطلب حتى لا يخطيء أحد.

ونسلمه حتى نصرع حوله ونذهل عن أبنائنا والحلائل
وتوفي عبدة بالصفراء^(١).

وفي غزوة الخندق لما اقتحم الخندق عمرو بن عبد ود، وهو من
الشجعان ويعد بألف.

لما اقتحم الخندق نادى: يا محمد هل من مبارز؟ هل من مبارز؟
فيجيبه الإمام علي رضي الله عنه أنا، وينادي ثانياً هل من مبارز؟ ولا أحد
يجيبه إلا الإمام علي، وفي ثالث مرة قال له رسول الله ﷺ: قم إليه،
ودعا له رسول الله ﷺ، والقضية مثيرة وطويلة ومعروفة، وقد تأخذ
علينا كثيراً من الوقت، والخلاصة أن الإمام علياً قتل عمراً، فمن أجل هذا
جعل الله لهم خمس الخمس.

تقسيم خمس ذوي القربى

وكيف يقسم نصيب ذوي القربى؟ هل نحصي الموجودين كلهم في
جميع أنحاء العالم؟ أم نكتفي بتوزيعه على الموجودين منهم في المحل الذي
وقعت فيه المعركة؟

قالوا: إن أمكن حصرهم يعطون جميعهم وإلا قُدِّم الأحياء فالأحوج
وذكر الإمام علوي بن طاهر الحداد في كتابه «عقود الألباس»: أن ملك
المغرب في زمن الإمام علي بن شيخ بن شهاب - في أواخر القرن الثاني
عشر - أرسل إلى حضرموت وفداً ومعه أموال كثيرة غنمها من حربه مع
الكفار ليوزعها أعيان العلويين على العلويين. للذكر مثل حظ الانثيين
وبحث السبكي المساواة بينهما. فالشاهد إذا أمكن إحصاءهم يحصون.

(١) وإد بين الحرمين - من القاموس المحيط.

سهم اليتامى

وسهم لليتامى : واليتيم من توفي أبوه قبل بلوغه ويشترط أن يكون فقيراً، أما من ماتت أمه فلا يقال له يتيماً شرعاً، وإن كان يسمى يتيماً لغة، لكن الشاعر قال :

ليس اليتيم الذي قد مات والده إن اليتيم يتيم العلم والأدب
وإذا لم يعلم الإمام بحاله ولم يصدقه فلا بد من بينة باليتيم والإسلام والفقر .

ويشترك في السهم الذكر والأنثى يتساويان فيه .

سهم المساكين

وسهم للمساكين، ويندرج معهم الفقراء ، وقد تقدم معنا في باب الزكاة أن المسكين الذي يجد النصف أو أكثر من نفقته . والفقر الذي يجد أقل من النصف وتعبير آخر المسكين من يجد مالاً من كسب يقع موقعاً من كفايته ولا يكفيه . والفقر الذي له مال أو كسب لا يقع موقعاً من كفايته مثل من يحتاج إلى عشرة فلا يجد إلا أربعة .

والمسكين من يحتاج إلى عشرة ولا يجد إلا خمسة أو ثمانية .

سهم ابن السبيل

وسهم لابن السبيل، بشرط أن لا يكون معه مال حاضر ولا يجد من يقرضه .

الفِيء

الفَيْءُ لغةً: الرُّجُوعُ^(١)، وشرعاً: ما أخذناه من الكَفَّارِ^(٢)،
بغير قَهْرٍ^(٣).

ما يفعل بالفِيء

يُخَمَّسُ الفَيْءُ فَيُتَدَفَعُ أَرْبَعَةٌ أَخْمَاسِهِ لِلْمُرْصِدِينَ^(٤) لِلجِهَادِ،
وَيُصْرَفُ خُمُسُهُ الْخَامِسُ مَصْرُفَ خُمُسِ الْغَنِيمَةِ.

(١) سُمِّيَ به المال الآتي لرجوعه إلينا.

(٢) كالكفار هنا وفي الغنيمة من لم تبلغه الدعوة.

(٣) كجزية وعشر تجارة وما تفرقوا عنه ولو لغير خوف كضر أصابهم، نعم ما تفرقوا عنه بعد تقابل الجيشين غنيمة.

(٤) بتعيين الإمام لهم، ويسمون المرتزقة، أما المتطوعة فلا يعطون من الفيء بل من الزكاة، فيعطي الإمام كلا من المرتزقة وكذا قضاتهم وأئمتهم ومؤذنهم وعمالهم بقدر حاجة مومنه من نفسه وغيرها مراعيًا فيها الزمان والمكان والرخص والغلاء. وعادة الشخص مروءة وضدها.

هذا الذي أحفظه كحكم الزكاة، لكن المؤلف نص في التعليق بقوله: «وإن قدر على الاقتراض».

ولو استحق شخص من الغنيمة من ثلاثة أوجه غازٍ ومسكين ومن بني هاشم، إذا اجتمعت له ثلاث صفات اختار الصفة التي هي الأصلح له كالجد والإخوة في الإرث.

ومثل هذه الأحكام التحقيق أنها تعود إلى رأي الإمام، ولو كان الغازي من ذوي القربى يأخذ بالقرابة فقط دون الغزو لكن الرافعي ذكر أنه يأخذ بهما.

الفِيء

«الفِيء لغة: الرجوع، وشرعاً: ما أخذناه من الكفار بغير قهر». الفرق بين الفِيء والغنيمة، أن الغنيمة ما أخذناه من الكفار بالقهر وبالقتال، والفِيء صفحاً عفواً. والذي نغنمه من الكفار الحربيين ينقسم إلى ثلاثة أقسام، الغنيمة والفِيء والجزية.

قلنا: إن الفِيء ما أخذناه من الكفار بغير قهر، مثل لو علم الكفار أننا نجهّز عليهم فهربوا وتركوا أرضهم وأموالهم، واستولينا عليها من غير قتال. وما اختص الله به هذه الأمة النصر بالرعب. قال رسول الله ﷺ: «نصرت بالرعب من مسيرة شهر» والفِيء من نتيجة الرعب، ومن الفِيء أيضاً مال المرتد، ومال الذمي الذي ليس له وارث. وحكم الفِيء هناك خلاف فيه بين إمامنا الشافعي والأئمة الباقيين. الشافعي يقول يخمس كالغنيمة، ودليله قوله تعالى: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ الآية^(١) والباقي للمصالح.

وبقية الأئمة يقولون يصرف جميعه للمصالح. ومن أهم المصالح إعطاء المرتزقة، والمرتزقة هم الذين رُصدوا للجهاد، لكن المرتزقة حسب الاصطلاح اليوم، هم الذين يبيعون أرواحهم ودمهم وأجسادهم للمال

(١) الآية ٧ من سورة الحشر.

فقط. أما المرتزقة في الإسلام فهم الجنود الرسميون الذين قُتِدُوا في سجل الدولة الإسلامية للجهاد، فكل من وظيفته الأصلية الجهاد فهو من المرتزقة. ولهم معاش من الحكومة، وإذا قتلوا يصرف لزوجاتهم وأيتامهم، هذا هو النظام الإسلامي، ويختلف الجندي المرتزق عن الجندي المتطوع، بأن المتطوع ليس له معاش، ويعطى من الغنيمة.

وأول من بدأ بالمرتزقة سيدنا عمر - رضي الله عنه - جعل لهم نظاماً كاملاً جميلاً، وبدأ بتسجيل بني هاشم لقرباتهم من رسول الله ﷺ ثم بقريش ثم بالأنصار ثم بقية العرب. ونعرف من هذا أن الإسلام قد نظم ورتب قوانين للحرب وللجنود المجاهدين، وجعل لهم معاشات مرتبة ومنظمة وجعل لهم حق التقاعد، وجعل لهم حقوقاً. هذه نظم موجودة من قبل أربعة عشر قرناً، لا يعتقد البعض أن نظام التقاعد نظام جديد سنّه الأجانب، هذا النظام موجود في الإسلام منذ انتشاره.

ويجوز للإمام - عند أبي حنيفة ومالك - تفضيل بعض الجنود في العطاء على البعض الآخر، يعطي هذا كثيراً وذاك قليلاً حسب نظره، بشرط أن يكون عادلاً تقيّاً واعياً. ولما استولى المسلمون على إيوان كسرى في عهد سيدنا عمر - وتماّم الفتح كان في عهد سيدنا عثمان - رضي الله عنهما غنموا كثيراً من الهياكل والصور من الذهب الخالص، فأحصوها كلها، ومن أمانة الجيش المسلم أن أحضر هذه الأموال كلها من غير أن يختلس أحد منهم أي شيء، وسلموا جميع ما غنموه لسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه حتى إنه قال إن قوماً أدّوا هذا لأمناء.

وكان هؤلاء قبل الإسلام لاتأمن الواحد منهم على عقل البعير - يسرق عقل البعير - لكن بعد أن خامر الإسلام قلوبهم، وحسنت عقيدتهم عفت نفوسهم وزهدت، يرى أحدهم الذهب أمامه ويقدر على الاختلاس منه فتعف نفسه، قال سيدنا عمر رضي الله عنه «نحن قوم أعزنا الله بالإسلام، ومهما طلبنا العزة بغيره أذلنا الله» وهذا هو واقع المسلمين اليوم، ترك العرب أحكام الإسلام خلف ظهورهم، وتمسكوا بقوميات وبأحزاب وبعقائد مستوردة فأذلهم الله، إسرائيل مليونان ونصف تتحكم فيهم وهم مائة مليون، وتلعب بهم لعب الصبيان بالكرة، والعجيب أنهم لا يتعظون ولا يزالون متمسكين بهذه الأنظمة الوضعية. فعلينا أن نكون واعين، وعلينا أن نبحث عن الأسباب التي أوقعتنا في هذه الحالة ونبحث عن طريقة تبعدنا عنها - كما أقول مراراً - علينا أن نوَعِّي أطفالنا لينشأوا واعين. وربنا إن شاء الله يهيء الأسباب ونحن مخاطبون بالاستعداد للجهاد وجاء في الحديث «من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو مات على شعبة من النفاق»، ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ الآية.

والجهاد ليس مقصوراً على الجهاد بالسيف فقط، الآن الأفغان يجاهدون، ونرى في المساجد صناديق وضعت لمساعدتهم فنرى الكثير يمر على الصندوق ولا يلتفت إليه، ربنا يملأ الصناديق بالمال والقلوب بالإيمان والأجسام بالعافية.

الخراج - الجمارك -

ومن الفيء الخراج - وهو الجمرک الذي يضرب على أهل الذمة .
وأول من عمل به سيدنا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه في خلافته - إذا
مرّ أهل الذمة بتجارهم على أرضنا نضرب عليهم عشوراً، وهنا مسألة
مهمة وهي الجمارك الحالية، تكلم عليها العلماء منهم من شدد فيها
جداً، لكن يجب أن ننظر إليها نظرة أخرى، لأنه إذا لم ينتظم بيت المال .
كل ما يلزم للمصالح العامة من بيت المال يتحول على مياسير
المسلمين، وتكلم ابن حجر في فتاواه عن الأخذ من مياسير المسلمين
لتغطية مصاريف الدولة الإسلامية .

والغريب أن ابن حجر قال: الأخذ على قدر الرؤوس، من يملك مليوناً
ومن يملك مائة ألف كل واحد يدفع مائة. لكن هنالك من يقول على قدر
رؤوس الأموال، وهو الأولى .

لكن قد يقول قائل: إن الجمارك وإن كانت تضرب على التجار
الأغنياء، إنما الفقير يدخل فيها ضمناً، لأن التجار يضمونها على القيمة،
نقول له: إن الجمارك ضربت على المياسير حالياً، وهم يدفعون أولاً،
والبضائع فيما بعد قد يكسبونها وقد يخسرونها، ونظام الأخذ أصبح
- كما قال كثير من الخبراء الاقتصاديين - غير ممكن تطبيقه بالضبط
والتدقيق . والغالب أن الضروريات بعض الدول تدفع عليها مساعدات،
وبعضها تُعفيها من الجمارك أو تخفف عنه الرسوم وتزيد الرسوم على
الكماليات، والكماليات يستغني عنها الفقير، وهذا شيء جميل، لكن
بعض الدول تزيد الرسوم حتى على الضروريات، وهذا كله يعود إلى قوة

الحكومة وضعفها وعلى تمسكها بالإسلام وبعدها منه، وعلى قربها من الشيوعية.

الذي يهمننا ودفعني إلى ذكر هذا أننا لا نحمل حملات شعواء على ما يوجد اليوم من جمارك أو ضرائب، فهناك لهم مدخل شرعي في تطبيقها.

لعل القول الصحيح - كما في فتاوى مشهور - أنه لا يؤخذ على المسلم شيء من ضرائب وغيرها، وتعتبر مكوساً محرمة» انتهى.

أما أنه لا يؤخذ على المسلم شيء على إطلاقه - فغير صحيح - . ففي حالات كثيرة يؤخذ من المسلم، وتكلم العلماء فيما زاد على قوت العمر الغالب - له ولمن يعوله أنه يؤخذ للمصالح العامة، بل قال بعضهم الزائد على قوت سنة، وقيده كثير من العلماء إذا لم تف الزكاة. وجاء في فتاوي المشهور أن من عنده زائد على العمر الغالب يسن بذله في المصالح وفي كسوة العاري وفي إطعام الجائع.

ومن الخطأ أن كثيراً من الناس يعتقد أنه يجوز نهب ما يختص بالحكومة، والبعض يعمل طرقاً للتحايل على الحكومة للتهرب من دفع الجمارك أو الضرائب ويعتقد أنه يجوز.

وفي زمن أبي طويرق - واسمه بدر بن عبد الله استولى سلطان صالح ومستقيم من آل كثير على شبام - وكان يملك أموالاً كثيرة ونخيلاً، وأقام دولته الصغيرة على شبام وما حولها من غلة ماله الخاص لكنها لم تدم طويلاً ولو فرض بعض الضرائب على مياسير المسلمين

لاستمرت لكنه أراد أن يتورع في ناحية وغفل عن ناحية أخرى .
كذلك الإمام طاهر بن حسين بويج له بالإمارة ولقب بأمر المؤمنين كان عنده جيش مكون من ثلاثمائة . وحارب الظلم والفساد وقطع يد السارق وقتل القاتل ، واستمرت دولته عشر سنوات ثم فشل لعدم وجود المال الكافي ، لأنه يريد مالاً بدون ضرائب ، وهذا مستحيل ، فاضطر إلى توكيل الأمر إلى لجنة ، وتخلّى عن أمور الدولة التي أقامها بنفسه ، وكان مقر دولته المسيلة ، وكانت العداوة قائمة بينه وبين غرامة سلطان تريم ، وبينه وبين يافع ، فجمع آل تميم وآل جابر والعلويين وسلحهم ، كلهم حملوا السلاح . وقد ذكرت لكم أنه كان في الروحة عنده يقدّم الذي يسرع في ملء بنديته بالبارود ويرمي ويصيب الهدف . وكانت البنادق من ذوات الفتيلة فكانوا يتنافسون ويحرص كل واحد أن يكون الأول ، وكان ابن أخيه - عبد الرحمن بن عبد الله - من شدة حذقه في الرماية أنه يكتب اسمه على الهدف بطلقات الرصاص ، إلى هذا الحد بلغ بعض جنوده ، واستمرت دولته كما قلنا عشر سنين فقط لعدم توفر المال .

وكان في زمنه دولة ابن مقيص - وابن مقيص يافعي - ومقرها في بيت جبير ، وهذه الدولة يضرب بها المثل في قصر العمر بقولهم دُوَيْلَةُ ابْنِ مَقِيصٍ وَسَكَانُ بَيْتِ جَبْرِ نَضَبُوا ابْنَ مَقِيصٍ سُلْطَانًا عَلَيْهِمْ ظَنًّا مِنْهُمْ أَنَّهُ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقِيمَ دَوْلَةً ، وَأَتَوْا لَهُ بِمَدْفَعٍ لَكِنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ ، إِنَّمَا هُوَ لِلتَّخْوِيفِ فَقَطْ ، وَكَانَ وَزِيرُهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ سَمِيرٍ - صَاحِبُ السَّفِينَةِ (١) - وَنَصَحُوهُ أَنْ لَا يُضْرَبَ الْمَدْفَعُ ، لِأَنَّ الْقَبَائِلَ إِذَا عَرَفَتْهُ لَنْ تَهَابَهُ ، فَأَصْرَ إِلَّا

(١) كتاب سفينة النجاء في الفقه .

الجزية

الْجِزْيَةُ لُغَةً: اسْمٌ لَخَرَجٍ مَجْعُولٍ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ^(١)
وَشَرْعاً: مَالٌ^(٢) يَلْتَزِمُهُ كَافِرٌ مَخْصُوصٌ^(٣) بِعَقْدٍ مَخْصُوصٍ^(٤).

(١) سواء كان بعقد أم لا .

(٢) وتطلق أيضاً على العقد المفيد لذلك .

(٣) هو المتصف بالشروط الآتية .

(٤) وهو المركب من الإيجاب والقبول .

أن يضرب به فكان رصاصه يطيش في الجو حتى إن الأطفال لم تبهه ،
فيرون الرصاص في الجو ويراقبونه حتى يسقط فيأخذونه . وماتت دولته في
مهدها . وللسيد عبد الله بن أبي بكر عديد قصيدة يسب دولة ابن مقيص
يقول فيها :

لقد هانها الله من دولة تربت على الدجر والحنبص
وخلوا البنادق لأربابها وشلّوا بديل البنادق عصي
وقولوا عسى الله ينصف لنا ويرجم أعداءنا بالحصي
ودعهم يكيلوا بذاك الحصى متى ذلك الكيل باينقصي
وذاك إذا ما أرادوا القتال تمدد خوفاً وطلن الحصى^(١)

الجزية

[الجزية لغة: اسم خراج مجعول على أهل الذمة وشرعاً: مال
يلتزمه كافر مخصوص بعقد مخصوص].

(١) ثم تكلم أستاذنا - حفظه الله - عن كيفية توزيع الفية وهو كما جاء معنا في أول الباب وقبله
في باب الغنيمة .

يريد المصنف أن يتكلم على الجزية، والجزية مأخوذة من جزّ ناصيته. وكان من عادة العرب إذا منّت على أحد تجز ناصيته أي تحلق الشعر، ولعلها أخذت من هذا المعنى. المقصود أن الجزية هو المال المخصوص الذي يضرب على الكفار بصيغة مخصوصة وباتفاق إما معهم أو مع القائم عنهم، وهو رئيسهم أو ملكهم أو مع كل فرد بعينه.

ويعقد شروطها إمام المسلمين أو نائبه مع الكافر البالغ ممن له كتاب أو شبهة كتاب كما سيأتي. وهذه الجزية في مقابل حمايتنا لهم، لأنه يجب علينا حمايتهم وأن تؤمنهم، لهم ما لنا وعليهم ما علينا. ولما عجز الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين - عن حماية أهل الذمة في بعض المواقع بالشام، أعادوا إليهم ما أخذوه منهم من الجزية وقالوا إننا لا نستطيع حمايتكم.

والجزية عقد لازم من جهة، وجائز من جهة، لازم من جهة إمام المسلمين، وجائز من جهة المعاهد. يجوز للذمي فسخ عقدها. وعلينا أن نعلم أن ليس الهدف من الجزية سلب الأموال، وإنما مقابل استمتاع أهل الذمة بالمرافق العامة للدولة التي يعيشون في كنفها، وتحت ظل حكمها، وجزاء الحماية والدفاع عنهم. والذمي لا يكلف بدفع الزكاة وإنما يكلف بدفع الجزية وهي مبلغ يسير زهيد. بينما المسلم يدفع الزكاة أكثر منه أضعافاً، ومع ذلك فإنه يدفع هذا المبلغ لينال الحماية والدفاع عنه ورفع الظلم والاستبداد، فإن أبوا دفع الجزية والدخول في الإسلام

أركان الجزية

أركانُ الجزية: خمسة: عاقِدٌ، ومَعْقُودٌ لَهُ، ومكانٌ، ومالٌ، وصِغَةٌ.

وجب قتالهم لأنهم سلكوا منهجاً مضاداً لمنهج الله ، فهم يمنعون دين الله أن يظهر وكلمة الله أن تعلو .

علينا أن ندك هذه الصروح في سبيل نشر الإسلام ولكن لا ننشر الإسلام بالقوة من البداية لأنه « لا إكراه في الدين » إنما علينا أن نوعي وأن نُقنع لأن الإسلام بذاته ينساب إلى القلوب ، لكن بشرط أن يكون له دعاة أكفاء ، عندهم عقول كبيرة وعلم غزير .

أما إذا أردنا أن ننشر الإسلام بعقول جامدة أو بدعاة عندهم علوم ضحلة ويسيرة لا نستطيع لأنه لو وقف مستشرق وألقى شبهة على من لا علم عنده من المسلمين ، فسيتوقف عندها ، وإذا توقف المسلم عن رد الشبهة ، صار نصراً للكافر ولهذا كان من فروض الكفاية على كل جهة أن يكون فيهم من يعرف الرد على أهل البدع والكفار ورد الشبه التي يثيرونها ضد الإسلام .

أركان الجزية

[أركان الجزية خمسة: عاقِد، ومعقود له، ومكان، ومال، وصيغة].

شرط عاقد الجزية

شرطُ عاقدِ الجزيةِ كونهُ إماماً يَعْقِدُ بنفسِهِ أو بِنائبِهِ^(١).

(١) أي نائبه الخاص بأن يأذن له في عقد الجزية لا العام كوزيره إلا إن صرح له بها، فلا يعقدها الآحاد، لكن لا يغتال المعقود له منهم بل يبلغ مأمنه ثم نقاتله.

فالعائد هو الإمام أو نائبه، والمعقود له الكافر - وفيما بعد يسمى ذمياً، ومكان هو محل العقد، ومال - وهو المعقود عليه، وصيغة - وهي الشروط التي تبرم بين العائد والمعقود له.

والجزية بالنسبة للكافر اختيارية، فإذا عرضها وجب على الإمام قبولها ولا يجوز له قتاله.

وبعد عقد الجزية معهم نمكنهم من مزاوله طقوسهم الدينية بشرط أن لا يتظاهروا بها، وكشرب الخمر، لهم شربها في بيوتهم سراً، ويمنعون من شربها في الطرقات والأماكن العامة، ويمنعون من بناء الكنائس إلا إن حصل بيننا وبينهم عهد على أنهم يبقون في أرضهم بعيدين عنا، يحكمون أنفسهم بأنفسهم، هذا إذا حصل العهد قبل أن نستولي على أرضهم ونهزمهم، إنما أغلب العقود تكون بعد الانتصار عليهم فلا يسمح لهم ببناء الكنائس. نسأل الله أن يقيض للإسلام والمسلمين من يقوم بالنصر، ويقيض الدعاة المخلصين فالدعوة إلى الله من جملة الجهاد، وربنا وعدنا بالنصر إذا صدقنا في نصر دينه واعددنا للأعداء العدة ولن يخلف الله وعده ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ﴿١﴾
وقوله تعالى : ﴿٢﴾ إِنْ نَصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ﴿٣﴾ .

شرط عاقد الجزية

[شرط عاقد الجزية كونه إماماً يعقد بنفسه أو بنائبه] والنائب هو الأمير على جهة أو قائد الجيش كما عمل الصحابة - رضي الله عنهم - عندما عقدوا الجزية في فارس والشام وفي أماكن كثيرة .

ويعقد الجزية نائب الإمام بعد تفويض الإمام له . وكان الأئمة في السابق في عهد الخلفاء الراشدين ومن بعدهم من بني العباس وبني أمية على ما فيهم ، كانوا يعطون قواد الجيوش صلاحيات في عقد مثل هذه العقود ، ويفوضونهم بعمل كل ما هو في صالح المسلمين لأنه يصعب عليهم استشارة الإمام لبعد المسافات وانقطاع المواصلات أو صعوبة بل يبلغ مأمنه ، ولا يعقد الجزية الآحاد ، لكن لا يُغتال المعقود له منهم ، بل يبلغ مأمنه ، ثم نقائله .

وهل يؤمن المسلم فئة من الكفار؟ أو لا يجوز له إلا تأمين واحد أو لا يؤمن أحداً؟.

التحقيق أن للمسلم أن يؤمن عدداً من الكفار لأنه جاء في الحديث - ما معناه - «ذمة المسلمين واحدة» . وأم هانيء لما أمنت اثنين من أصهارها من بني مخزوم قال لها رسول الله ﷺ : «قد أجرنا من أجرت يا أم هانيء» . وهناك من يقول : لا يجوز للمسلم أن يؤمن أحداً من الكفار ،

شروط المعقود له الجزية

شروط المعقود له الجزية خمسة: البلوغ، والعقل، والحرية،
والذكورة^(١)، وكونه من أهل الكتاب أو ممن له شبهة كتاب^(٢).

(١) فلا جزية على صبي ولا مجنون مطبق جنونه ولا رقيق ولا عنه على سيده ولا امرأة،
فلو طلبت عقد الذمة بالجزية أعلمها الإمام بأنه لا جزية عليها، فإن رغبت في بذلها فهي
هبة. وكذا يقال في الخنثى.

(٢) فيكفي فيه أن يكون متمسكاً بكتاب كتوراة وإنجيل وصحف إبراهيم وشيت وزبور
داود، وسواء كان المتمسك كتابياً أو مجوسياً بشرط أن لا نعلم أن جده الأعلى تمسك بذلك
الكتاب بعد نسخه.

لكنه يقول لو فعل لا نغتنال من أمنه، بل نشعره أنه غير مؤمن ونبلغه
مأمنه، لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوَّلَيْتَهُ مَأْمَنًا﴾.

وتنقسم المعاهدات مع الكفار إلى ثلاثة أقسام: ذمي، ومعاهد
- بفتح الهاء - ومؤمن. فالذمي من عقدنا معه الجزية، والمعاهد من بيننا
وبينه عهد - اتفاق مصالحة - إنما لا تزيد على أربعة أشهر، لكن إذا
ضعف المسلمون واقتضت المصلحة تمديداً فقد يكون من الجائز تمديدها.

والمؤمن من دخل من الكفار إلى بلادنا بأمان من أحد المسلمين.
فحالة الكفار في ديار المسلمين لا تخرج عن إحدى هذه الأقسام، وإلا فهو
حربي.

شروط المعقود له الجزية

شروط المعقود له الجزية خمسة، البلوغ، والعقل، والحرية، والذكورة، وكونه من أهل الكتاب أو ممن له شبهة كتاب.

من شروط المعقود له البلوغ في مذهبنا، وقلت لكم إن بعض المذاهب - ولعله مذهب أبي حنيفة - يقول بجواز عقد الجزية للمراهق الذي يمكنه حمل السلاح.

الشرط الثاني العقل، أما المجانين لا حكم لهم.

الشرط الثالث الحرية، أما العبيد فتبع لأسيادهم، ولا جزية على رقيق إجماعاً، ولا تعقد له، وإن عقدت له لم تجب عليه ولا جزية على سيده - أي عن رقيقه - لأن عقد الجزية لسيده يشملته تبعاً أي كما لا جزية على الرقيق بنفسه ويبقى العبد تبعاً لسيده كأولاد السيد بعد عقد الجزية.

الشرط الرابع الذكورة، فلا تعقد مع النساء.

الشرط الخامس كونه من أهل الكتاب أو ممن له شبهة كتاب هذا مذهبنا، أما الإمام مالك فيقول بجواز عقد الجزية مع المشركين كلهم إلا كفار قريش، لأنهم في حكم المرتدين، والمجوس هم الذين لهم شبهة كتاب، هؤلاء لهم فرق ولهم فلسفة يقولون إن النار إله والأمور كلها جاءت من النور والنار هي أصل النور، ويقولون إن النور خير والظلام شر، وهذه الفلسفة يسمونها فلسفة مانوي. والمتنبى ردّ على المانوية وكذبها وقال:

وكم لظلام الليل عندي من يد يخبر أن المانوية تكذب

ويقول لهم كذبتهم - بقولكم إن الظلام شر - لأنني لما أمشي إلى أحبتي، أمشي إليهم مستتراً بالظلام، وهذا خير لأنه هياً لي زيارة أحبتي .
والفرس ممن لهم شبهة كتاب . فإمامنا الشافعي يقول بعدم عقد الجزية مع غير من لهم كتاب أو شبهة كتاب، كعبدة الأصنام والدهريين الذين يقولون - ما الحياة إلا أصلاب تدفع وأرض تبلع، أمثال هؤلاء لا يستحقون البقاء لأنهم خالون من العقيدة، فهم أهل إجرام وفساد، لأن الذي لا يؤمن بالجزاء والعقاب وضميره خال من أيّ وازع ديني، إذا وجد الفرصة فإنه سيرتكب أعظم الجرائم لتحقيق مطلبه ولن يبالي بأحد، فالوازع الديني عليه المدار في استقامة الحياة . وشدد بعض العلماء على الذمي إذا أقام ببلاد المسلمين وقالوا عليه أن يعمل زناراً، ويلبس لباساً خاصاً ولوناً خاصاً يميزه عن المسلمين، ولا يركب الفرس وإنما يركب الحمر، وعندما يدفع الجزية عليه أن يطأ طيء رأسه ويمسك الآخذ بلحيته، بل قالوا ويضرب على خده هذا كله للإهانة، وكان الإمام يحيى ملك اليمن - رحمه الله - يطبق كثيراً من هذه الأحكام على اليهود في صنعاء، وكان في صنعاء نحو عشرين ألف يهودي وكانوا يدفعون الجزية، ولما قامت دولة إسرائيل أعطاهم الإمام يحيى أسبوعاً للخروج من صنعاء وهاجروا إليها^(١).

(١) علق بعض العلماء على مثل هذه الأقوال والمعاملة منهم النووي في المنهاج قال: [قلت هذه الهيئة باطلة ودعوى استحبابها أشد خطاً والله أعلم]. ومن المتأخرين علي بن نفيع تكلم في كتابه - أهمية الجهاد في نشر الدعوة الإسلامية - الطبعة الأولى ص ٣٨٢ - ٣٨٣ . ومما قاله «هذا كله مما لا دليل عليه ولا هو مقتضى الآية ولا نقل عن رسول الله ﷺ قال الشافعي المراد بالصغار التزام حكم الإسلام . يقول ابن حجر مفسراً لكلام الشافعي وهو يرجع إلى التفسير اللغوي لأن الحكم على الشخص بما لا يعتقد ويضطر إلى احتماله يستلزم الذل . وقال القاضي، ولم يرد تعذيبهم ولا =

شروط المكان الذي تعقد لأجل سكنى الكافر به الجزية

شرط المكان الذي تُعقَدُ - لأجل سُكْنَى الكافر به الجزية: **قَبُولُهُ لتَقْرِيرِهِمْ، وهو ما سِوَى الْحِجَازِ^(١).**

(١) والحجاز هو مكة والمدينة واليمامة وطرقها وقراها.

شروط المكان الذي تعقد لأجل سكنى الكافر به الجزية

[شرط المكان الذي تعقد - لأجل سكنى الكافر - به الجزية قبوله لتقريرهم، وهو ما سوى الحجاز] الجزية نائب فاعل لتعقد، والحجاز - كما في حاشية الباقوت - هو مكة والمدينة واليمامة وطرقها وقراها. واليمامة ليست يمامة نجد إنما هي قرية أخرى غير معروف لنا اسمها اليوم، ويمكن أنها معروفة لدى علماء الجغرافيا، واستثنى الحجاز من بين الأماكن لعقد الجزية لأن رسول الله ﷺ أوصى بإخراج الكفار من جزيرة العرب، وفسروها ذلك الوقت بالحجاز.

ويمنع كل كافر من استيطان الحجاز، وهو مكة والمدينة واليمامة وقراها. وقيل له الإقامة في طرقه الممتدة، ولو دخله بغير إذن الإمام أخرجوه وعزّره إن علم أنه ممنوع، فإن استأذن أذن له إن كان لمصلحة المسلمين، كرسالة وحمل ما يحتاج إليه، فإن كان لتجارة ليس فيها كبير

= تكليفهم فوق طاقتهم وإنما أراد الاستخفاف بهم وإذلالهم. وقال ابن القيم في قوله تعالى: ﴿حَتَّى يُقْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾. [لما كانت يد المعطي العليا ويد الآخذ السفلى، احترز الأئمة أن يكون الأمر كذلك في الجزية وأخذوها على وجه تكون يد المعطي السفلى ويد الآخذ العليا] انتهى.

شرط مال الجزية

شَرَطُ مَالِ الْجِزْيَةِ عِنْدَ قُوتِنَا^(١) كَوْنُهُ دِينَاراً فَأَكْثَرَ^(٢) كُلِّ سَنَةٍ.

(١) أما عند ضعفنا فتجوز أن تكون أقل من دينار.

(٢) فتسن للإمام مما كسبه غير الفقير، فيعقد للمتوسط بدینارين وللغني بأربعة ويجب ذلك عند الإمكان.

حاجة لم يؤذن له إلا بشرط أخذ شيء منها، ولا يقيم إلا ثلاثة أيام، ويمنع دخول حرم مكة، فإذا كان رسولاً خرج إليه الإمام أو نائبه يسمعه، وإن مرض فيه نقل إن خيف موته فإن مات لا يدفن فيه فإن دفن نبش وأخرج - هذا في الحرم - وإن مرض في غيره من الحجاز وعظمت المشقة في نقله ترك وإلا نقل، فإن مات وتعذر نقله دفن هناك.

شرط مال الجزية

شرط مال الجزية عند قوتنا كونه ديناراً فأكثر كل سنة وعند ضعفنا أقل، واليوم حال المسلمين ما شاء الله - ينبغي أن لا نكابر - الضعف عندنا فوق الحد، اللهم قوّ منّا ما ضعف، والضعف بسبب ضعف الإيمان فأصبحنا كما وصفنا رسول الله ﷺ في الحديث الذي أخبر أصحابه أن الأمم ستكالب عليهم قالوا له أمن قلة نحن يا رسول الله؟ قال: «لا ولكنكم غثاء كغثاء السيل» والحديث للتحذير لا للتخذيل.

ويسن للإمام أن يماكس في مقدار الجزية والعمل على ما فيه

مصلحة المسلمين. وبعض العلماء قدر الجزية بالدراهم، وجعلها مائة وأربعين درهماً في السنة، والحقيقة أن الأمر كله راجع إلى رئيس الدولة الإسلامية وسواء كان ملكاً في بلاد ملكية أو رئيس جمهورية له أن يعمل لما يرى فيه المصلحة العامة وإذا أمر بأمر فيه مصلحة وجبت طاعته. وتقدم أنها لا تعقد مع مشركي العرب لفساد عقائدهم التي تقل إلى جنبها محاسنهم ولا مع مشركي غيرهم.

من حَكَمَ العرب وأخلاقهم

للعرب القدماء أقوال وحكم جميلة وعجيبة، ولهم مكارم أخلاق، فجاء الإسلام وأقرَّ مكارمهم وحكمهم وألغى كل ما يسيء إلى الأخلاق، فمن حكمهم قول شاعرهم:

لا يَصْلُحُ القَوْمُ فَوْضَى لا سَرَا لَهُم ولا سَرَاةٌ إِذَا جَهَّالُهُمْ سَادُوا
والبيت لا يَبْتَنَى إِلَّا بِأَعْمَدَةٍ ولا عِمَادٌ إِذَا لَمْ تُرْسَ أَوْتَادُ
وقال زهير:

وكاين ترى من صامت لك معجب زيادته أو نقصه في التكلم
لسان الفتى نصف ونصف فؤاده ولم تبق إلا صورة اللحم والدم
قالوا إن الحكيم اليوناني أتى بهذه الحكمة، لكنه ما استطاع أن يصوغها كما صاغها زهير بن أبي سُلمي وجاء في هذه القصيدة:

وأعلَمَ علم اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم ما في غدٍ عمي
ومهما تكن عند امرء من خليقة وإن خالها تخفى عن الناس تعلم

قال سيدنا عمر - رضي الله عنه - أشعر العرب الذي قال وَمَنْ وَمَنْ
وَمَنْ يعني قول زهير :

ومن لم يصانع في أمور كثيرة يضر من بأنياب ويوطأ بمنسم
ومن يجعل المعروف في غير أهله يضره ومن لا يتق الشتم يشتم
ومن يك ذا مال فييخل بماله على قومه يستغن عنه ويذمم

وكما أن العرب عندهم شهامة إلا أن فيهم نخوة وتعالياً وغيرها
من خصال الجاهلية ولهذا ترى أشعارهم مملوءة بها كقول شاعرهم :
ومن لم يزد عن حوضه بسلاحه يهدم ومن لا يظلم الناس يظلم
وكقول عمرو بن كلثوم :

ألا لا يجهلن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا
إذا بلغ الرضيع لنا فطاماً تحرله الجبابر ساجديننا
ملأنا البر حتى ضاق عنا كذاك البحر نملاء سفينا
لقد علم القبائل من معدّ إذا قُبِبْ بأبطحها بنينا
بأننا نورد الرايات بيضا ونصدرهن حمراً قد روينا

وشعرهم فيه قوة وحماس وقد ذكرت لكم قول شاعرهم يصف
نساءهم - في المعارك عندما يتقدمن الجياد - بقوله :
يفتن جيادنا ويقلن لستم بعولتنا إذا لم تمنعونا

ومن جاهلية العرب ما يحكى عن عمرو بن هند عندما كان في محل
جذيمة الأبرش ، قال لوزرائه : هل يوجد في القبائل من تأنف أمه أن تخدم
أمي ؟ قالوا أم عمرو بن كلثوم ، قال لا بد أن تخدم أمي : فأرسل

عمرو بن هند إلى عمرو بن كلثوم ووجه له الدعوة وقال إن أُمِّي تشتاق لأَمِّك وتريدها أن تفد إليها لزيارتها فوفد عمرو بن كلثوم مع جملة من شجعان قومه إلى الملك عمرو بن هند ونزلت الأم في جناح النساء ونزل عمرو بن كلثوم وقومه في جناح الملك، وقال عمرو بن هند لأُمِّه تحايلي على أُمِّ عمرو بن كلثوم واسلكي طريقة تجعلها تخدمك ولو قليلاً، ولو يحمل بعض الصحون - عقلية جاهلية من جاهلية العرب -

مدت سفرة الأكل ووضعت الجواري الصحون على المائدة، أشارت إليهن أن يتعدن - وعملت معهن خطة لعدم الدخول لرفع الصحون - فلما انتهت الأم وضيفتها من الأكل نادى على الجواري لرفع الصحون فلم يحضرن فطلبت الأميرة من أُمِّ عمرو مساعدتها في نقل الصحون لكن أُمِّ عمرو بن كلثوم فهمت فقالت لتقم صاحبة المنزل فألحت عليها لتساعدوها ولو في مناولة الصحون، فقالت لها أنا ضيفتك فألحت عليها زيادة فلما رأتها تكرر الكلام وضعت أصبعيها في أذنيها وصاحت واذا لاه. سمع عمر ابن كلثوم صوت أُمِّه وهو عند الملك فتغير وجهه واحمرت عيناه يريد سيفه فلم يجده لأن حراس الملك يجردون من السلاح كل من أراد الدخول إلى الملك فأبصر سيفاً معلقاً فوق رأس الملك وله مقبض من ذهب فقفز وأخذه وشج به رأس الملك وقال لأصحابه انهضوا ودخل جناح النساء وأخذ أُمِّه وأركبها وعاد بها إلى بادية بني تغلب وأنشد قصيدته التي يقول فيها:

بأيّ مشيئة عمرو بن هند تطيع بنا الوشاة وتزدرينا

شروط صيغة الجزية

شروطُ صِغَةِ الجزيةِ أربعةٌ: اتِّصَالُ القَبُولِ بالإِيجابِ،
وَعَدَمُ التَّعْلِيقِ، وَعَدَمُ التَّأْقِيتِ^(١)، وَذِكْرُ قَدْرِ الجزيةِ^(٢).

صورة عقد الجزية

صُورَةُ عَقْدِ الجزيةِ: أَنْ يَقُولَ الإمامُ أَوْ نَائِبُهُ لِلْكَافِرِ
الْمُسْتَجِمِعِ لِلشُّرُوطِ: أَذْنْتُ لَكَ فِي الإِقَامَةِ بِدَارِنَا عَلَى أَنْ تَلْتَزِمَ
دِينَاراً كُلَّ سَنَةٍ جِزْيَةً وَتَتَقَادَ لِحُكْمِنَا فيقولُ الْكَافِرُ: قَبِلْتُ وَرَضِيْتُ.

(١) يستثنى منه ما لو قال أقررتكم ما شئتم لأن لهم نبذ العقد متى شاؤوا وبخلاف ما شئت أو ما شاء فلان أو ما شاء الله فلا يصح جزماً.

(٢) أي المال كالثلثين في المبيع.

شروط صيغة الجزية

شروط صيغة الجزية أربعة: اتصال القبول بالإيجاب، وعدم التعليق وعدم التأقيت، وذكر قدر الجزية. كل الشروط واضحة كغيرها من العقود والصيغة تكون بأي لفظ يشعر بأن الإمام عقد معهم الجزية، وبعد عقدها نقرهم على دينهم، وما كان مباحاً لهم كالخمر يسمح لهم بشربها بشرط ألا يتظاهروا بها فإن تظاهروا بها أقيم عليهم الحد، لأنهم منقادون لأحكامنا.

أحكام الجزية

أحكام الجزية كثيرة: منها أنه يلزمنا الكف عنهم^(١) والدفع^(٢) عنهم إذا لم يكونوا بدار حرب ليس فيها مسلم^(٣) وضمان ما نتلفه عليهم^(٤) ومنعهم من إحداث كنيسة^(٥) وإجراء أحكام الإسلام عليهم التي يعتقدونها^(٦).

-
- (١) سواء كانوا بدارنا أم لا، بأن لا نتعرض لهم نفساً ومالاً وسائر ما يقرون عليه كخمر وخنزير لم يظهرهما.
- (٢) أي دفع المسلم وغيره.
- (٣) إلا أن يشترط أو انفردوا بجوارنا.
- (٤) من نفس أو مال: أي يضمه المثلث لا نحو خمر.
- (٥) أي ونحوها ببلد أحدثناه كبغداد والقاهرة، أو أسلم أهله عليه كاليمن والمدينة. أو فتحناه عنوة كمصر وأصبهان، أو صلحاً مطلقاً أو بشرط كونه لنا ولم نشترط إحداثها، وإذا امتنع عليهم الإحداث فخالقوا لزمنا الهدم.
- (٦) فيضمنون ما يتلفونه على المسلمين من نفس ومال ونضمن ما نتلفه عليهم كذلك وإن فعلوا ما يعتقدون تحريمه كالزنا والسرقه ونحوهما أقيم عليهم الحد ونحوه، بخلاف ما لا يعتقدون تحريمه كشرب الخمر ونكاح المجوس للمحارم.
-

أحكام الجزية

أحكام الجزية كثيرة: منها أنه يلزمنا الكف عنهم والدفع عنهم إذا لم يكونوا بدار حرب ليس فيها مسلم وضمان ما نتلفه عليهم ومنعهم من

إحداث كنيسة وإجراء أحكام الإسلام عليهم التي يعتقدونها، وإحداث كنيسة مقيد بما إذا لم يشترطوا ذلك في العقد وفتحت بلادهم عنوة أما إذا اشترطوها علينا فلهم ذلك ونقرهم عليها لأنهم يريدون أن يتعبدوا فيها من باب إقرارنا لهم على دينهم وتجري أحكام الإسلام عليهم التي يعتقدونها كحد الزنا فمن زنا منهم أقمنا عليه الحد، كما وقع في عهد رسول الله ﷺ ومن سرق قطعنا يده، ومن قتل قتلناه.

هل يجوز للذمين بناء كنيسة في قطر إسلامي بطريقة التبادل، في مقابل قيام الدولة المسلمة ببناء مساجد في قطر غير مسلم؟ .

أعتقد لا يجوز للدولة المسلمة الموافقة على هذا التبادل لأن القاعدة الإسلامية تقول دَرءُ المَفسدِ أَوْلَى من جلبِ المصالحِ .

والإسلام يأمرنا باحترام أهل الذمة إذا وفوا بالعهد .

من عدالة الإسلام

قالوا إن ابن عمرو بن العاص ضرب مصريةً قبطياً وقال له أنا ابن الأكرمين، فشق على القبطي الأمر وشكاه إلى والده فلم ينصفه فرحل إلى المدينة المنورة وشكاه إلى سيدنا عمر بن الخطاب فاستدعى عمر ابن الخطاب عمرو بن العاص وابنه، فحضرَا. ولما تبين لسيدنا عمر بن الخطاب صدق شكوى المصري قال للمصري قم واقتص من ابن الأكرمين فقام وضربه وقال سيدنا عمر قولته المشهورة - متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً.

الصيد والذبائح

الصَّيْدُ هو المَصِيدُ^(١)، والذَّبَائِحُ جمعُ ذَبِيحَةٍ بِمَعْنَى مَذْبُوحَةٍ.

(١) أي لا الفعل الذي هو معنى المصدر.

الصيد والذبائح

«الصيد هو المصيد والذبائح جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة».

الصيد له قوانين وقواعد، وهواته يذهبون للصيد - في رحلات - مدة طويلة وبرفقهم الكثير من أبناء الحارات، ونحو ثلث الشعر الحضرمي الدارج في الصيد، وربنا ذكر الصيد في القرآن في عدة آيات كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ وذكر لنا حكم صيد السباع والجوارح كالصيد بالكلاب المعلمة، ورسول الله ﷺ بين لنا قواعد الصيد وشروطه وكان كثير من الصحابة يصطادون^(١).

ومن باب الثقافة العامة علينا أن نفهم أنه يوجد ما يقرب من ثلث البشر يعارضون ذبح الحيوان وأكل لحمه وهم البوذيون، يقولون إن الحيوان بعد ذبحه وعند نهش لحمه تتألم روحه، ولهم فلسفة وأقوال طويلة

(١) روى أبو ثعلبة الخشني قال أتيت رسول الله ﷺ فقلت يا رسول الله إنا بأرض صيد أصيد بقوسي وأصيد بكلبي المعلم وأصيد بكلبي الذي ليس بمعلم فأخبرني ماذا يصلح لي؟ قال: «أما ما ذكرت أنكم بأرض صيد فما صدت بقوسك وذكرت اسم الله عليه فكل وما صدت بكلبك المعلم وذكرت اسم الله عليه فكل وما صدت بكلبك الذي ليس بمعلم فأدرت ذكاته فكل» انتهى من مغني ابن قدامة ج ١١ ص ٢ و ٣.

حول ذلك كقولهم إن ترتيب أسنان ابن آدم يدل على أنه من أكلة الفواكه والخضروات وليس من أكلة اللحوم. من هؤلاء أبو العلاء المعري لا يأكل اللحوم، وعندما كان مريضاً ووصف له الطبيب أكل لحم الديك - وفي رواية لحم جدي - وكان أعمى، فقدموه له فلما لمسه بيده قال لهم ما هذا؟ قالوا له إنه لحم ديك وصفه لك الطبيب وقال إن شفاءك فيه. فرفض أكله وقال مخاطباً الديك: استضعفوك فذبحك وأكلوك فلماذا لم يأكلوا من الأسد؟.

وأبو العلاء لم يتزوج لأنه يقول كلما يصيب الأولاد من أمراض وأوجاع أو شر يكون سببه والده، وطلب أن يكتب على قبره إذا مات: هذا جناه أبي علي وما جنيت على أحد

وأبو العلاء ذكي جداً وله فلسفة عريضة وله اللزوميات، وهو شيعي ورماه أعداؤه النواصب بأنه زنديق وتقولوا عليه أبياتاً كثيرة.

هذه أفكار وأقوال كلها قاصرة ومخطئة وإلا فأسنان ابن آدم صالحة لأكل اللحوم والفواكه والخضراوات، وجعل الله في اللحوم بروتين يحتاج له الإنسان في نموه، فلا يلتفت إلى مثل هذه الفلسفات.

أما الذبح فهو قطع الحلقوم والمرئ، والذبح مذكور في كتاب الله في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ﴾ إلى قوله: ﴿وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾. فالذكاة الذبح^(١) ورسول الله ﷺ قد أرشدنا إلى كيفية الذبح - وبماذا يكون الذبح - كقوله ﷺ: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سناً أو

(١) وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾، وقوله: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾.

ظفراً». ثم فسر لنا سبب عدم جواز الذبيح بالسن والظفر فقال: «أما السن فعظم وأما الظفر فمدى الحبشة».

وذكر اسم الله على الذبيحة شرط لحل أكلها في مذاهب الأئمة الثلاثة، ودليلهم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾. فمن ذبح ذبيحة ولم يذكر اسم الله عليها عمداً حرم أكلها، فليتنبه الذباحون^(١).

أما إمامنا الشافعي فقال ذكر اسم الله على الذبيحة سنة والمراد بالذكر الاستحضار وعدم الصارف ويحرم الذبيح على النصب^(٢)، أما ما يذبح لأصحاب المقامات - كما هو موجود بمصر وعندنا في حضرموت - فهو ذبيح لله، كقولك ذبحت لضیوفی شاة، فالذبيح لله، والقصد بقولك ذبحت لضیوفی بمعنى لإكرام ضیوفی، وكذا يقال في ضیوف صاحب المقام وأخطأ من فسر به بأنه ذبح لغير الله، أما الذبيح للجن، إذا أصيب شخص بمس الجن فيأمره أحد الجهلة بالفداء ويصف لهم شاة يذبحونها للجن - ويسمونها (المساير) - فهذا حرام، وقد نص الإمام عبد الله بن عمر بن يحيى على ذلك كما في البغية.

وإذا ذبح المحرم صيداً لم يحل له ولا لغيره هذا مذهب مالك، قال في الموطأ - وأما ما قتل المحرم أو ذبح من الصيد فلا يحل أكله لحلال ولا لمحرم لأنه ليس بذكي (أي مذكي) خطأ كان أو عمداً فأكله لا يحل وقد

(١) ذكر ابن قدامة في المغني ج ١١ ص ٣٣ أن التسمية عند الإمام أحمد مستحبة غير واجبة وإنما قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ يعني الميتة وذكر ذلك عن ابن عباس.

(٢) لأن البراء روى أن النبي ﷺ قال: «المسلم يذبح على اسم الله، سمي أو لم يسم الشرح الكبير لابن قدامة ج ١١ ص ٥٨».

ما يملك به الصيد

يُمْلِكُ الصَّيْدُ بِإِبْطَالِ مَنَفَعَتِهِ^(١) قَصْداً^(٢) وَلَا يَزُولُ الْمَلِكُ عَنْهُ
بِانْفِلَاتِهِ^(٣) وَلَا بِإِرْسَالِهِ^(٤).

-
- (١) أي قوته كضبط بيد وإن لم يقصد تملكه حتى لو أخذه لينظر إليه ملكه وكتذيف وإزمان ووقوعه فيما نصب له وإلجائه لمضيق بحيث لا ينفلت منهما.
- (٢) خرج به ما لو وقع اتفاقاً في ملكه وقدر عليه بتوكل أو غيره ولم يقصده به فلا يملكه، لكن يصير أحق به من غيره فيملكه الغير بأخذه مع الإثم.
- (٣) ما لم يكن بقطعه ما نصب له.
- (٤) وإن قصد به التقرب إلى الله تعالى كما لو سيب بهيمة، ويلزم من أخذه رده إلا إن قال وهو مطلق التصرف عند إرساله: أبخته لمن يأخذه فيحل لأخذه أكله لإطعام غيره إلا عياله فلهم الأكل منه ولا ينفذ تصرفه فيه، ولو خاف على ولده من الموت لو حبسه وجب الإرسال، ولو صاد الولد وكان مأكولاً لم يتعين إرساله، بل له ذبحه.
-

سمعت ذلك من غير واحد - انتهى . هذه حرمة عارضة في الصيد، وإلاً فالمحرم يسن له ذبح أضحيته.

وبعض العلماء قسم الذبائح إلى أقسام: ذبيحة بالسكين، وذبيحة بالسهم، وذبيحة بالصيد بالكلاب المعلمة وغيرها، وذبيحة بالصيد بالطيور والجوارح. وبعضهم قسمها بذبيحة الإبل وذبيحة البقر وذبيحة الغنم.

ما يملك به الصيد

«يملك الصيد بإبطال منفعة قصداً ولا يزول الملك عنه بانفلاته ولا بإرساله».

يملك الصيد بإزالة منعه وبالاستيلاء عليه بالفعل ، ولا يملك بالتوَحُّل ، أي أنه لو دخل في أرض شخص فيها وحل وأصبح لا يستطيع الفرار من الوحل ، فلا يملكه صاحب الأرض ولكنه يكون أحق به من غيره ، فلو أمسكه غيره ملكه وعليه إثم .

وهنا نقطة مهمة وهي الصيد بالرمي بالبندقية فلا يحل أكل ميتة لأن ما يصاد به لا حد له وإنما يقتل بالضغط والحرق بالنار ، بخلاف السهم فإنه يقتل بحدّه ، ويحرم - قطعاً - رمي الصيد بالبنادق المعتادة الآن وهو ما يصنع من الرصاص ويرمى بالنار ، قوله قطعاً أي بلا خلاف عندنا - بخلاف الرمي ببندقية الطين ففيه خلاف يأتي .

وقال المالكية بجواز الرمي ببندقية الرصاص المعروفة الآن وحل أكل ما صيد به بشرط التسمية به عند الرمي ، فإن تركها سهواً لم يضر وفي ذلك قال بعض أئمتهم :

وما ببندق الرصاص صيدا جواز أكله قد استفيدا
أفتى بهذا شيخنا الأواه وانعقد الإجماع في فتواه
انتهى ملخصاً من كتاب فتاوى الشيخ حسين مفتي المالكية بمكة المحمية .
ولعله يعني بالإجماع اتفاق أئمة قطره كما أفاد به بعض علمائهم .

أما الشافعية فلا يبيحون أكل الصيد الذي صيد برصاص البندقية ومات بها ، وعلتهم أن هذا تعذيب بالنار ولا يُعَذَّبُ بالنار إلا رب النار ، اهـ . فالبندقية لما يرمى بها تحمّر الرصاصة وهي ليست محدّدة حتى إذا أصابت الحيوان خرقت جلده بقوة اندفاعها وشدة حرارتها ، وقد منعت الدول اليوم الرمي برصاص البندقية التي نسميها (الهطفة أو

أبو فتيلة»، لأن رصاصاته تعمل جرحاً كبيراً في الجسد، وأباحوا الرمي ببندقية مَوَزَّر - والتي نسميها ميزر - لأن رصاصاته مدببة وأذاها أقل من رصاصة الهطفة وأبو فتيلة.

وأسلحة الفتك تفننوا في اختراعها بأشكال وأجناس كثيرة لقتل ابن آدم، تفنن ابن آدم في قتل أخيه بكل الوسائل إلى حد أنهم تفننوا في تدمير العالم الأرضي كله، ربنا يحفظنا من شرهم.

ويحرم قتل الحيوان المريض غير المأكول لإراحته كما يحرم صيد الحيوانات لمجرد العبث سواء كانت مأكولة أو مما يحرم أكله^(١). وذبح الحيوان المريض المأكول فيه خلاف والمعتمد الجواز ما دام به حياة مستقرة.

وإذا اضطر إنسان إلى الأكل من لحم حيوان غير مأكول هل يذبحه؟ ذكر هذه المسألة الشبراملسي وذكر مسألتين أيضاً وهما، لو سقط السكين من يد الذابح حال الذبح وأخذه أو كان السكين الذي يذبح به غير حاد فاستبدله بغيره، هذه ثلاث مسائل قال «فرع» يحرم ذبح الحيوان غير المأكول ولو لإراحته كالحمار الزمن مثلاً، ولو اضطر شخص إلى أكل ما لا يحل أكله فهل يجب ذبحه لأنه يزيل العفونات؟ الأقرب لا يجب لأنه لا يزيد على قتله، نعم هو أولى لأنه أسهل لخروج الروح.

ولو رفع يده بالسكين وأعادها فوراً، أو سقطت من يده فأخذها وأتم الذبح فإنه يحل كما صرح به ابن حجر، وقوله وأعادها فوراً، ومن ذلك قلبه للسكين لقطع باقي الحلقوم والمرى، أو تركها وأخذ غيرها

(١) واستثنوا من ذلك إذا كانت وسيلة الصيد غير مؤذية: كشباك ونحوها.

فوراً لعدم حدّتها فلا يضر، انتهى ع ش .
وهل يجوز اصطياد الحيوانات غير المأكولة والمتوحشة للانتفاع
بجلودها فقط؟ .

قالوا لو اضطر إلى ذلك وليس له حرفة يكتسب منها غير بيعه لهذه
الجلود فإن لم يمارس الاصطياد يعسر عليه إيجاد نفقة عياله، أو أن الإمام
سنّ قانوناً باصطيادها لحاجة البلاد إلى الجلود قالوا جاز .
ويحسن قتل الحيوانات المضرّة ومنها الكلب العقور، أما كلاب
السوق ففي قتلها خلاف بين ابن حجر والرملي، فالرملي قال بجواز قتل
الحيوانات التي لا تنفع ولا تضر . ومن رمى صيداً بسهم فأصابه فإن غاب
عنه ثم وجده ميتاً فلا يجوز أكله لقول رسول الله ﷺ «كل ما أصميت
ودع ما أنميت» يعني كل مما أصابه سهمك ولم يغب عنك، ولا تأكل ما
أنميت أي ما أصبته وغاب عنك ثم وجدته ميتاً، لأنه يحتمل أنه مات
بغير السهم، أما إن وجدته وبه حياة مستقرة غير حياة النزع وجب ذبحه
فإن تركه حتى مات لا يحل، ويجوز الذبح ولو بحصاة محدّدة إذا لم يجد
غيرها لأن المطلوب إراحة الحيوان، قال رسول الله ﷺ : «إن الله كتب
الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا
الذبيحة وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته» - قوله : «ولا يزول الملك
عنه بانفلاته ولا بإرساله» - فلو اصطاد حيواناً ثم أراد أن يطلقه قالوا لا
يجوز لأنه يعد من السائبات - من سوائب الجاهلية - أما إذا كان لهذا
الحيوان أولاد صغار ستموت إذا لم يطلقه وجب عليه إطلاقه، أما إطلاقه
من غير سبب فمنهي عنه، هذا في مذهبنا الشافعي، لأنه لم يمسه إلا

أركان الذبح

أَرْكَانُ الذَّبْحِ بِمَعْنَى الانْدِبَاحِ ^(١) أَرْبَعَةٌ: ذَبْحٌ ^(٢)، وَذَابِحٌ، وَذَبِيحٌ، وَآلَةٌ.

الذبح

ذَبْحُ الْحَيَوَانِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ: قَطْعُ حُلُقُومِهِ ^(٣) وَمَرِيئِهِ ^(٤)، وَذَبْحٌ غَيْرُهُ قَتْلُهُ بِأَيِّ مَحَلٍّ، وَشَرْطُهُ ^(٥): الْقَصْدُ ^(٦).

(١) أي كون البهيمة مذبوحة، والمراد بكونها أركاناً له أنه لا بد لتحقيقه منها، لأنه يتوقف عليها وإلا فليس واحد منها جزءاً منه.

(٢) شامل للنحر وقتل غير المقدور عليه.

(٣) مجرى النفس.

(٤) مجرى الطعام.

(٥) أي الذبح.

(٦) أي قصد العين أو الجنس بالفعل، فلو سقطت مدية على مذبح شاة أو احتكت بها فانذبحت أو استرسلت جارحة بنفسها فقتلت، أو أرسل سهماً لا ليصيد فقتل صيداً حرم، لا إن رماه ظانه حجراً أو رمى سرباً فأصاب واحدة أو قصد واحدة فأصاب غيرها فلا يجرم.

لمنفعة وإلا لماذا أمسكه؟ إما ليأكله أو لبيعه أو لتربيته وتوليده، فإما أن ينتفع به أو يملكه غيره - أما إن اصطاده عبثاً فحرام.

قصة باقل

يحكون أن شخصاً اسمه باقل يضرب به المثل في البلادة، قالوا إنه

اشترى ظبياً بأحد عشر درهماً، وأخذ يقوده فرحاً به فلقيه رجل في الطريق وسأله بكم اشتريته فبسط أصابع يديه - يشير إلى عشرة - وأخرج لسانه يعني أحد عشر فانفلت الظبي وهرب، فضرب به المثل في البلادة ويقولون أبلد من باقل.

الذبح

«ذبح الحيوان المقدور عليه: قطع حلقومه ومريئه وذبح غيره قتله بأي محلٍّ، وشرطه: القصد».

الحيوان إما أن يكون مقدوراً عليه أو غير مقدور عليه فالمقدور عليه يذبح، وللذبح شروط منها ما يتعلق بالذابح ومنها ما يتعلق بالمذبوح ومنها ما يتعلق بآلة الذبح.

فالشروط التي تتعلق بالمذبوح أن يدرك الذابح الحيوان قبل الذبح وبه حياة مستقرة وأن يقطع الحلقوم والمريء^(١) ويسن قطع الودجين وهما عرقان في العنق وأن يسرع في القطع، ولا يحرم قطع ما زاد ولو بانفصال رأسه، وقال مالك يجوز قطع الودجين دون الحلقوم والمريء، وقال أبو حنيفة بوجوب قطع الودجين. أما الحيوان غير المقدور عليه - لما أنه يصعب إخضاعه للتذكية بالذبح جعل الله تذكيته بالقنص، فلو رماه برمح فجرحه وقتله جاز أكله.

نحر الإبل

أما تذكية الإبل فبالنحر ينحر في لبته اللبة هي الحفرة الصغيرة في

(١) الحلقوم هو مجرى النفس، والمريء مجرى الطعام.

أقصى الحلق، ويستحب أن يعقل الرجل اليسرى ويقيمها على ثلاث. أما الغنم فيضجعها على جنبها الأيسر ويمسك يديها ورجلها اليسرى ويطلق رجلها اليمنى لأجل أن تحركها وتستريح بتحريكها، ويستحب استقبال القبلة وأن يذكر اسم الله عليها ويصلي على رسول الله ﷺ عند الذبح.

ذبح الحيوان من القفا

فلو ذبحه - أي الحيوان المقدور عليه - من قفاه أو من صفحة عنقه عصى بذلك لما فيه من التعذيب فإن أسرع في ذلك وقطع الحلقوم والمرىء وبه حياة مستقرة حلّ، لأن الذكاة صادفته وهو حي، كما لو قطع يد الحيوان ثم ذكاه وإلا فإن لم يسرع قطعهما ولم يكن به حياة مستقرة بل انتهى إلى حركة مذبوح فلا يحل، والفرق بين الحياة المستقرة والحياة المستمرة هو أن الحياة المستقرة التي يصاحبها إبصار وسمع وحركة - اختيارية، فإذا تردى حيوان أو نطح أو أكل شيئاً أضر به فإذا كانت به حياة مستقرة وذبح حل أكله.

أما الحياة المستمرة فهي الحياة التي تنتهي به إلى الموت وتصبح حركته اضطراباً كاضطراب المذبوح، فذبح الحيوان بهذه الحالة لا يعتبر تذكية، إلا ما كان مريضاً يكفي تذكيته بحياة مستمرة كاستمرار التنفس فيه ونكتفي بما في تعليقات المتن.

ويكره ذبح الحيوان وآخر يراه لأن عنده إدراكاً فيتأثر بمشاهدة المذبوح أمامه.

ذكاة الجنين: أما الجنين فذكاته ذكاة أمه لكن إذا انفصل وبه حياة مستمرة يذكى.

شرط الذابح

شرطُ الذَّابِح: كونهُ مُسْلِماً أو كِتَابِيّاً تَحِلُّ مُنَاكَحَتُهُ وَيُزَادُ
فِي غَيْرِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ كونهُ بَصِيراً^(١).

(١) ولو بالقوة حتى لو كان في ظلمة وأحس بصيد وضربه حل.

الذبح بسكين ذي حدين كالمقص

والغريب أنهم قالوا إن الذبح بسكين ذي حدين كالمقص لا يجوز
والمذبح به ميتة، مع أنهم أجازوا الذبح من القفا إذا تم الذبح سريعاً
فلماذا حرموا الذبح بالسكين ذي الحدين؟ ولو اقترن قطع الحلقوم بقطع
رقبة الشاة كأن أجرى سكيناً من القفا وسكيناً من الحلقوم حتى التقيا
فهي ميتة كما صرح به في الروضة لأن التذكية إنما حصلت بذبحين،
خلافاً لما يوهمه كلام المتن من الحل.

قوله إنها ميتة ثم قوله: خلافاً لما يوهمه كلام المتن من الحل، كلام
المتن جميل وهو ما نميل إليه لأنه سبقته عبارة معناها: لو ضُرب الحيوان
من خلف الرقبة بسرعة - كضربة السيف - قالوا بإباحته فهذا مثله، على كل
حال هذه الطريقة غير مستعملة عندنا.

شرط الذابح

قوله (شرط الذابح): كونه مسلماً أو كتابياً تحل مناكحته، ويزاد في
غير المقدور عليه كونه بصيراً، والكتابي يقصد به اليهودي والنصراني

شرط الذبيح

شرطُ الذبيح: كونه حيواناً مأكولاً^(١) فيه حياة مُستقرّة^(٢).

(١) يأتي بيانه في الأطعمة.

(٢) نعم المريض لو ذبح آخر رمق حل. والحياة المستقرة هي أن تكون الروح في الجسد ومعها إِبصار ونطق وحركة اختيارية. وأما الحياة المستمرة بميمين فهي الباقية إلى انقضاء الأجل إما بموت أو بقتل. وأما حياة عيش المذبوح ويقال لها حركة المذبوح فهي التي لا يبقى معها إِبصار ولا نطق ولا حركة اختيارية فتشترط الحياة المستقرة أول الذبح فيما إذا وجد سبب يحال عليه الهلاك كأكل نبات مضر وكما لو جرح سبع صيداً أو شاة أو انهدم عليه بناء أو جرحت هرة حمامة فيشترط في ذلك أن يذبح وفيه حياة مستقرة أول الذبح وإلا لم يحل. وأما إذا لم يوجد سبب يحال عليه الهلاك فلا تشترط، فإذا انتهى الحيوان إلى حركة مذبوح بمرض وذبح آخر رمق حل وإن لم يتحرك بعد الذبح أو لم يتفجر الدم. وعلامة الحياة المستقرة أحد أمرين: إما تفجر الدم بعد الذبح أو الحركة العنيفة بعده، ولا يشترطان معا على الصحيح.

بشرط أن لا يكون ممن أصبح هو أو أحد من آبائه كتابياً بعد التحريف أو النسخ أي بعد بعثة سيدنا محمد ﷺ. ^(١) فالملحد إذا تنصّر اليوم لا تحل ذبيحته وكذا المرتد والوثني، اهـ الشافعية يشددون في ذبيحة أهل الكتاب. فلا يبيحون ذبيحة الكتابيين المتدينين بعد النسخ، وصاحب كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ذكر أنه يكفي أن يكون أبواه يهوديين أو نصرانيين، ونقله عن الشافعية ولم يشر إلى المرجع الذي نقل عنه هذا القول للشافعية إذ لا بد منه. ^(٢) وتحل ذبيحة الكتابي بشرط أن لا يذبح

(١) و (٢) جل نقلناها من كتاب الفقه المنهجي على مذهب الشافعي ج ٣ ص ٤٤ و ٤٥. كما أشار أستاذنا.

لغير الله أو ذكر عند ذبحه غير اسم الله تعالى، اهـ هذا بالنسبة للتسمية.

شرط الذبيح

قوله (شرط الذبيح): كونه حيواناً مأكولاً فيه حياة مستقرة.
والحيوانات المأكولة معروفة منها الأنعام - وهي الإبل والبقر والغنم - وما من فصيلتها كالوعل والظباء والأرانب وغيرها، والخيول والشعالب والضب من الحيوانات المأكولة عند الشافعية، بل إن الإمام مالك توسع فعنده الهر يحل أكله، وهو قول ضعيف في مذهبنا.
قالوا جاء حضرمي إلى الحجاز سابقاً وأضافه أحد أهالي مكة المكرمة من الذين كانت بينهما سابق معرفة وصحبة وبعد أن أكل شكره قائلاً: أكرمكم الله أعجبتني مائدتكم اللذيذة وألذ ما فيها اللحم الناعم اللذيذ، قال له إنه لحم هرة ربيناها في بيتنا، فتأفف الضيف وكظم غيظه.

القنيص عند الحضارمة

والشيء الذي لم أذكره القنيص عند الحضارم، كان الحضارم مولعين بالقنيص، ويذهبون في رحلات له تستمر أربعين يوماً أو شهراً وفيهم البدو وأبناء الحارات ولكنهم يتركون الصلاة، ولما جاء السلطان غالب الكثيري بعد ما أزالوا يافع من تريم وسيون ونواحيهما طلب الحبيب حسن بن صالح البحر والعبادلة^(١) وغيرهم من السلطان إبطال القنيص، فأبطله فشق على المولعين به فجاء شاعرهم وقال أبياتاً حمينية هجا فيها من كان السبب في منع القنيص جاء فيها:

(١) وهم الأئمة عبد الله بن حسين بلققيه وعبد الله بن حسين بن طاهر وعبد الله بن عمر بن

شرط الآلة

شرط الآلة: كونها محددة^(١) تجرح غير عظم وظفر، أو كونها في غير المقدور عليه جارحة سباع^(٢) أو طير^(٣) معلمة.

-
- (١) بفتح الدال المشددة أي ذات حد، فلو قتل بثقل غير جارحة كبندية ومدية كالة حرم.
- (٢) ككلب وفهد.
- (٣) كصقر.
-

نصيف الله في ناس ملبسهم فراير^(١)
ومن كثرة حيلهم يشبون العتارير^(٢)
وكم من نذل كذاب يكتب في الأظافر
ومن بطل قناصتنا عسى له في وسط بير
لكن هذا الشاعر عاقبه الله بمرض ومات وهو ينبج كالكلب، كما قالوا.

شرط الآلة

قوله (شرط الآلة: كونها محددة تجرح غير عظم وظفر، وكونها في غير المقدور عليه جارحة سباع أو طير معلمة).

سبق وأن تكلمنا على آلة الذبح، وإنها كل ما أنهر الدم بحده سواء كانت حديداً أو نحاساً أو زجاجاً أو حجراً محدداً، واستثني من ذلك السن والظفر، لقوله ﷺ: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم

-
- (١) فراير: أي الجيب.
- (٢) يشبون = يتسلقون، والعتارير العقبات.

شروط تعليم الجوارح من السباع

شُرُوطُ تَعْلِيمِ الْجَوَارِحِ مِنَ السَّبَاعِ أَرْبَعَةٌ: أَنْ يَسْتَرْسِلَ إِذَا أُرْسِلَ وَأَنْ يَنْزَجِرَ إِذَا زُجِرَ وَأَنْ لَا يَأْكُلَ شَيْئاً مِنَ الصَّيْدِ^(١) قَبْلَ قَتْلِهِ وَبَعْدَهُ، وَأَنْ يَتَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُ^(٢).

شروط تعليم الجوارح من الطير

شُرُوطُ تَعْلِيمِ الْجَوَارِحِ مِنَ الطَّيْرِ: هِيَ شُرُوطُ تَعْلِيمِ الْجَوَارِحِ مِنَ السَّبَاعِ إِلَّا الْأَنْزَجَارَ إِذَا زُجِرَتْ.

(١) إلا الدم.

(٢) بحيث يظن تأدبه ومرجعه أهل الخبرة بالجوارح.

يَكُنْ سَنّاً أَوْ ظَفِراً» وَقَوْلُهُ ﷺ: «مَا أَنَهَرِ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا لَيْسَ السِّنُّ وَالظَّفَرُ، وَسَأُحَدِّثُكُمْ عَنْ ذَلِكَ أَمَّا السِّنُّ فَعِظَمٌ وَأَمَّا الظَّفَرُ فَمَدَى الْحَبِشَةِ».

شروط تعليم الجوارح من السباع

قَوْلُهُ (شُرُوطُ تَعْلِيمِ الْجَوَارِحِ مِنَ السَّبَاعِ أَرْبَعَةٌ: أَنْ يَسْتَرْسِلَ إِذَا أُرْسِلَ وَأَنْ يَنْزَجِرَ إِذَا زُجِرَ وَأَنْ لَا يَأْكُلَ شَيْئاً مِنَ الصَّيْدِ قَبْلَ قَتْلِهِ أَوْ بَعْدَهُ وَأَنْ يَتَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُ).

يُرِيدُ الْمُصَنِّفُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي مَوْضُوعٍ يَتَعَلَّقُ بِتَعْلِيمِ الْجَوَارِحِ مِنَ السَّبَاعِ

ومن الطيور، وقد أحل الله الصيد بواسطة الجوارح من السباع والطيور، وقد أشار القرآن إلى ذلك في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيْبُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ يَعْلَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾.

وهذا الباب فرع من الكلام على المأكولات وما يحل منها وما لا يحل من الأطعمة، وتعريف الطيبات كما في قوله تعالى: ﴿أَيُّومَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيْبُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلٌّ لَهُمْ﴾. وسيأتي الكلام عن الطيبات في باب الأطعمة.

وما معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ﴾ معنى مكليين مأخوذ من تعليم الكلاب، كلبه بمعنى علمه. والإمام الشافعي قال معنى مكليين أي إذا أمرت الكلب ائتمر، وإذا نهته انتهى، فهو مكلب، اهـ. والكلب فيه خصال يمتاز بها عن غيره من الحيوانات مثل الذكاء والوفاء والقناعة وغير ذلك، وكان كثير من أصحاب رسول الله ﷺ يصطادون بالكلاب، وسأل عدي بن حاتم رسول الله ﷺ قال يا رسول الله إنا نرسل الكلب المعلم فيمسك علينا قال: «كُلْ» قلت وإن قتل؟ قال: «كُلْ ما لم يَشْرُكْهُ كلب غيره».

والصيد بالكلاب وبالجوارح من الطيور وغيرها لا يزال إلى اليوم ولا يحل لنا الأكل مما يصطاد بالسباع والجوارح من الطير إلا بشروط، فإذا توفرت هذه الشروط في هذه الجوارح حلَّ لنا صيدها، وهي أربعة: أن يسترسل إذا أرسل، بحيث يتجه إلى الصيد ولا يقصد شيئاً غيره. وأن ينزجر إذا زجر، وأن لا يأكل شيئاً من الصيد قبل قتله أو بعده وأن يتكرر

ذلك منه. ويجوز الصيد بكل حيوان مثل الكلب بالشروط المذكورة كالفهد والنمر ومن الطيور كالصقر والباز والشاهين وغيرها. ولو عَلَّمَ كلب الصيد كافر ثم اشتراه منه مسلم جاز له الصيد به. لأن المهم إطلاقه للصيد فإن أطلقه مسلم أو كتابي جاز وحلّ أكله^(١) أما لو أطلقه مجوسي حرّم الأكل منه، ولو أرسل مجوسي كلبه وأرسل مسلم كلبه في آن واحد فقتلا الصيد فلا يحلّ لأنه اجتمع محرّم ومباح فوجب إبقاء حكم التحريم، ولو استرسل الكلب بنفسه على الصيد وقتل الصيد لم يبيع. ويشترط بعض الأئمة أن يكون المرسل ممسكاً بالكلب - قبل إرساله - أو يكون بينه وبينه ربط، أما إذا كان الكلب بعيداً وأشار إليه فانطلق فلا يكفي، أما الشافعية فيقولون تكفي الإشارة ولو كان بعيداً.

حكم أثر فم الكلب من الصيد

وهل يجب غسل أثر فم الكلب من الصيد سبباً إحداهن بالتراب؟ الأصح أنه يجب غسله لأنه قد ثبتت نجاسته وفي قولٍ إنه يعفى عنه لأن الله تعالى ورسوله أمرا بأكله ولم يأمرأ بغسله^(٢). ولو شك في موت الصيد بالاصطياد أو أنه تردى من شاهق وكان موته بسبب التردى حرم أكله، ولو أدرك الصيد وبه حياة مستقرة وجب ذكاته فإن تركه حتى مات حرم.

(١) قالوا بشرط أن يجرحه وينهر الدم منه وهو قول في مذهب الشافعي فإن مات خنقاً لم يبيع. وقال الشافعي في قول آخر يباح لعموم الآية والخبر، اهـ. مغني ابن قدامة بتصرف جـ ١١ ص ٩.

(٢) المرجع ابن قدامة جـ ١١ ص ١٠.

الأضحية

الأُضْحِيَّةُ : ما يُذْبَحُ مِنَ النَّعَمِ تَقَرُّباً إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ .

حكم التضحية

حُكْمُ التَّضْحِيَّةِ : أَنَّهَا سُنَّةٌ عَيْنٌ لِلْمُنْفَرِدِ^(١) ، وَكَفَايَةٌ لِأَهْلِ

(١) وكره لمريدها إزالة شعر وظفر في عشر ذي الحجة وأيام التشريق ، ولو أراد التضحية بعدد زالت الكراهة بأولها ، وسواء في ذلك شعر الرأس واللحية والإبط والعانة والشارب وغيرها .

الأضحية

الأضحية : ما يذبح من النَّعَمِ تَقَرُّباً إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ .

وكلمة الأضحية فيها لغات فيها لغة بضم الهمزة وبكسرهما مع تخفيف الياء وتشديدها . فيقال - أَضْحِيَّةٌ - و - أَضْحِيَّةٌ - و - إِضْحِيَّةٌ^(١) . وفيها لغة - ضَحِيَّةٌ^(٢) .

حكم الأضحية

والأضحية : مسنونة على قول الجمهور ومن العلماء من يقول

(١) جمعها : أضاحي .

(٢) جمعها : ضحايا .

كُلُّ بَيْتٍ^(١)، وَأَنَّهَا لَا تَجِبُ إِلَّا بِالنَّذْرِ^(٢) وَنَحْوِهِ^(٣).

(١) فتجزئ من واحد رشيد منهم. قال الرملي: والأقرب أن المراد بأهل البيت من تلزمه نفقتهم اهـ. ومعنى كونها سنة كفاية مع كونها تسن لكل منهم: سقوط الطلب بفعل الغير لا حصول الثواب لمن يفعل قاله في التحفة ومثله في النهاية، نعم ذكر النووي في شرح مسلم أنه لو أشرك غيره في ثوابها جاز.

(٢) كَلَهُ عَلِيٌّ أَوْ عَلِيٌّ أَنْ أَضْحِيَ بِهِ.

(٣) كقولهِ هذه أضحية أو جعلتها أضحية، وهذا القول لا يحتاج لنية بل لا عبرة بنية خلافه قاله في التحفة، فيزول ملكه عنها من غير تفصيل ولا يتصرف إلا بذبحها في الوقت وتفريقها، وقال السيد عمر البصري: ينبغي أن يكون محله ما لم يقصد الإخبار فإن قصده أي هذه الشاة التي أريد التضحية بها فلا تعيين، وقد وقع الجواب كذلك في نازلة وقعت لهذا الحقيير وهي أن شخصاً اشترى شاة للتضحية فلقبه شخص آخر فقال ما هذه؟ فقال اضحيتي اهـ. واستحسنه في القلائد أخذاً من قول الأذري: كلامهم ظاهر في أنه إنشاء وهو بالإقرار أشبه قال سيدنا عبد الله بن حسين بلفقيه: والقلب إلى ما قاله الأذري أميل.

بوجوبها^(١) ولعله يريد بها في كل عام.

أما في حق رسول الله ﷺ فقد أوجبها الله عليه وهي من خصائصه مثل قيام الليل ومثل صلاة الضحى فهي واجبة في حقه ﷺ وسنة في حق غيره.

والأضحية أفضل من الصدقة، بمعنى لو كان مع شخص مبلغ مائة ريال وقال هل تريدونني أشترى بها أضحية أو أتصدق بها؟ نقول له

(١) هو أبو حنيفة ومالك ودليلهما الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من كان له سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانا» إلا أن من قال بسنيتها حمل الحديث على تأكيد الاستحباب كحديث غسل الجمعة، اهـ مغني ابن قدامة ج ١١ ص ٩٤.

الأفضل أن تشتري بها أضحية لأن فيها خلافاً في وجوبها أما صدقة التطوع فلا خلاف في سنيها، من هنا أخذ العلماء الأفضلية.

وقد أشار القرآن الكريم إلى الأضحية في قوله تعالى: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ ﴾ أي صل صلاة العيد وانحر الأضحية وقوله تعالى: ﴿ وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّنْ شَعِيرِ اللَّهِ ﴾ ولهذا قالوا أفضل الأضاحي البدنة ثم البقرة ثم الشاة والعكس في العقيقة. هذا كله اتباع لعمل رسول الله ﷺ. والبدنة تجزىء عن سبعة وكذا البقرة، ولكن الشاة أفضل من سبع بدنة أو بقرة. وهذا يذكرني بالمثل الحضرمي المشهور الذي يقول (عشرة خالصة خير من مديني مشروك) والعشرة شجرة معروفة والمديني من أنواع النخل وهو العجوة.

والأضحية - كما ذكرنا - سنة، وتجب بالنذر ويجب التصديق بلحم المندورة كلها لأنها خرجت بالنذر من ملكه إلى ملك الفقراء.

تنبيه

من اشترى شاة وقال: هذه أضحتي، لزمته ووجب التصديق بلحمها كله^(١). إنما بعض المتأخرين قال لا تجب بالنسبة للعامة لأن العامي معذور لأنه لا يدرك معنى ما قاله ولا يقصد به النذر^(٢)، والعبارة إنشاء لا إقرار يعني غير مقرر بأنها أصبحت أضحتي بمعنى هذه الشاة التي أريد أن أضحي بها، وفرق بين نية النذر ونية الإخبار كما قال في حاشية الياقوت: ينبغي أن يكون محله ما لم يقصد الإخبار.

(١) تتعين الأضحية بالقول دون النية كما يعتق العبد بقول سيده هذا حر، اهـ من مغني ابن قدامة ج ١١ ص ١٠١.

(٢) انظر حاشية الياقوت حكم التضحية، رقم ٤.

كلمة «ينبغي»

وكلمة ينبغي لها معان كثيرة قد تأتي للوجوب، وقد تأتي للسنة، وقد تأتي للترجيح، وتأتي لإبداء الفهم، وتأتي من صيغ التمريض، والمصدر الانبغاء وأصلها من بغى أي طلب وأراد كما جاء في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾، فإذا قلنا - انبغي - أي انفعل.

إذن عرفنا حكم الأضحية، والأضحية المسنونة يجب على المضحي أن يتصدق بشيء من لحمها ولو قليلاً إنما الأفضل الثلث، وعند الشافعي في القديم النصف يهديه للأغنياء أو يدعوهم إلى الأكل منها، أو يتصدق به على الفقراء، والفرق بين الهدية والتصدق على الفقير أن الغني لا يملك ما فضل مما قدّم له، ولا يحق له أخذه أو بيعه إذا دعاهم المضحي للأكل في بيته، لكن الفقير له ذلك لأنه يملكه بالتصدق، وعلى المضحي أن يخبر الغني إذا أهدى له لحماً من الأضحية أن هذا اللحم من الأضحية.

وقلنا إن الفقير يملك ما تُصدّق به عليه. ولما تُصدّق على بريرة قدمت ما تُصدّق به عليها لرسول الله ﷺ وإحدى زوجاته رضي الله عنهن جميعاً - فأخبروا رسول الله ﷺ بأن ما قدمته بريرة صدقة تُصدّق به عليها فقال رسول الله ﷺ: «هو لها صدقة ولنا هدية» هذا هو الفرق بين الهدية والصدقة. ورسول الله ﷺ يأكل الهدية ولا يأكل الصدقة.

والأفضل في الضحية المسنونة أن يتصدق بأكثرها ويبقي له قليلاً منها للبركة. وقد ضحى النبي ﷺ بكبشين أملحين. ومعنى أملحين أبيضين وقيل: ما فيهما بياض وسواد وبياضه أغلبه. وضحى ببقرة عن كل زوجة من زوجاته.

شروط التضحية

شروط التضحية أربعة: النِّعَم^(١)، وإِجْذَاعُ الضَّأْنِ^(٢)، أو بُلُوغُهُ سَنَةً^(٣)، وَبُلُوغُ الْبَقَرِ وَالْمَعْزِ سَنَتَيْنِ، وَالْإِبِلِ خَمْسَ سِنِينَ،

(١) قال الباجوري: وعن ابن عباس أنه يكفي إراقة الدم ولو من دجاج أو إوز كما قاله الميداني وكان شيخنا رحمه الله يأمر الفقير بتقليده ويقيس على الأضحية العقيقة ويقول لمن ولد له مولود: عَقْ بِالْدِيكَةِ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(٢) أي في سنه المعتاد وهو بعد ستة أشهر.

(٣) ويرجع في سنّ الأضحية لإخبار البائع إن كان عدلاً من أهل الخبرة أو استنتجه وإلا فيرجع لظنون أهل الخبرة.

شروط الأضحية

شروط الأضحية أربعة: أن تكون من النعم، وإِجْذَاعُ الضَّأْنِ، أو بُلُوغُهُ سَنَةً، وَبُلُوغُ الْبَقَرِ وَالْمَعْزِ سَنَتَيْنِ، وَالْإِبِلِ خَمْسَ سِنِينَ، وفقد العيب الذي ينقص المأكول، والنية عند الذبح أو التعيين فيما لم يعين بالنذر.

ومن شروط الأضحية أن تكون خالية من العيوب التي تنقص اللحم مثل الجرب ولو قليلاً - لكن في المنهاج قال: وجرب يئ ولا يضر سيرها، ثم قال قلت: الصحيح المنصوص يضر سير الجرب والله أعلم، اهـ.

وَفَقْدُ الْعَيْبِ الَّذِي يَنْقُصُ الْمَأْكُولَ^(١)، وَالنِّيةُ عِنْدَ الذَّبْحِ أَوْ
التَّعْيِينُ فِيمَا لَمْ يُعَيَّنْ بِالنَّذْرِ^(٢).

(١) فلا تجزىء ما قطع شيء من أذنهما وأبين مثلاً. قال في القلائد: وقيل إن قل لم يضر، وضبطه الإمام بما لا يلوح للنظر من بعيد، واختاره الروياني في نحو الأنملة. واغتفر أبو حنيفة قطع ثلثها فأقل. وأحمد نصفها، واختار ابن الحنات اغتفر ما تأكله النار منها، استقرب بعضهم جواز مبانة الأذن إذ لا يعتنى بها، وصرح به ابن يونس مع الكراهة اهـ. وقوله واغتفر أبو حنيفة ثلثها، قال في بغية المسترشدين: بل قال أبو يوسف أقل من النصف. قال البغوي: وكان القاضي حسين يفتي به لتعذر وجود صحيحة الأذن قاله الأذرعى، نعم يتنبه لدقيقه: وهي أن أبا حنيفة قائل بعدم جواز التضحية آخر يوم من أيام التشريق، فمن أراد تقليده في المقطوعة الأذن فليلتزم مذهبه في هذا كسائر شروط التقليد اهـ. وقوله إن أبا حنيفة قائل الخ مثله مالك وأحمد. وأما التضحية بالحامل فاعتمد ابن حجر في الفتح عدم جوازه وإن زاد به اللحم. واعتمد أبو مخرمه جوازه إن لم يؤثر الحمل نقصاً في لحمها. ومال إليه في القلائد قال: والظاهر المنع بظهور النقص وإن لم يفحش وبه أخذ السهمودي ومال سيدنا عبد الله بن حسين بلفقيه إلى ما اعتمده أبو مخرمه وصاحب القلائد.

(٢) بل كانت متطوعاً بها أو واجبة بالجعل أو بالتعيين عما في الذمة، وله تفويض النية لمسلم مميز وإن لم يوكله في الذبح ولو وكل في الذبح كفت نيته عن نية الوكيل، بل لو لم يعلم الوكيل أنه مضح لم يضر. أما المعينة ابتداء بالنذر فلا تشترط لها نية لخروجها بالنذر عن ملكه فاكتمى به.

وسلامتها من الهزال وأن لا تكون عجفاء ولا مقطوعة الأذن
بالكامل.

وقت التضحية

وَقْتُ التَّضْحِيَةِ: مِنْ مُضِيِّ قَدْرِ رَكْعَتَيْنِ وَخُطْبَتَيْنِ خَفِيفَاتٍ
مِنْ طُلُوعِ شَمْسِ يَوْمِ النَّحْرِ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ^(١).

(١) بأن يمضي من الطلوع أقل ما يجزىء من ذلك وإن لم يخرج وقت الكراهة.

وقت التضحية

وقت التضحية: من مضي قدر ركعتين وخطبتين خفيفات من
طلوع شمس يوم النحر إلى آخر أيام التشريق. ووقت التضحية يدخل بعد
دخول وقت صلاة عيد الأضحى قدر ركعتين وخطبتين. فإن ذبحها قبل
ذلك لم تجزه ويخرج وقتها بآخر يوم من أيام التشريق في مذهبنا، لكن
الأئمة الثلاثة يقولون إن اليوم الأخير من أيام التشريق ليس من وقت
الأضحية، فإن آخر ذبحها عن أيام التشريق ذبحها قضاء ولا إثم عليه إن
كان التأخير بعذر وإلا أثم في المنذورة، أما المندوبة فلا تقع أضحية.
والأضحية غير الهدى. الهدى ما يهدي إلى البيت الحرام من النعم
تشریفاً وتعظيماً، ومحله الحرم المكي الشريف أما الأضحية وهي ما يذبحه
الفرد عن نفسه في أي مكان شاء. ووقت الأضحية محدد، أما الهدى
فوقته موسع. ويستحب الاحتياط في وقت ذبح الأضحية ولا يؤخرها إلى
يوم الثالث من أيام التشريق خروجاً من الخلاف.

وعند ابن عباس أنه يكفي في الأضحية إراقة الدم ولو كان أصغر
من الديك. وحجة ابن عباس حديث البكور إلى الجمعة - ومن راح في

عدد من تجزىء عنهم الأضحية الواحدة
تُجزىء البدنة عن سبعة، والبقرة عن سبعة، والشاة عن
واحد فقط^(١).

مصرف الأضحية
يَجِبُ التَّصَدُّقُ بِجَمِيعِ الْأَضْحِيَةِ الْمَنْذُورَةِ وَنَحْوِهَا، وَيُجْزَى
فِي غَيْرِ تَافِهِ مِنْ لَحْمِ الْمَتَطَوِّعِ بِهَا^(٢)، وَلَا يَصَحُّ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْهَا^(٣).

(١) وهي أفضل من مشاركته في بيع. ولا يجوز أن يضحى عن غيره بغير إذنه إلا إذا ضحى عن أهل بيته أو الولي أو من ماله عن موليه أو الإمام من بيت المال عن المسلمين. وإما بإذنه ولو ميتاً فيجوز. وصورته في الميت أن يوصي بها قبل موته أو يشرطها في وقفه، فإن ضحى عن حي بإذنه تولى المضحى تفرقته.

(٢) فيملكه وجوباً مسلماً حراً أو مكاتباً - والمعطي غير السيد - فقيراً أو مسكيناً فلا يكفي إعطاؤه مطبوخاً ولا قديداً ولا تمليك غير اللحم من نحو كرش وكبد.

(٣) قال ابن حجر: ولا إتلافه بغير البيع ولا إعطاء الجزار أجرته من نحو جلدها بل مئونة على المالك ولا يكره الادخار من لحمها ويحرم نقلها عن بلد التضحية اهـ. وفي القلائد ما وجب التصديق به يتصدق به على أهل موضعها، فإن نقله فكالزكاة والأصح منعه. وأما المقطوع بها إذا أراد نقل لحمها ليأكله أو يطعمه فلا شك في جوازه والظاهر أن التصديق بما زاد على الواجب كذلك، اهـ.

الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة - اهـ وإن ولدت فولدها تابع لها حكمه حكمها. وأما لبنها الفاضل عن ولدها فله أخذه والانتفاع به، لأنه انتفاع لا يضرها فأشبهه الركوب، إلا أن التصديق به أفضل. وقال

العقيقة

العَقِيقَةُ لُغَةً: الشَّعْرُ الَّذِي عَلَى رَأْسِ الْوَلَدِ حِينَ وِلَادَتِهِ،
وَشَرْعًا: مَا يُذْبَحُ عِنْدَ حَلْقِ شَعْرِهِ^(١).

(١) فإنه يسن حلق رأس المولود ولو أنشئ يوم السابع من ولادته بعد ذبح العقيقة. ويسن أن يتصدق بزنة شعره ذهباً، فإن لم يرده ففضة، ولا يسن الحلق إلا في هذه وفي حق الكافر إذا أسلم ولو أنشئ وفي النسك فالأفضل للذكر الحلق. أما للمرأة فالأفضل لها التقصير، ولا بأس بالحلق في غير ذلك إذا أراد التنظيف ولا يتركه لمن أراد أن يدهنه ويرجله فإنه يسن غبا، ويكره للمرأة حلق رأسها إلا لضرورة.

أبو حنيفة: اللبن متولد من الأضحية الواجبة فلا يجوز للمضحى الانتفاع به كالولد، اهـ.

العقيقة^(١)

(٢) العقيقة لغة: الشعر الذي على رأس الولد حين ولادته،
وشرعاً: ما يذبح عند حلق شعره.

(١) والعقيق وادٍ بظاهر المدينة. قال الشاعر:

على العقيق اجتمعنا نحن وسود العيون ما بال مجنون ليلي قد جُنَّ بعض جنوني
(٢) آخر أستاذنا الدرس لانتظاره بعض الاخوان الذين تأخروا فقال أستاذنا الروش [الأخ محمد انتظر بعض الأخوان والأولاد - ليبدأ الدرس والجميع حاضرون لأنه يرى أنهم سيستقبلون ويستلمون هذا العلم. وشيوخنا يقولون لنا نحن نسلم لكم وأنتم سلموا لغيركم] قال الشاطري الذي يحمل المشعل اليوم غداً يسلمه لمن بعده ومن بعدهم يسلمونه لمن بعدهم وهكذا] قال الروش: [كان الوالد علوي بن عبد الله يقول يا أولادي نسلم لكم هذا العلم وكما سلمناكم سلموا لغيركم وهكذا خلوا الدرب ينير بالعلم].

حكم العقيقة

النَدْبُ لِمَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَةُ الْمَوْلُودِ^(١) إِنْ أُيسَرَ قَبْلَ مُضِيِّ مَدَّةِ
النَّفَاسِ^(٢).

-
- (١) بتقدير فقره وإن لم يكن فقيراً بالفعل ويفعلها الولي من مال نفسه، فإن فعلها من مال الولد ضمن ولا تخاطب بها الأم إلا عند إيسار الأب.
- (٢) فإن لم يوسر إلا بعد مضي أكثر النفاس لم يؤمر بها. والإيسار بها كونها فاضلة عما يعتبر في الفطرة، فمن أيسر بها مدة النفاس ولم يخرجها طلب منه العق إلى بلوغ الصبي، فإذا بلغ قبل أن يخرجها الولي سن للصبي أن يعق عن نفسه، ومال في التحفة إلى أن الولد يخاطب بها إذا بلغ فيما إذا أعسر والده في مدة النفاس.
-

يريد أن يتكلم الشيخ على باب من أبواب الفقه الهامة ودائم التكرار، وإذا قلنا أنه يتكرر بل يتكرر يومياً - بل يتكرر في اليوم عدة مرات لا نبالغ لأن الدنيا في كل لحظة تستقبل مواليد جدداً. وهذا الدرس يتعلق بالعقيقة وما يسن منها وتعريفها وحكمها وكلام العلماء فيها ويستحسن أن تأتي بخلاصة لها ثم نقرأ المتن.

العقيقة في اللغة معناها الشَّعْرُ الذي على رأس المولود حين الولادة، فأخذت التسمية منه، من ذكر السبب وإرادة المسبب. لكن العقيقة في الشرع: الذبيحة التي تذبح بمناسبة وجود المولود يوم سابعه ويستحب فيها ما يستحب في الأضحية، ويتجنب فيها من العيوب ما يتجنب فيها.

حكم العقيقة

النَدْبُ لِمَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَةُ الْمَوْلُودِ إِنْ أُيسَرَ قَبْلَ مُضِيِّ مَدَّةِ النَّفَاسِ.

من الغريب اختلاف العلماء في حكم العقيقة منهم من أوجبها^(١) ومنهم من كرهها^(٢) لكن الجمهور قالوا ببندها، والشيخ عبد الله علوان له كتاب من جزئين اسمه - تربية الأولاد - نقل فيه عن أبي حنيفة أنه لا يقول بالعقيقة. لكن الشيخ عبد الله - وهو حنفي - انتقد ما قال الأحناف وقال التحقيق أن العقيقة مندوبة ومطلوبة، والأحاديث التي تشير إلى ذلك كثيرة^(٣).

وابن القيم له مؤلف اسمه - تحفة الودود في أحكام المولود -، ذكر فيها أحكام المولود كلها من حين يوضع في الرحم - بل من قبل - إلى أن يوضع في القبر.

وعن كتاب أدب الدنيا والدين قال: أول ما يحسن بالمسلم إذا أراد أن يتزوج أن يختار المرأة الصالحة طيبة الأخلاق.

وأول إحساني إليكم تخيري لماجدة الأعراق بادٍ عفافها
ولقد حث على ذلك رسول الله ﷺ وحذر من المرأة ذات الخلق غير الحسن بقوله: «وإياكم وخضراء الدمن» قيل يا رسول الله وما خضراء الدمن؟ قال: «المرأة الحسناء في منبت السوء». وسن ﷺ للرجل إذا أراد أن يأتي أهله أن يقول: «اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا» يقولها بنية صالحة حتى يكون المولود في حرز من الشيطان.

(١) منهم الحسن وداود للحديث «كل غلام مرتين بعقيقته...».

(٢) وهم أصحاب الرأي كما قال ابن قدامة في المغني.

(٣) ما قاله الشيخ عبد الله ناصح علوان: [الثالث إنكارهم مشروعيتها وهم فقهاء الحنفية، وحجتهم في ذلك حديث رواه البيهقي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ سئل عن العقيقة فقال: «لا أحب العقوق»، إلى أن قال ولكن ظاهر الأحاديث التي سبق ذكرها تؤكد السنية والاستحباب في العقيقة، وهذا ما ذهب إليه جمهور الفقهاء وأكثر أهل العلم والاجتهاد] انتهى.

وقت العقيقة

يَدْخُلُ وَقْتُ الْعَقِيقَةِ بِانْفِصَالِ جَمِيعِ الْوَلَدِ وَلَا آخِرَ لَهُ ^(١)،
وَيَوْمُ السَّابِعِ أَفْضَلُ.

(١) على ما بيّن في القولة التي قبل هذه.

وقت العقيقة

(يدخل وقت العقيقة بانفصال جميع الولد ولا آخر له ويوم السابع أفضل).

ووقت العقيقة المسنون هو اليوم السابع فإن فات الأسبوع الأول ففي الأسبوع الثاني ثم الثالث، بعض العلماء جعل الوقت مرتباً بهذا الترتيب وبعضهم لم يجعل للوقت تقييداً وقال بجوازها في كل وقت، لكن إلى متى يبقى الوقت مسنوناً لولي أمر المولود؟ تستحب في اليوم السابع كما في التحفة وهو قول أكثر العلماء، وفي حاشية الياقوت أشار أنها تسن للفقير إن أيسر بها قبل مضي مدة النفاس. أما الباجوري فتقول عبارته [فإن عجز حين الولادة وأيسر بها قبل تمام السابع استحبت في حقه، وكذا إن أيسر بها بعد السابع ومضى أكثر النفاس فإنها تستحب له على الظاهر] اهـ.

ويسن للولد إذا بلغ ولم يعق عنه وليه أن يعق عن نفسه، وما قيل إنه عليه السلام عَقَّ عَنْ نَفْسِهِ بَعْدَ النُّبُوَّةِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ بَاطِلٌ .
ولو أخذ ولي الطفل قيمة العقيقة من مال الطفل فيما إذا كان غنياً

قالوا يضمن مع أنها في مصلحته، وإنما ضمنها لأن الطفل لا يخاطب بها إلا بعد بلوغه.

وقد وردت أحاديث كثيرة في الحث على العقيقة منها قول النبي ﷺ: «كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه، ويُخَلَقُ وَيُسَمَّى»^(١). وعق رسول الله ﷺ عن الحسن والحسين بكبشين أملحين لكل واحد، كذا في أكثر الروايات، وفي بعض الروايات عق بكبش واحد عن كل واحد منهما لكن المعتمد أن الذكر له شاتان والأنثى شاة واحدة، قالوا لأن السرور بوجود الذكر أكثر من السرور بوجود الأنثى، وهذا قد لا يسر الإناث لكن الإمام مالك في جانبهن فعنده الذكر والأنثى سواء^(٢).

اليوم الذي تسن فيه التسمية

اختلف العلماء في اليوم الذي تسن فيه التسمية منهم من قال تسن

(١) رواه أصحاب السنن. التاج الحامع للأصول.

(٢) قال عبد الله علوان في كتابه تربية الأولاد الجزء الأول ص ٩٥ الطبعة الثالثة [رب معترض يقول: لم فرق الإسلام بين الذكر والأنثى في أمر المفاضلة في العقيقة، ولم كان هذا التمايز والتفاضل؟ والرد على هذا الاعتراض من وجوه.

١ - المسلم مستسلم لكل ما أمر الإسلام به وما نهى عنه تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ وبما أن المفاضلة في العقيقة ثبتت عن رسول الله ﷺ فالمسلم لا يسعه إلا التسليم والتنفيذ.

٢ - ولعل وجه الحكمة والمعقولة في هذه المفاضلة إظهار فضل الرجل على المرأة بما وهبه الله من القوى الجسمانية وبما كلفه من حق القوامة والمسؤولية وبما خصه به من الاتزان والانضباط العاطفي، وصدق الله العظيم القائل ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ الآية [إلى آخر ما قاله اهـ.

في اليوم السابع لحديث سمرة بن جندب السابق «كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه . ويحلق ويسمى» .

وهناك من العلماء من يقول تسن التسمية في يوم الولادة لأحاديث صحيحة تفيد ذلك منها - في صحيح مسلم من حديث سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس رضي الله عنه قال ؛ قال رسول الله ﷺ : «ولد لي الليلة غلام فسميته باسم أبي إبراهيم» . وسمى رسول الله ﷺ الغلام الذي جاء به أنس بن مالك وحنكه وسماه عبد الله . وهذا ما يعمل به اليوم إذا ولدت المرأة في المستشفى فأول ما يطلبون من والده الاسم فيكتبونه على ورقة ثم يربطونها على المولود .

ويستحب اختيار الاسم الحسن للمولود فقد أرشدنا إلى هذا رسول الله ﷺ فقال : «إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم ، فأحسنوا أسماءكم» .

وأحب الأسماء إلى الله ما عُبد وما حُمد قالوا وأفضلها عبد الله ثم عبد الرحمن ثم محمد ثم أحمد ثم كل ما أضيف إلى الله .

هذه بتلك

ولد لأحد المشايخ من آل العمودي مولود فطلبوا من السيد مصطفى المحضار الحضور للتسمية فجاءه ضيوف ولم يتمكن من الحضور فسموا ابنهم كما شاؤوا ، وفي اليوم الثاني اعتذر لهم وسألهم بماذا سميتم الولد؟ فأخبروه أنهم سموه طاهراً فقال عجيب ما أحد في المشايخ طاهر؛ أي اسمه طاهر؛ فأجابوه ولا أحد في الحباب سعيد، هذه بتلك انتهى .

ويستحب تجنب الأسماء التي يُتشاءم بها أو يتبرك بها فإنها مكروهة كاسم مبارك أو سعيد أو سالم. قالوا هذه أسماء يكره التسمية بها، لماذا يكره؟ قالوا حتى لا يحصل تشاؤم عند مناداتهم بها وهم غائبون فلو جاء شخص وسأل أفيكم صالح؟ أفيكم مبارك؟ أفيكم سعيد؟ أفيكم سالم؟ فيجاب بلا. لكن في هذا يحصل عندي إشكال أو يزيد اعتراض على قولهم هذا لأن مثل هذا ينطبق في اسم عبد الله وعبد الرحمن فكيف وكلنا عبيد الله وعبيد الرحمن. لكن العلماء نصوا على تلك الأسماء ويقولون البحث لا يرد المنقول^(١).

الذكاء

حصل اجتماع عند بعض العلماء ومن حضر فيهم رجلان أحضرا معهما ولديهما وأحد الولدين ذكي والآخر بليد، فنادى مناد من الخارج قائلاً يا عبد الله يا عبد الله فأجابه الولد الذكي يا هذا كلنا عبيد الله تريد من منا؟ قل يا عبد الله بن فلان، فأعجب الحاضرون بذكاء الولد، والتفت الرجل الآخر إلى ابنه البليد وقال له انظر إلى الأذكاء وكن مثلهم. بعد فترة جاء مناد آخر ينادي يا حمزة يا حمزة فأسرع الولد البليد وأجاب المنادي يا هذا كلنا حمامير الله تريد من منا!

ومن ذكاء الفتح بن خاقان - وهذا في ما بعد صار وزير المتوكل - قالوا ذهب الواصل إلى بيت أبي الفتح وهو صغير فأجلسه الملك الواصل على فخذه وأخذ يلاطفه ثم قال له يا فتح قال لبيك قال أيهما أحسن

(١) لعلهم يقيسون هذه الأسماء على ما جاء في الحديث الذي رواه ابن ماجه ولفظه مختصراً «نهانا رسول الله ﷺ أن نسمي رقيقنا أربعة أسماء: أفلح ونافع ورباح ويسار» انتهى نقل من كتاب تربية الأولاد ج ١ ص ٨٠.

قصري أم قصر أببك قال بسرعة قصر أبي ما دمتَ فيه فأعجب الملك
بذكائه ، وكان الملك متختماً بخاتم ثمين وكأنه لاحظ الولد ينظر إلى
الخاتم فقال له يا فتح هل رأيت أغلا وأحسن من هذا الخاتم؟ قال نعم
قال ما هو قال الكف التي هو عليها انتهى .

وبعض الأسماء يحرم التسمية بها مثل ملك الملوكة وأقضى القضية
وحاكم الحكام . أما اسم محي الدين - أعتقد - إن قصد به الصفة فلا بأس
به ، مثل محي الدين الإمام النووي أما إن قصد به الاسم فأعتقد أنه لا
يخلو من كراهة ، أما ما يلقب به بعض أشخاص رجال الحكومة إذا بلغ
رتبة معينة ، مثل قاضي القضية فهذا يصير صفة أو مرتبة له وليس اسماً
فلا كراهة فيه .

إضافة العبودية لمخلوق

أما الأسماء المعبّدة لغير الله كعبد الحسين وغيره قال بعض العلماء
بتحريمها وقال آخرون بكراهتها ، وينشأ هذا الخلاف لاختلاف المفاهيم في
تفسير كلمة - عبد - تأتي بمعنى الخضوع والخشوع ، مأخوذة من عبادة
وعبودة وعبودية فهذه خاصة بالله ، وتأتي بمعنى التقدير والاحترام
والطاعة بمعنى عبد مملوك وتكون استعارة وبدافع الحب . وجاء في حديث
رسول الله ﷺ فقال «تعس عبد الدينار والدرهم» فكلمة - عبد - هنا
مجازية يعني الذي يجري وراءه ويبجله ويحترمه ، على هذا المعنى نرى كثيراً
من يسمّون باسم معبّد لغير الله - بل هناك - علماء كبار سمّوا بهذه
الأسماء .

عرفنا أن اسم - عبد فلان - اختلفت فيه أقوال العلماء بين التحريم والكراهة، وقالوا بالتحريم والكراهة في اسم - جار الله - وهي كلمة يلقب بها من جاور مكة المكرمة كجار الله الزمخشري .
ومن الأسماء التي نتعجب منها - غُرم الله - يتسمى به النجديون وبأرض الحجاز بني زهران وفي السودان وغيرهم وأنا أعتقد أنه حصل تحريف فيه، أصله - غُثم الله - بالنون الساكنة .

التحذير من الأسماء الأجنبية

من المؤسف أن بعض المسلمين يسمون أبناءهم بأسماء غريبة أو غريبة وهذا يدل على مركب نقص (لم نعبر بقولهم - إن دلّ على شيء فإنما يدل على كذا - هذا التعبير ليس قوياً في اللغة ومن الأخطاء الشائعة كيف تقول إن دلّ على شيء، وهو يدل على شيء حقيقة).

قلنا إن تسمية الطفل باسم أجنبي يدل على مركب نقص في ولي أمره، لأنه يرى أن هذا الاسم سوف يرفع قدر الطفل، وعندما كنت في عدن كانت هنالك أسرة طيبة ولد لأحد أولادهم مولود ذكر فسماه - نهرو - وطلبوا مني أن أنصحهم ليغير الاسم وأنهم سبق وأن كلموه وما استطاعوا إقناعه فكلّمته وسألته لماذا سميت ابنك بهذا الاسم؟ قال لأنني معجب بهذا الرجل إعجاباً كبيراً، قلت له لا بأس لكن هنالك من رجال الإسلام من يستحق الإعجاب أكثر، قال دعني أفكر، وتركته ولا أعلم هل غيّر الاسم أم لا! هذه واقعة حال . (قال بعضهم: أنا قلت في نفسي إن هذا النّشء قد لا يسلك مسلك أولئك الرجال - رجال

الإسلام - فصرف الله عنهم التسمي بأسمائهم لأنهم لا يستحقونها .
واستدللنا بقول النبي ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ حَفَظَنِي مِنْ سَبِّهِمْ فَهُمْ يَقُولُونَ مُذَمَّماً
وأنا محمد» انتهى .

من حقوق الابن

جاء رجل إلى سيدنا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وشكى إليه
عقوق ابنه فعاتب سيدنا عمر الابن وبعد أن انتهى من عتابه قال الابن
علمتُ الذي عليّ لأبي فما الذي لي على أبي؟ قال لك عليه أن يضعك
في الموضع الطيب وأن يسميك بالاسم الحسن وأن يعلمك القرآن، قال يا
أمير المؤمنين إنه لم يضعني في الموضع الطيب فأمي زنجية اشتراها من
مجوسي، ولم يسمني باسم حسن فقد سماني جُعَلْ ولم يعلمني القرآن،
فالتفت سيدنا عمر ابن الخطاب - رضي الله عنه - إلى الرجل وقال له هكذا
صنعت بابنك إذن أنت العاق .

استحباب تكنية المولود

يستحب أن يكنى الولد بأبي فلان يشعر بالتكريم وعزة النفس
ويرفع من معنويته^(١) . وكان رسول الله ﷺ يكني الأطفال - بكسر النون
من غير تشديد، كَنَى يكنى، وفلان اكنى بكذا أي جعل لنفسه كنية،
قال سيدنا أنس رضي الله عنه كان رسول الله ﷺ أحسن الناس خُلُقاً
وكان لي أخ يقال له أبو عمير، وكان النبي ﷺ إذا جاءه يقول له : «يا

(١) قال الشاعر:

أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه بالسوءة للقلب

أبا عمير ما فعل النغير»^(١). وكان رسول الله ﷺ يكني النساء بأم فلان^(٢) وكنى سيدنا علياً - كرم الله وجهه - بأبي تراب فكانت أحب الكنى إليه .

التنايز بالألقاب

أما الألقاب إذا كان فيها إيذاء واستهزاء فيحرم تلقيب الشخص بما يكره ومناداته به إلا إذا لم يعرف إلا به فيجوز ذكره كالأعمش والأعرج والأعشى فمثل هذه الألقاب اشتهر بها أصحابها ولا يعرفون إلا بها .

طرفة

على ذكر الأعمش تذكرت له قضية طريفة : وقعت بينه وبين زوجته وحشة فطلب من أحد طلبته أن يصلح بينهما - فجاء المصلح إلى منزله - وأخذ يكلم زوجة الأعمش من وراء ستار والأعمش حاضر ويقول لها مالك هكذا تركت أبا عمرو - ذكر كنتيه - إنك لا تعرفين قدره انظري إلى غزارة علمه وسلامة قلبه ولا تنظري إلى حموشة ساقيه ولا إلى عمش عينيه ولا إلى . . . فقاطعه الأعمش قائلاً اسكت قبحك الله ! لقد ذكرت من عيوبي ما كانت خافية عنها . انتهى .

فمناداة الشخص بلقب يكرهه حرام ، وإن ذكرته به في غيابه صارت غيبة ، وقد حذرنا المولى سبحانه وتعالى من التنايز بالألقاب

(١) والنغير طائر كان يلعب به .
(٢) وإذن لعائشة أن تكنى بأم عبد الله وهو عبد الله ابن الزبير ابن أختها أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنهم - انتهى المرجع السابق .

بقوله : ﴿وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ يَتَسَّ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيْمَنِ﴾ الآية .

أما إذا كان لا يعرف إلا به فليس بغيبة . هل يجوز للمستشار أن يذكر عيوب المسؤول عنه؟ لو استشار شخص شخصاً في رجل تقدم لخطبة بنته - أو أراد معاملته - قالوا يجب على المستشار أن يخبره بعيوبه لأنه مؤتمن ، والقدح ليس بغيبة في ستة مواضع جمعها الشاعر بقوله :

والقدح ليس بغيبة في ستة متظلم ومعرّف ومحدّر
ولمظهر فسقاً ومستفت ومن طلب الإعانة في إزالة منكر

لكن إذا استطاع إقناعه بقوله - لا يصلح لكم - فهو الأفضل ، وإذا لم يقتنع إلا بالتوضيح عليه أن يخبره .

يستحب تغيير الاسم القبيح

ويستحب لمن سُمي أو لقب باسم قبيح أن يبدله ، فقد كان رسول الله ﷺ - يغيّر الاسم القبيح ، قالوا إن سيدتنا زينب بنت جحش كان اسمها برة فبدله رسول الله ﷺ بزَيْنَب^(١) . كما عليه أن يجنبه الأسماء التي لها اشتقاق من كلمات فيها تشاؤم حتى يسلم الولد من مصيبة هذه التسمية وشؤمها ، روى^(٢) الإمام مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لرجل ما اسمك قال جمرة قال ابن من قال ابن شهاب قال ممن قال من الحرقة ، قال أين مسكنك قال بحرة

(١) روى الترمذي وابن ماجه عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن ابنة لعمر كان يقال لها عاصية ، فسمّاها رسول الله ﷺ جميلة . انتهى من كتاب تربية الأولاد ج ١ ص ٧٨ .

(٢) النص من المرجع السابق ص ٧٩ .

النار قال بأيتها قال بذي لظى قال عمر أدرك أهلك فقد هلكوا واحترقوا، فكان كما قال عمر رضي الله عنه .

وهذا من التشاؤم، وكان رسول الله ﷺ يحب الفأل الحسن ويكره الطيرة . وقالوا إن التشاؤم يدل على ضعف ابن آدم إلى درجة أن الأوهام تؤثر فيه حتى بالاسم وبالكلمة وغيرها، وعلى المؤمن أن لا يتشاءم - وأن يتجنب ما فيه التشاؤم - لأنه لو فتح أذنيه للأوهام ضر نفسه .

يسن أن يؤذن في أذن المولود

ويسن أن يؤذن في أذن المولود اليمنى ويقيم في اليسرى ليكون أول ما يطرق سمعه التوحيد، ويسن أن يحنكه بتمر وهذا كله من عمل رسول الله ﷺ، وقضية عبد الله بن أبي طلحة معروفة - في الصحيحين - لما جيء به إلى رسول الله ﷺ فمضغ تمرًا ثم أخذها من فيه فجعلها في فم الصبي وحنكه فجعل الصبي يتلمض، فقال الرسول صلوات الله وسلامه عليه: «حبُّ الأنصار التمر» بضم الحاء وفي رواية بكسرها بمعنى محبوب الأنصار التمر .

الخلاصة أن العقيقة مسنونة عن المولود على الولي بالقيود التي مرت، ويسن للمولود أن يعق عن نفسه إذا لم يعق عنه وليه .

ما توافق فيه العقيدة الأضحية

تُوافِقُ العقيدةُ الأضحيةَ في جميع أحكامِها من جنسِها وسِنِّها
وسَلَامَتِها ونَيْتِها والأكل والتصدّق وغير ذلك إلا أنه لا يُشترطُ
أن يكون اللحمُ المتصدّقُ به منها نَيْئاً^(١).

(١) بل يسن طبخها، ويسن أن يؤذن في أذن المولود اليمنى وأن يقيم في اليسرى حين ولد ويكفيان من امرأة وكافر. وأن يحنك بتمر فيمضغ ويدلك حنكه داخل فمه وأن يسمى سابع ولادته ويجوز قبله وبعده. ويسن أن يحسن اسمه. وأفضل الأسماء عبد الله ثم عبد الرحمن ثم ما أضيف بالعبودية إلى اسم من أسمائه تعالى ثم محمد ثم أحمد ولا تكره التسمية بأسماء الملائكة والأنبياء وتكره بالأسماء القبيحة كحمار وكل ما يتطير بنفيه أو إثباته كبركة ونافع وحرب وشهاب، وتحرم التسمية بعبد الكعبة وعبد الحسين وعبد علي وجار الله وأما عبد النبي فاعتمد في التحفة فيه الحرمة، وفي النهاية الكراهة. وتحرم أيضاً بأقضى القضاة وملك الملوك وحاكم الحكام. وتكره بقاضي القضاة وتحرم أيضاً بعبد العاطي وعبد العال لأن كلا منهما لم يرد. ويحرم تلقب الإنسان بما يكره وإن كان فيه كالأعمش. لكن يجوز ذكره به للتعريف إذا لم يعرف إلا به.

ما توافق فيه العقيدة الأضحية

حكم العقيدة كحكم الأضحية يجري فيها ما يجري في الأضحية. ويكره كسر عظم العقيدة تفاقلاً بسلامة أعضاء المولود، ويستحب التصديق بثلاثها كالأضحية، ويستحسن التصديق به نَيْئاً - بكسر النون، أما فتحها فمن الأخطاء الشائعة - ويهدي للقبالة الفخذ لإدخال السرور عليها.

شهامة الشريف

على ذكر القابلة ذكرت عفة نفس الشريف الرضي، قالوا إن الشريف الرضي جمع بين العلم والشهامة والكرم وعفة النفس والأدب وهو من مواليد القرن الرابع، قالوا ولد له مولود فأرسل إليه الملك العباسي ألف دينار بداخل كيس، فجاء بها غلام الملك إلى الشريف الرضي وهو بين تلاميذه وقال له يا سيدي يهنيكم الملك بالمولود ويقول تفضلوا بقبول هذه الهدية لكم فأعادها الشريف وقال له بلغه سلامي وقل له إننا لا نحتاج إلى هذا فأعاد الملك الغلام وقال له يقول الملك أعطوها القابلة قال له لا يطلع على نسائنا غير نسائنا وقوابلنا منا أهل البيت، فأعاد الملك الغلام وقال له يقول فرقها على تلاميذكم فقال الشريف لتلاميذه هل فيكم من هو محتاج؟ وكانوا كلهم أهل عفة فقالوا لا إلا واحد قال إني بحاجة إلى قراضة من دينار - وكان الدنانير كانت مقسمة وتقرض - فقال الشريف اقترضوا له ما يحتاج فأتوا بالمقراض واقتطعوا القراضة التي يريدونها التلميذ وأعاد الكيس إلى غلام الملك.

وللشريف الرضي أبيات هي مثل في الشهامة يقول فيها:

أقبلُ الضيمَ في بلادي الأعادي وبمصر الخليفة العلوي
مَنْ أبوه أبي ومن جدُّه جدي إذا سامني البعيد القصي
لف عرقي بعرقه سيذا الناس جميعاً محمد وعلي

وله بيت في الفخر ما قيل مثله أبداً وهو:

فَحَرَّتْ بِنَفْسِي لَا بِقَوْمِي مَوْفَرًا عَلَى نَاقِصِي قَوْمِي مَنَاقِبَ أُسْرَتِي (٢)

(١) يعني أقبل الضيم، حذفت الهمزة الأولى.

(٢) معنى البيت يقول أنا بنفسي فخرت لا بقومي ومع ذلك وقرت مناقب أسرتي للناقصين من قومي.

الأطعمة

ما يحل من الحيوان وما يحرم

يَحُلُّ مِنَ الْحَيَوَانِ كُلُّ طَاهِرٍ إِلَّا الْآدَمِيَّ وَالْحِمَارَ وَالْبَغْلَ، وَمَا
اسْتُخْبِثَ^(١) كَدُّودٍ وَذُبَابٍ^(٢) وَذِي نَابٍ^(٣) مِنَ السَّبَاعِ كَالنَّمْرِ^(٤)
وَذِي مِخْلَبٍ^(٥) مِنَ الطَّيْرِ كَالصَّفْرِ وَمَا نُهِيَ عَنْ قَتْلِهِ كَالْخُطَّافِ^(٦)
وَالضَّفْدَعِ وَمَا أُمِرَ بِقَتْلِهِ كَالْحَيَّةِ^(٧) وَالْفَأْرَةَ وَيَحُلُّ دَوْدُ الطَّعَامِ الَّذِي
لَمْ يَنْفَرِدْ^(٨) وَالسَّمَكُ وَالْجَرَادُ فِي الْحَيَاةِ أَوْ الْمَمَاتِ.

(١) أي مما لا نص فيه بتحليل: أي استخبثه عرب ذوو يسار وطباع سليمة حال رفاهية ويرجع في كل زمن إلى عريه ما لم يسبق فيه كلام لمن قبلهم وخرج بذوي يسار المحتاجون وبسليمة أجلاف البوادي الذين يأكلون ما دب ودرج: أي ما عاش وما مات من غير تمييز فلا عبرة بهم ويحال الرفاهية حال الضرورة فلا عبرة بها.

(٢) وخنفساء وكطاووس وما تولد من مأكول وغيره.

(٣) وهو ما يعدو على الحيوان ويتقوى بنابه.

(٤) والأسد والقرد.

(٥) أي الظفر.

(٦) والهدهد.

(٧) والحدأة.

(٨) أي لم يخرج منه وإن كثر وسهل تمييزه، هذا إن تولد منه، وإن لا كالنمل في العسل فلا يحل. قال الغزالي إلا إذا وقعت ذبابة أو نملة وتهرّت أجزاؤها فإنه يجوز أكلها معه لأنها لا تنجسه.

الأطعمة

ما يحل من الحيوان وما يحرم

[يحل من الحيوان كل طاهر إلا الآدمي والحمار والبغل، وما

استخبت كدود وذباب، وذبي ناب من السباع كالنمر، وذبي مخلب من الطير كالصقر وما نهي عن قتله كالخطاف والضفدع، وما أمر بقتله كالحية والفأرة ويحل دود الطعام الذي لم ينفرد والسّمك والجراد في الحياة أو الممات].

هذا كتاب الأطعمة وبه نفعاءل خيراً - نسأل الله أن يطعمنا من الطيبات الحسية والمعنوية - وهو كثير الحدوث بخلاف الدرس الماضي - العقيقة - إنما هو للتعبد أكثر .

يريد الشيخ أن يتكلم على ما أحل الله لعباده من الأطعمة ، فربنا - جلّ وعلا - خلق هذه المخلوقات وقسمها إلى ثلاثة أقسام ، حيوان ونبات وجماد - وسخرها كلها لخدمة الإنسان ، فالحيوان هو الذي يمتاز بالروح - والحركة وله إدراك - وهو الذي يأكل ويشرب ، والنبات ما ينبت من الأرض أشجار وغيرها - ويمتاز بالنمو . أما الجماد هو الذي لا حس له ولا ينمو كالجبال والأحجار وغيرها ، والذي وقع التشريع له إنما هو الإنسان والجانّ وقالوا إن المخلوقات - التي على ظهر الأرض وفي البحر - كثيرة بعضهم قال إنها ألف جنس منها ستمائة في البحر وأربعمائة في البر . وجاء الطب الحديث واكتشف حيوانات أخرى ومكروبات دقيقة واكتشف غيرها أمماً أخرى غريبة جداً ، كل ذلك يدلنا على قدرة المولى جلّ وعلا وعلى حكمته وعلى جميل صنّعه البديع العجيب الغريب .

إذن ماذا يحل لنا من هذه الأطعمة؟ نبدأ أولاً ما يحل من الحيوان .

يحل لنا من الحيوان البري كل طاهر غير الأدمي والحمار والبغل ،

وكل ذي ناب ومخلب كالأسد والنمر والفهد، ويحرم من الطيور كل ذي مخلب ومنقار كالصقور وغيرها. واختلف العلماء في حكم بعض الحيوانات مثل الهرة الوحشية والحمار الوحشي والذئب، والثعلب^(١) قال الشافعي بجواز أكل لحمه، والضبع - والضب - من الحيوانات التي يجوز أكلها، وتكلم بعض العلماء على خواص هذه الحيوانات - وألفت فيها كتب كحياة الحيوان - ولا حاجة لذكر بعض خواصها خوفاً من الإطالة والخروج عن صميم الموضوع. والقاعدة في الحيوان قالوا كل ما استطابته العرب وقت الرخاء فهو طيب وما استخبثته فهو خبيث لا يحل، هذا ضابط ما لا نص فيه^(٢) لقوله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ﴾ وقوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ﴾ أما الحيوانات التي ليست في بلاد العرب إن كان هنالك ما يشبهها في بلاد العرب فحكمه حكمها من جهة الحل والتحريم، وإلا ففيه خلاف.

وغذاء الحيوان له تأثير - في لحمه - واختلف العلماء في الجلالة وهي التي تتغذى بالنجاسات وكل ما هو قدر فالشافعي قال بالكراهة وتزول

(١) قال في المذهب - وابن آوى وفيه وجهان أحدهما يحل لأنه لا يتقوى بنابه فهو كالأرنب. والثاني لا يحل لأنه مستخبث ولأنه من جنس الكلاب، فلم يحل أكله - انتهى.

(٢) قال في المذهب - ما استطابته العرب من أهل الريف والقرى وذوي اليسار والغنى دون الأجلاف من أهل البادية والفقراء وأهل الضرورة - وقال - وإن استطابته قوم واستخبثه آخرون رجع إلى ما عليه الأكثر وإن لم يكن للحيوان شبيه فيما يحل ولا فيما يحرم ففيه وجهان، قال أبو إسحاق وأبو علي الطبري يحل لقوله تعالى: قُلْ لَا أَحَدٌ فِي مَآ أَوْحَى إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ وهذا ليس بواحد منها. وقال ابن عباس - رضي الله عنهما - ما سكت عنه فهو عفو. ومن أصحابنا من قال لا يحل أكله لأن الأصل في الحيوان التحريم فإن أشكل بقي على الأصل - انتهى.

الكراهة بحبسها مدة أسبوع، وقال بعضهم ثلاثة أيام ويطعمها الحب - وكل ما هو طاهر - ثم يذبحها ويأكل لحمها. وقال آخرون تختلف مدة الحبس باختلاف الحيوان، وفي حضرموت يحبسون الدجاج عدة أيام ثم يذبحونها.

ويجوز أكل الأطعمة^(١) التي فيها الدود والسوس كدود التمر - كما يقول المثل عندنا (حَوَات) التمر تمر - لكن يجب أن نقيّد ذلك بعدم الضرر وهذا شأن الأطباء فإن قالوا بضرره حرم أكله.

وهل يجوز أكل الجراد بما يحمله داخله من نجاسة؟ فيه خلاف بين العلماء بالجواز وعدمه^(٢).

ومسألة الطيبات من المسائل التي اختلفت فيها أقوال المجتهدين. والإمام مالك من أوسع العلماء فعنده الطيبات كلما يشتهي ابن آدم - غير المحرم بالنص، وأدخل في ذلك الأسود والفيلة وكلّ ذي ناب، أما الإمام أبو حنيفة قال بحرمة بعضها وإباحة بعضها، أما إمامنا الشافعي يقول بحرمة كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطيور وكلما استخبثته العرب [انتهى].

(١) ما بين الأقواس () جاء تقريره في باب الصيد والذبائح - شرط الذابح - وحذفناه منه وأوردناه هنا في محله.

(٢) جاء في مغني ابن قدامة ج ١١ ص ٤١ قوله ويباح أكل الجراد بما فيه وكذا السمك يجوز أن يقلّ من غير أن يشق بطنه. وقال أصحاب الشافعي في السمك لا يجوز لأن رجيعه نجس اهـ.

ما يجل وما يحرم من غير الحيوان

يَجْلُ مِنْ غَيْرِ الْحَيَوَانِ مَا لَيْسَ بِضَارًّا^(١) وَلَا مُسْتَقْدَرٍ وَلَا
نَجَسٍ وَيَحْرُمُ مَا كَانَ مِنْ أَحَدِهِمَا كَزُجَاجٍ وَتُرَابٍ^(٢) وَخُطَاطٍ وَمَنِيٍّ
وَدَمٍ لَيْسَ بِكَبِدٍ أَوْ طِحَالٍ.

(١) أي ضرراً بيننا لا يحتمل عادة لا مطلق الضرر.

(٢) وطن وطفل، قال الرملي: وعمله في غير النساء الحبال فإنه لا يحرم عليهن أكل الطين لأنه بمنزلة التداوي.

ما يجل وما يحرم من غير الحيوان

قوله [يجل من غير الحيوان ما ليس بضار ولا مستقذر ولا نجس -
ويحرم ما كان من أحدهما كزجاج وتراب وخطاط ومنيّ ودم ليس بكبد أو
طحال].

فكل ما يجل بالكليات الخمس المحترمة - وكل نجس - يحرم
تناوله حتى الشاهي القاطع^(١) والإدمان منه ومن القهوة البُنِّيَّة، فالقهوة إذا زاد
عليها البن تضر، ذكر الشيخ ابن خلكان أن بعض الصوفية باتوا يشربون
القهوة فلم يشعروا بأنفسهم إلا وهم كالمصروعين وبعضهم نزع ثيابه
وتعرّى من غير أن يشعر.

وقد تحرم بعض الأطعمة والمشروبات على بعض دون الآخرين
لعارض مثل من ابتلاهم الله بمرض الحساسية ومرض البول السكري فإذا

(١) أي المركز.

عرف شخص أن طعاماً يضره ويصاب بمرض فاحش إذا أكله - أو تناول شراباً ما - حرم عليه .

حكم تناول الممزوج بنجاسة

وهل يجوز تناول دواء ممزوج بنجاسة؟ قالوا إذا كان هنالك دواء طاهر يقوم مقامه حرم تناوله وإن عدم البديل فلا بأس .

وهل يحرم ما يضر كثيره ولا يضر قليله إذا تناول منه القليل؟ قالوا - لا يحرم إلا تناول ما يضره - بل قالوا إن المضررة اليسيرة لا تؤدي إلى التحريم ، إنما الحرمة في الضرر الكثير ، وبعض النساء في حالة الحمل يتلن بالوحام يأكلن الطفل وهو بقايا السيل ، فالرمل يقول بجواز أكله ، لكن كما قلنا مرجعه إلى الضرر الكثير وعدمه .

حكم السجائر

اختلف العلماء في حكم السجائر (التبناك) ، منهم من أباحه ومنهم الرمليون وجعلوه من ضمن النفقة على الزوج للزوجة إذا كانت تشربه كالقهوة والشاهي ، والتحقيق أنه مضر واكتشف الطب أنه يسبب أضراراً كثيرة ، بل إن ضرره من ثلاثة وجوه مضر من ناحية اقتصادية ، ومضر من ناحية صحية ، ومضر من ناحية دينية .

لكن عمت البلوى والكثير يدمنون في شربه والإدمان منه يصيب صاحبه بأمراض كثيرة جداً فليحذر الإنسان منه ، ومن ابتلي به عليه أن يسارع في تركه ومن تحقق مضرته وجب عليه تركه . أما القات فإن به مادة

مخدرة^(١) وفي نفس الوقت فإنه مله. وقال بعض العلماء بجوازه والحقيقة أنه مضر.

أما الأفيون - الحشيش - فحرمة أشد، وهو مخدر للعقل فترى شاربَه يعتقد أنه مَلِك وأن الدنيا بمن فيها وما فيها ملكه. وقد شاهدنا الصينيين في سنغافورة ترى الواحد منهم - عندما يشربه - يجلس على كرسي ويحرك رجله وتجدّه كأنما أغشي عليه إلى أن ينتهي مفعوله فيعود إلى حالته الطبيعية.

أما الخمر فإنها أم الخبائث وتحدث لشاربها عردة وتخيلات كما قال الشاعر العلامة ابن شهاب:

رقية الحزن يرى شاربها نفسه مثل مليك مقتدر
ربما أنكرها ذو شرعة ما درى قصة موسى والخضر
فالخمر أم الخبائث وكل مسكر حرام. وحول نجاسة الخمر المائع هنالك خلاف بين العلماء^(٢) وقال بطهارتها ابن حزم وداود الظاهري وبعض التابعين. وللسيد مطهرّ الغرباني رسالة في الأعطار الأفرنجية، وقال بطهارتها، واستدل بأدلة من جملتها يقول إنها مذابة في جُزَيَّاتِه وأصبح حكمها حكم دخان النجاسة وبخارها وهو في بعض المذاهب طاهر.

(١) قال الدكتور محمد البار أنه مفتر وليس بمخدر.

(٢) تقدم الكلام عن حكم نجاسة الخمر في باب النجاسات فانظره. وزيادة نقطف ما ساقه الدكتور محمد البار في كتابه الخمر بين الطب والفقه فقال: [وأغلب أقوال الفقهاء على أنها نجسة العين، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَاللَّيْسُ وَالْأَصَابُ وَالَّذِينَ يُشْرَبُونَ مِنْ حَلٍّ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾ وقالوا إن تسميتها رجساً يدل صراحة على كونها نجسة. وقال الأمير الصنعاني في كتابه سبل السلام شرح بلوغ المرام: والحق أن الأصل في الأعيان الطهارة، وأن التحريم لا يلزم النجاسة. فإن الحشيشة محرمة وهي طاهرة، وأما النجاسة فيلزمها التحريم فكل نجس محرّم ولا عكس ١. هـ ص ٥٠.

وهذا يحمل الناس اليوم، وتحملهم القاعدة في مذهب الشافعي - إذا ضاق الأمر اتسع - انظر إلى حكم الأماكن المتحقق نجاستها وبها تراب نجس يمسسه الماشي برجله المبتلة وقد يدخل شيء من هذا التراب في قدمه قالوا يعفى عند الضرورة، وإنما يستحب للمسلم استعمال الطيب الخالي من الكحول - إن استطاع - للخروج من الخلاف والاحتياط أولى، فإن تعسر عليه الاحتراز فإن المشقة تجلب التيسير لأن الناس عمتهم البلوى فترى في احتفالات الزواج أو الضيافات يقوم الواحد من أصحاب المناسبة ويرش الحاضرين بهذه العطور المحتوية على نسبة من الكحول، وقد يصلك منه رش من حيث لا تشعر فالأقوال المتقدمة تحملهم.

وجاز تقليد لغير الأربعة في حق نفسه وفي هذا سعة

أكل المضطر من الميتة

يحرم الأكل من الميتة، لكن للمضطر الأكل منها وما يحرم أكله حال الاختيار، قال بعض العلماء يباح له أكل ما يسد الرمق لقوله تعالى: ﴿غَيْرَ بَإٍ وَلَا عَادٍ﴾ لكن هذا التقييد لما نوقش فقهياً قالوا يصعب تحديد مقدار سد الرمق، والتحقيق أنهم قالوا يأكل إلى أن يشبع^(١) أما الشبع المفرط فيحرم - لأنه يكره الشبع المفرط من الحلال وحال الاختيار، فمن الميتة أشد حرمة - قال رسول الله ﷺ «ما ملأ آدمي وعاء شراً من

(١) قالوا لأنه إذا اقتصر على سد الرمق عادت الضرورة إليه عن قرب ولا يتمكن من البعد عن الميتة مخافة الضرورة المستقبلية. وهل يجب الأكل من الميتة على المضطر فيه خلاف؟ وأحد الوجهين لأصحاب الشافعي الوجوب لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ لأنه قادر على إحياء نفسه بما أحله الله له فلزمه. والوجه الآخر أن الإباحة رخصة فلا تجب عليه كسائر الرخص، اهـ مغني ابن قدامة جـ ١١ ص ٧٤.

بطنه بحسب ابن آدم أكالات يقمن صلبه فإن كان لا محالة فثلث لطعامه وثلث لشرابه وثلث لنفسه».

قالوا إن بدوياً لما أخبروه بهذا الحديث وهو يلتهم الطعام قال الماء يخش والنفس على الله وملاً بطنه.

ويحرم على المضطر الأكل من الميتة فيما لو سأل لوجد من يطعمه لأنها أحلت له المسألة.

ولو وجد المضطر طعاماً لغيره وصاحبه ليس مضطراً له ومنع بذله له أو بيعه بثمن المثل أخذه قهراً، والعجيب أن هنالك عبارة في المنهاج تقول «يجوز أن يأكل بعضاً من جسمه» وهذا لا يحدث لكن لو فرضنا حدوثه يلزم المقارنة بين مضرة القطع ومضرة الجوع أما القطع من جسمه لغيره فيحرم^(١).

التبرع بأعضاء الجسم

وحول التبرع بعضو شخص من جسمه لغيره كالعين والكلية فقد بحث هذا الموضوع العلماء المتأخرون من علماء مصر وغيرهم واختلفوا منهم من أباحها وجعلوها من قبيل الإيثار لأنها لا تضر بحياته، ومنهم من لم يبيح ذلك. وسئل الشيخ محمد متولي الشعراوي هل يجوز التبرع بأعضاء جسم الإنسان؟ أجاب^(٢) [أنت تعطي عضواً لشخص، وفي نفس الوقت تفقده من شخص آخر وساعة تفقده لا تتأكد أن هذا الشخص

(١) عبارة المنهاج تقول: «والأصح تحريم قطع بعضه لا أكله» قلت الأصح جوازه وشرطه فقد الميتة ونحوها وأن يكون الخوف في قطعه أقل ويحرم قطعه لغيره ومن المعصوم والله أعلم.

(٢) من فتاوي الشعراوي ج ٧.

الذي أعطيته أيقبله جسمه أو يرفضه؟ وبذلك فقدته يقيناً ولم تضمن أن الجسم الآخر يقبله ولذلك أرى أن هذه رحمة حمقاء، فهكذا صنع الخالق الشذوذ في خلقه والعطب في الأعضاء والآلام في الجسم الواحد كلها منبهات إلى وجود قوة أعلى ولذلك لا تجدد الإنسان أقرب إلى الله إلا إذا كان يعاني من شيء مثل هذا] انتهى^(١).

الإيثار على النفس

قالوا ينبغي للمسلم إذا وصل به الحال إلى حالة الضرورة ولا يملك من الطعام إلا ما يسد به رمقه وبجواره مسلم آخر في حالة الضرورة يسن له أن يؤثره به على نفسه لا سيما إذا كان أفضل منه أو ممن يعم نفعه أو من نفعه كثير كملك عادل أو عالم ينفع الناس بعلمه فيؤثره على نفسه، ويصير عمله هذا افتداء أو تضحية لأمثاله ممن قال فيهم الشاعر:

ولم أر أمثال الرجال تفاوتاً لدى الفضل حتى عدّ ألف بواحد
وقال ابن دريد صاحب المقصورة:

والناس ألف منهموا كواحد وواحد كالألف إن أمر عني
وقضية أصحاب رسول الله ﷺ في وقعة اليرموك مشهورة، قال تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾.

(١) كذلك اختلفوا في حكم أخذ عضو من الميت بعد موته مباشرة كالعين والكلوة وزرعه لآخر حي. فقال فريق من العلماء المتأخرين بجوازه أيضاً، ولعل دليلهم أن الشافعية وبعض الحنفية أباحوا للمضطر إن وجد معصوماً ميتاً الأكل منه لأن حرمة الحي أعظم. والفريق الآخر قال بعدم الجواز واحتجوا بقول النبي ﷺ: «كسر عظم الميت ككسر عظم الحي». لكن رد الفريق الأول عليهم أن الحديث للتشبيه في أصل الحرمة لا في مقدارها بدليل اختلافهم في الضمان والقصاص. انتهى مغني ابن قدامة ج ١١ ص ٧٩، ٨٠.

حرمة أكل ذبائح غير أهل الكتاب

ويحرم أكل ذبائح الدول الشيوعية - وكذا ذبيحة المرتد والوثني والمجوسي والملحد - فالمعلبات التي تحتوي على اللحوم والتي تأتي من الدول الشيوعية لا يحل تناولها ويحرم أكل ما ذبح لغير الله .
والحكمة في تحريم الميتة أو التي ذبحت بطريقة غير شرعية أن أكل لحمها يسبب مفساد لجسم الإنسان^(١) ويحرم كل مائع وقعت فيه نجاسة ، فإذا وقعت فأرة في السمن إن كان جامداً ألقيت وما حولها .
وأما إذا كان مائعاً نجس ولم يحل أكله ولا بيعه وإن كثر كقتلين لأن النبي ﷺ سئل عن فأرة وقعت في سمن قال : «إن كان جامداً فخذوها وما حولها فألقوه وإن كان مائعاً فلا تقربوه» .

الإسراف في الأكل

بقيت عندنا نقطة يذكرها الفقهاء خصوصاً الذين جمعوا بين الفقه والتصوف يقولون ينبغي للمسلم الاحتماء من التخمّة والزيادة في الأكل على قدر الحاجة، وفي الملبس أيضاً، والترف الدائم مذموم وجاء في حديث رسول الله ﷺ : «نحن قوم لا نأكل حتى نجوع وإذا أكلنا لا

(١) قال سيد قطب في ظلال القرآن : وقد أثبت الطب تجمع الميكروبات والمواد الضارة في الميتة وفي الدم : وقال أيضاً : أما ما أهل لغير الله فهو محرّم لا لعلّة فيه ولكن التوجه به لغير الله محرم لعلّة روحية تنافي سلامة القلب، وطهارة الروح وخلوص الضمير ووحدة التوجه فهو ملحق بالنجاسات المادية والقذارة الحقيقية، انتهى .

المسابقة

المُسَابَقَةُ مأخوذة من السَّبَقِ^(١) وهو التَّقَدُّمُ.

(١) يسكون الباء أما بفتحها، فهو المال الموضوع بين أهل السباق.

نشيع» ومن أراد التوسعة على العيال وإكرام الضيف فلا بأس في حد الوسط لا تفريط ولا إفراط قال الله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ وقال تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾.

الإضراب عن الطعام والدواء

ويحرم الإضراب عن الطعام لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِكُمْ إِلَى الْهَلَكَةِ﴾. أما الإضراب عن تناول الدواء فالمعتمد أنه يجوز لأن الشفاء ليس في الدواء وإنما هو سبب - وقد يحصل الشفاء من غير دواء بينما لا تستمر الحياة بغير غذاء.

قالوا إن معاوية استعرض الذين قبله فقال أما أبو بكر فلم ترده الدنيا ولم يردها وأما عمر فأرادته الدنيا ولم يردها وأما عثمان فأصاب منها وأصابته منه، وأما نحن فتمرغنا فيها، لكنه لم يذكر الإمام علياً - رضي الله عنه وكرم وجهه - لفلا تقوم عليه الحجة لأنه أزهدهم في الدنيا.

المسابقة

قوله [المسابقة مأخوذة من السبق وهو التقدم]. المسابقة تعتبر من

اللوازم ومما يعول عليها في الجهاد، والإسلام دين العزة ودين الكرامة ولا بد للعزة والكرامة من جيش يدافع عنهما، فالدولة الإسلامية ما قامت منذ زمن رسول الله ﷺ وإلى اليوم إلا بجيش يحميها والجيش يحتاج إلى عدة ومعدات ويحتاج إلى رجال، وربنا قال في كتابه العزيز ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾. والخيل قالوا لا يستغنى عنها اليوم فبعض المواقع قد لا يمكن الوصول إليها إلا بواسطة الخيول ولهذا جاء النص القرآني عليها^(١) والغريب أن كثيراً من الناس عندما يصلون إلى هذا الباب يمرون عليه معتقدين أنه ليس ذا أهمية، وهذا خطأ، فهو من وسائل التدريب على الجهاد، فإذا أردنا الدفاع عن الإسلام وحماية الدعوة الإسلامية فلا بد من جيش يحميها، والجيش كما قلنا لا بد له من وسائل ومن عدة ومن أهم العدة التدريب على الرمي وإعداد الخيل وما شابهها. قال رسول الله ﷺ: «ألا إن القوة الرمي ألا إن القوة الرمي». قالوا إن هذا الحديث من معجزاته ﷺ فالقوة في هذا العصر بالرمي، الرمي بالقنابل والرمي بالصواريخ والرمي بالبندقية^(٢).

(١) وفي صحيح البخاري قال رسول الله ﷺ: «الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة، الأجر والمغنم».

(٢) نص الحديث الذي أشار إليه أستاذنا هو: روى الإمام أحمد وأهل السنن عن عقبة بن عامر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو على المنبر: «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة» ألا إن القوة الرمي ألا إن القوة الرمي، اهـ. وروى الإمام أحمد وأهل السنن عنه قال: قال رسول الله ﷺ «ارموا واركبوا وأن ترموا خير من أن تركبوا». قال ابن كثير في التفسير وقد ذهب أكثر العلماء إلى أن الرمي أفضل من ركوب الخيل.

حكم المسابقة

حُكْمُ الْمُسَابَقَةِ: النَّدْبُ لِلرَّجَالِ الْمُسْلِمِينَ^(١) بِقَصْدِ الْجِهَادِ،
وَالِإِبَاحَةِ بِغَيْرِ قَصْدِهِ^(٢)، وَالْوَجُوبُ إِنْ تَعَيَّنَتْ طَرِيقاً لِقِتَالِ
الْكَفَّارِ، وَالْكَرَاهَةُ إِذَا كَانَتْ سَبَباً فِي قِتَالِ قَرِيبٍ كَافِرٍ لَمْ يَسُبَّ اللَّهُ
وَرَسُولُهُ، وَالْحَرَمَةُ إِنْ قَصَدَ بِهَا مُحَرَّمًا كَقَطْعِ الطَّرِيقِ وَهِيَ لَازِمَةٌ
فِي حَقِّ مُلْتَزِمِ الْعَوْضِ^(٣).

(١) ولو بالعوض.

(٢) بأن قصد غيره من المباحات أو لم يقصد شيئاً.

(٣) ولو غير المتسابقين كالإجارة.

حكم المسابقة

قوله [حكم المسابقة: النَّدْبُ لِلرَّجَالِ الْمُسْلِمِينَ بِقَصْدِ الْجِهَادِ،
وَالِإِبَاحَةِ بِغَيْرِ قَصْدِهِ، وَالْوَجُوبُ إِنْ تَعَيَّنَتْ طَرِيقاً لِقِتَالِ الْكَفَّارِ،
وَالْكَرَاهَةُ إِذَا كَانَتْ سَبَباً فِي قِتَالِ قَرِيبٍ كَافِرٍ لَمْ يَسُبَّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَالْحَرَمَةُ
إِنْ قَصَدَ بِهَا مُحَرَّمًا كَقَطْعِ الطَّرِيقِ، وَهِيَ لَازِمَةٌ فِي حَقِّ مُلْتَزِمِ الْعَوْضِ].
الإسلام يأمر بالاستعداد وإعداد القوة، والسباق من الإعداد
وتعزيره الأحكام الخمسة - كما ذكر المصنف - مندوبة كالتدريبات
العسكرية والتمارين اليومية للجنود وكالمناورات التي هي جزء من
التدريب العسكري المعروف اليوم وتعطي الجنود فكرة عملية على الدفاع
والهجوم، وقد تكون مباحة إذا كانت لمجرد الرياضة وقد تكون واجبة إذا

المسابق عليه

المُسَابَقَةُ تَكُونُ عَلَى الدَّوَابِّ وَتُسَمَّى بِالرَّهَانِ وَلَا تَجُوزُ إِلَّا

تعينت طريقاً للجهاد أو للدفاع عن الوطن الإسلامي، ومكروهة ومثّل الفقهاء بصورة للكراهة إذا كانت سبباً في قتال كافر قريب لا يسب الله ورسوله، ومحرمّة كالذي يتدرب بها على السرقة أو قطع طريق.

ولا تسن المسابقة للنساء إذا كانت بعوض، وأحفظ من بعض شروح المنهاج أن هنالك من العلماء من قال إنها تسن للنساء كالزركشي، ويستدل بأن رسول الله ﷺ سابق سيدتنا عائشة رضي الله عنها ولأن القتال قد يجب على المرأة فيما إذا هاجمنا العدو في بلادنا أو دعت الظروف لمساعدتهم لتمرّض وتضميد الجرحى أو لسقي المجاهدين ولا وُجد من يقوم مقامهن، وجب عليهن ذلك مع السر والعفاف، وذكرت كتب التاريخ كثيراً من النساء وصفن بالشجاعة وقاتلن وفُقن كثيراً من الرجال، منهن سيدتنا صفية عمة رسول الله ﷺ وقد قتلت يهودياً، ومنهن نُسَيبة السلمية كانت شجاعة وقاتلت.

قالوا إن عمر بن أبي ربيعة وجد امرأة مقتولة فقال:

إِنْ مِنْ أَنْكَرِ الْمَنَاكَرِ عِنْدِي قَتَلَ بِيضَاءَ حَرَّةٍ عُطْبُولٌ^(١)
كُتِبَ الْقَتْلُ وَالْقِتَالُ عَلَيْنَا وَعَلَى الْغَانِيَاتِ جَرٌّ الذُّيُولُ

المسابق عليه

قوله [المسابقة تكون على الدواب وتسمى بالرهان ولا تجوز إلا على

(١) العُطْبُولُ والعِطْبُولُ: المرأة الفتية الجميلة الطويلة العنق.

على خَمْسَةِ أَنْوَاعٍ^(١): الْخَيْلُ وَالْإِبِلُ وَالْبِغَالُ وَالْحَمِيرُ وَالْفِيلَةُ.
وَتَكُونُ عَلَى السَّهَامِ وَنَحْوِهَا^(٢) وَتُسَمَّى بِالنِّضَالِ^(٣).

-
- (١) اثنان من ذوات الخفّ، وهو لحم لا عظم: الإبل والفيلة؛ وثلاث من ذوات الحافر، وهو ما كان مدرّراً: الخيل والبغال والحمير، وأما ذوات الظلف وهو ما كان مشقوقاً كالبقرة فلا تجوز المسابقة عليها وسبقُ ذي الخف بالكتد، وهو مجمع الكتفين بين العنق والظهر، وسبقُ ذي الحافر بالعنق.
- (٢) كبنْدُق الرصاص والطين لأن له نكاية في الحرب أشد من السهام.
- (٣) فالسبق يعم الرهان والنضال.
-

خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: الْخَيْلُ وَالْإِبِلُ وَالْبِغَالُ وَالْحَمِيرُ وَالْفِيلَةُ. وَتَكُونُ عَلَى السَّهَامِ وَنَحْوِهَا وَتُسَمَّى بِالنِّضَالِ[.

السباق قيده السابقون بما كان عليه في عهدهم وحصروه في خمسة من الحيوانات وهي الخيل والإبل والبغال والحمير والفيلة. أما ذوات الظلف المشقوق كالبقرة والغنم فلا يكون السباق بها، لأنها ليست ذات استعداد للجري، لكن هل يقاس عليها اليوم الدبابات والسيارات حيث حلت اليوم محل تلك الحيوانات؟ قالوا من ناحية فقهية يقاس عليها غيرها اليوم^(١)، والحكم يدور مع العلة فكل ما نحتاج إليه في الحرب يجوز السباق فيه إلا الذي فيه ضرر أو إيذاء.

(١) ذكر أبو الفرج ابن قدامة في كتابه الشرح الكبير قوله: تجوز المسابقة على الدواب والخيل والأقدام والسفن والمزاريق وسائر الحيوانات، انتهى. الشاهد السفن والمزاريق لعله يقاس عليها الدبابات والسيارات.

شروط المسابقة

شُرُوطُ الْمَسَابِقَةِ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ : أَنْ تَكُونَ الْمَسَافَةُ مَعْلُومَةً ^(١) ، وَصِفَةُ الْمَسَابِقَةِ مَعْلُومَةً ^(٢) ، وَأَنْ يَكُونَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ عُدَّةٌ قِتَالٍ ^(٣) وَتَعْيِينَ الْمَرْكُوبِينَ عَيْنًا فِي الْمُعَيَّنِّ فِي الْعَقْدِ ، وَصِفَةُ فِي الْمَوْصُوفِ فِي الذِّمَّةِ . وَإِمَّا كَانَ سَبَقٌ كُلُّ مِنْهُمَا لِلْآخَرِ ، وَإِمَّا كَانَ قَطَعَ كُلُّ مِنْهُمَا الْمَسَافَةَ بِلَا

(١) إما بالمشاهدة وإما بالأذرع وفيه لا بد من علم المبدأ والغاية، وهذا كله إذا لم يغلب عرف وإلا فلا يشترط شيء من ذلك بل يحمل المطلق عليه، ولو تناضلا على أن العوض لأبعدهما رمياً صح العقد، بخلاف ما لو تسابقا على أن العوض لمن يسبق من غير ذكر مسافة فلا يصح.

(٢) فيبيننا في الرمي مثلاً الترتيب والباديء بالرمي.

(٣) وهو ما تقدم لأن المقصود التأهب له.

شروط المسابقة

قوله [شروط المسابقة ثلاثة عشر: أن تكون المسافة معلومة، وصفة المسابقة معلومة، وأن يكون المعقود عليه عدة قتال وتعيين المركوبين] إلى آخره.

من شروط المسابقة أن تكون المسافة معلومة ومعقولة تستطيع البهيمة قطعها بدون ضرر، فإن بعدت المسافة أكثر من اللازم صار هذا السباق فيه تعذيب للبهيمة فيحرم، وأن تكون البهائم التي يتسابقون عليها متكافئة من جهة النوع والقوة وغير ذلك فلو عثر أحد الفرسين أو

انْقِطَاعٌ وَلَا تَعَبٌ^(١)، وَتَعْيُ الرَّاكِبِينَ عَيْنًا فَقَطْ^(٢)، وَأَنْ يَرْكَبَا
الْمَرْكُوبَيْنِ^(٣)، وَالْعِلْمُ بِالْمَالِ الْمَشْرُوطِ جِنْسًا وَقَدْرًا وَصِفَةً^(٤).
وَاجْتِنَابُ شَرْطٍ مُفْسِدٍ^(٥)، وَأَنْ يُدْخِلَا إِذَا كَانَ الْعَوْضُ

-
- (١) فلو كان أحدهما ضعيفاً يُقَطَّعُ بتخلفه أو جيد السير يُقَطَّعُ بتقدمه، أو كان سبقه ممكناً على ندور أو لا يمكنه قطع المسافة إلا على ندور لم يجوز.
- (٢) محله إذا كان العوض من غيرهما وإلا فيتعينان بالعقد.
- (٣) فلو شرطاً إرسالهما ليجريا بأنفسهما لم يصح.
- (٤) عيناً كان أو ديناً حالاً أو مؤجلاً فلا يصح عقد بمال مجهول كثوب غير موصوف.
- (٥) فلو قال إن سبقتني فلك هذا الدينار بشرط أن تطعمه أصحابك فسد العقد لأنه تملك بشرط يمنع كمال التصرف.
-

ساخت قوائمه في الأرض وتقدم الآخر، لم يكن سابقاً وكذا لو وقف
بعدهما جرى لمرض ونحوه، فإن وقف بلا علة فهو مسبوق.
حرب داحس والغبراء

هل تسمعون بحرب داحس والغبراء؟ سببها قالوا: قام بين عبس
وغطفان سباق بين فرسين أحدهما يسمى داحس والآخر الغبراء، وكان
أحد الفرسين مشهوراً بالقوة وسرعة الجري فنصب فريق الفرسان الآخر
الأقل قدرة كميناً للفرسان القوي فوقف في وجهه فسبقه الآخر فقامت بين
القبيلتين حرب دامت سنين عديدة.

ويذكرون أن السيد أحمد بن عبد القادر العيدروس يحسن ركوب
الخيال، وعادة آل العيدروس يخرجون في يوم (العواد) عندهم إلى محل واسع
يركبون الخيل ويعملون ما يسمونه - (مُوكِب) - فركب السيد أحمد حصانه
فجمع به - معنى جمع عض على اللجام ولا استطاع إيقافه - وكان والده

منهما محللاً^(١) كُفُوًا لَهُمَا، ودابته كُفُوًا لِدَابَّتَيْهِمَا يَأْخُذُ مَا أَخْرَجَاهُ
إِذَا سَبَقَهُمَا، وَلَا يَغْرُمُ شَيْئاً إِذَا سَبَقَاهُ^(٢)، وَأَنْ يُبَيِّنَ الْبَادِيءَ
بِالرَّمْيِ مِنْهُمَا، وَأَنْ يُبَيِّنَ قَدْرَ الْغَرَضِ^(٣)، وَارْتِفَاعَهُ مِنَ
الْأَرْضِ^(٤) إِنْ ذُكِرَ^(٥) وَلَمْ يَغْلِبْ عُزْفُ^(٦).

(١) سمي محللاً لأنه أحلّ العوضين اللذين أخرجهما المتسابقان.

(٢) أي لا بد من شرط ذلك في صلب العقد.

(٣) بفتح الغين المعجمة: ما يرمى إليه من نحو خشب أو جلد أو قرطاس: أي طولاً وعرضاً وسمكاً.

(٤) كأن يكون بينه وبين الأرض ذراع مثلاً ويكون معلقاً على شيء.

(٥) فإن لم يذكر كقولهما: تناضلنا على أن العوض للأبعد رمياً لم يحتج لبيان غرض ولا بيان ارتفاعه.

(٦) فإن غلب حلّ المطلق عليه.

الإمام عبد القادر بن سالم قاعداً في محل مرتفع يظهر على الحاضرين كلهم، فشاهد حصان ابنه لما جمع، وعرف أنه لو تُرك لدخل بين المتفرجين وسيقتل عدداً منهم، فأسرع واعترض الخيل وأوقفه في محله ولما أخبر الإمام محمد المحضار بالقضية قال ما أمسكه عبد القادر بن سالم بقوته وإنما أعطاه الله قوة من قوة أبيه علي بن أبي طالب.

فالسباق له شروط دقيقة وجميلة بحيث أن العمل يكون منظماً فيه كله، من حيث تعيين المسافة أولها وآخرها، والمبدأ والغاية، والكفاءة بين المتسابقين. ومن شروط المسابقة أن يُعيّن المتسابقان عيناً لا وصفاً، لا بد من معرفة شخصياتهم وأسمائهم قلّ عددهم أو كثر، هذا إذا كان العوض

من غيرهم، أما إذا كان العوض منهم لا يجب التعيين.
ويجب معرفة العوض جنساً وقدرأً وصفة، ومن شروطه أن لا يتخلله شرط مفسد كأن يُشترط على الفائز أن يتفق العوض على أصحابه أو على مشروع خيري، مثل هذا الشرط مفسد للعقد. ولو شُرط على الفائز عمل ضيافة بالعوض لأصحابه بطل العقد على الصحيح، وقال أبو إسحاق يصح العقد والإطعام وَعَدُّ إن شاء وَفَى به وإن شاء لم يف. هذا قول أصحابنا الشافعية يقولون لا يجب الوفاء بالوعد. إذا نوى أنه سيفي بالوعد لكن جاءه أمر مهم قالوا هذا ما عليه شيء، أما إذا وعد ونيته خلف الوعد فهذا لا يجوز لكن قد يتضرر الموعد، قد يترك عمله فينتظر من وعده فيفاجأ بعدم الوفاء وهذا لا يليق بالمسلم أما مذهب الإمام مالك يجب الوفاء بالوعد وكذا الأحناف أظنهم يقولون بالوجوب، والله يقول في كتابه العزيز: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَتْ مَسْئُولًا﴾. ورسول الله ﷺ يقول: «علامة المنافق ثلاث إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف وإذا أؤتمن خان».

ومن الشروط التلفظ بالقبول فوراً ولو عرض عارض لأحد المتسابقين بطل السباق.

تفاوت العوض

ولا بأس بتفاوت العوض بين المتسابقين، مثل أن يجعل للفائز الأول ألفاً والثاني تسعمائة، والثالث ثمانمائة، ولو اشترطوا الجائزة الكبرى للفائز الأول جاز بعد معرفتها.

تشجيع المتسابقين

ويستحب من رئيس الدولة أن يشجع الفريقين ورسول الله ﷺ لما رأى قوماً من بني أسلم يتنضالون قال لهم: «انضلوا بني إسماعيل فإن أباكم كان رامياً» فشجعهم رسول الله ﷺ على الرمي وهكذا كان أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم، وقد ذكرت لكم أن الإمام طاهر بن حسين بن طاهر - في الزمن الأخير - قام بنهضة وكان من تشجيعه لتلاميذه أنه يجعل القارئ الأول في درس الروحة من يسرع ويستطيع حشو البندقية ذات الفتيلة ويضرب بها الهدف، وهكذا كان السابقون يتدربون ويتسابقون، قال الشاعر:

وأعز ما حمل الفتى في كفه البندقية والكتاب المثنى^(١)
وكل شيء يعود إلى التربية إذا تربي الفتى على الشجاعة والنشاط
والإقدام نشأت فيه روح عالية، وإن تربي على الترف والخمول نشأ عليه،
يموت المرء على ما عاش عليه.

مسابقة النساء

ولا تسن المسابقة للنساء إذا كانت بعوض وقال البعض تسن كما تقدم.

المسابقات الأدبية

أما المسابقات الأدبية فإنها لا تدخل هذا الباب لكنها مباحة ويستحب تشجيعها ويكون الحكم عليها من جهة الحرمة والكراهة مبنياً

(١) البيت من قصيدة لأستاذنا في ديوانه.

صورة عقد المسابقة

صورةُ عَقْدِ الْمُسَابَقَةِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو : تَسَابَقْتُ مَعَكَ ،
فَإِنْ سَبَقْتَنِي فَلَكَ عَلَيَّ دِينَارٌ ، وَإِنْ سَبَقْتُكَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْكَ ،

على القصد منها، فإذا قصد بها نشر لغة القرآن صارت مندوبة .

المناضلة

والمناضلة يدخلها السباق وتكون بالرمي بالسهم، ومثلها اليوم البنادق والمدافع والصواريخ، والفقهاء نصوا على المنجنيق وهو آلة ترمي بالحجر على الجدران وتكسرها، فجاءت اليوم المدافع القوية والصواريخ الهائلة .

والمناضلة تكون بعدد الإصابات وهذا هو المعتمد فيتقابل فريقان متكافآن وعلى كل فريق رئيس، فيقول منظم المسابقة من أصاب خمسة أهداف فالعوض له، فإن أصاب فريق خمسة أهداف وأصاب الآخر أربعة أهداف فالعوض لمن أصاب الخمسة، وهنالك قول إنها تكون بالرؤوس .
ويشترط في المناضلة معرفة شكل الرمي، إما خزقاً أو مرقاً، أي يمرق الهدف - يعني يجتازه أي يثقبه . والإسلام يحرص أن تجري الأمور بصفة منظمة، ولكن نستغفر الله الدين مضيع عند كثير من أهله، نسأل الله أن يعيد للإسلام مجده وعزه .

كيف يكون السباق

كيفية السباق أن يتفق شخصان متكافآن على المسابقة بأجر من

فيقول عمرو: قَبِلْتُ، أو يقول: تناضَلْتُ مَعَكَ على أن يَرْمِي كُلَّ واحدٍ مِنَّا عِشْرِينَ، فإن أَصَبْتُ في خَمْسَةٍ منها فَلَكَ عليّ دِينَارٌ، وإن أَصَبْتُ في خَمْسَةٍ منها فَلَا شَيْءَ عَلَيْكَ، فيقول عمرو قَبِلْتُ، أو يقول لَهُ: تَسَابَقْنَا بِشَرِطٍ أَنْ يَدْخُلَ بَيْنَنَا بَكْرٌ مُحَلَّلًا، فَإِنْ سَبَقْتَنَا فَلَكَ عليّ دِينَارٌ، وَإِنْ سَبَقْتُمَا فلي عَلَيْكَ دِينَارٌ وَإِنْ سَبَقْنَا بَكْرٌ فَلَهُ عليّ كُلُّ واحدٍ مِنَّا دِينَارٌ، وَإِنْ سَبَقَ مَعَ أَحَدِنَا قَاسِمُهُ، وَإِنْ سَبَقْنَاهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، فيقول عمرو: قَبِلْتُ، أو يقول لَهُ تَنَاضَلْنَا بِشَرِطٍ أَنْ يَدْخُلَ بَيْنَنَا بَكْرٌ مُحَلَّلًا على أن يَرْمِي كُلَّ واحدٍ مِنَّا عِشْرِينَ، فإذا أَصَبْتُ في خَمْسَةٍ منها فَلَكَ عليّ دِينَارٌ، وَإِنْ أَصَبْتُ في خَمْسَةٍ منها فلي عَلَيْكَ دِينَارٌ، وَإِنْ أَصَابَ بَكْرٌ في خَمْسَةٍ منها فَلَهُ عليّ كُلُّ واحدٍ مِنَّا دِينَارٌ، وَإِنْ لَمْ يُصَبْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، فيقول عمرو: قَبِلْتُ.

أحدهما، يقول أحدهما إن سبقتني فلك كذا وإن سبقتك لا شيء عليك فيقول الثاني قبلت، والقبول الفوري شرط من شروط المسابقة.

أما إذا كان العوض من المتسابقين فلا بد أن يدخل متسابقاً ثالثاً معهما، وهذا يسمونه محللاً، وهذا المحلل لا ينطبق عليه قوله ﷺ: «لعن الله المحلل» لأن هذا الحديث يقصد محلل الطلاق، أما هذا المحلل للمال فقط، وداخل في الفائدة خارج من الخسارة. فإن سبقهما فإن العوض له وإن سبق أحد المتعاقدين فالعوض له وليس للمحلل شيء وإن

سبق المحلل أحد المتعاقدين أخذ المحلل عوض المتأخر واحتفظ السابق من المتعاقدين بعوضه وإن سبق المتعاقدان المحلل احتفظ كل طرف بعوضه ولا شيء على المحلل ، ويشترط في المحلل أن يكون مثلهما ومساويهما في كل شيء فإن كان أقل منهما لم يجز .

[^(١) وإن كانت المسابقة بين حزين كان حكمهما في المحلل حكم الرجلين . لأن القصد من دخول المحلل الخروج من القمار وذلك يحصل بالمحلل الواحد مع قلة العدد وكثرته] .

المصارعة

اختلفت أقوال العلماء في جواز المصارعة ، والأصح عدم جوازها . تقول عبارة المنهاج [وتصح المسابقة على خيل وكذا فيل وبغل وحمار في الأظهر، لا طير وصراع في الأصح] انتهى . والقول الآخر وهو في مقابل الأصح بجوازها لأنها مما يحتاج لها في المارك^(٢) .

(١) عبارة منقولة من المذهب .

(٢) هذه خلاصة عن المصارعة والملاكمة مما ذكره الدكتور أحمد الشرباصي في كتابه - يسألونك في الدين والحياة - المجلد الأول . بعد أن أورد سؤالاً عن حكم الإسلام فيهما قال : إذا كانت المصارعة أو الملاكمة نوعاً من الهجوم الفوضوي والاعتداء الهمجي فهي حرام لأن من قواعد الإسلام الضرر يزال وإن درء المفسد مقدم على جلب المصالح .

أما إذا كانت لوناً من التمرين الرياضي ومن طرق الدفاع عن النفس . وخضعت للأيدي الفتية الملهذبة وبحول القانون بينها وبين ما يتعرض له المندفعون من أخطار فلا مانع منها في الإسلام . بل يوجد في عمل رسول الله ﷺ ما قد يكون شاهداً على جوازها . كمصارعته كايده بن أسيد بن خلف الجمحي الذي تحداه وقال له إن صرعتني آمنت بك وصارعه وصرعه مراراً ولكنه لم يؤمن عناداً وتكبراً . وقضية ركانه بن عبد يزيد بن هاشم معروفة - وقد أشار إليها أستاذنا -

وأما المسابقة بالحمام وغيرها من الطيور وعلى الأقدام والسباحة في الماء والصراع فجائزة بدون عوض وفي المشابكة باليد وجهان .

عندما كان رسول الله ﷺ ينظم أصحابه للخروج في وقعة أحد جاء إليه بعض الشباب الذين تخطوا دور المراهقة منهم رافع بن خديج - الصحابي الحَدَّث - ومنهم سمرة بن جندب وابن عمر وغيرهم ، لينضموا إلى الجيش ، فسأل رسول الله ﷺ رافعاً عن سِنِّه قال له انتهيت من الخامسة عشر فأجازه وقال لسمرة بن جندب كم سنك قال له أربعة عشر قال له أنت صغير قال يا رسول الله أجزت رافعاً وأنا أصرعه وفي رواية وأنا أرمى منه فقال رسول الله ﷺ وهو يتنسم تصارعاً فتنافس الشابان وصرع سمرة رافعاً فأجازهما .

وبعد أن ذكر القضيتين بكاملهما قال : ومن هذا نفهم أن الإسلام عرف رياضة المصارعة أو الملاكمة في عهد رسول الله ﷺ ، انتهى .

وحول ما قد يقع من جروح أو هلاك في هاتين الرياضتين إذا كان الغالب فيهما السلامة وحدوثها لا يقصد قد لا يجرمها . فقد جاء في الفتاوى الفقهية الكبرى لابن حجر الهيتمي المجلد الرابع حيث سئل - رحمه الله - عما يقع بين أهل مليبار من اللعب بنحو السيوف المحددة والتضارب بها اعتماداً على حراستهم بالترس والغالب السلامة وقد يقع الجرح وقد يقع الهلاك ، فهل هو جائز ؟ لأن القصد به التمرين حتى ينفع في الحرب فأجاب بقوله : نعم يجوز ذلك كما صرح به أصحابنا حيث قالوا يجوز - ولو بعوض - المسابقة على التردد بالسيوف وإدارتها والرمح . لأنه ينفع في الحرب ويحتاج إلى معرفة وحذق . ويجوز بلا عوض المراماة بأن يرمي كل واحد الحجر أو السهم إلى الآخر وإنما لم يجوز بعوض لأنها لا تنفع في الحرب . فعلم منه ما قلنا لأن التردد بالسيوف والرمح والمراماة بالأحجار والسهم قد يقع فيه جرح وهلاك ومع ذلك لم ينظروا إليه لغلبة السلامة . وكونه نافعاً في الحرب ليس هو العلة في التجويز مطلقاً وإنما هو علة للتجويز بعوض . ألا ترى تجويزهم المراماة بالسهم والأحجار بلا عوض مع عدم نفعها في الحرب وليس علة ذلك إلا غلبة السلامة فيها . فكذا ما في السؤال يجوز لغلبة السلامة فيه وإن فرض أنه غير نافع في الحرب . وليس هذا من الإشارة على المسلم بالسلاح المنهي عنها ، لأن محل النهي في إشارة خيفة أو يتولد عنها هلاك غالباً غير نادر كما هو ظاهر ، انتهى .

الأيمان

الأيمانُ جمعُ يمينٍ أصلُها لغةٌ اليَمْنَى ثُمَّ أُطْلِقَتْ عَلَى الحَلْفِ^(١)، وَشَرْعاً مُحَقِّقُ^(٢) أَمْرٍ مُحْتَمَلٍ^(٣) بِلَفْظٍ مَخْصُوصٍ.

أركان اليمين

أركانُ اليمينِ أربعةٌ: حَالِفٌ، وَمَحْلُوفٌ بِهِ، وَمَحْلُوفٌ عَلَيْهِ، وَصِيغَةٌ.

-
- (١) لأنهم كانوا إذا تحالفوا ضرب كل واحد منهم يمينه على يمين صاحبه.
- (٢) خرج بالتحقيق لغو اليمين بأن سبق لسانه إلى ما لم يقصده بها، أو إلى لفظها كقوله في حال غضبه أو صلة كلام: لا والله تارة، وبلى والله أخرى.
- (٢) أي يحتمل الوقوع وعدمه، وخرج به غيره وهو الواجب العادي فلا تنعقد فيه اليمين إثباتاً ونفيّاً نحو والله لأموتن أو لا أصعد السماء. وأما المستحيل عادة فتنعقد فيه إثباتاً ونفيّاً نحو والله لأصعدن السماء. وأما المستحيل عادة فتنعقد فيه إثباتاً ونفيّاً نحو والله لأصعدن السماء أو لا أموت، فتلزم به الكفارة في الحال.
-

الأيمان

قوله: [الأيمان جمع يمين أصلها لغة اليد اليمنى ثم أطلقت على الحلف، وشرعاً تحقيق أمر محتمل بلفظ مخصوص]. الفقهاء يفردون الأيمان والنذور بقسم خاص من أقسام الفقه. والأيمان كثيرة الوقوع، وثابتة في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ منها قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلَا

شروط الحالف

شُرُوطُ الْحَالِفِ أَرْبَعَةٌ: التَّكْلِيفُ^(١)، وَالِاخْتِيَارُ^(٢)،
وَالنُّطْقُ^(٣)، وَالْقَضْدُ^(٤).

-
- (١) فلا تنعقد اليمين من الصبي والمجنون، وفي معناه المغمى عليه والسكران غير المتعدي والساهي والنائم.
- (٢) فلا تنعقد اليمين من المكره.
- (٣) فلا تنعقد اليمين بإشارة الأخرس الغير المفهمة اما المفهمة فكالنطق فتنعقد بها منه، لا من الناطق.
- (٤) فلا شيء في لغو اليمين كما مرّ، وكلغو اليمين في عدم الوقوع ما لو حلف أن زيداً جاء وأنه فعل كذا على غلبة ظنه ثم تبين خطأ ظنه فلا شيء عليه ما لم ينو أنه كذلك في الواقع.
-

نَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا» وكان رسول الله ﷺ يُقسم لتأكيد الأمر، كقوله بعد وقعة الحديبية «والله لأغزون قريشاً، والله لأغزون قريشاً، والله لأغزون قريشاً» والقضية مشهورة في كتب السير.

وكانت قريش قبل هذه الغزوة هي التي تغزو المسلمين لكن بعد أن أقسم رسول الله ﷺ لم تغزهم وإنما رسول الله ﷺ هو الذي غزاهم، غزا قريشاً وفتح مكة وامتد رواق الإسلام في كل مكان.

وكان أكثر قسم رسول الله ﷺ «لا ومقلب القلوب» أي مصرف القلوب.

وتعريف اليمين شرعاً هو كما عرفه المصنف بقوله: إنه تأكيد - أو

تحقيق لأمر محتمل - بألفاظ مخصوصة أو بلفظ مخصوص ، واللفظ أو الألفاظ المخصوصة يكون إما باسم من أسماء الله أو بصفة من صفاته .
وقسّم العلماء اليمين إلى ثلاثة أقسام: لغو ومنعقدة، وغموس . أما اللغو فهي اليمين التي لا يتعلق بها حكم وهو قول الرجل لا والله وبلى والله دون قصد اليمين - وهو قول الشافعي وأحمد ، وقال أبو حنيفة ومالك اللغو في اليمين هو أن يحلف على شيء يظنه كما يعتقد فيكون بخلافه والمنعقدة ما سبق تعريفها .

وأما الغموس فهي اليمين التي يتعمد فيها الإنسان الكذب ، وسميت غموساً لأنها تغمس صاحبها في نار جهنم .
قال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ ۖ ﴾ . ويستحب للمؤمن ترك الحلف لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ۖ ﴾ .

الألفاظ التي ينعقد بها اليمين

وتكلم العلماء في أسماء الله وصفاته ، وقسموها إلى عدة أقسام :
منها ما يختص به المولى جل وعلا مثل لفظ الجلالة ومثل اسمه الرحمن ، ومثل خالق السماوات والأرض ، وما أشبه ذلك ، فهذه الأسماء والصفات ينعقد بها اليمين حالاً - إذا أضيف إليها حرف من حروف القسم وهي الباء والواو ويدخلان على جميع الأسماء والصفات ، وحرف التاء هو خاص بلفظ الجلالة مثل والله ، وبالله وتالله ، ولو قال والله

شروط المحلوف به

شُرُوطُ الْمَحْلُوفِ بِهِ: كَوْنُهُ اسْماً مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى^(١)، أَوْ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ^(٢).

شرط المحلوف عليه

شَرَطُ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ: أَنْ لَا يَكُونَ وَاجِباً.

(١) أي المختصة به كالأله وخالق الخلق، إلا أن يريد غير اليمين كوثلت بالآله أو بخالق الخلق أو اعتصمت به فليس بيمين.

(٢) كعظمته وعزته وكبريائه وحاصل ما ذكره أن اليمين تنعقد بأربعة أنواع: أحدها ما اختص به تعالى كوالله ورب العالمين، ثانيها ما هو فيه تعالى أغلب كالرحيم والخالق، ثالثها ما هو فيه وفي غيره سواء كالموجود والعالم، رابعها صفة الذاتية كعظمته وعزته وكبريائه وحقه وعلمه وقدرته؛ فالنوع الأول لا يقبل الصرف عنه تعالى، وإن قبل إرادة غير اليمين كأن قال أردت أستعين بالله أو أتبرك بالله فإنه يقبل منه. والنوع الثاني يقبل الصرف عنه تعالى عند إرادة غيره فقط، بخلاف ما إذا أَرَادَهُ تعالى أو أطلق والنوع الثالث لا ينصرف إليه تعالى إلا بالنية، والنوع الرابع لا يكون يميناً إلا إذا لم يرد مثلاً بالحق العبادات وبالعلم والقدرة المعلوم والمقدور.

بضم الهاء أو فتحها قالوا تنعقد يميناً إذا أقسم بلفظ أو صفة خاصة بالمولى جل وعلا^(١).

ومنها الأسماء المشتركة بين الخالق والمخلوق - لكن عند إطلاقها تنصرف إلى الله تعالى - مثل الرحيم، الخالق، الرزاق، فمن أقسم باسم

(١) قال ابن قدامة في الشرح الكبير: إلا أن يكون من أهل العربية فإن عدوله عن إعراب القسم دليل على أنه لم يرده، ج ١١ ص ١٧٦.

حروف القسم

حُرُوفُ الْقَسَمِ ^(١)ثَلَاثَةٌ ^(٢): الْبَاءُ ^(٣)وَتَدْخُلُ عَلَى الظَّاهِرِ
وَالْمُضْمَرِ، وَالْوَاوُ وَتُخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ، وَالتَّاءُ وَتُخْتَصُّ بِالْفِظِ
الْجَلَالَةِ.

(١) أي التي تدخل على القسم به .

(٢) هذه هي المشهورة، ومن غير المشهورة الهمزة والهاء نحو الله وهالله .

(٣) وهي الأصل .

(٤) وسمع شاذاً تَرْبُ الكعبة وتالرحمن .

من مثل هذه الأسماء انعقد يميناً، إلا إن قصد به غير الله، مثل وخالق
هذه السيارة فإنه لا ينعقد يميناً، إنما ينبغي عدم استعمال هذه الألفاظ،
وللأسف، فإن بعض الكتاب العصريين استعمل مثل هذه الأسماء
ويقصد بها المخلوقين كقول حافظ :

أو فاخلقوها قادرين فإنما فرص الحياة خليفة أن تُخلقا

ومنها أسماء وصفات تنصرف غالباً للمخلوق كالموجود - والعالم
والمؤمن والكريم والساكر - فهذه لا ينعقد بها اليمين إلا إن قصد بها المولى
جل شأنه، أما إن أطلق فلا ينعقد .

والقسم بصفات الله كالقسم بأسمائه : مثل وعظمة الله،
وقدرة الله، وإرادة الله، فمتى أقسم بها انعقد، إلا إذا صرفها وقصد بها
معنى آخر غير القسم، مثل لو قال وحق الله علي لأفعلن كذا، وعهد الله

صورة اليمين

صُورَةُ الْيَمِينِ: أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ: وَاللَّهِ لَا دُخْلَنَ الدَّارَ^(١)، أَوْ
وَاللَّهِ لَا قُومَنَ اللَّيْلِ^(٢)، أَوْ وَاللَّهِ لَا ضَعْدَنَ السَّمَاءِ^(٣).

(١) هو حلف على فعل مباح ويسن ترك حثته.

(٢) وهو حلف على فعل مندوب، ويكره حثته.

(٣) وهو حلف على المستحيل عادة فيحنت وتلزمه الكفارة حالا ما لم يقيد بوقت كغد فيكفر غداً، وذلك لهتكه حرمة الاسم ولو صعد السماء فقال ع ش: لم يحنت، وقال الشوبري: يحنت، واعتمد الأول البجيرمي.

وقصد بحق الله العبادات كالصوم والصلاة لا يكون يميناً إلا إن نوى اليمين، وهذا من التورية ويقال لها المعارض.

حكم المعارض في اليمين

ولا ينعقد اليمين بالمعارض إلا في موقف الحكم فالمعارض في المحاكم تعتبر يميناً غموساً واليمين الغموس من الكبائر ولا يشملها ما جاء في الحديث (إن في المعارض لمدوحة عن الكذب) والتورية أو المعارض تجوز فيما لا ضرر فيها على أحد، أو لدفع ضرر عن أحد، أما أمام الحاكم فالعبرة بنية الحاكم، فالتورية إذا أحلت حراماً أو حرمت حلالاً فهي يمين غموس، قال رسول الله ﷺ: «إنما أنا بشر مثلكم وإنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له على نحو ما أسمع منه، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذ منه شيئاً، فإنما أقطع له قطعة من النار» متفق عليه.

وينبغي الحذر من يمين التاجر . وكثير من التجار يحلفون كذباً لترويج بضائعهم ، فإن كانت اليمين كذباً فهي غموس ورسول الله ﷺ يقول : «ويل للتاجر من لا والله وبلى والله وويل للمحترف من غدٍ بعد غدٍ» . قلنا إن المعارض تجوز فيها لا ضرر فيه مثل الشافعي لما حمل المأمون الناس على القول بخلق القرآن كثير من العلماء ورّوا ، أعني أتوا بكلام له معنيان معنى قريب ومعنى بعيد فيقصد المعنى القريب ، فالشافعي لما سئل هل القرآن مخلوق؟ قال : القرآن والتوراة والإنجيل والزبور - يتكلم وهو يعدُّ أصابعه - ثم قال هؤلاء الأربعة مخلوقة يقصد أصابعه .

المعارض

كان ابن أبي ليلى - التابعي المشهور - عنده جارية فنام معها في ليلة من الليالي وكره أن يعلم أهله بمبيته عندها ، إذا شاهدوه يغتسل فقال لأسرته ، إن مريم بنت عمران في مثل هذه الليلة تغتسل فعلينا أن نغتسل جميعاً وهو منهم ، ومريم بنت عمران تغتسل كل ليلة .

وكان أحد شيوخنا العلماء - قد انتقل إلى رحمة الله - أحياناً يكثر عليه الطُّراق والزوار ، فسمى غرفة من غرف منزله باسم قرية من القرى التي هي خارج تريم ، سماها العُرف ، فإذا لم يرد أحداً يزوره جلس فيها ويقول لأهله من سأل عني فقولوا له في الغرفة .

مثل هذه المعارض ينطبق عليها الحديث «إن في المعارض لندوحة عن الكذب» .

فائدة^(١)

[التورية في الأيمان نافعة، والعبرة فيها بنية الحالف، إلا إن استحلفه القاضي، وكل هذا يجمعه قول رسول الله ﷺ: «إن في المعارض لمندوحة عن الكذب»، وقال ابن عباس - رضي الله عنهما - ما أحب بمعارض الكلام حمر الوحش. اهـ] فالتورية في المحاكم وفي التحاكم لا تجوز أبداً ويحنت صاحبها ولا يفيده شيئاً في كل ما يتعلق بحق آدمي.

الحلف بغير الله

أما الحلف بغير الله مثل قوله والنبي قالوا لا ينعقد به اليمين وفي مذهبنا مكروه، وقال بعضهم بالحرمة لأنه قد يؤدي إلى الشرك - والعياذ بالله - إذا قصد الحالف بالمقسوم به التعظيم كتعظيم الله، لكن لا أحد يقصد هذا المعنى، ودليل الذين يقولون بعدم الحرمة قول رسول الله ﷺ للأعرابي الذي سأله عما يجب عليه من الواجبات فذكر له أركان الإسلام فقال الأعرابي والله لا أزيد على ذلك ولا أنقص، فقال رسول الله ﷺ: أفلح وأبيه إن صدق.

[^(٢) ولو سبق لسانه إلى الحلف بغير الله بلا قصد لم يوصف بالكراهة، بل هو لغو يمين وعلى هذا يحمل ما ثبت في الصحيحين، أفلح وأبيه إن صدق].

(١) من المغني للخطيب.

(٢) من الروضة.

حكم اليمين

وتنقسم الأيمان إلى خمسة أقسام: واجب، ومندوب، ومباح، ومكروه، وحرام.

يجب اليمين إذا ترتب عليه نجاة مسلم معصوم أو حق له كما في أيمان القسامة، وكذلك إذا ترتب على تركها استحلال حرام كبضع أو دم.

فلو أراد رجل ظالم قتل شخص، فهرب منه واختفى في بيت، فجاء الظالم وسأل صاحب البيت عن الهارب وجب عليه أن ينكر وجوده في بيته، وإن علم أنه لن يصدقه إلا إن أقسم له وجب عليه أن يقسم ولا إثم عليه. لأن في هذه اليمين نجاة مسلم معصوم. ويندب في الصلح بين الاثنين إذا لم يتم إلا به. ولو تطلب إتمام الصلح الحلف كذباً جاز وعليه الكفارة ولا إثم عليه.

ويباح إذا حلف على أمر ماض وهو صادق فيه، أو حلف أن لا يفعل مباحاً وصدق فيه، ويكره إذا حلف على فعل مكروه أو ترك مندوب كقوله والله لأدخلن الحمام بالرجل اليمنى.

ويحرم إذا ترتب عليه محرم كمن حلف أنه لن يصلي الظهر أو حلف أن يشرب خمرًا، بهذا اليمين يرتكب إثمين، تركه للصلاة إثم، والحلف إثم وعليه كفارة يمين^(١).

حكم من لم يف بيمينه

بقي أن نتكلم في مسألة ما يترتب على الخالف إذا لم يف بيمينه، وأيهما أولى أن يكفر عن يمينه أو يف بيمينه؟ مثل لو حلف أنه لن يأكل

(١) والحلف المحرم أيضاً الحلف الكاذب.

ما يلزم الحالف إذا حنث

يَلْزَمُ الْحَالِفَ إِذَا حَنِثَ: أَنْ يُكْفَرَ بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ^(١):
عِتْقَ^(٢) رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ سَلِيمَةٍ عَمَّا يَحِلُّ بِالْكَسْبِ، أَوْ إِطْعَامَ^(٣) عَشْرَةِ
مَسَاكِينَ كُلِّ مِسْكِينٍ مَدًّا^(٤)، أَوْ دَفْعَ عَشْرَةِ أَثْوَابٍ^(٥) لَهُمْ لِكُلِّ
وَاحِدٍ ثَوْبٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ شَيْئاً صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

(١) هذا إن كان حراً رشيداً، فإن كان رقيقاً أو سفيهاً أو مفلساً لم يكفر بغير الصوم.

(٢) وهو أفضلها ولو في زمن الغلاء.

(٣) أي تمليك، فلا يكفي ما لو غداهم أو عشاهم، ولو ملكهم جملة الأمداد كفى كما لو ملكهم عشرة أثواب.

(٤) أي كل مسكين يعطى مداً من جنس فطرة المكفر عنه، فلا يكفي دون مدّ لواحدٍ منهم.

(٥) مما يسمى كسوة، ولا يجب أن يكون الثوب صالحاً للمدفع إليه فيجزى أن يدفع للرجل ثوب صغير أو ثوب امرأة كعكسه، ولا يجزىء نجس العين ويجزىء المتجنس، وعليه أن يعلمهم بنجاسته، ويجزىء ما غسل ما لم يخرج عن الصلاحية ويندب أن يكون جديداً.

التين أو العنب، قالوا الأولى أن لا يحنث في يمينه، ولو حلف على ترك سنة الأولى أن يكفر عن يمينه لقول رسول الله ﷺ: «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه».

واليمين في ذاتها مكروهة على المباح، قال الشافعي - رحمه الله - ما حلفت بالله لا كاذباً ولا صادقاً.

ولو أقسم بالطلاق أو أقسم بالحلال أو بالحرام، فعند ابن حجر لا

يكون يميناً وأظن الحبيب سقاف - بن محمد - أفتى بكفارة يمين وأولها بعضهم أنها للاحتياط .

الحلف بالقرآن

والحلف بالقرآن يمين منعقدة واستحسنه الشافعي وكان من السلف السابقين من يأتي بالمصحف ويضعه على رأس الظالم أو المجرم وقد يأمره بوضع يده عليه ويقول احلف بهذا .

يمين الأخرس والسكران

أما الأخرس فليس له يمين، وإشارته مثل نطقه فيما عدا ثلاثة ونظمها الشاعر بقوله :

إشارة الأخرس مثل نطقه فيما عدا ثلاثة لصدقه
في الحنث واليمين والشهادة تلك ثلاثة بلا زيادة

أما حلف السكران فإن كان متعدياً بسكره ينعقد يمينه ويلزمه الوفاء أو الكفارة، وأما غير المتعدي بسكره كالمكره على شرب الخمر أو شربها ظناً أنها شراب فمعذور .

ما يلزم الحالف إذا حنث

قوله : [يلزم الحالف إذا حنث أن يكفر بأحد ثلاثة أشياء : عتق رقبة مؤمنة سليمة عما يخل بالكسب، أو إطعام عشرة مساكين كل مسكين مداً، أو دفع عشرة أثواب لهم لكل واحد ثوب، فإن لم يجد شيئاً صام ثلاثة أيام] .

وكفارة اليمين ذكرها الله في كتابه بقوله: ﴿لَا يُؤْخَذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّرتُكُمْ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرِ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾.

علينا أن نفصل بعض الشيء إذا حث الحالف لزمته الكفارة وهي عتق رقبة أو إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم فهذه ثلاثة أمور للتخيير، فإن عجز صام ثلاثة أيام، أما عتق الرقبة فغير ممكن اليوم وأما الإطعام وهو أن يعطي عشرة مساكين كل مسكين مداً من غالب قوت البلد، لكن الإمام أبا حنيفة يشدد ويقول بنصف صاع لكل مسكين إن كان من الحنطة وصاع إن كان من شعير أو تمر^(١)، ويستحسن إخراج إدامه معه. أما الكسوة قالوا يعطي كل مسكين ثوباً يستر العورة إما إزاراً أو رداءً، قال صاحب الزبد:

أو كسوة بما يسمى كسوة ثوباً قباءً أو ردأً أو فروة
ولا يجوز الجمع بين إطعام خمسة مساكين وكسوة خمسة، كما لا يجوز إخراج النقد ولا طعام مطبوخ.

ويجوز لمن أقسم أن يكفر قبل أن يحنث، مثل لو حلف أن لا يدخل دار زيد فلا يطالب بالكفارة إلا إن دخل دار زيد إنما يجوز له أن يكفر عن يمينه أولاً - إذا أراد دخول الدار - ثم يدخل، بخلاف ما لو أراد أن يكفر قبل أن يحلف فلا يجزىء، أما الكفارة بالصوم فلا تجزىء إلا بعد أن يحنث.

(١) حاشية ابن عابدين وبداية المجتهد.

تكرار اليمين

ومن حلف على فعل أو ترك أمر واحد وكرر اليمين فيه اعتبر يميناً واحداً إذا حصل التكرار قبل الحنث، مثل لو قال والله لا أدخل دار زيد ثم بعد فترة عاد وقال والله لا أدخل دار زيد فيمين واحد، أما لو حلف ثم دخل الدار، ثم حلف ثانياً ودخل لزمه بكل حنث كفارة. والجمع بين ألفاظ القسم تأكيد، كقوله - والله الرحمن الرحيم - لا يتعلق بالحنث بها إلا كفارة واحدة، وإذا كان لشخص مال غائب وعليه كفارة فهل ينتظر حتى يصل ماله أو ينتقل إلى الصوم؟ قالوا ينتظر.

حكم من جُنَّ قبل الوفاء بما أقسم على فعله

وهل يحصل الحنث بالجنون أو الإغماء؟ مثل لو أقسم أنه سيصوم بعد غد ثم جُنَّ وأتى عليه موعد الوفاء وهو مجنون فهل يحنث إذا زال منه الجنون بعد انقضاء الموعد وتلزمه الكفارة؟

العبرة بالحال الثاني فإن تعدَّى بسكره أو جنونه أو إغمائه أو أخذ بيمينه، وإن لم يتعدَّ لا مؤاخذه عليه مثل لو قال والله لأفعلن كذا غداً فسبق إليه الجنون، فإن حصل بغير فعله فيسقط عنه التكليف، وقد يكون فيه تفصيل، مثلاً إذا جرى طلاق أو نذر أو ما يقارب من هذه الأمور، هذه الأشياء تكون قد صدرت ولزمته وتأخر العمل لتنفيذها أو أخذ بيمينه.

ولو أقسم بقوله - والله لأصومن غداً - فمات قبل أن يصوم لم يلزم لأنه غير مقصر.

[فإن فقدت مشيئته بالجنون أو الغيبة أو الموت لم ينعقد اليمين لأنه لم يتحقق شرط الانعقاد والله أعلم^(١)] انتهى .

مجاهدة النفس على أفعال الخير بالحلف

وكان بعض السلف إذا أراد قهر نفسه على عمل صالح حلف عليه، وكان بعض الأهادلة في زبيد يحلف بالليل إنه لن ينام حتى يحفظ جزءاً من الإرشاد، فيحفظه ثم ينام وإذا لم يحلف تتغلب عليه نفسه .

الحلف على المستحيل

ومن حلف على فعل أمر مستحيل كقوله والله لأصعدن السماء انعقد يمينه - ولزمته الكفارة في الحال لأنه مئوس من الوفاء بيمينه^(٢) .

حكم من قال أقسمت بالله

وإذا أقسم شخص بقوله: عزمت بالله أو أقسمت بالله أو علي عهد الله وميثاقه وذمته لأفعلن كذا، قالوا إن قال أقسمت بالله أو أقسم بالله فهو يمين لأنه ثبت شرعاً بقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ لكن لو قال قصدت بقولي أقسمت بالله الخبر عن يمين متقدمة، وبقولي - أقسم بالله - الخبر عن يمين مستأنفة قُبِلَ قوله، وأمره إلى الله، لكن لا يقبل قوله في الإيلاء، لأنه يتعلق به حق المرأة، وإنما يقبل قوله في الأيمان التي حقها لله .

[ولو أقسم بقوله - بالله لأفعلن كذا - فإن قصد باء الاستعانة أي

(١) من المذهب .

(٢) ذكر أستاذنا أن بعض العوام سهل عليه أن يحلف بالله ولا يفيء وإذا حلف بالقنص يفيء .

النذر

النَّذْرُ لُغَةً: الْوَعْدُ بِخَيْرٍ أَوْ شَرٍّ^(١)، وَشُرْعاً: التَّزَامُ قُرْبَةً^(٢)
لَمْ تَتَّعِنَ^(٣) بِصِغَةٍ.

-
- (١) صرح أئمة اللغة بأن الوعد يستعمل في الخير والشر مقيداً فيقال وعده خيراً ووعدته شراً، وأما عند الإطلاق فيستعمل الوعد في الخير والإيعاد في الشر.
- (٢) خرج بها المعصية كشرب الخمر والمكروه كصوم الدهر لمن خاف به ضرراً أو فوت حق والمباح كالقيام والقعود فلا يصح نذره.
- (٣) دخل فيه الواجب الكفائي، وخرج به الواجب العيني كصلاة الظهر فلا يصح نذره لأنه لزم عيناً بإلزام الشرع فلا معنى لالتزامه بالنذر.
-

استعين بالله لأفعلن كذا لم ينعقد بها اليمين، وإن لم تكن له نية، انعقد اليمين، لأن الباء من حروف القسم^(١) [انتهى.

من سأل بالله

أما من سأل بالله كقوله - بالله عليك إلا ما أعرتني كتابك - قالوا تستحب الإجابة إذا كانت في مقدور المطلوب منه ولا تجب، للحديث «من سألكم بالله فأعطوه» ويقصد بقوله - بالله عليك - الشفاعة بالله عز وجل وليس يميناً.

النذر

قوله [النذر لغة: الوعد بخير أو شر، وشرعاً: التزام قربة لم تتعين بصيغة].

(١) من المذهب.

أركان النذر

أَرْكَانُ النَّذْرِ ثَلَاثَةٌ: نَازِرٌ، وَمَنْذُورٌ بِهِ، وَصِيغَةٌ.

يريد الشيخ أن يتكلم على النذر، والنذر ثابت بالقرآن في قوله تعالى: ﴿يُؤْفُونَ بِالَّذِينَ خَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾ وقوله: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾ كما ثبت النذر بالسنة^(١) ووقع في زمن رسول الله ﷺ .

وقد كره بعض العلماء النذر لورود حديث عن رسول الله ﷺ في النهي عن النذر^(٢).

وتعريف النذر شرعاً - كما جاء - التزام قرابة لم تتعين بأصل الشرع ، إذا ألزم المسلم نفسه بأمر لزمه ، وكل ما يدل على الالتزام فهو نذر ، والمسلم إذا نذر بنذر صار واجباً عليه .

أركان النذر

قوله [أركان النذر ثلاثة: ناذر، ومنذور به، وصيغة].

أركان النذر واضحة وهي ناذر وهو الشخص الذي نذر، ومنذور به وهو ما نذر به، والصيغة وهي اللفظ الذي يتلفظ به الناذر. فلو قال: إن

(١) فقد روت عائشة قالت قال رسول الله ﷺ: «من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه»، رواه الخمسة إلا مسلماً. من كتاب التاج الجامع للأصول.

(٢) نص الحديث روى ابن عمر عن النبي ﷺ أنه نهى عن النذر وأنه قال: «لا يأتي بخير وإنما يستخرج به من البخيل» متفق عليه.

شفى الله مريضى فله علي أن أتصدق بألف، فالتكلم هو الناذر، والألف هو المنذور به، وقوله لله علي هذه صيغة النذر وهي أقوى الصيغ.

الفرق بين النذر والالتزام

وهناك فرق بين من قال: التزمت التزاماً شرعياً يجب الوفاء به وبين نذرت، فالالتزام يلزم الملتزم مدة حياته فإذا مات بطل ذلك الالتزام، مثاله لو تعهد رجل لجاره وكتب له [التزم فلان بن فلان أن لا يفتح كوة في المحل الفلاني يتضرر منها فلان، التزم التزاماً شرعياً يجب الوفاء به]، هذه الصيغة يكون الملتزم ملزوماً بها فإذا مات فللورثة أن يفتحوا كوة أما إذا باع الدار فهناك خلاف.

وفي شروط النذر لم يذكروا المنذور له، قال الشرقاوي: وأما المنذور له فليس من الأركان لأنه قد يوجد وقد لا يوجد، اهـ.

إنما قد يقول قائل المنذور له هنا هو الله - نذرت لله أو لله علي - نقول والله أعلم أن ليس لله ثواب في أفعال عباده وإنما فعل العبد هو لنفسه فإذا نذر بصلاة لله فإنما نذر لنفسه بزيادة الثواب له فهو الناذر وهو المنذور له، أما النذر بالصدقة فتكون للفقراء والمساكين، وإذا مات المنذور له، قبل قبضه المنذور به يعود لورثته.

النذر لبعض الأولاد

ومما يحدث كثيراً النذر لبعض الأولاد دون البعض، هذا محل خلاف بين العلماء، وعلينا أن نفهمه، قد يكون عند رجل عدد من الأولاد وفيهم الصغير فينذر بشيء من ماله للصغير لأن الكبار زوجهم وهذا لم

يزوجه أو لأنه لا يستطيع أن يقوم بنفسه، فهل يصح مثل هذا النذر؟ قالوا إذا خصص بعض الورثة دون البعض فإن قصد الحرمان هذا فيه خلاف قوي، قال ابن حجر: يحل ظاهراً وإن قصد الحرمان^(١)، لكن إذا لم يقصد الحرمان وإنما إذا امتاز بعضهم إما بعلم أو ببر أو بتقوى، هل يصح هذا النذر؟ قالوا يصح النذر، لكن هنالك من العلماء من لم يصححه حتى في هذه الصورة منهم ابن زياد وغيره من علماء اليمن. لكن ابن حجر وغيره صححوه ومثل هذا النذر وقع في تريم بين الإمام نقيب الأشراف علي زين العابدين العيدروس بن عبد الله بن شيخ الأوسط وبين أخيه مؤلف السلسلة الإمام شيخ بن عبد الله وأسرة آل عبد الله بن شيخ مشهورة ربنا أعطى هذه الأسرة كثيراً من الفضائل العلم والتقوى والكرم والورع وفيهم النقابة أيضاً، الإمام عبد الله بن شيخ خص ابنه زين العابدين ببعض أمواله عن أخويه شيخ وأخيه محمد - صاحب إيضاح أسرار علوم المقرين - فعرض الإمام شيخ بن عبد الله النذر على القاضي في ذلك الزمن وهو - أحمد بن حسين بلفقيه - صاحب المسجد المسمى مسجد الحصاة، ليقره لكنه أبطله، ولما علم الإمام علي زين العابدين وهو آن ذاك نقيب وله نفوذ قوي جداً وعالم وفاضل طلب من السلطان الكثيري عزل القاضي لأنه يعتقد أنه مخطيء فعزله وولى محله أحمد بن عمر عديد وحكم بصحة النذر، لأنه خصصه بسبب، لأن زين العابدين يمتاز عن أخويه بكثير من الفضائل فالنذر في محله، ويكفي عبد الله بن شيخ أنه هو في ذاته

(١) قال في قلائد الخرائد: وبهذا أفتى الفقيه الإمام عبد الله باخرمه وشيخنا الإمام عبد الله بافضل. قال لأن الهبة مستحبة إجماعاً وإنما يكره إذا أضمر أو أظهر أنه لا يعطي الآخر شيئاً، اهـ ج ٢ ص ٤٢٠.

حجة لأنه محل العلم والفضل . فالخلاف الذي حصل في هذه القضية هو نفس الخلاف الذي نشأ بين العلماء الأقدمين - كل واحد تمسك بدليل وكلهم يريدون إثبات الحق ، لأنهم كلهم سادة وقادة وعلماء كرماء رضي الله عنهم أجمعين . أما إذا اختلف الصنفان كأولاد وإخوة فإذا نذر لإخوانه دون أولاده صح باتفاق .

النذر بالدار للأولاد وللبنات السكنى

كثير من الشيوخ ممن عُرِفوا بالتقوى يندرون بالبيت الذي يسكنون فيه للبنين ويندرون للبنات بالسكنى مدة حياتهن يعملون هذه الطريقة خوفاً من الشقاق بينهم أو من أن يدخل أجنبي عليهم في ذلك البيت كزوج البنت فإنه يعد أجنبياً بالنسبة لباقي الأولاد ويعوضون البنات بالحلي الذي حلاها به في زواجها فيندرون به لها - ويقرون بأنه ملك لها حتى لا ينازعهن إخوانهن في حليهن - وإذا مات أحد الأولاد وله أولاد عادت حصة والدهم في النذر لهم ، والمراد بالأولاد هنا البنون .

وقد ينذر البعض لزوجته أو لأمه أو لأولاده الصغار المحاجير بأثاث البيت ليس بقصد الحرمان وإنما خوفاً من التنازع فيه وهو لا يستحق القسمة بينهم ، فيتفادى النزاع بالنذر .

لكن كثيراً منهم يتورعون ولا يخصون أحداً من الأولاد بشيء للحديث أن النعمان بن بشير الأنصاري جاء أبوه بشير بن سعد إلى رسول الله ﷺ وقال له - ما معناه - أريد أن تشهد على حديقة نذرت بها أو أعطيتها لابني النعمان ، فقال له رسول الله ﷺ «أَكُلْ وَلَدُكَ أَعْطَيْتَهُ

شروط الناذر

شُرُوطُ النَّاذِرِ أَرْبَعَةٌ: الْإِسْلَامُ فِي نَذْرِ التَّبَرُّرِ^(١)، وَالْإِخْتِيَارُ،
وَنُفُوذُ التَّصَرُّفِ فِيْمَا يَنْذِرُهُ^(٢)، وَإِمْكَانُ فِعْلِهِ لِلْمَنْذُورِ^(٣).

(١) فلا يصح من الكافر، أما نذر اللجاج فيصح منه كما يصح وقفه وعتقه ووصيته وصدقته.

(٢) بكسر الذال وضمها، فلا يصح ممن لا ينفذ تصرفه فيما يندره كصبي ومجنون مطلقاً، بخلاف السكران فيصح منه وكمحجور عليه بسفه في القرب المالية أو بفلس في القرب المالية العينية، بخلاف القرب البدنية فيهما وبخلاف القرب المالية التي في الذمة في الثاني.

(٣) فلا يصح نذر الشخص صوماً لا يطيقه ولا نذر من هو بعيد عن مكة لا يمكنه الوصول إليها في هذه السنة حجا، ولا يشترط فيه معرفة ما يندره، فلو نذر التصديق بألف صح ويعين ألفا مما يريد.

مثل هذا» قال لا قال: «لا أشهد على زور» وفي رواية «أشهد غيري». وقد تكلم العلماء على هذا منهم صاحب نيل الأوطار تكلم بكلام جميل في هذا الحديث وقال إنه لا يوجب الحرمة أبداً لأسباب كثيرة عددها، لهذا أجاز بعضهم النذر لبعض الأولاد وأن لا شيء فيه ما دام لم يقصد الحرمان.

النذر المعلق

أما النذر المعلق بصفة، كما يفعله الكثير فينذر بأشياء نذراً معلقاً بما قبل مرض موته بثلاثة أيام إن مات بمرض أو بما قبل موته بساعة إن مات فجأة هذا نذر صحيح، فإذا وقع المعلق عليه وجب الإنجاز بشرط

أن يقول الصيغة في حال الصحة، أما لو قالها في حالة المرض فإن التبرعات التي ينذر بها تحسب من ثلث التركة.

هل يجوز للناذر التصرف في ماله المنذور نذراً معلقاً

لكن هل يجوز للناذر بنذر معلق أن يتصرف في العين المنذورة؟ فيه خلاف قوي، وابن حجر اختلف كلامه فيه في موضعين في التحفة أجازة في موضع ولم يجزه في موضع آخر، واحتج من أجاز الرجوع قالوا إذا مات المنذور له بطل النذر وهذه أقوى حجة عندهم، وقالوا إن نَجَزَ الصيغة أصبح المال منذوراً به والتنفيذ متأخراً فلا يصح التصرف فيه وإن لم ينجز النذر جاز فيه التصرف - وبعض العلماء أحالوا الحكم للحاكم يجتهد فيه بما يرى فيه المصلحة، فإن قلنا يملكه إلى وقت التعليق فله الرجوع. وقال أخونا الداعية عبد القادر بن أحمد السقاف: إن كانت الصيغة قوية نفذت الصيغة ولا تصرف له فيه والتنفيذ بعد تعليقه بموته.

وجعلوا قوله - نذرت مقدماً - من الصيغ الضعيفة. وأقوى الصيغ قوله: لله علي. وإذا ملك مالاً بعد النذر يدخل فيه، ذكر ذلك في بغية المسترشدين وعلى كل حال المعتمد أنه يجوز له الرجوع فيما نذر به نذراً معلقاً قبل وقوع المعلق عليه.

وحصلت قضية وهي أن شخصاً نذر نذراً علّقه بما قبل موته وقال في آخره - بعد أداء مؤن التجهيز - فحصل خلاف كبير في كلمة بعد، هل

شرط المندور به

شَرَطُ الْمَنْدُورِ بِهِ : كَوْنُهُ قُرْبَةً لَمْ تَتَّعِينَ^(١) .

شرط صيغة النذر

شَرَطُ صِيغَةِ النَّذْرِ : لَفْظٌ يُشْعِرُ بِالْإِذَاجِ^(٢) .

(١) تقدم بيان محترزاته .

(٢) كَلَّهَ عَلَيَّ كَذَا أَوْ عَلَيَّ كَذَا . قال ابن حجر : والمعتمد آن : نذرتُ من صرائح النذر ولا فرق بين نذرت لك أو عليك اهـ . وفي البجيرمي عن الحلبي أن نذرتُ لزيد ليس بنذر . وأنه لو نوى به الإقرار لزم وكذا نذرت لله لأفعلن ، لكن لو نوى به اليمين كان يمينا اهـ . وفي بغية المسترشدين عن الأشعر أن قوله : ألزمت ذمتي أو يلزمني أو لازم لي أو ألزمت نفسي أو أوجبت عليها صيغ نذر .

هي تكون ظرفاً أو أنها تبطل النذر كله ، وفي هذه القضية كلام للسيد عبد القادر الروش السقاف والشيخ فضل عرفان ، قال الشيخ فضل إن كلمة - بعد أداء مؤن التجهيز - أبطلت النذر ، انتهى . هكذا بلغني .

النذر للمعدوم

أما النذر للمعدوم كمن نذر لمن سيأتي من الأولاد ففيه خلاف قالوا إذا نذر للأولاد وليس عنده أولاد فهل نلحقه بالوصية أو بالوقف؟ فالوصية لا تصح للمعدوم وأما الوقف فيصح للمعدوم تبعاً للموجود ، فبعضهم ألحق النذر بالوصية وقالوا لا يجوز النذر للمعدوم ، وبعضهم ألحقه بالوقف فأجازه مثل الإمام الرملي والخطيب .

الاعتكاف المنذور

ومن دخل مسجداً فقال نذرت لله أن أعتكف في هذا المسجد ما دمت فيه، فهل عليه أن يُنشئ نية أخرى بأن يقول نويت الاعتكاف المنذور في هذا المسجد ما دمت فيه، أو تكفيه نية النذر؟ تكلموا في هذا: فبعضهم قال: من حين نطق بالنذر وهو في المسجد دخلت النية في قوله - نذرت - ولكن الاحتياط أن يقول: نويت الاعتكاف المنذور، لأن كلامه الأول إنشاء نذر فقط، وإذا تأمل الإنسان في إنشاء النذر يعرف أنه من حين ينطق بالنذر يكون نوى الاعتكاف، والأحناف يقولون إن النية تقارن البداية في العمل تلقائياً. مثاله لو أراد شخص الصيام غداً فتسحّر ولم ينطق بالنية فجلوسه للسحور نية، إلا إذا عزبت النية أي صرفها إلى مصرف آخر، والتلفظ بالنية إنما هو سنة^(١).

وسبق في باب الوضوء عن ابن قدامة في المغني أن التلفظ بالنية يعتبر تأكيداً، ونص عبارته: وإن لفظ بما نواه كان تأكيداً، انتهى^(٢).

هل يشترط قبول المنذور له النذر؟

لا يشترط قبول المنذور له في النذر بقسميه، نعم يشترط عدم الرد فيما كان المنذور به في الذمة، فإن رده بطل النذر من أصله، أما إذا كان

(١) عبارة مغني ابن قدامة تقول [حل النية القلب، إذ هي عبارة عن القصد وحل القصد القلب. فمتى اعتقد بقلبه أجزأه وإن لم يتلفظ بلسانه، وإن لم تخطر النية بقلبه لم يجزه. ولو سبق لسانه إلى غير ما اعتقد لم يمنع ذلك صحة ما اعتقد بقلبه] انتهى ج ١١ ص ٩٢. في كتاب الفروع على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لمؤلفه أبي عبد الله محمد بن مفلح قوله: [ويسن نطقه به سرّاً، وقيل لا] انتهى ج ١١ ص ١٣٩ الطبعة الثالثة.

(٢) كتاب الصلاة ج ١ ص ٥٠٩.

أقسام النذر

أَقْسَامُ النَّذْرِ اثْنَانِ^(١): نَذْرُ لَجَاجٍ^(٢)، وَنَذْرُ تَبَرُّرٍ^(٣)،
فَالأَوَّلُ: هُوَ الْحَثُّ أَوْ الْمَنْعُ أَوْ تَحْقِيقُ الْخَبَرِ غَضَباً^(٤) بِالتَّزَامِ قُرْبَةٍ.
وَالثَّانِي: هُوَ التَّزَامُ قُرْبَةٍ بِلاَ تَعْلِيْقٍ أَوْ بِتَعْلِيْقٍ بِمَرْغُوبٍ فِيهِ،
وَيُسَمَّى نَذْرَ مُجَازَاةٍ^(٥) أَيْضاً.

(١) أي إجمالاً وإلا فهي خمسة تفصيلاً، لأن نذر اللجاج ثلاثة أنواع: لأنه إما أن يتعلق به حثٌّ أو منع أو تحقيق خبر، ونذر التبرر نوعان: نذر المجازاة وهو المعلق على شيء مرغوب فيه، وغير المجازاة وهو غير المعلق على شيء كما يفيدته المتن، وفي التحفة والنهاية الفرق بين نذري اللجاج والتبرر: أن الأول فيه تعليق بمرغوب عنه، والثاني بمرغوب فيه، ومن ثم ضبط بأن يعلق بما يقصد حصوله، فنحو إن رأيت فلانا فعلى صوم يحتمل النذرين ويتخصص أحدهما بالقصد اهـ.

- (٢) اللجاج: هو التماذي أي التطويل في الخصومة، ويسمى أيضاً يمين اللجاج والغضب لأنه ينشأ عن اللجاج والغضب غالباً.
- (٣) سمي به لأن الناذر يطلب البر والتقرب إلى الله تعالى.
- (٤) راجع للجميع: أي شأنه ذلك، فليس قيداً وإنما قيد به لأنه الغالب.
- (٥) أي مكافأة.

المنذور به معيناً فيزول ملك الناذر عنه بالنذر، ولو لمعين فلا يتأثر بالرد أفاده في التحفة، انتهى.

النذر للمقامات

وهل يصح النذر للمقامات؟ قالوا يصح لأنه قربة، والمقامات

عبارة عن قرى ضيوف وإيواء مساكين وقد يكون فيه إصلاح عام مثل مقام الشيخ أبي بكر بن سالم ومقام الجيلاني، كلها مقامات خير فمن نذر بصدقة للمقام فمعناه أنه يريد من المشرف على ذلك المقام إنفاق المنذور به في سبيل الخير.

بعض صيغ النذر غير صحيحة

أما قول بعض العوام - عليّ أمل للمقام الفلاني كذا وكذا إن حصل لي كذا - هذه صيغة ليست نذراً ولا يلزمه بها شيء فالأمل هو الأمل قال الشاعر:

لَعِبْنَ بَنَا غَصُونُ مَوْرَقَاتٍ مِنْ الْأَمَالِ لَيْسَ لَهَا ثَمَارُ
ولو أن العوام يقصدون بالأمل النذر فإنه لا يلزمهم، لأنهم يخافون إن حصل لهم ما علقوا الأمل عليه ولم يوفوا بالأمل، أصابهم مرض أو هم فتنسبوه إلى عدم وفائهم بالأمل.

وسئل الشيخ زكريا عما يفعله بعضهم من قوله إن حصل لي الشيء الفلاني فلك يا سيدي كذا هل يلزمه؟ أجابه أنه لا يلزمه بذلك إذ ليس فيه صيغة نذر، انتهى. وبعضهم إذا مات أحد أولاده وخلف أولاداً فينذر جدهم بنصيب والدهم لو كان حياً لأولاده ويقول في الصيغة [نذرت لهم بنصيب والدهم المتوفى] فهذه صيغة غير صحيحة وليس لهم شيء لأنه ليس لو والدهم نصيب، وإنما الصيغة الصحيحة أن يقول [نذرت لهم بمثل نصيب والدهم]. وهذه المسألة المذكورة في بغية المسترشدين وغيرها.

صورة النذر^(١)

صورة نذر اللجاج المتعلق به حث: أن يقول زيد: إن لم أدخل الدار فله علي أن أتصدق بدينار. وصورة نذر اللجاج المتعلق به منع أن يقول: إن كلمت عمراً فله علي دينار. وصورة نذر اللجاج المتعلق به تحقيق الخبر أن يقول: إن لم يكن الأمر كما قلت فله علي دينار، وصورة نذر التبرر الذي ليس فيه تعليق أن يقول: لله علي أن أتصدق بدينار، وصورة نذر التبرر الذي فيه تعليق بمرغوب فيه المسمى نذر المجازاة أن يقول: إن شفى الله مريض فله علي أن أتصدق بدينار.

(١) ويكتب في صيغة النذر: الحمد لله، وبعد فقد نذر زيد لعمرو بكذا نذراً منجزاً قربة لله تعالى وهو في حال صحته جسماً وعقلاً وتصرفاً مع الرضا والاختيار عالماً بمدلول النذر أنه يزيل الملك، وإن كان النذر معلقاً ذكره فيكتب نذراً معلقاً بقبل مرض الموت بثلاثة أيام وقبل موت الفجأة بساعة، وإن أراد شرطاً ذكره أيضاً فيكتب نذراً معلقاً بكذا ومشروطاً ببلوغ المنذور له مثلاً، وعلى ذلك وقع الإشهاد ثم يؤرخ.

النذر المطلق

ومن نذر بمال للفقراء فإنه لا يدخل فيه بنو هاشم وبنو المطلب لأنه مثل الزكاة، هذا إذا كان النذر مطلقاً عاماً، أما إذا كان النذر خاصاً بهم أو بفرد منهم صح. ومن مات وعليه نذر أخرج من تركته لأنه من الديون التي عليه. ومن نذر صيام يوم أو أيام فصام وأفسد صومه بجماع زوجته نهائراً فليس عليه كفارة، وإنما يجب عليه القضاء لأن الكفارة خاصة بصيام رمضان فقط.

حكم النذر

حُكْمُ نَذْرِ اللَّجَاجِ: تَحْيِيرُ النَّاذِرِ^(١) بَيْنَ مَا التَّزَمَهُ وَكَفَّارَةِ الْيَمِينِ^(٢)، وَحُكْمُ نَذْرِ التَّبَرُّرِ: تَعَيُّنُ مَا التَّزَمَهُ النَّاذِرُ^(٣).

(١) أي عند وجود الصفة.

(٢) وقيل: يلزم فيه كفارة اليمين، وقيل يلزم فيه ما التزم.

(٣) أي حالا وجوباً موسعاً، ولا يلزمه ذلك فوراً إلا إن كان لمعين وطالب به، هذا إن لم يعلقه، وإلا فلا يلزمه إلا عند وجود الصفة.

ومن نذر أن يصلي ركعتين قبل طلوع الفجر هذه الليلة فغلبه النوم ولم يستيقظ إلا بعد طلوع الفجر لزمه القضاء لأنه مثل الأضحية المنذورة والهدي المنذور.

أقسام النذر

قوله [أقسام النذر اثنان: نذر لجاج، ونذر تبرر، فالأول: هو الحث أو المنع أو تحقيق الخبر غضباً بالتزام قربة. والثاني: هو التزام قربة بلا تعليق أو بتعليق بمرغوب فيه، ويسمى نذر مجازاة أيضاً].

النذر ينقسم إلى قسمين: نذر اللجاج، واللجاج هو التماذي في الخصومة، تقول لج فلان في كلامه بمعنى اشتد في خصومته، وقد تؤدي هذه الشدة إلى أن يعلقها بنذر كقوله إن لم يكن ما قلت صحيحاً فقد نذرت لفلان بكذا أو إن لم أدخل دار فلان فقد نذرت بكذا، فهذا النذر حكمه حكم اليمين.

ومن اللجاج الحث على فعل أمر كقوله إن لم أضرب فلاناً فقد

القضاء

الْقَضَاءُ لُغَةً: إِحْكَامُ الشَّيْءِ^(١) وَإِمْضَاؤُهُ^(٢)، وَشَرْعاً فَضْلُ
الْخُصُومَةِ بَيْنَ خَصْمَيْنِ بِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى^(٣).

(١) أي إتقانه.

(٢) أي تنفيذه، لأن القاضي يحكم الشيء ويمضيه.

(٣) وعرفه بعضهم بقوله: إلزام من له الإلزام بحكم الشرع، فخرج الإفتاء.

نذرت بكذا ومنه تأكيد الخبر كقوله: إن لم يكن الخبر الذي أخبرتكم به
صحيحاً فقد نذرت للفقراء بألف.

ونذر اللجاج يكون غالباً عند الغضب، نعوذ بالله من الغضب.
فهذا النذر كما قلنا حكمه حكم اليمين. والناذر مخير بين فعل ما التزم به
أو يُكْفَرُ كفارة يمين، فلو قال إن أكلت اللحم فله علي أن أتصدق بألف
ثم أكل اللحم نقول له أنت مخير إما أن تتصدق بالألف أو أن تخرج كفارة
يمين والأفضل أن يوفي بنذره ما دام المنذور به أكثر من كفارة اليمين،
وإذا كان أقل أخرج كفارة يمين.

والقسم الثاني نذر تبرر، أي نذر قرينة لله كنذر بصدقة أو صيام أو
صلاة، إما نذر مطلق أو معلق كقوله إن شفى الله مريضني فله علي أن
أتصدق بألف، أو أن أصوم أسبوعاً، أو يقول فقد نذرت توضح بكذا، هذه
صيغة النذر الصحيحة. فإذا حصل ما علق النذرعليه وجب عليه الوفاء
وصار فرضاً عليه.

القضاء

قوله [القضاء لغة: إحكام الشيء وإمضاؤه، وشرعاً فصل الخصومة

بين خصمين بحكم الله تعالى].

القضاء من ضروريات الحياة، وتاريخ القضاة مرتبط بتاريخ الحضارة الإنسانية ولا يمكن أن يعيش المجتمع الإنساني بدون قضاء - أي بدون محاكم - بصرف النظر عن نوع القضاء سواء كان شرعياً أو قانونياً. ولما جاء الإسلام بشريعته السمحة الغراء نظم القضاء نظاماً جميلاً وجعل له آداباً في كيفية معاملة القاضي للخصمين حتى في الموقع، وإذا جاء إلى بلد لا بد أن يجمع علماءها ويستشيرهم وأن يكون له أشخاص مزكون يعرفون حالة البلد كلها. فالإسلام جاء بهذا النظام الفريد قبل أن يأتي أهل هذا العصر بأنظمتهم. وكثير من الحضارم قلدوا القضاء واشتهروا به لأمانتهم وذكائهم وصاحب المشرع ذكر أن كثيراً منهم تولى القضاء بمصر وغيرها حتى قال الشاعر فيهم:

لقد ولي القضاء بأرض مصر من الغرّ الحضارمة الكرام
رجال ليس يشبههم رجال من الصيد الجاحجة العظام

وكثير من أسلافنا من تولى القضاء من جملتهم الإمام عبد الرحمن بن شهاب الدين وكان من القضاة الكبار ومنهم الإمام أحمد بن محمد أسد الله ومنهم محمد بن حسن ابن الشيخ علي، وأحمد بن حسين بلفقيه وأحمد بن عمر عديد وكثير غيرهم تولوا مناصب القضاء، لأنهم وجدوا في أنفسهم الاستعداد الكافي.

وفضل القضاء كبير وهو في نفس الوقت خطير، ويوم من إمام عادل - ومثله قاضٍ عادل - خير من عبادة ستين سنة. والقضاء - أو الحكم - ثابت في الكتاب والسنة، أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا

إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ . . . ﴿١﴾ وقوله : ﴿ وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ وقوله : ﴿ فَأَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ ﴾ (١) ، وغيرها كثير .

وأما الأحاديث فكثيرة أيضاً منها قول رسول الله ﷺ : «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر» ، وفي رواية صحيحة «أن الحاكم إذا اجتهد فأصاب فله عشرة أجور» (٢) وقال رسول الله ﷺ لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن «بم تحكم» قال بكتاب الله قال «فإن لم تجد» قال بسنة رسول الله ﷺ قال : «فإن لم تجد» قال أجتهد رأيي ولا آلو قال «الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله ﷺ لما يرضي رسول الله ﷺ» .

وقال الإمام علي رضي الله عنه وكرّم وجهه أرسلني رسول الله ﷺ إلى اليمن ، وقبل أن يرسلني قلت يا رسول الله كيف أحكم بينهم وأنا شاب لا أعرف الحكم قال فمسح صدري ودعا لي فما شككت بعدها في حكم قط . هذا ببركة دعوة رسول الله ﷺ وبحكم استعداده الطبيعي .

تعريف القضاء

والقضاء له عدة تعاريف ، لكنها نصير كلها إلى غاية واحدة ، وهي

(١) أقسط بمعنى أنصف وعدل . وقسط - بغير ألف - ظلم وجار . فالقسط العادل في الحكم ، والقاسط الظالم .

(٢) نص الحديث عن عتبة بن نافع قال جاء خصمان يختصمان إلى رسول الله ﷺ فقال «اقض بينهما» قلت : أنت أولى بذلك قال : «وإن كان» قلت : علام أقضي قال «اقض فإن أصبت فلك عشرة أجور وإن أخطأت فلك أجر واحد» رواه سعيد في سننه انتهى من مغني ابن قدامة ج ١١ ص ٣٧٤ .

حكم تولي القضاء

حُكْمُ تَوَلَّى^(١) الْقَضَاءِ: الْوُجُوبُ كِفَايَةً^(٢) فِي حَقِّ الصَّالِحِينَ لَهُ^(٣) فِي النَّاحِيَةِ،

(١) أما توليته ففرض عين فوراً على الإمام في قضاء الإقليم، وعلى قاضي الإقليم فيما عجز عنه وإيقاع القضاء بين المتنازعين فرض عين على الإمام أو نائبه، ولا يحل له الدفع إذا كان فيه تعطيل وتطويل نزاع، ويشترط الإيجاب في التولية لا القبول في الراجع، بل الشرط عدم الرد، ويكتب في صيغة تولية القضاء: الحمد لله، وبعد فقد رلّى السلطان المكرم فلان الفقيه العلامة فلاناً وظيفة القضاء، ولقد ذلك واستنابه واستخلفه عليه في جميع محال ولايته وموضع سلطته ونفوذ أمره، وأوصاه بتقوى الله في سره وعلايته، وأن يعمل في الأحوال كلها على حسب ما يقتضيه الوجه الشرعي واجباً أو مندوباً، وأن يشاور العلماء في الأمور التي تحتاج إلى ذلك، وأن يرفق بالضعفاء، وأن يبحث وينظر في أحوال الأوصياء والأيتام والأوقاف والنظار عليها، وأن يستخلف عند الحاجة من أراده في عقود الأنكحة أو غيرها.

(٢) بل هو أفضل فروض الكفايات.

(٣) المراد بهم ما فوق الواحد.

إلزام من يجوز له الإلزام بحكم الله. أو كما جاء في الياقوت: فصل الخصومة بين اثنين بحكم الله أو بمقتضى الشرع الإسلامي. وأما معنى القضاء في اللغة فله معانٍ كثيرة منها إحكام الشيء وإمضاؤه. ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾. ومنها الانتهاء والفراغ - كقولك قضى حاجته وقضى دينه - إلى غير ذلك من التعاريف.

حكم تولي القضاء

قوله [حكم تولي القضاء: الوجوب كفاية في حق الصالحين له في

وَالْوُجُوبُ عَيْنًا فِي حَقِّ مَنْ تَعَيَّنَ لَهُ^(١) فِيهَا، وَالنَّدْبُ فِي حَقِّ الْأَفْضَلِ^(٢) مِنْ غَيْرِهِ،

(١) فيلزمه قبوله إذا وليه، فإن امتنع أجبر، ويلزمه أيضاً طلبه ولو خاف من نفسه الميل أو ببذل مال زائد على ما يكفيه يومه وليلته. والتعين أن لا يوجد في الناحية صالح للقضاء غيره، والمراد بالناحية بلده ودون مسافة العدوى بناء على المعتمد من أنه لا يجوز إخلاء مسافة العدوى عن قاض أو خليفة له، لأن الإحضار من فوقها مشقّ وبه فارق إعتبار مسافة القصر بين كل مفتين.

(٢) إذا وثق بنفسه وكذا في حق المساوي إن كان خاملاً يرجو به نشر العلم ونفع الناس، أو كان محتاجاً إلى الرزق بفتح الراء من بيت المال على الولاية كما ذكره وهو مشعر بجواز أخذ الرزق على القضاء وهو كذلك بل له أخذ الأجرة عليه إن لم يكن رزق من بيت المال وكانت أجرة مثل عمله.

الناحية، والوجوب عيناً في حق من تعيّن له فيها. والندب في حق
الأفضل من غيره، والكراهة كما في حق المفضول إذا لم يمتنع الأفضل،
والحرمة في حق من طلبه، بعزل صالح له].

القضاء تعثره الأحكام الخمسة فتارة يكون واجباً في حق من كان
لا يصلح للقضاء غيره في ناحية، والناحية ضبطوها بمسافة العدوى،
وهي التي يذهب إليها الإنسان ويعود في يوم واحد، فلا بد من وجود
قاضٍ في كل ناحية حتى لا يتعب الناس في حلول مشاكلهم، فإذا كان لا
يوجد في ناحية من النواحي أحد صالح للقضاء إلا شخص واحد تعين
عليه ووجب عليه، وإذا وجد فيها عدد من الأشخاص يصلحون للقضاء
صار واجب كفاية عليهم فإذا امتنعوا كلهم أثموا.

وَالْكَرَاهَةُ كَمَا فِي حَقِّ الْمَفْضُولِ^(١) إِذَا لَمْ يَمْتَنِعِ الْأَفْضَلُ، وَالْحُرْمَةُ فِي حَقِّ مَنْ طَلَبَهُ^(٢)، بِعَزْلِ صَالِحٍ لَهُ^(٣).

(١) كما في حق المساوي إن اشتهر وكفي بغير بيت المال، وعلى هذا حمل امتناع السلف، واستثنى الماوردي من الكراهة ما إذا كان المفضول أطوع وأقرب إلى القبول، والبلقيني ما إذا كان أقوى في القيام في الحق.

(٢) وتبطل عدالة الطالب، لكن لو ولي نفذ للضرورة، وهذا في حق عزل الصالح كما علمت، أما غير الصالح فيجب عزله، ويستحب بذل المال لعزله.

(٣) ولو مفضولاً.

وتارة يكون مندوباً إذا وُجد عدد ممن يصلحون له لكن واحد منهم أفضل وأكثر علماً واطلاعاً وأقوى شخصية، فيندب له توليه، وله أن يطلبه وهذا يسمى الفاضل.

وتارة يكون مكروهاً في حق المفضول الذي يعرف أن هنالك من هو أفضل منه وأعلى وأقوى ولم يمتنع منه. كما يسن للخامل إذا عرف أنه إذا تولى القضاء سينتشر فضله وعلمه، أو أنه ليس عنده ما يكفيه للنفقة فيريد من تولية القضاء - نشر العدل - وسعياً وراء النفقة، ولهذا قالوا يجوز للقاضي أن يتقاضى مرتباً على القضاء من بيت المال، وإذا لم يكن هناك بيت مال فيؤخذ من الموسرين كما هي القاعدة إذا لم ينضبط بيت مال.

ويحرم على من طلب عزل غيره ليتولاه وهو مساو له من غير سبب، أما لو علم أن القاضي الحالي غير عادل أو يقبل الرشوة قالوا

شروط القاضي

شُرُوطُ الْقَاضِي ^(١) عَشْرَةٌ: كَوْنُهُ مُسْلِمًا ^(٢)، وَكَوْنُهُ مُكَلَّفًا ^(٣)،
وَكَوْنُهُ حُرًّا ^(٤)،

-
- (١) أي من تصح توليته القضاء.
(٢) ونصب الكافر على مثله مجرد رئاسة لا تقليد حكم وقضاء، ومن ثم لا يلزمون بالتحاكم عنده ولا يلزمهم حكمه إلا إن رضوا به.
(٣) فلا يولّى صبي ولا مجنون وإن تقطع جنونه.
(٤) أي كله.
-

وجب على رئيس الدولة أو على من له ولاية عزله، بل قال بعضهم يجب تأديبه.

وكثير من العلماء يخافون ويهربون من القضاء لقول رسول الله ﷺ: «من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكين» ^(١). قالوا هذا في حق من ولي القضاء ولا يحكم بالحق.

أما قول رسول الله ﷺ: «قاضٍ في الجنة وقاضيان في النار»، قالوا القاضي في الجنة هو الذي عرف الحق وحكم به، وأما القاضيان اللذان في النار، فقاضٍ عرف الحق وحكم بالجور وقاضٍ جهل الحق وحكم بجهل فهو في النار، وإن صادف حكمه الحق.

شروط القاضي

قوله [شروط القاضي عشرة: كونه مسلماً، وكونه مكلفاً، وكونه

(١) وفي رواية أخرى «من جعل قاضياً فقد ذبح بغير سكين» وعلق على هذا الحديث ابن قدامة في المغني بقوله: وقيل في هذا الحديث إنه لم يخرج مخرج الذم للقضاء وإنما وصفه بالمشقة فكأن من وليه قد حمل مشقة كمشقة الذبح، انتهى ج ٩ ص ٣٥.

وكونه ذَكَراً، وكونه عَدَلاً، وكونه سَمِيعاً^(١)، وكونه بَصِيراً^(٢)،
وكونه نَاطِقاً،

(١) فلا يولى أصم وهو من لا يسمع بالكلية بخلاف من يسمع بالصياح.

(٢) فلا يولى أعمى ومن يرى الشبح ولا يرى الصورة وإن قربت.

حرّاً، وكونه ذَكَراً، وكونه عدلاً، وكونه سَمِيعاً، وكونه بصيراً، وكونه
ناطقاً، وكونه كافياً لأمر القضاء، وكونه مجتهداً].

القضاء ولاية، وله شروط أعظم من شروط الشهادة، فمن هو
الصالح للقضاء؟ إذا كانت شروط الشهادة عشرة في أكثر القضايا فشروط
القاضي كذلك عشرة وهي: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والحرية هذه
شروط معروفة أما السمع والبصر قالوا إذا كان يسمع برفع الصوت لا
بأس، أما إذا كان لا يسمع إلا بآلة - سماعة تعمل بالبطاريات - فهذا
أصم لأن الآلة قد تخرب في يوم من الأيام، أو ينتهي مفعول الأحجار
- البطاريات - في مجلس الحكم أو تضعف فيضعف السمع، ولكن هنا
وقفة لعله أن يكون غير بعيد أنه يجوز قياساً على البصر بالنظارة فإنه
يجوز. ولو حكم القاضي بحكم وهو يسمع أو وهو مبصر ولم يتمه ثم
ابتلاه الله بصمم أو عمى هل يتم الحكم؟ قالوا له إن يتم الحكم، لأنه
يُغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء.

وأما العمى قال بعض أصحاب الشافعي يجوز أن يكون القاضي
أعمى لكنه قول ضعيف، ولعلمهم يستدلون بآبن أم مكتوم، لكن ردّوا
عليهم بأنه إنما كان إماماً.

ومن شروط القاضي المذكورة لقول رسول الله ﷺ : «ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة»، ولأن المرأة دائماً عرضة للعواطف وليست أهلاً للحضور في محافل الرجال، لكن الإمام أبا حنيفة يقول يجوز أن تكون قاضية وهذا القول يحمل الناس وفيه مخرج، لأن بعض النساء عندهن استعداد وقد تكون امرأة أقوى من رجل.

ولو كان النساء كمن ذكرنا لفضلت النساء على الرجال ومن شروطه العدالة وضابط العدالة قد مر معنا في الدروس السابقة، وهو من لا يرتكب كبيرة ولا يصر على صغيرة وغلبت طاعته معاصيه.

والاجتهاد، وهو بذل المجهود في تحصيل المقصود. والاجتهاد نوعان اجتهاد مطلق، واجتهاد مذهبي.

فالاجتهاد المطلق هو أن يستنبط العالم الأحكام من الكتاب والسنة والاجماع والاستصحاب وغيرها. فهذه شروط المجتهد المطلق مثل الأئمة الأربعة ومثل الإمام زيد بن علي والصادق وسفيان الثوري وسفيان ابن عيينة، هؤلاء أئمة مجتهدون - اجتهاداً مطلقاً.

وجعلوا من شروط القاضي أن يكون مجتهداً اجتهاداً مطلقاً لكن لصعوبة هذا الشرط قالوا يجوز أن يكون مجتهداً اجتهاداً مذهبياً أي أنه متم لمذهب، لكنه مجتهد بالنسبة لمذهبه، فيجب عليه معرفة قواعد إمامه، ولا يجوز له مخالفة نصوص إمامه. أما المجتهد المطلق له مخالفة أقوال الأئمة والحكم باجتهاده، ولا يجوز للإمام أن يأمره باتباع مذهب معين كقوله اتبع ما قاله الشافعي لأنه قد يخالف اجتهاده فكيف بحاكم

وكونه كافياً لأمر القضاء^(١) وكونه مجتهداً^(٢).

(١) بأن يكون ذا نهضة ويقظة تامة وقوة على تنفيذ الحق، فلا يولى مغفل ومختل نظر بكبر أو مرض وجبان ضعيف النفس.

(٢) وهو العارف بأحكام القرآن والسنة وبالقياس وأنواعها، وهذا شرط للمجتهد المطلق الذي يفتي في جميع أبواب الفقه، أما مقلد لا يعدو مذهب إمام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد إمامه وليراع فيها ما يراعيه المطلق في قوانين الشرع فإنه مع المجتهد كالمجتهد مع نصوص الشرع، فلا يجوز له العدول عن نص إمامه، ولو ولي سلطان أو من له شوكة ولو مع عدم تعذر الشروط فاسقاً أو مقلداً نفذ قضاؤه للضرورة، ولو ابتلى الناس بولاية امرأة أو قنّ أو أعمى فيما يضبطه أو صبي أو كافر نفذ قضاؤه للضرورة كما اعتمده ابن حجر ووافقه الرملي تبعاً لوالده، والخطيب فيما سوى الكافر وكذا ينفذ عند ابن حجر قضاء عامي محض لا يتحل مذهباً، ولا يعول على رأي مجتهد إذا ابتلى به فيما وافق الحق فقط للضرورة. وقال في النهاية والمغني، يشترط فيه معرفة طرف من الأحكام.

يحكم بحكم لا يعتقد صحته. وقالوا إن الاجتهاد المطلق غير ممكن اليوم، قاله كثير من الشافعية وغيرهم. لكن الإمام السيوطي يقول بإمكان العالم أن يكون مجتهداً اجتهاداً مطلقاً، لكن قالوا إن الإمام السيوطي نفسه لم يدع الاجتهاد مع أنه حفظ مائة ألف حديث أو أكثر، قالوا ذلك تواضع منه أو أنه تركه احتياطاً والمعروف أنه ادعاه لكن قالوا لم يقر له به معاصروه. أما الشروط التي يجب أن تتوفر في المجتهد اجتهاداً مطلقاً كثيرة فيحتاج إلى معرفة كتاب الله أن يعرف منه الخاص والعام وأسباب النزول والمقيد والمحكم والمتشابه والناسخ والمنسوخ وملماً بعلوم التفسير وجميع علوم الحديث، ما هي علوم الحديث؟ علم مصطلح الحديث وعلم الجرح والتعديل وعلم المتن والسند (التواتر والآحاد والمرسل والمنقطع) ويحتاج

إلى معرفة قواعد اللغة العربية معرفة قوية ليس مثل معرفة أكثر أهل العصر فإنهم يدوسون النحو دوساً. فهذه شروط صعب اجتماعها. ويحكون عن القاضي أحمد بن حسين بلفقيه - الذي سبق ذكره - أنه قال إن الأحكام التي تجري اليوم إنما تُعد فتوى، وليست أحكاماً شرعية، لأن للأحكام الشرعية والدعاوي الشرعية شروطاً قوية، يأتي إلينا العامي بدعواه ولا يعرف أن يدّعي دعوى شرعية كما ينبغي لهذا نُزلت منزلة الفتوى.

الاجتهاد الجماعي

قلنا إن شروط المجتهد اجتهاداً مطلقاً صعبة قلّ أن تجتمع في شخص واحد اليوم، لأنهم قالوا لا بد أن يتبحر في نحو سبعين علماً، سواء كان علماً فرعياً أو علماً أصلياً، ولا بد أن يعرف علم الأصول. لكنّ هنالك اجتهاداً اسمه الاجتهاد الجماعي - عفواً: هذا الاسم لم يذكر في كتب الفقه لكنني أحب أن أسميه اجتهاداً جماعياً.

الاجتهاد الجماعي هو أن يجتمع عدد من العلماء يدرسون المسائل أو القضايا التي أمامهم ويقول كل واحد منهم فهمه فيها، لأنه قد يكون عند واحد فهم ليس عند الآخر، وهذا يحفظ دليلاً لا يحفظه ذاك فهذا يسمى اجتهاداً، وقد يكون اجتهاداً مقيداً بالمذاهب لأنهم لن يأتوا بحكم لم يقل به أحد من السابقين.

هل يجوز للإمام تولية قاضيين في مكان واحد؟

هنالك خلاف بين العلماء في جواز تولية قاضيين في ناحية

واحدة، فالذين قالوا بالجواز قيده بعضهم بأن يخصص أحدهم في الأحكام الزوجية مثلاً ويخصص الثاني في أحكام الأموال. إنما الشافعية قالوا كلاهما حكمان في جميع المسائل، فالمعتمد أنه يجوز تولية قاضيين أو ثلاثة في ناحية واحدة، بل المحاكم اليوم يوجد بها رئيس وجناحان، فيتشاورون جميعاً ثم يصدرون الحكم بعد أن يتفقوا عليه.

الاستئناف

أما الاستئناف لحكم فيكون بصيغة الفتوى لأن الحكم بعد حكم غير جائز، إنما يصدر قاضي الاستئناف فتوى بأن الحكم الفلاني صحيح أو غير صحيح، والعمل بموجبه اليوم.

وينبغي أن يكون القاضي قوي الشخصية، فضعيف الشخصية أو الأبله أو القاسي فوق الحد يتأذى منه الخلق. وهنالك نوادر وقصص عن القضاة يحكونها تجدونها في كتاب اسمه [نوادر القضاة]. ومن أشهر القضاة الأذكياء القاضي إياس بن معاوية بن قرة. هذا مشهور بالنباهة والذكاء قالوا عرض القضاء عليه وعلى قرين له - بل تعين عليهما - وقرر ولي أمير المؤمنين تولية قرين إياس القضاء، وكأنه فضله على إياس لكنه لا يرغب تولي القضاء فاقسم وقال: والله إن إياساً أصلح للقضاء وأحق به مني، فإن كنت صادقاً في يميني فما يجوز أن تقدموني عليه وإن كنت كاذباً فلا يجوز أن تولوا كاذباً القضاء. فالتفت الأمير إلى إياس وقال له ما تقول؟ قال إنكم أوقفتم هذا الرجل على شفير جهنم ورسول الله ﷺ يقول: «من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكين» فأراد أن يخلص نفسه

بهذا اليمين وعليه أن يكفر عن يمينه بعشرة أمداد.

فقال والي أمير المؤمنين لا بأس أما وقد اهدت إلى هذا الحكم فأنت أحق بالقضاء فتولى القضاء .

من وقائع للقاضي إياس

ومن وقائعه بعد أن تولى القضاء : أتى إليه رجل يشتكي قائلاً : عزمت على الحج وكان عندي ألف دينار فاضلة عن مصاريف الحج . ولي صديق كنت أثق فيه فأودعتها أمانة عنده حتى أعود من الحج ، فلما عدت جئت إليه وطالبته بإعادة الألف الدينار فأنكرها ، فقال له إياس : هل عندك وثيقة ، ألك بينة ؟ قال لا ولكنني صادق ، قال له إياس : قد قصرت ، ولكن عد إلينا بعد ثلاثة أيام واكتم الأمر ، فارسل إياس لذلك الرجل وقال له : إن عندنا أمانات وأموال أيتام ومحاجير ، ونريد حفظها عند رجل أمين وقد سألنا أهل الرأي فأشاروا إليك وإنك رجل أمين ولم يسبق أن اشتكى منك أحد فهل أنت موافق على قبولها عندك ، ففرح ذلك الرجل وقال هذا شرف لي فقال له عد إلينا بعد أسبوع لكي نحصيها ونجهزها ، فخرج الرجل وهو فرحان ويظن أنه سوف يستغل هذه الأموال في التجارة عنده .

ولما مضت ثلاثة أيام عاد صاحب الألف الدينار فقال له إياس اذهب الآن إلى صاحبك وطالبه بالمبلغ فإن أنكر فقل له إنني ذاهب إلى القاضي إياس ، لا عرض عليه قضيتي لعلني أجد لي منك مخرجاً . ذهب الرجل وطالب صاحبه بإعادة الألف الدينار المودوعة عنده ، لكنه أصر

أداب القاضي

لِلْقَاضِي إِذَا حَضَرَ عِنْدَهُ الْخَصْمَانِ أَنْ يَقُولَ لَهُمَا: تَكَلَّمَا أَوْ
لِيَتَكَلَّمَا الْمُدَّعِي مِنْكُمَا^(١)، وَلَهُ أَنْ يَسْكُتَ^(٢) حَتَّى يَبْتَدِيَءَ
أَحَدُهُمَا، فَإِذَا فَرَغَ الْمُدَّعِي مِنَ الدَّعْوَى الصَّحِيحَةِ^(٣) طَالَِبَ^(٤)

(١) أو يقول للمدعي: تكلم إذا عرفه.

(٢) وهو أولى لثلاثتهم ميله للمدعي، نعم إن سكت لجهل وجب إعلامه، وإنما لم يجز له تعليم المدعي كيفية الدعوى ولا الشاهد كيفية الشهادة لقوة الاتهام بذلك، فإن تعدى وفعل فأدى الشاهد بتعليمه اعتد به، قال الرملي قاله الغزي. وقال ابن حجر على ما بحثه الغزي: ولو قيل محله في مشهورين بالديانة لم يبعد اهـ.

(٣) ولا يلزم الحاكم استقصاله إذا لم يحرر الدعوى، بل له أن يقول له: صحح دعواك بالسؤال من أهل العلم، وله أن يعرض عنه ولا يسأله الجواب، ويجوز استقصاله عن وصف أطلقه لا عن شرط أغفله فإنه ممتنع، وليس الاستفصال من التلقين الممتنع مطلقاً، لأن التلقين أن يقول له: قل قتله عمداً مثلاً، لا كيف قتله عمداً أم غيره هذا هو المعتمد، وقال الأذري: إذا لم يمكن المدعي تصحيح دعواه ولم يجد من يصححه له ويرشده إلى صوابها وكان دفعه يؤدي إلى ضياع فيشبه أن يقال بوجوب الاستفسار على الحاكم للضرورة ويرتب الحكم عليه اهـ.

[فائدة] ومن أثناء جواب للقاضي أحمد بن حسين بلفقيه عمل الناس اليوم في دعاويهم الفتوى فإنه لا دعوى صحيحة ولا جواب مطابق ولا طلب حكم غير استفتاء عوام، هذا ما ظهر لنا من مشايخنا وقد استفتيناهم في ذلك فأفتوا به اهـ.

(٤) أي جوازاً إن لم يقل له المدعي طالبه لي بالجواب وقد انحصر الأمر فيه بأن لم يكن بالبلد قاض آخر، وإلا فالأقرب الوجوب.

على الإنكار فأخبره أن ليس أمامه سوى تقديم دعوى عليه للقاضي إياس. فخاف التاجر أن هذه الدعوى إذا بلغت إياساً فإنه قد يسيء الظن

الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِالْجَوَابِ^(١)، فَإِنْ أَقَرَّ لَزِمَهُ مَا أَقَرَّ بِهِ بِلاَ حُكْمٍ^(٢)،
وإنْ أَنْكَرَ

(١) بنحو إخراج من دعواه.

(٢) المراد أن الحق يثبت بالإقرار من غير حاجة للحكم وإن كان يجوز وينفع مطلقاً؛ ومن فوائده أنه قد يختلف العلماء في موجب الإقرار، ففي الحكم دفع المخالف عن الحكم بنفي ذلك الموجب المختلف فيه، ومنها ما لو كانت صورة الإقرار مختلفاً فيها.

به ويعدل عن تسليمه الأموال التي وعده بها ويعتبره غير أهل لحفظ الأمانات. فطلب منه الجلوس وسأله هل أخبرت بالقضية أحداً؟ ثم قال له أرجو المعذرة لقد خائنتني الذاكرة والآن تذكرت فخذ أمانتك، استلمها الرجل وذهب إلى القاضي إياس وأخبره بأنه أعاد له الأمانة، ولما مر أسبوع ذهب التاجر للقاضي إياس ليستلم منه الأمانات، لكن إياس زجره وانتهره وقال له لا تقربني يا خائن.

آداب القاضي

قوله [للقاضي إذا حضر عنده الخصمان أن يقول لهما: تكلما أو ليتكلم المدعي منكما، وله أن يسكت حتى يبتدىء أحدهما، فإذا فرغ المدعي من الدعوى الصحيحة طالب المدعى عليه بالجواب. فإن أقر لزمه ما أقر به بلا حكم، وإن انكر جاز للقاضي أن يسكت، وأن يقول للمدعى: ألك حجة؟ فإن قال لي حجة وأريد تحليفه مكن، فإن حلف أقامها، وإن نكل حكم بنكوله، وقال للمدعى احلف، ولا يحكم على المدعى عليه بالحق إلا بطلب المدعى ويجب أن يسوي بينهما في وجوه

جَازَ لِلْقَاضِي أَنْ يَسْكُتَ^(١)، وَأَنْ يَقُولَ^(٢) لِلْمُدَّعِي^(٣) أَلَاكَ حُجَّةٌ؟
فَإِنْ قَالَ لِي حُجَّةٌ وَأُرِيدُ تَحْلِيلَهُ مُكَنَّ، فَإِنْ حَلَفَ أَقَامَهَا^(٤)،
وإِنْ نَكَلَ^(٥) حَكَمَ بِنُكُولِهِ^(٦) وَقَالَ لِلْمُدَّعِي

(١) وهو أولى إن علم علمه بأن له إقامة الحجة.

(٢) وهو أولى إن شك في عمله بأن له إقامة الحجة، فإن علم جهله بذلك وجب إعلامه به.

(٣) لأنه إن تورع وأقر سهل الأمر، وإلا أقام البينة عليه لتشتهر خيانتة وكذبه.

(٤) ولو قال لا بينة لي وأطلق أو قال لا حاضرة ولا غائبة أو كل بينة أقيمها زور ثم أحضرها قبلت.

(٥) أي جبن عن اليمين، ويحصل النكول بأمور: منها أن يقول بعد عرض اليمين عليه: أنا ناكِلٌ أو يقول له القاضي: احلف، فيقول: لا أحلف، فإن سكت لا لنحو دهشة حكم القاضي بنكوله بأن يقول له: جعلتك ناكلاً، أو نكلتك بالتشديد.

(٦) ولا يصير ناكلاً بدون حكم في مسألة السكوت وكذا في غيرها عند ابن حجر.

الإكرام إلا إن اختلفا إسلاماً فيجب رفع المسلم في المجلس].

رجعنا إلى آداب القاضي، وقلنا في أول الباب أن الإسلام نظم طرق المحكمة الشرعية قبل كل منظم منذ قرون، فعلى القاضي جمع العلماء للتشاور معهم، وعليه أن يكون عنده مزكون، وأن يختار كتاباً ماهرين في الكتابة، وأن يكون عارفاً بأحوال البلاد كلها وله دراسة كاملة، وأن يتخذ مقر المحكمة في وسط البلد مزودة بما يخفف عنها شدة الحر وشدة البرد، وعليه أن يحكم وهو هاديء الأعصاب.

ويتجنب الحكم حال الغضب وحال الفرح وعليه أن يصدر الحكم

أَخْلَفَ^(١)، وَلَا يَحْكُمُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِالْحَقِّ إِلَّا بِطَلَبِ الْمُدَّعِي،
وَيَجِبُ أَنْ يُسَوَّى بَيْنَهُمَا^(٢) فِي وُجُوهِ الْإِكْرَامِ^(٣) إِلَّا أَنْ اخْتَلَفَا
إِسْلَامًا فَيَجِبُ رَفْعُ الْمُسْلِمِ فِي الْمَجْلِسِ^(٤).

(١) وقوله ذلك له نازل منزلة قوله: حكمت بنكوله وكذا قوله له: أتحلف، وإقباله عليه ليحلفه، وإن لم يقل له احلف فليس للمدعى عليه أن يحلف إلا إن رضي المدعي.
وحاصل ما يفهم من كلامهم أن للخصم بعد نكوله العود إلى الحلف وإن كان قد هرب وعاد ما لم يحكم بنكوله حقيقة أو تنزيلاً وإلا لم يعد له إلا إن رضي المدعي، فإن لم يحلف لم يكن للمدعي حلف المردودة لتقصيره برضاه بحلفه، ولو هرب الخصم من مجلس الحكم بعد نكوله وقبل عرض القاضي اليمين على المدعي امتنع على المدعي حلف المردودة، وإذا حلف المدعي المردودة بعد أمر القاضي له مكن من الحق بلا حكم كما يأتي، لأن اليمين المردودة كالإقرار على المعتمد، وقيل كالبينة.
(٢) وإن وكلاً.

(٣) كالدخول عليه والقيام لهما والاستماع لكلامهما والنظر إليهما وطلاقة الوجه وجواب السلام والمجلس.

(٤) قال في التحفة وقضية كلام الرافعي إثارة المسلم في سائر وجوه الإكرام، واعتمده البلقيني، واعترض بأن طوائف صرحوا بوجوب التسوية بينهما اهـ. وفي البجيرمي ما نصه: المعتمد وجوب رفع المسلم على الكافر في سائر وجوه الإكرام زي اهـ.

وهو معتدل المزاج، فالإسلام نظم للحاكم كل شيء ليقيم العدل بين الناس من غير أن تخونه ذاكرته ويتجنب كل ما يثير أعصابه. فإذا جاء الخصمان سَوَّى بينهما في الإكرام وعدمه حتى في النظر والابتسام، فلا يتسم لواحد ولا يتسم للآخر، بل قال بعضهم عليه أن يسوي بين الخصمين في المجلس ولو كان أحدهما كافراً والآخر مسلماً، لكن الشافعي قال عليه رفع المسلم في المجلس.

عدالة الإسلام

قالوا إن الإمام علياً - رضي الله عنه - فُقد أو سُرِق عليه درع، فبحثوا عنه فوجدوه عند يهودي، فطالبه الإمام علي لكن اليهودي ادّعى أنه درعه، فقال له الإمام علي - وهو إذ ذاك أمير المؤمنين - إنه درعي وقد فقدتني وأنا أعرفه، قال: يا أمير المؤمنين - إنه ليس درعك. فحاكمه الإمام علي عند قاضيه شريح، وحضرا عند القاضي شريح وتقدم الإمام علي وقال لولا أنه يهودي لما تقدمت عليه. فادّعى الإمام علي بأن الدرع درعه، فقال له القاضي ألك بيّنة فقال له نعم عندي بيّنة الحسن والحسين وقمبر - قمبر مولاه - قال له القاضي لا تقبل شهادتهم لك لأنهما ابناك وهذا مولاك فإذا أردت اليهودي أن يحلف أمرناه أن يحلف، قال له لا ما دام هكذا أتركه، وخرج الإمام علي وذهب اليهودي بالدرع ثم عاد وأسلم وقال أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله الدرع درع أمير المؤمنين. وعرفت من هذا الحكم أن دين الإسلام دين عدالة ودين صدق فدخلت فيه.

إذا شك القاضي فعليه أن يتوقف

وقالوا إن على القاضي أو المفتي إذا شك في الأمر التوقف حتى يتضح له الحق، وإذا اتضح له الحق وجب عليه أن يبادر بالحكم، قال سيدنا عمر رضي الله عنه كل قضية تمر عليها ثلاثة أيام أخشى أن تدخلها الرشوة، وإذا ثبت الحق لأحد الخصمين فلا يعاقب الآخر فقد يكون هنالك عذر جعله يلتبس عليه الأمر.

إن نصف الناس أعداء لمن ولي الأحكام هذا إن عدل

صورة القضاء^(١)

صُورَةُ الْقَضَاءِ : أَنْ يَقُولَ الْقَاضِي لِعَمْرٍو بَعْدَ أَنْ يَدَّعِيَ عَلَيْهِ زَيْدٌ : أَنَّهُ اشْتَرَى مِنْهُ الدَّارَ الْفُلَانِيَّةَ الَّتِي بِيَدِهِ بِأَلْفِ دِينَارٍ ، فَيُنْكِرُ عَمْرٍو فَيَقِيْمُ زَيْدٌ بَيِّنَةً تَشْهَدُ بِأَنَّ زَيْدًا اشْتَرَى مِنْ عَمْرٍو الدَّارَ

(١) ويكتب في صيغة تسجيل الحكم : الحمد لله . وبعد فقد صح عندي وثبت لديّ بالبينة العادلة المقبولة شرعاً بعد الدَّعْوَى المحررة المسموعة بأن زيداً يستحق الدار الفلانية ببِلْد كذا ، فلما تم ذلك ولزم بشروطه المعروفة في الشرع الشريف سألني من توجهت عليّ إجابته الحكم بذلك فحكمت له به حكماً أوجبه الشرع فأمضاه وألزم العمل بمقتضاه . وذلك بعد تقدم ما يعتبر تقدمه شرعاً ، كان ذلك بتاريخ كذا من شهر كذا من عام كذا وبالله التوفيق ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ، ثم يكتب الشهود . وإن كان الحق ديناً يقول : حكمت لزيد بمائة دينار على عمرو وقضيت له ونفذت الحكم به ولزم الخصم الحق الثابت ، وذلك بعد الدعوى المحررة المسموعة وقبول البينة العادلة ومطالبة المدعى عليه بالدفاع أو القادح وتحليف المدعي يمين الاستظهار إن وجبت وغير

قالوا لأن مَنْ حَكَمَ لَهُ مَدَحَهُ ووصفه بالعدل ومن حكم عليه ذمه ووصفه بالجور . وقالوا أيضاً الطبيب لا يسلم من ذم الناس فمن عاجله وصادف الدواء الشفاء أثنى عليه ووصفه بالطبيب الحكيم ، ومن عاجله ولم يصادف الدواء الداء وصفه بعدم المعرفة وما علم أن الشفاء من الله .
حكم من وُلِّيَّ القضاء وهو لا يحسنه

ولو وُلِّيَّ رئيس الدولة قاضياً جاهلاً فرضه على شعبه ، هل ينفذ الحكم ؟ قالوا إن كان بيده القوة بحيث من رفض حكمه أرغمه بالقوة على القبول ، نفذ حكمه للضرورة ، حتى ولو كان الذي سلّمه مقاليد الحكم

الْفُلَانِيَّةَ بِأَلْفِ دِينَارٍ، فَيَطْلُبُ زَيْدٌ مِنْهُ الْحُكْمَ: حَكَمْتُ بِأَنَّ الدَّارَ
الْفُلَانِيَّةَ مِلْكٌ لِرَزِيدٍ، وَالزَّمْتُكَ تَسْلِيمَهَا إِلَيْهِ.

ذلك مما يعتبر شرعاً.

ويكتب في صيغة الإنهاء: بسم الله الرحمن الرحيم، عافانا الله وإياك، أعلمك أنه ادعى فلان على فلان الغائب المقيم في بلدك بالشيء الفلاني، فأقام عليه بذلك شاهدين هما فلان وفلان وقد عُدُّا عندي وحلفت المدعي وحكمت له بالمال المذكور، وأشهدت بالكتاب وبالحكم فلانا وفلانا، وله أن يكتب: الحمد لله، قامت عندي بينة عادلة لفلان على فلان بكذا وحكمت له به وطلب مني الكتابة بذلك إليكم يا سيدي فلان، فاستوف له حقه منه وأشهدت على الكتاب والحكم فلانا وفلانا.

كافراً ينفذ حكمه للضرورة وإلا فتولية القاضي تكون من الإمام المسلم، لكن هكذا اليوم بلغ بالمسلمين الضعف لدرجة أن الأجانب استولوا عليهم، مثل حكومة هولندا لما استعمرت أندونيسيا فالحاكم العرفي هو الذي يولي من أَرَادَهُ حكم القضاء - نسأل الله أن يعيد للمسلمين عزهم ومجدهم - بل قال بعضهم حتى حكم الكافر إذا كان بالقوة ينفذ.

وهل إذا حكم لشخص بشيء لا يستحقه ثم حصل تغيير في الحكومة واستبدل القاضي الجائر بقاض عادل فهل تكون أحكام القاضي السابق غير العادلة منقوضة أو باطلة؟ قالوا على من يقول لا ينفذ حكمه نقض كل حكم حكم به مخالفاً للشرع.

طرفة

قالوا إن عربياً بأندونيسيا من السادة آل الحبشي أو آل الجفري تقدم

بدعوى على هولندي، كان هذا العربي يعمل عند الهولندي فلطمه، فاشتكاها فقال له الحاكم إن القانون عندنا يقضي بتغريم اللاطم خمس روبيات يدفعها للملطوم، فقال العربي وبماذا تحكم لي؟ قال نحكم عليه أن يدفع لك خمس روبيات لقاء اللطمة، فما كان من العربي إلا أن تحسس جيبه فوجد فيه خمس روبيات، فهوى بيده على الحاكم ولطمه ثم أخرج من جيبه خمس روبيات وقال له خذ هذه قيمة اللطمة.

قال الحُمَيْدُ بْنُ مَنْصُور باب الشريعة مغلق
من لا معه دُخْنٌ لَكُتَافٌ الباطل أقوى من الحق

الصلح سيد الأحكام

ويندب للحاكم أن يدعو الخصمين للصلح أولاً لأنّ الصلح سيد الأحكام، ويحكى عن الحبيب حسين بن أحمد الكاف أنه تولى القضاء عدة سنوات وقال إن جميع القضايا التي عرضت عليّ أنهيتها بالإصلاح ولم أحكم إلا في قضيتين فقط وذلك بتريم.

وإذا جُنَّ القاضي أو أغمي عليه انعزل من القضاء، وعلى ولي الأمر أن يوليه من جديد إذا عاد إلى رشده.

القسمة

القِسْمَةُ لُغَةً التَّفْرِيقُ وَشَرْعاً تَمْيِيزُ الْحِصَصِ^(١) بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ^(٢).

أركان القسمة

أَرْكَانُ الْقِسْمَةِ ثَلَاثَةٌ: قَاسِمٌ، وَمَقْسُومٌ، وَمَقْسُومٌ عَلَيْهِ.

- (١) ويصح أن يكون معناها لغة أيضاً.
- (٢) ويكتب في صيغة القسمة: الحمد لله، هذا ما خرج لفلان الفلاني من تركة والده فلان بالقسمة الصحيحة بينه وبين باقي الورثة بعد التمييز والتعديل والرضى قبل خروج القرعة وبعدها وذلك من المال كذا وكذا ويضبط ما ذكره بالحدود التي يميز بها النصيب عن غيره ومن النخل كذا وكذا ويحده كذلك ومن الديار كذا وكذا ويذكر المصالح والحقوق والمنسوبات والمتصلات ثم يذكر جميع ما خرج للمذكور. ويكتب بعده: هذا ما خرج للمذكور من تركة فلان وخرج لكل من الورثة ما هو مبین ومفصل في خطه، وما لم يذكر في خطوط القسمة فهو مشاع، وبالله التوفيق. (وصورة دعوى القسمة) =

القسمة

الكلام على القسمة، والقسمة في كل لحظة تحتاج لها البشرية، لأن ماكان من قبيل الشيوخ بين الناس وكان لهم الحق في إفراز حصة كل واحد يستلزم القسمة.

والقسمة لغة - كما عرفها المؤلف - التفريق، تفريق الحصص بعضها عن بعض، وشرعاً تمييز كل حصة عن الأخرى.

أركان القسمة

قوله [أركان القسمة ثلاثة: قاسم، ومقسوم، ومقسوم عليه].

شروط القاسم

شُرُوطُ الْقَاسِمِ^(١) إِنْ نَصَبَهُ الْقَاضِي أَوْ حَكَّمَهُ الشَّرَكَاءُ
اِثْنَانِ: أَهْلِيَّةُ الشَّهَادَةِ، وَالْعِلْمُ بِالْقِسْمَةِ^(٢)، وَإِنْ نَصَبَهُ الشَّرَكَاءُ لَمْ

= أن يقول: أدعي بآني قاسمت فلانا في الدار الفلانية أو الأرض الفلانية أو النخل
الفلاني وجزأناها جزأين: شرقياً وغربياً أو شمالياً وجنوبياً، وخرج لي بالقرعة الجزء
الغربي ولي بينة بذلك، فإن كان في القسمة مناقلة زاد: ثم اشترت منه نصيبه في الجانب
الغربي بنصبي في الجانب الشرقي، وصار الجانب الغربي خالصاً لي بالمناقلة الشرعية ولي
بينه بذلك، أسألك سماعها والحكم بموجبها.

(١) ويشترط تعدده بأن لا يكون أقل من اثنين متى كان في القسمة تقويم، سواء نصبه
القاضي أو الإمام أو الشركاء، نعم إن جعله الإمام أو القاضي حاكماً في التقويم كفى
واحد ويحكم بعلمه فيه، أو بقول عدلين، ويكفي واحد إذا لم يكن في القسمة تقويم،
سواء نصبه القاضي أو الإمام أو الشركاء، وسواء كان فيها خرص أم لا.
(٢) وهو يستلزم العلم بالحساب والمساحة لأنها آلتاها.

أركان القسمة ثلاثة: قاسم وهو الذي يتولى القسمة، وهذا يختلف
بين من يُنصَّبُ الحاكم وبين من يختاره الشركاء قاسماً، أما إذا كان منصباً
من الحاكم فلا بد فيه من العدالة. الركن الثاني: مقسوم وهو المشترك.
الركن الثالث مقسوم عليه وهم الشركاء، واشترط بعضهم أن يُنصَّب
اثنان لأنها أشبه بالشهادة.

شروط القاسم

قوله [شروط القاسم - إِنْ نَصَبَهُ الْقَاضِي أَوْ حَكَّمَهُ الشَّرَكَاءُ - اِثْنَانِ :
أَهْلِيَّةُ الشَّهَادَةِ، وَالْعِلْمُ بِالْقِسْمَةِ، وَإِنْ نَصَبَهُ الشَّرَكَاءُ لَمْ يَشْتَرَطْ فِيهِ سِوَى

يُشْتَرَطُ فِيهِ سِوَى التَّكْلِيفِ^(١) إِلَّا إِنْ كَانَ فِيهِمْ مَحْجُورٌ^(٢) وَأَرَادَ الْقِسْمَةَ لَهُ وَلِيُّهُ، فَالْعَدَالَةُ أَيْضاً^(٣).

(١) دون ما عداه من الذكورة وغيرها، فيجوز أن يكون قنا وفاسقاً وامرأة وذمياً.

(٢) وحظه في القسمة.

(٣) الاكتفاء بها هو قضية شرح المنهج والمغني، قال السيد عمر البصري: ولعله أقرب لأنه قيم أو وكيل عن الولي، وكل منهما لا يشترط فيه أهلية الشهادة اهـ. وقضية التحفة والنهاية اشتراط أهلية الشهادة.

التكليف إلا إن كان فيهم محجور وأراد القسمة له وليُّه، فالعدالة أيضاً].
هنا عبر المؤلف بقوله - وإن حكمه الشركاء - ومرة أخرى قال - وإن نصّبه الشركاء - فهناك فرق بين التحكيم والتنصيب. فإن قال له الشركاء: حكمناك بأن تقسم بيننا، فيصير تعديله حكماً، وأما إن قالوا نصبناك أن تقسم بيننا فليس تعديله بحكم، وليس بعد الحكم من مرجع، بل يلزم الطرفين قبوله، إلا إذا ظهر غبن على أحدهما في القسمة. أما إن ادعى أحدهما الغبن ولم يبين فلا يقبل قوله [هذا حكم إذا قالوا له حكمناك] أما في التنصيب فلا يلزم القبول.

أقسام القسمة

أقسام^(١) القسمة ثلاثة: إفرار^(٢) وتعديل^(٣)، ورد^(٤)، فالأول ما استوت فيه الأنصباء صورةً وقيمةً كمثلي^(٥)، وأرضٍ مُشْتَبِهَةٍ الأجزاء^(٦) والثاني ما عدلت فيه الأنصباء

(١) ويشترط للقسمة الواقعة بالتراضي من هذه الأقسام الثلاثة: الرضى بها بعد خروج القرعة إن حكموا القرعة كأن يقولوا رضينا بهذه القسمة أو بما أخرجته القرعة، بخلاف القسمة الواقعة بالإجبار. وهو لا يكون إلا في قسمة الإفرار أو التعديل دون الرد فلا يدخلها الإجبار فلا يعتبر فيها الرضى لا قبل القرعة ولا بعدها، فإن لم يحكموا القرعة كأن اتفقوا على أن يأخذ أحدهم هذا القسم والآخر ذاك القسم وهكذا بتراضيهم فلا حاجة إلى رضى آخر، ولو ثبت بحجة حيف أو غلط في قسمة تراض، وهي بالأجزاء أو قسمة إجبار نقضت القسمة بنوعيتها، فإن لم تكن بالأجزاء بأن كانت بالتعديل أو الرد لم تنقض لأنها بيع ولا أثر للحيف والغلط فيه كما لا أثر للغبن فيه.

(٢) وتسمى القسمة بالأجزاء وقيمة التشابهات، ومعنى كونها إفراراً أن القسمة تبين أن ما خرج لكل من الشريكين كان ملكه في الأصل والأخيران بيع، ودخل التعديل الإجبار للحاجة.

(٣) متفق النوع من جبوب وأدهان وغيرها ومنه نقد مغشوش، أما إذا اختلف النوع فيجب - حيث لا رضى - قسمة كل نوع وحده.

(٤) ودار متفقة الأبنية بأن كان في جانب منها بيت وصُفَّة، وفي الجانب الآخر كذلك والعروسة تنقسم.

أقسام القسمة

قوله [أقسام القسمة ثلاثة: إفرار وتعديل، ورد فالأول ما استوت

بالقيمة، ولم يَحْتَجْ لِرَدِّ شيءٍ آخَرَ كَأَرْضٍ تَخْتَلِفُ قِيَمُهُ
أَجْزَائُهَا^(١).

(١) لنحو قوّة إنبات وقرب ماء أو يختلف جنس ما فيها كبستان بعضه نخل وبعضه
عنب، فإذا كانت لاثنتين نصفين وقيمة ثلثها المشتمل على ما ذكر كقيمة ثلثيها الخاليين عن
ذلك جعل الثلث سهما والثلثان سهما وأقرع، ويجبر الممتنع عليها كما يجبر على قسمة
الإفراز إلحاقاً للتساوي في القيمة بالتساوي في الأجزاء، نعم إن أمكن قسمة الجيد وحده
والرديء وحده ولو طلب أحد الشريكين قسمة الأرض المشتركة، وأن تكون حصته
بجانب أرضه الخالصة أجبر الآخر حيث لا ضرر عليه، ولا يمنع الإجماع في المنقسم
الحاجة إلى بقاء طريق ونحوها مشاعة بينهم يمر كل فيها إلى ما خرج له إذا لم يمكن إفراد
كلّ بطريق، وشرط الإجماع وجود النفع المقصود من المقسوم لطالب القسمة بما يخصه
بعدها وإن تضرر غيره ونقل عن ابن حجر والبكري أن شرط الإجماع في قسمة النخل اتحاد
نوعه وقيمه من غير رد، وعن أبي شكيل: أن الشرط اتحاد الجنس فقط، قال عبد الله بن
عمر با محرمه: وكون اتحاد نوع النخل مثلاً شرطاً في الإجماع هو في أشجار ليست تابعة
لأرض مشتركة بينهما اهـ.

فيه الأنصباء صورة وقيمة كمثلي، وأرض مشتبهة الأجزاء، والثاني ما
عُدلت فيه الأنصباء بالقيمة، ولم يَحْتَجْ لِرَدِّ شيءٍ آخَرَ كَأَرْضٍ تَخْتَلِفُ قِيَمُهُ
أَجْزَائُهَا. والثالث ما احتيج فيه لرد شيء آخر، كأرض في أحد جانبيها
بئر أو شجر لا يمكن قسمته].

قال أهل العلم القسمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: إفراز وهي في
المتشابهات، وتعديل وهي في المتقومات، ورد وهي التي تحتاج إلى أخذ
مقابل نقد من الآخر لتسويتها.

فالإفراز في المتشابهات كالحبوب والثمار والأرض المتساوية التي لا

والثالث ما احتيج فيه لِرَدِّ شَيْءٍ آخَرَ، كَأَرْضٍ فِي أَحَدِ
جَانِبَيْهَا^(١) بَيْتٌ أَوْ شَجَرٌ^(٢) لَا يُمَكِّنُ قِسْمَتَهُ^(٣).

(١) وليس في الآخر ما يقابله.

(٢) أو بناءً.

(٣) فيرد أخذه بالقسمة التي أخرجتها القرعة قسط قيمته، فإن كانت ألفاً وله النصف رد خمسمائة وقد تقدمت الإشارة إلى أنه لا إيجاب في هذا النوع، لأن فيه تمليكاً لما لا شركة فيه، فكان كغير المشترك.

تحتاج إلى زيادة في القيمة بعضها عن البعض الآخر، والإفراز إذا طلبها أحد الشركاء لزم شريكه مقاسمته.

القسمة الثانية: التعديل وتكون في أراض غير متساوية فيها سفلى وفيها عليا أو في ناحية أرض قوية وفي الناحية الأخرى أرض رخوة، وهذه الناحية أكثر والأخرى أقل، هذا يسمونه تعديلاً - كما سيأتي - وتأتي كذلك في البيوت والبساتين التي تأتي فيها أشجار وفيها أراض متخللة، وفيها عيون أي أجزاءها غير متساوية، ولا بد من التعديل. والتعديل هو تمين الحصص عندما تُقَسَّم، نقول هذه الناحية تساوي عشرة آلاف وتلك الناحية تساوي سبعة آلاف وناحية ثالثة تساوي ثلاثة آلاف، فإذا كانت هذه الأرض بين اثنين كل واحد منهما له نصفها فنضع الثلث من هذه الأرض والذي قيمته عشرة آلاف في جانب ونضع الثلثين الآخرين في جانب، فنعطي أحدهما الثلث الذي يساوي قيمته الثلثين ونعطي الآخر الثلثين. والقسمة تكون إما بالقرعة أو التراضي وفي هذه القسمة - قسمة التعديل - تلزم المقاسمة إذا طلبها أحد الطرفين على الأصح.

ومثال قسمة الإفراز أرض متساوية الأجزاء بين ثلاثة نفر واحد له النصف والثاني له الثلث والثالث له السدس .

تجزأ الأرض ستة أجزاء ونكتب كل جزء على ورقة ثم ندعو شخصاً نطلب منه أن يأخذ ورقة من الأوراق المكتوبة عليها الأجزاء - بعد خلطها - لصاحب النصف أولاً، فإذا طلع نصيبه الجزء من الطرف - وهو سدس الأرض - نقول له خذ هذا الجزء والجزئين اللذين يليانه لتكون الأجزاء الثلاثة متلاصقة، ولا يجوز أن تقول له: خذ هذا الجزء أولاً ثم خذ ورقة ثانية للجزء الثاني ثم الثالث لأنه ربما تتفرق عليه الأجزاء فيتضرر بهذه القسمة ولا ينتفع بقسمه كما لو أصبحت له الأجزاء كلها مجتمعة ثم يأخذ ورقة من الأوراق التي مكتوب عليها الأجزاء لصاحب الثلث فيخرج له سدس ونعطيه السدس الثاني الذي يليه وباقي الأرض تكون لصاحب السدس . أما إذا كانت حصصهم متساوية فسوف يأخذ كل واحد حصته من الأرض كما تأتي له في القرعة .

ولو كانت لأحد الشركاء قطعة أرض في ملكه الخاص ملاصقة للأرض المشتركة وطلب عند القسمة أن يعطوه نصيبه فيها من الجهة التي تكون ملاصقة الأرض التي في ملكه الخاص، فهل يجاب طلبه؟ في هذا خلاف بين باخرمة وابن حجر والأصح أنه لا تجب إجابته فهلاً شُرِطَتْ بعدم ضرر الآخرين .

أما قسمة الرد مثل أرض في جانبها بئر أو بيت وليس في الجانب الآخر ما يقابله فإذا كانت بين شخصين وأرادا قسمتها، نشئ الأرض ونقول مثلاً ثمنها عشرة آلاف فنعمل قرعة بينهما فمن خرجت عنده القرعة أخذ الأرض ويدفع لشريكه خمسة آلاف ولا إجبار في قسمة الرد،

الشهادة

الشَّهَادَةُ لُغَةً: الْحُضُورُ^(١)، وَشَرَعًا: إِبْخَارُ الشَّخْصِ^(٢)
بِحَقِّ لَغِيرِهِ عَلَى غَيْرِهِ^(٣) بِلَفْظِ أَشْهَدُ^(٤).

(١) أو الرؤية: وفي المصباح أنه الاطلاع والمعاينة، وفي الشرقاوي: وأن معناها لغة الخبر القاطع.

(٢) أي عند حاكم أو محكم.

(٣) خرج به الإقرار والدعوى، لأن الأول إخبار بحق لغيره عليه، والدعوى عكسه.

(٤) فلا يكفي غيره ولو بمعناه: كأعلم أو أتيقن أو أرى لأن فيها نوع تعبد.

بل تبقى بين الشركاء مهياة أو تؤجر على غيرهم والأجرة تقسم بينهما. ومعنى مهياة نمثل لها بمثل في دار في بلد غير مكة، والأشهر كلها سواء فيها والإيجار في جميع الأشهر متساو، فإن اتفقوا أن يسكنها كل شريك مدة من السنة على قدر نصيبه كشهر أو شهرين أو أكثر ثم ينزل منها بعد انتهاء مدته ويسكنها الشريك الثاني وهكذا بقية الشركاء فحسن، أو تؤجر على واحد منهم، فإن تشاجروا حكم القاضي بينهم بما فيه المصلحة للجميع.

الشهادة

قوله [الشهادة لغة: الحضور، وشرعاً: إخبار الشخص بحق لغيره على غيره بلفظ أشهد].

الكلام على الشهادة، وهي إخبار الشخص بحق لغيره على غيره بلفظ أشهد، ولفظ الاخبار ينقسم إلى أقسام.

القسم الأول: إخبار الشخص عن نفسه لغيره فيسمى إقراراً.

القسم الثاني: الإخبار بحقٍ له على غيره فيسمى دعوى.

القسم الثالث: الإخبار بحقٍ على غيره لغيره فيسمى الشهادة، وهي التي نحن فيها. وشدد النبي ﷺ في أمر الشهادة وحذر من شهادة الزور. وذكرت الشهادة في القرآن الكريم في مواضع كثيرة. وتجب الشهادة بلفظ - اشهد - وهو الأصح عندنا، فلا تكفي بلفظ غيره ولو بمعناه. وقد اطلعت في الوثائق السابقة التي دخلت عندنا في بعض الدعاوي بالمحكمة على قوله: الشاهد على هذه الوثائق فلان أو يكتب حضر فلان ابن فلان بدلاً من أن يكتب شهد فلان ابن فلان وهذا لا يعتمد عليه عندنا، أما في بعض المذاهب الأخرى فجوزوه. والحكم في تسجيل الشهادة، وكتابتها النذب إلا إذا خيف أو ترتب عليها ضياع حق لمحجور أو وقف فيجب كتابة المحضر والإشهاد عليه.

هل يعتمد الخط كشهادة

ذكر العلامة ابن حجر في التحفة أن في مقدمة المنهاج ما يؤخذ منه جواز النقل من الكتب المعتمدة بالإجماع، وإذا تأكد الشخص من توقيعه أو توقيع من يعرفه وتذكر الموضوع جاز له أن يشهد.

وفي المجموع^(١) ذكر أن الشيخ أحمد مؤذن قال فيما لم تشبه الكتب في الوثائق يؤخذ به. وعبد الله سراج مؤذن لما عمي في آخر حياته. إذا أخبره ابنه بأن التوقيع على هذه الوثيقة أو تلك هو خطك، يشهد على قول ابنه وتأكده من صحة توقيعه.

وبغية المسترشدين: مسألة عن بلفقيه والكردي: ليس للشاهد تحمّل الشهادة بالخط وإن اعترف به المشهود عليه حتى يقرأ عليه الكتاب ويقول أنا عالم بما فيه، ولا يكفي هذا خطي وما فيه وصيتي، مثلاً. زاد الكردي وقال الماوردي يكفي عليه الأشهاد مبهماً. وفي الأشخر ولنا وجه أنه يجوز للشاهد إذا رأى خطه بشيء أن يعتمد عليه إذا وثق به ولم تدخل ريبة، وهو مذهب الحنابلة. قالوا: وإن لم يتذكر الواقعة قال الماوردي: ولا بأس بترجيحه إذا كان الخط محفوظاً عنده. ومثله خط غيره إذ المدار على كونه ظناً مؤكداً، انتهى].

حكم صور الوثائق

وما حكم الصورة للسند، هل تعتمد كالأصل؟ قالوا إذا شهد شهود على أن هذه الصورة طبقاً للأصل، كأن صادق عليها قاض أو حاكم بعد مطابقتها بالأصل تقبل، أما بغير ذلك فلا تقبل الصورة لأنها عرضة للتزوير والتغيير. والتشديد للاحتياط في هذه الحقوق لازم، كما في شروط الشاهد لم يكتفوا بالعدالة بل جعلوا من شروطه المروءة. ومن هو العدل؟ هو الذي لم يرتكب كبيرة، ولم يصر على صغيرة وغلبت طاعته معاصيه. لم يكتفوا بها فقد يكون الإنسان صالحاً إلا أنه لا يحافظ على

(١) مجموع الحبيب طه بن عمر السقاف

أركان الشهادة

أركانُ الشَّهادةِ خَمْسَةٌ: شاهِدٌ، ومَشْهُودٌ لَهُ، ومَشْهُودٌ بِهِ، ومَشْهُودٌ عَلَيْهِ، وصِغَةٌ.

شروط الشاهد

شُرُوطُ الشَّاهِدِ ^(١)تِسْعَةٌ: الْحُرِّيَّةُ ^(٢)، وَالْعَدَالَةُ ^(٣)، وَالْبَصَرُ،

(١) هذه الشروط معتبرة عند الأداء لا عند التحمل إلا عند النكاح وفيما لو وكل شخصاً في بيع شيء بشرط الإشهاد ويرجع لقول الشاهد في الإسلام لا في الحرية.

(٢) فلا تقبل الشهادة ممن به رق.

(٣) وشروطها اجتناب كل كبيرة والإصرار على صغيرة. والكبيرة وما في معناها: كل

كرامته أمام الناس فهذا لا تقبل شهادته. قال الإمام الشافعي - رضي الله عنه - لو عرفت أن شربي الماء البارد خرق لمروءتي لتركته.

أركان الشهادة

قوله [أركان الشهادة خمسة: شاهد، ومشهود له، ومشهود به، ومشهود عليه، وصيغة].

وأركان الشهادة خمسة شاهد: وهو مؤدي الشهادة، ومشهود له وهو مدَّعي الحق، ومشهود عليه وهو المدعى عليه، ومشهود به وهو المدَّعى فيه، وصيغة: وهي قوله اشهد، ولكل ركن من هذه الأركان شروط.

شروط الشاهد

قوله [شروط الشاهد تسعة: الحرية، والعدالة، والبصر، والسمع

جريمة تؤذن بقلة اكتراث مرتكبها بالدين ورقة الديانة قاله ابن حجر في التحفة، واختار في النهاية والأسنى والمغني حدها بما فيه وعيد شديد بنص الكتاب أو السنة واجتناب الإصرار على الصغيرة أي أو الصغائر من نوع واحد أو أنواع إذ حكمها واحد أن تغلب طاعته صغائره، فمتى ارتكب كبيرة بطلت عدالته مطلقاً أو صغيرة أو صغائر داوم عليها أولاً، فإن غلبت طاعاته صغائره، فهو عدل، ومتى استويا أو غلبت صغائره فهو فاسق، قال في التحفة: ويظهر ضبط الغلبة بالنسبة لتعدد صور هذه وصور هذه من غير نظر إلى تعدد ثواب الحسنة، ويجري ذلك في المروءة والمخل بها بناء على اعتبار الغلبة كما هنا، فإن غلبت أفرادها لم تؤثر وإلا ردت شهادته، وصرح بعضهم بأن كل صغيرة تاب منها لا تدخل في العدد وهو حسن لأن التوبة الصحيحة تذهب أثرها بالكلية اهـ. وخالفه في النهاية في قوله ويجري ذلك في المروءة فقال والأوجه أنه لا يجري، بل متى وجد خارمها ردت شهادته وإن لم يتكرر اهـ. ولو كان الشاهد يعلم فسق نفسه والناس يعتقدون عدالته، جاز له أن يشهد نقله ابن قاسم عن محمد الرمي. وقال القليوبي نقلاً عن الأذرعي بل يتجه الوجوب عليه إذا كان في الأداء إنقاذ نفس أو عضو أو بضع اهـ، وعبارة الشرقاوي: فإن كان عدلاً عند الناس فاسقاً عند الله قبل في الحقوق دون نحو النكاح اهـ. هذا مقرر المذهب وجادته، وقد تعذرت العدالة في زمننا وقبلة، فقد قال الغزالي: إن الفسق قد عم العباد والبلاد، وقد اختار هو وتبعه الأذرعي وابن عتيق وما أفتى به بعضهم من قبول شهادة الفاسق عند عموم الفسق دفعا للحرص الشديد في تعطيل الأحكام، لكن يلزم القاضي تقديم الأمثل فالأمثل والبحث عن حال الشاهد، وتقديم من فسقه أخف أو أقل على غيره. قال الأشعر: ويجوز تقليد هؤلاء في ذلك للمشقة بالشرط المذكور، على أن أبا حنيفة قال ينفذ حكم الحاكم بشهادة الفاسق إذا لم يجرب عليه الكذب فيجوز تقليده أيضاً عند شدة الضرورة اهـ. وقال سيدنا عبدالله بن حسين بلفقيه: إن تقليد المذكورين هو المتعين في هذا الزمان لكن بالنسبة للضروريات: كالأنكحة بخلاف نحو الأهلة فلا ضرورة فيها، وقضاة الزمان لا يراعون هذا الشرط بل يقبلون شهادة الفاسق مطلقاً، فحينئذ لا يترتب

والنطق، والرشد، والمروءة، وعدم التغفل، وعدم الاتهام].

عليها حكم اتفاقاً اهـ. قال سيدنا عبدالله بن عمر بن يحيى: وعمل وجوب تحري الأمثل فالأمثل في الشهادة الاختيارية: كالنكاح ومع هذا فلنا قول أنه لا تشترط فيه العدالة مطلقاً، وإن تأملت عقود أكثر أهل الزمان وجدتها لا تصح إلا على هذا القول. أما الاضطرارية كالغضب والسرقه فالشرط فيه أن يكون معروفاً بالصدق غير مشهور بالكذب، فيجب على الحاكم كمال البحث، فإذا غلب على قلبه صدقه قبله ولو لم نقل بهذا لتعطلت الحقوق اهـ.

(١) أي أنه يشترط في الشهادة على الفعل كالزنا وشرب الخمر والغضب والإتلاف ونحو ذلك الإبصار لذلك الفعل مع فاعله ولو من أصم، وفي الشهادة على القول: كالعقد والفسخ والطلاق والإقرار السمع والإبصار لقائله حال تلفظه به فلا يقبل في ذلك أصم لا يسمع شيئاً ولا أعمى، ولو نطق شخص من وراء حجاب وهو يتحققه لم يكف، ولا تجوز الشهادة على منتقبة اعتماداً على صوتها، فإن عرفها بعينها أو باسمها ونسبها جازت الشهادة عليها بذلك فيشهد بالعلم بعينها عند حضورها، وفي العلم باسمها ونسبها عند غيبتها ولا يكفي معرفتها باسمها ونسبها بتعريف عدل أو عدلين أنها فلانة بنت فلان على ما عليه الأكثر، والعمل بخلافه، فيعمل القضاة الآن بالشهادة عليها باسمها ونسبها بتعريف عدل أو عدلين، قال سيدنا علوي بن سقاف الجفري والفتوى والعمل على ذلك اهـ. وتقبل شهادة الأعمى في مسائل: منها العتق والولاء والوقف بالنظر لأصله لا لشروطه إلا إن ذكرت مع الشهادة به، والنكاح وإن لم يثبت الصداق بذلك فيرجع لمهر المثل، والقضاء، والجرح، والتعديل، والرشد، والإرث، واستحقاق الزكاة، والرضاع، والموت، والنسب، والملك المطلق أو المقيد بسبب يثبت بالاستفاضة كالإرث، بخلاف نحو البيع وما شهد به قبل العمى وما شهد به على المضبوط كأن يقر شخص في أذن أعمى بعتق أو طلاق لشخص يعرف اسمه ونسبه ويد ذلك الأعمى على رأس ذلك المقر فيتعلق الأعمى به ويضبطه حتى يشهد عليه بما سمعه منه عند قاض.

فشروط الشاهد كما ذكرها المؤلف تسعة وعدد من شروطه المروءة

- والتي سبق الكلام عنها.

وَالنُّطْقُ^(١) وَالرُّشْدُ^(٢)، وَالْمُرُوءَةُ^(٣)، وَعَدَمُ التَّغَفُّلِ^(٤)

(١) ولو مع عدم صفاء الحروف، فلا تقبل الشهادة من أخرس وإن فهم إشارته كل أحد إذ لا تخلو عن احتمال فلا يعتد بشهادته بها، كما لا يحث بها فيما لو حلف على عدم الكلام، ولا تبطل صلاته بها فهي لاغية في هذه الأبواب الثلاثة ومعتبرة في غيرها.

(٢) فلا تقبل من محجور عليه بسفه وصبي وجنون.

(٣) وهي التخلق بخلق أمثاله في زمانه ومكانه؛ والمراد بخلق أمثاله المباحة غير المزرية به. قال في التحفة: فلا نظر لخلق القلندرية في حلق اللحى ونحوها، فيسقطها الأكل. والشرب وكشف الرأس بمكان لا يعتاد لفاعلها وإكثار ما يضحك بين الناس وإكثار لعب شطرنج أو غناء أو استماعه أو رقص بخلاف قليلها، ويسقطها أيضاً حرفة دينية كحجم وكنس ودبغ ممن لا تليق به بخلافها ممن تليق به وإن لم تكن حرفة آبائه وليس تعاطي خاتم المروءة حراماً على الأوجه إلا إن تعلقت به شهادة.

(٤) فلا تقبل الشهادة من مغفل لا يضبط أصلاً أو غالباً أو على السواء، بخلاف من لا يضبط نادراً فلا يقدح الغلط اليسير إذ لا يسلم منه أحد، فلا بد أن يكون الشاهد متيقظاً. ومن التيقظ ضبط ألفاظ المشهود عليه بحرفها من غير زيادة فيها ولا نقص، فلا تجوز الشهادة بالمعنى ولا تقاس بالرواية لضيقها ولأن المدار هنا على عقيدة الحاكم لا الشاهد. قال علي الشبراملسي: فلو كانت صيغة البيع مثلاً من البائع بعت ومن المشتري اشتريت فلا يعتد بالشهادة إلا إذا قال: أشهد أن البائع قال بعت والمشتري قال اشتريت، بخلاف ما لو قال: أشهد أن هذا اشترى من هذا فلا يكفي فتنبه له فإنه يُغلط فيه كثيراً اهـ. قال الشرواني وفيه وقفة بل ما يأتي عن شيخ الإسلام والغزي كالصريح في الجواز فليراجع اهـ. قال في التحفة: نعم لا يبعد جواز التعبير بأحد الرديفين عن الآخر حيث لا إبهام اهـ. وقول الشرواني ما يأتي عن شيخ الإسلام والغزي هو قولهما لو شهد واحد بإقرار بأنه وكله في كذا وآخر بإقراره بأنه أذن له في التصرف فيه أو سلطه عليه أو فوضه إليه لفقت

فماذا نقول في شهداء هذا الزمان؟ ما معنا إلا الأمثل فالأمثل. وعدّ أيضاً من شروطه البصر، لكن في حالة واحدة تقبل شهادة الأعمى

وَعَدَمُ الْإِتِّهَامِ^(١).

الشهادة لأن النقل بالمعنى كالنقل باللفظ اهـ. قال في التحفة فقوله: النقل بالمعنى كالنقل باللفظ يتعين حمله على ما ذكرته من أنه يجوز التعبير عن المسموع بمرادفه المساوي له من كل وجه لا غير اهـ.

(١) والتهمة بضم التاء وفتح الهاء في الشخص: أن يجزّ بشهادته نفعاً إليه أو إلى من لا تقبل شهادته له أو يدفع بها عمن ذكر ضرراً فترد شهادته لرقيقه وغريم له مات أو حجر عليه بفلس وبما هو محل تصرفه كأن وكل أو وصى فيه، نعم إن شهد به بعد عزله ولم يكن خاصم قبلت، ففي التحفة ما نصه: ولو عزل نحو وكيل نفسه قبل الخوض في شيء من المخاصمة قُبِلَ أو بعدها فلا وإن طال الفصل، وظاهر إطلاقهم أنه لا يعتبر فيها رفع للقاضي ولا كونها مما تقتضي العداوة المسقط للشهادة وفيه نظر اهـ. وقد قالوا: إن النظر والبحث والإشكال والاستحسان لا يرد المنقول بل العمل بالمنقول، وترد شهادته أيضاً ببراءة مضمونه أو مضمون أصله أو فرعه أو رقيقه لا شهادته على من ذكر فتقبل ولا ترد شهادته لزوجته وأخيه وصديقه، قال بايزيد إلا إن دل الحال على اتهامه كشهادته بعد خوضه في القضية فلا تقبل اهـ. ولو شهد لمن لا تقبل شهادته له ولغيره قبلت لغيره لا له، قال في التحفة إن قدم الأجنبي وإلا بطلت فيهما اهـ. وخالفه في النهاية والمعنى فقالا

وهي لو أقر عنده شخص بحق لآخر، وقبض عليه الأعمى حالاً حتى جاء إليه من يبصر فيشهد أمامه بأن هذا الشخص أقر أمامي بأن عليه في ذمته لفلان كذا وكذا كما أقر به أمامي، ففي هذه الحالة تقبل شهادته وتصح شهادته فيما رآه قبل أن يعمى ولم يتغير.

وذكروا في المرأة المنتقبة، قالوا إذا ارتاب الحاكم في شهادة شخص عليها أدخلها الحاكم مع نساء أخريات ثم يأتي بالذي شهد عليها ويقول له أيتها التي تشهد عليها فإن اشتبهت عليه رُدَّتْ شهادته لأن الشهادة

أنواع الشهادة

أَنْوَاعُ الشَّهَادَةِ بِحَسَبِ مَا تُقْبَلُ فِيهِ^(١) سِتَّةٌ: شَاهِدٌ فِي رُؤْيَةٍ

تقبل للأجنبي وإن لم يقدمه وترد شهادة عدو على عدوه عداوة دنيوية ظاهرة بأن يحزن بفرحه ويفرح بحزنه، ويكتفى بما يدل عليها كالمخاصمة، نعم لو بالغ في خصومة من يشهد عليه ولم يحبه قبل عليه ومجرد الدعوى بين المشهود عليه والشاهد ليس خصومة مطلقاً، ولو قذفه لم تقبل شهادته أي المذدوف عليه أي القاذف ولو قبل طلب الحد لظهور العداوة، ولو شهد عليه فقذفه المشهود عليه لم يؤثر فيحكم بها الحاكم، وتقبل الشهادة على عدو دين ككافر ومبتدع ومن مبتدع لا نكفره لا داعية ولا خطايي لمثله، وترد أيضاً شهادة مبادر إلا في شهادة الحسبة بشرطها، وتقبل الشهادة المعادة بعد زوال الرق أو الصبا أو الكفر الظاهر أو المبادرة لا بعد زوال السيادة أو العداوة أو الفسق أو خرم المروءة، وتقبل غير المعادة من الآخرين بعد التوبة.

(١) وهو المشهود به.

على الصوت الأشهر والأرجح أنها لا تكفي في مذهبنا.

أما شهادة النكاح قالوا تصح بمستور العدالة، لكن إذا دخلت القضية المحكمة لا بد من ثبوت العدالة الظاهرة والباطنة. وبعضهم شدد في شهود النكاح بأنه يجب عليهم ضبط التاريخ بالساعات واللحظات ولا يكفي يوم الجمعة مثلاً - من التاريخ الفلاني - لأن النكاح يتعلق به الحاق الولد بستة أشهر ولحظتين من حين العقد، فعليهم ضبط التاريخ لذلك. أما الإمام مالك فشرط الشاهد عنده الإسلام فقط، ذكره في مقدمة التحفة.

أنواع الشهادة

قوله [أنواع الشهادة بحسب ما تقبل فيه ستة: شاهد في رؤية هلال

هَلَالِ رَمَضَانَ^(١)، وشَاهِدُ وَيَمِينِ فِي الْأَمْوَالِ وَمَا قُصِدَتْ بِهِ^(٢)،
 وشَاهِدُ وامْرَأَتَانِ فِي الْأَمْوَالِ وَمَا قُصِدَتْ بِهِ، وفيمَا لَا يَطَّلَعُ عَلَيْهِ
 الرَّجَالُ غَالِباً كَوَلَادَةٍ^(٣)، وشَاهِدَانِ فِي غَيْرِ الزَّنا^(٤)، وأَرْبَعُ
 نِسْوَةٍ فِيمَا لَا يَطَّلَعُ عَلَيْهِ الرَّجَالُ غَالِباً، وَأَرْبَعَةُ رِجَالٍ فِي
 الشَّهَادَةِ بِالزَّنا^(٥).

(١) أي وتوابعه: كتسجيل زكاة الفطر في اليوم الأول ودخول شوال وصلاة التراويح، قال في التحفة وشرح المنهج دون شهر نذر صومه وخالفهما في النهاية والمغني وغيرهما فرجحوا كون مثل هلال رمضان هلال غيره بالنسبة للعبادة المطلوبة فيه.

(٢) كبيع وحوالة وإقالة وضمنان وخيار وأجل وشفعة وإقرار بمال.

(٣) وحيض ورضاع ثدي وبكارة وعيب امرأة تحت الثياب.

(٤) وغير ما في معناه كاللواط وإتيان البهيمة والميتة.

(٥) وما في معناه يشهدون أنهم رأوه أدخل حشفته أو قدرها من فاقدها في فرجها بالزنا أو نحوه، ولا يشترط ذكر زمان ومكان إلا إن ذكره أحدهم فيجب سؤال الباقي. وهذا بالنسبة للحد أو التعزير، أما بالنسبة لسقوط حصانته وعدالته ووقوع طلاق علق بزناه فيثبت برجلين لا بغيرهما.

رمضان، وشاهد ويمين في الأموال وما قصدت به، وشاهد وامرأتان في الأموال وما قصدت به، وفيما لا يطلع عليه الرجال غالباً كولادة، وشاهدان في غير الزنا أي من حقوق الله كاللواط وإتيان البهائم وشرب الخمر والقتل للمرتد، وأربع نسوة فيما لا يطلع عليه الرجال غالباً، وأربعة رجال في الشهادة بالزنا].

تقدم معنا تعريف الشهادة لغة وشرعاً. وتقدم أيضاً أركان الشهادة. وهنا الكلام عن أنواع الشهادة فيما تقبل فيه منها شهادة تقبل

صورة الشهادة بالمال

صُورَةُ الشَّهَادَةِ بِالْمَالِ: أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ بَعْدَ أَنْ يَدَّعِيَ عَمْرُو عَلَى بَكْرٍ مِائَةَ دِينَارٍ: أَشْهَدُ أَنَّ لِعَمْرٍو عَلَى بَكْرٍ مِائَةَ دِينَارٍ.

صورة شهادة الحسبة

صُورَةُ شَهَادَةِ الْحِسْبَةِ^(١): أَنْ يَقُولَ كُلُّ مَنْ زَيْدٌ وَعَمْرُو بَعْدَ

(١) من الاحتساب وهو طلب الأجر سواء أسبقها دعوى أم لا، بل لا تسمع الدعوى في الحدود اكتفاء بشهادتها إلا إن تعلق بها حق آدمي كالسرقة قبل رد مالها. والذي تقبل فيه شهادة الحسبة هو حقوق الله تعالى: كصلاة وزكاة وكفارة وصوم وحج عن ميت بأن يشهد بتركها وحق لنحو مسجد وماله فيه حق مؤكد وهو ما لا يتأثر برضا آدمي: كطلاق وعق ونسب وعفو عن قصاص وبقاء عدة وانقضائها وتحريم مصاهرة وكفر وإسلام وبلوغ وكفارة وتعديل ووصية ووقف إن عمت جهتها ولو بالآخر كالفقراء وحدود الله تعالى وإحصان وإنما تقبل عند الحاجة إليها، فلو شهد اثنان بأن فلاناً أعتق عبده لم تقبل حتى يقولوا وهو يسترقه، وكذلك لو شهد أن فلاناً طلق زوجته فلا تقبل حتى يقولوا وهو يختلي بها أو يستمتع بها أو يعاشرها، قال في التحفة وكأخيها رضاعاً وهو يريد أن ينكحها أو أعتقه وهو يريد أن يسترقه ولا عبرة بقولهما نشهد لثلاثتنا كما بعد اهـ. قال الشبراملسي وإن كانا مريدين سفرأ وخشياً أن ينكحها في غيبتهما.

بشاهد واحد وهي شهادة رؤية هلال رمضان على المعتمد.

ونوع تقبل فيه الشهادة بشاهد ويمين وهي الشهادة في الأموال وما قصدت به كحوالة وضمن وخيار وغيره. ونوع تقبل فيه الشهادة بشاهد وامرأتين وهي الشهادة في الأموال وما قصدت به وفيما لا يطلع عليه الرجال غالباً كولادة ورضاع وبكارة. ونوع تقبل فيه الشهادة بشاهدين

أَنْ يَقُولَا ابْتِدَاءً لِلْقَاضِي : عِنْدَنَا شَهَادَةٌ عَلَى خَالِدٍ أَنَّهُ أَعْتَقَ عَبْدَهُ
فُلَانًا ، وَأَنَّهُ يَسْتَرْقُهُ فَأَخْضَرَهُ لِنَشْهَدَ عَلَيْهِ فَيَحْضَرُهُ : أَشْهَدُ أَنَّ
خَالِدًا أَعْتَقَ عَبْدَهُ فُلَانًا وَأَنَّهُ يَسْتَرْقُهُ .

وَمِنْ صُورِهَا : الشَّهَادَةُ بِرُؤْيَا الْهِلَالِ كَأَنْ يَقُولَ زَيْدٌ : أَشْهَدُ
أَنِّي رَأَيْتُ الْهِلَالَ^(١) .

(١) وأما لو قال أشهد أن غدا من رمضان فلا يكفي عند ابن حجر في شروح الإرشاد
وبافضل . وقال في التحفة لكن أطلق غير واحد قبوله .
وجرى الرمي في النهاية على عدم القبول مع وجود ريبة كاحتمال كونه قد يعتقد
دخوله بسبب لا يوافقه عليه المشهود عنده .

وذلك في غير الزنا . ونوع تقبل فيه الشهادة بأربع نساء وهو فيما لا يطلع
عليه الرجال غالباً . ونوع من الشهادة لا تقبل إلا بأربعة رجال وهي
شهادة الزنا ، فلو شهد شاهدان أو ثلاثة وتوقف واحد جلد الشهود حد
القذف ، هذا بالنسبة لإقامة الحد أو التعزير أما بالنسبة لثبوت حصانتها
وعدالة الرجل ، ووقوع طلاق عُلِّقَ بزناها يثبت برجلين . وأصعب
الشهادات شهادة الزنا ، لأنه يجب أن يراه الأربعة أدخل حشفته أو قدرها
من مقطوعها في فرجها لهذا لم يثبت إقامة حد الزنا على أحد بالشهادة .
وقضية المغيرة بن شعبة معروفة ، تقدم أربعة نفر بالشهادة عليه لكن واحد
منهم تخلخلت شهادته .

والشريعة الإسلامية بُنِيَتْ على أسس ثابتة واحتياط حذر . وجاء في
حديث رسول الله ﷺ لو يُعْطَى الناس بدعواهم لأدعى أناس دماء رجال

وأموالهم، ولكن البينة على من ادعى واليمين على من أنكر، هذه قاعدة - فريدة.

أما القوانين الوضعية فهي من وضع الإنسان ولن تخلو من الجور وعدم العدالة. أما أحكام الشريعة الإسلامية فهي من لدن حكيم خبير. وعلى الشاهد عند أداء شهادته أن يقول مثلاً: أشهد أن لعمرى على بكر مائة دينار ولا يلزمه أن يقول حالة أو آجلة. أما في الدعوى فيلزم المدعى أن يقول حالة. أما لو قال في دعواه إنها مؤجلة لا تقبل دعواه حتى يأتي وقت الأجل.

شهادة الحسبة

وشهادة الحسبة من الاحتساب، وهو طلب الأجر من الله، وهذه الشهادة دليلها من قول رسول الله ﷺ: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً». فإذا علم شخصان أن زيدا أعتق عبده وبقي يستخدمه وهو حر وجب عليهما انقاذ هذا الحر ممن يسترقه بعد عتقه. ومثالها أيضاً لو علمت أن أرضاً موقوفة على مدرسة أو مسجد استولى عليها ظالم وتعلم أنك إن تركت شهادتك سوف تفوت وجب عليك أن تتقدم إلى القاضي وتخبره بأن فلاناً بسط يده على الأرض الفلانية وهي وقف على المسجد الفلاني، وأحب أن أقدم شهادتي عليه.

شهادة الحسبة لا ينطق بها الشهود إلا بعد أن يحضر المشهود عليه. فإن ابتدأوا وقالوا مثلاً نشهد أن فلاناً زنى قالوها قبل أن يحضر المشهود عليه فهم قذفة.

والصورة التي ذكرها المؤلف جاءت إخباراً وليست شهادة وهي قوله: عندنا شهادة على خالد فأحضره لنشهد، فإذا حضر شهدا عليه.

صورة الشهادة على الشهادة^(١)

صُورَةُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ: أَنْ يَقُولَ كُلُّ مَنْ زَيْدٌ
وَعَمْرُو: أَشْهَدُ أَنَّ خَالِدًا شَهِدَ أَنَّ لِبَكْرٍ عَلَى سَالِمٍ أَلْفَ دِينَارٍ
وَأَشْهَدُنِي^(٢) عَلَى شَهَادَتِهِ.

(١) ويكتب في صيغة تحمل الشهادة على الشهادة إذا استرعى الأصل للفرع: الحمد لله خالد شاهد بأن لبكر على سالم ألف دينار وأشهد زيدا على شهادته وأذن له أن يشهد به من شهادته.

(٢) أي التمس مني رعاية شهادته وضبطها حتى أؤديها عنه ويسمى هذا التماس استرعاء وهو أحد الثلاثة الأمور التي لا بد من واحد منها في الاعتداد بتحمل الشهادة. ثانيها أن يسمعه يشهد بما يريد أن يتحملة عنه عند قاض أو محكم أو نحو أمير، ثالثها أن يبين السبب، كأن يقول ولو عند غير حاكم: أشهد أن لفلان على فلان ألفاً من ثمن مبيع أو غيره. ثم اعلم أن قبول القاضي الشهادة على الشهادة مشروط بثلاثة أشياء: تعسر أداء الأصل الشهادة بغية فوق مسافة العدوى أو مرض يشق معه حضوره أو نحوهما أو تعذره بموت أو جنون وتبين الفرع عند الأداء جهة التحمل: أي طريقه وهو أحد الأمور الثلاثة التي لا بد من واحد منها في الاعتداد بالتحمل وتسمية الفرع للأصل تسمية تميزه، ويكفي شهادة فرعين على شهادة أصليين معا بأن يقولوا نشهد أن زيدا وعمراً شهدا بكذا وأشهدانا على شهادتهما.

ولازم أن يقولوا في شهادتهما إنه أعتقه ولا يزال يسترقه، أما لو قالوا: نشهد أنه أعتقه لا يكفي.

وشهادة الحسبة مقصورة على حقوق الله، قال في البغية مسألة عن ابن يحيى قال: ضابط شهادة الحسبة في كل حق لله تعالى أو كل حق مؤكد لا يتأثر برضا الآدمي كما قال في التحفة والنهاية، اهـ.

وتأتي أيضاً في شهادة نسب وبقاء عدة وانقضائها وتحريم مصاهرة وكفر وإسلام ووصية وغير ذلك .

وشهادة الحسبة لا تكون إلا عند الحاجة كما لو قال شخصان نشهد أن فلاناً أخو فلانة من الرضاع لئلا يتناكحا بعد فلا عبرة بهذه الشهادة . وكذا لو شهدا أن فلاناً طلق زوجته فلا تقبل شهادتهما حتى يقولوا وهو لا يزال يختلي بها أو يستمتع بها أو يعاشرها .

هل الزفين مخل بالمروءة

تقدم معنا أن من شروط الشاهد المروءة، فهل الزفين خاتم للمروءة؟

[^(١) قال ابن عبيد الله: قالوا إن الزفين يخل بالمروءة وهو ليس كذلك، وقال لا يحرم الرقص ولا يكره لأنه مجرد حركات مع الاستقامة أو الاعوجاج، وقد أقر النبي ﷺ الحبشة عليه في مسجده، هذا من التحفة. أما إذا كان في الرقص تكسر أو تخنث كفعل المخنثين حرم، هذا، عبارة التحفة، ويقول ابن عبيد الله: وتحريم بعض الحضازم التكرس أو النقرة التي يفعلها الزافن كأن يخر على إحدى ركبتيه أو تثنيهما عند بعض الايقاعات غلط قبيح لأنه لا وجه لتحريم ذلك كما يعرف من التعليل الماضي لحل الرقص، وليس ذلك من أفعال المخنثين بل هو مناف للأئوثة. وإنما التكرس المحرم، تكسر محاكاته في حركاتهم اللينة فذلك هو الحرام، اهـ].

(١) مضمونه في حاشية الأنوار .

الدعوى والبيّنات

الدَّعْوَى^(١) لُغَةً: الطَّلَبُ والتَّمَنِّي^(٢)، وشرعاً: إخبار^(٣) الشخص بحقّ له على غيره عند حاكم أو محكم^(٤)، والبيّنات جمع بيّنة، وهي الشّهود^(٥).

(١) ألفها للتأنيث كآلف حبلى وقد تؤنث بالتاء فيقال دعوة، لكن المشهور أن الدعوة بالتاء تكون بالدعوة إلى الطعام.

(٢) منه قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ مَا يَدْعُونَ﴾ أي ما يطلبون ويتمنون.

(٣) سمي دعوى لأن المدعي يدعو صاحبه إلى مجلس الحكم ليخرج من دعواه. قال ابن حجر وغيره: ومدار الخصومة على خمسة: الدعوى، والجواب، واليمين، والنكول، والبيّنة، اثنان منها في جانب المدعي: وهما الدعوى والبيّنة، والثلاثة الباقية في جانب المدعى عليه.

(٤) فإن لم تكن عند أحدهما فلا تسمى دعوى، ويشترط حضور الخصم لها ولإقامة البيّنة عليه عند الحاكم حتى لو كانت شاهداً ويميناً فلا بد من حضوره اليمين بشرطه، ومن شروط الحكم حضور الخصم أيضاً فيبطل إذا صدر بغير حضوره ولا يشترط حضوره يمين الاستظهار ولا يمين المدعى عليه، لكن لا يعتد بها إلا إن كانت بطلبه وتحليف القاضي مع الموالاة ومطابقة الإنكار.

(٥) سموا بذلك لأن بهم يتبين الحق.

الدعوى والبيّنات

قوله [الدعوى لغة: الطلب والتمنى، وشرعاً: إخبار الشخص بحقّ له على غيره عند حاكم أو محكم، والبيّنات جمع بيّنة، وهي الشّهود].

الدعاوي قد وقعت منذ العهود السابقة، ووقعت في عهد رسول الله ﷺ وقد جاء في الحديث الشريف قوله ﷺ: «لو أعطي الناس بدعواهم لادّعى قوم دماء قوم وأموالهم، لكن البيئة على المدعي واليمين على المدعى عليه».

من الدعاوي في عهد الرسول

ومن الدعاوي التي وقعت في عهد رسول الله ﷺ - دعوى بين امرؤ القيس بن عابس الكندي - صحابي مشهور من كبار الصحابة - يقولون إنه من مواليد تريم - وهو فاضل وشجاع وشاعر، والآخر اسمه ربعة بن عيدان في محل قرب الغرفة اسمه المحترقة، وهما من الحضارم من قبيلة كندة المشهورة تراجهما في الإصابة وغيرها. خاصم امرؤ القيس بن عابس ربعة بن عيدان على أرض تنازع الاثنان عند زياد بن لبيد فما بت في دعواهما فذهبا إلى المدينة عند رسول الله ﷺ فقال للمدّعي «ألك بينة؟» قال لا، قال إذن يحلف، قال يا رسول الله إنه سيحلف، فقال رسول الله ﷺ: «من حلف يميناً كاذباً إنما يقطع بها قطعة من النار»^(١). فتركها امرؤ القيس لربعة. وفي بعض الروايات تقول إن امرؤ القيس قال يا رسول الله فإن تركتها قال إن تركتها فلك الجنة - أو ما

(١) نص الحديث كما جاء في صحيح مسلم ج ٢ ص ٨٦ طبعة دار الأفاق، هو عن عبد الله عن رسول الله ﷺ قال: «من حلف على يمين صبر يقطع بها مال امرئ هو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان» قال فدخل الأشعث ابن قيس فقال: ما يحدثكم أبو عبد الرحمن؟ قالوا كذا وكذا قال صدق أبو عبد الرحمن في نزلت. كان بيني وبين رجل أرض في اليمن فخاصمته إلى النبي ﷺ فقال: «هل لك بينة؟» فقلت لا، قال: «فيمينه»، قلت إذن يحلف. فقال رسول الله ﷺ عند ذلك «من حلف على يمين صبر يقطع بها مال امرئ مسلم هو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان» فنزلت: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ إلى آخر الآية انتهى. ولعل هذا في رواية أو واقعة أخرى.

المدعي والمدعى عليه

الْمُدَّعِي: مَنْ يُخَالِفُ قَوْلَهُ الظَّاهِرَ^(١)، وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَنْ يُوَافِقُ قَوْلَهُ الظَّاهِرَ.

(١) وهو براءة ذمة المدعى عليه، وقيل هو من لو سكت لترك، والمدعى عليه من لو سكت لم يترك.

معناها. قال إذن اتركها له وتنازل عنها. فهذه قضية من القضايا التي وقعت في عهد رسول الله ﷺ بين الصحابة. فنأخذ من هذا دليل أن البيّنة على المدعي واليمين على من أنكر وعابس بالباء وبالنون كلاهما جاء.

وتعريف الدعاوي جمع دعوى^(١) ومعناها في اللغة الطلب والتمني كقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ مَا يَدَّعُونَ﴾ ما يطلبون وما يتمنون، وأما المعنى الشرعي فهي مطالبة الشخص بحق له عند غيره لدى حاكم أو محكم بشروط مخصوصة أو بكيفية مخصوصة.

المدعي والمدعى عليه

قوله [المدعي]: من يخالف قوله الظاهر، والمدعى عليه من يوافق قوله الظاهر] وبعضهم عرفهما بقوله: المدعي من لو ترك لم يسكت. والمدعى عليه من لو ترك لسكت.

(١) اما الدعوة - بناء التأنيث - فتكون للدعوة إلى الطعام وغيره.

شروط الدعوى

شُرُوطُ الدَّعْوَى ^(١) سِتَّةٌ ^(٢) : كَوْنُهَا مَعْلُومَةٌ ^(٣) غَالِبًا ^(٤)

(١) أي لأن تكون صحيحة مسموعة معوجة إلى الجواب.

(٢) نظمها بعضهم بقوله:

لكل دعوى شروط ستة جمعت تفصيلها مع إلزام وتعيين

أن لا تناقضها دعوى تغايرها تكليف كل وتفي الحرب للدين

(٣) بأن يكون المدعى به معلوماً، وإنما يكون كذلك إن فصل المدعي ما يدعيه مما يختلف به الغرض؛ فلو ادعى ديناً مثلياً أو متقوماً وجب ذكر الجنس والنوع والقدر والصفة المؤثرة في القيمة، نعم ما هو معلوم القدر كالدينار لا يحتاج إلى بيان قدر وزنه، أو عينا تنضبط بالصفات كحيوان وحبوب وجب وصفها بصفات السلم، أو عقار وجب ذكر الجهة والبلد والسكة وما تتوقف معرفته عليه من الحدود.

(٤) قال في حاشية الروض: قد أنهى بعضهم الصور المستثناة من اشتراط العلم إلى مائة صورة وصورتين اهـ. والشهادة تابعة للدعوى، فمنها أن يكون المطلوب من الدعوى متوقف على تقدير القاضي كدعوى الزوجة أو القريب النفقة أو الكسوة أو الأدم فتصح مع الجهل، ومنها دعوى الوصية: كأن يقول أوصى لي مورثك بشيء، ومنها دعوى الإقرار له بشيء، ومنها دعوى الدية والغرة. ومنها دعوى من عورض بطلب شيء فيقول في دعواه: وإنه طلب مني ما لا يستحقه. قال في التحفة: في الاكتفاء بكتابة رقعة بالدعوى وقوله أدعي بما فيها وجهان. والذي يتجه منهما أنه لا يكفي إلا بعد معرفة القاضي والخصم ما فيها، ثم رأيت شيخنا قال: الظاهر منهما كما أشار إليه الزركشي الاكتفاء بذلك إذا قرأها القاضي أو قرئت عليه أي بحضرة الخصم قبل الدعوى اهـ.

الفرق بين الحاكم والمحكم

والفرق بين الحاكم والمحكم، الحاكم هو القاضي أو إمام المسلمين، وتعريفه كما مرّ في باب القضاء في حاشية الباقوت: من له الإلزام

وَكُونُهَا مُلْزِمَةٌ^(١)، وَكَوْنُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مُعَيَّنًا^(٢)، وَكَوْنُ كُلِّ مِنَ الْمُدَّعِي وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ غَيْرَ حَرْبِيٍّ لَا أَمَانَ لَهُ^(٣)،

(١) أي للمدعى عليه فلا تسمع دعوى هبة شيء أو يبيعه أو الإقرار به حتى يقول وقبضته بإذن الواهب، ويلزم البائع أو المقر التسليم إلي.

(٢) فلو قال قتله أحد هؤلاء لم تسمع دعواه لإبهام المدعى عليه.

(٣) بأن يكون مسلماً أو ذمياً أو معاهداً أو مؤمناً لا حربياً ليس كذلك لعدم التزامه لشيء من أحكامنا.

بحكم الشرع، وأما المحكّم شرعاً فهو من يُحكّمه المدعيان ليحكم بينهما. والمحكّم تارة يكون مجتهداً وتارة يكون غير مجتهد، والمجتهد في هذا الزمان نادر الوجود، فإذا كان مجتهداً جاز للمدعين تحكيمه مطلقاً حتى مع وجود القاضي المجتهد. أما إذا كان غير مجتهد، بأن كان فقيهاً وفي نفس البلد التي هو فيها قاض فقيه مثله لا يجوز تحكيمه. أما إذا كان القاضي يبعد عنه مسافة العدوى وقيل إلى مسافة مرحلتين جاز للمدعين تحكيمه، أما إذا كان البلد بادية ولا يوجد بها قاض قالوا يكفي تحكيم عدل، وهذا يقع دائماً خصوصاً في عقود الأنكحة فيعقد بالمرأة التي ليس لها ولي، أما من لها ولي فيعقد بها ولي أمرها. فإذا حكما شخصاً، يقول كل واحد منهما له حكمناك فيما بيننا ثم تقدم الدعوى مثلما تقدم للحاكم فإذا حكم فيها صار حكمه نافذاً.

شروط الدعوى

قوله [شروط الدعوى ستة: كونها معلومة غالباً، وكونها ملزمة،

وَكُونُهُمَا مُكَلَّفَيْنِ^(١)، وَعَدَمُ مُنَاقَضَةِ دَعْوَى أُخْرَى لَهَا^(٢).

(١) فلا تسمع دعوى صبي ومجنون ولا الدعوى عليهما إلا أن يكون ثَمَّ بينة، فعلم أن كون الدعوى لا تصح على نحو الصبي إنما هو بالنسبة لطلب الجواب منه وطلب تحليفه، وإلا فتسمع لإقامة البينة عليه.

(٢) فلو ادعى على واحد انفراده بالقتل ثم ادعى على آخر شركة فيه أو انفراداً به. لم تسمع دعواه الثانية، ولا يمكن من العود إلى الأولى.

وكون المدَّعى عليه معيناً، وكون كلٍّ من المدَّعي والمدَّعى عليه غير حربي لا أمان له، وكونهما مكلفين، وعدم مناقضة دعوى أخرى لها].
فالدعوى لها شروط معروفة ومشهورة وهي ستة جمعت كلها في بيتين وهما:

لكل دعوى شروطٌ ستةٌ جُمِعَتْ تفصيلها مع إلزام وتعيين
أن لا تناقضها دعوى تغايرها تكليف كل ونفي الحرب للدين
نتكلم على هذه الشروط بالتفصيل إن شاء الله.

الشرط الأول: تفصيلها، والبعض يعبر بكونها معلومة والمعنى واحد، لأنه يلزم من التفصيل العلم ويلزم من عدم التفصيل الجهل، فالتعبير بمعلومة في محله. من أراد أن يدَّعي على أحد عليه أن يفصل دعواه، مثلاً أراد أن يدَّعي في أرض عليه أن يذكر في دعواه موقعها وقدرها وحدودها. وإن كانت الدعوى في دراهم يلزمه ذكر نوع العملة وقدرها، حتى لا يكون هنالك إبهام، وكلما وضح التفصيل كان فيه تنوير للحاكم أكثر، ولهذا قالوا بنصب الوكيل وهو من يسمونه اليوم

وَإِذَا سُمِعَتِ الدَّعْوَى، فَإِنْ أَقَرَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَوْ أُقِيمَتْ عَلَيْهِ
بَيِّنَةٌ فَذَلِكَ وَإِلَّا حَلَفَ عَلَى الْبَتِّ^(١) إِلَّا فِي نَفْيِ فِعْلٍ غَيْرِهِ وَغَيْرِ
مَمْلُوكِهِ^(٢) نَفْيًا مُطْلَقًا^(٣) فَيُخَيَّرُ^(٤) بَيْنَ الْبَتِّ وَنَفْيِ الْعِلْمِ^(٥)، فَإِنْ
نَكَلَ حَكَمَ الْحَاكِمُ بِنُكُولِهِ^(٦) وَرَدَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعِي، فَإِنْ
حَلَفَ^(٧) اسْتَحَقَّ^(٨).

(١) أي القطع والجزم، فيقول في البيع والشراء في الإثبات: والله لقد بعت بكذا أو
اشتريت بكذا، وفي النفي: والله ما بعت بكذا أو ما اشتريت بكذا؛ وفي النفي المحصور
المقيد بزمان أو مكان والله ما فعلته اليوم أو في الدار.

(٢) ولو بهيمة.

(٣) أي غير مقيد بزمان ولا مكان.

(٤) وله أن يحلف عليهما.

(٥) فلو ادعى ديناً لمورثه على آخر فقال الآخر أبرأني مورثك وأنت تعلم ذلك. فإذا ردَّ
اليمين عليه قال: والله ما أبرأك مورثي أو قال والله لا أعلم أن مورثي أبرأك، أما لو قال
أبرأني مورثك من كذا يوم كذا وقت الزوال وأنت تعلم ذلك تعين الحلف على البت
فيقول: والله لم يبرئك من كذا الخ لأنه حيثئذ نفي محصور. وحاصل ما ذكر اثنتا عشرة
صورة لأنه إما أن يحلف على فعله أو فعل مملوكه أو فعل غير مملوكه، وعلى كل من الثلاثة
إما أن يكون إثباتاً أو نفياً، وكل منهما إما محصور وإما غير محصور وأربعة في ثلاثة باثني
عشر ويحلف في أحد عشر منها على البت، وفي واحدة عليه أو على نفي العلم.

(٦) تقدم بيان النكول والحكم به.

(٧) فإن لم يحلف ولا عذر له سقط حقه من اليمين والمطالبة، لا من الدعوى فتسمع
حجته إذا أقامها بعد ذلك.

(٨) أي بمجرد اليمين من غير افتقار إلى حكم، ولا يسمع بعدها حجة بمسقط كأداء

بالمحامي، هذا المحامي إذا كان نيته إظهار الحق فهو مثاب، لأنه ينور

صورة الدعوى

صُورَةُ الدَّعْوَى الصَّحِيحَةِ: أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ: أَدَّعِي أَنِّي
أَسْتَحِقُّ فِي ذِمَّةِ عَمْرٍو هَذَا^(١) مِائَةَ دِينَارٍ ذَهَباً خَالِصاً مَسْكُوكاً
ثُمَّ مَبِيعَ حَالاً فِي ذِمَّتِهِ، وَيُلْزَمُهُ تَسْلِيمُ ذَلِكَ إِلَيَّ، وَأَنَا مُطَالِبٌ
لَهُ بِذَلِكَ، وَهُوَ مُتَمَنِّعٌ، فَمَرُهُ أَيُّهَا الْحَاكِمُ بِتَسْلِيمِهِ إِلَيَّ.

وإبراء، لأن يمين الرد كالإقرار على المعتمد، ولو ادعى كل من اثنين شيئاً وأقام بينة به وهو بيد ثالث سقطتا فيحلف لكل منهما يميناً، وإن أقر به لأحدهما عمل بمقتضى إقراره أو بيدهما أولاً بيد أحد كعقار أو متاع ملقى في طريق وليس المدعيان عنده فهو لهما أو بيد أحدهما ويسمى الداخل - رُجِّحت بينته إن أقامها بعد بينة الخارج وإن تأخر تاريخها عن بينة الخارج أو كانت شاهداً ويميناً وبينة الخارج شاهدين أو لم تبين سبب الملك من شراء أو غيره، بخلاف ما لو أقامها قبل بينة الخارج فلا تسمع لأن الأصل في جانبه اليمين فلا يعدل عنها ما دامت كافية، وذلك ما دام الخارج لم يقم بينة.

(١) قال في الأسنى: لا بد أن يقول المدعي: وهو هذا إن كان حاضراً، ولا يكفي فيه: أدعي على فلان بن فلان كذا من غير ربط بالحاضر اهـ. وتوقف ابن قاسم عند القطع بعدم الالتباس.

الحاكم بما عنده من أوصاف وبيانات وحجج - ولقدرته على صياغة الدعوى بأسلوب واضح للحاكم - وغير ذلك، فيعرف طريقه فيحكم وهو متبين للحقيقة وللواقع.

وذكر الفقهاء أن هناك بعض الدعاوي مستثناة تدعو الضرورة إلى أن تكون غير معلومة مثل النفقات كزوجة أرادت أن تدعي على زوجها في نفقتها، أو لإدامها أو كسوتها، ومثل من ادعى على وارث أن مورثه أوصى

له بشيء من التركة، أو ادعى على فلان بأنه أقر له بماله، وهكذا كل قضية يقدرها الحاكم برأيه تقبل فيها الدعوى وإن كانت غير معلومة وغير مفصلة لأن الضرورة تدعو إلى قبولها.

الشرط الثاني: الالتزام، يجب على المدعي أن يقول في الدعوى: ادعي على فلان أن لي في ذمته كذا وكذا وأنه يلزمه تسليمه لي. أما إذا كانت غير ملزمة فمعناها قد تكون سقطت بمسقط من الذي يسقط الطلب أو يسقط الحق.

الشرط الثالث: تعيينها، لا بد أن يعين المدعى به والمدعى عليه. أما لو قال ادعي على زيد أو عمرو أنه سرق ساعتني أو قلبي ولا يزال بيده وأنا أستحقه، فهذه دعوى ناقصة ويأمره الحاكم بتعيين السارق، فإن كان المدعى عليه أو المدعى به غير معين كيف يحكم وعلى من يحكم؟

الشرط الرابع: أن لا تناقضها دعوى تغايرها، أي لا يأتي المدعي بدعوى أخرى مغايرة للأولى مثل لو ادعى زيد أن عمراً قتل أباه ثم ادعى مرة أخرى على أن عمراً وشريكاً معه فكلما الدعويين لا تسمع لأنه ادعى بالانفراد، ثم ادعى بالمشاركة.

الشرط الخامس: تكليف كل، لا بد أن يكون كل من المدعي والمدعى عليه بالغاً عاقلاً مختاراً رشيداً. أما الصبي أو المجنون فوليه يقوم مقامه وقد تسمع الدعوى على الصبي لا ليجيب ولا ليحكم الحاكم وإنما لأجل إثبات ما أئلفه الصبي أو المجنون، أو لمعرفة ما يستحقه المدعي على الصبي أو المجنون، ثم إن وليه يقوم مقامه، وعمد الصبي عمد، وعند

الإمام مالك أن الصبي المراهق إذا قتل يقتل، وهو قول وجيه لأن من سنه أربعة عشر سنة مثلاً وهو عاقل يدرك فقتل شخصاً فعند الإمام مالك يُقتل .

أما الإمام الشافعي يقول لا يقتل وإنما يؤدب أدباً شنيعاً ويسجن، بل ويؤدب على كل فعل قبيح ويستدل بالحديث «رفع القلم عن ثلاثة» وعدّ منهم الصبي حتى يبلغ، لكن الإمام مالك يقول هذا الحديث مطلق وله ما يقيد به .

الشرط السادس: نفي الحرب للدين، أي أن لا يكون المدعى عليه كافراً حربياً لأنه غير ملتزم بأحكام الإسلام، أما الذمي أو المعاهد أو المؤمن - وإن كان حربياً - فتسمع الدعوى ضده لأنه ملتزم لأحكامنا . وإذا لزمه يمين حلف بمقتضى معتقده فاليهودي مثلاً يحلف بالتوراة، والنصراني يحلف برب الإنجيل، والبوذي ببوذاه، كل دين له مقدسات وطقوس وله أيمان تكون بمقدساتهم فهذه شروط الدعوى المسموعة .

حكم الدعوى إذا لم تستكمل الشروط

أما لو قدمت للحاكم دعوى ينقصها شرط أو أكثر ماذا يعمل؟ عليه أن يعيدها للمدعي ويقول له صحح دعواك . أما إذا كانت مكتملة الشروط إلا أن المدعي أهمل وصفاً مهماً، فعلى الحاكم أن يسأله عنه ولا يلقنه ولا ينبغي له تركه من غير أن يستوضحه .

صورة يمين التكملة

صُورَةُ الْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ الْمُسَمَّاةِ يَمِينِ التَّكْمِلَةِ: أَنْ يَقُولَ
زَيْدٌ بَعْدَ شَهَادَةِ شَاهِدِهِ وَتَعْدِيلِهِ: وَاللَّهِ إِنَّ شَاهِدِي لَصَادِقٌ^(١)،
وَإِنِّي مُسْتَحِقٌّ لِكَذَا عَلَى عَمْرٍو.

(١) لا بد من التعرض لصدق الشاهد لأنها من تنمة الحجة، بخلاف يمين الاستظهار.

فصل في الدعوى^(١)

وفي مجلس الحكم يقول الحاكم للخصمين أيكما المدعي؟ أو يقول
ليدع المدعي، ويستمع منه فإذا انتهى يقول للمدعى عليه أجب، فإن أقرَّ
انتهت الدعوى ولا تحتاج إلى حكم، إلا إن طلبه المدعي للاستفادة به،
لأن الإقرار قد يكون بعضه مختلفاً فيه، فإذا خرج المدعي وببده حكم من
القاضي مع الإقرار كان أعظم قوة له خصوصاً إذا كان المدعى به شيئاً
قديمًا ومهماً. وصيغة الدعوى يقول المدعي: ادعي أن فلاناً هذا لي في ذمته
ألف ريال حالة وأنه يلزمه تسليمها لي في الحال، فإن أقرَّ فذاك وإلا فحلفه
يمين الإنكار، ثم لي بينتي وحججي، وعلى القاضي أن لا يحلف المدعى
عليه إذا لم يطلب المدعي اليمين، وإذا حلف المدعى عليه يمين الإنكار ثم
أقام المدعي البيّنة، حكم القاضي لصاحب البيّنة. «البيّنة على المدعي
واليمين على من أنكر». وإذا قدم المدعي البيّنة فقدم المدعى عليه في
الشهود أو ادعى أن بعض الشهود غير صالحين للشهادة قبل منه القاضي

(١) هذا الفصل جاء في باب القضاء وأجلناه إلى هذا الباب.

وأمهله ثلاثة أيام لإثبات ذلك، وهذه المسألة فيها تفصيل كثير، فقد يقيم المدّعي بينة أخرى بعدالة شهوده وصدقهم ويسمون هذا تعارض البيّنات، وتختلف باختلاف الأوقات وغيرها، وللقاضي أن يستفسر وله أن يفرق بين الشهود وهذه أحكام طويلة مفرّعة ومفصلة في كتب الفقه.

أما لو هرب المدّعي عليه من مجلس القضاء فعلى القاضي البحث عنه حتى يأتي به، ولا يكلف المدّعي اليمين أو حضور الشهود حتى يحضر المدّعي عليه.

وقالوا إن القضايا الفقهية وقضايا الدعاوي لا تكاد تخصى، لأنها تختلف باختلاف الأشخاص والزمن والمكان والظروف المحيطة بها، وإذا ثبت الحق لأحد الطرفين فلا يعاقب الآخر لأنه قد يكون هناك سبب جعل الأمر يلتبس عليه، والمهم أن على المسلم أن لا تغلبه العواطف ويتبع هواه وأن يخاف من الله وإلا فإنه سيبلع كل شيء إذا خرج من قلبه الخوف من الله.

رجل تنازل عن الحق ترفعاً عن المحاكمة

هل تسمعون بعمارة بن حمزة، هذا رجل كان مشهوراً بعزة النفس وكريماً وحليماً، وكان أحد وزراء المنصور فأراد شخص أن يغيضه فادعى عليه عند الحاكم في بستان، فاستدعاه القاضي ولما حضر أراد أن لا يطيل مجلس الحكم ولا أن يجلس مع خصمه فقال للحاكم ماذا يريد؟ قال إنه يدعي عليك بالبستان الفلاني وعنده بيّنة تشهد له بذلك، قال أيها الحاكم إن كان حقّه فهو حقّه، لكن البستان ليس له إنما هو ملكي وقد وهبته له وخرج.

صورة يمين الاستظهار

صُورَةُ يَمِينِ الاسْتِظْهَارِ^(١): أَنْ يَقُولَ زَيْدُ الْمُدَّعِي عِشْرِينَ دِينَاراً عَلَى مَنْ لَا يُعْبَرُ عَنْهُ

(١) أي الاحتياط للمحكوم عليه، ولا يبطل الحق بتأخير هذه اليمين عن اليوم الذي وقعت فيه الدعوى ولا ترتد بالرد بأن يردّها على الغائب مثلاً ويوقف الأمر إلى حضوره أو يطلب الإنهاء إلى حاكم بلده ليحلفه لأنها ليست مكملة للحجة وإنما هي شرط للحكم.

نعود إلى سماع الدعوى، فإن لم يقر المدّعى عليه وطلب المدّعي تحليفه أمره القاضي أن يحلف فإن لم يحلف، يقول له احلف أو نكلتك. وإذا لم يطلب المدّعي اليمين هل للقاضي أن يسأله بقوله هل تريده يحلف أو يسكت؟ قالوا المعتمد أنه يجوز سؤاله. وإذا امتنع المدّعى عليه عن اليمين أو سكت يقول له احلف أو نكلتك، فإن أصرّ حكم عليه بالنكول بمنزلة الإقرار، فيلزم المدّعى عليه بتسليم الحق للمدّعي.

وللمدّعى عليه أن يطلب من القاضي تكليف المدّعي بيمين على صدق دعواه فيحلفه، فإذا حلف الزم القاضي المدّعى عليه بتسليم المدّعى به، ويسمون هذا اليمين المردودة. وفي هاتين المسألتين لا يحتاج فيها إلى حكم لأنهما بمنزلة الإقرار.

وهل يجوز للقاضي أن يحكم بعلمه في القضية التي قدمت له لو كان يعلم الحقيقة؟ قالوا إن كان مجتهداً له أن يحكم بعلمه وإن لم تكن هناك بينة، لأن القصد من البينة إظهار الحق. أما إذا كان غير مجتهد ففي المسألة خلاف بين ابن حجر والرملي.

دعوى العوام

كثير من الناس لا يستطيع أن يتقدم بدعوى صحيحه ، فعلى القاضي أن يقول له اذهب إلى طالب علم واستعن به ليصحح لك الدعوى . وقد ذكرت لكم أن الحبيب أحمد بن حسين بلفقيه كان قاضياً بتريم في القرن العاشر وكان له بعض وقائع مشهورة مثل قضية النذر بين السيدين زين العابدين ومحمد بن عبد الله وأخيه شيخ بن عبد الله ، وقضية الهلال بينه وبين القاضي أحمد بن عمر عديد - وقد مرّتا معنا . قال إن الدعاوي الموجودة اليوم - أي في القرن العاشر - والبيّنات والشهادات والأحكام كلها تجري على غير منهج الشرع الدقيق ، وإنما تعتبر إفتاءات هكذا تلقيناه عن مشائخنا ، هكذا قال ومن باب أولى اليوم وقد مرّت الإشارة إلى ذلك .

حكم المحامي

وحيث إن الدعاوي اليوم كما ذكرنا أصبح الكثير من أصحابها اليوم يستعينون فيها بمحام ، والمحامي يعتبر وكيلًا - وقد سبق أن ذكرت - أن المحامي إذا قصد من عمله بيان الحقيقة فهو مثاب لأنه ينوّر للقاضي الطريق إلى إظهار الحق ، وأما إن كان قصده الحصول على المال فقد لا يبالي بطمس الحق والمساعدة على الباطل فهذا العمل من الكبائر .

يمين الاستظهار

وقد يطلب القاضي من المدعي يمين الاستظهار فوق البيّنة ، وهناك فرق بين البيّنة والحُجة ، فالحُجة شاهد ويمين ويثبت بها الحق في الأموال عند الشافعية أما البيّنة فهم الشهود وقد مر معنا أنواع الشهادة بحسب

نَفْسِهِ كَالصَّبِيِّ^(١)، وَالْغَائِبِ فَوْقَ مَسَافَةِ الْعَدَوَى^(٢) بَعْدَ الْبَيْتَةِ
وَتَعْدِيلِهَا، أَوْ الشَّاهِدِ وَتَعْدِيلِهِ. وَيَمِينِ التَّكْمِلَةِ: وَاللَّهُ إِنْ
الْعَشْرِينَ دِينَاراً ثَابِتَةً فِي ذِمَّةِ فُلَانٍ إِلَى الْآنَ، وَأَنَّهُ يَلْزَمُهُ
تَسْلِيمُهَا إِلَيَّ، وَإِنِّي لَا أَعْلَمُ فِي شُهُودِي قَادِحاً.

(١) والمجنون والميت الذي لا ولي له خاص والمحبوس في البلد بحبس لا يمكن الوصول إليه؛ وأما المتواري والمتعزز فاعتمد ابن حجر وشيخ الإسلام في شرح المنهج عدم اشتراط تحليف المدعي عليهما، ونقل الجيرمي عن الزيادي أن المعتمد وجوب تحليف المدعي عليهما ونقله ابن قاسم عن الشهاب الرملي أيضاً.

(٢) أو دونها وهو بغير محل ولاية القاضي فإنها تسمع الدعوى عليه، ومسافة العدوى هي ما يرجع منها مبكراً إلى محله بيومه المعتدل، بحيث لو خرج منها مبكراً لبلد الحاكم لرجع إليها يومه بعد فراغ زمن المخاصمة المعتدلة من دعوى وجواب وإقامة بيعة حاضرة وتعديلها، والعبرة بسير الأثقال: وسميت بذلك لأن القاضي يعدي أي يعين من طلب خصماً منها على إحضاره.

[تنبيه] أفتى الرملي تبعاً لوالده باختصاص يمين الاستظهار بالمال فقط، قال: فلا تجب في الطلاق والعق اهـ. وفي التحفة أن الأوجه وجوبها في الطلاق مطلقاً، سواء شهدت البيعة بإقراره أو بفعله. قال الشرواني: وظاهره وسواء لوحظت جهة الحسبة أولا اهـ.

ماتقبل به فإذا كانت القضية على من لا يعبر عن نفسه كصبي أو كانت الدعوى على مسجد، فيضيف القاضي يمين الاستظهار إلى البيعة ومعنى الاستظهار الاحتياط.

الدعوى المخطوطة

ولا يكفي تقديم الدعوى مخطوطة بل تقرأ والقاضي والمدعى عليه

العتق

الْعِتْقُ لُغَةً: الاستِثْلَالُ^(١)، وَشَرْعاً: إِزَالَةُ الرَّقِّ عَنْ

(١) يقال عتق الفرخ إذا طار واستقلّ، فكأن العبد إذا فك من الرق طار واستقل لأنه تخلص من الرق واستقل بنفسه، ويطلق على حل القيد أو الإطلاق.

يسمعان، وإذا طلب المدّعي مهلة لإحضار البينة أمهل ثلاثة أيام فقط. وإذا كان الشهود في بلاد أخرى يكتب القاضي لقاضي تلك البلاد التي بها الشهود ويطلب منه إثبات الشهادة عنده ويصادق عليها ويرسلها. وذكر العلماء طرقاً كثيرة في هذا الموضوع.

أنواع الأيمان

عرفنا ممّا مرّ معنا أن الأيمان تكون على أربعة أقسام: الأول: يمين الانكار، وهي التي يحلفها المدعى عليه إذا أنكر الدعوى عليه. الثاني: يمين الرد، وهي التي يُقْسِمُهَا المدعي إذا نكل المدعي عليه عن يمين الانكار. الثالث: يمين الحجة، وهي التي يقسمها المدعي إذا كان معه شاهد واحد فقط. الرابع: يمين الاستظهار وهي التي يقسمها المدعي فيما إذا ادعى على من لا يعبر عن نفسه ومعه الشهود كمسجد أو صبي.

العتق

قوله [العتق لغة: الاستقلال، وشريعاً: إزالة الرق عن آدمي لا إلى مالك تقريباً إلى الله تعالى]. عادة الفقهاء - رضي الله عنهم - يختمون كتبهم

آدَمِيٍّ^(١) لَا إِلَى مَالِكٍ^(٢) تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى^(٣).

- (١) قال بعضهم: خرج الطير والبهيمة فلا يصح عتقهما على الأصح بل هو حرام إلا إن أرسل مأكولاً بقصد إباحته لمن يأخذه جاز ولأخذه أكله فقط، واعترض الإخراج بأن ملكها ليس برق إذ هو عجز حكمي سببه الكفر؛ فالأولى أن يقال إنه لبيان الواقع أو لإخراج الجني إذا أسره وأفلته، وقلنا إن ذلك لا يعدّ عتقاً.
- (٢) قيد لبيان الواقع لإخراج وقف الرقيق على القول بأن الموقوف ملك للواقف أو للموقوف عليه لخروجه بإزالة الرق لأن الموقوف لم يزل رقه.
- (٣) لبيان الواقع أيضاً لا للاحتراز.

ببا العتق تفاؤلاً وتيمناً بأن الله يعتقهم من النار ومن الهوى ومن كل الأغراض الدنيوية ليعيشوا أحراراً بمعنى الكلمة، لهذا التفاؤل جعلوا هذا الباب ختم كتبهم.

والعتق كلّ يطلبه ويريده، والعتق من أفضل القربات إلى الله والإسلام بحث ويتشوف ويتشوق إليه^(١) وفي آخر الدرس ستأتي خلاصة عن حكمة الرق في الإسلام وبقائه، وكيف أنه يحاصره كي يضمحل.

والعتق يعرفه الفقهاء باللغة كما يعرفون كل باب، فيقولون: العتق الاستقلال والطيّان يقولون عتق الفرخ بمعنى طار واستقل عن أمه وأبيه وأخذ حرّيته ويقولون فلان معتوق كان عبداً فَعَتَقَ - ودائماً عتق تكون مبنية للفاعل، لا يقال عُتِقَ وإنما يقال عَتَقَ. وإذا أردت أن تجعله مبنياً للمفعول تقول أَعَتَقَ فلان - هذا تعريف العتق لغة، أما تعريفه شرعاً فهو إزالة الملك عن الرقيق لا إلى مالك تقرباً لله.

(١) ويسن العتق ولو كان العبد غير مسلم إلا لعارض فيما لو علم أنه ان اعتقه سيفر إلى صفوف الكفار ويقاتل معهم لأن القاعدة الفقهية المشهورة تقول درء المفسد مقدّم على جلب المصالح، انتهى. [هذه الجملة جاءت في باب المستولدة].

أركان العتق

أَرْكَانُ الْعِتْقِ ثَلَاثَةٌ: عَتِيقٌ، وَمُعْتَقٌ، وَصِيعَةٌ.

شرط العتيق

شَرَطُ الْعَتِيقِ: أَنْ لَا يَتَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ لَازِمٌ غَيْرُ عِتْقٍ يَمْنَعُ بَيْعَهُ^(١).

(١) بأن لا يتعلق به حق أصلاً أو تعلق به حق جائز كالمعار أو تعلق به حق لازم وهو عتق كمستولدة أو غير عتق لا يمنع بيعه كالمؤجر، بخلاف ما تعلق به ذلك كرهن على تفصيل فيه.

أما إزالة ملكه إلى مالك آخر فليس بعتق إنما هو انتقال من مُلْكٍ إلى ملك فلا يزال تحت طوع سيده. والرق في الإسلام ليس كما يتخيله الجاهل وأعداء الإسلام أنه إهانة كرامة الإنسان، ولكنه غير ذلك، إنما هو شبيه بالحرية وسوف نوضح ذلك في آخر الباب.

أركان العتق

قوله [أركان العتق ثلاثة: عتيق، ومعتق، وصيغة].

عتيق: هو الذي كان عبداً، ومعتق: هو السيد وصيغة: وهي اللفظ الذي يحصل به العتق، واللفظ إما أن يكون صريحاً أو كتابة مع النية، أو إشارة أخرس، المقصود يتحقق به رضى صاحبه بالعمل الذي عمله.

شرط العتيق

قوله [شرط العتيق: أن لا يتعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه].

شروط المعتق

شُرُوطُ الْمُعْتَقِ خَمْسَةٌ: أَنْ يَكُونَ مَالِكاً لِلرَّقَبَةِ^(١)، وَأَنْ يَكُونَ جَائِزَ التَّصَرُّفِ^(٢)، وَأَنْ يَكُونَ أَهْلاً لِلتَّبَرُّعِ^(٣)، وَأَنْ يَكُونَ أَهْلاً لِلْوَلَاءِ^(٤)، وَأَنْ يَكُونَ مُخْتَاراً^(٥).

(١) فلا يصح من غير مالك بغير نيابة وإن ملك المنفعة.

(٢) فلا يصح من صبي أو مجنون.

(٣) فلا يصح من سفيه إلا إن أعتق عن غيره بإذنه أو أوصى به.

(٤) فلا يصح من مبعوض ومكاتب.

(٥) فلا يصح من مكروه لم ينو العتق ولم يكن إكراهه بحق، بخلاف ما إذا نوى العتق فإنه ينفذ وما إذا كان إكراهه بحق كأن اشترى عبداً بشرط العتق وامتنع منه فأكره عليه فإنه يعتق لأنه إكراه بحق.

يمكن عتق الرقيق بشرط واحد وهو أن لا يتعلق به حق، فإذا تعلق به حق - مثل رهن - لا يمكن عتقه لأنه مرتبط بحق الشخص الذي ارتهن عنده.

شروط المعتق

قوله [شروط المعتق خمسة: أن يكون مالكا للرقبة، وأن يكون جائز التصرف، وأن يكون أهلاً للتبرع، وأن يكون أهلاً للولاء، وأن يكون مختاراً].

ما كل من عنده عبد يستطيع عتقه ما لم تكتمل فيه خمسة شروط، وهي التي ذكرها المصنف: كونه بالغاً عاقلاً مختاراً رشيداً، فالصبي والمجنون والمكروه والسفيه لا يصح عتقهم، إلى آخر ما ذكر.

شرط صيغة العتق

شَرَطُ صِيغَةِ الْعِتْقِ: لَفْظٌ يُشْعِرُ بِهِ^(١).

(١) صريح وهو مشتق التحرير والإعتاق وفك الرقبة، أو كناية كَلَامُكَ لِي عَلَيْكَ لَا يَدُ لِي عَلَيْكَ لَا سُلْطَانُ لِي عَلَيْكَ وصيغة طلاق أو ظهار، ومعلوم أن الكناية تحتاج إلى نية بخلاف الصريح.

شرط صيغة العتق

قوله [شرط صيغة العتق: لفظ يشعر به].

أما الصيغة فمعروفة، وهو لفظ يدل على العتق، وقد تكون الصيغة صريحة وهي اللفظ الذي لا يحتمل معنى غير العتق، مثل قوله أنت حر لوجه الله، ومثل أعتقتك ومثل أخرجتك من ملكي الله تعالى.

وقد تكون الصيغة كناية، وهي اللفظ الذي يحتمل العتق وغيره كقوله في حالة الغضب: لست عبدي، وقوله لا سلطان لي عليك، ففي مثل هذه الألفاظ تحتاج إلى نية، فإن نوى به العتق وقع وإلا فلا.

والعتق هو الباب الرئيسي، ويتفرغ عنه أربعة فروع تسمى: الولاء، والتدبير، والاستيلاد، والمكاتبة.

صورة العتق^(١)

صُورَةُ الْعِتْقِ: أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَبْدِهِ: أَعْتَقْتُكَ أَوْ حَرَّرْتُكَ،
أَوْ أَنْتَ حُرٌّ، أَوْ أَنْتَ عَتِيقٌ.

(١) ويكتب في صيغة العتق: الحمد لله، وبعد فقد أعتق فلان وهو كامل التصرف عبده فلانا، وإن كان العبد مكلفاً كتب المقر له بالملك بصريح قوله أعتقتك لوجه الله تعالى عتقاً صحيحاً شرعياً. راجياً من الله تعالى أن يعتقه من النار، وقد صار بتمام العتق حراً من أحرار المسلمين لا سبيل لأحد عليه إلا سبيل الولاء فإنه لمعتقه ولمن يستحقه من بعده، وإن أعتق شخصاً بينه وذكر حال السيد من يسار وإعسار ثم يؤرخ.

(وصورة دعوى العتق) أن يقول عمرو: أدعي أن زيداً أعتق عبده فلانا الحبشي الصغير أو البالغ أو عبده هذا عتقاً صحيحاً صريحاً منجزاً وهو يسترقه ولي بينة بالعتق أسألك سماعها والحكم بموجبها، أو أعتق نصيبه وهو الثلث في مملوكته هذه وأنه موسر بقمة باقيها وهو يسترقها ولي بينة بذلك أسألك سماعها والحكم بموجبها، أو أدعى أن زيداً علق عتق عبده فلاناً على كذا فوجدت الصفة المذكورة وعتق عليه وهو يسترقه، ولي بينة بذلك أسألك سماعها والحكم بموجبها.

صورة العتق

مثل المؤلف لصورة العتق الصريحة بأن يقول زيد إلخ. وقد مر الكلام قريباً عن الصيغة ولا بُد أن أشير هنا وقد قُرِبَ الختام والحمد لله إلى أنني قد أكتفي في بعض الأبواب بما في تعليقات الوالد رحمه الله على المتن من إيضاحات وتفصيل عن إعادتها في هذه الدروس، كما اكتفيت بما فيها من صيغ العقود وصور الدعاوي كذلك، ومن أجل هذا جمعت الكل في هذا الكتاب ليكمل النفع بالجميع، وأسأل الله أن يلهمني الصواب وأن يجعل أعمالي مقبولة لديه، وهو نعم المولى ونعم النصير.

الولاء

الْوَلَاءُ لُغَةً: الْقَرَابَةُ^(١)، وَشَرْعاً: عُصُوبَةٌ سَبَبُهَا زَوَالُ الْمَلِكِ
عَنِ الرَّقِيقِ بِالْعِتْقِ^(٢).

من يثبت له الولاء

يُثْبِتُ الْوَلَاءَ لِلْمُعْتَقِ وَعَصَبَتِهِ^(٣) الْمُتَعَصِّبِينَ^(٤) بِأَنْفُسِهِمْ^(٥) يُقَدِّمُ
بِفَوَائِدِهِ الْمُعْتَقُ فِي حَيَاتِهِ، ثُمَّ تَكُونُ لِعَصَبَةِ الْمُعْتَقِ بِنَزَائِلِهِمْ فِي
إِرْثِهِ إِلَّا الْأَخَ وَابْنَهُ فَيُقَدِّمَانِ عَلَى الْجَدِّ^(٥).

(١) أي فكأنه أحد أقارب المعتق، مأخوذ من الموالاة وهي المعاونة والمقاربة.

(٢) فلا يثبت الولاء بسبب آخر غير الإعتاق كإسلام شخص على يد غيره.

(٣) فهو ثابت لهم في حياة المعتق، والمتأخر لهم عنه إنما هو فوائده فالمتنقل إليهم الإرث به لا إرثه فإن الولاء لا ينتقل كما أن نسب الإنسان لا ينتقل بموته.

(٤) دون سائر الورثة ومن يعصبهم العاصب.

(٥) أي على المعتق نظراً لكونهما يرثان بالبنوة: فإن أخا المعتق ابن أبي المعتق، وأما الجد فإنه يرث بالأبوة لأنه أبو أب المعتق والبنوة مقدمة على الأبوة وكان القياس في الإرث بالنسب أن يكون كذلك لكن ترك تقديم الأخ لإجماع الصحابة على عدمه فشرك بينهما، وآخر ابن الأخ عن الجد.

الولاء

قوله [الولاء لغة: القرابة، وشريعاً: عصبية سببها زوال الملك عن
الرقيق بالعتق].

من أعتق عبداً ومات العتيق وخلف مالا ولم يخلف وارثاً ورث

حكم الولاء

حُكْمُ الْوَلَاءِ : التَّعْصِيبُ بِالنَّسَبِ فِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ : الْإِزْثَ بِهِ ،
وَوَلَايَةِ التَّزْوِيجِ ، وَتَحْمُلِ الدِّيَةِ ، وَالتَّقَدُّمُ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ ^(١) ،
وَلَا تَثْبُتُ لِمُسْتَحِقِّهِ إِلَّا عِنْدَ فَقْدِ عَصَبَةِ النَّسَبِ .

التدبير

التَّذْيِيرُ لُغَةً : النَّظَرُ فِي عَوَاقِبِ الْأُمُورِ ^(٢) . وَشَرْعاً : تَعْلِيْقُ
عَتَقٍ مِنْ مَالِكٍ ^(٣) بِالْمَوْتِ ^(٤) .

(١) وجميع ما يتعلق بالميت .

(٢) أي التأمل فيما يعقبها ويترتب عليها هل هو خير فيفعله أو شر فيتركه ، ومنه حديث
«التدبير نصف المعيشة» قال عطية : بل المعيشة كلها .

(٣) لا من وكيله فإنه لا يصح لأنه تعليق والتعليق لا يصح التوكيل فيها كما لو وكل
شخصاً في تعليق طلاق زوجته فإنه لا يصح .

(٤) أي وحده نحو إذا مت فأنت حرّ أو مع صفة قبله نحو إن دخلت الدار فأنت حر بعد
موتي فلا يصير مديراً حتى يدخل الدار قبل موت سيده فلو مات قبل الدخول فلا تدبير
ولا عتق ، لا مع صفة مع الموت أو بعده فإنه ليس بتدبير بل تعليق عتق بصفة ، فالأول
نحو إن دخلت الدار مع موتي فأنت حر ، والثاني نحو إن مت ثم دخلت الدار فأنت حر .

المعتق جميع المال ^(١) لقول النبي ﷺ : «الولاء لمن أعتق» وقوله : «الولاء
لُحْمَةٌ كُلُّهَا النَّسَبِ» . ما معنى اللحمة ؟ أي الاتصال والتشابك .

التدبير

قوله [التدبير لغة : النظر في عواقب الأمور . وشرعاً : تعليق عتق من
مالك بالموت] .

(١) وإن خلف وارثاً بالفرض فإنه يرث ما بقي من التركة .

أركان التدبير

أَرْكَانُ التَّدْبِيرِ ثَلَاثَةٌ: مَالِكٌ، وَرَقِيقٌ، وَصِیْغَةٌ.

شروط المالك المدبر

شُرُوطُ الْمَالِكِ الْمُدَبِّرِ ثَلَاثَةٌ: الْبُلُوغُ^(١)، وَالْعَقْلُ^(٢)،
وَالاخْتِيَارُ^(٣).

شرط الرقيق المدبر

شَرَطُ الرَّقِيقِ الْمُدَبِّرِ: كَوْنُهُ غَيْرَ أُمَّ وَلَدٍ^(٤).

(١) فلا يصح من صبي .

(٢) فلا يصح من مجنون .

(٣) فلا يصح من مكروه، ويصح من سفیه ومفلس ومبعض وسكران وكافر .

(٤) فيصح تدبير المكاتب وعكسه وتدبير المعلق عتقه بصفة وعكسه، ويعتق الأول بالأسبق من موت السيد وأداء النجوم، والثاني بالأسبق من الوصفين، ولا يصح تدبير أم الولد لأنها تستحق العتق بجهة أقوى من التدبير فإنها تعتق من رأس المال، والمدبر يعتق من الثلث .

التدبير هو أن يعلّق السيد عتق عبده بموته لأنه قد يكون محتاجاً
لعبده في حياته .

فيقول له : إذا متُّ فأنت حر . أو يريد أن يشجعه على عمل فيقول
له : إن حفظت القرآن فأنت حر بعد موتي .

وسمي تدبيراً لأن عتقه يكون دُبر الموت، أي بعد الموت ويجوز
للسيد الرجوع في التدبير لأنه مثل الوصية، وأركانه معروفة وهي ثلاثة :
مدبّر وهو المالك، ومدبّر وهو المملوك، وصيغة وهي اللفظ .

شرط صيغة التدبير

شَرَطُ صِيغَةِ التَّدْبِيرِ: لَفْظٌ يُشْعِرُ بِهِ ^(١).

صورة التدبير ^(٢)

صُورَةُ التَّدْبِيرِ: أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَبْدِهِ: أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي،
أَوْ يَقُولَ لَهُ دَبَّرْتُكَ ^(٣).

حكم الرقيق المدبر

حُكْمُ الرَّقِيقِ الْمُدَبِّرِ فِي حَيَاةِ السَّيِّدِ حُكْمُ الْعَبْدِ الْقَنَّ ^(٤) فَلَهُ
التَّصَرُّفُ ^(٥) فِيهِ بِغَيْرِ الرَّهْنِ ^(٦)، وَلَوْ بِمَا يُزِيلُ الْمَلِكَ ^(٧) وَيَبْطُلُ
بِهِ ^(٨) التَّدْبِيرُ، وَأَنَّهُ إِذَا مَاتَ السَّيِّدُ عَتَقَ مِنَ الثَّلَاثِ ^(٩).

(١) صريح كدبرتك أو كناية كخليت سبيلك بعد موتي.

(٢) ويكتب في صيغة التدبير: الحمد لله: وبعد فقد دبر زيد عبده فلانا بصريح قوله إذا مت فعبدني فلان حر لا سبيل عليه تقبل الله ذلك منه.

(وصورة دعوى التدبير) أن يقول عمرو: أدعي بأن زيدا دبر مملوكه هذا وقد مات وخرج كله أو نصفه من الثلث فعتق ووارثه وهو بكر يسترقه، ولي بينة بذلك أسألك سماعها والحكم بموجبها.

(٣) وإن لم يقل بعد موتي.

(٤) بكسر القاف وتشديد النون: وهو من لم يتصل به شيء من أحكام العتق ومقدماته.

(٥) أي إن كان جائز التصرف، فلا يصح بيعه من السفیه وإن صح تدبيره له.

(٦) أما الرهن فلا يصح ولو على حال لاحتمال موت السيد فجأة فيفوت الرهن بعته.

(٧) من أنواع التصرفات كالوقف.

(٨) لا بالرجوع باللفظ كفسخه أو نقضه كسائر التعلقات ولا بإنكار التدبير.

(٩) بعد الدين وإن وقع التدبير في الصحة، فلو استغرق الدين التركة لم يعتق منه شيء فإن خرج بعضه من الثلث عتق منه بقدر ما يخرج إن لم تجز الورثة.

الكتابة

الكِتَابَةُ لُغَةً: الضَّمُّ وَالْجَمْعُ^(١)، وَشَرْعاً عَقْدٌ عِتْقٍ^(٢) بِلَفْظِهَا
بِعَوَضٍ مُنْجَمٍ^(٣) بِنَجْمَيْنِ فَأَكْثَرُ.

أركان الكتابة

أَرْكَانُ الْكِتَابَةِ أَرْبَعَةٌ: سَيِّدٌ، وَرَقِيقٌ، وَعِوَضٌ، وَصِيفَةٌ.

شروط السيد المكاتب

شُرُوطُ السَّيِّدِ الْمُكَاتِبِ ثَلَاثَةٌ: الْاِخْتِيَارُ^(٤)، وَأَهْلِيَّةُ
التَّبَرُّعِ^(٥)، وَأَهْلِيَّةُ الْوَلَاءِ^(٦).

(١) سميت بذلك لأن فيها ضم نجم إلي نجم وللعرف الجاري بكتابة ذلك في كتاب يوافقه .

(٢) أي عقد يفضي إلي العتق .

(٣) أي مؤقت بنجمين أي وقتين؛ ويطلق النجم على القدر الذي يؤدي في وقت معين .

(٤) فلا تصح من مكره .

(٥) فلا تصح من صبي ومجنون ومحجور سفه أو فلس .

(٦) فلا تصح من مكاتب وإن أذن له سيده، ولا من مبعوض؛ لأنهما ليسا أهلاً للولاء .

الكتابة

قوله [الكتابة لغة: الضم والجمع، وشرعاً: عقد عتق بلفظها
بعوض منجم بنجمين فأكثر].

ومن أسباب العتق المكاتبه، فإذا سأل العبد سيده مكاتبته استحب

له إجابته إن علم فيه خيراً لقوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾.

شروط الرقيق المكاتب

شُرُوطُ الرِّقِيقِ الْمَكَاتِبِ ثَلَاثَةٌ: التَّكْلِيفُ^(١)، وَالْاِخْتِيَارُ^(٢)،
وَأَنْ لَا يَتَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ لِإِزْمٍ^(٣).

شروط عوض الكتابة

شُرُوطُ عَوَاضِ الْكِتَابَةِ أَرْبَعَةٌ: أَنْ يَكُونَ مَالاً^(٤)، وَأَنْ يَكُونَ
مَعْلُوماً^(٥) وَأَنْ يَكُونَ

(١) فلا تصح مكاتبه السيد عبده الصغير أو المجنون.

(٢) فلا تصح مكاتبه العبد المكره على الكتابة.

(٣) فلا تصح مكاتبه العبد المرهون أو المؤجر؛ لأن الأول معرض للبيع والكتابة تمنع منه، والثاني مستحق المنفعة فلا يتفرغ لاكتساب ما يوفي به النجوم.

(٤) أي في ذمة المكاتب كما يعلم من اشتراط كونه مؤجلاً نقداً كان أو عوضاً موصوفين بصفة السلم، فلا تصح على عين من الأعيان لأنه لا يملك الأعيان حتى يورد العقد عليها، وكالعين منفعة العين إلا المنفعة المتعلقة بعين المكاتب مع ضميمة إليها نحو كاتبك على أن تخدمني شهراً من الآن ودينار تأتي به بعد انقضاء الشهر أو نصفه.

(٥) عندهما قدرأً وجنسأً وصفةً ونوعاً.

قال الشافعي معنى ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ أي قوة وأمانة، والأمر هنا للندب لا للوجوب، وأول من كاتب سيدنا عمر بن الخطاب، ومذهبه وجوب الكتابة إذا سألها العبد لظاهر الآية. والشافعي - كما ذكرنا سابقاً - يجعل مذهب الصحابي مذهباً مستقلاً لا يلزم نفسه باتباعه. وكانت الكتابة سبباً في اغتيال سيدنا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -

مُوجَّلاً إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ^(١) ، وَأَنْ يَكُونَ مُنْجَمًا بِنَجْمَيْنِ^(٢) فَأَكْثَرَ .

شرط صيغة الكتابة

شُرْطُ صِيغَةِ الْكِتَابَةِ : أَنْ تَكُونَ بِلَفْظٍ يُشْعِرُ بِهَا^(٣) .

صورة الكتابة

صُورَةُ الْكِتَابَةِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَبْدِهِ : كَاتِبْتُكَ عَلَى دِينَارَيْنِ تَذْفَعُهُمَا لِي فِي شَهْرَيْنِ فِي كُلِّ شَهْرٍ دِينَارٌ ، فَإِنْ أَدَيْتَهُمَا لِي فَأَنْتَ حُرٌّ ، فَيَقُولَ الْعَبْدُ قَبِلْتُ .

(١) ليحصله ويؤديه ، فلا تصح بالحال .

(٢) أي مؤقتاً بوقتَيْن فأكثر ، والنجم هنا الوقت ، وإنما سمي بالنجم لأن العرب كانت لا تعرف الحساب ، وكانوا يبنون أمورهم على طلوع النجم فيقول أحدهم : إذا طلع النجم أديت حقك ونحو ذلك ، فسميت الأوقات نجوماً لذلك ، ثم سمي المؤدى في الوقت نجماً أيضاً ، فلا تصح الكتابة على أقل من نجمين وتصح بنجمين قصيرين كساعتين لإمكان القدرة عليه كالسلم إلى معسر في مال كثير إلى أجل قصير كساعة فإنه صحيح .

(٣) إيجاباً ككاتبتك أو أنت مكاتب على كذا منجماً مع قوله إذا أديته مثلاً فأنت حر لفظاً أو نية ، وقولاً كقبلت ذلك .

(٤) ويكتب في صيغة الكتابة : الحمد لله ، وبعد فقد كاتب زيد عبده فلاناً المقر له بالملك الحبشي لما علم فيه من الخير والديانة والعفة والأمانة ، لقوله تعالى : ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ الآية على مال قدره ديناران منجم بنجمين مكاتبه صحيحة شرعية وأذن له

قصة اغتيال سيدنا عمر

والقصة هي : كان عند المغيرة ابن شعبة عبد مجوسي اسمه أبو لؤلؤة وكان صانعاً ، فكاتبه المغيرة على قدر من المال استقله ، ولم يوافق على النقصان فشكاه أبو لؤلؤة إلى سيدنا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -

سيده في الكسب والمعاملة مطلقاً؛ فمتى أدى ذلك فهو حر، له ما للأحرار؛ ومتى عجز فهو قنّ له ما للأرقاء لقوله صلى الله عليه وسلم: «المكاتب عبد ما بقي عليه درهم» ثم يكتب الشهود ثم يؤرخ.

(وصورة دعوى الكتابة) أن يقول عمرو: أدعي أن زيداً كاتب عبده هذا على دينارين منجمين على نجمين وقال له متى أديت ذلك فأنت حر، وأدى للأجل المذكور وعق بحكم الكتابة الصحيحة وهو يسترقه ولي بينه بذلك، أسألك سماعها والحكم بموجبها.

فسمع شكواه ووعد بأن ينظر في القضية، ثم سأل عن صنعته فأخبروه أنه صانع الطواحين وغيرها، فدعاه ودعى سيده المغيرة معه وقال له إن سيدك لم يكلفك إلا بما تستطيع أداءه فغضب أبو لؤلؤة ثم قال سيدنا عمر لأبي لؤلؤة بلغني أنك تصنع الطواحين وأريدك أن تصنع لي طاحوناً، قال له سأصنع لك طاحوناً يتحدث بها أهل المشرق والمغرب - يعني أنه سيقتله - واضمر العليج ما أضمر، ثم قام باغتيال سيدنا عمر بن الخطاب وهو يصلي إلى آخر القضية، وبعض المؤرخين يرونها بكلام طويل وأنها مؤامرة تتعلق بالعنصرية لا حاجة لنا بذكره.

فالكتابة عقد بين السيد وعبده على عوض معلوم ولا بد أن يكون معلوماً ولا بد أن يكون معلوماً ومنجماً بنجمين فأكثر، ويشترط في المال الذي يكاتبه عليه شروط البيع.

ويجب على السيد أن يحط عنه قدرأ من المال قالوا قدر الربع خطأ لا دفعاً. وقال بعضهم يسن الحط، ومعنى يحطّ عنه مثلاً لو كاتبه على مائتين يؤدي نصفها أول شهر كذا، والنصف الآخر أول شهر كذا يقول فإذا دفعته لي فأنت حر، وبعد القبول من العبد يقول له السيد حطت عنك خمسين وعليه أن يخبره بقدر الحط بعد المكاتب مباشرة حتى لا يتعب في جمع المال

حكم الكتابة

حُكْمُ الْكِتَابَةِ: عِتَقُ الْمَكَاتِبِ بِأَدَاءِ جَمِيعِ الْمَالِ^(١)، وَجَوَازُ^(٢) فُسْخِ عَقْدِهَا لَهُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَعَدَمُ جَوَازِهِ^(٣) لِلسَّيِّدِ إِلَّا إِنْ عَجَزَ الْعَبْدُ عَنْ أَدَاءِ الْمَالِ^(٤)، وَجَوَازُ تَصَرُّفِ الْعَبْدِ فِي الْمَالِ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ بِمَا لَا تَبَرُّعَ فِيهِ وَلَا خَطَرَ^(٥)، وَوَجُوبُ^(٦) دَفْعِ أَقْلٍ مُتَمَوِّلٍ^(٧) عَلَى السَّيِّدِ لِلْعَبْدِ أَوْ حَطِّهِ عَنْهُ^(٨).

(١) فتمتد بقية عليه شيء منه ولو درهما لا يعتق منه شيء، نعم إن وضع عنه السيد شيئاً فاعتق بأداء ما عداه.

(٢) ولو مع القدرة على النجوم، كما أن له تعجيز نفسه.

(٣) فهي لازمة للسيد، جائزة للمكاتب.

(٤) عند المحل لنجم أو بعضه غير الواجب في الإيتاء، وكذا له الفسخ إذا امتنع العبد من الأداء عند المحل مع القدرة عليه أو غاب وإن حضر ماله أو كانت غيبته دون مسافة القصر وليس للحاكم الأداء من المال.

(٥) كبيع وشراء وإجارة، أما ما فيه تبرع كصدقة وهبة، أو خطر كقرض وبيع نسيئة وإن استوثق برهن أو كفيل فلا بد من إذن سيده، نعم له إهداء ما تصدق به عليه من نحو لحم وخبز مما العادة فيه أكله وعدم بيعه.

(٦) ووقته قبل العتق.

(٧) وكونه ربعا أولى من غيره، فإن لم تسمح به نفسه فكونه سبعا أولى من غيره ولو كان مال الكتابة أقل متمول كحيتي بر وجب حط بعضه كحبة.

(٨) وهو أولى من الدفع، والأولى أن يكون الدفع أو الحط في النجم الأخير لأنه أقرب إلى العتق.

جميعه قبل الحط وهو الأفضل، ويجوز أن يرده له إذا استلم العوض.
هكذا كان النظام يجري في صدر الإسلام.

المستولدة^(١)

المُسْتَوْلَدَةُ: هي الأمة التي وَضَعَتْ ما تَجِبُ فِيهِ غُرَّةٌ^(٢)
بِإِحْبَالٍ^(٣) سَيِّدَهَا^(٤) الْحُرَّ^(٥).

حكم المستولدة

حُكْمُ الْمُسْتَوْلَدَةِ: أَنَّهَا تَعْتَقُ هي وولدها^(٦) بِمَوْتِ السَّيِّدِ مِنْ

(١) ويكتب في صيغة المستولدة: الحمد لله، أقر فلان بأنه وطىء أمته فلانة وحملت منه وولدت منه ولداً كامل الخلق وسماه فلانا فحيثذ صارت به أم ولد يحرم بيعها ونحوه وتعتق بعد موته من رأس المال. وصورة دعوى الإيلاد أن يقول: أدعي أن فلانا أقر أنه وطىء مملوكته فلانة وعلقت منه بولد في حال ملكه لها وأنه مات وعتقت بموته بحكم الاستيلاد الشرعي، ووارثه وهو زيد يسترقها، ولي بينة بذلك أسألك سماعها والحكم بموجبها.

(٢) كمضغة فيها صورة آدمي ظاهرة أو خفية أخبر بها القوابل، أو رجلان أو رجل وامرأتان.

(٣) ولو بلا وطىء أو وطء محرم.

(٤) أي من له فيها ملك وإن قل، ويسري إلى نصيب شريكه إن كان موسراً.

(٥) كله أو بعضه ولو كان كافراً أو مجنوناً. لا يقال إن المبعوض ليس أهلاً للولاء فكيف ينفذ إيلاده؟ لأن الرق انقطع بموته.

(٦) الحاصل من غيره بعد الإيلاد بِنِكَاحٍ أو زناً، بخلافه بشبهة الانعقاد حراً كما يأتي.

المستولدة

قوله المستولدة: هي الأمة التي وضعت ما تجب فيه غرة بإحبال سيدها الحر].

المستولدة هي الأمة التي يتسراها مالکها، فهذه تسمى مستولدة فإذا

رَأْسِ الْمَالِ وَأَنَّ لِلسَّيِّدِ الْإِنْتِفَاعَ بِهَا^(١)، وَتَزْوِجُهَا إِجْبَارًا، لَا رَهْنَهَا^(٢). وَلَا تَمْلِكُهَا مِنْ غَيْرِهَا^(٣).

(٧) كَوَظْءٍ وَاسْتِخْدَامٍ وَإِجَارَةٍ.

(٨) فَلَا يَصَحُّ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّسْلِيْطِ عَلَى بَيْعِهَا.

(٩) بِأَيِّ سَبَبٍ، أَمَّا تَمْلِكُهَا مِنْ نَفْسِهَا فَيَصَحُّ بَيْعُ أَوْ غَيْرِهِ كَأَنْ يَبِيعَهَا نَفْسُهَا أَوْ يَقْرُضُهَا إِيَّاهَا فَتَعْتَقُ وَتَأْتِي لَهُ فِي صُورَةِ الْقَرْضِ بِأَمَةٍ مِثْلُهَا بِدَلِّهَا، وَلَا تَصَحُّ الْوَصِيَّةُ بِعَتَقِهَا لِأَنَّهَا تَعْتَقُ بِالْمَوْتِ مِنْ غَيْرِ إِعْتَاقٍ.

أَحْبَلُهَا فَاتَتْ لَهُ وَلَوْ بِمُضْغَةٍ تَخْلُقَتْ، نَقُولُ هَذِهِ الْأَمَةُ أَعْتَقَتْ نَفْسَهَا بَعْدَ مَوْتِ سَيِّدِهَا بِانْجَابِهَا لَهُ. وَتَحْرُرُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَلَيْسَتْ مِنَ الثَّلَاثِ. وَتُسَمَّى أَيْضًا أُمُّ الْوَلَدِ، وَتَسْرِي الْجَوَارِي أَبَاحَهُ الْإِسْلَامُ لِأَنَّهُ مِنْ أَسْبَابِ الْعَتَقِ، فَمَنْ وَطَّئَهَا سَيِّدُهَا وَلَوْ بِوَظْءٍ حَرَامٍ وَحَمَلَتْ مِنْهُ وَوَضَعَتْ لَهُ صَارَتْ بِهِ أُمُّ وَلَدٍ يَحْرُمُ عَلَيْهِ بَيْعُهَا وَتَعْتَقُ بَعْدَ مَوْتِهِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ. وَقَالُوا تَصِيرُ أُمُّ وَلَدٍ وَلَوْ أَحْبَلُهَا بِلَا وَظْءٍ أَيْ بِإِدْخَالِ مَائِهِ فِي فَرْجِهَا. وَلَعَلَّ الْعَصْرَ الْيَوْمَ أَثْبَتَ ذَلِكَ بِطُفْلِ الْأَنْبِيَاءِ.

قِصَّةُ بَيْعِ بَنَاتِ يَزْدَجَرٍ وَاسْتِيلَا دِهْنِ

وَكَانَتْ الْعَرَبُ فِي السَّابِقِ تَعَافٍ تَسْرِي الْأَمَاءَ إِنَّمَا يَمْتَلِكُونَهُنَّ لِلْخِدْمَةِ، وَهَكَذَا فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ إِلَّا مَا نَدَرُ، وَكَانَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَسْتَخْدِمُونَ الْإِمَاءَ وَلَا يَتَسَرَّوْنَهُنَّ، لَكِنْ لَمَّا أُسْرُنَ بَنَاتُ مَلِكِ الْفَرَسِ يَزْدَجَرِ الثَّلَاثِ، وَجِيءَ بِهِنَّ إِلَى الْمَدِينَةِ، أَرَادَ سَيِّدُنَا عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنْ يَنَادِيَ عَلَيْهِنَّ فِي سَوَاقِ الرِّقِيقِ لِيَبِيعَهُنَّ كَمَا تَبَاعَ غَيْرُهُنَّ، لَكِنْ سَيِّدُنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ لَهُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ: إِذَا أَتَاكُمْ عَزِيزٌ قَوْمٌ فَأَكْرَمُوهُ أَوْ قَالَ إِذَا أَتَاكُمْ كَرِيمٌ قَوْمٌ فَأَكْرَمُوهُ

حكم من حبلى من الإمام من غير مالکها

حُكْمُ مَنْ حَبَلَتْ مِنَ الْإِمَاءِ مِنْ غَيْرِ مَالِكِهَا بِنِكَاحٍ أَوْ شُبْهَةٍ
أَوْ زِنًا أَنَّهَا لَا تَصِيرُ أُمًَّ وَلَدٍ لَهُ، وَإِنْ مَلَكَهَا^(١)، وَأَنَّ وَلَدَهَا فِي
الشُّبْهَةِ^(٢) حُرٌّ، وَفِي غَيْرِهَا رَقِيقٌ لِلْأَمَةِ^(٣)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

(١) لانتفاء العلوق بحر في ملكه.

(٢) أي منه كأن ظنها أمته أو زوجته وعليه قيمته لسيدها وكالشبهة نكاح أمة غر بحريتها، ولو ظن بالشبهة أن الأمة زوجته المملوكة فالولد رقيق.

(٣) تبعاً لأمه ولا نسب لولد الزنا، بخلاف ولد الشبهة والنكاح كما هو ظاهر، والله أعلم.

والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلى الله وسلم على سيد المرسلين، وآله وصحبه أجمعين [تم
تبييضه، والحمد لله مسد الأحد في ١٤ ذي الحجة سنة ١٣٥٩هـ].

وهؤلاء الثلاث البنات بنات ملك فلا يليق أن ينادى عليهن، بعني إياهن
بثمنهن فوافق سيدنا عمر وباعهن لسيدنا علي رضي الله عنهما، فوهبهن
الإمام علي لابنه الحسين ولمحمد بن أبي بكر الصديق ولعبد الله بن
عمر بن الخطاب، ففسروهن فانجبى نوابغ أهل المدينة فالتى تسراها سيدنا
الحسين أنجبت الإمام علياً زين العابدين، والتي تسراها سيدنا محمد بن
أبي بكر الصديق أنجبت له القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق والتي
تسراها عبد الله بن عمر بن الخطاب أنجبت له سالم بن عبد الله. قال
العلماء إن هؤلاء الثلاثة فاقوا أهل المدينة زهداً وورعاً وعلماً وتقى.

بعدها رغب أهل المدينة تَسْرِي الإمام واستمر التسري وصار في قصور الخلفاء فيما بعد وغيرهم .

الرد على شبهة الرق في الإسلام^(١)

جاء الإسلام والرق موجود وأنواعه كثيرة فأقر الإسلام سبباً واحداً للرق وهو رق الأسر في الحروب . ضيق منابعه وعدد مخارجه عكس السابق، والإسلام لا يريد الاستعباد لأن الناس كلهم من آدم وآدم من تراب . والإسلام متشوف للعتق ويحث عليه وجعل للعتق أسباباً كثيرة،

(١) وحيث ان الرق في الإسلام من أكبر الشبه التي وجد فيها خصوم الإسلام مجالاً للتشكيك في قوانين الإسلام استحسنت أن أورد بعضاً مما ذكره العلماء في دحض هذه الشبهة بالحجة والبرهان والقام الاعداء حجراً في أفواههم . وهذه النبذة مقتطفة من كتب شتى للشعراوي، ومن ظلال القرآن للسيد قطب، وشبهات حول الإسلام لمحمد قطب وغيرهم، لأجل - كما قال أستاذنا - تتكون صورة واضحة في أذهان الشباب عن دحض هذه الشبهة قالوا:

إن أحكام الرق في الإسلام وجد فيها خصوم الإسلام والحاقدون عليه، مجالاً للخوض كذبا وافتراء اما عن سوء قصد أو سوء فهم . وقد أثرت أحاديثهم حول هذه الشبهة وغيرها في كثير من المسلمين السطحين خصوصاً من تبعثهم حكوماتهم أو أولياء أمورهم للدراسة في أحضان الغرب أو أنهم يتعلمون في بلادهم على أيدي مدرسين من هذا النوع . أو أنهم يقرؤون كتب الغرب معجبين بها ومصديقين لها ويميلون المصادر الإسلامية .

ومن عدائهم الشديد - كما يقول الأستاذ العقاد أن جماعة المبشرين - كما يسمونهم - اتخذت القدح في الإسلام صناعة يتفرغون لها ويعيشون منها . فهم خصوم محترفون، واحتلت أفكارهم بعض العقول من إبناء جلدتنا، وترسخت في أذهانهم، وأصبحوا من أنصارهم . وقد جاء الإسلام والرق موجود في اليونان وعند الرومان وفي الهندوكية واليهودية . ولا تسلم عن المعاملة السيئة التي يعاملون بها الرقيق، حتى ان افلاطون كان يقول باختلاف أصول الخلق فهم عنده طبقات عديدة يقول الإله الذي جبل الخلق وضع في طينة بعضهم ذهباً ليكونوا حكاماً ووضع في بعضهم فضة ليكونوا مساعدين ووضع في طينة العبيد نحاساً ليكونوا زراعاً وعمالاً .

وكان الرق قبل الإسلام أنواعاً كثيرة رق الأسر في الحروب وهو السبب الوحيد الذي أقره الإسلام، ورق السبي في غارات القبائل بعضها على بعض، ورق البيع والشراء، ورق الاستدانة

الكفارات كلها. وأحاديث رسول الله ﷺ التي تحث على العتق وترغب فيه كثيرة وصحيحة منها ما هو عن الشيخين، وسيدنا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كما ذكرت، مذهبه وجوب المكاتبه إذا طلبها العبد لكي يتحرر من العبودية التي هو فيها. والإسلام أيضاً أحسن معاملة الرقيق وقد جاء في حديث رسول الله ﷺ: «اطعموهم مما تطعمون واكسوهم مما

والوفاء بالديون. وليس هنالك طريقة إلى العتق إلا إرادة السيد فقط إن شاء اعتق عبده وإن لم يشأ فلا سبيل للعتق.

فجاء الإسلام وسدَّ جميع المنابع ولم يقر إلا سيئاً واحداً وهو الأسر في الحروب إلى أن يتم الصلح بين المتحاربين على تبادل الأسرى أو التعويض عنهم بالفداء. ثم إنه عدد مخرج العتق فجعله في كفارة اليمين وفي قتل الخطأ وفي الإفطار في نهار رمضان بالجماع وفي الظهار. وجعل المكاتبه إذا سألها الرقيق وهو رشيد كل هذه مخرج للعتق.

أما طريقة الإسلام في معاملة الرقيق فقد بلغت غاية الشفقة والرحمة به ومساواته في المعاملة. ففي كثير من الآيات القرآنية حين يوصي القرآن المسلمين بالاحسان إلى الآباء والأقارب والأرحام وغيرهم فإنه يضيف الأرقاء إلى هؤلاء ويقول: «وما ملكت إيمانكم» وهذا غاية الإكرام، إذ جعلهم بمنزلة الأقارب والأرحام.

والسنة المطهرة مملوءة أيضاً بالتوجيهات والحث على معاملة الرقيق بالحسن منها: من قتل عبده قتلناه، ومن جدد عبده جددناه. وفي وصية لرسول الله ﷺ: «الصلاة الصلاة وما ملكت أيمانكم» ومنها «لقد أوصاني جبريل بالرفق بالرقيق حتى ظننت أن الناس لا تستعبد ولا تستخدم.

وزيادة في تكريم الأرقاء أن رسول الله ﷺ نهى أصحابه عن أن يقولوا هذا عبدي وهذه أمتي فقال: «لا يقل أحدكم هذا عبدي وهذه أمتي، وليقل فتاي وفتاتي». ونجد رسول الله ﷺ قد آخى بين بعض الموالى - العبيد المحررين - وبين الأحرار من سادات العرب. وزوج ابنة عمته زينب بنت جحش من مولاة زيد بن ثابت. كما ولَّى قيادة بعض الجيوش الإسلامية لزيد أيضاً ثم بعده لابنه أسامة. هذه صورة مصغرة عن معنى الرق في الإسلام ومعاملته للرقيق. فقد رفع الإسلام الرقيق من ذلك السفح الهابط وارتقى به إلى هذا المرتقى الصاعد. والذي يدق النظر في النقلة التي نقل بها الإسلام الرقيق إلى هذا المرتقى تتجلى له الصورة المشرقة التي عامل الإسلام بها الرقيق ولم يُبق من الرق إلا اسمه فقط.

تكتسبون، ولا تكلفوهم من العمل ما لا يطيقون». ونهى عن ضربهم. وفي الحديث الصحيح يقول أبو مسعود البدرى: كنت أضرب عبداً لي فإذا بصوت أسمعته من خلفي يقول احذر أبا مسعود، وتكرر الصوت ثلاث مرات فالتفت فإذا هو رسول الله ﷺ فقلت هو حر لوجه الله فقال رسول الله ﷺ ما معناه لو لم تعتقه للفحتك النار. حتى إن بعض العلماء أخذ دليلاً من هذا أن من ضرب عبده أو أمته عتق عليه. إلى هذا الحد قيد الإسلام الرق وأحسن معاملة الرقيق. فهذه خلاصة موجزة عن العتق باختصار ذكرناها قصداً، لأنه قد يقرأ البعض منكم في بعض الكتب كلاماً عن حكم الرقيق في الإسلام من كلام الحاقدين على الإسلام كقولهم إن الإسلام يؤيد الرق ويحبه لهذا جعل أحكاماً ونظماً. وقد يقول قائل لماذا لم يأمر الإسلام بعتق الرقيق حال أسره؟ نقول هذا ليس في صالح

وهناك نقطة مهمة نحب توضيحها للمتبحرين عن حال الأسير في الإسلام فهم يقارنون بين رق وحرية وهذا خطأ لا مقارنة بينهما. وإنما المقارنة للأسير بين رق وقتل. فالذي حارب الإسلام وأشهر سيفه في وجه لتكون كلمة الله هي السفلى وكلمة الشيطان هي العليا، فإذا أسر هذا الشخص فهو واقع بين أمرين فهو غير بين رق وقتل وإي الأمرين ارحم به واشفق؟ لا شك أنه الرق. ورق الإسلام كما شرحنا لا كما يتكلم به الحاقدون على الإسلام.

بقيت نقطة واحدة وهي مسألة الاستمتاع بالإماء. اباح الإسلام الاستمتاع بالإماء لأنه طريق من طرق التحرير لها ولنسلها، وهذا الذي يجذبه الإسلام ويتشوق إليه. فالأمة التي تسراها سيدها تصير منذ اليوم الذي تلد فيه أم ولد ويمتنع على سيدها بيعها وتصبح حرة بعد وفاته. أما ولدها فهو حر منذ ولادته.

ولا ننسى أن الإسلام نظر أيضاً إلى مطالب هؤلاء الأسيرات الفطرية في حياتهن ولم يغفلها حتى انه جعل الزواج من الأمة المسلمة خيراً من الزواج من الحرة المشركة «والأمة مؤمنة خير من مشركة». اما ما وقع في بعض العصور من الاستكثار من الاماء عن طريق الشراء والخطف وتجميعهن في القصور واتخاذهن وسيلة للتذاذ الجنسي البهيمي إلى آخر ما نقلته إلينا الأخبار الصادقة والمبالغ فيها على السواء، إن هذا كله ليس هو الإسلام وليس من فعل الإسلام، وليس

المسلمين في حالة الحروب، فإذا وضعت الحرب أوزارها نظر أمير المؤمنين في الأسرى وحكم فيهم بما يراه الأصلح للإسلام والمسلمين، إما مَتاً وإما فداءً وإما رقاً هذه خلاصة عن باب العتق، ونسأله تعالى أن يعتقنا من النار. وهذا آخر ما يسر الله جمعه في هذا الكتاب ونسأله تعالى أن يجعل ذلك خالصاً لوجهه الكريم وأن يوفقنا فيه للصواب بمنه وكرمه.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كل ما يفعله المسلم يحسب على الإسلام، إلا أن يكون مطابقاً لمنهجه ولما يأمر به. فلا بد من الانتباه إلى هذه النقطة والاعتبار عند النظر والقراءة في التاريخ الإسلامي.

هذا ما تيسر لنا اقتطافه من كتاب مفتریات على الإسلام لأحد محمد جمال ومن كتاب شبهات حول الإسلام لمحمد قطب ومن ظلال القرآن، ومن كتب الشعراوي مع تقديم وتأخير وحذف وزيادة. ومن أراد الزيادة في الاطلاع على الرد على كثير من الشبهات فليرجع إلى هذه الكتب. والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

فهرس الجزء الثالث من كتاب

شرح الياقوت النفيس

الموضوع	الصفحة
النكاح	٥
معنى النكاح	٧
تكرار تلقين صيغة العقد	٨
أركان النكاح	٩
شروط الزوج	١٠
شروط الزوجة	١٢
شروط ولي النكاح	١٤
متى يعقد الحاكم ومتى يعقد الولي الأبعد	١٧
شروط شاهدي النكاح	١٩
شروط صيغة النكاح	١٩
صورة النكاح	٢٠
هل يقتضي النكاح ملك منفعة البضع أم إباحته؟	٢٢
الصداق	٢٤
غزارة فقه الإمام أبي حنيفة	٢٧

هل للخاطب أن يسترد ما قدمه لمخطوبته قبل العقد إذا حصل الفسخ بينهما؟	٢٨
مهر بني علوي	٢٩
الوليمة	٣١
وجوب تجنب الإسراف	٣٣
حكم الإجابة إلى وليمة العرس	٣٤
القَسَم	٣٦
الحكمة في تعدد الزوجات	٣٦
حكم القسم	٣٩
مشقة العزل	٤١
النشوز	٤٥
الحكمان	٤٦
حكم النشوز	٤٧
ما هو الضرب	٤٧
الخلع	٤٩
الصابر والساكر في الجنة	٥٢
أركان الخلع	٥٣
شرط الملتزم	٥٣
شرط البضع	٥٤
شروط العوض	٥٤
شرط صيغة الخلع	٥٦
شرط الزوج	٥٧

٥٨ ذكاء الإمام الشافعي وفقهه
٦١ الطلاق - رد شبهة الطلاق
٦٤ حكم الإسهاد في الطلاق
٦٦ أركان الطلاق
٦٧ شروط المطلق
٦٨ شروط صيغة الطلاق
٧٠ الموافقة في طريق القافية
٧٠ شرط محل الطلاق
٧١ شرط الولاية على محل الطلاق
٧١ شرط القصد للطلاق
٧٣ الرجعة
٧٥ أركان الرجعة
٧٦ شروط صيغة الرجعة
٧٦ الإشارة
٧٨ شروط محل الرجعة
٧٩ استفتاء
٨٠ شروط المرتجع
٨٢ الإيلاء
٨٤ أركان الإيلاء
٨٤ شرط المحلوف به
٨٥ استفتاء

٨٦ شرط المحلوف عليه
٨٦ شرط المدة
٨٩ شرط الصيغة
٨٩ شرط الزوج المولي
٩٠ شرط الزوجة المولى من وطئها
٩١ حكم الإيلاء
٩٢ هل على الزوجة المولى عنها عدة إذا طلقت؟
٩٣ الظهار
٩٥ وقفة سيدنا عمر مع خولة
٩٥ خصوصية سورة المجادلة
٩٧ أركان الظهار
٩٧ شرط المظاهر
٩٨ شرط المظاهر منها
٩٨ شرط المشبه به
١٠٠ شرط صيغة الظهار
١٠١ حكم الظهار
١٠٣ اللعان
١٠٦ أركان اللعان
١٠٦ شروط اللعان
١٠٧ ما يترتب على اللعان
١٠٨ ما يسقط الحد عن الزوجة

١٠٨ ما يترتب على اللعان
١٠٩ العدة
١١١ أقسام العدة
١١٢ مناظرة
١١٣ من انقطع حيضها وهي في العدة
١١٤ عدة المتوفى عنها زوجها
١١٦ هل للرجال عدة
١١٧ رأي الإمام أحمد بن حسن العطاس في إحداث عدة الوفاة
١١٩ إفتاء في واقعة حال
١٢٠ الاستبراء
١٢١ لماذا الاستبراء أقل من العدة
١٢٣ دليل الاستبراء وغزوة حنين
١٢٥ حكم الاستبراء
١٢٧ الرضاع
١٣٠ كيفية الرضعة الواحدة
١٣٠ إذا كانت المرضعة طلقت وتزوجت بآخر
١٣٣ ما يترتب على الرضاع
١٣٤ النفقة
١٣٦ أسباب وجوب النفقة
١٣٧ النفقة الواجبة بالنكاح
١٣٩ الرب ربي والحب حبي

١٤٠	صرف الدواء وعلاج الزوجة
١٤١	فتوى في علاج الزوجة
١٤٤	ما يجب للمعتدة
١٤٥	النفقة الواجبة بالقرابة
١٤٨	النفقة الواجبة بالملك
١٥٠	ما يجب لمن وجبت له النفقة
١٥٢	الحضانة
١٥٥	وظيفة الأم المربية وما قيل فيها
١٦٢	شروط استحقاق الحضانة
١٦٥	الجناية
١٦٨	الواجب بالجناية
١٧٤	الدية
١٧٤	أنواع الدية
١٧٨	دية ما دون النفس
١٨١	الكفارة
١٨٢	القسامة
١٨٣	حكم القسامة
١٨٨	الواجب بالقسامة
١٨٩	الحدود
١٨٩	حد الزنا
١٩٣	الزنا

١٩٦	حد الزاني المحصن
١٩٧	حكم اللواط
١٩٩	القذف
٢٠١	حد القذف
٢٠٢	شروط وجوب حد القذف
٢٠٥	ما يسقط به حد القذف
٢٠٦	حكم الشهود إذا لم تقبل شهادتهم
٢٠٨	حد شرب المسكر
٢٠٩	شروط وجوب حد شرب المسكر
٢١٢	من تأثير الإدمان
٢١٣	تحذير من شرب الخمر
٢١٦	السرقه
٢١٨	البادية والبلاغة
٢١٩	أركان السرقه
٢٢٠	شروط السارق
٢٢٢	طرفه
٢٢٢	من ذكاء الإمام أبي حنيفة وفقه
٢٢٣	شروط المسروق
٢٢٨	موعظه
٢٢٩	حد السرقه
٢٣٠	أبو العلاء المعري

٢٣١	واقعة
٢٣٦	قاطع الطريق
٢٣٩	من واقع الصلْب في التاريخ
٢٤٠	حكم قاطع الطريق
٢٤٢	شجاعة هاشمي
٢٤٤	ما يسقط بتوبة قاطع الطريق
٢٤٤	توبة الفضيل بن عياض
٢٤٧	الردة
٢٥٠	سبب ضرب عمرو
٢٥١	ما يفعل بالمرتد
٢٥٣	التحذير من بعض الألفاظ
٢٥٦	ملك المرتد
٢٥٦	نبذة من تاريخ حضرموت بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم
٢٥٩	من أخطاء المؤرخين
٢٦٠	تارك الصلاة
٢٦٢	التقصير في نشر الدعوة
٢٦٥	حكم تارك الصلاة
٢٦٧	التعزير
٢٦٩	أضرار المعاصي والتوبة منها
٢٧٠	ما يعزر لأجله
٢٧٣	ما يفارق فيه التعزير الحد

٢٧٤	ملاحظة الإمام علي رضي الله عنه
٢٧٥	جواز الشفاعة في التعزير
٢٧٧	دفع الصيال
٢٧٩	حكم دفع الصائل
٢٨١	الإعتداء بالسب
٢٨٢	الاعتداء بالنظر على البيوت
٢٨٣	الأعمال الفدائية
٢٨٤	إتلاف البهيمة
٢٨٥	البغاة وأول تاريخهم
٢٩٣	هل يجوز الخروج عن الوالي الفاسق
٢٩٥	فضل الإمام علي رضي الله عنه
٢٩٨	الخوارج
٣٠١	التحكيم
٣٠٢	أصل مبدأ الخوارج
٣٠٢	خوارج حضرموت
٣٠٥	قتال الخوارج
٣٠٦	حرية العقيدة الإسلامية
٣٠٨	الجهاد
٣٠٩	لماذا شرع الجهاد؟
٣١٠	حكم الجهاد
٣١٠	على المسلمين أن يتعلموا صناعة الموت

٣١١	كيف بدأ رسول الله جهاده
٣١١	غزوات الرسول وسراياه
٣١٢	رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر
٣١٣	ما يثبت للأسير
٣١٧	الغنيمة ومقدمة لها
٣٢٠	ما يفعل بالغنيمة
٣٢٢	لو حمل رجل آخر وقاتل المحمول
٣٢٤	سهم ذوي القربى
٣٢٦	تقسيم خمس ذوي القربى
٣٢٧	سهم اليتامى
٣٢٧	سهم المساكين
٣٢٧	سهم ابن السبيل
٣٢٩	الفبيء
٣٣٢	الخراج - الجمارك
٣٣٥	الجزية
٣٣٧	أركان الجزية
٣٣٩	شرط عاقد الجزية
٣٤١	شروط المعقود له الجزية
٣٤٣	شروط المكان الذي تعقد لأجل سكنى الكافر به الجزية
٣٤٤	شرط مال الجزية
٣٤٥	من حكم العرب وأخلاقهم

٣٤٨ شروط صيغة الجزية
٣٤٩ أحكام الجزية
٣٥٠ من عدالة الإسلام
٣٥١ الصيد والذبائح
٣٥٤ ما يملك به الصيد
٣٥٨ قصة باقل
٣٥٩ الذبح
٣٥٩ نحر الإبل
٣٦٠ ذبح الحيوان من القفا
٣٦١ الذبح بسكين ذي حدين كالمقص
٣٦١ شرط الذابح
٣٦٣ شرط الذبيح
٣٦٣ القنيص عند الحضارمة
٣٦٤ شرط الآلة
٣٦٥ شروط تعليم الجوارح من السباع
٣٦٧ حكم أثر فم الكلب من الصيد
٣٦٨ الأضحية
٣٦٨ حكم الأضحية
٣٧٠ تنبيه

٣٧١ كلمة ينبغي
٣٧٢ شروط الأضحية
٣٧٤ وقت التضحية
٣٧٦ العقيدة
٣٧٧ حكم العقيدة
٣٧٩ وقت العقيدة
٣٨٠ اليوم الذي تسن فيه التسمية
٣٨١ هذه بتلك
٣٨٢ الذكاء
٣٨٣ إضافة العبودية لمخلوق
٣٨٤ التحذير من الأسماء الأجنبية
٣٨٥ من حقوق الابن
٣٨٥ استحباب تكتية المولود
٣٨٦ التنايز بالألقاب
٣٨٦ طرفة
٣٨٧ يستحب تغيير الاسم القبيح
٣٨٨ يسن أن يؤذن في أذن المولود
٣٨٩ ما توافق فيه العقيدة الأضحية
٣٩٠ شهامة الشريف

الأطعمة/ ما يحل من الحيوان وما يحرم	٣٩١
ما يحل وما يحرم من غير الحيوان	٣٩٥
حكم تناول الممزوج بنجاسة	٣٩٦
حكم السجائر	٣٩٦
أكل المضطر من الميتة	٣٩٨
التبرع بأعضاء الجسم	٣٩٩
الإيثار على النفس	٤٠٠
حرمة أكل ذبائح غير أهل الكتاب	٤٠١
الإسراف في الأكل	٤٠١
الإضرار عن الطعام والدواء	٤٠٢
المسابقة	٤٠٢
حكم المسابقة	٤٠٤
المسابق عليه	٤٠٥
شروط المسابقة	٤٠٧
حرب داحس والغبراء	٤٠٨
تفاوت العوض	٤١٠
تشجيع المتسابقين	٤١١
مسابقة النساء	٤١١
المسابقات الأدبية	٤١١

٤١٢ المناضلة
٤١٢ كيف يكون السباق
٤١٤ المصارعة
٤١٦ الأيمان
٤١٨ الألفاظ التي يتعقد بها اليمين
٤٢١ حكم المعارض في اليمين
٤٢٢ المعارض
٤٢٣ فائدة
٤٢٣ الحلف بغير الله
٤٢٤ حكم اليمين
٤٢٤ حكم من لم يف بيمينه
٤٢٦ الحلف بالقرآن
٤٢٦ يمين الأخرس والسكران
٤٢٦ ما يلزم الحالف إذا حنث
٤٢٨ تكرار اليمين
٤٢٨ حكم من جن قبل الوفاء بما أقسم على فعله
٤٢٩ مجاهدة النفس على أفعال الخير بالحلف
٤٢٩ الحلف على المستحيل
٤٢٩ حكم من قال أقسمت بالله

من سأل بالله	٤٣٠
النذر	٤٣٠
أركان النذر	٤٣١
الفرق بين النذر والالتزام	٤٣٢
النذر لبعض الأولاد	٤٣٢
النذر بالدار للأولاد وللبنات السكنى	٤٣٤
النذر المعلق	٤٣٥
هل يجوز للناذر التصرف في ماله المنذور نذراً معلقاً	٤٣٦
النذر للمعدوم	٤٣٧
الاعتكاف المنذور	٤٣٨
هل يشترط قبول المنذور له النذر؟	٤٣٨
النذر للمقامات	٤٣٩
بعض صيغ النذر غير صحيحة	٤٤٠
النذر المطلق	٤٤١
أقسام النذر	٤٤٢
القضاء	٤٤٣
تعريف القضاء	٤٤٥
حكم تولي القضاء	٤٤٦
شروط القاضي	٤٤٩

٤٥٣ الاجتهاد الجماعي
٤٥٣ هل يجوز للإمام تولية قاضيين في مكان واحد؟
٤٥٤ الاستئناف
٤٥٥ من وقائع للقاضي إياس
٤٥٧ آداب القاضي
٤٦٠ عدالة الإسلام
٤٦٠ إذا شك القاضي فعليه أن يتوقف
٤٦١ حكم من وُلِّي القضاء وهو لا يحسنه
٤٦٢ طرفة
٤٦٣ الصلح سيد الأحكام
٤٦٤ القسمة
٤٦٤ أركان القسمة
٤٦٥ شروط القاسم
٤٦٧ أقسام القسمة
٤٧١ الشهادة
٤٧٢ هل يعتمد الخط كشهادة؟
٤٧٣ حكم صور الوثائق
٤٧٤ أركان الشهادة
٤٧٤ شروط الشاهد

٤٧٩ أنواع الشهادة
٤٨٣ شهادة الحسبة
٤٨٥ هل الزفين مخل بالمرءة؟
٤٨٦ الدعوى والبيّنات
٤٨٧ من الدعاوي في عهد الرسول
٤٨٨ المدعي والمدعى عليه
٤٨٩ الفرق بين الحاكم والمحكم
٤٩٠ شروط الدعوى
٤٩٥ حكم الدعوى إذا لم تستكمل الشروط
٤٩٦ فصل في الدعوى
٤٩٧ رجل تنازل عن الحق ترفعاً عن المحاكمة
٤٩٩ دعوى العوام
٤٩٩ حكم المحامي
٤٩٩ يمين الاستظهار
٥٠٠ الدعوى المخطوطة
٥٠١ أنواع الأيمان
٥٠١ العتق
٥٠٣ أركان العتق
٥٠٣ شرط العتيق

٥٠٤ شروط المعتق
٥٠٥ شروط صيغة العتق
٥٠٦ صورة العتق
٥٠٧ الولاء
٥٠٨ التدبير
٥١١ الكتابة
٥١٣ قصة اغتيال سيدنا عمر رضي الله عنه
٥١٦ المستولدة
٥١٧ قصة بيع بنات يزدجر واستيلادهن
٥١٩ الرد على شبهة الرق في الإسلام